

المخيطاليرهاني

المسائل المبشوط والحامعين والشاير والزيادات والتوادر والفتاوي والوافعات مدلاة بدلائل المتقدمين يحيم ليله

أأرف

الامام بيعال ليول في المعاني محلوم بيتسر الشاعيلة من مازة البيشاري رحمة عدنعال 100 م 2010 م

> ىسىيەسىسى ئىلىماشىرىلىنوراخىد

> > المجلد العاشر

اغث ليش العشائي

إدارَةِ القــــئران

أون طبحة كاملية في الحالم الإسمالاس سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ء

حميع حفوق الطبع محافوطة لإمارة العران والعلوج لإسلاميه مؤلكا بأن هاره النسخة مسحفة لذي الجهات القنوبية لا يجهل إهاده طبع هذه المسخة بأبة صورة أو وسلة الكترونية شانات أو المستعيل أو خارعه مناول الذي كتابي مسيق من الهامير

 الله ١٣٥٠ بن قرر الإست بسته دامني (١٩٥٠ قال) ستار. CONTRACTOR CONTRACTOR STATES ها المراد وتعاديما جردها يوجيني ببود المقاتلاتونا رة - Health بدور 1 طائع المدورة مشل ماستي الموادي

P.O. Box, J. Issuanoshing 2000, South Vines. E-mail, writing challenge

At Proc Smith **Upd Norset** Countries (Application) M. Madau Avoidos Rendied Rept 5-2 Kalachi MMal.

م<u>سع ۾ واجب وب کيرکيي ۔ سره د د کست</u>

هَكُونِيَةِ الرُّونِيْلِ الرَّوْضِ المعودية

المسورع المصلكة

الفصل الثاني عشر في البيع بشرط الخيار حذا الفصل يشتمل على أنواع :

ئوچىنە ئىسلانىل

فىبيان مايصع منه وما لايصع منه:

17 17 17 الجب أن يعلم بأن الخيار المتروط في المقد لا يخلو: إما أن يكون مؤيدًا، بأن يقول المشروط له الحيار: على أني بالخيار أبدًا، وفي هذا الوجه المقد فاسد الأن الأبد ينصر عالي المعمر ، ويصير تقدير الفسالة كأنه قال: على أني بالخيار مدة عمرى، ولو صرح بذلك، بعسد المعقد بخيالة المدة، كذا ههنا، وكفلك لو قال: على أبي بالخيار ، ولم يوقت كذلك وتنا، كان المعقد فاسدً ولأ لأبد، فكانه قال: على أبي الخيار أبدًا، وكذلك إذ المعلق فيسا يحتمل التي بنصرف إلى الأبد، فكانه قال: على أبي بالخيار أبدًا، وكذلك إذا قال: على أبي بالخيار أبامًا، وكم يين مقدار ذلك، فالعقد فاست، وإن فكل وقياً معلومًا، فإن قال: على أبي بالخيار أبامًا، وكم يين مقدار ذلك، فالعقد فاست، وإن فكل المؤتم أبو ما أشبه ذلك، طعلى قول أبي حيفة وضى في تعلى عنه المقد عاسا، وهو قول أربع وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما أنه تعالى: العقد جائز، والصحيح ما قال أبو حنيفة رضى الله شرط الخيار؛ الأنه شرط لا يقتضيه المقدد، ولاحد المعاقدين في منفعة، لكن عرفنا حواز البعد، ومو قوله عليه الصلاة والسلام المقد، ولاحد المعاقدين في منفعة، لكن عرفنا حوازه بالنص، ومو قوله عليه الصلاة والسلام المقد، ولاحد المعاقدين في منفعة، لكن عرفنا حوازه بالنص، ومو قوله عليه الصلاة والسلام المقد، ولاحد المعاقدين في منفعة، لكن عرفنا حوازه بالنص، ومو قوله عليه الصلاة والسلام المقد، ولاحد المعاقدين في منفعة، لكن عرفنا حوازه بالنص، ومو قوله عليه الصلاة والسلام المؤين منفعة المؤين رواية: ابإذا ابتحت شيئًا فقل لا حلالة وكي اخيار ثلاثة أبها".

وهذا النص مفيد بتلاثة أيام، ميفى ما زاد على الأيام الثلاثة على آصل القياس والنص الوارد في ثلاثة أيام لا يكون وارداً فيما زاد عليها، لأن سع حكم العقد فيما زاد على ثلاثة أيام أكثر، والشيء يدل على مثله، ولا يدل على ما فوقه، والاستدلال بالأجل لا يجوز؛ لأن لأجل أحل من منع حكم العشد من خيار الشوط؛ لأن الآجل بمنع فلطالبة، ولا يمنع رفوع

⁽١) مكدا في خال وكان في الأصل: سمد

أخرجه ابن ماجه في سنة (١٣٥٩)، وأخرجه ابن حيازي صحيحه (١٩٨٣)، واليبيقي في استداكيري (١٩٨٨).
 أستداكيري (١٩٦٥)، ووكروا فإنظ ابن حجر في الفتح (١٩٨/١٥) (١٩٤٨).

الملك في التدليف وحيارات طايق وقرع الملك والمطابة، فإن سقط الحيار قبل وعول اليوه الرابع بسبب من الأسياس، فالبيع جائز في قول أبي حيفة وحمه أنه تعالى: وعلمه الشال ووقال زقراء المقد وسده وقبل ذلك المغلام فوقول صد أبي حيفة رحمى أنه نعالي عنه على ما ذهب إليه أهل حراسان، فإذا مصى حرام من اليوم الرابع، فصد المفد الالان، وعلى ما ذهب بأبيه أهل العراق المغلا فاست. فإذا سقط اخيار قبل دخور، اليوم الربع، الربغة الربغة الفساد، وهو نظير البير إلى اختساد، والدياس، إذا سقط الأجل قبل دخور، اليوم الربع، الربغة الدياس،

ويَّدا لم بكن الخيار موفقًا موفقًا عن الصاحب الخيار أنّ يختار في الثلاث، مون مضت الثلاث قبل أن يخدر البيع، فالديع فاسد في قول آمي حيفة رضي الله تعالى عدد وقال أبو بوسف ومحمد وحمهمنا أنه تعالى: بحوز احتباره بعد الثلاث، وينقلب العقد جائزًا، هكدا فكر في الأصل .

قال شمس لأندة احلواني. إفاينقلب حائزًا عددهما، إد أسقطًا الحيار إلى شهر، أما إدا أسقطاه مدامسي الشهر، لا ينقلب حائزًا عندهما.

وبي القدوري : إذا أسقطا طينز في أي وقت أسقطا، طالبح جائز على أوله منه ووله منه وروى عن أي يوسف رحمه انه تعالى: أن هذا البع جائز ، لأن الخبار طلائم بالعقد، فصح غرطه من غير توقيت، كخيار الرؤية، وخيار العبب، إلا أنه تقول على هذه الروالة، محر من له الحيار على أن يمضى البيع، أو بقسح، وروى عدروية أخرى: أنه قال : إنا احتمعا، فإن أجار البيع، وإلا فسخت، وعدرواية أحرى: أنه إذا لم يكن للحيار منه، فلكل و صدمتها باطال العقد، وقال محمدا إذ كان الحيار للعشيري غير مرقت، فيس للبائع [فسخ أنا العقد، وإن ملك المستدرية الم

۱۳۹۴ - وهي الفدوري - ولو کان احتیار پلي قدوم علام، أو موقعه أو إلى أدايه . الربح، فأيطلا اخراره لموجور المبع في قبل أبي بومند درجه الحدقعالي .

وفي الوادر الن سلماعة الأعن محمد وحمه الله لحالي : وجل ياع من أخر عبداً، أو ترباً، أو ما أشبه ذلك على أن الشدري فيه يا قياو ثلاثة أيام بعد ما مضي شهر ومضات، قال: هذا حال ، وله القيار في شهر ومصان كله ، وللالة أيام بعده ، وكذلك لو سرط الخيار للباتي .

١٢٣٩٤ - ولو كان لبائع قال للمشترى: لا خيار لك في شهر ومضان، ولكن الحيار بعد دلك تلانة أيام أو قال المشترى للبائع : لا خيار لك شهر ومصان، ولكن الحيار بعده ثلامة

⁽١) هكدا في السحين. فيه والم ما وكان في الأصل والسحة ط الفحايم العقد

1979 - وفي القناوى : إذا ضرط للمنسرى خيار يومين بعد شهو ومصان، والشراء أمي أحر ومضان، فالشراء على أحر ومضان، فالشراء أبي أحر ومضان، فالشراء على أحر ومضان، فالشراء حكت عن الخيار وقت العقد، فيسكن تصحيح مقا العقد بالشير القالمة الخيار وقت العقد، في ومضان، فالميع غاسد، لأبه تعقر تصحيح عقد العقد، وعن أبي يوسم وحمه الله تعالى أنه إذا باجياً، وشرط الخيار المسه يوشا بعد حقة، فالميع جائر، ولا حيارك في المبية، فإذا مصت السنة، فلم الخيار يوماً.

1979 - وإن باغ من الحو قولًا يعشره دراهم، ثم إن البائع قال المستدري الى عنيك التوب، أو عشرة دراهم، ثال معسدر سمه الله التوب، وإذا باح على المستدر على عنيا التوب، أو عشرة دراهم، قال معسدر سمه الله يقال أنه إذا لم ينقد القمل إلى ثلاثة أيام، فلا بيع يبنيما، فالسع جائز، والشرط جائز، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى السألة في الأدس

واعلم بأن هذه المسألة على وجوء: إما إن لم بين الوقت أصدا، بأن قال. على ألك إن لم تقد النين آيامًا ، من تقد النين آيامًا ، وفق معير الوجير العقد عاسد، وإن بين وقدّ معلومًا إن كان فلك الرقت مقدواً بناتة أيام، أو دون ذلك ، فالعقد عاسد، وإن بين وقدّ معلومًا إنه تعالى ، والقياس يأي حواز العقد أو دون ذلك ، فالعقد جائز عد علما إنا الفلائة رحمهم الله تعالى ، والقياس يأي حواز العقد مع هذا الشرط، ومه أحدة فرو رحمه الله تعالى ؛ لأنه شرط الا يقتضيه البيع ، فإنه تدرط الفسخ ، منى ثم يتقد النين ثلاثة أيام ، وفيه منفعة للبائع ، هإن الميع بعود إلى علكه ، عنى لم ينقد المشرى النمن ثلاثة أيام ، ثك ترك القياس عبد إذا كان الوقت مقاداً وثلاثة أبام ، لحدث عبدالله من عبو رضى الله تعالى عبهما ، القياس عبد إذا كان الوقت مقاداً وثلاثة أبام ، لحدث عبدالله من عبو رضى الله تعالى عبهما ، فإلد ربى شواء منافة له من رجل عنى أنه إن ثد يقد النمن إلى ثلاثة أبام ، فلا يعرف عبد النمن عبد المسادة والسلام ، ولأى مذ شوط منعاما فيما بين النس ، والقياس يتوك بالنماط .

وإن بين المادة أكثر من تلاثة أيام « قال أنو حبيدة وضي الفائدالي عنه : السبع فاسد » وقال محمد رحمه الله تعالى : السبع حائز ، قال ثبيخ الإسلام : سوى أنو حبيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين حيار الشرط ، فمريجوز أكثر من ثلاثة أيام فيهما ، ومحمد رحمه الله تعالى مبوى

⁽¹⁾ ما بين العفوض ساقط من الإصل، وإنها ألينك هذه العبارة من يسعه - في - ر

بينهما أيضًا، فحور فيهما أكتر من الانة أيام، وتم يذكر محمد قول أبي يوسف.

1979 وفي حافز بو سنانة . قال: سمعت أنايوسف رحمه اله تعالى يقول: في رحل قال الأغراء على حافز بو سنانة . قال: سمعت أنايوسف رحمه الله تعالى يقول: في رحل قال الأغراء على على على المائية فلا تبيء بيني وبنك. قال الأغراء فيا على همه الرواية الوائد في على الأثبي هي لكلاك، وقال للنانع الخلوم فلا أويد تأخيره. فإلى أحيره، وأم يذكره فهذه الرواية دين أن الابوصف رحمه الله تعالى في هذه العسورة جوز النبع بها الشرط، والموق له على هذه الرواية بهذه المائير على الشرط، والموق له على علم المائيرة به بن عند الشرط، والموق له علم الخلوار بين تبرط الحيار أن القياس بأبي، لحواز مع هذا الشرط مثبيد بثلاثة أبام، وفي شرط الخيار من بالتص، والنص مع هذا الشرط مثبيد بثلاثة أبام، وفي شرط الخيار ورد النص بالزيادة على تعالى في وفي

وروى الحسن من أنى مالك عن أبى يوسعه وحمه انه تعالى الله وحم عن قوله : بعساد النبيع مع هد الشرط أكثر من ثلاثة أياه ، و قال بحواوه مثل هو امهى شرط الحيثر أكثر من ثلاثة أيام ، و قال بحواوه مثل هو امهى شرط الحيثر أكثر من ثلاثة أيام ، والحاصل أن هذا أبي حتيمة وضى اثم تعالى عنه ، ويرتفع الفساد بالنقد قبل مضى اللوم التالك على ما دهب إليه أحل العوائد، وعلى ما ذهب إليه أهل حراساذ العقد موقوف، فوظ مهم ، اليوم الذات ولم يعد التصل لأن يعسد العقد .

1775ه و و ابرام عبداً و واقد النص على أن البائع إن ردالتمن، فلا نيج يبهما ، لهو جائر ، وهو عنزلة السم شرط خبار فيدائع ، ويجه ، غير ط الحبار بعد البيع ، كما يجوز غيرطه ويته ، خير ط الحبار بعد البيع ، كما يجوز غيرطه ويت البيع ، حتى إن استري إذا قال للدنع : أو البائع «ال المدنوى بعد تم إليه بعد بالمهار ثلاثة أيام ، أو ما أغبه ذلك ، صح ، وكان بالخيار كما غير ما له وإن كان الخبار فاسلاً ، فيسد المفديد به عند أي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، وقال أبر بوسف ، محمد وحمهما الله تمالى : لا يفيد، وعبر تعلي ما لو ألحق شيئًا من الشروط العاسمة بالعقد الصحيح .

١٣٣٩٩ - ومن باع من أخر شيفًا ، وقيص المشترى المبيع ، ومضى أيام، فقال قيائع المشيرى: أنت يدخير ، ولم الخيار ما دام في للحيس ، لأن هذا بنزلة قولم الك الإقالة، ولو قال أنت دخير تلانة أبام، فله احبار ثلاثة أيام، كما يبد في الفتاوي أ

 ١٧ ٤٠٠ و ذا اضترى الرجل شيئًا على أنه و خبار إلى الدد و أو إلى الظهر، دخمت العابة في قول أبي حقيقة رضى الله تعالى عنه أو قال أبو موسف و محمد رحمهما فه تعالى " لا يدخل حتى كان له خيار في الغد والديل وفي وقت الظهر هند أبي حنيفة رحمه الله [الاخلاق] لهما، هكندذكر السالة في الأصل .

و دكر الحسن بن إياد في "المحرد"؛ عن أبي حيشة رحمه انه تعالى بحلاف ما ذكر في "الأصل"، نقدل: إذا باع عني أنه بالحيار إلى الليل ، فله الخيار ما بينه وبين أن تغيب الشمس، فإذا غابت الشمس، بطل خياره عند أبي حنيقة رصى الله تعالى عنه .

٩٢٤٠١ - إذ قال للمشترى: خذه وانظر إليه اليوم، هإن رضيته، أحدته بعشوة، فهو خيار، وكذلك إذا قال: هو بيم لك، إن ثبتت ليوم.

۱۳۶۰ ۲ وفي "الفتاوي" باع هما أ هلي أنه بالحيار على أن كه أن يقعله ويستخدمه . جازه وعلى خياره، بحلاف ما لو باع كرماً على أن بأكل من نمره، حيث لا يجوز ا لأن المفمة لا حصة فها من الفمن ، وللفمن حصة من الفين -واقة أعليه- .

نوع أخو

في بيان عمل الخيار، وحكمه:

١٩٤١- إذا كان الخيار مشروطًا للبانع، فاقيع لا يخرج عن ملك بالاتعاق الان الخيار المستثناء لحكم العقد، لأنه دخل على العقد، فأرجت تعليق، ونفس العقد لايشل التعلق، وحكمه وهو الخلك يقبل ، فيخير في هذا الحكم بين أن يشت وبين أن لا يشت ، كما يخير في الابتداء بين أن ياشر، وكان هذا هو الحياة الأصلية والنبس يخرج عن الابتداء بين أن يباشر العقد وبين أن لا بباشر، وكان هذا هو الحياة الأصلية والنبس يخرج عن ملك المشترى بالانفاق؛ لأن المامع عن عمل العقد شي جانبه في إرافة الشعن عن منكه، فلهذا قلنا: فيممل العقد في حالب المشترى، وعمل العقد في حالب في ملك البائع على قول أبي سيفة رضى الله تنالى عنه لا يدخل ، وعلى قول أبي سيفة رضى الله ملك، والمبع يخرج عن ملك البائع بالانفاق على نحو ما ذكرنا في خير البائع، وهل يدخل ملكه، والمبع يخرج عن ملك البائع بالانفاق على نحو ما ذكرنا في خير البائع، وهل يدخل المبع في منك المؤخل، وعلى قول بدخل .

رجه قولهما: إن لمانع من همل العقد شرط الحيار، ولا شرط في جانب البائع، فيممل العقد في حالمه، وعمل العقد في جانبه إزالة المبيع عن سكه إلى ملك المشتري، ولأبي حيفة

⁽١) ما بين المقوفين سافع من الأصل وتبشاه من طاوع وف

رصى الله تعالى عنه أن الشراء كنما هو عله زوال الشمن عن ملك المشترى، فهو شرط دلكول المبيع في ملكه، ولهذ توفف دعول المبيع في ملك للخاطب على قبوله، والخيبار دحل على الشراء مطلقًا، فكما يمنع عمله من حيث إنه علة يسع من حيث إنه شرط.

ويبتنى على حدا الأصل المختلف مسائل: أن من اشترى زوحته على أنه باحبة. ثلاثة أيام، لم بفسد النكاح عند أبي حيفة رضى الله تعانى عنه، وعندهما يفسد، فإذا وطنها، فله أن يردها بحكم الخيار عند أبي حيفة رحمه الله تعائى، وعندهما ليس له ذلك.

ووجه البداد أن خبار المشترى لها منع دحول البيع في ملكه عنده، فالمشترى لم يملك زوجته عدد، فلا يفسد النكاح، ويكون الوطء حاصلا محكم ملك النكاح، لا علت البمين، فيصاء ، الحيار إلى الدائع، فلا يمنع الودعندهما عيار الشرط؛ لما لم يمع دخول البيع في ملك المشترى ملك المسترى المراته، فيصد الكاح، وكان الوطء حاصلا بحكم ملك البمين، فيمنع الرد.

وسيد : أن المشترى بشوط الخيار للمشترى إذا كان ذو رحم محرم من المشترى بجهة القرابة لم يعنق عليه عند أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه ؛ لأنه لم يُلكه، وحياره على حاله، وصدهما يعنق، ويطل خياره

1980 - ومنه: أن المسترى إذا كانت جارية، وقبضها المشترى، فحاضت في يد المشترى في مادة الخيار بعض الحيض، وآجاز المسرى العقد، لا يجترئ بلك الحيضة عبد أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه الأن بعض حصلت حارج ملك المنشرى، وعدهما يجتزى مثلك الحيضة، فإذا فسنخ المشترى العقد، ورد الجارية على البائع، لا يحب على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، سواء حصل القسخ والباد قبل القبض أو بعده، وعندهما إن كان القسخ والباد قبل الغيض، لا يحب على البائع الاستبراء استحسانًا، والقياس أد يحب، وإذ كان الفسخ والباد بعد القبض، يجب على البائع الاستبراء قباساً و استحسانًا عنزلة العقد كان المسخ والرد بعد القبض، يجب على البائع الاستبراء قباساً و استحسانًا عنزلة العقد البائد.

1980- وصها: أن المنشري إذا كان فيض المبيع بإدن البائع، ثبه أودعه عبد البائع في مدة الحيار، تم طلك في يد البائع في مدة الحيار، أو مدها، هلك على البائع، وبطل البيع عند أم صيفة رضى الله تعالى عنه الآن عنده المشتري لم يطلك، وقد ارتمع قوصه بالرد على البائع، وهندهم بهلك على المنشري ويلزمه الشمن؛ لأن عندهما ملك البائع، وهندهم بهلك على المنشري ويلزمه الشمن؛ لأن عندهما ملك المنشري، وصدار مودعًا ملك نفسه، ويد المودع، فصار هلاكه في يد

البائع كهلاكه في يد المشتري.

ومنها: عبد مأدون له في التجارة، اشترى من اخر سلعة على أنه بالخيار للانة أيام، ثم الباتع أمرأه عن القيار للانة أيام، ثم إن الباتع أمرأه عن القيار، وعلى السلعة الإبراء استحساماً وخياره على حاله عند أبي حنية رحمه الله تصالى، إن شاء، فسح، وعباد السلعة [إلى المنافية المنافية المنافية التم يغير التمن ، وعبدهما يطل خياره، لأن عبد أبي حيفة رضى الله تعالى عنه العبد لم يلك السلعة ؟ أن فيكون الرد والفسح امتدعًا من التملك، والعبد بحاك ذلك، كما إذا وهب له هبة، فامنتع عن القيد يكون تميكًا من الباتع بخير بدل، وأنه اصطاع بالمعروب، والعبد لا يمنك ذلك.

ومنها: إذا باع عبداً مجارية، وشرط الخيار لبائع العبد، فأعنى مشترى العبد الجارية أو العبد، لا نفذ عنقه، أما في الجارية، وشرط الخيار لبائع العبد، فأما في العبد لأنه لم يملكه، وأما في العبد العبد العبد، نهذ عنقه؛ لانه بفي على ملكه، وانقض البيع، ولو أعنق الحبرية، نقذ العمق، ولزم السيع؛ لانه إن لم يملك الجارية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فهو سبيل من إثبات الملك لتفسه فيها بإسفاط الخيار، فنصمن الإعتاق إسفاطاً للخيار، ولو أعتقهما معاً، يعمى بائم العبد نفذ عنقه فيهما، وارتقض البيع، وعليه كيمة الجارية في قول أبي حنيفة رضى الفت تعالى منه؛ لأن العبد بقى على ملكه، فنقذ عنقه فيه، وحال ما أعتق العبد كان سبيل من الجارية والزام العقد، ينفذ العتل قبيمة الجارية قد علك قبل التسليم، فأرجب إعناق الجارية قد علك قبل التسليم، فأرجب ذلك بعد الجارية قد علك قبل التسليم، فأرجب

1780 - قال بنير . سمعت أبا يوسف وحمه أنه تعالى يقول: وجل النبرى عبداً على أنه بالخيار، ثم أجبر النبرى عبداً على أنه بالخيار، ثم أجبر المنترى على دفع النمو النمود إلى المنترى، ولا أجبر المنترى على دفع النمو اليام و ولا دفع البائم العبد إلى المنترى، أحبر المنترى على دفع النمود وله الخياره ولو كان الخيارالبائع، ونقد المشترى النمود وأد أذ يغيض العبد، فمنعه البائع، فله دلك، غير أنه يجر البائع على ود النمود.

۱۷۶۰۷ - قال أصبحابنا رحمهم الله تعالى " خيار الشرط يمنع تمام الصعفة [لأنه يمنع نبوت الحكم، وهو الملك، ويمنع اللزوم، وكان مانعا تمام الصفقة (""؛ لأن تماهها بثبوت جميع أحكامها، فإذا كان الخيار للمشترى، والمبيع شي، واحد، أو أشياء، لم يكن له أن يجيز العقد

¹⁹⁾ ها من المعفوفين ساقط من الأصل، وإما أنست هذه فصارة من النسخ فتي عندنا جميمًا.

⁽٢) ما بين المعقر فين ساقط من الأصل وأثبتناه من طارم وف.

في المعسر دود المعصر، سواء كان اسبع معاوضا، أو لم يكن دالك تعريق صبعه في النمام، وأنه الا يجوز، محالات مديه السام حياء يجوز الدغ يق، والفرق أن في الخالية أوجه صورات صور السع وضور الشرى، فيحت ولم الأقول بمحمل الأدنى منذ تعام دفعهما، وقبل التحام ما يلحق السام من العمر، سفريق العسقية في ي عالمحل السمرى بعد قام المنفوض الأن ضور المحافظة في ي عالمحل المسترى بعد قام معناد فيما بين الناس، فلو جو التعريق، فالمشترى يأحذ اجمله، ويوه الردى و وتتعلم على المات ترويح الردى و وتتعلم على المات ترويح الردى و معد دلك شمل حجيد، فيلمحل البيائع صور مالى ما يرا به صرر مشان يلحق المشترى من النفر بالمعد مصحة التقويق في السام ليس بصور مالى ما يل به صرر مشان بالمحرد القدارة في المحرد القدارة في المحرد القدارة في المحرد وي من المحرد الذالية في المحرد وي من المحرد الذالية وي المسلم من غير محود القدارة والمحرد المالية والذالية ودالية محرد المحقى مو المسلم من غير رساء وي والدالية وي المحرد والديم والمحرد والمح

178.4 وقر كان الحيار للدائع والمنع مقدرتي، فهنك بعضه وأو سنداكه إسال، فللمائع أن يحيز النج في قدس قول أن حيفة وأي بوست وحمها الدندائي. وقال محدد إذا كان المبع فالتشارت، فهنك وحدده أن فير متفاوت فهنك بعضه فلسائع أن بحير في البدقي، وإن كان مكيلا أو موروف، أو معادة أن فير متفاوت فهنك بعضه فلسائع ان بلزمه النج فيت بني وحه قول محدد حدد إلى المبائع أن بلزمه النج فيت لاحاره تعنى ابتداء التمليك، ولما كان مكثر و نعد إليانها في الهائك بعدم الحل و كاجهزة الملك البدئي وكان ملك البدئي وكان تمينا متفاوق الاحد حيدة بكون فليكا بعدائم بحدث من السدرة والهائمة في الفائد مناؤه ما إذا كان شيئا الاحدوم وفي التمايك حيارت في الدولة التمليك، وهو اللك ولا أن حكم العالم حيار مستنى بالشارة ولا المنافقة عن العالم حيار مستنى بالشارة ولا المنافقة ومن الاعداء من كل وحد، ولم كان هر كان مكتم العقدة عن كل وحد، ولم كان كان المنفوت وغير المنفوت بواد.

وما قبال: بان الإحار: بمعني بتداه التسبيك عاسده الأن احكم لا يتوفف على رجود

الإحدوق فإنه نشبت بدوب بمصى ملده و يشالك عوات من أنه الخيار ، ولو كان لهما حكم إذا له.
التصليف الما البن بدرتها و الخلاف الإجازة في بيع القصوري و لأمه بمحى إنتقاء الدمايات ،
ولهما يتواف نبوت الحكم على وجودها ، وهذا لأن الإجازة في بيم العصولي محمد للعلم ،
وهي التحاليات الصدورها من خبر المثلث ، والعمل للعلم بعلى له حكم العمل خاعشر قبام المجل عند الإجازة ، أما فهما الإجازة ليس بها حكم إصمال العاق منا ذكر با أن العلم من الإبنا والعمل على الخيار ، فإذا سقط الخيس الشراعة الحكم من الإبنا او من على والمداد المسلمات فلا يعتبر فيام الملك عند الإجازة .

التموين فوارًا أن يقرمه المستهدات الفريع في بد الشترى، فبابائع أن يقرمه الديم ورأخت التموين فوارًا أن حقيمة وأن يوسعت رحمه الله تعالى التموين فوارًا أن حقيمة وأن يوسعت رحمه الله تعالى المداولة : أن الراحمة الله تعالى العدد فلات : أن السائع أن يارمه إلا أن يرسى المتنوى الأن النبع فد تحر قبل تبوت الحكم، فيشت الخيار فلمنترى، كلم في البيع الدت قبل الغيض، بل أولى الأن منك بشت ملك الوقت، والم حيية وصى الله تعالى عمد سراعلي الأصل الذي قبلة والمالحكم عند الإحازه الاتحاد بأن في مداسستوى في مداسستوى في مداسستوى، وهذك المنترى، فيها كانك

۱۹۹۰ و لو هدت أحد العمدين في يد المانع، لم يكن له أد يارم المنتوى العدد المافي ولا برضاء الأن فيه تعريق المنطقة على المنشوى في الشعاب وحمار كما لو كان العقد مانا من الأصل.

نوع أخر في بيان ما ينقذ به هذا البيع، وما لا ينفذ وما ينفسخ به هذا البيع، وما لا ينفسخ:

١٩٤٦ - فشرق شرط الحيار إذا كان البائع - فيقول - العقد يعمل أحدها: أن يحير السع صريحًا، صوارة فال الشرى حائداً أن عاليًا.

الداني " أن يموت الدائع في مدة الحيار ؛ لأنه يعجر عن النصد ف يحكم الخدار في الامر حراء من أجواء حالته ، وسقط خداره فسرورة .

الفائلة. أنا قصى مدة الخيار من عيد فسنح من حهلته والاستعصى مدة الخيار يسيقط الحير ، وهو الذي من عود العقب وكدارها أعلى عليه ، أو حن حي مصل الأيام الملائم ، وثو للله أفاق في مدة تنافيان حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي: أنه لا يكون على خياره[وذكر شمس الأنمة الخارائي: أنه على خياره]" قال وحمه الله تعالى، وهو منصوص في المُأذِرن، وهو الأصح.

وإن سكر من الحسر، لم يبطل حياره ، لأنه عد عاقبلا كسا في الطلاق، وإن سكر من البنج، يبطل حتى لو راق السكر من البنج، ليس له أن يتصرف يحكم الجيار، هكذا حكى عن التبح الإمام الزاهد أحمد الطواويسي، والصحيح أنه لا يبطل.

وإذارتك، وهاد إلى الإسلام في المُدة، فهو على خياره إجساعًا، وإن سات، أو قتل على خياره إجساعًا، وإن سات، أو قتل على الردة، يطل خياره إجساعًا، وإن تصرفه عند أبى حنيفة وضي الله تعانى عبه، ونعة عندهما، وفسخه بأحد أمرين: إما بالقول أو بالفعل، إما بالقول يأد يقول أو بالفعل، إن كان المسترى حاضرًا، بصح المسخ، ولا يحتاج فيه إلى قضاه، أو رضاه، وإلى كان غانبًا، لا يصح الفسخ، ويكون موقوفًا عند أبى حيفة محدد وحمهما الله، خلافًا لأبي يوسف وجمه الله تعالى.

والمراد بالخضرة المذكورة في هذه المسألة العلم بالفسخ في مدة الخيار ، حتى إن المشترى إذا علم بالغسخ ، صبح الغسخ ، وإن لم يكن حاضراً ، وإن علم بعد مصبى المدة تر البيع ؛ لأن غام الدة دلالة لروم البيع ، فإذا اعترض في حال توقف العسخ ، أبطل العسح ، فوجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن صاحب الخيار تصرف برضاء صاحبه ، فلا بشترط علم صاحبه ، كالوكيل بالبيم إذا باع ؛ فإنه لا يشترط علم صاحبه ،

بيانه: أن ولاية النقص بمحكم شرط الحيار، وصاحبه شارك في شرط الحياو، وعن أبى بوسم رحمه الشاتسالي رواية أخرى في اللوادر أحتل فولهما، ولهسا أن صاحب الخيار المالسنخ بطرم حكما مبتداً على صاحبه، ولصاحبه فيه ضرر، إذا لم يعلم به، ويعني بهذا الفسح فقط المعقد، فإن العقد تابت لا في حق الحكم، فصحه ورفعه يكون حكماً مبتداً، وإنحاً فقلاً الصاحبة فيه ضرو، إذا لم يعلم به؛ لأنه ببتني على هذا القسخ الماكام بلزمه أداءها، وإذا كان لا يشعر بها، يضم على موجب العقد، ولا يؤدى تلك الأحكام، فيؤاخذ بسبب وإذا كان لا يشعر بها، يضم من ناحبة القسخ بلا علم، فيكون هذا ضرراً منه لمصاحبه، فوجب أن الا يصح من عبر علم صاحبه دفعاً للفور عن صاحبه، ألا ترى أن من له خيار العب إذا أزاد

⁽١) ما بين المفوفين ساقط من الأصل وأنتناه من طاوع وهـ.

⁽٢) ما بن العقولين ساقط من الأصل، وإنا أنبلت هذه العيارة من نسخة أف

الردقين القبص، لا يصبح من عبر عدم صاحبه ورتبا لا يصبح ده أذالص راس صاحبه والأراقين القبص، لا يصبح من عبر عدم صاحبه ورتبا لا يصبح ده أذالص راس صاحبه فياد كان لا يعلم مه ولا يتوجد المين علم من شير عالمه دفعًا للصرو عدم ولا يتوقف على ما الله المين علمه ولائه لازم في حقه قبل الإحارة، فصالومه أمر جديد بالإصارة، وأم الفسخ ساعم أن يتمان والمائح على مده الحين في المين علمون المين الإجرازة الان المين الإجرازة الان المين المي

والأصل في العقد الموقوف إذ حدث فيه ما يبعد إلا جازة أن يه سبح اله ذار الأرم مندوع فلإحارة لا عينه و كذلت إد ياج من عيره الأن السبح من التصرفات المعتصة بالملك؟ ولأن الباج عن التصرفات المعتصة بالملك؟ ولا الباج عن المعتمد الأبه المعتمد المعتمد المعتمد عن والمعتمد الما المعتمد الإيتفسط والمؤارس المعتمد وكذار على المعتمد المعتمد والمعتمد المعتمد المعتم

۱۳۵۱۲ وهي الشفقي الإلهاع عبداً على أن الدائع فيه باخسار، نم بن الدنج أخلا النس من المستوى، فأفك ليس بومصاء للبح ، ولم أخذ بالألف من المستوى مالة وبنار، والان هذا إلا وقاللبوج، فإن الآنه عمد الى النسن بعبه، فباعه، وأو فيص منه الألف، نم ما مها مه، أو من غيره، الم يكن ذلك إجازة منه البيع ؛ لأن هند الألف التي عمها قصاء من الألف التي عني مشاري

والخاصل في هذه المعالل أن الشعن إذا كان شيئًا يدهين بالتعيين، وود أبيص البائع الشمن،

وتصرف فيه من بيع أو هية، فذلك إمضاء للبيع؛ لأن تصرفه صادف عين المستحق بالعقد، فكان تقريراً للملك فيه، فيكرن دليلا للإجازة، وإن كنان النمن شيئًا لا بنعين بالتعيين، كالدراهم، فنصرف فيه بعد ما لبض مع المشترى، أو مع غيره، فذلك لبسر بإمصاء للبيع، وإل نصرف فيه قبل القنفر مع المشتري، بأن اشترى مته بالشمن ثرمًا، أو صارفه من الألف على مانة دينار، فذلك إجازة للبيع، والفرق أن التعبرف قبل القيض أضيف إلى غير ما هو مستحل بالعقد، لأنه لا حق للباتع في ذمة المشترى (لا ما هو نمن، وكان تعمرفه تقريراً اللملك فبه، فيكون دليل الإجازة، أما بعد القيض التعمرف ما أضيف إلى ما هو مستحق بعينه ا لأن ما يدخا تحت القيض غير سنحق بالعقد.

وفي القدوري: لو اشتري البائع مالتمن شيئًا من عبره، لم يضح الشراء، ولخرمه البع.

١٢٤ ١٣ - وفيه أيضًا: وجل باع جاربة بعبد رجل، وشرط باثم الجارية الخيار لنفسه في الجارية، تَمَوإنه وهب العبد الذي اشتراه بالجارية، أو عرضه على بيع، فهو إمضاء للبيع.

ولوكان باع الجازية بألف درهم على أنه بالخيار في الجارية ، وقبض الألف، ثم وهب، أو أنمنه، فهو على حياره؛ لأناله أن يدفع غيره، ولو لم يكن قبض الثمن من المُشتري حتى النبري منه بالألف شبيًّا، أو صارفه على مائة، فهذا نفض لخباره، وإمضاء لبيعه.

١٧٤١٤ - و في أنوا در ابن مسماعة (عن محمد رحمه الله تعالى) رجل باع عبدين من رحل على أن البائع فيهما بالخيار، ثم إن البائع نقض البيع في أحدهما بعيثه ؛ أو بغير عيته ؛ فتقضه باطل، وكأنه لم يتكلم بشيء، ولا يكون نقضه نقض البيع لجميعه، ولالشيء منه، وله أن يجيئز البيع كله بعد ذلك، وكذلك لو باغ عبداً واحداً على أنه بالخيار فيه، ثم قال: قد نقضت البيع في نصعه ، كان ذلك باطلاء وصار كأمه لم يتكلم بشيء ، وله أن يجيز البيع في الكاريعد ذلك.

١٣٤١٥ - في المنتفى : باع من أنحر بيضة على أنَّ البائع وبها بالخيار، لم ضرح منها فرخ بغير صنع المشترى، ففيس للبائع أن يجيز ذلك على المشترى، علل، فقال: من فيل أنه قد عمون عن حاله ، وكذلك إذا ماع كفرى على أنه بالحيار فيه ، قصار نمواً بعد الضفر ، وهذا السّارة إلى أنَّ هَفَهُ الْعَقْدِ لَا يَسْطِلُ ، وَهَكَذَا دَكُو فِي الزِّيادَاتِ .

وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أواقعاله : أنه يبطل؛ لأنه لوبقي، يبقى مع الخبار، ويقدر البائع على الإحازة، وإن أبي المشترى، وهذا لا يحوره لأن البيع صار شيشًا أنحراء ولو لم يكن في البيم خيار الباتع، فالبيم ماني، والشتري بالخيار إن شاء، أخذ، وإن غمام. توك ا لأنه لو بغي البيع، لا يلزم الشتري إلا إذا شاء ، وها. جانز معد تغير المبيع.

١٣٤١٦- وفي أبوادر عيسي بن أبال أعن محمد رحمه التائمالي: رجل باع من رحل أرضًا بعبيد على أنَّ البائم بالخسار، وتقايضنا ، ثم تناقضنا العقد، قالأرض في يا، للشمري مضمونة في بده بالقيمة ؛ لما يأتي بيام بعد هذا -إن شاء الله تعالى- ويكون (لمشتري الأرض إل محيس الأرض من لبائع إلى أن يرد العمد عليه ، وإن أذن بانع الأرض للمشترى في رواعشها ، خرج الأرص من العممان، وصارت عارية للبائع في يد المشترى، وللبائع أن يأخذها، متى شاء، فإن كان المسترى زوع الأرض، كان) "الله شتري أن بجسكها مأجر الفالي، ويما إجالع عنها إلى أنَّ يستحصد الزرع، وإن أو د المشترى بعد ما زرسها أنَّ ينع الأرض من الباتع حيى يسترد العبد، ليسي له ذلك؛ لأنه حن زرعها بإدنه، فكانه سلسها إليه، وإن أبي الشتري أن تكونَ الأرض في يده بأحر المثل إلى وقت إدراك الزرع ، وكره قلع الزرع أيضًا ، وأراد تضمين رب الأرض الورع، كنان ته ذلك، وها كان قند أذن له في زواعشهما إلى أن يعرك الرع إلا أن يرضي البائع أن يترك الزرع فيها، حتى يستحصد بغير شيء .

وإنَّ قَالَ الحِيار لَهَاتُم في عبد باعد، فقال البائع للعبد "لت حر، إلد دخلت الذار، أو قال. إنَّ دخلت الدار، فأنت حرَّ، لم يكن هذا نقضًا للبيع، وكذلك إذا قال للعبد: أنت حرَّ، أو هذا العبد الأحر، ذكر المسأل في اللنتفي

١٢٤ ١٧٠ - وروي مشر عن أبي يوسف وحمه الله تعالى. إذا ماع عبدًا على أن البائع فيم ماخبار تلاثة أيام، شوقال له: ألب حراء أو هذا العبد، قبريكن هذا تغضّا للمقت، فإذ مضي أحل الحيار قبل أنا مقض البيع وحب البيع، وعنق العماء الأخراء

١٢٤١٨ - وفي المنتفى أيضًا: إذا راع راحامًا على أن البائع فيه بالخيار، فطمن به الدنح ، فهو نقض للبيع : لأنه لا يحتاج إلى الطحن للاختبار ، و ينعرف ما يطحن يومك فنعين أنَّ يكون الطحن ختيارًا للملك، وإذا كان الخيار للناتع، فعرض البيع على البيع، ذكر نسس الأنمة لخلواني رحمه الله ثعاني . أنه إن كان يحضر من صاحبه ، ينفسم البيع ، وإن كان بغير مح ضرامن صاحبه، لا ينفسخ المرع، وبعض كالبخار حمهمات تعالى قالوا. العرض على البيع من البائع ليس بقسخ على كل حال، وإليه مال الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي ، حمه الله تعالى، وذكر شبخ الإسلام في الشراحة الذان فيه روايتين.

⁽¹⁾ ما بين المعفودين ساقط من الأصل، وإنها أنتهت هذه البيارة من التسجيل (علم و ال

17399 . وفي المنتقى عن محمد رحمه الفائعة بي البائع إذ عرض السيع على البايع ا الاسطاع فياره ، مثل فقال: الاستفاد الايسوز يعبر معاصر من المدين ، فهذا التعليل يشير التي أذ العرض على البايع لو كان يحصو من منسون أموكون العما الذرة

وإذا هنت البيع من بداست إنسبج نبيع . سواء كان الحدر نسائع ، أو للمشترى ، وإذ هلك في بدا المسترى ، والمسترى ، والمسترى ، والمسترى ، بدا المسترى أب بالمستوى في بدا المسترى فيسته ، وإن هنت بعد مشي اللام الثلاثة ، فعلى المسترى فيسه الله أم المستوى فيسه والم من المسي الله أم المستوى في بدا مسترى بعد دلك ، فيبلي النس الارماء فأما إذا المعلى والم النه إلى المنافق في المستوى بعد دلك ، فيبلي النس الارماء فأما إذا بالها النافة من المستوى المستوى بعد دلك ، فيبلي النس الارماء فأما إذا بالها وهد الأراسيع بالهلاك والموب وإن نعيب في أخر حد من أجاء مستوى الواد الأواد الإيحام من المستوى المستوى المستوى غيب المستوى المستوى

الله المسترى، فاعتقها النشرى، أو روحها من أحد جرية على أن تسايع في الخبار ، وداه ها إلى المسترى، فاعتقها النشرى، أو روحها من ماه الخبارة منهان السايع أحاز السع فساء الا يجور عنى المسترى ولا ترويجه ، وقد نقص نبائع التزويج بالحازة النبع ، وإحلاله فرحها المسترى ، ولو كان روج ويردهم ، وعد نقصها الوطاء منة برعم، وعد المسترى ، فد نقصها الوطاء منة برعم، وعد المسترى على أروح ماى أحد ، ويرنشه ، ثم المسترى منفعات الوطاء ورجع المسترى على الروح الماعم تأمل أو ورجع المسترى على الروح الواطئ من يد البائع ، فوطئه الزرج ، ثم أحر البائع نفيع ، له يدعمها الوطاء الاتب تسه ، فالنكاح في يد البائع ، فوطئه الزرج ، ثم أحر البائع البرع ، له يدعمها الوطاء الاتب تسه ، فالنكاح في يد البائع ، فوطئه الروح ، ثم أحر البائع البرع ، له يدعمها الوطاء المسترى وجا المائع في والله يعم ، ولدمشترى على الوامى مهر منها ، وذا فسح الكاح ، ولا خباء للمسترى في واللاحة البع ، ولا خباء للمسترى في والأحماء الذكاح ، ولا خباء للمسترى في والأحماء الذكاح ، ولا خباء للمسترى في والأحماء الذكاح ، ولا خباء للمسترى في والإحماء كان على المناه المناه وينا فسح الكاح ، ولا خباء للمسترى في واللاحة الذي فاء الذي كان على الماع من فياء إذا أن طاء الذي كان على الماع من فياء إذا أن طاء الذي كان على المناه على فياء إذا أن طاء الذي كان على المائع من فياء إذا أن طاء الدياء ويناه على المناه الوظاء الرح ويا المناه المناه المناه المناه المناه المناه ويناه المناه المناه ويناه المناه المناه ويناه المناه ال

عينا يردعنه

1787 - قال هذام دائل عنده الت محمداً وحده الله تعالى عن رجل باع داراً على أنه با قبر الملالة أيام، فتوارى المشترى في بينه أراد أن يضى الثلاث، فيحب له لبيع، هن يوخذ في هذا الملاحذار؟ قال: نعم، لبحث إليه من يعدره فإن ظهر، وإلا أبطلت حياره، إلا أن يجيء في التلاف، قلب : قال: نعم، لبحث إليه من يعدره فإن ظهر، وإلا أبطلت حياره، إلا أن يجيء في التلاف، قلب: قال: لا أفهر الملاه، فنان تبطق أن تبعل عليه، قال: لا أفهر الملاه، فنان قال في رقت لا قلم، فاتبهد لي شلك، قللت في الايام الثلاثة كان يأته عند كل قلل: أقول: التهدو، أن هذا أهذر إلى صحب في الايام الثلاثة كان يأته عند كل يوم، فيحذر إليه، وأشكر، مثلت عليه الخيار، فإذا ظهر بعد في الايام الثلاثة كان يأته عند كل يوم، فيحذر إليه، وشكر، مثلت النعى البينة على الخيار، وعلى بعد إيطالت عليه الخيار، فإذا ظهر بعد ذلك، وأشكر، مثالث النعى البينة على الخيار، وعلى بعداره كما كان ادعى.

وإن كان الجبار للبائع، فأبرأ البائع المشترى من النمن، صح إبراءه، وكان ذلك إمصاء المسيع الأن المصرف إنه يكون من الملك، ومالكية النمن عند أبي حنيفة رصي الله تعالى عم موقوفة على إحازة العقد، متضمن الإقدام على هذا النصوف إجازة للعقف وسيائي في همائة الإبراء عن أبي يو مضار حمه الله تعالى يعد هذا، محلاف ما ذكر ههنا، وكذلك أو الشترى منه بالنمن شيئًا، أو ساومه ما صح، ويكون ذلك إمضاء البيع

ولو اشترى بالتمن شيئًا من خيره، لم يصح الشراء، ولو حدث بالبيع عيب في يد البانع، والحداث بالبيع عيب في يد البانع، والحداث بلغم على البيع، وهذا البانع، والحداث بفعل البانع، فيل الله ما يحدث بغمل البانع، فيل التهنء من النمن، على البانع على خياره، وتعرفت الصفقة على المشترى في النمام، وإبد لا يجوز، وأما ما النفص لا يفعل البانع، لا يكون مصمونًا عليه، وتهدا لو سفط أطراف فليع قبل المبتوى ما التعمل يحققه من النمن شيء، فنو بقينا الخيار، لا يكون فيه تفريق الصفقة على المنتوى قبل التعمل بعد المستوى، إذا لزم البائع العالم الغنو، لا يكون فيه تفريق الصفقة على المنتوى قبل التعمل بالناس فيل التعمل المنتوى، إذا لزم البائع العقدة الذه إذا رضى بحيره سايم، وإذا تعب فيل المنتوى، إذا لزم البائع العقدة المرافع في القيمين.

۱۳۹۲۷ - وروی أمر مسيحان عن أبی يوسف و حمه انه تعالى فی آولوملاه : فيمن اشتری من آخر جارية بألف درهم على أن البائع بالحيار، نم بن البائم وهب التسن بعدما فيضه لرحل، ودفعه إليه، أو رهبه للمشترى، ورده إليه، ونم يكن قبضه، فيبراه المشترى منه لم يكن ذلك صفّاء ولا إمصاه للبيع، فإن أحاز المباتع بعد ذلك. فانبيع جائز، والهية جائزة، ولو كان المشترى بفد النمن الدائع، لم وهبه من البائع، وقبل ذلك البائع، تم أحاز البيع، ليس المسائع أن بأحد المشترى بشمى أخر، والنس الموهوب هو النمن، وهبته باطاغه وقب المبائع ما ملكه البائع، لأن البائع مالك لها. النمن لا المشنوى، وهذا مناه على ما قداد لأن الحبار إذا كان للبائع، عالمن برول عن ملك المشرى، وبدخل في ملك الناه عدهما

يشرعن أمن يوسف رحمه الله تعالى ، مسلمهاع من مسلم عصيراً على أن النائع بالحيار ، و قبضها المشترى ، فصارت في يده عمراً ، فقد التقص السع ، ذكر السألة في المتقى ، قال . وضمن العصير ، ومكذا روى عن محمد رحمه الهاتعالى .

قال احاكم أبو العضر : وقد فال في موضع أحرا البائع على حياره، فإن سكت حتى محدد أذلات ازم البيع التقريب المنتخاص المحدد أذلات أزم البيع التقريب في المنتخاص الحتى صدر خلاف فاختار البائع إلزام البيع ، فله فلك، والابعثير وضاء المنتزي في المنهور من الرواية، وهي بعص الروايات بعتبر رصى المنتزي، وإذا نبايع المعين تحمراً بسرط الحياز للبائع، فأسلم البائع بعد القيمس، بص البيع، حكمًا ذكر القديري في كتاب، وحكمًا ذكر من المنتي بناء على أن حياز البائع تمع روان ملك البائع، فيفيت الحمر على ملكم على مدة الخيار، فلو لم ينظر العمل، انشل فلك عنه في خسر عد إسلام، وإنه لا يجوز .

وفقر في موضع أحر من المنتفى : لو أسلم البائع بعد القبض، حار البيع عزلة موته. ولو أسلم النم ي الجيطل البع، حكما دكر في القدوري

وفي اللتفي : في موضع أخر ؛ لأن المنفج لا محتاج إلى صبح ديه لإقام المتفاعلي الحمر إذا ثم يكن الجيار مشروط له، فصدر إسلامه في هذا الديم، وإصلامه في السع المات إذا كان الميم مقبوضاً على السواء، وهناك لا يفسد العقد، فههنا كذلك .

رفي موضع أحر من المنتقى : إذ البيع ينفعن بإسلام الششري في هده الصورة، بناء على ما قلما: إن خبار البانع يمنع روال النبع هن ملكه، قلو بقى العقد ينتقل الملك في الخدر إلى المسلم، وأو أسلم أحدهما قبل فض الحمر، بطل البيع.

۱۳۹۳ - ورد باع ظبّ على أن تبائع هيه بالخبار، فقيضه المشترى، وأحرم المشترى، نب ينفسخ البيح، ولو أحرم الدنع لوفد دفعه إلى المشترى، أو لم يدفعه، بنفسخ البيع، وروى اس سماعة في إحرام المشترى حلاف ما ذكرنا

١٣٤٦٤- وردَّ باع عبدًا على أنَّ الدانع بالحيار أ``، وقيض المُشتري، وقتل العبد عند

⁽١) ما بين العموقين سائط من الأصار وأثبت ومن فقاره وب

المشترى قنيلاء ومنات العيف وضمن المنشري فيعة البائم، أخذ أوليها الجداية الفيعة من البائع، وكان للبائع أن يرجع على الشتري يظها، وهو يمتر له العصب.

١٣٤٦٥ - وجل نام حدداً على أنَّ البائم فيه باخبار ، والعبد في بدانياتم، فقال في الثلاث : قد فسخت البيع ، ونقضته ، تم قال بعد ذلك . قد أجزت البيم، وقبل المشتري، فهذا حائرًا، وأنَّه استحساله، ولو حتى السائع على البيع في الله الصورة جناية، وتعضم، فعال المفتشري: أنَّا أحدُه، فليس له ذلك إلا أنَّ بسلم البائع له؛ لأن حدية البائع عليه في اشلات. يقضى ثلبيم

و و كان الخيار للبائع، والجارية عنده، فوطئت سبهة، التقض البعر من قبل الهر الذي رجب بالرطع، وإذا قاد الخبار للبائع، وحلف بصق البيع أن لا يكلم فلانًا، منه أن برده بالحبار مائم بعنق بالحلف،

ورون أبو سليمان عن أبي يوسيف رحمه الله تعالى في الأمالي . إذا حتى المبيع في يد الجانع جنية، والحيارك، فإن نقض الجم، ديمه البائم، أو بدار، بإن أيضي البيم، أر سكب حتى مصن الدة، وقبل النشري، ورضي بعيب لجنابة، دفعه النشري أو فداء.

٣٢٤٣٦ - وإذا الشتري لينه على أن البائع بالحيار [تم مات المتشري، فأجار البائع البيع. لا يرث الابن أماه الشنري عدماً على أن المانع بالحبار ! أن فأذن نه في التجاري لا يكون هذا عسمًا للبيع، إلا أن يلحقه ديره إلا في قول من يقول " في حمه يعبر معضو من التبدري المسح، وقو أمضاه دفير محضر بعد ما خقه دين، لم محز و لأن الغربر أحق بدمن المبتري.

وإذا كان الحبار للدنع، فقال المسترى لبائع: أعطيك مانة درهم على أن ننفص البيم. تفعل، فالمناقصة حائرة. وليس عليه شيء.

١٣٤٣٧ - وإذا برع عبدًا بألف درهم على أن البائع فيه بالحبار ثلاقة أيام، وأعطاه المنشري بها هالة هيئاراء أمران البائع نفص البيع، فالصرف باطل، وكان عليه أن يرد الدينار

١٢٤٦٨ - وإذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار ، وتقامضه و أو لم ينغاطب ، قرجه المشترى بالمبيع عبدًا، فقال: قد رضيت به بالرداحة، أو وحمه أو عرضه على بيع، أو ما أسبه والك من المعاني التي تكون رضي في السبع، أو لم يكن في البيع حيار، فابس تلحندتري أن يرده مذلك العيب، هذا هو الكلام في حالب لبائع، وأما الكلام في جالب الشتري، فتمول إذا كانا الخيار للمشترىء فنفوذ هذا البيع بما ذكرته من المعدى التلائف وبمعتى أحر سونداء وهو

^{19﴾} ما بير المُعقوفين صحط من الأصل، وإنها أنبيت عدد العمارة عن السنخ التي عددة جميعًا:

أن يتصرف المنشري في المنبع تصرف الملاك، و الأصل فيه أن كل فعل باشر المنشري في المنشري بشرط الخيلواله فعلايمت جإايه للامتحان ويحل في غير الملك محالبه فالاشتعال به أول مرة الايكون دليل الاحتيار، حتى لا يسقط خياره، وكل فعل لا يحتاج إليه للامتحالاً ، أو يحتاج إليه للامتحاث إلا أنه لا محل في غير الملك محال، فإنه يكون دليل الاحتيار، وهذا لأنه مني فعل فعلا يحتاج إليه للامتحان ، وبحل في غير اللك بحال مني حمل دليل الاختيار ويسفط حياره به أول مرق، لا يميد خيار دندة؛ لأن فائدة شرط الخيار إمكان الرد مني ألم بواهقه بعد الاستحاناه فمني لزمه البيع بمعل الاستحان أول مرقه لا بحكه الردمتي لم يواقعه ، فنفوت فالدانميرط الخيار حبيثق ومس فعل فعلا لابحتاج إليه للامتحان، وأو جعل دليل الاختيار، وسقطاته لخباره لايؤدي إلى أد هوات فائدة الخيارة فيسقط به الخبارة لهذا إذا تبت هذاء فقول: إذا الشرى جاربة على أنه بالخبار، فاستخدمها مرة، لا يبطل حباره؛ لأنَّ الاستحدام يمت براليه للامتحان والأن الخاربة تنشري للخدمة والخلامة لا تصير معلومة للمشتري من غير المتحان، فكان الاستخدام محناجًا إليه للامتحان، وإنه ينحل بدون اللك في الجملة، فلم يكل الاشتخال به. وإنه بنحل مرة دليل الاختيار، فبقي على خياره، بخلاف ما أو وطنها، حبث يبطة حياره. وإن كان الوطاء محدجًا إليه للامتحان؛ لأنها نشتري للوطاء، ولا يعدم كوسة صالحة للوطاء بالتنفر إليم، بانا قال كذلك لأن الوطاء تصرف لا يحل سون الملك حال، فكان الإندام عليه احسيرًا للملك حتى لايقع وطاء في عير الناك، وإلا كذلك الاستحداج؛ لاب يحل ني غبر الملك

هذا إذا كان الاستخدام سبواً، فأما إذا كان كثيرًا، يحرج عن حما الامتحاف، والاختيار يكون الحياز اللملك، وإن استخدمها موة أحرى، فإن كان في السوع الذي استخدمها في الرة الأولى، كان احتيارا للماك، لأن المرة الأخرى مي ذلك النوع غير محتاح إلى للامتحال؛ لأن الاستنصار، حصل بالمرة الأولى، وإن كنان في نوع أحر، لا يكود احتيباراً للملث؛ لأن المفدمة أمواعي فكان الثاني مرانوع أحر محناجا إليه للامتحان أيصاء والإكراه على الاستخفام في الرة الأولى الحيار للملك، فسر محمد رحمه أنه تعالى الاستحمام في كتاب الإحارات، فقال. بأن بأمرها بحمل المتاع على السطح، أو بإنزاقه من السطح، أو بتعليم النعل بين يديه ، أوبال تعمز رجله بعدال لايكون عن شهيف أو بال تطبخ، أو تختر بعدان بكوف ذلك يسيرا ه وإن أمره بالطبح والخبز فوق العادة، فلالك رضي.

١٩٤٤٠ و لو اغتري دالة على أنه بالخيار، فوكيها لينظر إلى سرها، لا يسقط خياوه،

ولو ركسها مرة أخرى يسقط سينزه والأن الركوب مرة أخرى غير محتاج إليه للامتحانات

ولو سافر عليها، يسقط خياره؛ لأن السفر عليها غير محتاج إليه بلامتحان، وكذلك إذا ركبها لحاحة، سقط خياره، وكذلك لو حمل عليها شيئًا، وكذلك لو حمل عبها علقًا لها، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله نعالي، وعن محمد. أنه إذا حمل علقًا لها عليها، لا يسقط خياره.

ولو كان له دواب، محمل علف جميع الدواب عليها، فذلك رضي، ولم ركبها ليردها، أو ليسقيها، أو تبعضها، لا يكون رها، به، ولا يد، قط خياره استحسان، كذا ذكر في الاصل .

يمض مشايخنا فالوا: هذا إدائم بمكنه الرد والسفى والإعلاف إلا بالركوب، مأن كان لا بمكنه ضبطها إلا بالركوب، ويدل على هذا المناويل ما ذكر في أالسبر الكبير أفي هصل الميب: أن جوالل العلف إذا كان واحدًا، عركيها مع الحوالل، لايكون رضاء بالعيب؛ لأنه لا يمكنه حص الجرائل الواحد إلا بالركوب، ومو كان جوالهين، قركب يكود رضاء؛ لأم يمكن حملهما بدون الركوب.

ومن مشايخنا من يقول: الوكوس إذا كان الأجل الود، لا يسقط الحيار، وإن أمكته الرد بلون الركوب، بخلاف الركوب للسقى والإعلاف، والقاضي ركن الإسلام عبى السغلاى والفيخ الإسم شبس الأنمة السوخسي على أن الركوب للسقى والإعلاف لا يكون رضاءه ال ذكر في الأصل الالان الركوب للسفى، وحسل العنف من أمر المردالا لا لم لم يسقها، ولم يعلقها نهلك، أو تنشقص، فتلايكته الرد، ربحا يكون الذابة جسموحا لا يحكن ضبطها إلا بالركوس، فكان الركوب من أسياب الرد، فلا يتع الرد، ولموقص حواقر الدابة، أو أخذ من خرعها، وبهر صاد، ولو ودجها أو يؤغها، فهو رضاه الأنه نقص.

وإتلاف جزء منها فيعتبر بإنلاف سائر الأجزاء [هكذا ذكر في الفدوري، وسيأتي بعد عنا عن آبي بوسف مسألة الودح، بخلاف ما ذكره القدوري] أن ولو كانت سائه فعمز صوفها.

ذكر في المنتفى : أنه بسقط خياره، ولو كانت شاة فحليها، وشرب ليسها، فهو رضاء. هكذا ذكر في القدوري؛ لأن اللين زيادة سفصلة عنها، والزيادة المتفصلة تمنع الرد بالعيب

⁽¹⁾ ما بر المقوقين سافط من الأصل. وإنما ألبتك هذه العبارة من النسخة م

عندتاء فكدلاك بخيار النبرطان

 ۱۲۶۴ - وقی صنع - تقتاوی ، روایهٔ در آبی یوست عمل آبی حیفهٔ رحمهما اتفاد آبا اشتری شاه، آو بغرهٔ علی آبا داخیار ، فحلیه لینها ، فعاد انقطع حیاره ، روکتر استمالی قول محید بی حفا تقول آبی حیفهٔ رحمه اتفا.

وقال أبو يوسف: هو على تجاره عنى يشرب لبنياء أو سنتيلكها، ولو حجم الغلام، أو معاد دواد، أو حلق وأسعا فهو وصاه.

. وعن أن يوسف : في توقيع الذابة وحجامة العلام أنه لا يسقط مبيار المشتري، وفي لمتقى : والاخد من الشعر لسن مرضاء .

۱۳۹۳ - وعلى محمد: إذا أمر الغلام لحر راسه يعنى رأس العلام، فهو البس برحس لا أن برمديه العواد، واقد الطلاء بالمورة إذا أن برمديه الدواد، وقدا عسل الرأس واللحية.

۱۳۵۳ - وهي اللتقي : إذا أحجم لحادم بأمر الشتري، فهو رصاء وفي موضع أحر ماه إدار أي المنتدي العلام يحجم الناس بأجراء فسكت، فهو رصاء وإذا كان يحمم بغير أجراء فهو ليس برضي هذا يمزنة الخدمة.

الإنزى أن الله درى إداء بالله ؛ أحجمها ، لا يكون وصاء ولوكات الخيبار للسائع ؛ وأحجم القلام بإذن المنزى، فهذا لبس يشتقي إذا كان بغيبة التمزي

1527 - قال في الشنقي أيضًا: وأمر الخادم ليحسر تبيئًا، بهر يوصاء هذه من الخدية، ولو أمر الخارية تُشتف أو تعن، أو ليس، فهر يس برض أيضًا، وكانا إداعلل عنفها بشرط، لا ينتقط حياره ما تبايعن يحكم اليمين.

وله السنري أرضًا فيها حرث، الستوى لأرض مع الحرث، فسقى لحرث، أو حصده. أو وصل منه شيئًا، سفط حيازه الأن السفى للاستنداء، وأنه دلالة الاختيار، والفطع ينفص للمفود عليه، وذلك مانع ص الرد، فيسقط شيع، صرورة

والراسطي من بهوها دواهم أو شواب بنهسته لا يستعل حماوه ؟ لأنه مداح وقون الظام. ولا يكون فعله ديلا على تقوير الملك.

وكر سفى من بهرها أرضاً أخرى. تهو رضاه بخلاف ما إذا سفى أحثى بضرعاهم، ذا ا حالك لا يسفط خياره، وكو رغت ماشية المشترى الكلاء بسقط تحاره، بخلاف مشيه الناس، وكرى الشهر، وتسن البعر، يسقط الخيار

ولو الهذم الدراء فبنجاء لم يعد حباره، ولو رفع فيها عارة، أو بحصة، سقط حباره،

وروی فی الفائری إذا نزح عشرون دئواً أنه علی خیاره، وإذا سفی می البتر زرعه، أو دوابه، عهو علی ما ذكر فی النبر، ویژه باع المشری دفی آنه بالخوار

ذكر الشيخ الإمام الزاهد أحمد العراويسي في الشرحة في ناسامن الخيار: قبل الا بطل خيارة.

وذكر شيخ الإسلام في شرحه . له يطل، وهو الصحيح الأن البيع بالأكان، أو شرط الخيار من النصرفات للختصة بالملك، وأنه غير محتاج إليه للاختيار، فيصير به مختاراً لسلك.

ولو عرض المشتري ليشوم، لا يبطل خيباره، ولو عرضه ليماع، يبطل خيباره؛ لأن العرض على جهة البيع من التصرفات المختصة بالملك دفرته لا يعرض على المبيع إلا المالك، أو ناشه، وإنه عبر محتاج إليه للاختيار، فيصير به مختاراً، كما في البيم.

۱۳۶۳۴ ولو اشترى توبّاء ونيسه لينظر إلى مقداره، لا يسقط خياره، فإذ ليسه ثانيًا . يسقط عياره؛ لأن الليس ثانيًا غير محتاج إليه للاختيار، بخلاف النفس أول مرة، فإن طال الليس الأول، سقط خياره أيضًا، وإن ليسه ليستافي به، بطل حيثره، ولو المترى رحامًا، عطحن به الشنرى ليمرف مقدار صحنيا، لا يبطل خياره؛ لأن الطحر محتاج إليه تلامتحاد والاختيار، ولم يذكر محمد في شيء من الكتب مقدار ذلك.

وحكى عن الفقيم أبي جمعفر الهندواني: أنه إدا طحن بها زيادة على بوم وليلة يبطل خياره، وإن كان دون ذلك، لا بطل خياره.

وفي "البشائي". الطحن بالرحم لا يستقط خيبار الشنتري إلا أن يطول، أو بنقصتها، وذكر الخصاف. أن الطحن يومًا وتحوه لا بسقط خياره، حتى بجريه، ثم يزيد بعد ما بان له طحنه على قلة أناه وكارته.

وإذا قال المشترى بشوط الخيار للمشترى دارًا، فسكنها لمشترى، سفط حياره، هكذا ذكر المسألة في كتاب البوع.

۱۲۶۳۵ - وفي الفدوري : إداسكن الششري الدر، أو أسكها رجلا باجر، أو خير أجر، أورم فيها شبئك أو أحدث فيها بناء، أو جصصها، أو طبّها، أو هذم سها شبئًا، فهو إمضاء المبح.

وذكر في كتاب النسمة : أن حيار الشرط في انفسمة لا يبطن بالسكتي بعد الفسمة إلا أن في كتاب القسمة وضع انسألة فيما إذا دام هلي السكني، وفي كتاب البيوع : ذكر السكني - 12

مطلقًا، والقدوري دكر السكني مطلقاً أيصاً، فمن مشايحناً من قال: حافكو في كتاب البيوع محمولًا على الداء السكني

أما لو دام على السكن بأن كان المتسرى ساقما في الدار قبل السواء بإجارة، أو إعارة، لا يستنظ خرود، كما في القسمة، ومنهم من قال : خيار الشرط في المبع بسقط بالسكني هي الخالور، كما أطلق محمد في كتاب المبوع

وفي القسمة لا يستعط حيار الشرط في الحالين غير أن محمداً وصبح المسألة في القسمة في الدوام على السكني الدافي.

وإن كان في الدار ساكن بأجراء فيناعها البائع برضاء، و شرط الحيار للمشترى، فترك التبشري الأحرامن الساكن، فترك المتشرى، ولما الأي العلق فقد سائط حياره والاما اخذ عسوض المنافع، وإنما يحب عسوص المنافع لمن كسان ملك النافع لم، والتنامع إنما فملك يملك الأصل، مكان أحد العرض فلبلا على نفريز الأصل

١٩٤٣٦ - وسئل أبو نكر عمل التنزي كتابا على أنه يا خيار ثلاثة أيام، ثم إنه النسخ منه لتمسه ، لا يبطل خياره كالنساج إذا نظر في نفص الديناج ، لا يبطل خياره

ألا ترى أذا من انتساح من كتاب فيسبوط ، ولم يرفعه لا يصير غاصب، وإن فلب الراق، فيل له: لو درمي منه، ولم يكتب قال: ينظل حياره؛ لأن شواء الكتاب للنواسة يكون للانساح.

وكدئك لو انتسخ تغيره، لا ينظل أبعث، قال الفقية، ولو قبل: ينظل الخمار بالانتساح دون الدراسة، كان له و حياً: الآن في الدراسة الشجانا لينظر إلى صبحته، فصار كاستخدام الديد، وفي الكتابة استعمال

17870 - قال الفقيد: وبه بأخل، وإذا بيمت الدار بجنب الدار المنتراة بشرط الخيار للمنتزى، وأحدَم المشترى الشفعة، فعاد سقط حياره، وإذا كان الخيار لمشترى، فأبرأه النائع عن الشين، لم يصح الإيرا، في قول أبي يوسعه، وروى عن محملة أنه إذا أجاز البيع، يقط الإيراد

قوجه قول أمي يوسف: إن هذا أبر أعن دين غير واحب. فالا نصح كما ضل العقله ، وجم قول محمد: إن للشتري للبائع إن أرده إليك اليوم ، فقد وضيتها ، فهذا القول بافقل .

وله أن يروها بخيار الشرط، وكذلك إذا قال. إن لم أقمل كفاء فقد أبطلت خباري، ولو قو بقل: هكذا، ولكن قال أيضك خبيسوي عبداء أو قال: إذا حياء ضدا، هند أبطلت عباري ٢٠٠٠ فهذا جائز ، وقال: لأن هذا وقت كاني لا محالة

۱۷۵۳۸ و قو قال بعد ما اشتری، وشرط الحیار الفسه شهراً ؛ إن قم آتك بالنس، و بهما بسی و بار للات و تلاسع مینی و بینت، فهو علی ما قال، کاناً دات قال می آصل احقاد

وتعدلك إذا قال إن لم أنك بالتمز إلى فلاحب طد نفضت المرح فيه

۱۷۶۳۹ - وفي الوادر هليام از فلت للحمد رحمه الله تعاني الرجل الفتاي قريمه - فيها فناة غزيرة [الماء يجري ما]** الشراها وفياتها على أنه بالخبار كيف يصبع فياء الفتاة؟ قالا - بدعه حي ردهات ، قلت "إن المراصر في لمان يعسبه قال "يوكر اللاتون حلاً يقسر في

1984 - وإذا قال الخيار المساديون، مولات اجارية، أو أنمرت النحلة، أو ناصب المعالة، أو ناصب الدحاجة، وأن المساجة وقال المدحاجة، فقال سنط خساره الأن قائدة الحيار الزياء وقال المار وقال المار وحالل وجاء إلى رد الأصل مع الأوسل بلاون الريادة؛ لأن الريادة تبغى مسيفًا في يدا الإنسان فلا رحد إلى رد الأصل مع الزيادة؛ لأن المعتدل مريره عليها، فكيف برد القسم عليه، وفي المنظل الولاد ولا يستقط الخيار باليال الميت بالتيانة القاسدة

وي اختشقي الها والدت في يد الشترى ولذا مبدًا، إن ثم تضصها الولادة، فهر على خياره، وإن قالت الولادة عي دات المبع ، كالسيس، وما أنسه ذلك، صفعة الحيار في فول أبي صفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى .

وفي قول محمد الاستفداء ولو كان المائدي ما وط الغيار جاربة فلسها المشرى، أو قبلها مسهوة النفس شهوة لتصرف أو قبلها مسهوق النفس شهوة لتصرف يحتص بالمكاه محالات القمس بهر شهوة و لأن اللهس بالهوة! "جماع حكما، حتى نشت به حرمة المستفرة و بعتبر بالجماع حقيقة وبالحماع حقيقة بسقط احبار: فكما باجماع حكما، فأنه فمل يحتاج إليه للامتماد، فلا يستفط الخمار، ولا يستفط المساهرة، بحالات النفط إلى ما موى العرام من أنتان، مناه الشهولة، الأنه اليس وجماع أمالا

وإقاده عاهما إلى فبراشه، لا يبطل محاذره، حكة الأكرامي الناوي أبن النبث إحمدالة

⁽٦) ما بين المفوض بالقطامي للأمير ، وبدأت بالعامات فيز فين استحير الطارات

⁽٢٠) ما بين للمهوفين سيافعه من الأحس ، وإنه أنسته هذه العالره من المسخة الع

^(*) مدين العفوص سافط من الأصل و أنشاه مي طار م و فعات

تعالى ؛ لأم إعا دعاما للاختبار لبعلم أنها تجيه ، أو لا تجيه ، وإذا كانت الحاربة قد نظرت إلى عرج الشنرى بشهوة ، أو لمسنه مشهوة ، أو قبلته بشهوة ، وأقر المشترى أنها معلت شهوة ، أجمعوا على أنه إذا كان بتمكن المشترى ، بأن علم المشترى بذلك سها ، فتركها حتى فعلت ، أنه يسقط خياره و الأن فعل الجاربة بشكين المشترى بجزلة فعل المفترى بنفسه ، ولم أن المشترى فعل فلك فعل فلك مثل هذا فعل فلك المؤرج ، أنه يصبح راجعة ، كذا هنا ، هاما إذا فحلت ذلك لا بشمكين من المشترى ، على قول أبى بوسف : يسقط خياره ، وعلى قول محمد : لا يسقط خياره ، والم

1884 - ولو يظرت المستدة طلاقًا وجعيًا إلى فرج زوجها بشهود، أو لمسته مشهود، اختلست ذلك اختلاسًا، نشبت الرجعة في فود أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، ولا تنبت في قول محمل، إلا أن تحصل المجامعة بفعلها، يأن أدخلت فرجه فرجها، ذكر المساكة عار هذا الوجه بشوين الوليد في أنوادره .

وروى امن سماعة رحمه الله تعلى عى أنوادره! في مسألة الرجعة روايتين عن محمد، وفي سقوط الحيار سظر المرأة إلى فرج المشترى بشهوة رواية واحدة عن محمد؛ أنه لا يسقط، وجه قول محمد رحمه الله تعالى: إن الحيار حن المشترى، فلا يسقط إلا بوسقاط: إما نصا، أو دلالة، وقم يوحد منه الإسقاط: إما نصا، وحدا ظاهر، ولا دلالة؛ لأن دليل الإسقاط وحود صنع مي جهنه: إما من حيث الحقيقة، أو من حيث الاعتبار ألائة والمن يضاف إلى المشترى صنع، لا من حيث الخيابة، وأنه ظاهر، ولا من حيث الخيابة إلى الماس، لا إلى المسوس الأن المسوس محل معل الس، والعمل يضاف إلى الفاعل، لا إلى المحل، نم إن محمداً رحمه الله تعالى بحداح إلى الفرق بين استألة الرجعة (وين مسألة اخيار على إحدى روايتي إلى مساعة، والفرق من وجهون! آحدهما: أن الرجعة (وين مسألة اخيار على إحدى روايتي إلى مساعة، والفرق من وجهون! آحدهما: أن الرجعة (وين مسألة اخيار على إحدى روايتي المساعة، والفرق من وجهون! آحدهما: أن الرجعة (وين مسألة اخيار على إحدى روايتي المساعة، والفرق من وجهون! آحدهما: أن الرحعة)" يشترك وباحد، والدليل على أن والد منهما فيها حق، عجوز أن يحمل فعل أحدالله وبكن كفعل صاحبه، والدليل على أن

¹¹⁾ وابين للمعرفين سابط من الأصل واثنتاه من ظاوم وهما.

⁽١) مذين للمفوص ساقط من الأصل وأثبتناه من ط وموف

⁽٣) ما دن المعقوفين ساقط من الأصل وأبيناه من قا وم وف.

للمرأة في الرجعة حقّاء كما للرجل، قال الله تعالى: ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ الْمَقَارِدُهُنِ الْأَوْلَةُ الله لا أَنَ للمرأة حقّا في ذلك، وإلا لم يكن لفوله أحق معنى وفائلة ؟ لأن أفعل إنما بستعمل بين شخصين في شيء بشتركان فيه، كما يقال: فلان أحسن من فلان وأفقه من قلان، وأجمل من فلان، ولقوله عليه الملاة والسلام: الألام أحق بنفسها من وليها ("ا اقتضى أن يكون للرش حق في تقسيل، إلا أن حق المراة أكل، فكذلك هذا.

وإذا ثبت أن لها حقًّا في الرجعة، أمكن أن يجعل فعلها في إثبات المراجعة، كشعل الزوج، فأما لا حق للأمة في خيار المشترى، ولا يكن أن يجعل فعلها كفعل المشترى في حق إسقاط خياره.

والفرق الثاني: أن الرأة في باب النكاح عاقدة من وجه، ومعفود عليها من وجه، فوفرة على الشبهين حظهما، فقاتا: لكونها عاقدة من وجه ثبت الرحعة من جهه من حيث الحكم، ولكونها معفوداً عليها من وجه، لا نثبت الرجعة من جهها قصداً توفيراً على الشبهين حظهما، فأما الأمة في باب الشراء معفود عليها من كل وجه، وليست بعاقده، فلم يسقط خيار الشترى من جهنها، لا من حيث الحكم بالنظر إلى قرح المشترى بشهوف ولا من حيث الفصد بصريح الاختيار، وأما أبو سنيقة وأبو بوسف وسمهما للله تعالى ذهباً "في ذلك إلى أنه وجد منها ما هو جماع حكماً، فيعتبر بالو وجد منها ما هو جماع حقيقة، ولينه جانب الزوج، فإن في حقيقة، سقط خيار المشترى، فكفة في جانبها ما هو جماع حكماً، وإتما قلتا: ما وجد منها ما عو جماع حكماً؛ لأن هذا الفعل من جانبها ما هو جماع حكماً، وإتما قلتا: ما وجد منها ما هو جماع حكماً؛ لأن هذا الفعل من جانبها حرمة المصاهرة، كما أو وحد منها الجماع حقيقة.

وأما قرل محمد رحمه الله تعالى: لم يوجد من له الخيار صنع، قفا: وجد الصنع من حيث الاعتبار؟ لما ذكرنا أنه وجد منها جماع حكما، والفعل في الجماع الحقيقي مضاف إلى الزوج من حيث الحقيقة، فكدا بهما هر جماع حكماً يكون الفعل مضافًا إليه حكمًا، فقد وجد مد فعل حكمًا.

⁽١) سورة البقرة: الأية ٢٦٨.

 ⁽⁷⁾ أخرجه مبيلم في "صحيحه" (١٤٢١)، وكذلك إن حيان في "صحيحه (٢٠٨٤)، وفي "المت:
 المتخرج على صحيح الإمام مسلم (٣٠٣٥-٢٣٥)، باب النيب أحق بنفسه، وأخرجه أبو هواته في
 "صنده" (٢٤٤٩)، والإمام افرمذي في "صنه" (٢١٠٨)، باب ما جاء في استثمار البكر وقليب.

⁽٢) وفي السنخة أم أن روفيا.

۱۲۶۶۲ - وفي انوادر هشاه ۱ عن محمد رحمه انه تعالى: رجل اشترى من أخر عبداً على أنه سافيار تلاثه أيام، فبعرض العبد في الثلاث، منقض المتشرى العقد، ورد العبد، وأبي النائع أن يشلم، فإن مضى الثلث والعبد مريض على حاله، لزم المشترى، وإن صبح قبل مضى الثلاث، دم مضت الثلاث قبل أن يرم، فله أن يرد بالرد الذي كان سه في الثلاث.

وإذا كان عبار للسندري، والسلعة مقبوضة، فحدت بها عبد لا يرتفع، فرم العقد، وبطل اخبار، سواه كان بقعل الباتع، أو بغير فعله، وهذا قول أي حنيقة وأي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال من حنيقة وأي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال المنتزي في حنية الباتع على إلزام العقد، وما تقوت طائدة الحبار للمشتري أن يتمكل المشتري من القسخ، شاه السائح أو أي، وصي أم سخط، وليسنا أن العقد قد لرم في القدر الذي تلك بالعب في ضمان المشتري، ويقرر عليه حميته من الإسن، فلو حدر رد الباقي، كان في ذلك تفريقاً للصعفة على الباتع قبل الشاء في حق الرد، وذلك لا يجوز، وإذا تعفر الرد لهذا المني، من العند ضريرة بهذا الطويق، لزم العقد في حل الاحتيى، إلا أن يكون الأجبى مستعلًا على إلزام العقد، وإذا لم العقد عندها، رجع المشتري على الباتع بالأرض؛ لال البيع قد تم بأول جزء من النقض، فضار البائم حانيًا حلى ملك المشتري في بد الشتري، وضعم الأرض.

۱۹۶۵۳ و في أنوافر هشام : قال: قلت لمحمد رحمه قد تعالى: رجل المسترى من رجل شبيا على أنه ما فيبار فيام ، فيجاه إلى ماب الماتع في النلاث ليروه، فاختفى منه الباتع ، فالشهد المسترى ناساً أنه قدره البيع بخياره، ثم فلم البائع بعد النلاث، فأحيرفي أن أب حنيفة رضى الله تعالى عنه قال. رده باطل الإ أن يحتسما حميماً ، قال هشام: وهو قول محمد رحمه الله تعالى ، وهي المسألة المعووفة أن المشروط له الخيار في البيع لا يملك الفسح إلا محصرة اصاحه عند أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، ومعماه: إلا بعلمه ، وتأويل ما ذكره هشام إن لم يعلم البائع بضمغ المشترى؛ قال هشام: فلت لمحمد رحمه الله تعالى : كيف يصنع المشترى؛ قال: إن أواد أن يستونش ، بنبغي له أن يقول للمائع: بقيم له كفيلا عن يحب المشترى؛ ورضاه ؛ إن أواد أن يستونش ، بنبغي له أن يقول للمائع: بقيم له كفيلا عن يحب

ولو الشتراء على أن البائع إن غاب غيبة ، ففسخه عليه حائز ، فالبيع فاسد في قول أبي حزيمة ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ لأن هذا شرط فاسد عبدهما ؛ لأمهما لايريان القسع عند غيبة الأخر .

١٢٤٤٤ - وفي ألطنفي": إذا تشتوي عبدًا على أنه إن لم ينقد النمر إلى ثلاثة أيام، فلا

يهيع بينهمساء شم إلى المقشوى قطع بد العبساء أو قطعها أحشى في التلاث. قبل الإدا قطعها المشترى في الثلاث، والبائع بالخيار، إن شاء، أحد العبد مقطوع الياد، ولا تبيء له غير دلك. وإن قطعها أجسى في الثلاث، فقد وحد، البع المشترى، لأنه وجب نه أرش.

17880 وحل انشتري من آخر مستكا طرباً، أو عصيراً على أنه بالحيار ثلاثة أيام، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجمر المشتري على قبضه، ويكون هي بد الدانع، حتى يحيز المشتري البيع، أو يضحه.

۱۳۶۵۳ وفي أنوادر بن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عي رجل المتري عبداً على أنه بالحيدر ثلاثة أيام، الفرضة فوهب لمعدمال، أو السبية، ثم استهمكه العبد ملم التشري خير إدام، أو مغير طلمه، لم يعلل خيار الشنري، ولو وهب للعبد أن المتنري، ورفعه لعبد أن المتنزي، وفقعة العبد.

ولو وهب للعبدة وقد المشترى، وقبصها اللجد، بطل حيار المشترى في العبدة الأنه ملك معه شيئًا لا بستطح ودها، وهي أم الولد، قال ولا يشبه الولد أم الولد؛ لأنه مستهت عولة ما استهت العبد من المناء.

ولو أن المشترى استهلك المناع الوهاب من العيد، والل غيار، في العيد، وحكما زوى ابن مساعة عن محمد وحمه الله نعالي هذه السألة إلا فصل السهلاك العيد الموهوب، فإنه أم يروه عن محمد

۱۳۶۵۰ وهن أبي بوسف وحمه الله تعالى: الشنرى عبدًا على أنا بالخيار ثلاثة أيام، نم قال السنرى الشيئة أتحذه أو قال، رضيت بأحذه أو قال: الجزئ شواهما بزمه ذلك، ولو قال الشنرى: هورت أخذه أو أحبيت، أو أردت، أو قال: العجبي ذلك، أو قال، وافغني، المهازمة،

1788 وفي الواهر بشرين الواليد عن أبي يوسف وحدة الله تعالى: وجل الشترى من احر عبداً على الدباخيار ثلاثة آياء ، فقال البائع المستشرى " أعطيك مائة على أن يبطل البيع ، عقمل وقال: قدائفسخ البيع ، ونسى على الدائع شيء وزقا النشري من أخو عداً بأنف عرام على أن تعشري بالخبار ، فأعطاه بها مائة دنتار ، نم إن المشرى ود البيع . كالعبرف حائر عند أبي يوسف وحمه الله تعالى ، ويرد الدواجم ، وعلى قول أمي حنيفة وضي العد تعالى عنه

 ⁽⁴⁾ هكذا في الساحة قدم مورض المستخدة عداد وقد عن العبيد الابن استق الابن ، وكان في في الأسل والسنجة أطار وقيض الابن عنق الابن

العقدى المقدد و حو المسترى من أخراط الوية على أب المشاري بالحق الم المائة أو الم المائة أو الم المواق المنتوى المنتوى المنتوة الم الرائة أو المائة أو المائة أو المائة أو المائة أو المائة أو المائة أو المنافق المنتوة المنت

وقبال أبو بوسما وحدمه فله تعالى الرجل السبرى بتراً على أنه بالخيار تلاثه أبام. فعال مادها ، أو وقع عيها فأرة بسنة ، لذال ، إن الخصصا عالى بدت الحديث به بكن له، دهه ، وإذ لم يختصه على عاد بلام كان على حياره حواله أعلوه .

نوع أخر^(٢)

مي في اشتراط الحيار لهما، وفي بيان أحكامه:

إذا كان الحدر لهمان فعال احدهما، توماليج من جهد، والأحر على خياره، فحيار الشرط لا يورث عندناه حلاقًا للشافعي وصي بله تعالى عند.

١٧٤٥ - وعي الشنق أن رحل بلغ ميماً بأمة عنى أن كل واحد سهما بالحيار فيما لاغ .
 فأجار النج العدد أدرع ، وأقد قارضا ، فمائد العيد في بدالمشري، فقطار مه ، وم البيح .

و حَلَّ التَّمَرُ فَ تَعَبِّلُ مَجَارِيةً . وشَرِطُ كُلُّ وَ حَدَّ الْحِيَارُ لَنَفَسِهُ فِيمَا بِأَعَ الْمُ ل حَارُ عَلَى كُلُّ وَأَحَدُ مَيْهِمَ فِي السِّمَةِ اللِّي كَانَ يُحَكِّهِ .

۱۹۹۵ - رحل التبتوي من أحو عبداً دائف دوهم، و مما جموعًا بالله و المائمة و المائمة و المدائمة المائمة : قد أجرت أبيع محصور من سنتري، وقال المنترى بعد دائمة المسحب اليع محضوة الدائم والنبع يتفسيخ ، وإن هلك العسد في لد المشترى قبل أن روه في الأنام الثلاثة ويحدها، فعالى المتشرى النمر من قبل أن البابع قد الزوانيج ، وصار المشترى بالخبار دون الدبع ، الو أصابه عبد قبل هذه المفالة ، أو بعدها ، فهو سواه ، و ، عليه النمن ، ولا يستطيع ، وه بعد العبد الشي

⁽۱) ومی شنج: به و اظار ما دنوع ماه

أصابه ، وإن بعاً المشترى ، فغسخ العقد ، ثم إن البائع أجاز الديع ، ثم هلك العبد ، فعلى المسترى فيمته ، وكذلك لو أصابه حيب ، نفصه بعد هذه القائة ، فالهيع منتقص ، يرد الهيع ، ويردنقصان العبب .

ولو أصابه العيب قبل أن يفسخ الشترى البيع، ثم فسخه المشترى، ثم أجاز، الباتع، فالبيع لازم للمشترى، وعلم أجاز، الباتع، فالبيع لازم للمشترى، وعلى النسن من فيل أن العيب الذي حدث به عند الشترى بمنز لة إجازة البيع، فياذا أجازة المناتج، وإذا كان الحيار للبائع، أو المستترى، فين قبل الردعلي الباتع، يبطل حكم للمستترى، فتن قضا العقد، ثم ملك للبيع في بد المنترى قبل الردعلي الباتع، يبطل حكم نظف الفسح، ويعود حكم البيع، ويجعل كأن الهلاك كان قبل الفسح.

نوعأخر

في الاختلاف الواتع في عقد البيع على الخيار:

1837 - هشام قال: سبعت آبا يوسف وحده الله تعالى، قال: قال أبو حنيفة وضى الله تعالى، قال: قال أبو حنيفة وضى الله تعالى عنه. وحل ادعى أنه باع مذا العبد من هذا أسس بألف درمم على أبى بالحيدار، وجعد المشترى اخبار، فالقول قول الباتع، وهو المدعى للخيار، وقال أبو يوسف وحمد الله تعالى: القول قول المشترى، وكذلك إن كان المشترى هو الذي ادعى الشراء بشرط الحيار، وجعد الباتع الحيار، فالقول قول المشترى، وهو المدعى للخيار عنذ أبى حتيمة وضى الله تعالى وابة أحرى: أن عنه عند أبى يوسف وحمد الله تعالى ووابة أحرى: أن المقول قول المستوء وعن أبى يوسف وحمد الله تعالى ووابة أحرى: أن المقول قول المستوء وعن أبى يوسف وحمد الله تعالى ووابة أحرى: أن

وفي البقالي: عن أبي حيفة وضي الله تعالى عنه أن الفول قول من ينفي الخيار ، وفيه أيضًا القول قول من يدعى الخيار عند محمد راصه الله تعالى ، قال البقالي: وأطلق في الأصل أن الفول قول من يضيه ، وكذا هي "المجرد" .

وقال أبو يوسف: إذا ادعى أحدهما الخيار لبيع قد مصى، لم أصدقه إلا يبينه ، وإن ادعى أحدهما الخيار لبيع ابناعه من صاعته ، ووصل دعوا، بالخيار ، فإنى أقبل دلك من أبيمه ادعاء ، وعن أبى يوسف وحمه الله تعالى فيمن قال لام أنه : طلقتك أمس إن شنت ، وقالت المرأة : طلقتى البنة ، فالقول قول الزرج .

. ولمو قال: بعنك أمس إن شنت، وقال المشترى اشتريته البنة، فالفول قول المشترى، وإتما

⁽¹⁾ وكان في الأصل والنسخة على: بضريدلا من يدعى

المرفرة لأرابي وإلمان بعنك المرزانك فياتمه ونبيم فللشاص الطلاق

والراء المحرب إوا المتنفاق ممدارا فببارا فالقوارقون بويدتها لاقاء وإنا تفلغا ملل مقدارات والحتايد في المصورة فالمعرف فول من الخراطيسي الشهي أو فه معيجاله ومعاس اعال

بوع أخر في الاختلاف في الخيار في البيع في موت لعله فارمضي مدة الخيروبعدة

١٩٤٤٣ عال محسد وصداله بعالي في الخاجر الكبير الارجل بالإصبار من حل بأاد ووهام عالى أن الديان فيعملك والكنة أباء ووقست المتشري وقسطيت الحاذو بقيال العدف أيهما كان أن الديامات في الكانب و شفيق الهجر، ووحيث الفيمة، وقال الأحرب ﴾. ما أهو حي أبني. فالقول فبول من يرضي الدحي التيء أن الطفهر خدهد من وصوء من حيت إنه عرفي جياء العيان والأصل في شابك لفائده وعن حرب إن الوقف فالراه فعاد وكرب الإصار القياءور ومن حبيث إلياميدة احبيار الفيضيات وكنانا لأصل لروم العقاب فكاف الفياهر فسنطينا بدعي هده براعياء أنتالانة وأومدعي البابت بالمهدلة الصافر من واحمه واحماده حمث البا الممروض والكاكرة والاستصفار علي المتنزي بالتصعفره الأصاريقية

فلمان ومن ينتهد له انظاهر من وجه واحد. لا يعم ص حبره حمر من يسهد له الطاهر من والعروب وبي أفرها المدناف كالدن الربية وموامل بالتني أبدحس أبق أيصأت وطعني هيامي بن أطارعي هذاه فيقيال المحبوباأن تكوان البدة درة مراياهم النامياهي مشفالخوغرع لأنعواهي أمواعلي ملات الطاهر على منامرة والمبيات ليرعب لإنبات ما محمي من الأمور ، فولا إنبات ما طهو سهار الانزي أرار حجما بمة الحارج على بية دي البدعي دعولي المت المطفة لاتبالها الأحص مرالأمل كفاعت

على إن أن الشامر بث وبراله الطاهر الفاسطة إلا يقي الطاهر موابيعة خصيمة لكساحي الحارات مع دن الدينة أكره والكانزية دن الطاهر وها تنسب محكم أبداء والبعالا تنطل بينة الخارج، والرزار بطل الظاهر بية خصيمه) أن لا يعفل كونها حجة للنفع، وهو أنه الطاهر إم المريطش وينها ويوة حصيب فيهو مساياته للطافر والاريدات والربية والواقاط مدم نساد من كال وجماء وكانت وية حصهم أكافر إلياناه في جمعت بالصدر عداء أم إذا علل الضاهر بهم حصيمات المات

والأعدرين للمعرفين مرفط من الأميل وأمتناه من لأمام والمنا

. هر ينة متسنًا من كل وحه أيصًا، فلا يترجع بينة خصمه ، بل ليطلب " التوجيع في نفس البينة ، فما كانت أكثر ربّنانًا ، فهو أولي .

إذا ثبت هذا، فنقول: لما قامت البيئة على الوت في الذلات، بطل الظاهر الذي كان يشهد لمن يدعى الحياة بعد الذلات من كل وجه، وهو ظاهر الحياة، وطاهر العقد و انقضاء المنذة، فيإن تقيضاء المدة لا يؤثر في اللروم مع الموت في المدة، فيإذا بطل الظاهر كنه مسعني الإضاف، وبية من يدعى الحياة بعد مضى المدة أكثر إثباثًا؛ لأنها تتبت لزوم العقد، وانتقال المبع من ملك البائع إلى منك المشترى، والانتقال من ضمان القيمة إلى ضمان النص أيضًا، وبيئة صاحبة تنفى ذلك كله، فكانت بيئة من يدعى الحياة أولى.

وإلى تصافقا بعد الشلات أن العيد مات، واختلف في وقته، فقال آخذهما ا مات، في الشلات، وقال الآخر: مات بعد الشلات، فافقول قول من يدعو الموت في الثلاث، لأن مدس الموت في الثلاث، لأن مدس الموت في الثلاث مذعى مقص البيع، وموت العدد سبب ليقض البيع في البيع بشرط الحيار للبائع، إلا إذ علم موته بعد الثلاث ولم يثبت، وكان الظاهر شاهداً لمدعى الموت في الثلاث من هذا الرجه، ولا مدعى الموت في الثلاث على ملك البائع أيفاً، فكان لفاهر شاهداً لم من علم علاك البائع أيفاً، فكان لفاهر شاهداً له من علم الرجوء، فأكثر ما في البائب أن الطاهر شاهد لمدعى الموت بعد الثلاث من حيث إنه يدعى بقاء حيا إلى ما بعد الثلاث، وفيد عرف كونه حياً، ويدعى حدوث الموت لأقرب الأوفات، ويدعى بقاء المعتد إلى ما بعد الثلاث، وفيد عرف كونه حياً، ويدعى حدوث الموت لاقرب الأوفات، ومدعى المغد الشاهر بصافع لمنفع ويدعى الخواز يدعى حدوث ملك المشترى، وصدان النمن، فلهذا كان القول قول من يدعى الموت بعد الثلاث، فإنه تبيني من عدوث ملك المشترى، والتقل من ضمان النمن، فلهذا كان القول قول من يدعى الموت في النمن، وكل دلك فيوم أنعقد، وحدوث ملك المشترى، والتقل من ضمان لفيسة إلى فيمان النمن، وكل دلك غير فات قبل لبينة، وبنة من يدعى الموت إلى فيمان النمن، وكل دلك غير فات قبل لبينة، وبنة من يدعى الموت إلى فيمان النمن، وكل دلك غير فات قبل لبينة، وبنة من يدعى الموت إلى فيمان النمن، وكل دلك غير فات قبل لبينة، وبنة من يدعى الموت بعد ألا الماث وكان بينة من يدعى الموت بعد ألا الملاث أولى .

 ⁽¹⁾ هكذا في النسجين: أب أب أب ظال وكان في الأسل والنسخة من ينظل
 (2) ما بي المقومين سامًا من الأصل والبداء من طوب وق.

 ⁽٣) ما بين المفوفين سائط من الأسنى، وإنما أثبتت هذه العيارة من السيخة أع!

ولر تصادق ال العبد من بعد انتلاث في يد المنترى، فأمام أحدهما البينة أن اسالح مفض البيع في أنتلاث بمعد انتلاث في يد المنترى، فأمام أحدهما البينة أن اسالح مفض البيع في أنتلاث و القائم الأنتر البينة أن الباتع أحاز البيع في أنتلاث في في ينتلاث في ينتل المفض ينبث خلاف القاهر و والأحر ضمان القيمة إلى صمان النمن ، فالمني أنم البينة على المفض ينبث خلاف القاهر و والأحر يلت ما هو ضعره عكانت بسة من يدعى اسقض أكل إنبائا ، ولو تصديقا أن العسد مات في النبلاث وأقام أحدهما البيئة على النقص، والأحر على الإحازة قبل الموت، فالبيئة بيئة من يدعى الإحازة الألك الموت، فالبيئة على الإجازة هي التي تنبت ما ليس بقاهر والقاهر ، فكانت أمن بالقبول

ولم ادعى أحدهما أذ النكاب مضت. والعبد حي، لم مات وأن البائع أجاز السع في المثالات، وادعى أحدهما أذ النكاب من الثلاث، وأن النائع نفص البيع قبل موته بحضو من المثلاث، والا بنة لهما، فالقول قول من بدعى الوث في الثلاث؛ لأن كل و حد منهما ادعى شبير. أحدهما النوت في النلاث، والدعى الآخر بقاءه في الثلاث، والإجازة، ودعوى كل وحد منهما أولا متفسس دعوى اخر و لأن لذى ادعى مقاء العبد معد الثلاث ادعى لزوم العقد، وقوله. إن النائع أجاز البيع دعوى لم تصمته الكلام الأول، والذي الذي العبد معد النكلام الأول، والذي النوت في الشلات ادعى الشفاف البيع، وقوله إن البائع نفض البيع دعوى لما تضمه الكلام لأول، والذي النوت في النلاث، ودعوى الأحر المواسعة الدعوى أحدهما الموت في لنلاث، ودعوى الأحر الموت بعد الثلاث، ودعوى الأحر الموت بعد الثلاث، ودعوى الأخرة والبية بنة صاحب كن هنا

وإن ادعى أحدهما أن العدامات بعد الثلاث ، وأن البائع نفض البيع في الثلاث بمحضر من المشترى ، والدي اللاحم أن العبد مات بعد الثلاث ، وأن البائع أحار البيع في الثلاث بمن المشد . وأن لمائع أحار البيع في الثلاث بدل على عنقول كن واحد مهما فيم إلى دعواد أما لا بجالسه الأن موت العبد هي الثلاث بدل على جواد الشقى ، ولا يصح معه دعوى حواد أنسم بعد موك ، وموت العبد بعد الثلاث بدل على جواد العقل . ثلا يصح معه دعوى الشغى ، واعتبر من دعول كل واحد عنهم السائق، وهو دعوى العبد من الدلات ، وبعد الشائق، وهو دعوى الموت من الدلات ، وبعد الشائلات ، وقد دينا هماك أن القول قول من دعى الموت في الثلاث . والمشاهدة مناحمه

ولو كان البائع والشترى جميعًا بالحيار ثلاثة أيام، وقد قبض منشترى العبد، فادعى أحدهما أن التلات مصت، والعبد حي ، ثم مات معد ذلك ، وأسما حميعًا نقضًا البيم في ائتلات يتحصو منهما، و دعى الاخر أنه مات في السلاما، وأنهاء، جماية أجار البيع قبل موك، فالفول قول من يدعى القمل، و للبه يبنة صاحبه؛ لأن كل واحد منهما صم إلى دعواه السابق ما لا يجانبه على ما مراء فاعتبر السابق من دعوى كل واحد منهما، وهو دعوى الموت مي أنا لاحد ودعوى الموت مه الشلاك، وقد بها في هذا أن القوار قول من يدعى الموت في الملاك، والبية بنة صاحبه.

17898 قال أبو يوسف ومحده وحده الهرائة أماني الوائد والدرة المانية المائية المائدة على رجل عداً على المائدة أبان والمدد المنظم والمشترى المحدد المنظم والمدد المنظم والمدد المنظم والمدد المنظم والمدد المنظم المنظم المنظم على المنظم على المنظم والمدد المنظمة المائدة المنظم المنظم على المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم على المنظم ال

ولو كان الحيار تهما حميف، وأقام أحدهما انسنة على النقض منهما حميف، وأقام الآخر البيئة على الإحازة مسما جميف، وكان الاحتلاف بيهما بعد مصى لأيام الثلاث، فانبيم بيئة من بدعى النفص؛ لأنا لزوم البيع تاب بمصى المنة طاهرا، فكانت بينا النفص هي انتباعه، فتكون أولى.

ولو اختلفا على هذا الوجه في الأيام اللجائد، ولم نكل لهما بينه، فالفول قرل من عملي التقفير: لأنه النمي أمراً يتعرف ، والأخر ساعي أمراً لا سعود، به فرن الخيار إذا كمان لهما. يتعرف أحد مما بالقضي، اما لا يتعرف بالإجازة، قصاد مناعي التقصيم، مناماً أمواً يملك إنشاءه. والأخر مناعبًا أمراً لا بلك إنشاءه، فركون لقول قول من مدعى التقصي.

، لمو أقامة البيئة، فالحسبة بينة مندعى الإحدارة؛ لأنه ادعى اسرًا لا يندرون. فاحتماج إلى رئيانه بالبيئة، والأخر ادعى أمرًا ينفرداد، لله يحتج إلى رنده بالبيئة، فإن هرف نفدم أحدهما وشلك أوني الأنذ أحد الأمرين إذا لبت تقدمه نظل الاحراصدة الأبية صدان

خال محمد رحمه ان تعالى في الخاصع "ما فير" أيميًا " رجل رع عماءً على أن المائع

ما لميسر فلانة أيام. مصلحه المنسري، وقيدته ألف درجه ويرادت ويعنه من الأيم القلادة. وصاوت ألني درجه و نه ومنت الأيام الفلاية فأنام الدام بعد أن المنشري قالم مطأ عن الأيام المنازلة بعدما صدارت فيسته ألفي درجه و «أمكره المنشوى» فافيام المنشري بهذأ أن النائع [الفلة على الطاعة على المناحية المناح المناحة وعلية فيه الدائع .

ما في بين الفتار وبين غرت على هذا الوجه بأن أمام احتصابا البية بعد مصلى الابام التلائة المدادت في بد المنتقل في الناؤت، وأمام الآلات الدادت في بد المنتقل المالات، حبيد دالب اللهم منه من يدعى الموسد عبد الثلاث، وأعمر في وعد أن الدين ديدا بكام اللائد، حبيد دالب البيد منه من يدعى الموسد على أنهائة أم وأم الابوصل أن حد المكام الاسمد شاب القال فيهار نصل اللها معصورة الملائدات وما تنال هكما أبية السنم ألب التنال من المنتزى في وقب الامراء من عبد ومن صرورته الشمارة الشمارة المنال معدد على أنها المنتزى منام المنتز من المنتزى منام المنتز البينة على نصل مرات والمنال مدير تبير البينة على نصل مرات ورايا المدير مدير المناكلات الدر إنسان بينا المنتز البينة على نصل مرات ورايا المدير المناكلات الدر إنسان بينا المنتز المناكلات الدر إنسان بينا المنتز عليات منارك على مراد

1936) وتعقير عدا مدس من السهدد من بحل أو مواد بداراً والمواد بالمواد المواد ال

والمامين المعرمين مانساس الأصرار أنيت من دارم راب

⁽٢) ميكذا من البيدية إليا ، وقال من الأصل السنجة إلا الدقاب

الصيرورة البائع معرضًا على دعوى صمال اجنابه على العائل، فيمن مدعيًا مجرد الموت، وثو وقع الدعوي في سجره الوت على هذا الوجه كست بينة النشري أولي، فيظهر أمه لم يكن اللمائم تصمين المستري القيامة بالميام العيض، قصح أن في نضميته في الاعتداء إيطاله في الانتهاء، وكدلك لو أفاع الدنع البية أن فلال قنله في الأمام التلاثة خطأ، وأقدم الشمري بية على ذلك الرحل أو غبره أنه قتله خطأ بعد مضي الأباع الثلاثة . قالت بهية البائم أوفي، ويقصى للبائع على عافية الفائل بفيديته يرم القتل، وإن احتار تصمين المتشرى القيمية ، لم يكن له فثلث د لما مي

ولو كان المشنوى أقام البنة على البائم أن البائع فتله في الأيام الثلاثة، وأنام البائع منة أن المنتول قله بعد الأيام الثلاث، فالبينة بنة المنه هود؛ لأنَّ القتل غير مفصود بالإنبات؛ لأنَّ كل واحد سهما بهذا فقتل لا ندمي ليفسه حقًّا على صاحبه الان قتل المفتري معد الثلاث بقع على ملكه، فلا يوحب شيئًا للبائم، وكذلك قتل أشائع في الثلاث يقع على منكه، فلا يوحب شَيِنًا لَمَسَشَرَى ، فلم يكن الفتل مقصودًا بالإنبات، إنما القصود وما يتعلق به من الأحكام، وذالك في بينة البائع أكثره وهو جواز البيع، ولزومه والانتفال إلى ضمان انتص، فكالت بينة البائع أولي.

والو أقيام الباتع بينة عبني أن هذا الأجشبي قتله بعد الأيام التلاتف وأفام استشري ميته على أن هذا الأجسى أو خبره قبله في الأباع الثلاثة ، فالبنة بنة الناتع؛ لأن كل واحد بينة بنب حكم انقتل لغيره، وذلك الغير مكره قلم بكن القنل مقصودًا، فاعتبر كأن البنتين فامتاعلي الموت على هذا الوحاء وهناك كالتابينة البائه أولي، فكذلك هنا.

وإذا أواد المشترى في هذا الوحه إثبات القتل على الذي أقام عليه الباتع لبينة أنه قتنه بعد الثلاث، وأراد تضمينه، لم يكن له ذلك؛ لأنه قد ادعى الفئل على عبره، فيصبر بدعوي الفتل عليه متنافصاً

١٢٤٥٦ قال محمد وحمه الله تعالى في الجامع" أيضًا: رجل فاع عبداً من رحل مألف درهم على أن المائع بالخبار فيه ثلاثة أبام، فقيضه المنسري، فصارت قيمت أنفي درهيه. عاقهم الباتع ربة على أن هذا الأحنين قصب هذا العيدمن المندري معدما صارت فيمته آلفي درهم، فسات في الأيام الثلاثة عنده، وأقام المُشتري البينة أنَّ هذا الرجل أو غيره عصب هذا العمد في الأباء الفلالة وفيست ألف درهم، فسات عنده بعد مصى الأيام الفلالة، فإذ بيئة المتمتري أوليء بحلاف مسأله الفتلء والعري بينهما وهو ألددعوي الغصب على الأجنبي إغا

يعتبر خكمه ، وكل واحد منهما يدعى الحكم أنفسه ، ولا معتبر بالوت في دعوى الفصير ، فإن فرائد في دعوى الفصير ، فإن في دعوى الفصير بالوث ، وإنا المعتبر في ذلك جو إن المقاد ، وإنا التقاض إلى حاز العقد فكم الفصيب للمشترى وإنا التقض فحكمه يكون للمائع ، فعمار للحاج إلى في دعوى القصيب إلى القصي فلباتع ، ورئيات الجواز للمشرى، فالجواز هو العارض ، وذلك في بينة المشترى ، فصيار ، لحكم به أولى ، ثم يتبعه ضمال المعسب , بعالم في خدمان المعسب .

واو أقام البائع بنة على غرت بعد لفلات عد الفاصرة وأقام المشترى بنة على الموت في الثلاثة والبنه بنة الناتع و لأن كل واحد منها بنت حكم العصب لغيره فلم تعتبر البنة على حكم العصب في الفرصة و اعتبر نفس الموت في فيكون المشته سنة الناتج أولى في مره وإذا فضلنا على حكم العصب في ما سيق من مسألة الفني في مقا الموحة كان للمشترى أن يضمن العاصب فيمنه و يخلاف ما سيق من مسألة الفني في نظير هذه فإن هناك إفا فقيل ببيئة البائع، ليس فلمشترى أن يضمن القائل شيفًا و الفرق على الفرق مسألة الفني في المنظرة الفني كل واحد منها يثبت حكم الفتل لعيره و فيطل ذلك، واحتبرت البيئة بعلى الموت وعند فلك بفضى بالموت بعد الثلاث و الفرق بالمؤلف في الثلاث بينيما والفضاء بالموت بعد الثلاث بينيما والفضاء بالموت بعد الثلاث والمؤلف بالموت من الثلاث بالموت بفي الثلاث بالموت بفيلات في الثلاث بالمؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف أنه المشترى مكاناً في زعمه أن المشترى وعم المؤلف في المؤلف في المؤلف في ما وصفنا من المؤلف في الناس في البنية على ما وصفنا من الفتل والمؤلف في الناسة على ما وصفنا من الفتل والمؤلف في الناسة على المؤلف في الناسة والمؤلف في المؤلف في الم

نوع أخر في شرط الخيار في بعض المبيع:

٩٧٠ - قال محمد رحمه الله تدالى في الجامع الصعير : وإدا الشرى الرحل شيئر. يأن اشترى عبدين - أو نوييز على أم بالخيار في أحدهما - يأخذ أيهما شاء بعشرة مثل، ويرم الاخر، فهو جائر في الثويين واثلالة ستحمالًا، والقياس أد الأيجوز، والا يجوز فيما راد على ذات فياساً، واستحداثًا وقد احتلف أفقاط السنخ في هذه المسافة وقع في بعضها واخترى فسنها، واسترى فسنها، وإنما جار فسنها وهو الدوو منه لأن المشترى أحدهما، وإنما جار الشهد السنه وهو تبرط أخبار مثاناته أيام لمساس فاجه وكون الجهالة غير مغضية إلى المنزعة وأما المتاحة فلأن الإنسان فد يشترى الشيء مجهولا والله يعنى ما جارت به السبح وهو غيرط الخبار يشترى الشيء لمبيناته والما المباحة فلأن الإنسان فد يشترى الشيء المبيناته والم يعبله من غيو عقده فيحتاج إلى مباشرة العقد بهذه الصعة الاحتبار المرفق ما إذا في بشاه و الجهالة عد غير مفضية إلى مباشرة العقد بهذه الصعة الاحتبار بخبار ما إذا في بشارعة الخبار من عباله و الجهالة عد غير مفضية إلى المنازعة ووبخلاف ما إذا في المنازعة ووبخلاف ما إذا فم المنزعة والإدارة والمبين المنازعة والإدارة والمباطة والرداءة وعلم المبارعة كانت فالمة المنازعة والمنازعة المنازعة المبارعة كانت فالمنة بوصفيات المنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة وعلم المرازعة وعلم المرازعة وعلم المنازعة والرداءة وعلم المرازعة وعلى المنازعة والمنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة وعلم المنازعة والمنازعة وعلم المنازعة وعلم المنازعة وعلم المنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة والمنازعة المنازعة وعلى المنازعة والمنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة والمنازعة المنازعة وعلى المنازعة وعلى المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة ال

ثم هذا النبع يصور مع هذا فحيار تلالة أيام بال حلاف، وهل يجوز مع هذا، لخبار أربعة أبام؟ لا تبك أن على قول أبل عنها أربعة الهام ألا الله اللهام الله ألمام الله تعالى عنه وها على قول أبل حيفة رضى الله أمانى عنه : فقد الخلف المشاخ الحمهم الله تعالى عنه كان الكرخي يقول: لا يجوره الأن عدا الخيار على قول الكرخي ملحق بخيار النبوط، ولهذا قال: لا يجوز الله جوز اللهام إلا لمبيوة اللهام وقلة أو معة أيام. يوجب فساد البهم عنه أبل حيفة رضى التهال عنه الكمان هذا الخيار، وكان ابن شجاع بفول. يحوزه الان هذا الخيار على قول ابن شجاع غير ملحق بحيار لشرط، وقبة وقته، كان الكرخي يفول: لا يجور البهم، وإليه أشار في فأم إذا ذار المار ومي المادور فإنه وقته، كان الكرخي يفول: لا يجور البهم، وإليه أشار في الخام السغراء، ومي المادور فإنه وقته، كان الكرخي يفول: لا يجور البهم، وإليه أشار في

الم 1710 - وخائدة دكر النوقية : أنه لا يجوز بلونه، وإب مال تسدس الأنمة الحلوتني و وشمس الأنمة السرافسي، وفخر الإسلام على البزدوي، وكان الل شجاع بقول ! يجوز، وإليه أنسار في الجلمع الكبيرا، وفي يسوع الأصل ، وإليه مان بعض للسابخ، وإم ضهم فالوا ! في المسألة روايتان، وحدما ذكره الكرخي : إن هذا خيار لا يثبت إلا بالشرط، فلا يحوز إلا موقّا، قياسًا على حيار التبرط في هن راحل، ولهذا ذكره موفعًا في بعض الكتب، وما ذكره مطلق في يعض الكتب فهو محمول على المرقت، وجه ما ذهب إليه ابن شجاع أن هذا الحيار لمس بخيار شرطه بل هو خيار فيو ملك من له الخيار عن منك غيره ابتداء وانتهاء الأنه فسر قوله على أني بالخيار بشواء أخط أيهما شنت، وازد الأخر، وإبدأ الحكم للتفسير، لا لول الكلام، وحيار غيز الملك لا بترقف، كما لو ثبت هذا الخيار بسبب الاختلاط، ولهذا ذكر معمد هذا الخيار بسبب الاختلاط، ولهذا ذكر جائز مع التوقيت في الخيار، كما هو جائز مع التأبيد، لا أبيان أن التوقيت شرط للنجواز، وأما قول الكرخي: إمه لا بنيت ثيره لا بنيات أنه التوقيت شرط للنجواز، وأما متى كم يشترط هذا الحيار لا حدهما، يثبت خيار النعيين لهما جميعًا بحكم الملك، فلا ينفذ تنين أحتمد على صاحبه قبل استراط الخيار له، فكان الشرط معتاجًا إليه لهذا، لا لأنه خيار شرط.

ثم إذا جاز البيع على الوجه الذي فناء فقيضهما الكشرى، فأحدهما معقود هيه مصمون على المشترى، لأن الداخل تحت مصمون على المشترى، لأن الداخل تحت العقد أحدهما، لا كلاهها، والذي لم يدخل تحت العقد حصل قبضه بإذن المالك لا على سرم الشراء، ولا على وجه الوثيقة، فيكون أمانة في يلد كالوديعة، فإذا هلك أحدهها، أو تعيب أحدهما، وقد عجز عن رده بحكم اخبار لقوات الشرط، وهو الرد على الوجه الذي قبض، بتعين هو مبيعًا حين تعيب؛ أو اشرف على الهلاك، ويتعين الآخر أمانة، فيرد الآخر، يخلاف ما لو اشترى كن واحد منهما بعضوه على الهلاك، ويتعين الآخر أمانة، فيرد الآخر، يخلاف ما لو اشترى كن واحد منهما بعشوه على أنه بالخيار فلانة أيام، فهلك أحدهما عنده، فإنه لا يرد البافي د لان المعقد تناوفهما، وقهذا ملك إنجام المعقد فيهما.

ولو ردائياقي منهما يعد ملاك أحدهما كان فيه تفريق الصفقة قبل النمام أوذلك لا يجوز ، أما ههنا العقد يتناول أحدهما، ولهذا لا يملك إقام العقد فيهما، فبعد ما هلك أحدهما لوردالآخر، لا يكون منه تفريق الصفقة فين النمام ألاً، وكذلك إذا تصرف في أحدهما تصرفا يبطل خيار، لإن قبياء أو مدما تصرفا يبطل خيار، لولا تصرف المنتقدي ويتعين هو مبيعًا؛ لأنه دليل الاحتيار، والاحتيار بالدلالة كالاختيار بالصويح، ولو تصرف المنتزى هيهما، أو حلت العيب بهما، وهما حيال، فهو على خياره، لأن المبيع أحدهما، وأحدهما ليس لنعي النبيع فيه بأولي من الآخر، فكان على خياره، فيرد الذي لم يختز، وليس له أن يوهمما، بخلاف ما قبل التعيب، والفرق وهو أن المقدمها، قبل لزمه في البيع منهما بالعيب، وسفط خيار الشرط، فلا يتمكن من ردهما، بخلاف ما قبل

⁽١٤) ما بين المعقودين ما قط من الأصل، وإنها أشت هذه العبارة من النسختين: أف أو اح ال

التعيين الآن المقد هتاك لم يلزمه في المبيع منهما، وبقي خيار الشرط، فكان له أن يردهما، أما ههنا يخارف، وإذا رد الذي لم يختر في مسالتنا، لا بلزمه أرض المقصان استحسال والقباس أن يرد معه نصف أرض النقصان، وقو سنتا معًا، لرمه نصف ثمن كل واحد منهما، وحم القباس أن يحدوث العبيد فيهما علك جزء منهما، والحزء معتبر بالكل.

ولو هلكا ممّاء شاع الأمانة والفسمان فيهساء لكذلك إذا هلك حزء منهما، وجه الاستحسان وهو أن خيار التعيين لم يسقط بحدوث العيب مسمعة الآن الميم محل لابتداء المبيع، فيكور، محلا للبيان، وإذا بقى حيار التعيين، صبح تعييد، فتعين الذي عيته للبيع فيه، ومن ضرورة تعييد، للبيع فيه، المعين الأخر للاسانة، وتعيب الأمانة في يد الأمين لا يوحب عليه ضمانًا، مخلاف ما إذا ماناه الآنه سقط خيار المعين بوليسا؛ الأن الهامك لمس محلا لاشداء المبيع، فلا يكون محلا لمنحيم، وإذا سقط خيار النعيين، استحكمت الجهائة، فكان طريق رفعها النويع، فلا يكون محلا لمنحين، وإذا سقط خيار النعين، استحكمت الجهائة، فكان طريق رفعها النويع والشيوع، فلهذا لرمه نعيف ثمن كي واحد منها، بخلاف ما نحن فيه.

شم هل يشترط أن يكون في هذا المقد حيار الشرف مع حيار التعييز ، اختلف الشايخ رحمهم أنه تعالى فيده مهم من قال: يشترف وهو الفكوو في الجامع الصغير أ، فقاد ذكر فيه: اشترى توبين على أنه باخياره بأخذ أيهما شاه ، وهو باخيار ثلاثه أيم ، وسهم من قال: لا يشترط ، وهو باخيار ثلاثه أيم ، وسهم من قال: الإيشترط ، وهو المدكور في الأصل أو الجامع ، فإنه دكر هذه المسآنة في الأصل أو الجامع أن والم بدكر خيار الشرط ، وهذه المائلة في أحدهما ، وإذا ذكر ، لا يلزم المقد في أحدهما ، وله أن يردهما ، وذكر الكرخي هذه المسألة في كتابه ، ولم بدكر فيها حيار الشرط ، وذكر له أن يردهما ، لأن هذه الخيار عنده في معنى خيار اللبرط ، ولهذا يشترط التاثيث فيه .

هذا إذا حصل الميع بشرط الخبار للمشترى، فإن حصل البيع بشرط الحيار للبائع بأن فان البائع : بعثك أحده فين التربين على أنى بالخيار، أعين الميع على أحده فين الكرعي في محمد وحد، الآخر : لم يذكر محمد وحد، أنه تعالى هذه المساكة هها، ولا في بسوع "الأصل ، وذكر الكرحي في مختصره " أنه يجوز استحسائا، فالوا: وإليه أشار في المأذون؛ لأن هذا يع يجوز مع خيار الشرط، فيجوز مع خيار الشرط، وذكر في " نفجود : أنه لا يحور؛ لأن هذا العقد مع حيار انشرى إلى الا يجوز، بخلاف القياس باعتبار الحاحة إلى اختيار ما هو الأرفق محمدة من له الشراء، وهذا كلمني لا يتأتى في جانب الباع، لأنه لا حاجة إلى الخيار

لاختيار الأرفق؛ لأن البيم كان معه قبل البيم، فيرد جانب البائع إلى ما يفتضيه الفياس""، هذا إذا ماع أحدهما، وشرط كبار المشتري لبأخد أيهما شاء.

١٧٤٥٩ - ولو فم ينشر ط الخيار للمشترى، يقادمه أحد التوين، أو أحد العمدين بعشرة مثلاء قونه لا يجوز عذا العقد، لأن هذا الميم محمول جهالة تفضى إلى المنارعة المانعة. من التسليم والتسلم، فإذا وقعها البائم إلى المشترى، فمانا عند المشترى مسمن بصف أبعة كل واحد مهماه لأي أحدهما مبيم ملكه المشتري بالقبض يحكم البيع الفاصد، وصار مضمونًا عليه بالقيمة، والأحر أمانة في يده، وليس أحدهما بأنَّ يجعل أمانة على التعيين بأولى من الأخراء فتنقى الأمانة، والضمان فيهما.

١٣٤٠٠ - ولو مات أحدمها في صاحبه، بتمن الأول للعقد كما في اليم الصحيح إذا مات أحدهما قبل صحيه، ينعن الأول، وإن أعظهما المنترى معًا، عنو عليه أحدهما الأن أحدهما متكده فكاناعش للشنري فيمنعه الأبه ملكه يحكم عقد فاسده وكانا البيانا إلى المُشتريء لأن الدي مَفَدُ عنقه فيه مصمون عليه، والقول في تعيين المضمون قول من عليه.

ولو أخنق الشنري أحدهما قبل الأخر، جارعتقه في الأول، وتعين هو معقودًا عليه تصحيحًا لإعنافه، وقو قال المشترى: أحدكما حراء كان باطلا؛ لأنه جمع بين ما يملك وبين ما لا بمنت، وأعنق أحدهما، وفي مثل هذا لا يصح الإعتاق أصلا، وكذلك لو أعنق البائم أحدهما بغير عينه ، كان باطلا ، لأنه حمع بين ما بملك وبين ما لا بملك ؛ لأن أحدهم، زال عن ملكه ، وكذلك بنا قالا جميعا : أحدكما حر ، كان ذلك باللاء حتى لا يعنق واحد منهما ، وإن قالا حميمًا: أو أحدهما قبل الأخر: هما حران، عنفاه لأن كل واحد أعنل ما يمك رما لا عِلَك، فيصح إعتاقه فيما بملك، ولا يصح فيما لا بملك، ونقرر على المُشتري قيمة الذي نفذ عنقه قيده ويكون الخيار إليه؟ فا فلنا.

١٢٤٦١ - وإن مات الشهري فيل التعيين، كنان الخبار لورثته؛ لأن الخبار إغا يثبت الممشتري باعتمار أنه وجب عليه القيمة، والقول في تعيين القيمة إليه، وبعد ما مات المتشرى، والقيامة نجب على الورقة في ترقية المنتاء فبكون المبيان إليهم أيضًا، ولو كان البائع أعنق أحدهما بعينه بعدما فيضهما المفتريء لم يفذعنفه وإذرقع الأمر إلى القاضيء حتي ر دهما الفاضي على البائم يحكم فساد البيم، نفذ إعناق المائم ؛ لأن إعناق البائم صادف محلا عموكًا ذلبائع ؛ لأنار وال ملك البائع بالبيع إلى كانا صرورة الثبوت للمشترى. وملك المثمنري

⁽١) وفي كنسخة م : البائم.

إنجا نست في المكر ، فيرول ملك البائع عن المكر أيضاً ، والإعدق صادف العين ، فكاد مسادف ملك الدائع ، إلا أنه مو يقد في احمال: لأن للمشترين حيار الدعيين، ولم نقد الإعتاق، يبطأ حيار المشتري، وقد والدهذا المحي هيئا، فوج ، المهال بنفاذ الدين

قرق بين هذا ريس ما إذا أديق الديا شرط الخيار فلسطرى به تم تفضى المسترى المسترى و تم تفضى المسترى اليح ، حيث لا يعد الدين، والعرق ، هو أن شرط الحج، فلمسترى لا تسع زوال النبع عن منك أيات ، ووقا يعرف ملك البابع يسبب العسج ، والتسم لم يع حديد ، فلم يكن المستبر فالماء ، حتى يبوقف الدين باعتبار النفر إلى سبب الملك ، أما مهنا يحالاف ، ومرق بين المستبر فالماء ، أما مهنا يحالاف ، ومرق بين الورث الورسية فيه ، حيث الابتعاد عنه ، والفرق أن الموصى له يعد يعلك الورسي به بالورسية المده ، حيث الابتعاد عنه ، والمرق أن الموصى في عن العبي كالمعلق بخطر البات المستبد ، المناه ، المناه ، على حق العبي كالمعلق بخطر البات ، والسبب المناه ، والمرت المدال بعد العبي كالمعلق بخطر البات ، والسبب المناس الابتاء ، المناس المناس الابتاء ، والسبب المناس الابتاء ، المناس المناس الابتاء ، المناس المناس

1937 - بلو أن الفضي لم ينقض اليح حتى اعتز المشرى العبد الذي أنتقه الساع، منذ ذات منه وبطل إعلى البائع، كان مولو أن فيه الركان للمشترى عباد الشعيل، عبد أقدم على إعلى هذا للجد وبطل إعلى البائل من كان مولو أن فيه المحد والمرا الإعتاق البائل على الإعتاق الموقوف، فأنطه و و كذلك لو مان هذا العبد من غير أن يعنيه فشترى ، يقل إعتاق الدنع المرفوف، فأنطه و و كذلك لو مان هذا العبد من غير أن يعنيه فشترى ، يقل إعتاق الدنع الله فاسات ، نعن هم هبيعاً. فلو أن البائع أعنى العدوس حميعاً بعد فيصل المشرى ، نم نظيم القالسي السبع فيهمله عنى على فالدناق المحدود والمواد والمحبز إليه و لأن أحدهما علي على ما منك البائع أو من المحدود والن من ملكه محكم السبع العالدة والرائل عن منك البائع إلى البائع أو المحبز إلى البائع و و و فقائك و أعنى المحدود والرائل عن منكه ، ينفذ الإحتاق إلى و ويكون المحبز إلى البائع في الاخر عمله و و تدلك الواحتي المحدود بعيد ، ثم إن المشرى اعتوا المحبز المناس عبد من عبد المحدود على المحتوى المحدود وبعده المحدود والمحدود المحدود والمحدود المحدود والمحدود والمحل من عبد المحدود والمحدود والمحدود والمحال من عبد إلما من عبد المحدود والمحدود والمحدود والمحدود المحدود والمحدود والمحدود

⁽¹⁾ دا بين العلم دين سافط من الأصل وأستاه من حدوم والس.

مِن أنّ بكون ملك الشعري ومين أن يكون باقبًا على ملك افياتم . فقلنا بالتوقف لهذا، وكلّ جواب هرفته في البيع الفاسد (بعد القبص، فكذلك الجواب في البيع الصحيح قبل القبص؛ لأنّ البيع الصحيح بزيل الملك بنفسه، فصار نظير البيع الفاسد بعد أ" القبض.

ولو أن البائع أعتقهما قبل فيض المشترى بحكم العقد القاسد عنقا ؛ لأن أحدهما ليس بمبيع، والأخروزان كان مبيعًا، إلا أنه ياقي على ملك البائع لعدم النسليم.

ولو كان الشنرى قبض احدهما في البيع الفاسد. فأعنف البائع، ثم إن الشنرى قبض الإنحر، وأعنق أحدهما، إن أعنق الذي أعنفه البائع، نمذ إعناق المشترى، ونعين مو مبيعًا، ويبضل إعناق المشترى، ونعين مو مبيعًا، ويبضل إعناق البائع، وغرم المشترى فيمته، ورد الآخر، وإن أعنق المقبوض أخرا، نعين هو مبيعًا [ورد المفبوض أولا، وغذ ميه إعناق البائع، ولو قبض المشترى أحدهما، معمات في يديه، تعين هو مبيعًا آلاته لو فيضهما، ومات أحدهما، تعين البت مبيعًا مع أن الحي يزاحم المبت في الملك، فلان يتعير المبت عنا مبيعًا، والخي لا يزاحم المبت في الملك لاتعدام القبض في الحي كان أولى، ولو ثم يحت القبض حتى أعنق المشترى الذي لم يقبضه، بطل الإعناق؛ في المدى لم يقبضه، بطل الإعناق؛ لأن المدى لم يقبضه، وهان كان أمانة، فإعناق باطل، وإن كان مبيعًا، فهو مبيع ببيع فاسد، فم يتبلغ لعدم الغيض، فصادف الإعناق محلا ليس بمملوك له، وكان باطلا.

وثو فيض أحدهما، ثم فيض الآخر، ثم أعنق القبوض آخراً، جاز عنفه، ويتعين هو مبيعًا، وكذا إذا مات يتعين الميت مبيعًا، فقد جعل موت أحدهما [أو عنق أحدهما] تعيينًا للعقد في المقوض، وكذا الجواب في للعقد في المقوض، وكذا الجواب في العقد الحائر، والمعنى الجامع بنيمة، وهو أن جواز هذا العقد أغاكان باعتبار الحابة إلى المتنار ما هو الأرقق، وذلك إلما يكون بعد فيضهما، وعسى لا ينها له تبضهما منا، قلو جمل اختيار ما هو الأرقق، وذلك إلما يكون بعد فيضهما، وعسى لا ينها له تبضهما منا، قلو جمل قبض أحدهما تعييمًا للعقد في القبوص، يقوت له هذا العوض، فيحود إلى موضوعه فيض أحدهما تعييمًا للعقدة في المواقع على مناوراً على معنوراً على الإعناق، قلاد منك لما أن أقدم على الإعناق، قلاد منك لما أن أقدم على خرورة، بخلاف الغيض الأن الفيض كما يصع في الملك يصع في غير الملك، فيلا يكون ضرورة، بخلاف الغيض الأن الفيض كما يصع في الملك يصع في غير الملك، فيلا يكون

⁽¹⁹ مكين المعتومين ساقط من الأصل وأثيثناه من طوم وف.

⁽٢) مابين المقودين سائط من الأصل وأنيت من ظاوم وف

⁽٣) ما بين المعوض ساقط من الأصور، وإعا أنبت علم المعارض أوا.

قبص أحدهما تعبينا للعفد قيه واوني لمرت الها يتعين الميت لتعقد ضرورة أنه لا تبكن نفض العقد في الباني بالشك، وهذه الضرورة لا توجد في فيعرز أحدهما بدون الموت والإمتاق، و تسرط في الكتاب أن يكون القبض وذن البائع [لأن قبض المنشري في البيع القاسد بعد الافتراق عن المجلس إنما بقيد اللك إذا كان بإذن البائع إلان وكدلك القواب في الهية الفاسدة، فأطلق اجواب في اشتر ط الإذن إطلاقًا، تحرزًا عن القبض بعد الافتراق عن المجلس بغير إذن

١٧٤٣ - فان محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصحير ": رجل باء من أخر عبدين بألف درهم على أنه بالخيار إفي أحدهما فالبيع إطراء هه لمال أنه في الخياصل عالي أرمعة لرجه : إما أن لا يعين الذي فيه الخيار ! "أم ولا يفصل الشمن، وفي هذا الوجه البيع فاسقاه الأن اللمع مجهول؟ الآن الحيار بمنع حكم العقد في مدة الحيار ، فاندى فيه الخيار هو غير داخل في الحكم، وأنه مجهول لم يعينه، وإذا لم يكن غير الداخل في الحكم معلومًا، لم يكن الداخل في الحكم معمومًا، فهو معنى قولنا. إن البيع مجهول، وإما أن لا يعيل (الذي فيه الحيار، ويعصل الفعن، وفي حدًا الوجه العقد فاسد أيضًا لجهالة المبيع على ما يبتا، وإما أن يعين أ" الذي فيه الخيار، والايفصل التمن، وفي هذا الوجه العقد فاسد أيضًا: الأب النس مجهول؛ لأنه يشت بطريق الحصة، وإما أن يعين الذي ميه الخيار، ويفصل الشمن بأل قال: كن واحد متهما بخمسمانة، وفي هذا الوحه العقد جائز؟ لأنَّ البيم معلوم، والثمن كدلك

١٢٤٨٤ - فرق بين الوجه الثالث وبين ما إذا اشترى عمدين. قياذا أحدهما مديره أو مكاتب أو اشترى جاربتين، فإذا أحدهما أم ولذ، فإن المقد بتعقد في حق القن يوصف الصحة، وإن كان العقاد العقد في حق الفن في هذه المماثل بالحصة؛ لأن العقد لا يتعقد في حل المكاتب، والمدير: وأم الواك، فمن متمايخنا رحمهم الله تعالى من لم يشتمل بالفرق، فقال على قياس هذه الممألة لا ينعقد العقد في حق الفن في تلك الممائل، ويصبر ما ذكر ههنا رواية في تلك المسائل، ومنهم من اتمتغل بالفرق، وهو الصحيح، والفرق ما ذكرنا أن شرط الخيار

⁽¹⁾ ما مين المعقوفين ساقط من الأصل وأتبته مي قا وم وف

⁽١) هكفا قر النسخير: الساار أما

⁽٣) ما بين المفو فين ساقط من الأنسن، وإلها أنبسك عدد العيارة من المسخون. ﴿ ظُرَّ وَ أَمِّ ﴿

يمنع معقدة المديم "في حق الحكم، وبعمل العقد في من الحكم [كالمعدوم فيها شرط فيه الحيار، ويقالم يتعدد العدد في حق الحكم لا يتعدد أن حق اللم وطفيه الحيار أو السقد في حق الأخر، يتعدد ابتده بالحصه، أما في المدير والمكاتب وأم البلا المقد معقد في حق الحكم إذا لم وجد في حقهم ما يمنع المقاد البيع، ولهذا لو قضى القاصي بجواز ببع مؤلاا، بجوز لكن لم يشت الحكم لحق محترم واحب الصيانة ، والصيانة تحسل بمجرد منع الحكم، فلا محتر مع الحكم، في حق من حق من حق من المقد في حقهم في حق الحكم، كما المقد في حق القرن، ثم رحب قسمة الشن بعد ذلك عند فسخ العقد على مؤلاء، والانفسام أبداً يكون بالحصة، ولا يوجب خنلا في العقد .

1797 - ولو كان المبع شبئة راحدًا عبدًا أو حكيلا ، أو موزونًا ، وقد اشتراه بالله ، وشرط الحيار في نصفه المثالم أو المحتدى ، جاز ، بخلاف ما إذا اشترى عبدين بألف درهب ، شرط الحيار في أحدهما بعينه ، والقرق و مو أن تنصف من الشيء الواحد لا تتفاوت ، وتمنه أيضاً لا يتفاوت ، ويقا كان ثمن الكل معمومًا ، كان ثمن النصف معلومًا أيضًا ه فأما أحمد المواحد المعمولات وإذا المحتدين بتفوت ، ولمنه بتقوت أيضًا ، وكان حصة المبع من النس مجهولا ، وإذا حدر فعفلاً مع شرط اخبار في النصف، فإن كان الحيار فلمشترى ، كان له أن يرد النعيف الذي شرط أنه الخبار مهم إذا أما أحمد هم المنافقة على الماتع ، وتنفيض وان وان وان كان في ود المعمد عبد عان المبافقة على الماتع ، وتنفيض الموقد عابه ، إلا أن الباتع ومي وها التعريق الصف الغريق المنفقة على الماتع ، وتنفيض مشروط للمستمى في الصف ، واخبار المستقرى في الصف ، واخبار المنفقة على .

قال في الزيادات ، وإذا اشترى الرحل من أحر عسين كل واحد منهما بألف مرهم، وشرط الحيار في أحدهما بعيد للبائع، حتى جبر العقد على ما مرقبل مقاء قفال المشترى : أنا أحد الذي لا خيم فيه، وأقد ثمته لم يكن له فلك الأن البائع مسط على إجنرة البع في الدي فيه اختيم، وعلى اعتبار الإجازة بجمال، كان البيع وقع بأنا من الاصل، فيتمين أن المنترى فرق العيققة على الديم في حق القيض، وتنشيري كان لا يملك تعربي الصقفة على

⁽¹⁾ وفي للسحة أو "العقاد لعقاد

⁽٢) ما من المعوض سائط من الأمين، وإن أنتت هذه العارة من السبحان: (م. م. ف.

٣٠) ومن السنخة أم ١٠ تم إدا حاؤ قه النبع مع شرط أخبار علا من وإدا جاؤ العفس. - إليخ.

البائع في العقد، حتى لو أراد أن يقبل المقد في البعض دون البعض، ليس له ذاك، لا يملك تقريق الصفقة في حق القبص، ولكن يترفف الأمر، إن فسخ البائع البيع في الذي فيه الخيار، فقد تعرفت الصفقة، وكان للمشترى أن يأخذ الأخر بشنه، فإن أجاز العقد فيه. أو سقط الخيار أنه بعض الذة، أخذ الكل مجميع الثمن.

17874 ولو أراد البائع من المسترى أن ينفد حسيم النمن، وأبي المشترى، لا يحبر عليه ، وبو أراد البائع أن يسلم الله لا خيار فيه إلى المشترى، ويقبض لمنه من المشترى، ويوفيض لمنه من المشترى، ويوفيض لمنه من المشترى، ويوفيض المعقد الأخر، وقال المشترى: لا أقبل منك ولا أعطيك شيئًا من النمن صتى تجيز البيع في الأخر، فأخفه ها أو تفسخ العاقد وبدياخذ العباء الذي عالى المتبحث، فذلك إلى المشترى، لان على المتبر إجازة البيع في الأخر يتبن أنه قرق الصفقة في المشرى في القبض، ولمس له دنك الولاية.

178.74 وقر أراد الدنع أن يدفع العسدين إلى المشترى، ويا عند تصنهت لم بجير المشترى على ذلك، لأ بالدي فيه الخيار لم يلكه المشترى على ذلك لا يجير على فيص ما لم يلكه ، وإن قال فلشترى: أنا أخذ العبدين، والقد لمنهما، ليس له ولك إلا يرصاء البائع؛ لأن الذي فيه الخيار بفي على ملك البائع، والإنسان لا يحبر على تسليم ملكه إلى عيره، ولكن الأمر موقوف، حتى يظهر العسخ من البائع، أو الإجارة، فإن أجاز البائع السيع، قضهما المشترى جميعة، وإن فسخ قبض الذي وحب البيع فيه نامته، ولا يجبر المشترى سبب تفريق المستعدة في الشاء في المبائد في المبائد المبائد المبائد في المبائد المب

ولوكان الخيار كلمشترى في هذه الصورة، فأراد الشترى أن يأحد العيد الذي وجب البيع فيه ، ويأخذ ثمنه ، وأبي الباتع ، لا يجير الباتع عليه ما مر أن فيه نفريق لصفقة على الباتع على اعتبار يجازة المشترى البيع في الأخر ، وكذلك لو أواد الباتع أن يسلم إلى المشترى العيد الفي وجب البيع فيه ، ويأخذ ثمنه ، وأبي المشترى دلك ، فذلك إلى المشترى .

ولو قال المتمتري: أنا أخذ العبدين، وأنقد تمنهما، وأكول على خياري، وأبي البائع دلك، لا يجيز البائع عليه.

وثو قال المانع للمشترى: أعطيك العبدين وأخد التعنين، وأنت عنى حيارك، لا يجبر عليه ؛ لأنا هذا حير على تسليم ما لم يلزم المشترى، وهو ثمن المشروط فيه الحيار، وقد مر ضيء من هذا الجنس في اعر النوع الثاني من هذا القصل.

١٢٤٦٨ - وفي الواهر الن سماعة". هن محمد رحمه الله تعالى: رجن أخذ من رجل

- 28 -

ثلاثه أثراب، واحتلا بعشرين، وأخر شلائين، وأحر بعشوة، على أن يأخذ منها أيها شاد، وضاعت عالى أن يأخذ منها أيها شاد، وفضات عاد مدعًا الرحة ثلث نمن قل و حدا سها، ولو مدخ و حدا بعد واحد، لرحة ثمن الأول، وحو في الأحربين مؤتل، ولو احسول إثوانا ونصف سها معًا، فهانه يرد الصف الشفى، ولرحة نصف ثمن تمن واحد مهاما، أي من النويين، ألا ترى أنهما لوك الرويين، فاحترق أنهما ولا أخر شماء ولو احد فها أن يرد أيسا شاء ويارمه الأحر شماء، ولو احد فها أن يرد أيسا شاء ويارمه الأحر شماء، ولو احد فها أن يسلك هذا والصف لاحر معًا، فإنه يرد النصف الباقي، ولرحه الاحر شماء، ولبني له أن يسلك هذا التصف يجيبه مماء، ويحمل الأعانه في الهالك

۱۹۹۹ من سماعة وحبس بن أداد عن محمد الحد النه المجل المجل المجدد حسد الله تعالى الرجل المشرى المحدي أدبر على أنه بالحيار فيهمد حسبها بأخذ أبسها قياره إله شاء هذه بألف ، وإلى شاء هذه بألف ، والمدين أدبر وطنت هذه أولا، وقيال المدين وحبلنا مه ، نم اختلف البانع واللمرى، فقال المشرى الموظف أولا، وقيال المسترى في الني وطنت أولا، وقيال المسترى في الني أد مشرو وطنها أولا، فلا سبول للبانع ، ولا المستوى عليها ، أما المستوى فظاهر ، وأما للبانع ، فلا المستوى عليها ، أما المستوى فظاهر ، وأما للبانع ، فلا المسلل له عنها ، و وقيال من حقد ، وتكول موقولة إلى أن يموت المستوى ، فلما موته بافر والمسلل له البانع ، ولا يعرم المستوى شمن هذه الهرية ؛ لأن زعم البانع حسبة في حقد ، لا في حق المستوى .

قال نبو مساعة . ويشغى أن يازم المشترى عفر الحاربة التي زحم البائع أنه وطنها أولا. ويكون العفراله من النس الذي يا عياما ولا يجبر واحد منهما على الصفة عليها ، ولكن بكتساء وأكل من ذلك.

الس سلطاعة في الوادرة . عن أبي بوسف رامسه الله تعالى: راجل أشاد من راحل توبين على أن بالحيد أيهما شياء رايا شياء أحياً هذا معشرة . رايا شياء أخاد هذا معشرين، وإنا شياء الخاذهما جميعًا، فقسم أحادهما، واحتاره، وراد الأخراء فقال أسائع ! (الحراب) أأ اللي تمهم

⁽¹⁾ مدليق فينفر فين سيافعه من الأميل وأششاه من بلاميم رعب.

⁽۱۳هکارامی ف و م .

حشرون، وقال المشترى: لا، بإ [اخترت]" الذي ثبته عشرت فالقول قول المفتري في الثمن، وهو يخزقة رجل اشترى ثوبًا، وصمعه، ثم اختلفا في فيمنه، ولا سبيل للبائع على الثوب؛ لأنَّ الصبغ زيادة فيه، وليس هذا كالقصب، ولو أن الشنري قطم الثوب قسيصة، ولم يخطه فم انحتلفا في الشمر، فإن شاء البانع، أخد ما أفرجه المُشتري له من الثمن، وإن شاء، أخذ الثوب مقطوعًا ، وإن كان القطع قه زاد فيه مثل الصيغ ، فلا سبيل للبائع عليه ، وله ما أثر

١٧٤٧ - المعلق عن أبي يوسف وحدمه الله تعالى: رجل أخذ من رجل ثوس على أن بأخذ أحدهما بخمسمانة بثمن مسمىء فضاع أحدهماء وقطع الآخراء بقال الشتري: اخترت الذي قطعت، تُم ضاع الأحر، وأنا أمين فيه، وقال البائم: بل اخترت الذي ضاع، ثم قطعت الأخر ، فعليك فيحة الذي قطعت مع ثمن الذي ضاع . قإن المسترى ضامن نصف ثمن الذي ضاع، ونصف قيمة الذي قطع وتصف ثمنه -والمَّ أعلم-.

نوع أخر فررشوط الخياد لغير العاقد:

١٣٤٧ - بعب أن يعلم أن عن اقشري شيئًا، أو باع شيئًا، واشترط الخيار لفالت، فالقباس أن لا يجوز العقد، وبالقياس أخذ زفر، وفي الاستحسان: يجوز العقد، ريثيت الخيار للعاقف ثم يصير المشروط له الخيار وكيلا من حهة العاقد في الفسخ والإجازة، وإنما كان كذلك و لأن تقدير هذا الشرط "" عنهمًا كان العاقد شرط الحيار لنفسه ، نبع وكإر المشروط له الخبار بالتصوف بحكم الحيار، ولو صرح بهذا، كان العقد جائزًا، فإنه لو قال بعث على أني بالخيار، ثم وكفت فلانًا بالتصرف بحكم الخيار، إن شاء أجاز، وإن شاء فعدخ، وصار فلان وكيلا من حهته إذا علو بذلك، فكذلك إذا كان تفديره هذا، وإنما جعف تقديره هذا، لأن اشتراط ما يجب بالمغد لغير الماقد لا يجوز بحكم العقد، ويجوز بحكم الوكالة والنيامة، فيصح من هذا الوجه حمل الكلام عني الجواز

١٣٤٧٣ - هذا كما قال علماء فا الثلاثة وحمهم اقه تعالى فيدن قال لأخراء أعنق عبدك عني بأنف، فأعنل، فإنه يصير الأمر متمتريًا منه أولاً، لم موكلا إياه بالعنق تصحيحًا للأمر،

⁽١) هكف مي النسختين؛ 🎍 و م ار

الله وفي النسخة ح الأن من تقرير مذا الشرط.

حتى لا ينغور الكدلك هذا الوأبهما أجارا الونفض صح ذلك الأن تصرف صدور على ولابد الما المنغول المحدود على ولابد الما المنظول الما وأبهما أجارا الونفض صح ذلك الأن تصرف صدور على ولابد الما المنظول الما والما وأنفس من جهة المنظول بالقديم والاحرود وإلى أجاز أحد حيث ويقتل الاخراء من السائل منها المنفو الله ويقتل الاخراء وإلى المحل الأخراء من كوح الكلامان معا الاخرال الفريق المنظول الكلامان معا المنظول المنظول

وحه ما ذكر في الدفون: أن العمل بهما لما تعدر، ووجب العمل بأحدهما كان العمل بالفسخ اولي لوجهول أحمدهما وهو أن الاحتياط فيم، فإن الفسح بوجم الحرمة على المشترى، والإجرة توحب الإباحة، وإن اجتماء، رحجنا الحرم على البيع على ما عرف [أن لمبيح مع الحرم إن اجتماء يرجع الحرم على المبيح " "

فإلا من احدًا اعتبار حالت المنترى أن وإله يوجب إله يكود المسح أولى و معتبار جنب البائع يوجب أن أن تكون الأجازة ولى والأير الإحازة تثبت حرمة في حدّه، والعسح ينب إياحة في حدّه فيحب أن يكون الإجازة اولى باعسار جنب لبائع، علم بصر المنترى عبد الاحتباط أولى من البائم؟

والجواب عدد أن مراهاة الاحتياط من كان اجابين منعدر، فلا يدمن مراهاة أحد الخانين، وكان مرحاة جالب الشترى أولى؛ لأنا يعناج لني حاليه إلياك، خي يتداد؛ لأنه لم يكن فاب عنه فيد، وفي جالب البدلع بحدج الآلي إيقاء الحل الأن الحل كان البدأ له. ودنفسح بعود إليه قديم ملكه، وبحل له فدم منكه، فيكون بشاء ماهنم قديم الملك، لا إنباكا

¹¹⁴ ما بن للعقومين مناقط من الأصل وأنبسه من طارع وعالم.

⁽٢) وفي هـ . فإنا قبل. هاد اعتبار احتمعها برائب السنتري.

⁽٣) ما من العفومين سامعه من الأحمى وأفشاء من طاوم ويسا.

⁽¹⁾ منامين المعمولين ساعظ من الأحمل واقتضاد من طاوع وعباء

مبدراه وأي حالب اهمناه وفقه راهنته مع الشك إدالموجعوف المديق وفشول مراحاة جالب المشتري بالاحتياط أولي، لأن الإيقاء مع السك أخلب من الإنباب المداء بالشك وأن الشيء بيقي مع الشكء والإيشان النداء مع الشكاء فالهداكان مراهاة الاحتجاط في حالب غنيري ولوامز مراعاة الإحباط في جاب البائح.

والقالي: أد الإحارة لا برد على العصح ، قياد القيسو ع لا محار ، والفسح مرد على الإحازة، لأن للحار بفسح، فإذا اختصفا معًا، قال القسم أولى، فكاح الحرز مه فكاح الأمة إذا الجدمون كالزنكاء الحرة أولي بالجوازه لأمويره على بكاء الأمنده كام الأبة لايره على مكاح الحرق فعدا الاجتماع قان نكام الحرفاء إلى التما فلناهى العبق والبيعراد توقعاه فأحار الدلك كالبيهماء كان العنق أولى والأنوامعة إبره على السعء والسع لا بردعني العمق أفعد الاحتماع كان المنق أولي. فكذابك هذا، قبل ها ذكر في البيوح فول محمد رحمه الله تعالى. وساذك في اللدون فتول أبي يوسف وحسه الله الأستحسم بفدم ولاية اظلك على ولاية المبدئة وأبو يوسف وحمه الله تعالى يسوي بينهماء أصله في الوكيد وأسلم، أو شراء شيء مغير عيده إداحةه والوتحضره النية وفعلي قول محمد رحمه افه تعالي يقع للوكس، وهمد أبي لوسف رحمه بته يحكم العتمالان وقبل المالاكم في البواء والمدون مر ترجيح أحد التصرفين على الاخر قبل أبي حسمة رضي الله تعالى عنه ، وأما نهي قول محمد رحمه الله يتبعي أنه تصلح الإجبارة في النصف، والفسلخ في النصف، تما يكون المنشسري الحيار إن كالناء خوار مشروط للباله وللأحبىء لتعرق الصفقة على المتشريء ويدنانا اختر مشروطا المشري وللأجنبيء فتمناتع الخيار فالبلحقة من الصدراالاسب عيب الشركة ونفرق الصعفة، وإنما قالواء هلا قيامنا على مسالة أخرى احتلف فيها أو حنيفة ومحمد وحسهما مدنعاليء وهواأن الوكيل اللبع إداياج مع للوكان وبحرج الكلامان معاء وياع كل واحد متهما من رجل، قال أبو حريقة ، فيني الله تعالى عمم المأن مع الموكل أولى ، وقال محمد وحمله فعالمي يحمو مبع كان والحدامتهما في نصف العباد ، وتكون العهادة طبهما و ويحرر كال والحد من المسروان، إنا شاء رصل كل واحد منهمة للصف العبيد، وإن شاء رده فأبو حنيفة رضي الفاتحالي عام لم يعمل بالشصرفين مني كاذالتصرف بتعامل صب النرافيج لأخدهت وعمل بالراجح دوأبطن الأحراه هكفلك في القميح والإجازة لا يعمل بهماء يل بطلب الدراحيج لأحمدهماء ويعمل

⁽۱)ونو ف و د المكوالية

⁽٢) هكذا في المساحين . ف الراحاء وكان في الأصل العالم الشعر في

بالراجع، إلا أنه وجع على رواية كتباب البيوع تصوف الموكل مسبب الأصالة، ووجع في المأوجع، إلا أنه وجع على الإجازة من أيها وجع في المأدون انتسخ على الإجازة من أيها وجد قلوجهين الملاين ذكرنا، فأما محدور حمه القائمالي للم يشتغل بالترجيع في بيع الوكيل والموكل، يل عمل بقدو الإحكان، وأثبت تصرف كل واحد منهما في النصف متى المنعث منى أجاز أحدهما، وصبغ الاخرئيث الإجازة في النصف من الفستع في النصف.

نوع أعر

في البيع والشواء لغيره مع شوط الخيار:

٢٤٧٢ - هذا النوع يششعل على قسمين: قسم في البيع ، وقسم في الشراء، فأما قسم البيم، قال محمد رحمه الله نعالى: رجل أمر رجلا أنّ ببيع عبده، وأمره أن يشترط الخيار للآمر ثلاثة أيام، فباعد، ولم يشترط الخبار، لم يجز البيع؛ لأنه خالف أمر أموه إلى شر؛ لأنه أمره بهيم لا بلزمه، ولا يزيل ملكه إلا برضاه، وقند أني ببيع بلزمه، ويريل ملكه من غير رضاه ، فرق أبو حتيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى بين هذا وبين المأمور بالبيع القامد إذا باع بيعًا حياتُوكُ، وإنه يتفذَّ على الأمر، والفرق وهو أنَّ البيم الفاسد نوعانُ: نوع يزيل الملك بنفسه، وهواما إذا كانت السلعة مقبوضة، ونوع لا يزيل اللك ينفسه، وهو ما إذا لم تكن السلعة مفيرضة، وكلا الترعين (اخل تحت عقد الوكالة، فلا يتحقق الخلاف من هذا الوحه، أو تحقق (غا يشحقن من حيث إسقاط، وذلك خلاف إلى ما ينفعه؛ لأنَّ الخيار الثابت بحكم فساد العقد مستبحق على العاقد، فإنه يفرض عليه القسيخ إزالة للقسياد، ودفعًا للحرام، فإذا باع الوكيل بيعًا صحبحًا، نقد أسفط عنه حفًا مستحفًا عليه، فكان خلافًا إلى خير، فلا يعد خلافًا، فأما خيار الشرط فينيت حقاله؛ لأنه ينتقع به، فكان تركه وإسقاطه خلافًا إلى شر، فيعتبر خلافًا، فإن باعه، وشرط الخيار للأمر كما أمره به، نفذ تصرفه عليه ؛ لأنه وافق أمره، وثبت الخيار له ولأمره؛ لأن القياس بأبي شرط الخيار لغير العاقد؛ لأنه من حقوق العقد، ولايمكن إئبات حق العقد لغير العاقد، إلا أنا جوزنا ذلك بطريق، وهو أن الساقد لما شوط الحيار لخبره، فقد قصد تصحيحه ، وأمكن تصحيحه بجمله شارطًا الخيار لنفسه بطريق الاقتضاء أولى، ثم جاعلا ذلك الغيير نائبًا ، ووكيلا عن نفسه في الفسخ والإجارة (فكأنه قال: شرطت الخيبار لنفسي، وجملتك نائنًا عن نفسي في القسخ والإجارة إنه، ولهذا أبي رفر شرط الخيار لغير العاقد؛ لأن

⁽¹⁾ ما مِن المقومين ساقط من الأصل، وقد أنبت هذه العنارة من السختين " فق و أف .

غيرط الخيبار لغيبر الك قد إنه كان بطريق شرط ألحيه وأبطريق الاقتضاء. وؤهر لا يفول بالمتنصبات، من صبح الوكيل العقد صبح قسخه، كما يو سرط احداد أأ المسه لا لعبوم، وإن أحدو بطل خباره وخيار الامرة لاذ ذلك نابت بطريق النيابة، ولكن العقد لا يلرم على الآمر بإحارة الركباع الانزلام لم يوصل لمؤوم العقد عدارصاء الوكيل واختباره، ويكوماله خيار الإجرة لا غيار الشرط، والهذا لا يتوقف هذا الخبار بعد إحارة الوكيل 20 هذا خبار

ق ١٣٩٧ - قال اولوكان الآمر أمره بالنبع مطلقا، فاع وشرط الحيار للآمر، أو للاجنبي صبح ، عملا بإضلاق اللفظاء فإن مطلق المع النبع لما بشاران البع الثانات ، مناول السع شوط اعتبار، وأيهما لصرف فسنطاء أو إجازة بريد به العاقد، والشروط له اخبار با همع تصوفه ذكره أن شرط طياراً ومبع تصوفه ذكره أن شرط الحيارة ويصح فسخ المسافدة والإجازة المحكم المشراط الحيارة ويصح فسح المشروطاته الخيارة وإجازة بطريق المبابد، والوكالة عن العاقد، ويدرم هذا العقد بإحارة الواقيان الآل الأمرال أمره بالمبابع بصافح أن الدم الجيارة بالوكان عن العاقد، ويدرم هذا العقد بإحارة الوكيان الآل يوفي بيروم العقد حدر فهاد الوكيان فيه بروم العقد حدر فهاد الوكيان فيه بيليو بإسفاء فالإحازة بحز لذا العقد في ، فلا يتوقف على إجازة الأمراء بخلاف ما نقده

۱۳۵۷ - وإن نسخ أولى الاندائرة والحدر الأحر، وخرج الكلامان مهما معاً، همى وابد كتاب المأذون المستخ أولى الاندائرة والمن روايه كتاب البيوع تصوف المائلة أولى والله أقوى، فإذ أمره بالبرم بشرط الحيار المسته، أي للعامر، فياع بشرط الحيار الفسه، أو للاحر، أو للاجنبي، فإنه يجوز، أما إدا شرط الحيار لنسمه فظاهر، وأما إذا تدرط الحيار فلامر، أو للاحدي، فلما ذكرنا أن الشراط الحيار لميو المائد اشراط للعاقد، وتركين للمشروط له احيار بالفسخ، والاجازة، فصار شارطا الحيار لنسم، كما أمره به فيحوز

"٩٣٤٧٩ - وأما قسم الشراء. قال محمد وحده الله تعالى: وإذا أمر الرجل رجالا مأن يشتري له عدلاً معيده أو بعير عينه و وسعى له نساء أو حسّه حتى صح الأمر ، وأمره أن يشتر لله الخيار لتفسه معتى للسامور ، فالشرى، وشرط اخيار للقسه، أو للأمر ، أو للاحتى، مذا على الامر الأمو وافق أمره : أما إفا شرط الحيار لشمه ، فظاهر، وأما إذ شرط اخيار للام ، أو للاجري، فلما ذي نا أن شرط الحيار شير السعد شرط لتعاقد.

ولو أمره أنا بشترط الخيار للإمل فاشراه عاير خيار أو شارط الحيار المسمم لاينفذ على

⁽١/ ما يار المغولين بمغطامن الأصل وأستنادهن طاوع وات

الآمرة الأنه حالفه عمايتهمه إلى ما يضره والأم أمره بشراء الاطومة إلا يرضاه. وقد أنى بشراء يلزمه من غير رضاه ، فلا يبقد على الآمره ولكن بلزم الماموره مخلاف البيع، فيه إله أمره بيتراء بشارط القيام الملامر، فياع من غير شرط الخيار، أو ماع بعير شرط الحيار المسته، حيث لا يشك أسلام الاعلى الامره والاعلى المأمور، وكذلك أو أمره بأن يشترط الحيار لنفسه، يعلى الأولى، ماشتراه بعير خيار، الايفاد على الأمو، وكان يشعى أن يصعه الأنه في أمره أد يشترط الخيار لمدسه، فقد أمره مسروء بنزمه مرضى المأمور، فيذا اشترائ و تهدد على الأمر، والمام الأمر، في الأمر، في الأمر،

والحواب الأمر لما أمره يشرط الحيار لنفسه ، فإننا أمره مشراء لا يعرمه منفسه ، وإنن ملومه بهاحارة توجيد بعد العقيم، فإذا المشترى ، ولم يشترط الخيبار ، مقد أرد أن ملزمه هذا الشراء بتعمده ، فصار محالفًا إلى شوء فلا يلزم ، لأمر ، ويصبر المأمور مشتربًا لنفسه على مدكرياً .

ويلو أما ماأن يشتام طالحيام النفسه وأي للا من وانستري ، وشوط اخيام للأمر كسا أمره به حتى عمل على الأمراء تم أجاز المأمير المبع ، بطل حياوه ، والأسر على خياره ، وإنها كمال الدلك لما ذكرانا أن خيباء الشرط للضر العاف، يقتضي لسواته للعاملة ، وإذا تسب الخيار لمعاقب ، بطل بإيطاله ، ولا أمه لا يلزم الآمر لما ذكريا أن الأس ما وضي بلروه هذا الله قدمن غيار الحديدة ، ويتوقفه على إجازته والخيارة .

1889 واضطف المشابح وحسهم فله بعثى في أن ليافي للأمر بعد إجارة الوكسل خيار شرط أم خيار أخر؟ بعضهم قالوا: يقى له حيو شوط؛ لأنه ذو حصامن هذا العفد، قان النبي بدخل في ملكه، ويجب النمو في دعتما بسبح أشتراك اخبرا في للي هريق الخصوص، فلاسطل إلا بإيطاله، وقان بعصهم الا يتي له حير شرط، لما ذكرنا أن ثبوت شرط الحيار نمير العاقد، فإذا أنظل العاقد خيار ، بالإحازة بطى خياره بالأسل، فيبطل حدد النائب نسرورة، ولكن ينقى أن حيير أخر، وهو أنه ما رضى بالنزم حكم العقد من عمر العبار، وهو مغير بن الشرام حكم العقد من عمر العبار، وهو مغير بن الشرام حكم العقد وعدم الترامه، كما في دساله الهيم.

وين كان تدراه الدهم والى لا تتوقف على الإجارة، إلا أمايضا لا يتوقف إذا وجد لفاذاً من المشترى، كما إذا التدري فينا الخيره بذير أمره، فإذا الشترى، والم يشترط الخيار للآمر حيى فينار مجانفاً، وجد لفاذاً على المشترى، فقد عليه، وأما شرط الحيار للآمر كما أمره مه لم يجد نفاذًا على المشترى، وإن أحار لايطل، العاق حل النام والآمر به، فيتعرفف على إجازة الأمر اكتما في البيع، وصار الشراء لذي لا يجدنها فأ على المشترى في حق لتوقف على المشترى في حق لتوقف على الجازة الأمر أ الشراء الذوة النزام الجازة الآمر أ الفقد معدد ذلك، كان العبدله الأنه النزام حكم العقد، وإن رد كان العبدللوكيل، حتى لو هلك العبدمة ذلك في يد الوكيل، هلك من مال الموكيل؛ لأن الإجازة من الموكيل قد صحت، إلا أنها لم تعمل في حق الأمو لحقد، فإذا زات حقه بالمقض عملت الإجازة السابقة عملها في حق الوكيل، فدخل العبد في ملك الوكيل، وضعاد، فإذا هلك، يهلك من ماله.

ونطير هذا الوكين بالمبع إذا رد عليه بالعبب من عير فضاء الفاضي ، فإنه يتوقف على قبول الموكل، فإن قبل لزمه، وإن رد لزم الوكيل، والعني ما دكرنا، كفا هه: .

والرأن الوكيل لم يرضُ مه ولم يجز البيع من الإسمامه حسى قال الأمر الموكيل: رد العبد، فلا حاجة في فيه فهلك بعد هذا القول في يد الوكيل، هلك من مال الأمر؛ لأن العبد دخل في ضمان الآمر بغيض الوكيل؛ لأن يد الوكيل يد الأمر، وبقول الأمر: وه العبد لم ينقسخ استقده لأن هذا ليس يفسح للعقد، يل هو أمر بالفسخ، والأمر بالقسح لا يكون ضعفًا، فيقي العين في ضمان الأمر، فإذا هلك يهلك من مال الأمر.

وقول محمد وحمه الله تعالى في الكتاب على وجه التعليل: هذا ليس يفض بعضرة من البائع، ليس الرادمته أنه نقض في نفسه، لكن لا يسمل تغييمة البائع، كما ظه بعض أصحابت وحمهم الله نمالي، وإما الراد أنه ليس بنفض في نمسه حتى ببندئ النقض بحضرة البائم.

قال مشابخت وحمهم الله تعالى: وإنما يشترط حضوة المبائع لابتداء التفض على قوق أبى حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى، وأما على قول أبى يوسف وحمه الله تعالى يصبح إبداء النفص، وإن قم يكن يحضوة البائع، والمسألة معروفة، فإن قال الوكيل بعدما قال له الأمر ود حفا العبد، وضيت بهذا العفد، ثم هلك العبد في يد الوكيل، هلك من مال الآمر؟ لما ذكرت أن بقول الأمر؛ ودهل العبد فم يضبخ العقد، وقول الوكيل: وضيت بهذا العقد، لا يعسل في حق الأمر؛ وشي الجدعلى ملك الأمر وضعائه، فإذا علت، يهلك من مال الآمر.

17874 - قال: ولو أن الأمر حين قال لنسائمور : ردهذا العبد على لبانع ، فلا حاسة لى قيمه باعه المأمور من رسل ، فإنه يتوقف حلة البيع على إجارة الآموة لأن العبد بعد قول الآمر : رده باقي على ملث الأمر على ما مو ، وقد باعه يغير أمره ، فيتوقف على إجازته ، كما

⁽¹⁾ ما بين المفرقين ساقط من الأصل وألبناه من ظروم وف

توقف الأول على إجهزته ، من مشايحنا رحمهم الله تعالى من قال. هذا الجواب يستميم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه ما الله تعالى ، أما على قول أبي حنيقة رضي الله تعالى عنه : لا يستقيب الأن المنتوى بشوط الخيار المشترى لا يشخل في مالا، المشترى منذ أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافًا لهما ، وإما لم عصر العبد علوكًا للأمر عنده كلف بشرقف بم العبد معد ذلك على إجازته ، والتوقف إعامكون على إجازة المائية على إجازة عبر المائك .

ومنها من قال: لا بل على عنا قول الكل، ووجهه أن على قول أبي حيقة إن لم يهمو للبد علوكاً، فيسبب الملك في حقم وهوالشراء قدوجت، والحكم مستحق بقضية السبب، قصار العبد كالمعلوك له نظر اللي السبب، عجاز أن يتوقف عند المأمور بعد ذلك على إجازته، أن يقول: إن الهايكن العبد عنوكا الإعراء فهو أقرب الناس إلى إجازة هذا العفاء فجار أن يعطى له حكم الذلك في حل إجازة هذا العقد، إذ يحوز أن يعطى للإنسان حكم المالك في حز بعض الإشباء، وإن لم يكن م حقيقة الملك؛ لما برى أنه أقرب الناس إلىه، ألا ترى أن السبع إذا تشرس الميت، ويقى الكفن، فالكفن يرد إلى الورثة، لا الأسهم ملكور، ولكن الأنهم أقرب الناس إليه، فأعطى لهم حكم الملك، كذا هها.

البدع الذاتي، والديم الأولة الذين على يجارة الأمر بو أجار الأمر البيم الذاتي، ولا المسم الذاتي، والمسم الذاتي، والمسمحة للبيم الذاتي الأيدة الأمان أجاز البيم الذاتي، وقد قصد مصحيح اسبع الذاتي، ولا صححة للبيم الذاتي إلا بعد هذا البيم الأول، وصدر المسمحة للبيم الذاتي الإبهاء الأول، وصدر بإجازة البيم الذاتي مجيرا للبيم الأول، فضد البيم الأول من وقت وجوده، فيثبت الملك له من المكت الوقت، وحصل البيم الذاتي حصل على ملكه، وقد حقته الإجازة، فقد، ومضيح له الوبيم الذاتي، همار المسم الذاتي حصل المسلم، وإن نقص الأمر البيم الذاتي، همار المحال بدن نقص الأمر البيم الذاتي، همار ولاية نقضه، صدار وجوده والعدم بمثرك، فصدر الحال بعد نقص البيم الذاتي، والحال فيل وحدد البيم الذاتي، والمحال المحدد المحال المحدد الذي الذاتي، والمحال المحدد المح

لا ينقذ ذلك البيع عليه ، وإنها لم ينقذ عليه ، لا تلك ، فإن جدد المآمور بيعًا بعد ذلك، نفذ ، وطاب له الربح إن كان في الشعر ربح ؛ لأن العبد صار ملكاً له من وقت المنفض ، وأنه في يده وضعانه ، فينفذ مع طبية الربح لهدا .

١٣٤٨٠ - وإذا المشترى الرجل شبينًا لغيره بأمره، وشرط الحبار للامر كما أمره به، حتى تُبت الخيار للآمر وللوكيل، ثم اختلف البائع والركيل بعد ذلت، فقال البائع: إن الأمر قد وضي والأمر غانب، وأنكر الوكيل ذلك، فالقول قول الوكين؛ لأن البائم بدعي هلي الوكيل المنفوط خياره بعد ما كالاثابية ووجوب الثمن على الوكيل بعد ما لم يكن واجبًا عليه، والركيل بيكر فلك، فيكون القول قول، ألا ترى أنه لو ادعى الرضاء على الوكيل [في مدة الخيار، وأنكر الوكيل دلك، كان القول فوله، فكذا عدا، ثم يكون القول قول الوكيل) " بلا بمين، بخلاف ما أو ادعى الرضاء على الوكيل في مدة الحيار، وأنكر الوكيل؛ فإن القول قون الوكيل مع اليمين، والفرق أن الدعوى في مسالتنا توجه على الآمر مقصودًا، فإنه يدعى رضاء الأسرء لارضاء المشترىء وعلى المشترى تبعًا واقتضاء؛ لأنَّ رصي الأمر متى ثبت، سقط شبير المُشتري، ولزمه الثمر، وحكم التبع حكم الأصل، وهذه الدعوي لم تصح في حق إيجاب البمين على من توجه عنيه الدعوى مفصودًا، وهو الأمر، فإن الأمر لو كان حاضرًا، وأنكر الرضي، لا يستحلف الأمر بها.ه الدعوي، فكيف يصح في حق ترجه البدين على من توجه عليه الدعري تبعاء وهو المنتري، بخلاف ما أو ادعى الرضاء على المنترى؛ لأن الدعوي هناك توجه على المشتري مقصودًا؛ وهو أصل فيما ادعى عليه؛ لأن العقد في حق الحقوق واقع للعاقد، كأنه الستري لنفسه ، وإنما لم يجب اليمين على الأسر، مني كان حاصرًا، وادعى عليه الرضاء، وذلك لأن الأسر في حق حقوق العقد نائب عن المشترى؛ لد مر، والدعوي على النائب لا تصمر في حق إيجاب البسين عليه ، وإن كان يصلح في حق سماع البينة، كالوكيل بالخصومة؛ والأب والوصى، صح الدعوي في مال البنيم على هؤلاء في حق سماع البينة، والم يصبح في حق إيجاب اليمين، فكذلك هذا.

وذكر شبس الأثمة الحنواني رحمه الله تعانى: أن في استحلاف الوكيل في هذه السألة روايتين، على أصح الروايتين: يستحلف الوكيل، هذا إذا أنكر المشترى ما ادعاه البانع، ولم يقم البانع بهة على ما ادعى، فأما إذا أقام البائع البهة أن الأمرفد رضى، فإن البيع لازم للأمر، وإن كان الأمر هائيًا؛ لأن المشترى انتصب خصصًا عن الأمر حكمًا؛ لأن البانع ادعى على

⁽¹⁾ ما بين المعفومين سناقط من الأصل وأنبئناه من ظروم وف.

المنشري حقا بسبب ادعاء على الغائب وبين المبشري وانغائب اتصال سبب، وحو الأحراء ولا يشبث ما أدعى على المشري إلا بإثبات ما أدعى على الدائب، وبنا دسب الشاري خصصاً عن الغنائب، وإن تشهله بينة على ذلك إلا أن المنسري صافحه فيحا أدمى من رضاء الآموء ثم حضر الآمر في مذة الثلاث، وأبكر الرضاء، وأدعى أنه نقص لبيع تحضر من الباتع، ذكر أن الشراء بلرم المتشري، ولا بلزم الآمر، حتى لا يكون للوكين أن برجع على الأمر باللمن إذا لم يكن النمن ما يوعاً إليه؛ لأن المشرى بإثرار، أن الأمر رصى، إقرار على نفسه بسقوط حقه في يكن النمن ووجوب الشمن عليه، وعلى الآمر [بالرجع بالنمس، فإذا أمكر الأمر الرصاء، صح إفرار الوكيل هي حقه، ولم يعتب في حق الآمر (علمه بنزلة أنه يصح إفراره في حق الآمر الرصاء، عبد وجور وجود هذا الأقرار في حق الآمر

ولو عدم نقال الأمر في مدة الخيار: كب فسخت، والنائع حاضر، كال القول فواها الأنه حكى أمراً بهلك استئنافه للحال [ومن حكى أمراً بملك استئنافه للحال] أن وإنه يصدق وبما [حكى هذا إذا قال] الأفرز هذه القالة في مدة الحيار، فأما إذا قال. هذه القالة بعد مدة الخيار، فإما إذا قال. هذه القالة بعد مدة الخيار، فإما البيع باز مد، ولا يكون مصدقًا فيمنا حكى الأنه حكى ما لا بملك استئنافه المحال، فلرمه البيع بقي المدفة الا بإقرار الشترى.

وغايتصل بهذَ االنوع:

١٣٤٨ - إذا باع الوصى أو الأب شيئة من مال الصحير، وشرط الخيار مفسه، فهو - بانز، فإن ينغ الصبى في مدة الخيار، ثم النبع، وبطل الخيار في قول أبي بوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد في قال المستى وحمد الله جاز، وإن رد علل، وجه قول أبي يوسف أن الخيار إلى الصبى، فإن أجاز البيع في ملة الخيار جاز، وإن رد علل، وجه قول أبي يوسف أن الخيار إلا يشت حقاً للعاقب لكونه من حفوق العقد، وقد نعل استيقل إلى عبر العاقل، كما لا ننتقل إلى الوارث بعد موت الورث، وحد قول محمد وحده أن تعالى أن الخيار من حقوق العقد، والعقد، والعشر في المصنير، فكذا الخيار، إلا أنه كان لا يسترف بنصم لعجزي، فإذا .

⁽١) ما بن العموفين سخط من الأصل وأبيشاه من ط رج وه ،

٣٤) ما بين المفوفين ساقط من الأصل وأنستنه من طارع برف.

٣٠٤ هيمنا في جميع النسخ عني عندان وكان في الأصل: فيما قال. هذا إذا حكي الأمر

قدر على الاستبقاء بالبلوغ و يستوفيه وظهره الثلثان فإنا انتك فيساعت تربه الأب والوضل المصحيرة عقع لتصحيره إلا أنه كان لا يتصرف في ملكه مقسه لمحرود فإدا قدد عنى انتصرف بالبلوغ ويتصرف أمارز يتقل إليه من الأب والوضى بالسوع قلاء كله فهذا

إما لبت أن الخيار المسبى بعد البعرغ على قول صحيد رحمه الله بعالى، فقول البس لموصى أن بحيز، وله الابتساح و لأن ولايه الإجازة حكم اختيار، ولم يتل له الحيار مسلا للبرعاء الانقطاع الولايد أن يشلك الفسخ و الأنه لما تسرط اخباره فقد بين أنه لم يرسل بالترام المهدة إلا عند وحود الإحازة، فإن المعلمات الإجازة منه، كان له أن يصبخ فضا شمهدة عن طبه ، ويجوز له أن تست عن الفسخ للإسان، وإن لم يكن له والإنة الإحازة، كالقصولي إذا يبع منذ الغير، كان له أن يجبع وكما هنا.

وهي الموادراً (عن محمد وحده العائد بي ثلاث روايات القال في رواية ، مثل ما قال أبو يوسف وقال في روايه - ينتصف العقد ؛ لأنه تعدر الفواء سفاء مع الحيار ، وبدول الخيار ، وقال في رواية أحرى (ينتم الخار إلى السبي .

والخنيفية الروفيات عن منحمد رحمه الله تعالى في مصى مدة الخيار، قال في رواية ا بعز مالعقد الاستحالة نقاء الخيار بعد الله قد وفي رواية : لا يازم إلا إجازة به الان عند، الإجازة في معنى تشاء لعقد، فيحمل البلوع الطارئ على العقد قبل الإحازة بمرنة القارب للعقد، والم كان مقاربا للعقد، بأذ باع لضوئي ملا الغير، وضرف حيار تنفسه، الاطرام العقد من غير إجازة المالك، وإن مفسك مدة ، فيار، فهيك لافكك.

۱۹۶۸۷ - ولو بدع المكانب، و نمرها الخيار انصاب، فمحز من النلاث، تم البيح في قولهم حميعًا: لأن الكانب عدقد لنسب، فحدن الخيار قائبًا له أصلاء وانصحر بوحب بطلال ولايته. فصار كسرت من له الخيار، وكذفت الأدون إدا حجر عديه الولي بي اشلات، نظل خياره اله

۱۳۴ ۱۳ ولو شنري الأب أو الوصى نستًا بدين في الدمة، وضرط الخيار، تم للغ الصبى، عاجمة وضرط الخيار، تم للغ الصبى، عاجمة الاسم، أو الوصى، حنز العقد عليهما، و اللصبى أا بالحيار، إن شاء أحار، وإن شاء والوصى إن الفطع عن الصبح بالشرع، فام يبق لهمه ولاية الإجازة أو اللسنغ في حق الصنفير، أما بتى نهما ولاية الإجازة في حق القسهما، فإن أجاز التصبي، فرائيم في حقد، وإن فسع، ذال حل الصغير، فيصع الدر، في حق الأب والرصى

⁽١) هكذا في حميم المنح التي عباسة وكان في الأصل الرسيء.

لوحود الإجازة منه ونظير هذا لوكيل بالسواء بشرط الحيار للموكل إذا اشترى، وشرط الحيار للموكل إذا اشترى، وشرط الحيار للموكل، ختى إن الموكل لو رضى بالشراء، لزمه الجيئة في حقه وإن فسخ المغد، وإن المبيئة وإن فسخ المغد، وإن المبيئة وإن فسخ المغد، وإن المبيئة أو فيل ذلك، فابيئة على حياره، وإن لم يجز المبيئة حتى مات الوصى بعدما رصى بالبيع، أو فيل ذلك، فاليتهم على حياره، وإن لم يمت الوصى أن وقت الحيار، أو بعد مضيه ، أو مات اليتهم في وقت الحيار، أو بعد مضيه ، أو مات اليتهم في مقت الحيار قبل رضاء الوصى بالمفترى، أو بعده، عالشراء الازم للمشترى، وسيأتي بعض هذه المسائل بعد عذا في فصل الأب والوصى.

نوع أخر في الاختلاف في تعيين الشترى بشرط الخيار هند الرد:

١٣٤٨٤ - وإذا الشترى الرجل من أخو شيئًا على أنه باخيار ثلاثة أيام، وقبضه، ثم جاء به لبرده على البائع سحكم الخيار، فقال البائع البس هذا هو الذي بعنك، وقال المستوى: هو ذلك، فالقول قول المشترى مع يبنه ؛ لأن في خياو الشرط المشترى بفره بالقسخ، فيصبخ المقبد بمجرد قوله، وبفي سا فيص في يده مال البائع، فالمشترى يقول للبائع: مالك الذي قبيضت منك هذا، والبائع يقول غيره، فيكون القول قول المشترى مع يبنه في تعيين القبوض"، اعتبر أمينًا كالمودم، أو ضمينًا كالفاصب.

ولو كانت السلمة فير مضوضة في هذه الصورة، فأراد النشري إجاره العقد في عين بد البائع، فقال البائع، غالم المعتلى هذا، وقال المشتري: لا، بل معتلى هذا، فه يذكر محمد وحمد الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتب، قالوا: وينبغي أن يكون القول قول السائع، كما لو الله تعالى حذا العبن، وأنكر المائع البيع أصلا، وقال: ما معتك شيئًا، ولا بتحقق الخلاف في [الفسخ هنا؛ لأن المشتري ينفره بالفسخ، والحيح في بد البائع، وإغا يتحقق الخلاف حالة الإجازة، كما إذا كانت المسلمة مغيرضة لا بتحقق الخلاف حالة الإجازة، كما إذا كانت المسلمة مغيرضة لا بتحقق الخلاف حالة الإجازة، لأنه أجاز، والمبيع في يد، إنما يتحقق الخلاف حالة الإجازة، كانه أجاز، والمبيع في يد، إنما يتحقق الخلاف حالة الإجازة، كانه أجاز، والمبيع في يد، إنما يتحقق الخلاف حالة المناخ، عند الله الفسخ، هذا الذي ذكرنا إذ كان الخيار للمشتري.

فأما إذا كان الخيار للبائع ، إن كانت السلمة مقبوصة ، فجاء المشترى بسلمة ليردها على البائع في ماءة الحيار ، فقال البائع " ليس هذا الذي بعنك ، رئيضت مني ، وقال المشترى الذي

⁽¹⁾ ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأنبتنا، من ظ وم وف.

⁽٢) وفي النسخة ج " في نفس القبوض .

توع أخر في جناية المبيع في البيع بشرط الخيار:

17:300 قال محمد وحمد الفرتعاني في المجامع الصحير أن وجل باع عبداً على أن البائع فيه الخيار ثلاثة إيام، فقس العبد قبلا خطأهي متقاطيات معلم المولى ذلك، فأجار البيع، وهو عالم باحدايف ثم يصر مختاراً الفناء، وصاحت الإحارة، أما صحة الإحارة، قالإجارة أن آفري من المتناه البيع .

1821 - ولو ماع المولى العيد الخالي ابتماء وفإله بجوز ، فالإحارة أولى ، والم بصر مختاراً للغداء آلاله فم يوجد منه الاحتيار بصآء وكان ببعي أن بصبر مختاراً للغداء آلاه فالمداء آلاة المتيار بعلى أن بصبر مختاراً للغداء آلاء بلاجازة حصل مزيداً له عن ملكه ، بصبو مختاراً فلقداء كما فو ياعه أو أعتقه ، والجواب لمه إنما صار مختاراً للغداء ولا أربياء احتاية ، أما بالإعتاق فلا شاك ، والذال الخداء المهال حق ولي الجناية حن حين المعد إلا بالقداء ، فيصبو مختاراً للقداء أما فهنا ملاجازة لا يطل عن ولي الجناية عن عين العيد الالماللسري بنخير بير الدفع والقداء الأبا عند الإحارة بنت الميعة بشر عاد البيع ، وفهذا إذا حصل الولد من الميعة بشر عاد لجيار للبائع عند الإحارة بنت الله عند الإحارة بشت

 ⁽¹⁾ هكذا في الأمل والدسخة على وكان في المستحجين ع و عن الأن الإحارة لا تكون أفاري من إبداء الديم

⁽٣) ما بين المعلوفين سائط من الأصلى، وإنما أسنت هذه العبارة من ام

الدهافي منفاطيان وكره الدائع أدرجين الأدبع عالية على أد الدنع هيها بالحيار و بطك الدهافي منفاطيان وكره الدائع أدرجين الذيح على الأحداث في ممن الدف يزين الوقاء وولدها في منفاطيان وكره الدائم الدائم أن الإجازة نتبه النداء العقد من وجه من حيث إن قائل موقوف على الإجازة ، وشبه الإسفياء من وجه من حيث إن الإحازة مستند المنت بين وقت العقد حكماً وكذه الملك قبل معسدة بينع السابل ، وعد الإحازة ، والمناك التابت من وجه يكفي للخطاب بالدنع أو القداء واضده ملك المكاتب والإعازة في المكاتب والقداء وإذا على المتناك من وجه قبل علائم على المتناك من وجه قبل المتناك المتن

فارد فين البائع هها بشبكل من صبح العقد، فإذا لديقسع مع النمكن بعل كالمنشى. المبيع . تدن وكال رحمة بطلاق مراته في صبحته . ولم يعزل الوكيل حتى طلق لوكيل الواته في مرض مونه، يشهر مونه فارا، وحعل متناعه في العوال الفرانة إنشاء الوكافة؟

والجدال، عده وهو كفر قارن الله ألين أو الاستاع من المسلخ عنزلة البيع المبتدأ ما ليس سيع مسدأ حقيقة، والامنتاع من اللوزل] "أنشأ ليس متوكيل بيبع مشدا حقيقة، بل هو عنزلة الوكيل الشداء إلا أن حل المرأة المعلق بماله ، فساعتما والحقيقة لم يصد فارأه والحلية الحكم يصبر فارأه فلا يبطل حقها بالشك ، أما حل أولياء الجنابة لم يكن متعلقًا بالفناء فلا عندال الطفيعة لم يشت حلى ولى الحديث باعتبار الحكم ، فلا يتب مالسك و لاحسمال، وإذا ليت أن البائع لم يصر محدراً للمداء، كان للمسترى الحيار ، لأن العبد فد نصب بعيم على طلمان البائع ، فإذ والمنه صارب مستحقة بالحديث، فيها حدد نفشرى أحده، يحير المشترى بن الديم والم المعلى علكم، وأى الأم ربن احتبارات لا يراح مه على الديم والذاء الديم المسارك لا يراح مه على

الماحكدا في المسخيل ف و م ، وكال في أأسل الفوار .

⁽٤) هكذا في ف والم حوكات في الأصل الغول

بانعه، وإن وجد العبب في ضمان البانع، إلا أنَّ المُثنَّري رصي بكوبه معبيًّا.

١٧٤٨٨ - وإن اختيار المُشتري نفض البيع، يخبر البائع بن الدفع والقداء؛ لأن الرد بالحبيب قبل الفيض فسخ للحفظ من الأصل، فصار كأن البيع لم يكن، ثم ذكر في يعض الروايات، فأي دلك يفعل المتشرى، يخير البائع، وذكر في بعضها: فإن فعل دلك، والراد: فإنارت وهذا هو الصحيعيء لأن البائم إنما يخبر عندار والمثنتري المبع عليه الاعند الإمضاء ، هذا إذا كانت الجناية في بدالسائع، وإن كانت الجناية في بدالمشتري، وباقي المسألة بحالها، خالباتم على خياره؛ لأن الجنابة في يد الباتم ثالم ببطل خياره بالحناية في يد المشترى؛ لأن لا بيطل كان أولى، فإن أجاز البيع جاز، ولا يكون للمشترى خبار العيب؛ لأن عند الإحازة ينبت اللك للمشتري من وقت العقد، فظهر أن العبب حدث هلي ملكه في ضعائه، و لا يكون له الحيار، بحلاف الفصل الأول، لم يخير المسترى بين الدفع والفداء؛ لأن الجناية لو كانت حاصلة في ملكه، لا في ضماته، يجبر عند استفرار اللك له، فلأن بجيزها والجنابة حصلت في ملكه وضماله كان أولي.

هذا الذي ذكر ثا إدا كنان الخبيار للسائم، فيجني العبيد في بد البيائم جنابة، أو في بد المُشْتَرِي، قان كان الحِيار للمشترى، وجني العبد جنابة في بد البائم، كان تشمشتري حيار افعيب لتعيب الشراء في يد البائم، ويبقى خيار الشرط أيصًا؛ لأن في إيقاء، فائدة، فإن ولي الجناية ، ربحا يبرئ العبد من الجنفية ، فيتمكن المشتري من الود مخيار الشرط ، وإذ احتار الأخد . بخبر بين الدقم والعداء، وإن اختار النفض، يخبر البائم، وقد مرَّ هذا من قبل

١٣٤٨٩ - وإن كان الخيار للمشتري، فجني العبد في بد المفتري في مدة الخيار، لم يكن له أن يرده على البائع؛ لأن العبد تعبب في مدة الحيار، فلا بكون له ولاية الرد، إلا أن تعدي العبد في مدة الحيار لم يكن "له أنام ده بخيار الشرط لووال العبي، وهو بمنزلة ما لو المشرى عبداً، فحمد في هذة الخبار، لا يكون له ولاية الرد، ولو زال الحسي حينذ، يرده يخبار الشرط، كذا ههناء ولو فيريفاه واختار الدفعء سيقط خيار الشوطء وتقرر العبدعؤ ملكه عند الإقدام على الدفع، فيجب عليه الثمن.

⁽٧) حكة في الأصل، وكان في التسمين - ف أو أم : في مدة الخيارة وسيستذله أن يرده بعنياز الشوط.

وعايتصل بهذا لنوعا

1988 - و على مدرى و را مشوط الخيار للبائم ، أو فسطترى ، أو كان البام مناه عوجد في الذار قابل، فعلى عوفته وحده الها معالى ، اللدة على عاقلة صاحب الله على كل حال، وعلى غاؤة المنشرى ، إذ كان البلغ حال، وعلى غاؤة المنشرى ، إذ كان البلغ بالله وعلى عاقلة المنشرى ، إذ كان البلغ بالله وعلى عاقلة المنشرى ، إذ كان البلغ بالله وعلى عاقلة المنشرى ، إذ كان البلغ عالمية المنظرة الله وعلى عاقلة المنظرة المنظرة الاستراء وعلى عاقلة عالمات الله والمنظرة والاستراء على الله المنظرة بالله المنظرة المنظرة الله والمنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة الله والمنظرة المنظرة الله المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة الله المنظرة المنظر

وحه قول أبي حنيفة رضى ها تعالى عنه أبال الحقط أمر حسى إنه بتأتى باله حسيه ، وذلك البد، وإنما يعتبر ملك أنوفية ليصرير ليدمحقة ، وقد يقة أن يد صاحب اليد مها حجقة ، الا يدمر بالملكات تم عندهما إما كان السع بات والعال في يد البائع ، حتى وحبت بديه على حافلة المتدرى ، لم يدكر في الكتاب أن المشرى على يتعبر ، ويجب أن لا يتخبر الأن وجود القبل في الدار للس بعدب وحراً بالدار لا حقيده ، والا اعبداً الا في النفار الا تعدر مساحقة يصدرا الجناية ، والا كذات ما إن جي العداد، في إدا الداح

الفصل الثالث عشر في خيار الرؤية

مقا الفعمل يشتمل على أنواع:

نوعت

في بيان صفته، وحكمه، وموضع ثبوته:

1939 - يجب أن يعلم أن شراء ما كم يره المشترى جائر عندنا، وصورة المبالة أن يقول الرجل لغيره البعث ملك هذا الشوب الذي في كمي هذا، وصعته كذا، والدرة التي في كمي هذا، وصعته كذا، والدرة التي في كمي هذا، وصعته كذا، والدرة التي في كمي هذا كم وصعتها كما، أو لم يذكر الصفة، أو يقول: بعث منك هذه الجارية المنتبية ومقا السيع لم يذكره في المناس مناس على على حدازه عندنا، المبسوط أن قال عامة مضابحنا وحمهم الله تعالى: إطلاق الجواب يدك على حوازه عندناه ومنهم من قال: إلا يجوز هها، وللمشترى كما لم يزه خيار إذا رأه.

والأصل في جوار هذا العقد توله عليه الصلاة والسلام: • من اشترى شبئًا لم يره فهو بالخيار بازرة الآن المبهلة إلما بفسط المعتبد العقبار بالخيار الأرقه الآن المبهلة إلما بفسط العقد باعتبار الإفضاء إلى المازعة و ألا ترى أن من باع ففيزاً من صرة بحرو ، وإن كان سجهولا ؛ الآنه أ "لا أن فضى إلى المنازعة ، ولا منازعة هنا ؛ الآن المنتزى بالخيار ، فإن واققه ، أخذه وإلا رده ، وهذا الحيار غبر موقت المخلاف خيار الشرط ؛ الآن لبوت هذا الخيار عرف بالحديث الذي وويناه وأنه مظلق، فوله عليه الصلاة والسلام قال: فقهو بالخيار إذا وأده الإيورت بمنزنة خيار الشرط ؛ الآن المنابث ليس له إلا والابة الفسخ والإجازة ، وأنه لا يبقى بعد موت العاقد، والإرث إلى يبغى بعد موت العاقد، والإرث إلى يجرى فيما يبغى بعد الوساله عن لو الإرث إلى يجرى خيار الشرط .

۱۹۶۹ - ولو باع شبقًا فسم براه، مأن ورث شبقًا، ولم يرّه حتى باعه، حاز السبع، ولا عيار له في قول أبي حتيقة رحمه الله تعالى الأخو، وكان يقول أولا: له الخبار، هملي قوله

 ⁽¹⁾ أحرجه البيسة عن من الكبري (١٠٢٠٥-١٠٢٠١ بالمن قال: يجوز بع العبن لعائمة والادار قطني في أسته (٨): قتاب البيره و عنده الطحاوي في أماني الأثار (2) (٣١٠).

⁽٧٤) ما يين العقوفين ساقط من الأهبل، وإنما أنبت هذه العبرة من السخة م

الأول: قسل جالب النائع بجالب الشنوى، وطلى قوله الأحر قرق بينهما، وكأنه اعتمد على ما روى أن عنسان رضى الله تعالى عنه ماع أرضًا كانت له بالنصرة من ملحة، مقبل لطخة، إنك قد عبيت؟ فقال الى احياره لأبي اشريت ما لم أراه، وقال عنمان رضى الله تعالى عنه . وفي حياره لأبي بعث بالم أراه، فحكت حيير بن مقصم، مقصى الطلحة بالحياره وكان مثلاً بحصر من الصحارة وهان عنهم، ولم يتكر عنه أحلا.

۱۳۶۹۳ وهي صرف القدوري : وليس هي غيراهم وسنتير خيار الروية، وكذلك هي سائر الديون؟ لأنه لا فاتدة هي الرده فرد العقد لا يتمسح بردها؟ لان العقد تم برد على سيت، وإدارد فبض ثانيًا لاء وأن بشت خيار الروية أيضًا، كسا في المنتوض الأوق، فيودي إلى ما لا بشاهي، ولو كان شيئًا بعيد، بأن كان إناء، أو تيرًا، أو حيدً مصوفًا، فله فيه خيار الروية؛ لأن الرد طعد ههنا؛ لأنه يتعرن بالنمين، وينفسخ العقد فيه بالرد

۱۲۶۹۵ ولو اندنزی فیدایدین، فاکیار للمشتری، ولا حیار تلبائع، ولو تباید عیدا یعین، ملکل واحد سهما اخبار ۱۷ فوالرد من قل جانب مفید، ایان العدد بنتسج بکل واحد منهمان برمود کی الولاز عین ماکین نه

١٣٤٩٩ - وإذا شنوى غيبناً فد تنان رأه، ولا يعرفه، بأن رأى نوباً في يد إنسان، أو إن صاحب التوب نفه مي منديل، وماعه من أو رأي جارية في بد إسمال، ثم رأف سقية صده ما شيراها منه، لم يعلم بأنه ذلك القرب، وذلك احيارية، فله اخبيار إداراً وبعد ذلك، (أنه حاف بأوصاف المقود علم وقت العقد، وهو العلة الوجة في الحيار

1963 وهي الملتقي أن إذا عرض على راحل حراب هروي، فنظر إني كل توب تم إن صاحب التوب لصدقوباً من الجواب في منطبل، فاشتم اداللهي عرض الجواب، فله الخيار إذا رأم، وإن كان بين له صدحت الجواب أنه من ذات الجراب، حتى سبه إلى شيء يعرفه بعيمه الأم جدهي مأو صدف العقود عامه حالة الشراء، فينه لا يعري أن النوب الذي اشتراء جميد أو ردي.

وفي الأصل . فيو فراد قويون وحرضهما عليه و تبرلت أحدهما في متديل، ثم اشتراء منه ولم يراي ولم يعلم أيهما هو ، فهو بالخبير إذا رآدة الماذكونا أنه حاهل باوصاف المعقود عليه حاله الشواده فإله لا يدري أنه جيد او ردي، ولو أناد بالموين حميمًا قد غه كل واحد منهما في منديل و فنال الهدي تنويع القديل عرضت عليك أصراء فقال. أخدت هذا اللوب

الأبا وفني م البيمو إلى الأشرعب ماكان له ا

ولو قال. أخنت أحدهما بعشرين، ولم يسم أبهما هو، قان هذا فاسده الأن المبيع مجهول حيالة تو فعهما مر النارعة.

١٣٤٩٧ - ولو اشتري شيئًا أنف راه، وعنت وقت النبراه أمه ذلك الشربات فلا حبار له إلا أنَّا يكون قد نغير عن الحال الذي راء عليه، وإنا الاعلى الشتري التعير، فالقول قول الدائع مع تيمته؛ الأن المشترى يدعى هار مهاً ، والمانع ينكر ، قانوا " هذا إذا كانت المدة قربيه بعلم. أمه لا يُعفِر في تلك فادة. فأما إذا كانت الدة بعيدة، فالقول قول المنتوى ؛ لأن الغاهم يشبهم له، ورقيه مال شميل الألوة السرحين وحمد لله تعالى، قالها: أرقيت لو كالت جارية شابة راها، قاشتراها بعد اللك بعشرين سنة، وزعم البائع أنبا لم تتغيره أكان بصدق على ذلك؟ لا خعث أنه لا يصدفي، وبه كان يقني الصدر الشهيد حسام الدين والشيخ الإمام ظهير الدين الرغيداني وحمهما الله معالى، وحيار الرؤية يمم قام الصفقة. حتى إذ من استرى من اخر عدله راطيء وللم يراء، فقبضه، وحدث دوب منه عبب في يده، قابس له آن يرد منه شيئًا بخيار الرؤية؛ لأنه عجز عز ودحا تعيب في يقم، فلو ودخينًا من الناني، نفر فت الصفقه على البائم قبل النسام، وأنه لا يحوز، وكفلك لو ثوية ميت شيء منه، وأراد أن برد بعض الأتواب دون بالمعض ، البس العداك ؛ لأنه فيه تعريق الصفقة على البائع قبل التساع، ثم إفا منع خيار الرؤية عام الصفقة؛ لأنه إنما يثمت بسبب جهائة وصف المعقود عليه ، والحهالة أصل البيع، ووصعه أثر في صعرانحواد ولرومه ، بأن اشترى بويكامن جعلة المثيناب لا بعيبه ، فجهالة الرصف مع افعلم بالأصل تؤتر في منع اللزوم، دون الجنوان، عنما ابالدليلن بقدر الإمكان، وإذا استنج اللزوم، لم تكن الصفعة تامة ؛ لأن اللزوم من أحكام الصففة، وليس للمشتري أن يجيز قيل

⁽⁾⁾ وفي م أ شخط

^(*) وفي لريجة م الأنجم.

الروبة والحسن إنهاء الجاردة تم رأده فله أن يرده، ويجهز له أن يستنج والذكم يده عند سامة المسارخ رحمهم فه تمالي، وهلكذا ووي اشرا بن الرابط عن أن يوسده في الأمالي ال وهكذا تكرفي اشراع الصعاوي ، وفي الفدوري الوفو الصعيم.

والفرق وهو أن صحة الفسح عنصه عدم بروم العقد، والعقد هها غير لازم لتمكن الخال في الرصاء، أماو لاية الإرام معتمد عام الرصاء، وإلى يتما الرضاء عد العلم بأوصاف العقود عليه، وأنه لا يتحقق فين الرؤية، والراد بخيار الرؤية فسح قبل القيص، معدد، حتى لا يحترج فيه إلى قصياء القاصى، والا إلى رضى المائح، لكن لا يصح هذا الروية بمحفد من أبائع عند ألى حتيمة ومحمد وحمها الله تعالى، وأما الرضاء به يضح بعد الروية بمحفد من المائح بعد عدد الروية بمحفد من

والرصامية على صوبين: رصابيالصوبح، ورصائدلالة، عالوصا بالصوبح الدهال بعد الروية: رصيت أو يقول: أحزت، أو يقول الحنوت، والرصاء بالدلالة أديراه، لم يشتريه، أو يراه بعد الشراء، ويقتضه، أو يتميزك فيه بعد الرؤية نصرك اللاك على بعواما عرف في حيثار الشراف فود فعل شيئًا من ذلك، صفح شياره، وهو النوع التالي من هذا القصل

كان تصرفا لا يكن فسخه بعد وقوعه و نفاذه ، محو الإعتاق والتدبير ، نوم النبع ، وعلى يحهين الله كان تصرفا لا يكن فسخه بعد وقوعه و نفاذه ، محو الإعتاق والتدبير ، نوم النبع ، وعلى خبره الأله ملك المنتزى فيل الرازية ، منفذه مه التصرفات ، وبعد نعوذ هذه التصرفات عقدر المسح ، فيبطل اخبار ضد ورق ، وكذلك لو عنى بالمسع مقا الفير ، بأد احر ، أو رهى ، أو رع بشرط الخبار المستزى - ليبطل اطبار صرفرة ، حتى لو اهتك المرفون أو مفت مدة الإحارة ، أو رد المسترى عليه بسرط النجود ، ثم رأه ، لا يكون له ولاية الروء ، وإن كان نصرف لم يتمنق به حق العبر ، بأن باع ، مرط عام يا الفسم ، أو رها ، ولم يسلم ، أو عرص على السع ، لا يبطل الهيارة ، وإن كان حام التصرفات ما وبعد الروية ، بعلى حياره .

ذكر الطاوري أن حدد الحملة في كتابه والفوق بين ما فيم الروية وبين ما يعد الروية وبين ما يعد الروية في حتى الناصر مات التي تم تتعلق بها حق العير أد حيار الروية أو بعقل سفه النصر فات . إنة بعض من حيث إليها دقيل لروية لا يسعد من حيث إليها دقيل الروية لا يسعد على حد الروية بدقة هذا الحيار بصوريح الرضاء في الروية بدقيل الرصاء أولى . أما يه دائر وية بسفط هذا الحيار بصوريح

الرضاء وفقا سقط بدلله أضأ

وووى احسن عن أبي حديدة رصل الله تعالى عندات الدينوي إذا باعد بشرط الخيار تصليمه بسقط حساء ووقيل اللك الرابة أصح ووقير شمع الإسلام وسيس الأسة المسرخيس رحمهما عه تعلق في شرحهما : أن هذا خيار بنهل بالعرض على ليج و وذكر القاصل الإمام فجر الإسلام على السعدي رحمه به بعالى الله لا يبطل السادور الهدوري و ورأيت في سنجو الدعلي هال ألى يستد رجمه بالله تعالى الايبطل فذا الخيار بالمرض على

ه رواي هشام وجمعه الله بعراني: أن هذا الجبية النظل سقد النص. ، قد مرأ أن حيار السوط الا بنظل لنقد النس.

1888 وفي المنتفى بالاسترى سيئا فرمزة، وقال للسنع، تعيد أد قبال بعد المسك، فهاد رد الساعة، وعد البنع، أو لدويجه و وقد النطق ليبع، وقو رال دلك بعد ما واده لم يَذَكُو هذا العمل في هذه السائلة، إذا دلار ديد ها في سائلة الدام، فقال إد التمري طائه وأثو يصفيها حتى قال للباغ العهام أو يعيا للفسك و فهو سيات وقال كان لم يوجاه فهو الساعة نقض للسع و ورد تحيار الرادية، وإن كان فد، أمان لم يكن تقضأ، حتى بقول: فذ قال ذلك، وأنا أبيم،

• ١٣٥٠ - وقد أيضاً ١ استرى ساق و سريقيصيما، ولم يرها حتى قال للباتح ، احلت السياء وتصدق عال قبل تعالى السياء وتصدق عالى أو قال صيد في الأرض، فقعل الباتح فلك، فإن الشيري فاضى لذلك اللهيء وقد يطل حيا الرؤية في الشاة، فكر مسأنة الشرة يعد هذا، وقال، إذا أم يرها، وقد ملا المراجعة والموافقة وقال، المراجعة وأم قال المراجعة وأو قال، فأطله عبالى، فهذا لا يضى عبال الرؤية السياحة، وقد حليها والطحمة الشيري، والشيري وطام أنه السياء أو لا العالم، واكال المشيري المام أنه السياء أو لا معلم، واكال المشيري المراجعة في عند يطل المناجعة المراجعة في حيث الرؤية في عند يطل المناجعة المراجعة في حيث الرؤية في عند يطل المناجعة المراجعة في حيث الرؤية في عند يطل المناجعة في عند يناؤية في عند يطل المناجعة في عند المناجعة في عند يطل المناجعة في عند المناجعة في عند المناجعة في عند المناجعة في عند يطل المناجعة في عند المناجعة في المناجعة في عند المناجعة في المناجعة في عند المناجعة في عند المناجعة في المناجعة في عند المناجعة في المناجعة

وقو كان اللين محلوكا، فقال الع ليتهاد أو قال، أطعمه عبالي، او قال، نصدق مها فعل، فهر عص في اللين خاصة عراة ما لو التبري عبدين، كن واحد مهما لخمسهالة، ولم يرهما ، تو قال البالغ أبو ملاك يعني احتجاج بويم، وإنادلك منافضة به حاصة، كا العهنا

۱۳۶۰۱ و بازاشتری حفاه فأنيسه البانع ، رهو دانم، فقام، فمشي فيم، وذلك بندامه عندهان جبار الرزية ، وإن ام يتفضه لا ينظل جبار بروية ۱۲۰۰۲ - وزاق السنري دارگ و ليربرها، فييست داره بجبيها، فأحدها بالشامخ، قله أن يرد الدار المشتري بخيار الروية، رواه إيراهيم عن محمد راسمه الله تعالى.

۱۳۵۹۳ - وقى الأصل : إذا اغترى عدل رطى لم يرد، ثم باع ثربًا منه، ثم يطر إلى ما عقى، وتم يرص به، فليس له أن يرد دخيار الرؤية، فإن عاد ما باع إلى ملك، هو فسنخ من كل وجه، فله أن يرد الكل بخيار الرؤية، إلا على رواية على من الجهد عن أبى يوسد، وحسه تعذلي، فإنه يروى عنه أن خيار الرؤية إذا سقط، لا يعود. وإن عاد إليه قديم ملكه، كخيار الشريد.

1998 وفي الأصل ! إذا حرح العبد عند المنسري جرحاله أرس، أو كانت أمة. فوطئها غير المنسري يتبهه والبس له أن يردها بخيار الرؤية ، وإن كان وطئها غير المنسري بطريق افزياء أو وطئها المنسري، أو كان اجرح من المسترى، فليس له الرده إلا أن يرضى البائع في المسائل الثلاث، وإذا ولدت ولذا، فإدبهم الولد، فليس له الرد على كل حاله، وإن امات الولد، إن أو جب الولادة نقص الله طاهراً ، البس له الرد، إلا مرض الدار النع، وإن أم روجب نقصالًا ظاهراً ، فكذلك على رواية كتاب المضاربة الأن على رواية كتاب المضاربة الولادة في من أدم علم الإرائداً.

۱۳۵۰ - وإن كانت شاك فولدت في بدالمتشرى، إن بقى الولد، فليس للمشترى أن يردها على كل حال، وكذلك إن قتل الولد، وإن صات، كان له الورد؛ لأنه لما مات من غير صنع أحد، جعل كأن لم يكن، فالولادة لا تكن هيئاً فيها؛ لأنها لانوجب بفصالًا في البهائم.

ولو أن البائع جرح العبد عند الشهري ، أو قطع، ذكر في َ الأصل َ . أنه و جب البيع على . المشترى، وعلى البائع الفيمة في الفتل، والأرض في انجراحة

و ذكر في قصل الخراجة في كتاب الشرب، وقال: على قول أمي حنفة ومحمد وحمهما الله نعالي: يستقط حيدر المنشري، ويلزمه البيع، وعلى قول أبي يوسف. لا يسقط خياره، وقال في موضع اخر: على قول أبي يوسف الأول: يستقط حياره، وعلى قوله الآخر. لا يسقط.

ومي أنوادر بن مساعة أ. أن الحيار لا يستطاه وهو قول أبي حنيقة رأبي بوسف ومحمد رحمهم الفاتدالي

وفي بعض النوادر: خيدر السليزي يسقط بحراحة البالع عنـد أبي حتيمة رضي الله تمالي عنـه وعندهـما: لا يسقط، قالوا: وهو الصنجـم. ولو أجاز المشترى العقد في بعض للبيع مون البعض، بأن اشترى نوبين، أو حيدين، أو ما أشبه ذلك، ورأهما بعدما فيضهما، ورضى بأحدهما، فقال: رضيت بهذا، لم يجز؟ لما فيه من تعريق الصعفة قبل التمام، والخيار على حاله؛ لأنه " إلزام بقية المبيع، ولم يوجد الرضاء به متعذر، ورد الباقي وحدد متعذر؛ لما قبه من تذريق الصففة، فتعين رد الكل، وصار وجود الإحزة مي البعض والعدم بمزلة، ذكر السألة على هذا الوجه.

إبن سماعة في الوادره : عن محصة رحمه الله تعالى: قال ثمه الوادره : عن محصة رحمه الله تعالى: قال ثمه الوادره : عن محصة رحمه الله تعالى: ولكن عرض أحقهما على البيع ، لم يكن له أنا يردهما؛ الأن خيار الرزية فد منقط حكماً للعرض على البيع ، وما ثبت حكماً الامرداله ، فيلزمه العقد في الآخر ضرورة ، قال ثمه : وكذلك ثو كانا في يدائناتم ، فراهما وقبض أحدهما، فهو دليل الرضاء بهما، وليس ثه أن دهما.

وفي النبتقي: عن أبي يومف رحمه الله تعالى: أنه سوى بين الرضاء بأحدهما وبين عرض أحدهما على البيع (وقال: لا يطل خياره حتى يرضاهما، أو يعرضهما على البيع، فهذا إشارة إلى أنه لو هوضهما على البيع أنا أنه يطل خياره، وقد ذكرما قبل هذا عن أبي يومف وحمه الله تعالى أن المشترى لو عرض المبع على البيع أنه لا يطلق حياره.

و أفي القدوري : عن أبي يوسف لو عرض المسترى بعض لبيع على البيع أنه يبطل خدارة]**

وفي الشنقي أيضاً: عن أبي حيشة رضي الله تعالى عنه : قيمن اشترى جاوبتين، وراهما، ورضي بإحداهما، فهو رضاء بيماء ولو رأى إحداهما، ورضي بهاء تم يكن رضاء بيما.

۱۳۵۰ - رجلال انستريا شيئًا لم يرياما و فيضاه قم نظرا إليه. فرضي به أحدهما ، وأواد الأخر الرده عليس له أن يرد إلا أن بجمعا على المرد، وهذا قول أبي حتيفة رصى الله تعالى عنه ، وكذلك إذا كان البائع النبن، والمشترى واحدًا، والخيار للبائعين، فنقض أحدهما ، وأجاز الآخر، لا مجرز ما لم مجمعا على الإجازة.

WANT)

⁽٣) ما بين المنفوقين سخط من الأميل، وإما ألنت هذه العبارة من أقد أو أم ..

⁽٣) ما بين المعفومين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظاوم وف

وله أن رجلين انشر به جارية ، وقدر أما أحدهما [وأجار الأخر]" فقيضاها ، عنظر إنها الذي لم ركها ووأجيمها على ودهاهم وصياحيه والمهب ذلك وولو أي اللذي وأما قال: فيد رصيت، وأنفقت البيع قبل أنا بردالدي لم يرها، كان للذي له يرده أنا ير حميع الميع، ورضا شريكه بمتزلة رويته

وهن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأماني : الشتري تُوبُائِي براه، فإفاهو قصير لا يقطعه، وأراد أن يرده، فقال له البالعر. أو الخياط، قال قطعك فأمسكه ، وإلا فرده، فأراد وكيناط، فإذا لا يقطعه، فقه أن يرده، وليس هذا كموضه على البيع، هذا يمتزية مناظر عال: الذهب به ، فإن رصبته ، وإلا فرده ، وكذلك الخف ، والغلنسوة ، وكا اشيء بمتزلة صعره ، أو تقصانه، ولو كان عبدًا، فوحده أصبى، فقال: أربد أنَّ أعتقه عن كفارة يبير.. فإنَّ أجزى، وإلا ردينه، قله أن يرد، هذا عِنوَنَة الصغير.

وفي العناوي : سئل أبوبكر همن اشتري أرضًا، ولها أكار، فزرعها الأكار رضي التشريء بأدائركها عليه على احالة التقدمة، شهراها، فليس له أذير دها؛ لأنافعل الأكار بحؤلة فعل المنشري، وعن محمد رحمه الله تعالى فيعن الديري قرأ بالري، وهو في أوعيته ، غجمله إلى ولكم فق، ولم يكي وأن، هل له أن يرد، بالكوفة إذا رأه؟ قال: لا، ولكن يحمله إلى الريء ويردثمه.

١٢٥٠٧ - وفي الفتاري : إذا المشري لبنًا على أن يحمله الدائم إلى منزل المسترىء وكان ذلك بالفارسية حتى صح البيع ، فحمله البائع إلى دار الشترى ، ولم يكن رأه المشترى، فأراد أن يرده بخيار الرؤية، ليس له ذلك؛ لأنه لو رده، يحتاج البائع إلى الحمل، فيصير بخزلة عبب حادث مند المُثم ي

١٢٥٠٨ - وفي "المنتقى " رجل باع جارية بألف درهم وعبد، ودفع الجنرية ، وفيض العبد والألف، قرأي العبد، ولم يكن رأه قبل ذلك، فوده بخيار رؤبة، جاز رده، ولا يتنقص البيع في جميع الجارية ، وإلى يتقض بحصة العبد فيما، ويرجع بحصة العبد من الحارية إلى واتعها. وأما حصة الألف من الجارية، فلا ينتقض أبيع فيها، ولا يعود إلى بالعها.

بشوَّ" عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل الشرى كرِّي حنطة، ولم برَّهما، فأقال في أحدهما قبل القبض أو بعده، فله خيار الرؤية فيما بقي . والله أعلم . .

⁽¹⁾ مدين المقوين مبالغة من الأصل، وإنما أشنت حقد العبارة من النسخة أه...

⁽٢) هكدا في في أو م ، وكان في:الأصل والسلخة ط أ ا مشيء.

نوع آخر فيما يكون رؤية بعضه كرؤية كله في إيطال الخيار:

۱۲۵۰۹ - قافارأی معص المسیع، ورضی به، ولم بر البنانی، علی یکون عمی حیاره؟ مالاً صلی فیمه أن غیر الوتی (إذا کان نبخا للسوئی، غلیس له رد عبر المرثی!"، وإن کان رویهٔ المرتی لایعرف حال غیر المرتی؛ لأن النبع حکمه حکم المتبوع، فیمتبر مرتیا تبکا فلمرثی، وإذا سقط الخیر فی الاً صلی سقط فی النبع.

۱۳۶۱ بيناه: إذا الشترى حاربه أو عبداً، و رأى وجهه، و وهي مه الايكون له الخيار معد ذلك، ولو رأى ظهرها، وبطهت ولم يرا وجهه، ووهي مع الايكون له الخيار معد ذلك، ولو رأى ظهرها، وبطهت ولم يرا وجهها، فنه خيار الرؤبة؛ لأن سائر الاعتصاء في العربه الموجه، ألا ترى أه يتفاوت الفهمة بشفاوت الوجه مع النسادي في سافر الأعصاء في العراب، بشترط النظر إلى مقدمها ومؤخرها، هكذا ذكر التعلوري الاقتلام المنافذ غيد غيراه هذه الأسبه ينظر إلى مقدمها ومؤخرها، والنافذ أن عند أبى يلتفت إلى غيء أخراء أن عند أبى يوضه رحمه الله تعالى بعتبر النظر إلى مقدمها ومؤخرها، واعتد محمد يعتبر النظر إلى مقدمها ومؤخرها، واعتد محمد يعتبر النظر إلى مقدمها ومؤخرها، واعتد محمد يعتبر النظر إلى مؤخرها لاعين.

و في المتنفى القال أو يوسف وحمه فه تعالى ، وفي الدوات بسأل التخاسوان، فإن فاتوا: يحتاج مع النفر إلى الوجه والكفل إلى انظر إلى مؤخرها للتصان كان في مؤخرها من غير عسب همه الخيار ما ثم نظر إلى مقدمها ومؤخرها، وإن كان مؤخرها لا يكون فيه نفسان من غير عبب، فظر إلى المقدم، لا يكون له تجيار بعد ذلك ، وإن كان إذا نظر إلى مؤخرها لا يكون في مؤخرها لا يحون في مؤخرها . لا يكون في مؤخرها ، لا يكون في مؤخرها . لم يكون له حيار إذا نظر إلى مؤخرها .

۱۳۵۱ - وعن محمد رحمه الله تعالى: في الشراب أنه يعتاج إلى النظر إلى وجهها أو جد هما، والنظر إلى قوالمها لا يكمى، وعن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه الله السرفون والحمار والبغل يكفى أن برى شيئًا منه لا الحافر والذنب والناصية، وفي الشاة الذنبة لا يدمى النظر إلى مسرعها ومماثر جسمها، وفي شنة اللحم لا يدمن الجس حتى يشين به الهوزال والسمن، وفي المتقول، إن كان شئًا مقسرة امنه، كالرجه في المعافر، وموضع العالم في يعفو

⁽¹⁾ عامين المعقومين سافعا من الأهرل وأنيشاه من طاوم وفس

اللباب ملابد من النظر إلى ذلك الوضح لمدقوط القرار ، كفا روى الحسن من زياد عن أى حيفة رصى الله تعالى عنه لوجان لم يكن شيء منه مفصوطاً كالكوناس إذا نظر إلى طاهره معطوياً ، فلا عيار له بعد ذلك ، لأن التفاوت بين المرش وغير المرشى في الكوباس وأشماهه يسير ، وإن وجد السامي مثل منارأه ، فلا خيار له ، وإن وجده دويه ، فله الحيار ، وروى الحسن عن أبي حيفة رحمه الله ألا أو إذا اشترى جراب هروى ، فأواه من كل قوب قطعة ، فلا خيار له ، وإلا له الحيار ، قال هشام : قلت لحمد : إذ كان التشترى طفسة ، مرأى أسفلها ، وته يراوجهها وموصع الوشى منها . قال : لا خيار له ، قال . هذا شيء واحد ، وقد ذكرنا قبل هذا وخلاف .

وروى عن أبي حنيفة وضى فه تعالى عنه : فيمن اشترى يساطأ أن له اخبار حتى برى جميعه ، وما كان له وجهاد من ثرين الحنفقين ، فإنه يشترط لرؤية كلا الوجهين ، وعند محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى جبة صطفة ، ورأى يطاعتها ، ورصى بها ، لا يطل خياره حتى برى الظهارة ، يريد به إذا كان بطائبها دون ظهارتها ، وكذلك الحكم في كل شيء مبطن بطائبه دون ظهارته ، وأما المسمور وكل شيء حالت أرقع ، وأكثر ثمثًا من ظهارته ، عرأى البطائة ، ورضى به ، مطل خياره ، إلا أن تكون البطائة فائفة ، فجئة بشترط رؤيتها .

۱۳۵۱٬۳ وفي فيتاوي النسفي : إذا الشينري مكاعب. وقد جعل وجوه المكاعب بعصها إلى بعص، فنظر المتترى إلى طهورها، لا يعطل خيار الرؤية، وأو نظر إلى وجوهها، ولم ينظر إلى الصرم، يبطل خيار الرؤية؛ لاذا الرجة أصر، والصرم نبع.

۱۲۵۱۳ - ولو انشنری رحاً بادانها، ومن أدانها غیره میباین لیم یوه، فنه اختیار إذا راه، ویرد الکل [وکذلك إذا انشتری سُرجاً بادانه، ورای السرج، ولم یر اللبد، فله الحیار إذاراه، ویرد الکل]".

١٣٥١٤ - وإن كان المشترى دارًا إذا رأى حيضائها، ولم يرً داخلها، رضى به، فلا حيار له بعد ذلك، فالوا: وهذا إذا نم يكل حوف الدار أبنية، أو كان إلا أنه لا يختلف أبنية ذلك على يكون على تقطيع واحد، وأما إذا كان داخل الدار أبنية، ويختلف أبنية دور ذلك الوضع، فله تكيار: وما ذكر من بخوات في الكتاب فذلك بناء على عادة أهل الكونة ويغدده، فإن أبنية دوره، لا تختلف، وقال زفرا لا يعطل الخيار حتى يرى شبئًا من أرض دهليز، أو

⁽¹⁾ ما بين المعقوفين ـ. قط من لأصل وأثبتنا من ظ وم وف. .

⁽٢) ما بين المفوفين ما فط من لأصل والبشاد من ط وم وقب.

ضيفًا من أرض الدار، وقبل الحسن: لا يبطل الخيبار حتى يدخلها، ويتنامل جوانسها، وشيعهمها، ويعمل مشايت وحمهم الفاتعالي من أهل زماننا قالوا في البيت الصغير وهو الدى مامي عليم خالماً : إداراً في حارج البيت، ورضي به، بطل حياره، كساهو جواب الكناب، ومي الدور بعنو رؤية داخله، وهو جواب الشايخ رحمهم الدتعالي

وفالوا أيضًا " وفي الدور رؤية عاهو المقصود، حتى إله إذا كان في الدار بيتان تستويّان، ومنيان صلفيان ووسيا طابق وينترط وؤية الكارره كما يتنترط وؤية صحن الداوه ولايتان ط رؤية المطبخ والأملة والعلو إلافي بلديكون العلو مقتصوف كنسا في مسترقت وبمضهم المرطوا رؤية الكارد وهوا لأظهر والأشباء وإناكانا السندي بستالك بشترط رؤية رزوس الأشجاراء ويكتفى بهاه لأله بوؤية رؤوس الأشحار بعرف حاله الباقيء وفرركنات الفسمة لمير يشترط رؤية رؤوم الأشحار أيضأك وعمورة ماطكر تمه إذا النسم بستانا وكرماك وأصاف أحدمما البسنانية وأصاب الأخبر الكبره ، ولسريراً واحد مبهما الملني أصابه ، ولا وأي حوقه ، ولا يحله ، ولا شجره ، ولكنه رأى إحاله من ظاهره ، فلا حيار له احد منهما ، فقد اكتبعي برؤيه فذهر الحائط، ولنويشنيرط رؤية رؤوس الأنسجار، وبعب أن يكون الجواب المُذَكِيرِ فِي السنستانِ بِناءَ عَنِي عَنادَةُ بِلادِمِينَ أَمِنا فِي بلادِنا، لا يَكْتَفَى برؤية طاهر حنائظ البستان، ولا يرؤية رؤوس الأشجار، ويشترط رؤية داخل الكرم: لأن داخل الكرم في للاديا وتفاوك نفاونًا فاحدًا له وإن كان الجيم أشراه، فعي العدديات المنفاوتة، نحو النهاب التي النستراها جمرات والبطيح الذي يكون في السريحة ، وغير ذلك ، لا بد من رؤية كن واحد ، وإداركي المعص فهو بالحفار في النافي، لأن كل و حد مفصود، ورؤية الرتي "الايعرف حال الهاقي، ولكن إنَّ أرفهام در برد الكارغوزاً عن تقريق المنققة على الناتع قبل الشمام، وفي العقديات المتفاوته، نحو الجن والبيض، رؤية البعض يكفي إذا وحدالياتي مثل لمرش، أو فوقعه لأنه رؤية المعض إنعرف حال المناقيء والكيل والورون ظبر العدديات المتقارط يكنفي فيه برزية البعض أأنه إداكان في وعاء واحديلا علاق، وإذ كان بي وعائبن، قو ي ما مي أحد الوعالين، اختلف الشايخ رحمهم الفالعالي فيمه قال مشايخ العراق. وقا رضي بما رآي، ينظل خباره في الكل إدا وحد ما في الوعاء الأخير منل ما رأي ، أو فوفها ، أما إدا وجد دويه، فهو على خباره، ولكن إدار دير د الكل، و هو الصحيح.

١٨١ وفي السبحة من وروبة لكمثري

⁽٦) ما مين العقوفيو. ما فط من الأصل وأثبتناه من ط وم وقعه.

المستقد البينين، ورضى المنتفى : رجل اشترى من أنحر حنطة في بينين متفرقون، فرأى ما في لحد البينين، ورضى المنتفى ورضى ما في لحد البينين، ورضى به، فإن كان طعامًا واحدًا، لزمه البيع فبهما، وإن كان الدى رأه خبرًا، لبس من الطعام الذى رأه أولا، فله أن يرده عليه، قال: وكذلك الكبل كله، والوزن كله.

١٣٥١٦ - وقه أيضًا: إذا التنزي زقين من السمى، أو الزيت، أو العسل، أو حملين من القطن، أو الجناد، أو التسعير، أو شيء من الحيوب، ورأى أحدهما، ورضي به، فليس له أن يرد، إلا أن يكون مخالفًا للأول، فحبت بأخذهما، أو بردهما، وهذه المسائل تؤكد قول مشابخ العراق، وإن قال المشتري في أحد الفصول: ثم أجد الباقي على الصفة التي رأيت المرتى، بل هو دونه، وقال البائم: لا، بل وحدته على نلك الصفة، عافقول قوله البائع مع عِيم، وعلى المُشرِي البِينة، وإن كان المعقود عليه شيئًا معينًا في الأرض، كالثوم، والبصل، والمسلحين والجنورة والفحل، فإن كان شيئا بكال، أو يورن عند الفلح، كالحزر، والقوم، والبصل، فإذا فلم المسترى شبشًا منه بإذاء البائم، أو قلم البائع، ورصي به المسترى، سفط خياره فيما يقي، وإن قلم المُشتري ذلك بعير إذن البائع، سقط خياره، حتى لم بكن له أنا مرد، وصى بالمفاوع، أو لم يرضَى، وجد مي ناصبة الأرص أقل منها، أو لم يجد شيئًا، إذا كنان المُقلوع شيئًا له ثمن، وإن كان المقلوع شيئًا لا تمن به، لا بسقط خياره؛ لأذ بالقالم صدر معيمًا ﴿ لأنه حبى بسوء وبعد القلع صارت من الموات لا يتموء والعيب الحاصل في بد المشتوى يمنع الرديخينار الرؤية ، فيستنع الرد، إلا إذا كان القلوع شبئًا لا تُعريله ، حيشةٍ وجوده وعقمه عِنزِلَهُ، فكأنَّه لم يقلم شيئًا، وإن كان ذلك شيئًا بناع حددًا كالنحد، فرزية السعض لا يبطل خياره فيما بقي إذ حصل القلم من البائم، أو من الشئري بإدف البائم، وإن كان قام الشئري بغير إذل البائم، وكان المفلوع شيقًا له ثمن سقط خياره لأجل العيب، هكذا ذكو في الأصل، وفي القدووي: إذا اشترى شبئًا مغيبًا في الأرض، كالنجزر، والبصل، قله النحيار، وإذا رأى جميعه ، وإناراني بعضه ، ورضي ده ، فهو على خياره في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا قلم شبيقًا يستدل به على الباقي في عظمه، ورضى به المشترى، فهو لازم.

۱۲۵۱۷ - وفي الوادر هشام : قال: سألك محمدًا رحمه الله تعالى عن رجل الشري. عشرة أجربة جرر في الأرض، وقبض بماني الأرض، وبعث الغلام، وأمره بقلم الجرر، فقلم دامه تم جده الشائري، على به خدام الفرادية؟ فيان العجد قلت : فيد نقطته القامع قلب الطبيعة . قدار وإلى نقطه والأنه المريقهم من عيد ، وإند نقطته من منحر ، وإن غال المشاري مو الذي قلمه ، فذاة قام منه شوالة ومر الكابين ، أو فيه رسا الدخل في الكنان ، و قدر ما سيردال به على التأثر ، فيه إذا فالم الدمي ، وإما ملك كنم ، غنراة منع الشراف فإذا قطيم إما الروية ، أو قطي المعمد إلا أن قطل

۱۳۵۱۸ و بدّا الند ، ی دهناس و بروه ما معر این الدار و ردّه و لم نصب علی راحیت. یعنی کنیه ، او علی إصنعه داره شبدًا، فهذا تُبس بر اید عاد این حیدهٔ رصی الله بعانی عرب رعن محمد ، فرد رادان .

۱۳۵۹ - وفي الطنقي ، عن سجيده رحسه له معالي، ردا رأي عند، كرم، طه الخيار حيى بري من كل برغ ميد شيئاً ، وفي النحل به رأي بعضه، ورضي به، بطل حيار الووية، رحم روزية لوغ بن آلوه ع لتجل حيزًا على فله

وإنا تستري رمادً حلواً وحامصًا. ورأى حاهده فلماله رابّا أن الأخر

۱۹۶۱ - ۱۹۶۰ - وجه آنصاً را بقامسوی حمل مخل، فرانی مصد، و رصی بده الم درمه تمیع حش بری فعه و بروضی بعد و تعلق انصار الظاهرة تفهد سابدخل منه، دی القرن و اوزن، و به به خن می العاد مدالهٔ و که ناص و آس اسخل أو النسجر و والس هما تعالمای هما حمیم و تعلقه برجعل فی موضح و معد

۱۳۵۲۱ - ومن البيماني ۲ ورانا لندري و مدمل ترمت المعدل معسمه فيه احدار إواحوج ما فرمه ريمه ووية أحدثالهم عرو ، فرانحه احقين، أر أحد المعمل لا يكمي

و في الغفاوي . إذا مشرى نافحة مسك ، وأحرج اسبك منها، فليس له ألدير دها براية أو عباء الأد الإهرام بشجل فيه عباً حتى فو الوراجان الثانية للهاد بها أو لها أسها

موع اخر في شواء الأعمى:

1939 كا شراء الأعمر ويعه حائزه وهو بمزلة اليصير لذي يوبراً، وتضيه وجسه عنزاه النظر من مصحح وفي مشماحات بعنبر السم، وفي المقولات بعنبر الدوق، لأنا هذه

۱۲۵۲۳ و إذا اشترى السمر على ولا وس النجل، يعتبر الصحم الأه هو المكن، وكذات المقار، وفيل المسرى السمر على ولا وس النجل، أنه وكذات المقار، وفيل المسراء المائد والتي مركاد لو كذات بنا برأد فيراه، حصل له العلم، وفي خطيطة ۱۷ مشلاف بين الروابات كمها أفضل ما يضور.

و هن أي حقيقه رسي الله تعالى هنه (أنه يو كل يعهراً حتى يعيضه أنوكيل وهو ينظر إبيه ، وهذا على أصله مستقيد، فإنه عنده الوكيل بالقيض علث إسقاط خطار الراجة على م لبين بعد هذا إن شاء أنه أنه كي

والروصف ما أم أمس فلاخباركه الأن العقد قد توجي وصف له وصقط الحيار. قلايما ديمة ذلك

١٢٥٢٤ - ولو التسرى البصيراء أنو حسى، اسفل الحيار إلى الصفة؛ لأن العلى النافل اللحيار من النظر إلى الصفة العجراء وفي هذا كونة أصلى وقت العقلاء والدير ورثة أعلى بعد العقدة والرؤية سواء.

نوع أخر في الاختلاف في الوؤية:

۱۳۵۳ از الديني الباتع والمتدري في رؤية التندري، فالغول قول الشيري مع عبده. لأن السائع بدعي عبد المواحدة، وهو لروم العمد سنست حادث، وهو الرؤية، والمشاري. ينكي، فالهول فول الكر

ولو أراد المتدري أن يرده، فقال البانع الرس هذا هو الذي بعلق، وقال المسرى: هو دالت، الافرل قول التشري، لاارعي خبار الرؤية المدري يتمره بالقسخ، فينمسح المقديقول المسرى، وهي الاختلاف في الفوض، فيكود القول فيه لول القانص، كما في رب العصب

والوديمة ومرأشيه واللي

١٢٥٣٦ - وإن كان المُشتري محدودًا، وأقر المُلتري بقيص طحدرد المُثتري، ثيرقال تعدد فكك دالم أن جسيم للحشود الايفايل فوقعه لأن القبضي في الحدود لا يتحسور مدون الرؤية ، فالإقرار بقيض متحدود الشتري ينفص دهواء عدم الرؤية في يعصم

نوعأخر في الوكين والرسول:

١٢٥٢٧ - قال محمد وحمه الله تعالى في الجامع الصغير أعن أبي حليفة وصي الله كعالي عنه (إذا شنري طعامًا لم يرًا)، ووكل وكيلا بقيضه، فضميه الوكيا بعد ما رأي ونظ إليه و فليس للمشتري أدبير دوادا رأمه وأو أرسل وسولاء فليصدال وسول بعيد بارأن ونظل إليه، فللمشتري أذ يبرده، وقبال أبو يوسف ومحمد وحسهما الله تعالى اللوكيل والرسول سواف وللمشتري أذبره وإذاريه إذائياه وردائياه أخده

١٣٥٣٨ – أصور المسالة أن أنواكما المالفيس بلك ريسال خيار البرزية عند أبي حسفة رصين القائماني هذه : و [عندهما لا بملك ، وإنما بملك إيطاله عند أبي حسمة وحمدالله [20 مأن شيصه . وهو ينظر إليهم فأما إذا فينضه مستوراً وتهدأن ديمد ما بطراف إيطال وخيار فعيداً وافشيراك لأمتء فتوحمه فتولهممان إن التوكيل يساول القيضور، وإعقال بحيار الرؤية ليسر من الضيض في شيء ، ولهذا لا يملك إيطاله ممَّا صورةً ، وأولدا لا تبلك رَّيْعِيَّالُ خيار بأشرط ، ولا إيطال خيار بالعبساء ولأبي حنيفة رصي ففاتعاني عندا أنافاته كير بالشيء تركيل يالعوامر غامه وألاشي أن التوكين بالحصومة تركيل بالغيص الذي هو من قام اخصومة ، وإقام القيض بإطال خيار الرؤية الأنا تلاه القبض شمام الصفقة ووالصفقة لانكول نامة مع حيار الرؤية وفتصمن التواكيل بالقبض تركبلا بالرؤية لشاغط فنخبارك مقتضي لتميير الفيض إلا مقصوافاه فيمنت إسفاط الخيار مفتصي تتميم الفيص إأثاء والموعمك إسفاطه مقصوفا لهذا

⁽⁴⁾ ما بين العقد فين ساقط من الأصل وأنيت و في طروع وفي.

أكام البدر العقوض سافط من الأحير وأنستناه من ظاره وه.

وأما حيار السرح، فقد ذكر القدوري رحمه الله تعالى: أن من المترى شبئا على أما بالخيار، فوكل وكيلا بقبضه و فقيضه بعد ما وأمه فهذا على مقاه خلاف أبضاء ولفن سمماه فلال خيار الشرط لا يحلس فيلر التنوخ و فيفته المتدوى بشمه والمحاسمة والمحاسمة المتعالى، أنه بطل فيفه المتدوى بشمه الله معالى: أنه بطل نضيض الوكنول التيمن والما حريج أنه لا يبطل ولايته أنسر في الأنسل والأنه لا يمنع عام القضل، ولا تضمن التوكن القيض كاكنا بإنطال عبر العيب.

وأما الرسول فقال: الرسول ليس إليه إلا تسخ الرسالة، أما تدويم ما أرسال به إلى الرسل الابلى الرسول، هذا هو الكاتم في الركيل بالقيص، أما الدقيكيو بالشراء، فرزاره كرؤية الركل بالاتفاق، بعلاف الرسوار بالسراء، فإن رؤيته لاتكون كرؤية الرسل، فإذا مكل إسال الرئوسة فإن الشراء حتى رأه، فه الشواء الموكل في سن بنفسه ويثب له حيار الرؤية

۱۳۵۲۹ و ۱۳۵۲ مرز ۱۳۵۱ مرزی دیدا امرزی در قال نظیره این اشتریت سلعت فاهمی والطر پنیه ، مان کان نصاحی فارص بها ، و خذها ، أو دائر ا فران رضیت به ، فحادها ، فذهت ، ورضی ، ذکر شبخ الاسلام رحمه الله تعالی فی دان اخبار بعیر شرط : أن صدا لا بجوز ، ورأیت فی موضع خطر أن هما ، لا بحور عبد این بوصف و محمد و حمهما الله تعالی ، و آما علی قول آمی طبقه رضی الله تعالی هنه این فین : بجوز ، فله و جه ، وان قبل ؛ لا معوز ، فله وحمه ، الوکیل بالسرا ، إذا شدی شیئا لم برای وقد کان راه ، او کل ، و م بعلم به الوکیل ، شت للوکیل حادر افرود ، اذاره شیخ لا سلام فی شرح شاب المضار به

الفصل الرابع عشو في العيوب

مذا الفصل يشنين على أتواع:

توع منه في معرفة العيب:

١٢٥٢ - قال الفدوري في كتابه : كل ما يوجب مقصانًا في النمر في عادات التجاره
 همو عيب و لأن الثانية مقصودة في البيع ، وما يقص الذمن ينقص المائية ، فكان عيبًا.

وذكر شبيع الإسلام خواهر وأدمر حب الله تعالى: أن ما يوجب تفصالًا من الدين من حيث المنافعة والعبال، فهو عيب، وذلك كالسال من أطراف الجوارى، والهشم في الأواني، وما لا يوجب نفصالًا في الدين من حيث المشاهدة والحيال، ولكن بوجب نفصالًا في مافع الدين، فهو عيب أيضًا؛ لأن الأعيان بقصد بها المنافع، وما لا يوجب نفصالًا في العبن، ولا في حافع العبن، ولا في

والتاقصة عبد؛ لما فلنا، والولادة انفسول: العسمى، والعسور، والحدول، والإصباع الزائلة، والناقصة عبد؛ لما فلنا، والولادة انفلية ليست بعب على رواية كتاب البيوع، وعلى رواية كتاب المضاوية عبد، حتى إن من الشترى بعارية قد ولدت عند البائع، لا من البائع، أو عند بائع البائع، وقم يعلم المشترى بلك وقت العقد، فعلى رواية كتاب البيوع ليس له أن يردها بخيار العبب إذا لم يتحكن بسبب الولادة نقصان ظاهر، وعلى رواية كتاب البيوع ليس له أن يردها وفي البهائم لا يرد ما لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر بائفاق الروايات، والحبل من الجارية عبب يزول بالولادة على رواية كتاب البوع؛ فن الولادة نقصان على رواية كتاب البوع نفى الولادة لمن بعب، وذا قبضها، ووجلها حاملا، فولدت، فلا على رواية كتاب البوع المن الولادة المن بعب، وذا قبضها، ووجلها حاملا، فولدت، فلا ود، ولا وجوع، إلا أن يتمكن سبب الولادة لمن واله قاهر.

170°Y - وفي البهائم الحيل ليس بعيب، ونرك الحنان في الجارية والغلام ليس بعيب إذا كاما معتويين ، سواء كانا صغيرين أو كبيرين الأن الكفار لا يختنون ، وإن كانا موفودين ، فإن كانا صغيرين ، فكذلك ، وإن كانا كبيرين ، فهو عيب الأنه لا يمكن أن يترك كدفك ، والحنان في الكبير يوجب زيادة ألم ، فيوجب تقصالًا في الذات ، والمراد من الكبير البائغ ، والزنا في الحارية عيب، ونيس بعيب في الخلام ، إلا أن يكون مديمًا على ذلك ، وهذا لأن الاستغراش مقلسود من الحوازي، والزقاء حل يعم لأن الرائية لا تساغر عن عادة، والقصود من العيد الأصمال حارج الدين، والزقا لا يخي به إلا إذا المتاد دلك، محيدية بكرن عبد الأو ذلك الشخصة. تقلمه ، وحجره عن الأعمال.

۱۲۵۳۳ و في كتاب الإجازة (إذا تشوى حارية) وقد كانت وعت في بد البائع، علد أن يردها، وإداكم نزذ عند المشترى، وإذا كانت الحارية ولد لربا، فهم عبب، وليس بعيب في الفائد، وفي الوائي ، لو كان أبرها أو ما فالغير رشوات، فهر ويت .

وفي أنها قرابي رشت خان محد شارح مدانه تعالى الداكان أبدها، أوجانه الغير. رشارة في فهو عيد مسري في الحواري اللائن تتخاب أمها تدالأولاد، وأما مبر فالاد، فليس بعيب، إلا أن ذكون مبيد عند التحامين، وفي المنتفى الاسرب التيمة عنامحل، وهما لا محل ليس بعيب في الجارية والعلام، ولكم عيب في دمه.

۱۳۹۳ - وهيه ايف او التحمر فيهما هيده ويحتمل أن يكون طمروى والسجر باجيم وفتح الدين او فارسينه : سوختكي برائة م. والدخرة وطافر في طواري هرات والي الغلام ليس نعيت الأن الاسفراش متعاه من اجواري، وأنه يخر بها ، والمنصود من العلية العمل ، وأنه لا يخل فيهما وعي هذا فيل . إن كارة الأكار عبيه مي الحواري دوي العبيات لأنها نورات شجمة ، فيخل به الاسفراض.

١٣٥٣٥ - وفي بيرع الأصل : طنعر واسخر في العبيد ليس بعيب، (١ أن مكون من هاده وفي مرضع من الفتلام، بعدات لا في العالم، بحلاف البخر في الجوادي، وفي مرضع أخر منه: الدفر ليس بعيب إلا أن يكون من ها، فيكون عبد في الحدر به دون الفتلام، وفي النشائي الطبحر والفتر ليس بعيب في العلام، إلا أن يكون فاحدًا.

وفي الموادر المدخر تمار يعيب، إلا أن يوحب نفصانًا فاحتَمًا إمان يوجد رائحة ذلك ينفر منه ، وذكر شمس الأنهة المراحسي إلا أن يكون ذلك بالحشّاء " لا يكون في لناس ملله ، وذلك يكون بداء في الناض ،

۱۲۵۳۸ و النكاح عب في الجارية والعلام، وكذلك الدين عب في الحارية والثلام، وانقطاع الحيص في البائمة عب، الان القطاع احيض في أوانها يكون لفاء في باطنه، إلا أن وعرى النسري لا تسوم ما لهويدم الفطاع الحيص بالحس، أو الدام، وسبائي ذلك في موضعه،

١٠٠ ما يول المعقو فين سافط من الأحمل وأنساه من أم وموف

والاستحافية عبب أيضًا؛ لأنه علامة المرض، ولا يقيل قول الأمة في الفصاين حميمًا، إلا رواية عن محمد رحمه الله تعالى، والكفر عيب في الحواري، والعبيد؛ لأن المبيلم لا يأمنه على نفسه، ولا على المصانح الدينية من انخاذ ماء العلهارة، وحمل المصحف، وكذلك في المعاملات؛ لأنه ربما يؤكله من الحرام.

والبخر هيب، وهو الانتفاخ تحت السرة، والأرد عيب، وهو عظيم الخصيتين. وسيلان الحاد من المنخر عبد [والعسر - وهو أن يعمل بيساره، والايعمل بيميته - عبد، والسن المبودا، والخضراء عبب، وفي الصعراء [17] اختلاف الررايات، والغنة، في الجارية التي نتحذ أم ولا عبيب، والعبدة عن الطلاق الرجيعي في الخيارية عبيب، وعن الطلاق للسائر ليس معسيه، والإحرام في الجارية ليسي بعيب؛ لأن المشتري يتمكن من إزالته من غير مزنة تلحقه، وهذا هو. الأصل أن كل عيب يتمكن الخشتري من إزالته من غير مؤنة تلحقه ، وكان المبيع بحال إذا أزيل العبب عنه، لا ينتفص، فهو لبس بعيب يوجب الرد، كما في سألة الإحرام، وكما إذا اشتري نُوبًا نجسنًا، والجيعلجية، ثم علمه، وكان النوب بحال إذا غسل لاينتقص النوب، لا يكون له حق الرد، على ما هو للخشار للفشوى في تلك المسألة [وسيمأز رميسألة النوب النجس بعيد هذه أنَّ والعنة والخصاء عيب، ذكر وفي العبورات والسر السافط عيب، في سأ كان أو عيرها هو الصحيح.

١٣٥٣ - والظفر الأسود عبب إذا كان منفص الثير ، والثانون والخال كدلك عبب إذا كان يتنقص الشمن، والعمهوبة في الشعر، وقارسيته: توري، وقبل فارسيته: خر ماكون

١٢٥٣٨ - والتحنث في الغلام صيب، حتى لم وجده مخشًّا، وه بالعيب - الآن هذا عا يعله التجارعيبًا، قالون وهذا إذا كان التخنث من حيث العمل الفبيع يأتي بالأفعال القبيحة. أما إذا كان النخت من حيث المشبة والقول، لا يرد؛ لأنه لا يعا. عيبًا، و كان الفاضي الإسام أوعل النسمي يحكي عن أستاده هذا إذا كان تخشّا في الرديء من أفعاله، حتى كان بخالط النساء، ويفسدهن، أما إذا كمان به توعِرعونة، ونوع تحنث للبن في صوته، وتكسر في مشيئه، فإن كان ذلك يسيرًا، لا يكون هيبًا، وإن كان فاحشًا، يكون عيمًا، والعُشِّ عيب،

⁽١) ما مين المعقوفين ساقط من الأصل وأنبشاه من ظروم وف.

⁽¹⁾ ما يبن المعقوفين ساقط من الأصل ، وقد أثبتت هذه العبارة من النسخة أم ..

و حداً ، وفي : معاه رح في الدي را وحدا معضوم أن لا العبر عداً أمن الضماء والعلق عليه ، وهو أن يكرن حالى منه يشبه الكس ، والعلق عليه ، قبل العبدة ألمن عليه والمعش عيب البراء وحداً ، وفي الدين عليه المحلفة عليه . وهو القراح في العبل العبرة عليه في الكلون المواجع في الدين المحلفة عليه . وهو القراح التي العبل العبل المحلفة عليه . وهو القراح التي العبل الدواسة والمحلم عيب ، وهو القراح عيب ، وهو المحلم عيب ، وهو المحلم عيب ، وهو المحلم عيب ، وهو المحلفة معيب ، وهو المحلم عيب ، وهو أما على عبل ما محله والمحلم عيب ، وهو المواج الراسع ، والعمل عيب ، وهو أو ما العبل عليه والمحلة والمحلم في المحلم والمحلم المحلم المحلم عليه ، وهو أو حرب في المحرب ، وهو أو محلم عليات محلول في المحرب و حدد المسلم عليه والمحرب والمحلم عيب ، وهو عرب في المحرب و حدد المسلم عليه والمحرب والمحلم والمحرب و حدد المسلم عليه والمحرب والمحلم والمحرب والمحلم والمحرب والمحلم والمحرب والمحلم والمحرب والمحلم والمحرب والمحلم والمحرب والمحالم والمحرب والمحلم والمحرب والمحرب والمحلم والمحرب والمحرب والمحلم والمحرب والمحرب والمحرب والمحرب والمحرب والمحلم والمحرب والمحر

13379 وفي أستفى الدائندي مدا بعقل الميع والسيادة والإلق والسيقة والسيقة والموقة والدول في قفران منه عيب، فنقيب المسألة بالدي بعقل السع والشراء فليل فلي أنه إذ كان لا بعقل الهيم والندراد، فيذه الالدواهماء لا يكون عيبًا، وذكر في مرضع أحرامن المنتفى المثر ما مقر في الصوري .

ومن مشايحا رحسهم لله تعالى من قال الإشا تكون هذه الأشياء هيئي إذا كان الصحير تحدث عبر ، أما إذا كان صحيراً جداً ، لا يكون عبناً ، ويعض مشايحنا قطراً ، الله له في حالة الصغر إن تكون هنذ إذا كان الن خصال ، فما فوقعه أما إذا كان الله سنة ، أو سنتين، فايس ذلك يعين ، فأما الحواد فهم عبنه واحد في حالة تصغر والكار ، حتى لو حن في بادالداخ قبل الهاري، فوجن عبد المنتري بعد لبنوج، فله الرد.

تكام المشابخ واحسهم الله تعالى في مقدار ما يكون عيبًا من الحتون، قال بعضهما. الجنون وإن كان مدعة، فهو عباء، وقال مضهم الرة كاذا الترامزيوم وليله، فهو عباء، أما يوم وليلة، فما دونه، فليس بعباء، وقال مضهما الطبق هباء، وغير الطبق ليس معيا

. ١٣٥٥ - والبراده ورد كانت اهل من عشرة دراهم عيساه لأن المتوقة وما كانت عبيًّا . لأن لإنسان لا يأتي فيماري هاي ما ياداد ما وين حق هذا اللسي العشرة، وما دونه سواحا وقيل ما دون المرهم نحو فلس . لمو فلسين، أو ما أثبه ذلك اليس بعيب، والعيب في السرقة الاستنف بين أن يكون من المولى، أو من عيره إلا عي المأكور لابنه، فإن سرقة ما يؤكل من المولمي الاحل الأكل لا يعد عيمًا، ومن غير المولى يعد عيمًا، وصرفة ما يؤكل لا لأجل الأكل، بل لأجل المبع عيب من المولى وغيره كمرقة المراهم والدنائير .

- ۱۲۵۶۱ - إذا نقيد البيت، وثم يختلس، فيهو عيب، والإدني ما درن السعر عيب ملاحلام بين النساج، وتكلموا في أنه هل بشترط اخروج من الطالة، وهذا لأن الإباق إنما كان مينًا؛ لأنه يوجب مواب اشاقع عن الولي، وفي حل هذا المعنى السفر، وما دون السفر صواء.

۱۳۵۶۳ - وفي الودار بشر أحن أبي يوسف رحمه الله بعالي: في رحل النشري أمقه وأبقت هنده أثم وجعها، واستحقها مستحق بيئة، فذلك الإباق لازم لها أبدًا، وكدلك لو أنفت من رجل كالت عنده بإجارة، أو عارية أو وتبعة .

وله أبضت من الضاصب إلى صولاها، فيهند البدر بإداف، ويذ أنفت، فلم توجع إلى الغاصب، ولا إلى المولى، وهي تعرف مترل مولاها، وتقدر على الرجوع إليه، فهو عيب، وإذ كاب لا تعرف مول مولاها، أو لا تقدر على الرجوع إليه، فليس يعيب

وإن أيقت في در الخوب من الغند قبل أن يقسم المرادت إلى نفسه فهدا ليس برناق. وزن بيعت في المعسم أو قسست فوقعت في سهم راجل المأبقت في دار الحرب تريد الراجوع إلى أمله ، أو لا تريد ، فهو إيان وهو عيث .

1708 - شماخيتك المتسابخ وحميهم الله في فيصل اجنون أن معه وه الجنون في يد المتنزى على هو شرط الرد؟ وعلى هم فيلون إنها فرست بالرطاء بل إداشت وجوده عن البائع. يرديه و وإليه مان شمس الأنسة الحقواني، وضيخ الإسلام حواهر و ده، وهو رواية المكسفي . قفد نص في المنتفى . أنه بذا حن في صعره ، أو كبره مرة واحدة فذلك فيه عبب أبدأ، ضاوده أبرتم يعادده.

وفي الجنامع المصعيس يضول: الجنود، عيسه أبدًا، وهذا لأن سبب الجنود أن يحل الدماغ، وهي إذا تكنت لا يؤول، هكذا فال أهل الطب، وإدا تعيب في نصم كان المشتري حق الرد، وإذا لم يحن في يد، ومحص مشايخنا فالوال العالوة في يد الشتري سوام، وهو الذكور في الأصل.

وفي الجامع الكبير - إد ليس من فسرورة هذه الأفة بقاءه، والله تعالى قيادر على أن

يرط تلك الأقة لكسانها ، وقان سلطنا أن تلك الأمة لا تزول بالكلف إلا ما بقى منها بعد زوان الجدو الظاهر لا بعد عبدا أخول من السرقة . والبدول على المعرف والسرقة ، والبدول على المعرف أن الأيقوب بها شيء من اما يع ، وفيسا عبدا أخول من السرقة . والإياق والبدول على المعرف أن المعرف أن المساومة من الما ودوم بها الله معالى : وهو المساومة عدد الأضياء في به المسبوى شرط . المساومة عدد الأضياء في به المسبوى شرط ، بلاخلاف بن المشابخ رحمه بها الله تعالى ، وهكذا وقتر في عامه الروايات ، وفكو في بعض بروايات كان الأستحلاف أن المعاومة في به المشترى تيس بشرط .

ة ١٣٥٤ - وإذا الشيري حيارية فوحدها دميسة . أو سودا، بس له حق الرد بالعبسود كانت تامة الخلفة الرستأني السألة بعد هذا إن شاء الله تعالى إلاً.

ه ۱۳۵۶ و وزنا الشمري غلاماً آمره ، هوجده محلول البحية ، فهو هيت ، وهي افتاري أي المبائداً : ومبائي فرم همه المالة بعدها وإناشه ، نفا تعالى .

1987 - وإذا اشترى جارية تركية، لا نموك التركية، أو لا تصنى، والمسترى عالم مانك، ولا توسى، والمسترى عالم مانك، ولا أنه لا نمانم أنه عبد التحار، فقيصها، تم هنم أنه عبد، فإن كان هذا عما يقال لا يختفى على الدس كالعمور، ويحوه لم يكن به أنا يردها؛ لأنه رضى به وإنا لم يكن بياً يحتفى على الناس، كان نه أنا يردها؛ لأنه لم يرصوا به، وأم إذا شيرى جارية هذبة لا تعرف الهندية ، يطر إن عدد أهل البصر عيدًا؛ عبد الربه وإن نو يعدره عيدًا، عبد الربه بحلاف كالماله الإرباع المسلمة التالية

فيل إدا كان لا يعرف التركى والهندى، فيدكان جليما، فالجواب ما دكونا، وإن كان مولوك فيس هذا لعلم، وإدا الشرى حارية، فوجد بها وحم الضرس، يألى به موة لعد أحرى، فإن كان حديثًا، فيس له الرد، وإن كان قديمًا، فله الرد؛ لأنه علم أنه كان في يد البائح.

۱۷۵۵۷ في افتاري أهل مسارفيد . وإذا كان بها حيى غيب في يد السبع ، فرال، ثبر عدد في يد المسترى ، إن عاد في يد المشترى عيشًا ، فله الرد لاتحد (سبيب ، فإن اتحاد السبب وجب أنه الطلام، وإن عاد في يدانك ، ري مطلاق ، أو ريضًا ، فليس له أدبر د لا تحتلاف

⁽¹⁾ هكنا في السنجيل أم أو عنا ، وكان في الأصل الاستنساد

⁽¹⁾ مكتاح السخة م

السبب آآاء وإن اختلاف السب يوحب اختجاف الحكم،

۱۳۵۸ في بداللسوي حسن، وفدكان أصابه في يداللنام، فإن أصابه في بدادلسوي لوقته، فله الرده لابه إنا أصاله لوقته علماله تولد بالسبب الدي كان يشرك عنداللمانع، وأنه ذلك الحمل معينه حكماً، وإن أصابه لغير وقته الإرده لانه توقد من سباعات، فكان حس، فلايكان اله الرد

۱۳۵۹ - وإذا شمري حاربة فيهًا على أن لمانع كو يطأها، ثم تفهر أن البائع عند فان يطأها قبل اللغ ، فلس له الرد، في الزيادات في باليه الكسب ؛ لمنة في فشرح

١٩٥٩ - وفي "الريافات : إذا الشرى جارية فرجناها مجترفة الوجه محيث لابسسن لها قدم ، ولا جمال ، كان له حق الرد العوات صفة السلامة ، قبان الشع الرد السباس الالسباب ، قبان الشع الرد السباب الالسباب ، قبان محترفة الوجه كما هي ، وقومت صحيحة قبر محترفة الوجه ، وأكن على الفيح لا على الحمال ؛ لأن الفيح لا على الحمال ؛ لأن الشيخ لا على الحمال ؛ لأن المستحق بالعقد السلامة عن الميوات دول الجمال ، الالوي أنه أو المستوى جارية ، فو مدها فيحة ، وهي سايمة عن الميوات لا يكون له عن الود سبار الهيار ، وحد السائة ، من على أن النبوات .

۱۳۵۹ - محل الديري من احر شلامًا تركيًا مود م، فقال الدينم اليه و رم حديث أصابه حسر ب، فأورمه ، وليس نقادم ، فاقشراه الششري هي ذلك ، تم ظهر أنه قديم ، فيس لدأن يرده دالأم رأى العبب ، ورضي به ، وكل عيب قاني حديث في أوله ، وكدتك إذا قال البائم : إن كان قانيسًا ، محرانه على ، فونين أنه قديم ، فيس له الرد ، وتحلك إذا ششري هلي أنه حديث ، وإد مو قديم ، فيس له الرد ، ذكر عده السألة في اشاري الفصلي أ .

قيل السائة مشكنة بهايه إدا شهرى عالاماً به حيمى، فقال البائعة به عيد. والتشراه على دلك، فرها هو رابع ، أو على لعكس، قايه فرد، وهذا الاسكال ليس بشيء الأراهناك عاين العبب، ورافس به ، فقا طهر الربع، والربع عبر العب، الاختلاف مدتهما، ألا ترى أنه بخلف الموبة، والدى فهر لمربعات، ولم مرضى به ، وأما الورم بهده الصفة قد يكون قليماً، الحد مك راجليماً؟

⁽¹⁾ ما دن المعرفان سائم من الأصل والبشاء من طوه وف

⁽٣) مكت عن السنح الدائرة عني هندان والثان في الأهمال المعايلة

وقد وقعب هي زماندا واقعة في جنس مسألة الورم، فقد ماغ واحد من الفشهاء فاسأه وقد طهر باحدي رحابه فرحة هي أمر الخيام، فقال البائع : هي قرحة أخرى هير الخيام، واشتراه على ملك، ثم ظهر أنه كان أثر اختام، فأمني فهير الدين الرهستاني وحده الله تعالى أن المنتري ليس له الرد، وقامه على مسألة الورم.

۱۳۵۲ و می صفح الفتاری : إها اشتری جاریة، وید قرحة، وشم بعد الفتاری الها عید، فلم الرد، وها ملمدالة بحارف مسالة البرره؛ لامه إذا لم يعمد أن هذه الفرحة عهد، لا يكون راصناً مناسب

و الصحيح من لجوات من مدالة الترحة أدون كن هدا عياء بيك لا يحمل على الناس. لا يكون ته الردة لأنه قدر ضي بالعبيد، وإن لم يكن هذا عباً سأء قله الرد.

۱۳۵۳ - وهي صبرف الفيدوري : إدافيال أبيعت هذه الدراهم، وأداهمايش المراهم، وأداهمايش المراهم، وأداهمايش وجدها ربع فالدراهم، وأداهمايش وجدها ربع فالدراهم المراهم المراهم المراهم المراهم المراهم المسالة المراهم المسال وقد ها والمراهم المسال والمراهم المسال المراهم المسال المراهم المسال المراهم المسال المراهم الم

نوع أخرمنه في معرفة عيوب الدُّواب:

ومي الفشاوي أن الفشوي بفرة، قو مدها لا أقلب، إن تدن مثلها يششوي للحلب، فله الروم الأزادة روب كانشووش، وإن كان ينشري للحم، لا يرود.

\$40.0 - وهي الشيقي " إن كالتب الدائة تبعد الشيارة فالنكاء فهم عبدت ويان كالدائي. الأحمايين، فلمر معدد، لكو هي الأهمان الثانية عبدت وهو بسن في البدء أو في الرحرة أو في الرفق، والحيف صيب، وهو تشاني القندمين، وتباعد الفسخفين، فيل: هو بحلات⁰⁷ العينين، وهو أن تكون إحداهما زرفاء، والأخرى غير زرفاء، والعزل عيب، وهو ميلان في الذهب والسيس عيب، وهو شيء يخرج في ساق الثابة، يكون له حجم، وليس له صلالة.

۱۲۵۵۵ و الجرذ - بالفال- عيب، وهو كل ما حدث في هرقوبه من مزيد، أو انتفاخ عصب، والعرقوبه من مزيد، أو انتفاخ عصب، والعرقوب التنافز عصب، والعرقوب التنفيذ، وخلع الرأس هيب إوهو أن يكون له حلية يخلع رأسه من المعاره وإن شذعه و يرا للخلاة عيب، قسره في القارة التي تكون في صدره من جانب في الأصل، فقال: مأخوذ من الهشعة، وهي الفائرة "التي تكون في صدره من جانب الأسر، ويكون ذلك انتصاب يتشام به، وفسر في "المنتفى" فقال: المهموع الذي إذا سار يسمع عابين خاصرته وفرجه صوت.

١٣٥٥٦ - والانتشار عبب، وهو الانتفاخ في السعب "" عند الإنساب، وقبل: هو انساع سواد العبن حتى كاد بأخذ البياض كلم، وإذا كانت الدابة تأكل الذباب، فقد ذكر في موضع من " المنتقى" إذا ثنائت تأكل الكثير، فهو عبب، وإن كان تأكل في بعض الأحلين، فليس بعبب.

وذكر في موضع أخر منه أن محملاً رحمه ألله تعالى : سئل عن الشاة تأكل الذياب، فلم يراً عيباً يردعته .

۱۲۰۵۷ - إذا اشترى تخفين، فوجدهما ضيفان لا يدخل وجله فيهما، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح بيوعه أنه كان لا يدخل في رجله نملة في رجله، لا يرد، وإن كان لا يدخل لالعلة في رجله، يرد.

وذكر في "فتاوى العقبلي": أنه إذا اشتراهما ليليسهما، فله الرد، وإذا اشتراهما لا ليليسهما، لا يرد، وكان القاضي الإمام على السفدي رحمه الله تعالى يفتى بالرد، اشتراهما للبس، أو لغير اللبس، فإذا وجد أحدهما أضيق من الآخر، فإن كان خارجاً عما علي خفاف

⁽¹⁾ مكذا في الأصل، وكانا في النسخة [ظا : علامك، وفي النسجين. [م. و [ف] : علام. .

⁽٢) مكدا من النسخة م أه وكان في الأصل والنسخين. "غذ و "ف": والعرفون.

٣٦) ما بير، المفرفين ساقط من الأصل وأثبتنه من ظاوم وقت.

^[4] رض أضاً: وهي الرأس الذي تكون بي صعرب

 ⁽٥) مكلة في السيختين: أم أم أم أف أو وكان في الأصل والنسخة أضاد المين بدلا من المصيب.

التاس في العادة، يرد، وما لا فلا.

۱۳۵۵۸ - وفي أفتاوي الفضلي : رجل الستري جمة، ووجد قبهها قارة مبنة، فهو عبد، وإذا الشتري ثوبًا، فوجد فيه دمًا، إن كان يقسمه الغسل، فهو عبب، وإن كان لا يتقمم، فلبي بعب، وقد مرشى، من هذا في النوع الأول، ذكر الممألة في العبون .

٩ ١٣٥٥ - وفي فهاوي أهل مسمر فنك : إذا اقتتري من أخر ثوبًا نجسًا، ولم يبين البائع، جاز، وإذا ملم المشترى، فله الرد، لأن التجاسة هيس؛ لأنها غنم أداء النصلاة، وهلي قياس المبيألة الأولى نأوطها إذا كن النوب بحال ينقصه الغسل.

۱۳۵۹- وإذا اشترى كرماً ، فظهر^{ه م}أن شربه على ناوق بوضع على ظهر ثير ، أو على موضع أخر ، قله حق الرد: لأمه عيب فاحش فيما بين الناس في هذا الموضع أيضاً

17071 - وإذا اشترى منطة مشاراً إليها، قوجه ها ردية، فليس له حق الرد العبب، بخلاف ما إدا وجدها مسوسة، أو عنيفة، وكفا إذا أشترى إماه فضة بعينها، فوجه ها ردينة من غير غش، والاكسر، فليس له حق الرد بلاعيب، فلم يعتبر الرداء، في المكيل والموروث عيباً مي ضرح الكافي في كتاب العبرف في ماب العبودة .

- ١٢٥٦٢ - وفي أنوادر العلى : عن أي برسف رحمه الله تعالى: إدا الشنوى نفرة فضة بعينها بديار، شم اختلفا، فقال المشنوى: الشتريتها على أنها بيضاء، فودا هي سوداء، أو فال الهام: أو نال من المنشري أن يردها.

المُ ١٣٥٠ - المسترى حزمة بقل، فأصاب في جوفها حشيشًا، فإن كان دلك بعد عيبًا، فله الرد، فإن شاه رد، وإن شاه أخذ بجميع النمن، وإن كان لا يعد عيبًا، ليس له الرد.

١٢٥٦٤ - في وافعات الناطفي": إذا وجد في الأرض لمشتراة طريقاً عرفيه الناس، فهو عبب، في بيوع أفتاوي القضلي: وجد في الكرم بيوت على كفير، فهو عبب في هذا الموضع أيضًا، وفي المنتفى : اشترى مصحفًا، فوجد في حروقه مشقطًا، أو اضتراء على أنه منفوط بالنحو، فوجد في خطه مفطًا، قال، هذا عبب بودت.

18010 - وفيه أيضًا: إذا اشترى مصحفًا على أنه جامع، فإذا فيه أيتان ساقطنان، أو أيق، قال: هذا عبب بردمته، ووجدت في موضع أخر: رجل اشترى مصحفًا لوائده، قال المعلم : إن في حطأ كثيرًا، قال: إذ كان فيه خطأ الكتابة برد، ويرجع بالنعن.

١٢٥٦٦ - وفي فناوي الغضلي : لو الشنري أوضاً ، فترَّت عند المشتري ، وقد كان

ظلك عبد البائع، فنه أن يرد؛ لأن سبب النز واحد، وليس لها أسمات مختلفة، فيكون كاخمى، إلا إذا ومع الملتري وجه الأرض، فيعام أنها نزأت لرفع النزاب، أو جاء الله العالب من موضع اخر؛ لأنه حبنه، بعلم أن هذا غير الذي كان في يد البائع.

وفی آفتاوی الصبخری (: قال: منظر إن كان المؤسسية آخرائ بأل كان في يد البيات بسبب تركير ، وفي يد المسترى بسبب نركير ، لا يرد ، وإن كان بعين ذلك السبب ، يرد ، ولا ينظر أن يكون الزكت في بد المسترى أكثر مما كان في يد الباتع ، أو كان دلك القدر ، بن إدا كان بعين دلك السبب ، يمثك الردكيف ما كان ، وكانتك إذا الشارى كرمًا ، وقد ظهر مي يد المسترى بياري " ، يمكن أخريها المتامل.

1707٧ - وفي أفتاري الفضلي ألمها : رجل اشتري جاربة، وفي إحدى عينها باض المادي عينها باض المادي عينها باض المادي البياض المادي المادي وهو لا يعلم إبدلك ، ثم علم، فله أن برد، وثو قبض ، وقي إحدى عينها بياض، وهو لا يعلم) "أ، ثم أنجلي البياض، ثم عاد، لا يرد، والعرق وهو أن الثاني غير الأول حقيقة ، ففي الوجه الأول حدث في بد البانع، فبوجب الرد، وفي الوجه الثان حدث في بد البانع، فبوجب الرد،

170 المنزى خسسها ته قفيز حنظة ، وجده الله المنزى خسسها ته قفيز حنظة ، وجد فيها نواباً إن كان ذلك التراب مثل ما يكون في منغ نلك الخنطة لا يعده الناس عبد له أن يرده ، ولا أن يرجع بنفسان العبيه الأن ذلك اليس بعبيه ، وإن كان مثل ذلك التواب لا له أن يرده ، ولا أن يرجع بنفسان العبيه ، فإن ذلك اليس بعبيه ، وإن كان مثل ذلك التواب لا يكون في مثل تلك الحقيقة كلها ، فله ذلك لعدم للمات من النسس ، وبحس الفنطة ، ليس له ذلك لوحود المانع على حاليين ، هذا إذا له يميز ، فلو مير فوحد نواباً كثيراً يعده الناس عبياً ، فإن أمكن أن يردها كلها على البنع بدلك الكيل فو ضعط البعض بالبعس ، فله أن يرده عبد المناس المرب ، وهو نقصان المنس له الرده لا يكن الرد كما قبض ، لكن يرجع بدعمة نقص ان المرب ، وهو نقصان المس له الرده لأن النقصان إلا يتم الود خل

 ^(*) وفي م: إن كان النزيسيد حريان الاوالذي في بدالياني

⁽۲) بهاري. معتادريعي.

⁽٣) ما بين المقومين ساقط من الأصل وأتبتناه من ظاوم وف.

السائع، وقد رصى بصلاق حدد، هذا إدا تشتري الحسف، وكدا إدا اشتري السمسية، وسائر ما تقال تغير احتقاء فوجد فيه تراباء فهو على النقاصيل الذي دكريا، فرق بال هذا، بن ما إنة المنظري ممكاً، فوجد فيها رصافت حيث إين الوصاهر وبرده على البائع بحصة من الثمل، فل أو كثر، والعرق أن في الحنظة تسامح في الفايل من التراب، ولا يمير الكثير؛ لأن في ذلك ضرراً بالبائع، لذلك لاتفهر المسامحة في الفايل، وفي الحسك لا بسامح في الفيل، هذا يكن في التمير ضرر بالبائع، ولهذا بسنوي فيه الفيل والكثير، وفي الحسة لا.

17939 - وقيم أيضاً الوالسنوي عنوة من تحاس، فأذابها، فيخرج منها حجر منال ما يتخرج من التحاس، فلم أن يجلك من النمن بحسابه، إلا أن يشاء اسالع أن بأخذت كطالات. ويرد النمن كلم؛ لأن القابل من الحاجر الايسامج في التحاس، كالرصاص في الملك، وإذا التغري تنحماً فليداً و قلاوجد به ملحًا كثيرًا، فهو على ما ذكرتا في المبطة يجد فيه النرب.

نوع أخر في بيان ما يمتع المرد بالعبب، وما لا يمتع:

مناصرف الملاك بطل حسه في الرود الآن دنيل الإسسان، ودليل الرصابا بالصب و براى حدا العلم بالعبب و براى حدا الأصرف الملاك بطل حسه في الرود الآن دنيل الإسسان، ودليل الرصبا بالصب و براى حدا الأصر إلى المارة و في المارة الأركب الحاجة فقسه و عليس به أن يردها والآن العالى فا فيس به أن المعالى في المارة المارة المارة الوالاساك، وكذلك الركب خدمه فقس، وفو داواه من سبب فيه من إلى المارة المارة بالعبب عده الإيكون على لرصاء بعض مشايعتا رجمهم الله تعالى الاستخدام بعد الملايات العبب عده الإيكون المارة على المارة المارة بالمارة بالمارة والمارة المارة بالمارة بالمارة بالمارة بالمارة بالإستخدام من المواجع بدليل مسالة الركوب واللبي التي بعد هذا والكر العسجيح الريال، وأكل الاستخدام من المراجعة المارة بالاستخدام من المراجعة والمارة بالمارة بالما

١٣٩٧ - وقو ركب الدانة لينظر إلى مسرها، أو ليس التوب ليطو إلى فسره، فهذا منه رحم، وقد ذكرما في حينار الشرعة الذلك ليس يرصه، والصرف أن حسار النمرط مشروع للاختيار، والرادوب والنيس موة محتاج اليه للاحتيار، ففر بطل حيد الشرط بالوكوب والليس مرة لفات فالدة حيار الشرط، فأما خيار العيد ما شرع للاحتيار، إنما شرع للرد ليسل ولى رأس ماله عند عجزه عن الوصول إلى الجزء تقالت، فلم يكن هذا التصرف في خيار العيد محتاحًا رئيه للاختيار، فإنه لا يحل بدورا الخلك، فبجعل دليل الرضي.

والركوب ليردها، وليسميه، وليعلقها، لا يكون دلي الرضا استحسالًا، قال مشابعنا وحمهم لله تعالى، هذا إذا لم يكه الرد، والسفى، والإعلاق إلا بالركوب، بأن كان لا يمكن صبحها إلا بالركوب، فإذا أمكته فلك بدون الركوب، كان الركوب رضا.

والدليل على صحة هذا ما ذكر محسد رحمه الدندالي في السير الكبير أن جوائق العلقة إداكان واحداً والإجائق العلقة إداكان واحداً والركب فيهذا لا يكون وضاه لان الجوائق إذاكان واحداً والا يكون وضاه لان الجوائق إذاكان واحداً والا يكون وضاه لا الركوب على واحداً والحداث الجوائق بدان الركوب عكى ومن المشايخ وحمهم الله تجائل من قال الركوب للرد لا يكون رضاء وإن أنك الركوب للسقى أنك الركوب للمائم والاعداث وقو حمل عليها عنفها، وركبها مع العشم، فهذا ليس برصاء وأنه دورل عند بعض والعائم و حمهم هدندالي على ما ذكران ولو حمل عليها عنف دابة أحرى وركبها، أو لم يركبها، أو لم يركبها، فو لم عليها فهذا يكون رضاء والسكني في الدار فل يكون رضاً فهو على ما ذكرنا في خيال

۱۳۵۷۳ و عن أبي پوسف و حمه الله تعالى: فيمن اشترى جاربة لها قبل فأرضعت صبيباً لها، أو للمسترى و فأرضعت صبيباً لها، أو للمسترى به تم و حد المنتشرى بها عبياً ، فله أن يردها، ولو أنه حلب لسها، واستهلت لسها، أو شريه ، شم و حد بها عبياً ، لم يردها ، وعلى هذا قائرا: إذا اشترى شاة ، فرصعها ولدها () شم اطلع على عبب به بعد ذلك ، قله أن يردها ، فأما إذ حلها ، فأنلفه ، كم يكن له أن يرده بالعبب إذ اطلع عليه بعد ذلك .

۱۲۵۷۳ - وفي المنتقي آ: إذا اشتري تناق، وشوب من لبنيا، ذال أبو يوسف رحمه الله نعالي: له أن يده الله بنائية وأخليها، ثم المائي : له أن يدها الأميس، وفيه هن محمد وحمه الله تعالى: لها أن يدها الأميس، وفيه هن محمد وحمه الله تعالى: تو وحد به عباً، فإن لم يكن الجز تقصائاً، فله أن يردها، قال محمد وحمه الله تعالى: والجرعدي ثيس مقصال، وفي موضع أحر من المنتقى وفاحل عن عرصه الها بعد العلم بالعب، فهو رصا، ولو آخذ من عرصها، فليس

⁽١) هكذا في انسمج الباقية التي عندماء وكان في الأصل. لبنها

رجها

و في اللو در العن أبي يوسه ، رحمه الله تعالى الإفا شتري ثباته و طلبها، ثم وجد بها حيثًا، فإلى أقسم النص سي قيدب وقيمة اللين ، فيردها بخصتها من المنز ، وفي المنتفى الإ إذا أطلاء بعد أن رأي به العيب ، أو حجمه ، أو حراء أسعه فليس ذلك برضا

١٢٥٧٤ - وفيه عن أبي يرسف رحمه قد بعائي: إذا استرى جاربة و فوجد به عيدًا و دماو ها و عيدًا و دماو ها و در كان ذلك درا و من دبك العدم فهو رصاء وإدائم يكن دياه منه و فليس برضاء إلا ال يكون ذلك ينقصها و مهو رضاء ولر أصابها عنده دينة و نشق عينها و إل كان ذلك ينقصها في الم بقسه فليس برصا

والم حميجم العبيد بعد الدفل الي العدال ، وإن كانت احدو الماة دواء ذاك العرب، فالهو وصياء وإن لم يكن دواء ذلك العيب، فعيس برضاء قبال النحدكم أبو الفيصيل وحداء الله تعالى . حدل الجحامة والنوديج في موضع أحر وصدامن غير اشتراط

۱۳۵۷ - وفي المنتفى أيضاً. التنزي حاربة، فو حديد عبياً، فد واها من عبد فد كنال مرئ إليه البنائع، فهيدًا لا يكون رضب بالعبيد الذي وحدد، وفي بسوع فشاوى أبي اللبت أن النتري أمة ترضع، وأموها أنا ترضع صبياً لها، فهذا لا يكون رضاه الأن الأمر بالإرضاع استحدام، ولو حلب سها، وأكل، أو باغ، فهذا وضدة الأن الذي حرد منها، وأسيف، حرد ونها دليل العرض، ولو حلب لبه وقم سع، ولد يأكل، فكذاك لجواب، وفي صلح الفناوي أن الخاب بدون اليم أو الأكل لا يكون رضا

۱۳۵۷ - وفي المنتقى الشنوى تعبوقاً، يوجدته عيباً، يصربه، قاد أنو به الفعرب. لم يرده. وإن لم يكن له أن فله أن برده[يقى موضع أخر منه قدأ ، فيصربه صبريًا لم يؤنر. ون لطمه، أو صربه سوطين، أو ثلاته، فله أن يرد؟!!

۱۹۵۷۷ و داوطی اجازیة المنستار قد نواطلح علی عیب بهما، لم پردها، ویرحع پنقصان العیب، سوا، کان بکراً او نیک از ایران بخول البائع افغا أضابها که افک، و کفات بادا قبله بسهوی او لمسها بشهوی وکانک الحدود از جعلت آجری فوطنه الاجر، شماضع علی عیب بها، فلیس به از برده، ولکن برحم مفصان العیب، إلا أن تقول لمستاحر افغا أفیلها

(1) وفي ما روي سرع الأصل فناوي أمي للمث

⁽¹⁾ ما بين المغوون سائما من الأصال وأبيناه من طوح وهم.

كەلك، وإن وطئها المشترى، أو قبلها بشهرة، أو ئسها بشهرة بعد ما علم بالعب، فهو رضاً بالعب، وتبحرله أن بردها، ولا أن يرجع بنفصال العب.

وإذا وطنها غير المتنوى في بد المسترى مرنا، فليس له أن يردها، بكوا كانت أو نُبِياً، ويرجع بنفسان العيب، إلا أن يرضى الباتع أن يأخدها كذلك؛ لأنها تعيبت عند، بعيب زائد، وهو عيب النفصان إن أوجب الوط، [تقصائاً أو عبب الزما إن لم يوجب الوط، تقصالًا فيها، وإن كان الوط، يشبهة حتى وجب العقر على الواطئ [""، فليس له الرد، وإن رضى به الباتع لمكان الزيادة على ما يأتي بيانه بعدهذا -إن شاء الله تعالى -.

وقو زوجها المشترى لم يكن له أن يردها ، وطنها الزوج أو نم يطأها ، رضى الدائم أو لم يرض ؛ لأن النكام يوجب الصداق ، والصداق زيادة منفصلة ، وإنها غنم الرد على ما يأتى يبانه ، ولو كان لها زوج عند الدائم ، فوطنها عند المشترى ، فإن كانت الحاربة بكراك فلهى للمشترى أن يرده بالعيب إلا برضا البائع ؛ لأنه فات جزء مها في ضحان المشترى بعسم من المساد، وإن كانت الجاربة ثيبًا إن نقصها الوطاء ، فكذلك الجواب لا يملك المشترى ودها إلا برضا البائع ، وإن لم ينفصها الرطاء ، كان للمشترى أن يردها على البائع ، هذا الذي ذكر نا في النبائع موة ، ثم وطنها عند المشترى ، وأما إذا لم يطأها عند المائم مرة ، فأا رطنها عند المشترى ، وأما إذا لم يطأها عند المائم مرة ، فأا رطنها عند المشترى ، وأما إذا لم يطأها عند المائم مرة ، فأا رطنها عند المشترى ، وأما إذا لم يطأها عند المنائع مرة ، ولمناه عند المشترى ، والمنابع أنه يرد .

۱۳۵۷۸ - ودكر في المنتقى : إذا اشترى جاربة، وقبضها، ولها زوج كان عند البائع، قوطتها الروج في يد المشترى، لم يمنع وطبه المشترى عن الرد بالعب، وإن كان الوطء عبياً . لأن هذا عبب قديرة البائع إلى المشترى منه، وإذا عرضه على البيع بعد ما علم بالعبب، أو لمجرد، أو رهنه، قذلك رضا بالعبب، وليس له أن يرد، ولا أن يرجع بنقصان العبب.

١٢٥٧٩ - وإذا اشترى برفوناً وأحصاء، ثم نظلع عملي عيب به كان له الرواذا لم يتقصه الخصى ، ذكره في "فتاوي أهل سمرقند"، وكان الشيخ الإمام الاجل ظهير الدين المرغيناني يفتي بخلافه

١٩٩٨ : - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغيراً: إذا الشنرى من أخر توبًا، ققطعه، ولم يخطه ، حتى اطلع على عيب به، لم يرده، وقكن برحع بنقصان العيب، فإن قال الماقع: أن أقبله كذلك، فله ذلك، وإن كان المتشرى صبغه أحمر، ثم وجد به عيبًا لا يرده،

⁽¹⁾ ما بين المعرفين ساقط من الأصل وأتبتناه من طاوم وعمد

ولكن يرجع بشعبان العبياء فإن بالرائبانع الدائمة مدالك، فليس له دلك و هذه المسالة نبش على آسال أن طبع و المشترى وي بد المستول بأنه ما ماروف أو هام والشترى، أو مقال أجلى المستوى ولا يرد المستول بأنه ما ماروف أو هام والمشترى، أو مقال المستوى وفعة المساور عنه ولا محور المجالسان أن بلعم الفروع عن تصله بالأصراء بلعمره وي للمستوى وفعة المفروعية والا محور المجالسان أن بلعم الفروع عن تصله بالأصراء المعمره وي المهالية المستوى وما تصله بالأصراء المعمره وي المستوى وما تصله بالأصراء المعمره وي المهالية بعما المستوى والمحار عن أن المساورة المنافقة المعارف المشترى أو يومن والمسورة وأنه والمساورة المنافقة المساورة المنافقة المساورة المنافقة والمساورة المنافقة المساورة المنافقة المساورة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المناف

الده ۱۹۵۸ - جند إلى الويادة خادره في يد تشتوى ، فشول: الويدة توجدا. متصفة المحمدة والشعصة توجدا. متصفة المحمدة والشعصة توجدا. على من لدة من الميع و كالعمع وما أشدهم وإلا عنو الزيادة أرقا ما محمد بالانتخاق المسود قال المسالم الما أضاف كاللك ، أو لويعل و لأنها قنع القاسخ في منتظم و المسال الأصل و لأوائد أو في الأصل لا المسالم والمحمد أو الأنهام المحمد والأوائد أو في الأصل لا أرب عليها عقد والا ماله فيهم بالتحد مقصوة و لا ماله فيهم بالتحد مقصوة و لا علمه في الأصل الأنهام والمحمد المالك في الأصل و لا الماله فيهم بالتحد المقالم والدول كانت فيما للأصل بحكم الانتخال و الموائد الأنه يودي إلى أما عليه مشارع الأنه والدول كانت المحمد في الأصل بحكم مك للنام والدول الموائد الأنه يودي إلى أما عليه مشارع الأنه والموائد الأنه يودي إلى أما عليه مشارع الأنه والموائد والموائد والمالك والمالك والمالك والمالك والمالك والمحمد والمحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد والمحمد المحمد والمحمد المحمد ا

 ⁽²⁾ فكما الهي السحان العالم إلى الما المركان في الأفسان و بالسحة الحداد للعالم.

لأخراما بين العطوفين معطط من الأمسل وأختاء من طاوع وفعا

كالسبس و خسال، وأب لا قايع الرد العيب في طاهو الرواية ، لأنا فسح العقد على الريادة على تدبيّ للأصل وأب لا قايع الرد العيب في طاهو الرواية ، لأنا فسح العقد على الريادة وجه لا يتصل والجسال في للأصل من كان وجه لا يتصلو أصلا بحكم الاتصل ما كان المعقد على الأعمل بحكم الاتصل و فإذا الدسخ و إلى من قبل ألمن المعلى الرد وأراد الرجوع القصال العيب و والى الدائم على المع على أود عليك جميع العلى هي النباع وتلك ؟ حتى قول أبي حيفة وأبي الرسف و حيل المع على أود عليك المعلى هي النباع وتلك ؟ حتى قول أبي وهذا الأن الزيادة المنطقة المعاد القيم على ما العالم المعاد المعلى الأنبال إذا لم يوسف و العقد على الأصل إذا لم معمد لا يمنع فسع العقد في الأصل و جد الرضاع في الوادة، أو تم يوجد، كما معمد لا يمنع قامع العقد في الأنبال و جد الرضاع في الما يقول الما و وجد الرضاع الروح على الاسول الها، عذا دو في مسأله الهو إذا إذا والدة منصلة بعد العيمي، ثم طلعها الروح على الاسول الها، عذا دو

وأما الزيادة للتعصية فواعات أيضًا، ميولدة مراطيع، كالولد والسور، وعاهو في معتاهما ، كالأرش ، والعقاب وما تمع الرفايالعيب والصلح لمائز أسباب الصلح عماه الأنه لا عِكُن فَسِيمَ العَفْسُدُ عَلَى الزيادة لا مفتسر دَّاء لله ذي نه، ولا تَسَعُّ للأصر والأد الوالد بعد الانتصال ليس شم للاصل، لا مصفة. وهذه ظاهر، ولا حكيك، فإدشيةٌ من أحكاه البيم الإبيت في الرائد احادث بعد الفيض، والإبحوز في يصبح العقد في الأصل دول الولف لال لولة صبيع من وحمه الأحمة والدمن الماجه والناء الدمن الشيء يعالدت علي صفحة الأصيرة كالقدائد من المدر و الكانب، و ما يكوب ما ها من قل وجه، لا يسم للمنسوي بعد فسح الحقد مجاثا بغبر عوضراه لأنه بكون وساء فكذلك مديكون مربطهن وحمد وههيد بعدما فسج العقد في الأصار بيغي لدلد ساما للمشتري مجانًا بعير عرص، وعبر متولده من البيد كالكسب، والعلة والهيما لانهمان الردمالعيب والفسح بسائر أسدت القسخ وطريته أذيفسخ أنعفد في الأصل دون الرباده، ويسلم الزياده للمنتشري سجانًا بغير عواس، وأسكن القول به الأن هذه الربادة ليست بيبعه يواحه فلاه لاله تبريز وعليها العقدو ارما أه تدبه بالعفاد وارحاق ديت من غير المبيع مني تكون مبرمة بحكم النوف بالزنوات من المافعة والمناهم صر الأعبال. والهما كان منافع خر مالاء مع أن الخرايس قال، وكسب للكاتب والمدر لا يكون مكاتب ومدرًا، واستاهمة منافيس تدبيع بنوجه ما للمستدري لا تهمع فيسح العقدا مثي الأصبرة الأنه لايؤون إني الوث 170۸۲ - إذا ثبت هذا الأصل ، جينا إلى تخريج المسألة ، فتفول : إذا انسترى توباً ، وتطعه ، ولم يخطه ، فاعتناع الرد لتقصان حصل بفعل الشترى ، فيرتفع برضا البانع ؛ لما قلنا ، وإن صبخ النوب بعصفر ، فاعتناع الرد صبب الزيادة المتصلة ، وأنه لا يرتفع برضا السائع ، لما ذكرتا ، فعلى هذا إذا قطع النوب ، وخاطه ، ثم وحديه عينا ، فقال البائع : أنا أقبله كفلك ، ليس له ذلك ؛ لأن استناع الرد هها يسبب الزيادة التصلة ، وهي الخياطة ، فلا يرتفع برضا الهائم .

۱۳۵۸۳ و في المتنفى": إذا اشترى من آخر تمرا بالرى، وحمله إلى الكوفة، ثم اطلع على عبب هاك، فأراد أن برده، قال محمد رحمه أنه تطالى: لبس له ذلك حتى يرده إلى ذلك قلوضع، وعلل، فقال: لأن الحمله مؤنة، ولو كال مكان التمر جارية، فقد أشار محمه رحمه الله تعالى إلى آبا ليست نظير التمر، حيث قال: أرى سفر هذه ثمه، وهها قريب، ولا أرى لحملها تلك المؤنة.

1708 - وفي القدوري : اشتري شيئًا، أو أجره من عبره، لم اطلع على عبس به. قله أن ينقض الإجارة، ويرد المستأجر بالعبب، بخلاف ما لو رهته من غيره، والفرق أن الإجارة ينتقض بالأعذار، والرهن لا.

17040 - قال محمد رحمه الله تعالى في "الزيادات : وإذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاه إحدى المبين ، وهو يعلم بذلك ، فلا خيار له في ردها الأن العبب إلحا بتبت حق الرية بيضاه إحدى العبنين ، وهو يعلم بذلك ، فلا خيار له في ردها الأن العبب إلحا بتبت حق الرد للمشترى إذا صحير الأنه النزم ، ولم يعجر الأنه النزم والمبين على الجلى تسليمها بعينه لما علم المشترى حتى الجلى البياض ، ثم عاد البياض ، فهى الازمة للمشترى ، والاحبار له في ردها ، وعن أبي يوسف رحمه الله تنائى أن له الجيار .

والمسجيح ما ذكر في ظاهر الرواية؛ لأن السائس الثاني وإن كان غير الأولى حقيقة، فهو عين الأول حكمًا من حيث إن البائع بسبيه لم يعجز عن تسليم ما النزم بالعقد، كما النزم.

بيانه : وهو أن المتشترى لحا الشتراها مع علمه بالبياض الأول ، فاقبائع لم يتؤم تسليسها سليمة من حيب البياض يهذا المين ، وإضا التؤم تسليسها سعيبة بهذا الميسب ، والبياض الأول وقت العقد كان بياضاً ظاهراً ، مع استثبال أن لا يكون الشابي بهذه الصفة ، وكان التابي حين الأول حكمًا من حيث إن البانع لم يعجز عن تسليم ما النزم بالعقد كما النزم، وقد ذكرتا أنَّ العيب إنه ينبث حق الرد للمشترى، إذا عجر البابع عن تسليم ما النزم بالعقد، كما النزم.

1404 - قال في الكتاب: ألا ثرى أن رجيلا تو السنري جنارية وسنها سيافطة، أو سوداء: والمسترى جنارية وسنها سيافطة، أو سوداء: والمسترى علم بذلك، فلم يقبضها حتى ليت سنها السائطة، أو نعب السواد عن سنها، قد سقطت ذلك السنة، أو عاد السواد، فالحارية لازمة للمشترى، وإلى كانت لارمة؛ لأن السنع يحجز عن مسيم ما التزم بالعقد كما الترم على ما ذكونا، وثم يووعن أبي يوسف عن مسألة السن بخلاف ما ذكره في الكتاب، واختلف المشايخ رجمهم الله تعالى في ذلك منهم من قال: لا، يل مسألة السن على الاختلاف أيضًا، ولو قبضها من قال على المسائة السن على الاختلاف أيضًا، ولو قبضها وهي بيضاء أحد العينين، أو سنها سافطة، وهو بعلم ذلك، ثم إنفلي السامى، وبنت السنة لم عاد البائع ردها بدئك العيب، لأن لم عاد البائع ردها بدئك العيب، لأن الم إجب على المشترى أن يردها على الوجه الذي قبضها [وقد قبضها] "معية بيدًا العيب،

المناه المواقعة على الكتاب: ألا ترى أنه تو اشترى شاه حاسات. وولات في يد المشترى ولذا ، ثم حلك الولاد، ثم وجد بها عيث ، كان له أن يودها على البائع؛ لأن الولادة لا يكن مقصالاً في الشائع لا سحالة لهمتناع على المشاع على البائع؛ لأن الولادة لا عتبار أن بأولادة حلالت زيادة منفصلة ، فإذا حلكت ، فقد ذهبت الريادة ، وجعلت كأن لم تكن ، فكان المشترى قادراً على ردما قبض ، كما قبض ، كنا عها ، ولو ثم بعد الباض في العبر التي ذهب عنها الباض ، لكن ابيضت عين الأعرى ، ثم يكن له أن برد الجارية بحيب أبداً و لأنه عجز عن ردما ، كس قبضها ، وهي صحيحة عذه العين ، وولان يردها وهي معينة هذه العين ، والأن يردها وهي معينة هذه العين ، والأن يردها وهي معينة منه بنعو المشترى بأن ضرب المشترى عبنه ، فابيضت ، ثم وجد منا عيباً آخر كان عند البائع ، لم يكن له أن بودها ، بغيل البنض ، فقد حصيت زيادة بين الم أن بردها بخلاف ما إذا عاد البائع ، لم متصلة ، فإذا ضربها المشترى ، صار حاب النسترى ، فلم يعبر المشترى حاب لها ، فإن قال المباض ؛ لأن هناك هلكت الريادة لا بصنع المشترى ، فلم يعبر المشترى حاب لها ، فإن قال المباغ و أن يودها عليه و بخلاف ما إذا عاد المناه ، والذي قال بعبر المشترى حاب لها ، فإن قال المباغ و أن يودها عليه و بخلاف ما إذا عاد المائع ، كان المشترى أن يودها عليه و بخلاف ما إذا عاد المائع : أن أنسها كذلك ، وأود جميم المشترى ، كان المشترى أن يودها عليه و بخلاف ما إذا عاد المائع : أن أنسها كذلك ، وأود جميم النس ، كان المشترى أن يودها عليه و بخلاف ما إذا عاد

(١) مكذا في السخة ف .

⁽⁵⁾ ما بين العفو بين ساقط من الأصل، وقد أثبت هذه الكلمة من النسخة الله ..

البياص مفيرت الأجنس في بدالمفتري حيث لا يكون للمفتري أنا يردها بالعيب، وإنا وضي يه البياني، والفرق أن من الفصل الأول المانير من الردحق البياني، فإدا رضي به، فقد أصفط حقه، والمانع في القصل الثاني حق الشرع، وحق الشرع لا يسقط بإسفاع العبد هذا الذي ذكرتا كله إذا اشتراها مع علمه أنها بيضاء إحدى العبيس.

وأما إذا اشتراها، ولم يعلم بكومها بيضاء إحدى العيني، فيضها، ثم علم كان له أن يردها، فإناليم يود حتى اتجلي البياض، لم يكن أنا يودها بعد ذلك، وإنا استحفها سليمة لما لم يعلم بالعيب وقت العقد ؛ لأنه لما انجني النياض ، فقد استوعى عين حقه لو حوده في يده ، وبعد عا استرفي عبن حقه ، لا يكون له الحيار ، قإن عاد البياض ، لا يكون له أن يردها أيضًا ، فا ذكرنا أنه مًا انجلي البياض. صار اللمتري مستوفيًا عين حفه حكمًا، وبعود البياض، لا متقض الاستيفاء؛ لأن قيض المبع لايحتمل الانتقاض. كما لو فيض السلامة، ثم فاتت، ولو وحد بها عيب أحر، كاذله أن يردها به ؛ لأنه لما انجل البياص، صار المشتري مستوفيًا عير حفه حكمًا، فوقعت البراء؛ للبائم عن العيب؛ لأنه البراء؛ كما نقم بالإيراء، نقم بالاستيفاء، فصار كأنَّه أمرأه نصاً عن هذا العيب، ولو أبرأه المثنوي عن عيب، ثم وجد بالمبيع عبها اخر، كان له أن يرده بالعيب"، فههذا كذلك، فقد جعل البياض العائد كأنه غير الأول في حل الروية، وحمله كالدعين الأول في حق الرد بعيب أخو .

وكيفلك إذا اشيتري جبارية وهي سياقطة السنة، أو مستودة السنة وهو لا يعلم بذلك، فقيصها، لم علم بذلك [ثم زال السواد، أو نبئت السنة لم يكن له أن يردها، وكذلك لو سقطت السنة، أو عاد السواد بعد ذلك]"" لم يكل له أن يردها، ولو وجد بها عيباً أخر، كان له آن بردها، شرفي كل موصع ثبت للمشتري حق الرد، إذا قال في وجه الباتع قد أبطلت البيع إن كان فيل الفيض، النفض البيع، قال البائع أو لم يقيل، وإن كان بعد القبض، فإن قبل البائع، فكذلك بنتقض السيم، وإن لم يقبل لا يستقض البيع، وإن كان بغير محضر من البائع، لا بندقض البيح، وإن كان قبل القمض أصل الممألة في المبودات، وقصل الحضوة في وكالة الشافي.

١٣٥٨٨ - وفي المنتقى : انشرى عبيدًا محمومًا كان ياحده الحمم كل يومين، أن

⁽¹⁾ وفي التسجيل. في و من كان له أبير دوبذلك العيب.

⁽٦) مذيق المعقوفين ساقط من الأصل وأتبنناه من ظروم وف.

تلابة، فأطبق عليه عندي قل أن يرده، وأبه يخالف ما ذكر على فتاوي أبي الليث رحمه الله تعالى ، فقد ذكر أمه إذا الشرى عمدًا، ويه مرحل، فارداد الرفل في بدالمشترى، فلسن له أن يرده على بالعه، وإن شان صدحت فراش عنده، فلهذا عبد، عبر الحسل ، فبلا يرده، ويرجع اللذي ي بالأرش

وكالمنك إذا كانت ترحق ومعجرت صدف قصارت، فاعجرت لد أنه أن يرده، ولو كان له حرج، قدمه لده به أو كانه موضاعة، فصارت أمنه على لد أن يرده، وقله أنفراده إذا التشرى عبداً فاستقاله، وأبي أن يقيله، قال، ليس هذا بعرض على النائع، وله أن يرده إذا وهب المهيع بعد ما اضع على عب يه، ولم يسلم كه أن يرد، على نائعه والأن هذا دلالة الرضا بالعيب، ألا يرى أن بعرض على شيع يمنع الرد، ورعا يمع لأنه دلالة لرضا، ولو فعل شيئاً من ذلك قبل العلم بالعيب عمني القرض والهيه بدون التسليم، فهذا الا يكون رضاء ولا يمنع الرد، وعاب دولا يمنع الرد، وعاب دولا التسليم، فهذا الا يكون رضاء ولا يمنع الرد، وعاب دوية بعدال حدالة الهية

۱۲۵۸۹ - في اصاوي أبير اللك رحمه فه نعالي الروا اشترى شيئًا، و تعاصم البائع في عيب مه وترك الحصومة أبامًا، تم عاد إلى الحصومة، فقال له البائع : لم يركت الحصومة، عال: الأنفر، وأسال هل هذا "عيب، فله أن يحاصمه في العيب ويرده؛ لأنا هذا نيس له دلالة الرضا.

وكنشاك ودائراد السرد، وتسم يجدد السائح، فأطعمه والمسكمة أيامًا، ولم يتعبرها ويد تصوفًا دل على الرضاء ثم وجد البائح، فله أن يرد، قال رحمه ثمّ تمالي: على هذا أو كان مشايخ زماني.

۱۹۵۹ مومی الفتقی و جل اشری من رجی عبدت شرید منشوی افراد ماه الموقع الفتوی فراد خلایبه ما الموقع الم

 ⁽٩) فكدامي أفيال وكان في الأصل، فهدا، ومن الم أن الطاء أحدا

⁽٢) والدام المن الواجهين اللين اللي اللي

 ⁽٢) رش م عنی بالعالما ذلك العیب

الشيري إفريستنا ويله، فإدا هو عاو وأكر مه أنف لا ترد بالعيب ، و ترجع بالشفصات الأن التي في الإيريسم كيب .

۱۳۹۹ - (اشتری تولیا، ماکل التعاری نیراطلع هلی صبید، فلیس له از در واد رضی استام در فالک (۱۳ استوی استان فاکل می لشها، اشتری بناخا می فلمسالا، دادخه می اشاری ثیم اطلع حلی عاید در بردیده دادخ الان القاشوح من الحالدید الآن فدهان لا پاستقیس بالادحال و المال و و حدید و تقییل

۱۳۵۹۳ - سنل شمس الإسلامالأور جدور را جمعاله بعثالي العمل شموي مشد؟ و حدده تم الحلح على عبليا به دقال: لم يرده إلا يرجد البائع؛ لأنه يتنفص مته شيء بسبب شيختند

قال معدد رحمه الدنمالي: وجل القترى من أحر عبداً قد من قاعد النفي ، ولم يعلم ، وعمله عدد النفيري ، فللمشوى أن يرده على الدنع ، وياجع بجميع النمي ، وهان أبو يرسم ومعلم عند المندري ، فللمشوى أن يرده على الدنع ، وياجع بجميع النمي ، وهان أبو يرسم ومحدر حجم مقضل ما يستميد ، وحاصل هذا أن أنا حيثة وضي عه تعالى عنه محمل مذا في الاستحقال ، فيكور عبداً إذا المشرى عبداً الاستحقال ، فيكور عبداً إذا المشرى عبداً الاستحقال الدم يقصاص ، أو وهذه وقتل عبد المستوى ، يو مع على الدائم بحسيم النمن بجراة ها في استحق المستم النمي عصر ما يتهدر الدم ، فيرمع عصر ما يتهدا ما

۱۳۵۹ - وس الوادر هدایم الفال: قد محدد وجده انداهای اضی تیاس تول أی حیفه رضی انه تعالی عند اوا اشتری عراد قد سری عند اشام، و مدیعام به امتدی، و سری عند انتشری آمضاً، فقطعت ند والسرفان حدیثاً، قال: ایر مع علمه بالتصف، و مد قولهما این قراب البیم مصاف إلی آمر حددت فی صحاف المشتری و لا ایل آمر کا دمی صحاف البائم، فلا یجری مجری لاستحفاق، کس اشتوی حاربة حاملة، و وقعت فی ید المشتری، و هلکت می مناسها، لا یصاف الهلائ این آمر کال می صحاف اساع، و لا یجری مجری الاستحفاق،

¹⁰ أما بين العقوص سائلط من الأصل وأنيشاه من الدم وف

أنا العسمان في المستحرة من وهنال عن الأصار والمستحدية الشراء عن الدفاع من البيدا الشدان فلاوساء ا والدفيم في النزاء التواجع على عيس به يردن وقر استتوى بقساء وقو أدخاء في النزاء البواطنع على الراح المواطنع على الرحاء بدولاد.

وإنها كالذ كذلت؛ الأن السمس الموجود في يد البائع حن بالدم واحباق والرافي إللا مهمها دول المائية ، وإن دهمت المالية صورة أنها لا يقي بدول الحياف و هذا أمر غير مضاف إلى الجناية. والأبي حقيقة راسي الله معالى عنه وجهان: أحدهما أن التلف مصل يفعن كان في صحال البائح، فيتنفض به قبض المتشرى، ويحمل كانه ناصافي بدالبائع، وفاسا على ما لو خصب عدالًا ، فاتل العدد وحلا في با العاصب، ثم ودور ففتل فصاصاً ويرجع المالك على العاصب. مجمع الفيمة ؛ لان الود نقص حسب كان شد الدصب، فصة كانه قتل في بدا ناصب.

من المنافخ وحمهم اقه تعالى من زيف هذا الوجه بسائل امنها: أن البالغ لو يطع بده ه توجاعه و فعات العند في بد انفقوي من القعوم لا برجع الشيري على الدنع بحسيم الشين . والذرال الغيص بعدب كناف في بدائبالغ ، وكدنك إذا النقري امة حيلي ، موالدت عند الشتري . فعات الا برجع على البائع بحبيم انفوز ، وإن مات بسبب كان في بدائد تم .

1864 - وكافك إذا السترى عبداً محسوساً ، وله يعلم به ثم فيضاء ته مات من الحسر ، يرجع بالتعصال ، لا يجميع النمن ، وإن مات سبب كان في يدالبانع ، إلا أن هما الأخرى داير جع بالتعصال ، لا يجميع النمن ، وإن مات سبب كان فطح البلد لا يرجب الأخرية داير بن يدعل الميلاد لا محالم، فالإنسان قد يسمون ، فالبلف عند السندري لم يحصل سبب كان في يد الباه لا محالم، وهو الخريج شبالة حمى .

وأما في مصل الولادة فيس مشايحنا وحمهم الله تعانى من قال: مساكة الولادة على هذا الحلاف أيضاً. وم ذكر في الكتاب أنه لا يوجع بحميع المسان على تولهما، وأما على تول أبي حميمة رضى على تعالى عنه إلى جميع بجميع المسل، الدليل عليه أن محمداً وحمله الله تعالى ذكر في الكتاب: إنه غصب من أخو جاريه ، فاحب عنه المناصب عنه المناصب عنه وما على الماك ومامت في نقطت والماك ومامت في نقطت على المناصب عنه أبي حيفة وضي الله تعلل عده وحمله والنامية على المناصب عنه أبي حيفة وضي الله العالى عده وحملة كأنه هات في بد الغاصب، كذا عهد ، ولان ملمناه فوجه التحويج أن الولادة ليست بهلاك لا محالة والتقويب ما مراً

ورجه الخبر الأبن حتيمة وحمه الله تعالى: أن العبد الذي هو مستحق النش لا في مداء. إذ الفيسة عبارة عن الغرف، وغرة الأشياء باعشار غوها، والاحتواط الإقامة الصالح ، ومتى كان مستحق الفتل، أهال حراء الاستيقاء، فلم يكن متقوشاً، والدرع لا يتعلد على عبر المفلوم، كالبّدة والدم، والخديا، فإن ذات الشاري علم بالك العياب، معتدهما لزم، العياب، والإبراجع القصال العيب؛ الأنه ميسارضي عام وأما عبد أبي حيفة رضي علائماني عند، عس مشابخة رحمهم لله تعالى من قبل: إنه عند أبي حيقة كديث، وهو غير صحيح، و مما تصحيح أن هندأبي حنيهة رصي غه تعالم عنه العلم والجنهار سواده لان هدا بسولة الاستحقاق عادده والعلم بالاستحصاق لاهتم الرجوع، وإنا تعارك لبجود، بمقتل هم اللمدري الأحرم بالراجعون عبدأني احتيقه رضلي فقائماتي عبدياراه الاستحفاق والعقدهما يمؤ فالعووساء والدكاد المثنري أعنق العلد، تم فتال فعلدهما يرجع للقصال العياب

وأما عبدالتي عبيقة إحمه فه تعالى العملي تود أأما دقرنا في لوحه الأول له أد اللائل يعوات بدا النبزي مصافحا إلى سبب كان في بدالدته ، يتبغى أن لا يرجه مشيء الأن بالاعتاق فالتدالك المفتري فار الفتل والقطع، فلا يتصور النصاء بالقطع والقتل، وعلى فوهاء ذكرانا من الوجه الثاني أنَّ البِّع عِيرَ متعقف لعدم تقوم العبدير مع يجميع النَّمان.

دة والطبيورين زياد في عندا الاختلاف الإنا شبدي بقراهم، وتصابصه الوابعة اللادري من منعه تووجه مصافقه بأب فالوام ومعار حمدهنة تعانى الحاديم دعلي الشبري الأول إداله يعلم ما وقال حرفول أبي حيقه وصلي لله تعالى عنه.

١٣٩٩٠ - وفي أشرح الحامم . من تعليقي في كتاب الركالة في دب قبل الركالة في الطلاق. وحار اشتري من احر عبده وباعد من غيره، بم سنراه دات العبراً ، بم اطلع على عبد، كان عاد النافع الأول لم يرهم على الفان استراه منه؛ لأنه غير معيد؛ لأنه لوارقه عليه، كان للبودود عليه أن واده عنيه فأنباك الأنه الفشراه مناء فيلابقيت الرف والا يرده فلي السالم الأولى؛ لأن هناك اللك علم مستماه من جهدما السامي البابعا فأول صائحًا، والششري الأول حعقاله ومستري الدني يبأن وصورة مسألته بعد تعمينة عولاء غنتري جعفو حبمأص فيدالون ثمياق حعفرا واعدموا والداء نهاول جعفوا انشترادهن وللاتنكاء تتهاطله على عبيب فلجا كان بالعملاء فعلى ما ذكر في الحصيع إل ليس لجعمر أن يرقه على ربده الأبه لوارده على الدم أتنادان بدأن ساده على جعفواه لأباقه استراء مهاء فلا يعيد الرماء وعلى ما ذقر الحسن من رباد واسمه الهاتعالي في عداب الاحتلاف قبال لجعفر الذبوعة على ريده ثم يرفاريد على حجمواه وأته مفايد حزي برها سممر على صالح الأدريشون دبث لايعد دايل جعفر فدير ملكه المنتفاد مزا جهه صائح وأنهرهاي ما ذكره في كتاب الأحتجه وإذاره جملو المندعمي ويقد مراهدريد

وفاله هلادا في الأصل والاستخلال الصالوا في بالركاء في السلحم الدما أقول المرادقي مراسورات العبوسة

على جعفره إلما كان لجعفر حق الره على مباثير إذا كان الرد على جعف بقضاء الأن الرد بالقصاء فسخ من كل وحه في حل لباس كادة، فيعود إلى جعفر قديرملكه الذي استفاده من جهة صائح في حفه وفي حن صالح، فكاناله الرد على صائح، فأما إذا كانا لود على جعفر بغير قصاء، والرديغير قضاء بهم جغيد في من التالث، لا بعود إلى جعفر قدم ملكه الذي استفاده من جهة صالح، فلا يكون له الرد على صالح، وتبين بما ذكر في كتاب الاختلاف أن المذكور في "شرح الجامع" قول محمد رحمه المائعائي.

١٢٥٩٦ - والى أالتنفى : إذ الشترى من أخر ديناراً بدرهم، ثم إن مشتري الدينار باع الدينار من رجل أخره ثم وجد المشتري الأخر بالديتار عببًا ، ورده على المسترى الأول يعبر قضاء، كان للمشخري الأول أن يرده على بالعبه بذلك العبيب، ولا يشب الصوف هه: العروض ، قال: لأن البيع لا يقع على الدنالير بعينها ، وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على ا رجل، وتضاها أحو، فوجه فيها زيرفًا، وردها عليه بعير فضاء قاض، فله أن يردها على الأول.

١٢٥٩٧ - وهي أنالتقي : المنتري عبدًا، فوحده أعسى، قفال الشنوي للبائم: أوبد أن أعتقه عن كمارة يميني، فإن جاز عنها، وإلا وددته. قله أن يرده، وهو تظير مسألة النوب التي

١٢٥٩٨ - وفي ألعبون أن اشتري من اخر لوبك فإذا هو صفير، فله أن يرده، فقال له البائم: أرم الحماط، فإن تطعه، وإلا ردُّه هلي، فأراه، خَياط، فإذا هو صفير، فله أن يردُّه، وكذا الخف والعلنسوة، وكدا إذا قضاه دراهم زائفة، وقال للقابض: أنعقها، فون حازت عليك، وإلا فردها على، فقيله، على (لك، فلم ينفق عليه، فله أن يردها استحسالًا، دكره في كتاب الصفح من البوارل

١٢٥٩٩ - وفي المنتقى : اشترى شيئة بالف درهم، وقبض الألف، فوحدها نبيرحة، تُوحَرِضُها عَلَى البيمَ ، فهو رضاحه بها ، وبيس له أن يردها ، وعن أبي يوسف رحمه ، فه تعالى اله لا يكون رضا، وله أنابر دها.

وفي المنتعى : هن محمد رحمه الله تعالى المشتري في خيار العيب إذا قال للبائم " إذ الم أودها إليك اليوم، فقد رضيتها بالعيب، فهذا القول ماطر، وله الودر

١٩٦٠٠ - وفيم أيضًا " رجل الشتري من رحل دارًا، فادعي رحل فيها مسين سام، وأقام على ذلك ببنة ، فهر بمنزلة العبب، فإن شاء انتشرى، فأسلكها بجميع الثمن، وإن شاء ردها، ران كان قد بنى فيها بناه؛ قله أن ينعض بناءه، وليس له أن يرجع بقيسة ساءه؛ لأن هذا عيب. وليس باستحقاق شروعته.

۱۳۱۰ - وفيه أيضاً: رجل الشرى من أحر عبداً بكراً موصوف بغير عبد وتفايضا ، ثم رجد البائع بالكر عبداً ، وحدث به عنده عيب ، خو ، فإنه لا يرجع بشى ، وإن كان الكر بعيد عند المشرى ، رجع في العبد بمثل تقصان العيب في الكر ، إلا أن يرضى البائع ، وهو مشرى العبد أن ياخذ الكر بعيد ، ويرد العبد .

وقيمه أيضاً - رجل استفرض من رجل حنطة، وقدهم، ثم اشتراه منه بعالة درهم، يعنى المستقرص الشرى الكر المستقرض من القوض، ثم وجد بالكر عباً، قال أبو يوسف رحمه الله نمالي: له أدير ده بالعيب، ولا يرده في قياس لول أبي حبيه رضى الله تعالى عنه.

وكذلك إداكان العرض دراهم ، فاشتوى المترص بها دسير ، وقيمي الدنائير ، أنه وجد المُستة رض الدراهم القرض ويرفّاه فنه أن يستيدنها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، رسباني جنس هذه السائل في مصل العروض -إن شاء الله تعالى .

نوع أخرمته:

إذا الشترى شبين، ورجد بأحدهم عبياً، وكان ذلك قبل أن بقبضها، أو قبض أن الشترى شبين، ورجد بأحدهم عبياً، وكان ذلك قبل أن بقبضها، أو قبض أحدهم، فإراد ألا يرد العبب خاصة الله للك، ما ديم من تغريق الصفقة بعد القبص، فرد التمام، ولو قبضهما ود العبب حاصة الأن خبار العبب لا يمنع عام الصفقة بعد القبص، فرد الغبب خاصة على الدائم فيل النسم، وليس له أن يردهما إلا يرشأ البائع، وهذا الجواب يستقيم في شبتين يستفنى كل واحد في الانتفاع به عن الآخر، فأما بذا كان شبين لا يستغنى أحدهما في الانتفاع به عن الآخر، فأما بذا وما أشبه زدا قبضهما، ثم وجد بأحدهما عبياً، ليس له أن يرد العب محاصة ، لذ فيه من الإصرار بالبائع، ولكن إما أن يردهما، أو يمسكهما، وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصال.

۱۳۳۰۲ - وإذا اشترى زوجى ثوب، ثم وجد بأحدهما عيبًا بعد الفيض، قار دأن يود العيب خاصة، نظاهر أجواب أن له ذلك، قال مشايختا رحمهما لله تعالى: إن ألف أحدهما العمل مع صاحبه، وصار بحال لا يعمل إلا مع صاحبه، فإنه لا يرد المعيب خاصة، وصار بنزلة شيء واحد، وإن كان المشرى تبيئًا واحدًا، فوجد بعصه عيمًا قبل الفيض، أو بعده، فليس له أن يرد المعيب خاصة، وإن كان المعقود عليه بما يكان. أو يوزل مو ضرب وأحد، وحد يعصه عيد، بس له أن يرد المعيب خاصة، سواء كان دلك ضر الفيض، أو بعد القيض، أما قبل الفيض فظاهر، وأما يعد القيض علمه ذكرناه بخلاف ما إذا كان المعقود علي توبين، أو عبدين، والعرق أن الكيل والموزون جعلا كسى، واحد من حيث الحكم في حق البيع؛ لأن ظالبة والنقوم للمكبل والمورون ثبت بالإحماع، فين الحية الواحدة بالفرادة لا يكون مالا متقومًا قابلا للبيع، فوذًا كانت المائية القابلة للسع تنبت بالإجماع، صار الكل في حق البيع كشى، واحد حكمًا دولو كان شيئًا واحدًا حقيقة، بأن كان لوبًا، ووجد بمنف هيئًا، فأراد أن يرد المعيب خاصة، ليس له ذلك، كذلك ههنا.

حكى الشيخ الإمام الراحد أحمد الطواويسي وحمه الله تعالى 1 أنه كان يقول على فياس فول محمد الله تعالى 1 أنه كان يقول على فياس فول محمد وحمد المعتبد وين كان مجتبد (وا كان السبير الا يريد بالمب عيباً ، وكذلك إدا وجد البحض صغاراً ، فأراد أن يغربل لبرد الصغار من الحب الذي هو من عب الفربال ، ويست النافي ، ليدرله ذلك .

وكذلك إذا اشترى الجوز ، أو البيض ، هوجب البعض صحاراً ، فأراد أن يرد المنخار خاصة ، وتسك الباني ، فليس له ذلك .

وحكى عن الفقيه أبى جعم الهندوالي رحمه الله تعالى: أنه قال: ما ذكر من الجواد ، هى المكيل والحرزول محمول على ما إذا كان الكل في وعاه واحد، أما إذا كانت عي أرعية مختلفة ، في جدما في وعاه و حده على النوس والصنعين ، كالحنطة في وعاه و حده معيياً ، فإنه يرد ذلك وحده ، بنزلة النوس والصنعين ، كالحنطة والشعير ، وكان يفتى به ، ويزعم أنه رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى ، ويه أخذ شيخ الإسلام عواهر زده رحمه الله تعالى ، وقد عثرت على الرواية في المنتقى وصورة ما ذكر شه إذا نشترى و والدن أن دهن و أو سلة زعفران ، أو قوصرة إذا نشترى جره ويت ، أو دهن و أو سلة زعفران ، أو قوصرة غير أو جوالق حلطة ، أو دفق ، فوجد شي من ذلك عبياً قبل الفيض ، أو بعث ، فهو بالخيار ، إلى شاء نطف البيع في المعيب " خاصة الأن عنا شيء واحد، والحال به قبل الغيض وبعد المنبض مواه .

۱۲۱۰۱۳ - ولو شنری قوصرتی تو ، أو جرتی زیت ، أو قرمتی عسل ، أو كرمن منفرقین فی و عالیر ، أو حابتی خل ، فوجد بأحدهما عبداً قبل الفیض : فله أن یدع البیع ، أو باخذ المبع ، وإل كان بعد الفیض ، فلیس له أن برد إلا الذي به العیب

٤٩٦ هكدا في التسحين أحداً وأم أم وكان عن الأصل و النسخة أطرر الهيم.

قال الحاكم أبر العصل: قال أمر بوسف رحم الله تعالى الا إمّا كان سو احتل الأول وَيَنَا وَاحَدَاءُ وَسَمِنًا وَاحْدًا وَمِنْ قَلْمَ أَوْ يَتَرَكُ كُلَّهُ فَي قُولُ أَبِي صِيفَةٍ وَمِنَى الله تعالى عنه . وهو قوله ، قال أبو الفصل أيضًا : وجدت في النبوع عن أني حيمه وحمه الله تعالى إذا استرى أنوال ، فقضها ، أه قم يقضها ، فوجد معنى الأنواب مبله ودالعب حاصة ، ولومه الأخر .

۱۲۹۰۵ - وروى احسى عن أبي حيفة رضى الله تعالى عنه: إذا انسرى حشرة تواحير غراء توجد بيعضها عيله، فإن كان غراً واحتاً من صلف واحد، ليس ته أن برد إلا حسيمه الرياحة جيعه، ورد كان مختلفاً، له أن برد الليب حاصة ، وكتابك قال الفقية أبو جعفر رحيه الله تعالى الجرما إذا اشترى إدائة ، إدريسم، فوج العص ما في كل لدفة معسياً، فأراد أن يرد دلك خاصة، بأن غير العسب عليس له دلك

وعالله او وجد ترفاعة منها كفها محسبًا، كان له أن يود دلك، وعبسك ما لا عبب به . وكذلك إذا الشنرى عددًا من كنه العزل، فوجد في كل واحد شيئًا معبسًا، لايكون له أن يمز ذلك، أو يرده خاصة ، وإن وجد بعض العدد معبيًا، له أن يرد دلك، وعسك ما فا عبس به .

ومن الشابع وحمهم الله معالى من قدا الأفرق بين ما إذا كان الكل في وعاء واحد اأو أوهب المن الدأن يود الدحق بالدين، وإطلاق محمم وحمله الله تعالى في الأصل أيمال عليا، وله كان بلني ضمال الأتمة المرخسي.

977.9 - وفي أقامتني .. قال محمد وحده عله تعالى: وجل الديري طعاف ووحدته حيثًا، فقرأه أن يود شعص دون المعض، فلم قلت، وكندلث كل ما يكال، أو يوزه، لأم يسي في رد معمد فلس عملي البيانج، قال محمد، وقال أبو حيمة رحمهما الله تعالى: ليس له أن يرد ليمض دون البعض، قال: وأطنه قرل أبي يوسف وحده الله تعالى

۱۳۹۰۹ وهي انوادر بيسر عن أبي بوسف رحمه الله تعالى درج شدري حاربين صففه و حدث ورأي وحا هما عها عها فهل الفيص، فأعنق الني لا عبده مها، لزمته الأخرى، وقو فيعني اللي لا عبب به الدنم أواد ردها، فله دلك، وقو كنان فيض التي بهما العبب، وهو بعدم عاصب، الرمناه، وقو وجد بهما العب، فقيض إحد هما، فله أن يردهما حموماً

وثر كان قبض إحداهما، وأعتفهما، وهو لا يعلم بالعب، ثم رجد الأخرى عراء والم يقتصها، فله أن يردها، وإذا قبصهما حميماً، فأعلق إحداهما، وهو يعلم يعبب الأخرى، فليس هذامته رضا، وقر قبض واحدة، وترك واحدة، ثم حدث بكل واحد، عباً، فيه أن يدع الني ليهيفين، إلا أن يرضى البائع أن يقبل الأخرى بعينها، وإن ساء البائع فلك، فيل

للمسترى: حدهما جميعًا، أو ردهما جميعًا.

۱۲۳۱۷ - وفي الوادر الن سماحة العن محملا رحمه الله تعالى: إذا اشترى عبدين.
وعلم نعيب يساء فقيض أخدهما، مهو رضا بعيلهما حميعًا.

177.4 وفي المنتقى أن رجل نشترى ثلاثة أعدد، فقيض أحدهم، ثم وجد بأحد الدافير هيئًا، فلس له إلا أن يرفعم حميمًا، أو بأخذهم جميعًا، ولو كان أعنق العبد الأول، تزمه بحصته من التمن، وهو باخيار في الباقيز، إن شاء أحذهما، وإن شاء ودهما، وليس له أن يرد ملعيب خاصة، إلا أن يرضى البائم.

۱۷۹۰۹- وإذا الشتري جراب عروي، وأخذ ثوبًا منه ، وقطعه وحاطه ، أوماعه شم وجد بدوب من الجراب عيثًا ، فللمشترى أن بأخد ما بقى من التباب ، ويرد الذي به العبب حاصة الأنه حين استهلك فكأنه فسض كله ، ولو قال لبائع : لا اسلم لك أما أرضى أن يرد الخراب كله ، فيس له ذلك ، إلا أن بشاء المشترى، ولو كان قطع النوب ، ولم يخطه ، فرضى البائع أن يحسك الجراب ، ويأخذ النوب القطرع ، فله ذلك ، ذكر مسألة الجراب في المستى أ

1711- وبيه أيضاً: النبرى من آخر نخلا فيه تم يوضعه من الأوض و وقره وليه المنفض المشترى النخل حتى جداً أياته و فإن كان حفاظه ينه على المحلة و أو التعر بأن كان لم يبلم الحفاظ والمترى المخل حتى جداً أياته و فإن كان حفاظه ينقص المحلة و أو التعر بأن كان لم يبلم يبقض المخل والتعرب فلا خيار فلمشترى و لأن فعله إصلاح و وإذا فيضهما للشترى، فوجد بالمحدما عيث وده وحده الا خيار فلمشترى و لأن فعله إصلاح وإذا فيضهما للشترى، وبه منافرة و موده على فلك قلل في المنافرة ولا يشقص المنتوى ويقي بنقص المخل كله قبل في المنافرة في جده المسترى، ويه ينقصه الجذاذ شيئًا و ولم يقص المخل المفار في المحدما عين الأخر و و الا أن يردهما وينافرة في و حده وبين فيه ضرر و لأن المنافرة بالمفارة المنافرة في و حده المسر بعض النخل الأنه خرج منه والحدما عن الآخر بعدالفيض، ونيس فيه ضرر و لأن أعدما به وحد العيب، و لمن يرد واحداً منهما، أما إذا كان العيب بالذي التقص و لأنه تعيم عدم معين إذا و والما أن يقل المهام المعين و إذا أن يشاء النائع أذ يشل ذلك مع العيب، عجيمة فوذا بعفر الرد، يرجع بنقصال العيب؛ إلا أن يشاء النائع أذ يشل ذلك مع العيب، عجيمة و وذا بعفر الرد، يرجع بنقصال العيب؛ إلا أن يشاء النائع أذ يشل ذلك مع العيب، عبد حديدة و وذا بعفر الرد، يرجع بنقصال العيب؛ إلا أن يشاء النائع أذ يشل ذلك مع العيب، حينة و و لأن معه و يقم المبت و حينة عرائم المائع أن يشرف الاحتراخ المنتاخ .

إذا إحابين للعفوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظروه وف

1771 - وكانكك لو اشترى شاة على طهرها صوف و هجز النابع الصوف قبل القيض . أو جزه المشترى بعد القيض ، كان الجواب ويه كالجواب في التمر ، إلا أن قرق ما يشهما أن الصوف يسخل في العقد من غير شوط، مخلاف السر ، والقياس في النمر كذلك؛ لأن النسر مع المخبل بمثرلة شيء واحد، تكون السر متصلا بالمخلة اتصال خلقة ، إلا أنا تركنا فقياس في التمر بالنص ، وهو قوله عليه الصلاة والمسلام " همن باع تخلا مؤبراً فتصرته فلين إلا أن يشترط المناع».

۱۹۹۱ ولو كان شاه حاملاً ، فولدت عندالباتع ، ولم تنقصها الولادة ، ففيصها . المُشترى ، ثم وجد بأحدهما عبيًا ، وده بحصته من النمى؛ لأنه مبيع متفرق في يدالبانع ، فلا يكون في رد أحدهما تغريق الرد عني الناتع .

وإن قبضها، ثم ولدت، تم وجد بأحدهما عباً، ثم وبلك الرد؛ لأنه لا يكن رد الإم مع الولدة لأن المعقد لم برد على الولد، فلا يرد عليه الفسخ، ولا يمكن رد الإم بدون الولاء الأن العقد لم برد على الولد، فلا يرد عليه الفسخ، ولا يمكن رد الإم بدون الولاء الأن عنده بين سقصوداً بلا عوض، فيكون ربا، بخلاف الصوف؛ لأنه شيء ظاهر صار مبيعاً، فصار الفصالة عن الأصل ويفاه متصلا به سواه، واللين منؤ الولد، يريد به إذا المشترى تماة، وفي ضرعها لين، معلب البائع، أو المسترى لينها كان يمنولة الولد، إد لا فيمة له حالة الاتصال، كما في الولد، ولهد إذا غصب شاة، يصير ضاحناً فصوفها، ولا يصير ضامناً لولدها، وزان عده المسألة من تلك السألة ما إذا ارد والصوف بعد النبض، فعينيذ يمنع الرد.

1971 - وإذا اشترى فحلاء أو سلحمًا معينًا في الأرض، فقلعه المشترى كاب، فوجد حا اشتوى من العراج فيه تامًا ذلك، فوجد به عيبًا بعد ما نفعه كله لا يستطيع الرد؛ لأن قلمه تعييب، ولكن يرجع بنفصال العيب.

1994 - وإذا اشترى من أخر عبداً بشين معلوم، فجاء أجنبي، وزاد الفشرى في البيع أوباً، فقيضه المشترى، فهذا منطوع، والنوب حصة من النمس، وقد رضى صاحب النوب الأنا" يكون حصة توبه للبائع، فإن وجد المنشرى بالعبد عبناً، رده محصته من انفس، ويكون حصة النوب للبائع، فإن وحد بالنوب عباً بعد ذلك، وده على صاحب، وأخذ من الدائع ذلك

⁽¹⁾ وفي ما بأن

، فنصلة، ولو لم يجد بالعبد عبيدً إلها ؟ وجد دانوب عبدًا، وداء على صاحبه، ولم يرجع بحصاد، وإن وجد بعد ذلك بالعبد عبدًا، وداعلي ساحيه بحديم الالف

17910 وفي عنوي أهل مسوقت : بدا الشرى مصراعي دامه فاحد أحدهما بودن البائع ، تم ذهب لبأخد الأخر، فو حدد فد سرق من البائع هلك على البائع ؛ لأنه هلك في بده، وبرد عليه المشتري ما أنحذ إذ شاه ؛ لأنه صار مصلًا، فلو مد حل أحد أحدهما عليه مصرب فاسى، وباقي المسألة بصالها، كان الهلاك على المشتري، لأن تعب المأخوذ بوثر في غير المأخوذ، وبكون أن فرف ، وطاع الخفين واسعلن

۱۳۳۱۱ - وفيها أيضاً: الداري فدياه ما علادها، واطلع على عبب بها، وأرد الرد. رفعا سناسه، وجدها معيية؛ لأنه لو حمع العلات، استجاره؛ لأن ذلك يكون وضاسه بالعسم، ولو ترك العلات، فكفالك يتم الرد، لأنه تصييع، فينزداد العيب، وإذا اشترى مشجرة، ووجد سعفي الأشجار عبداً، فأو د أن يرد العيب حاصة، ليس له ذلك الألها إلى كانب مباينة حقيقة، فهي كشي، واحد معنى، ألا ترى أد القبيد أو ردها خاصة لا يشترى من الباتم بمثل ما يشتري مع غيره.

نوع آخر في بيانا ما ينع الرجوع بالأرش، وما لا يمنع:

كيفية الرجوع مقصمان العيام أن مقرم البُيع، والاعباء مد وطوء، ومه ذلك العباء. عزدا كان تماول ما بين الهيمتين العنم و فالشنوى يرجع على سائع بعشر القمر ، وإن كان ثماوت ما بين القسمين النصف، فالمُسْرى يرجع على المائع مصف النس، وعلى مذا القماس - قافهم - .

وإذا باع باشترى البيع بعد ما علم بالعبيب، والأصل في هذا أنا في كل موضع فو كان المبيع دائياً على طائد الشنري، أمكنه الرح على البائع إما برضات أو مهر وضات فإذا أزااه عن مكه بالبيع ، أو ما أشبهه ، لا يرجع منفصان المسب، وفي كل موضع لا يحك الرداو أنان المبيع في أما على ملكه، فوذا أرافه عن ملكه بالبيع ، أو ما أضبهه ، ترجع بنفصان العبيب، وهذا لأن المشترى الذني فام مقدم الشترى الأول بالبيع ، فصدر قون المبيع في بدائلشرى لائلي لكونه في

⁽¹⁾ مكان من النسخ المناقبة من المساء وكان في الأصل الما

⁽٣) هكته في الأصل، وقاد في للسلخ البائية التي هند؟: فيضير مكان فيكون

بالمشتري الأول.

۱۳۹۹ - ولو كان المبيع في بد المنشرى الأول، وأواد أن يرجع باتبعدن انعيب مع "أ إمكان الرد، لبس له ذلك، وعند تعدر المرد له ذلك، فكدا في يد المسترى الشائي بيال هذا الأعس: إدا تعيب المبيع في يد المشترى بعيب، ثم اطفع على عبد أخر، كان في بد الماتع، كان له أن برحع رصى السائع، فإذا أصرح المبيع عن ملكه في هذه الصورة ببيع، أو ما أشبه، ليس له أن يرجع بنقصال العبب، وإذا مشرى ثوبًا، وصبغه، أو اشترى دارًا، وبني فيها، ثم اطمع على عبب به، فيس له أن يرده، وإذا رضى به المبائع، فإذا أخرجه عن ملكه في هذه الصورة بالبيم، أو ما أشبه، يرجع بنقصال العبب

17714 - قال محدد زحمه الله تعالى في الجامع الصغير : وجن شنرى حيدًا ، وأعتقه أم وجد به عيثًا ، إن كان أعتقه على ماله الا يرجع يفصان العبب ، وإن كان أعتقه على ماله الا يرجع يفصان العبب ، وإن كان أعتقه بغير ماله : يرجع بنفصان العيب ، عندنا ، فالأصل في حنى ملاه المسائل أنه متى تعلق ودا ألميع على البلح مسبب إخراج المشترى البيع عن ملكه بالبيع ، أو الهدة ، وكان ذلك قبل العلم مالعبب المنع المرحوع بالقصان عند طهور العبب الأن المشترى منشبث بالمبيع مع إمكان الرد بعد العلم والعبب "".

أما التشبّث بالمبع بعد العلم بالعب، فلأنا المشرى منه، والموقوب له متشبث به بعد العلم بالعبي، أو بتنابهما كتشبّ الشترى الأول، لأنه حصل بنسليف، وأما مع إمكان الرد، فلأن المسرى مه أو رد المشترى عليه بعضاء أمكته الرد على البائع، وكذلك الوهوب له لو فسخر الهذه مع الشترى أمكه الرد؛ لما قلتا.

و التشبّية بالميح معم العلم" بالعيب مع إمكان الود دلين الرصا بالعيب، والرضا بالعيب يسقط حق المشترى في الرد في الرجوع بنقصاق العيب، ومنى نعذر الرد بتنف النشرى على حكم الشنرى من غير فعالم، وكان ذبك قبل العلم بالعيب لا يسم الرجوع منقصان العيب، ودبك كالوت؛ لأنه عير منشبّك بالمبيع بعد العلم مع إمكان الرف قلا ينبع الرجوع منقصان

⁽١) وهي أم : مفصان العيب، وهذا لأن سر إسكان الولد . إليتم.

الالماس للعقوص سالط من لأصل وأتمناه مراته وعراف

الآة وفي النسخة أم العكار بطلامن ملان

الم) ومي الله : مع لعام مكان بعد العشور

العاملة، كله لو كان حرَّة وتعافر الراد بعدب من الأسال، ومني تعام الراد بالف سنب ي ساي حك ملك المشتري هجل المنشري ، شطر إن قال بقحل مصمون مليه س حميم الجهات ل حصل في ملك الغير، محو القتل وإحراق الترب، وعبر دلك، منه الرحوع بتعصاد العيساد الأمه وصل أبيه عوص الجر والصائت من حمت المعنى المأن التنار والإحرافي سبب الصمهان لو وحاماني ممك الأمياراء ويتحام معلا مخته العصمان بسبب متكام الميجعا إساهواط الطامان فاستنب العلك ، وصدرال عام مطلق مسيب الفسل سالا من الشات ، فيهم منعني قراليان أنه وصير البيم العوصء فلا ترجع بقعدان العببء كتمالو ناعي وإلاكان نفعل غير مصيمون عليه يجيمهم الجهامة أواحصل في منك الغيراء لا يتع الواحوم سقصان العبياء، وذلك نحو الإعناق والتدبير ، الاستجلاد؛ لأن العش في ملك العبر ، لا يتصور مبيب الصمار؛ لأنه لا ينفذ اصلا. فإذ الم بكن سبب الضمدن في ملك العبر لا يحكنا أن خعر العمدان ورجما بالتمسد، فم ساقطا عم بديب اللكء حتى يصبى صفوط الصحان سبب الملكء وفداؤال عنه الملك بالإعماق سلامن اللك على بحواما ذكاما في الصواء فهو معني فولما الموبصل إليه عوص الحزء الدائب [المدلاف فاصنا الغلال على ملاذكوات ويخلاف مدلم أعلقه على مالل وأباكانه مهالأب وصارؤك عياضي الحزم الفائدة التألاد فميل مقبل معسوالا عزاء بالفائم الفائدة إلى حقه في الحرواطات فانعرص حمت الاعتمار مذلم بصور إلب بدله و ولر قبله أحنين لا ير حر بالقصال فناوعه إلى أن حطأه لانه وصورات العوص وهو القصاص اوالقبعة

۱۳۹۹ - قال في الفندري - وإدائمتري توبّا أر طعامًا، وحرق انوب. أو استهالت الطعام، تم على عبيد قال بي العندام، ثم على عبيد قال بدر لا برحع بمصادرًا ميد بلا حلاف، وأو ممر تشوب مي تحرق من ديرة أو أقل لعدام، ثم أطلع على ندب ما قال أم حديث شي الله تعدلي عبد الا برجع بخدر العبال.

ه قالا درجع والصحيح قول أي حنيفة واحمه القه[ا] ؛ لأن الأنثل والبس في منت العبور حسب الصدان، وإلغا سفط الضيات منه يسبب الملك ، والتقريب ما فكوما، وإنه الفتري عبدًا، وباغ بعضه ، ويقي المعصر، في اطلع على صب، لم يرد ما يعي قبلا تتصور الدائع صبر عبد . التموكية ، أم يوجع مقصار العبب معسة ما طاع للإحلاف، وهل برجع محمد ما يتي ، في

⁽٦) ما بال علقوفين منافظ من الأسل وأستاد من له وم رف.

الكاء مسري بعقوبين منافط من الأصل وأشياه دراج وبروقين

طاهر رواية أصحب لا يرجع ، وعن محمد رحمه العائدين الدورجع ، والصادر أو الرواي المراجع والمرادع والمرادع المرادي طاهر الرواية والأنه مدانست بالمسع بالقسور الذي ياع بهد المتدوري منه مع مكان الرواء بأن يرد المذب أن منه فالك معيب نقصاء، فينصبس المسك في القندر الذي باغ ، فينصبر والمراك بالبراني في وردعه والمجزئ

۱۳۶۳۱ - وفي الطنفي الص أبل يوسف رحمه له تعالى العبد المنتي ي ثوك وباع عمله الهاو مدانله عدد الأحر عباً أه يواد بالمي دوافل أنا حيثه رضي المتعلق عبد إنه لا يرجد ويوجع عصل العبدالأن على أو الفضل الهنا حجد حواد ، ألاص

رايا استرق حنطة، أو سوالاً العطحي احتفاف أو التا السويق .. من الواظلع على الهيامة الواظلع على الهيامة المستوي ا الهيامة الرجع انفصاد العليام الانه لم يتناش بعد العلم بالعيام م الكان الرائد الأدارة الأمالة الكان الرائدة العلمي التي المسيور وحميلاً المعاد العصاد المسيور وحميلاً المعاد العصاد ...

۱۳۹۳ آخوادا شتري شعاف والاربعضاف لم رجا بالباني عبث دملي فول أبي حبيمة رضي افه تعالى عند الابرد ما عبره و هابا جع بالرش ماكن. ولا يأرض سابقي

وقال أبو والمعارجة التحالي الاردة البقية ويرجع الرئيسة أكل والحاص أو المختلفة ويرجع الرئيسة أكل والحاص أو الما وحرف وحرف وحرف والمحال العليم والمحال المحال ا

١٩٧ وفي م الايور، ويرجع للقصار تعليد

وذكر في موضع من المتنفى . عن محمد وحمد قد تمانى: إذا أكار مصرا الطمام، ثم عليه بالعبيد أنه يوجع بتنصال العبيه فيما أكل، وفيما بنى و لا يرد الباقى ، وذكر في موضع عليه بالعبيد أنه يوجع بتنصال العبيه فيما أكل، وفيما بنى والا يرد الباقى ، وذكر في موضع أخر منه . عن أبى يوسف عن أبى حبيعة وحميما الله تعانى: إذا ألان بقص الطمام، ودكر في موضع أخر : عن أبى يوسف عن أبى حبيعة وحميما الله تعانى: إذا ألكل بعص الطمام، فرافه برجع مقصان عبيه منا أكل بوكذ للعب و كفارا إذا باع بعض الكيل منا أكل بوكذ للعب و تنبيه والمنا على عبد بكال ، أو يورك عما يقى ، ولا يوجع ينتى و من التقصدن و لأبوجع ينتى و من التقصدن و لا يوجع في حكم شيء واحد، فصار عبولة العبد الباحد، وعن محمد، أنه يود من يقى، ولا يوجع محصة العبب فيما يقى و مكان أفكر في الأصل أ، وكان الغمية أبو جعفر والمقيد أبو اللبت محصة العبن بعبارة في هذه المسائل يقول محمد عنى ما فكر في الأصل وحفار والمقيد أبو اللبت وحمدا التنفية المسائل يقول محمد عنى ما فكر في الأصل وحفة العالى .

۱۳۹۳ وخیر مصد، تم تبهر أن الدفیق مول رد الباقی محد، دو الذمن، ورجع بالنفصان بحصة ما استبهات، وهو مناه علی مذهب محد، وجمه الله تعالی علی ما هو الدکور فی الإصلی

وفي المنتقى عن أبي برسف رحمه لله تعالى: أنه إدا باع يعض الطعام رداسا بني في بداء ولا يرجع بنصاد العبيا "؟

وفي موضع اخر من المبتقي : إذا باع معض الطعاف فم وحاء بالدق عيش، فم يرد الباقيء ولا يرجع بالنفسان في توليم حميعاً

۱۳۹۲۳- بد أبق المبيع معد القبائل، ثم علم المنترى به عبيًّا، كان عبد البائع لا يكون له أن برجع القصاف العيب، ما دام العبد حبَّه فإدا مات، الآن برجع بنقصان العب، و هذا لان الرحوع القصاف العبب خلف عن الرد باله بات، وإنّا صار الخلف عند وقبوع البياس عن الأصل، وما دام العبد حبًّا، لا يقع الباس عن الأصل، فلهذا لا يرجع بنقصاف العبد.

1935 - وإذا الشتري أوصًا، ووقفها، مم وحديه عيبًا إرجع للقصال العيب، ذكر النسألة هلال الرازي في وقفه، ولوجعله مسجدًا، ثم وجدله طيبًا "الابرجم لفصال

واللي و الشعدة فرب دايري.

٢٠١ ما يعي للعقوض ساقط من الأصل و استكامن فا وجوف

العيب، ذكر المسألة الفندوري وحسه الله تعالى في غير حد، والفوق بيهيما أنه أنها جامعه مسيما أو فقد حمله لله نعالى و في غير حد، والفوق بيهيما أنه أنها جامعه ومن سيميا أو فقد حمله لله نعالى و قال الله تعالى الروان المساحة من الما والم المناز لله غير طاء فإنه أو حمل داره مسجد بشرط أن يصلى ذكر ملكه الإعتبر ضرف الله كله حيثه يكون هذا شرط في ملكه علم أن القار زال عن ملكه بالخادة مسجداً فيمشر الإزاله عن ملكه بالخادة مسجداً و قلائم أو دملك لا يرجع بالأرش، فهد كذلت، أما محمله وقال الإزباء عن ملك، الأن الموقوف باق على حكم ملكه، الا نرى أنه يعتبر شرطه، وإن أن الموقف وقال أن الموقف عنه إلى ملانا دون فلانا يعسر شرطه، قلم توجد الإزالة في باب الرقف، فلا يتم الرجوع بالأرش،

ذكر المدوري مسألة مسجد في شرحه من غير ذكر خلاف، وهي موضع أحر أف على قول محمد رحاء القدم إلى الا يرجع بتقصادا العبيد، وعلى قول أبي يوسف : يرجع ساء على أن على قول محمد السحد مؤدد، وتمت الإرالة عل ملكه، وعبد أبي يوسف رحمه الله بعالى المسجد ليس عؤدد، علم تتم الإزالة عن ملكه، وصد من حبث العلى كأنه لا يراه

۱۳۹۴ - وقو انشتری تُوبُدُ وکفل به میشّا، فإن کان المتشری وارث المیت، وقد انستری بشیء من انتوکهٔ رجع بالارش، ولو نبوع بالشکفین أحسی، لم پرجع بأرش انسیب .

والفرق وهو أم المتنوى إذا كان وارتاء وقد اشتوى من التركة لمورقه ، فالملك في الكفن أم يذبت ، أو ارتب مل هو على حكم مثلاً المورث ، فيمى ، نشك في الكفي على أم جمالتين أوحده العقد، وقد تعمر الموق فيرجع بالأرش ، بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بالتكفيل؟ لأن الكفن مداء النبرع ، ودلتكفيل أراك عن ملكه ، فينظل حقه من كل وحد شما لو نبرع به على إنسان في حال حياته .

17773 - إذا مات العبد الليترى في يد للسرى الثاني، ثم اطلع على حبب به او رحم على بائمه والليترى الأول بنفصاد العبب والتشارى الأول والا براج على بائعه بنفصاد العبارة لأن العبب اتناني لم يتمسح وفلم يتبت حق الرد للمشترى الأول، فلا ينبث له حق الرجوع الامامان خلفا عنه، وهذا على قول أبي حنيفة وضي الله تعالى عنه وصفي فول، أبي

(١١) سورة بجُن: الآية ١٩٠.

⁽²⁾ وهي م الكوية سرطة بدلا من لاعبر غرف

يوسف رحمه الله تعالى: يرجع ، ذكر قول أبي يوسف في هذه الممالة في المنتقى" ، ولم يذكر قول محمد، وذكر في المنتقى أيضاً قول محمد رحمه الله تعالى في مثل هذه الممالة نظير قول أبي يوسف في هذه الممالة ، وذكر قول أبي يوسف بخلافة الله .

وصوولها: رجل اضترى من أخو جارية ، وباعها من غيره ؛ وللنت في يد المشترى ولكاً ، ووجديها عيدً قد كان دلمسه البائع الأول⁽¹⁾ ، ولم يعلم به انشترى الأول ، ورجع المسترى الكاني على المسترى الأول ينقصان العيب ، لا يرجع به المشترى الأول على بانعه بذلك في قول أبي وحمه الله تعالى ، وقال محمد : يرجع .

قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع : رجل اشترى من آخر عبداً بأنف درهم، وتقابضا، لم أثر الشترى أن البائع قد كان آحته قبل البيع، أو ديره، أو كانت أمة، فأفر أمه استوفيعا، وأنكر ألا باغة ذلك، وحلة ما لا يعد في المشترى على نابائع؟ لأن إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره على ما عرف، ويكون العبد حراً في الإقرار بالعنق وولاء، موقوف، وحسار مدراً مر توق في مسألة التدبير، وكذا في مسألة الاستبلاد، وإن وحد المشترى المبيع، عيباً، علم أنه كان عند البائع، فله أن يرجع بقصان العبب؛ لأنهما تصدقاً على الرجوع بنقصان العبب، لأنهما، وأنه صار كالمنشى للإعناق، وانتدبير، وذلك لا يمنه عن الرجوع بنقصان العبب على ما مر، والمسترى يؤهم أن البيع وقع باطلا، وأن له حق الرجوع بنقصان العب، على ما مر، والمسترى يؤهم أن البيع وقع باطلا، وأن له حق الرجوع بنجميع النمن، قصار قدر النقصان منعفًا، فلهدارجع بنقصان العب، كالهد، وكذلك لو كان المشترى أقر أنه حو الأصل، والمسأفة بحالها، وجع بنقصان العب، كان

17774 ولو كنان المُشترى أفر أن العبدلم يكن للبائم يوم باصعه ويقا كان لقبلان، فصدقه المغر له في ذلك، فإن شاء أحاز بيع البائم، وأخذ منه النسن، وإن شاء لم يجر، وأخذ العبد؛ لأنه ثبت بتصادقهما أن البائع كان قضولياً في هذه البيع، وأن البيع توقف على إحازة المغرف، فيكون له الحبور.

فإن أجاز بيعه ، وأخدة الثمن، ثم إن المشترى وجد بالعبد هبياً فديماً ، لم يرجع بشيء على البائع ؛ لأن الإفراد من المشترى نؤله مؤلة التعليك، ولا يعني به أن الإفراد بتعليك

⁽١) و بي أب أ) وذكر قول محمد رأيي يوسف يخلامه

⁽٢) وفي ع : وقد كان عند البائع الأول.

مينعاً، لأنا الإقرار إخبار عن كان سائق، والتعليث إنشاء نملك، ولكن يعير به أن الإقرار بدل على الشهلك؛ لأن الإقرار بالملك إخبيار عن سين الملك، واللك لا يدله من التيميك، والكن الإفرار إنما يقال على سبق التبطيك بأدني زمان يكرل فيحجل كأن المنتزي ملكه مهما تم أغر العداد على ذلك ، فرد كان فكذك القطع ملك للشاري عن السم، فرطي حقم في العاب أصلان وحلفاها صدقه الفراله في الإقرار، فإن كذبه فيه رده بالعبيد الإن الإقوار نصبه ليس بتعليات وإنجابيت التعليك في صمن الإقالر، فإذا مش الإقارات مقوًّا التعليك الذي يبت في صمته وكفلت برغاب الإقرار من المفتري بيدا بعد علمه بالعبب، وكابه القرال رده المفتري على لبالغ الخلاف ما إذا عرضه المشتري على البع بعد العلم بالعيب، والفرق وهو أن العراص على البيرا" "إنشاء نصرف يعتمد اللك في الحل بقصية الأصور، فيكون ذلك دليلا على تفرير ملكة، وإنصال حمه في العلب، وأما الإفرار كلما يصحفي الملك يصح في عمل طلك وحشي إذامن أقرابه لايطك أثو ملكه بوطامن الدمراء ويومر بالتسليم إلى الفراله وفلا بكون مدارضام المقربقي ملكا

١٣١٦٨ وارتو وحديه المنشوى عيباً دير يأب وقد حليث عبده أخواء ثمو الدم ودمي وداك قبل الإقرار، فراجع بنفصال العبدي، ثم أقرابه المثنة في للمفر له، وصدقه الفرالع براجع الباله عمل لمتمري مفصاد العبب الدي أحدمه ؛ لأن أكثر ما في الباب أد الإفرار من المشري جعا عبزله عليك مندأ على مامره (لا أن التعليث إعايتيت سابقًا على الإمرار بأدراز مان تبكنء فبحنمز وجود النطبك معدار حوع بنفصان العبب، ويحتمل أن يكون فنه، فنذ يطل اللافود بالشك، وفي القصل الأول، لا بيساءً حق الرجوع للمشرى بالشك.

١٤٦٢٩ - قال محمد وحجه الدنمالي: وحل انتبري من وحل عسدا بألف درهو . وتعامصناه فأقرا للشنري أن العبداتان لعلان أعنقه قدر أن اشتابته ورابكر البائع دلك كلم فهذه على وجوء: إما أن صدقه القراله في طلت والإعناق، أو صدقه في اللث، دون الإعناق، أو كفيه فيهما حميعاء فنفي الوجه الأول، كان العبد موفي للمفرقة؛ لأنَّ الشَّري أفرقه باللَّك، ومنهال عليه بالعنقيء عإدا فملاعه في الملاء علا الكل عابيه و وإن وجد المنشري بالعبيد عبيد

أكاكا ماليدر المنعوانان سابط من الأصباع وألسناه مي هووم معيد

⁽۲) رول ف از ما ۱ افر مالاه

⁽۲) رقى على الإيبعال مكان لايتبت

قاديماً، ثم برجع بنيء و لأنه لما شت الملك للمقر له يقرار المشترى، ولم يصدف على البائع جمله كأن المشترى، ولم يصدف على البائع جمله كأن المشترى ملكه بعد الشراء تملكا مبتدا، ثم أعتقه الغراء، ثم أقر به الشترى، ولم كان كذلك لم يرجع المشترى على البائع بشيء، فههنا كذلك، وفي الوجه الثاني دفع العبد إلى المشترى أنر له بالملك، وأشهد عليه بالعتن، فلبت عا أقر به بحكم التكديب، وإن وجد المشترى عيباً، لم عا أقر به بحكم التكديب، وإن وجد المشترى عيباً، لم يرجع بشيء، فا فلتا: إن الإفرار منه بهزلة تمليك مبتدأ على ما فرو، وفي الرجه الملك عتق العد على الفراده وفي الرجه الملك عتق العد على الفراده وفي الرجه بعني، وكان الولاء موقوفًا؛ ما قلما قبل من يزعمه مالكاً، والمالك الشاهر متي أقر بحرية معمودة عني وكان الولاء موقوفًا؛ ما قلما قبل هذا: وإن وجد المشترى بالعبد عبها قديساً، يرجع بنفسان العب على البائع؛ لأن القر بهذا الإتوار جعل كانتهى للإعراد مقتضى للإقرار جعل كانتهى لما يشدى المعترى الم يجعل بالقراد، فيطل ما ثبت في ضمته

ولو أقر المشترى أنه اشتراه، وهر نفلان، إلا أن الشترى فان: أصنفه فلان بعد شراء، لا يرجع بتفصان العيب، أما إذا صندة التر له فيبدا، أو صدفه في الملك دون الإحتاق، فلما فلتا و كذلك إذا كليه فيهما، فرق بين هذا وبين ما تقدم، والفرق وهو أن فيما كقدم المسترى زعم أن شراء وقع على حرء فلا شبت الملك له حتى بجعل الإقرار بالملك لعلان له يكا مبتدأ منه أما ههنا أقر أن الشراء وقع على مال متقوم، وشراء ما هو مال متقوم شراء صحيح، فقد أتر بصحة الشراء، ثم أقر المقر كه بالملك على وجه لا يحتمل البطلان، و الإقرار بالملك لفلان بعد الإقرار بسحة الشراء أقرار منه بالتعليك من ملان، وتعلق به حق البائع، وهو أن تنقطع خصومة المشترى منه في العيب، ويتكذيب المقر له إن بطل الإفرار في حق المشترى مم يبطل في حقو البائع.

استشهد في الكتاب، فقال: ألا برى أن المشترى إذا قال: إنى بعث العبد من قلان، وإن قلانًا أعنقه بعد الشراء، وكفيه قلان، فم وجد المشترى به عبيًا، لم يرده ولم يرحم بشيء الأد لأنه أقر بالشمليك من قلان على وجه لا يحتسل النقس، وقد تعلق به حل البائع الأول من حيث البراءة من العبب، ولو بعنل إقرار البائع الثاني في حقه يتكذب القراد، نم يبطل في حق المبائع الأول، كلا ههد.

تُم فرع على مسألة الاستشهاد، وقال أو ادعى أنه باعد من فلان، ونم بذكر الإعناق.

⁽١) وفي النسخة م أ يالم يرجع بنقصان العيب.

ولا ما السنري الذاتي و وحده ما وعروا الناح على ترب الحصومة كان له أرسود على السام الأول، لأن انعفد قد الدنج على السام وغيرة النائي تكليمه وترقف في حق الدنج الدالي على الرضاف فإذا غرم على السنح من الفسح من لفسح ويحد بينها الإراضيهية و فعاد العدل إلى قدم طلك المنترى الأولى على تراك الحصومة مدحلي بتم النبيض النبيض التي صفيه مني لو وحد المشرى الأولى بينها فأقامها على البائع النائي همل العرم عليا تراك خصومة (فضى النائس على حقيه والم أقامها عليه المائم البائع النائي همل العرم عليا بلدف القادمين إلى فقت وهو بطار ما قال في المغامع الصحومة وقي ترك الحصومة الاسلام على رحل أنه ما مراء توحد افتسومية وحاف وعرم المائع على ترك الخصومة والكان له أن يطأها والمعنى ما مراء توحد افتسومية إنساره إلى الاحداد العرم على ترك الخصومة الأربيسيخ العقد من والمعنى ما مراء توحد فقر فهنة إنساره إلى الاحداد العرم على ترك الخصومة الأربيسيخ العقد من الإصارة والديمعل هما إقالة في حق البائع الأول، وإنما كند كناك الل الصاحي الزوا المسترى الأول حكم الناب عبر وساء و والبائم الأول، وإنما كناك الله المعامى الزوا المسترى الأول حكم الناب عبر وساء و والبائم الأول، عبر وصاد الاعكل أن وحول إنائة

۱۳۹۳ - رجل اشترى من خراصه الله ويقيم وتقايضا، تم أقر المسرى أن العد معرار المدال المراح المسرى أن العد معرار الهذا الرجل المدر المدالفين معرار الهذا الرجل المدر مدالفين وحياً الدالم وحدث فيها وقل بعد المدروي به عياً الله وحدث فيها وقل المراح على المراح على المراح على المراح على المراح على المراح على المراح والمراح والمراح المراح المراح

و العربي أن في مصافة الإعتابي أنه و ما أن شراءه وقع على الحراء ولم نشبت الملت له ، فتم يجمل الإفراد من التستري فالبكة مستدامه ، وقد يتعان به حل لبائع ، بل جعل الفر كالشرى الإصاف ، فيصلت الرحوع بالمقتمان ، أما في مسافة التعمير والاستمالاة المشترى المترف بقدام المالية وقت الشراءة لأن لعدر وأم الرائد مالان محاون للبيع ، ولهذا حار البيع فيهما لمفساء

⁽¹⁷⁾ هذه العبر السابعة عدد دوكان عن الأصل بالسبع بن العد و العد إيام المقضى العمال المفاوي سائمة من الاصل الراعا ثبت عدد العد يدمن المسجعة على المداهدة إلى المداهدة على المداهدة العالم المسجعة على المداهدة العالم المداهدة المداهدة العالم العالم المداهدة العالم المداهدة العالم العالم العالم العالم المداهدة العالم العا

الآلام بين العمر فين سافعه عن الأصل والمتناه من ط وعاد ف

المنكا فكدا في المساخ البادوال في عددنا وكالموضى الأقدال الاسارة الدلامي الإعناق

القاضي، ويجوز البيع فيما فسرًا ليهسا، ويتبت الملك للسنسري، وحالاه فواتو التحدوث فاسفر له من جهة، وتعلق به حق لباتع، وهو يطلان خصومه المتستري معه في العباء: إلا أنه بإسناد التلابيو والاستيلاد إلى ما قبل الشراء ادعي معارضًا مامكًا تبوت الملك له بالبير، ومع فيام المعلمة، دم يصدق في ومواه الإسلام، وفيسا برجع إلى المائع، فلهما لهم جع مشهسال

۱۳۹۳ مكر في أفتاوي أهل مسترضا إبد اشتوى منطأ فاتباء فأكل شرائق الدائع أنه قد كانا وقع فيه المارة، وصافت، يرافع ينقصان العبب عند أبي بوسف ومحمد وحميمها الفاقعان و وعليه الفتاي .

۱۷۱۷۳ - إذا تشتري شحرة، وهفيها، فوحدها لا تسلح إلا المحلب، يرجع نقصاك العبيد، إلا أن يأحدها الدتع مقطوعة في هذا الوضع أيضًا، فالواد هذا إذا الستري لا لأحل تخطف أما إذا تشرها لأجل الحفيد، لان حم مقصات العبيد.

المحمد وحدة الله الطلع على عبد وحدة الفائل في الخامع الاستنبال الشري مصيراً و وقيصه و وتحمر في يده الله الطلع على عبد وه الايرده و وح بفصات العبد والأن تعدر الرد كان المسلم والاستح والاس حهة المسترى و فإل فال البائع : أنا احدًا الخمر بعيمه و فليس بدلك والاس مسع أرد لحق للنوع و الأن الرد العيب بعير هست عقد جايد في حق الفائل، وحرمة البات الخير حق الشرع و مصار الرد بالعبب عمله الجديد في الشرع وبمشع في الخمر و معلم أن امتاح الرد خق الشرع و مستم عسى مسارت حلاء و بع خق الشرع و الايرد و الايرد و الماه بدء في المربع والمعالم على العبد حتى مسارت حلاء و بع بنده الله المعالم والمورد والعبد والايرد و الماه بدء في المستمال والماه المنافع والا أن يقيله الهاتم والايران العبد والايرد والمنافع والايران العبد والايران والمنافع والايران المنافع والمنافع والايران والمنافع والايران والمنافع والايران والمنافع والايران والمنافع والم

۱۳۶۳۴- ولو ان نصراتِ انستري من عصراني خمراً، وعايضا، تم آسند، دم وجد الشنوي بالحسر عيماً، لا يوقه بالعيم، وإذا فيمه النام فاشالا، والان يرجع بناهدان العيم، فإذا لم يرجع يتفصال العيم، حتى صلر ختم خلاء لم يوده بالعيم، إلا أن يرجع شائم.

19779 على محد مرحمه العالم في الأصل محل الشري الخيرات والبيس. تكسره وبرحده فياسلاً معه أذ مرده والكوا النس كنم فيان السيع الإمام الأس شمس الأنمة الحبوالي رحمه الله تعالى: بريديه إذا وحده خاوياً وأن وحده منان البيب. أو وجد البيص مذرة الأنه تري أن البيع جهيمج ما بابين عد هذا إن شاء الله تعاني ، أما إذا وحده الب اللب، أو وجد لبه فاسدًا، أو لجريكن مكسرًا، فهو من ياب البيع، ولس من باب الفساد، وقد تعذر الروبسب الكسر، عبرجع اقدمال العبب، إلا أن يرصى اتبائع أن بأخد مكسورًا، حتى تهذر الروبسب الكسر، لأن الرد يكن و ولسائل على هذا أنو وحده بهذه الصلحة قبل الكسر، كان أه الرديسب العبب، لأن الرد مكلى، وللسألة على هذا الخسير مذكورة في المنتفى أو رصورة ما ذكر نبه إذا اشترى جوزال فكسره، فوجاه فاسدًا، لا ينتفع به، فإنه برده، ويرد ما بقى، ويأخذ الشين كله، وإن كان ما كسر بنعع به، وله تمن، بأن كان قليل اللب، أو كان أسود اللب، فونه لا يرده، ولا يرد ما يقى، ولكنه برجع بشهال طيب فيما كسر، عال لهم، وهذا إذا كسرة ألا ولم بعلم بالعب، أما إذا كسرة رمو هالم بهيه، صار راضيًا، فيطل حقه من كل وجه، شم ما ذكر في لكتاب منتقيم في البرص؛ لأنه لا نهمة لقشره، وإذا وجده نسمًا أنين أن الفيع لم يكن ذكر في لكتاب منتقيم في البرص؛ لأنه لا نهمة نصوره، وإذا وجده نسمًا ثبين أن الفيع لم يكن دالله، فتين أن اللبح كان باطلا تعدم معادة عمده، فيرده، ويرحم بجميم النس.

وى الجور أبضًا مستقيم إذا لم يكن للفشر قيمة، أما إذا كان لنفشر قيمة، بأن كان في موضع بعد للحقف، ويستعمل قشر الجوز استعمال الحطب، توجمه خاويًا، الحسلف المشاخ رحمهم الله تعالى فيه، منهم من قال: أيرجم بحصة اللب، ويسبح العقد في الفشر بحصته؛ لأن لهشد في حق الفشر صادف معله، ومنهم من قال: أ"برد الفشر، ويرحم مجميع الشمر؛ لأن ساية الجوز في الكب دعمار اللب دون القشر، وإذا كان اللب لا يصفح للانتفاع به، لم يكن محل لذيم موجودًا، وإن كان للقشر قيمة، قلين أن العقد وقع بالفلا، وإليه مثل شمس اللائمة السرحمي وحمه الغاتماني

وإذا الشعرى بيض نعامة، فكسوها، ووجيدها مدوة، فكر يعض المتنابخ وحمهم الله تعالى في أسرح الجامع الصعير : أنه برجع بنقصان العيب، ولا يرجع بجميع السع؟ لأنه بعثم بشفرها، فكونها مذرة بكوذ عينا فيهما، فيرجع بنقصان العيب، وهذا الفصل يعب أن يكون بلا خلاف، لأن مائية بيض النعامة قبل لكسر باعتبار الفشر وما عبه بخلاف فسر الجوز على قول بعص المشارح، وأه ا إذا كسر بيض النعامة، فوحد فيها فرح ميشا، اختلف فيه المتأخرون رجمهم الله تعالى، منهم من قال الا يجوز؛ لأنه الشترى شيئرن، وأحدهما ميت، فلا يجوز؛ لأنه الشرى شيئرن، وأحدهما ميت، فلا يجوز؛ لأنه الشرى شيئرن، وأحدهما ميت،

⁽¹⁾ ما من المعقوض ساقط من الأصل وأنستاه من طاوم رف.

٢١) ما بين المقوفير ساقط من الأصل والبنته من طاوع وفيد.

جواز البيع ، كما إذا النشرى جارية ، وفي بطنها ولد ميت ، وأما إذا وجد البيض قاسداً ، لم يذكر في الكاحد وحكى عن الفقيه أبي جعفر وحمه الله تعالى أنه قال . إذا السترى ألفًا ، أو الوفا من الجور ، فوجد فيها عشرة أن نحوها خاوية ، لا يرجع عني ، و لأن الكثير من الجوز لا ينغلو عن مثل هذا في العرف و لعادا ، وهو نظير النواب في الحنطة ، ثم إنه جعم العشرة قليلا في الأغم والألوف جميعًا ، وما راد على ذلك في حد الكتبر ، ومن منايحنا وحمهم الله تعالى عن قال : الواحد في كل مانة قليل ، حتى قو كان ألفًا ، فالعشرة فيها عفو ، وما زاد على ذلك .

وأما البيض فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أيضًا: أنه فال الإذا السترى مالة بيضة، فوجد فيها واحدة، أو النين، أو ثلاثة مذرة، لا يكون له أن يرجع مشي،، وجعل الثلاثة من المائة للملا.

وأما إذا انشرى عشرة من الجوز، فوجه فيها حمدة خاوية، احتلف الشايخ رحمهم الشعالي به، بعضهم قالوا: يجور العقد في الخمسة التي فيها لمسبعه المواد يست المون بالإجماع، وقال بعضهم: المقد يصد في الكل عند أبي حيفة وضي الله تعالى عنه الأنه جمع في العقد بين ما قد فيمناء وبين ما لا فيمة قه، فصار حيفة وضي الله تعالى عنه الأنه جمع في العقد بين ما قد فيمناء وبين ما لا فيمة قه، فصار كالخمر والمية، وعندها يصف السن، وهو الأصح المافح عنزة النمن المعتمل عنه هماء فإن التمن ينقسم عني الأجراء، لا على القيمة، وكذلك إذا الشرى بطبخاء فكسره، ووجهها متناء لا يصلح لأكل أحد من الناس، ولا لعلف الدواب، فإنه مرجم بحميع النمن، فإن كان بصلح لعلف الدواب، أو كان فشره يسلح لعلف الدواب، أو كان فشره يسلح لا لكل الدواب، فهذا المناس، ولا لعلف الدواب، فإنا المسبب الكرء للمناس لا كله، مهدا من باب العيب، وإن كان يصلح لا لأكل أحد من الناس، ولا لعلف الناس لا كله، مهدا من باب العيب، وإن كان لا يصلح لعنف الدواب، أو يتكلف معض الناس وكا لعلف القراء، فإنا أصد من الناس، وكا لعلف الفراء، فالمقا بافل، وعلى هذا الفتاء وغيه من النواكه، وعلى هذا الفتاء، والقنا إذا وجده مراً بعدما كسر، وعلى هذا حكم النام وغيه من النواكه.

1937 - وفي المنتقي أ إذا اشترى بطيخًا بدرهم عددًا، وكسر واحدًا بعد الغيص، فوجده فاسدًا لا ينتقع به وفله أن يرجع بعصتها ، ولا يرد غيرها ، قال : وليس البطيخ في هذا كالجوز ، يريد به أن في الجور إذا وجد بعضه فاسمًا ، رد كفه ، قال : واللوز والفسش والبندق والبيض مظير الجوز ، والرمال ، والسعرجل ، والفنا ، وانحيار نظير البطيخ . ١٢٠٣٧ - وفي الليشي الناري والها، وقيضها والمرافث من يدما نها عام بها فرأة و فليس له أن يرجع بنفصاد العبيب، وواه الحسن يوازياد عن أمل حنيفة وصبي الله تعالى علم

١٣٦٣٨ - وفيه ايصار الشتري تربار وقطعه لاس صعير له نوبًا، وحاطف فوجدته عبيًا، فليس له أن يرجع منقصاد العيب، ولو عان الامن كمبراً، يرجع ؛ لأن في الوجه الأواء الهمة تحث بالقطام، ولمريختم الرد في حال لم يكن الرد منتعا بالقطاب فين البائع لم وضي بع بحوز ، فكان انهم مي حال لم يكل الرد مصفاء فيطل بودحل الرده وهو الأصل و فيطل الخلصة وهو الرجوع ستصان العمدم أسافي الوحدالثاني الهيدان تسر بالنسليد وبالخياطة امتاح الرده فالهبة وعمية في حال كان حق الردياعلا، ويسبب حق الرحوع مفيصان العيب، وكذلك لو قطع لمموقعه اولاه ولدمه فله أبا يرجع ينفصان العيب

١٢٦٣٩ . وهي افتاري الفصلي - اشتراي بعيران وقبيسه، فلما أدخيه داره سقف، فنسحه إنساني فنطروا إإلى أمعاءه فوجنوها فاسنة فسادا فديسك يبطران دبحه الفاسع معير أمر المنتزي لويرحه المتنزق على البابع بالتقصافة لأن المابح بصمل القيمة

وإن فتحافظه والشتران مرجع الشتواي فبقالي يوسف ومحمد إبؤلة مثالو انستري طعاماء فأكله، ثم وجديه نبياً، فؤنه برجع بالتفصال.

١٩٦٤٠ - وإذا اللمنوي جملك وظهر به عيب، فوقع فالكسر عقه و فنجره ليس له أله يرجع على الهانع بشيء الأن المحر حصل عد العلم بالعبياء وذلك بمع الرجوع بالتقصات

رجلان لكل واحد مهما بعيره فشايف وتفايفه وتورجه أحدهمه عيباني النعير الذي الذير أو، فعامت في بلد، وفد موض بعي أواخر . عله الخيار إلى شاء رجع بحصة العب من البعير الأخراء وإنا تناءرجع بحصة العنب من فيمة العيبر الآحا صحيحًا. وإشاءحر لرض المعير الأخر

١٤٦٤٠ ولو الله في غيد الحاربة وتقابضاه فوطر؛ طلشري الحالية، ثم رأى صاحب العدر فليريوهم أووجديه عبياء فرده يحيوان شاء أخذا لحارية وولا يضمه التنصادان كان بكراء ولا يعقر إن كان لبُّناه الأن الوطاء الصلِّي في ملك المُشتري الواطئ

نوع أحرمته في دعوى العيب والخصومة قبه وإقامة البينة عليه:

٣٣٣٤٣- يجيد أن بعلم أن العرب توعيان ظاها بعرامه القياضي بالمساهدة والعيبان كالظرون والعمي ومجوهد وحاليث لا يحمل الحدوث من وقت اللهم إلى وقت الخصومة كأثر الجدوى، وما أشيه ذلك، وحادث يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كالجراحات، وما أشبهها، وحادث لا يحتمل التقدم على مدولهم.

وأما الباطن" فتوعان: موج بموف بالار فائمة كالثيامة والحلل والله، في موضع لا يطلع عليه توحال.

ونوح لا يعرف بأثار قائمة كالسرقية والإدق والجاول، فإن كان الدعوى في عيب ظاهر بعرفه القاصي بالمشاهاة بنظر إليه، فإن وحده منام الخصومة، وها لا قلا.

تم إدا مسعع الحصومة ، قإن كان العيب قديمة أو حادثًا لا يحادث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كان للسفتري أن يرده ، لأن عرض قيامه للحال بالمعاينة ، ويقد لوجود، عبد الهاتع إذا كان لا يحدث مثله أو لا يحدث من مثل حذه المده ، فوده المنشري إلا أن يدهى البائع سفوط من المثنون في الدو بالرضا أو خيره ، ويكون القول قول المشترى فيه مع يهد ، ثم حملا طلب الدو يهن المثنوي بحق المشتري بالقاق الروايات

وحند عدم طلبه على يحدُه ما لك ترى " هامه الشايع على أنه لا يحله ما في ظاهر الرواية ، ورأيت في النشفي رواية عن أبي يوسف: أن الششرى إذا أراد الرد تعيب لا يحدث منله محلف الله ما عمم بالعيب حين الشراء، لا وضي به صد علم، والا عرفي على به .

قال: وكان أبو حيضة وحسماته بقول الا أحلف المشتري حتى يدعى ذلك البائع، قال: وأحد إلى أن استحلفه، وإن لديدع البائع ذلك

وعن أبي حنيفة رحمه فدرواية أخرى أن المتنزى لا يحلف على ذلك من غير عصاره. ثم كيف يحلف المفترى* أكثر اقتضاه على أنه يحلف بالله ما سفط حفك في الرد بالعيب من الرجه الذي يدعيه لا نصاً و لا ولاله، وهو الصحيح.

وإن كان عبدًا بحدمل الحدوث في من مده المدة ، و بحدمل النقدم عليه ، أو كان مشكلا . فالقاصي بسأل المائع أكان به مذا العيب في يده ، فإن قال العبر ، كان للمشهوى حق الرد إلا أن يدعى البائع سفوط حل المنشوى في الرد ، ثبت قلك بتكوله ، أو بالبينة ، فإن أبكر فالقول قوله مع جينه إذ لم يكن للمشترى بينة على كومه مذا العيب عند البائع ، ثم كيف يحلف لمبائع ؟

ً فكر في الأقصية في موضع بخلف مغفلة للمعتمد وسامه فقلا العيب، وهذا لايكالا بعدج لحوز أنه حدث به عددالعيب بعد ديم قبل النسليم، وأنه بكفي لسوس حل الرد. ودكر في موضع أخرجته أأنه يحاف بالله لقد بعته وسممته، وما به هذا العيب.

وهكما دكر محمد في الجامع والقدوري في كتابه ، وهذا لا يكاديسج أيضاً الخواز أن لعب حدث بعد البيع قبل التسليم، وأنه يكفي الرده ممنى حلف عليهما كن الباتع باراً في يهينه لو كان العيب حادثًا بعد البيع قبل التسهيم، فيعطل حق تنشتري في الرد.

وذكر في كتاب الاستحالات: أنه يحالف بالله فقط سنسته محكم هذا البيع، وها به هذا الحب، وهذا لا يكاديصه أيضًا جوار أنه كان إلا أن المشرى أضريه، أو أبرأه عنه.

 ألاعتماد على ما روى بنسر عن أبي يوسف أنه يحلف مانه ما لهمة المشترى قبلك حق الرد بالعرب الذي يدميه، وحفا تحقيف على الحاصير، وأنه موافق مفضي محمد في كشير من المماثل على ما يأتي يبينه في موضعه إن شاء انه تعالى.

1773 - وإن كان عبد لا يحتمل التقدم على مده البيع، فالقاضى لا يرده على البائع الأنه نيقن بالمدامه في يده، وأما إذا كان المبيد باطناً، فإن كان يعرف باثار فائمة في البدان، وكان ذفك في موضع يطلع عليه الرجال، فإن كان للقاضى بصارة بمعرفة الأمراص ينظر باشبه في ذلك، ويعتمد على فوق في ذلك، ويعتمد على فوق مسلمين عدلين، وهذا أحوط، والواحد يكفي، فإذا أحبيره واحد مسلم عدل مذلك ينبت العيب بقوله في حق لوجه مخصومة، فيحلف أبائع الايرد بقول، هذا الواحد هكذا، ذكر بعض المشايع في شرح الجام العضائ.

وذكر بعض الشابح في شرح البسوط: أنه ما أم يتفق اتناق عدلان من الأطباء لا يثبت العيب في حق لوجه الخصومة، فعد دلك ينظر إن كان هذا العيب فما يحتمل بحدوث في مثل هذه الذة عرف ذلك بقول الواحد، أو للني، أو أشكل عليهم ذلك

واختلموا قيما بينهم، فإنه لا يردعني البائع، بل يحلف، وإن كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في منل هذه الداء إن عرف وجوده بقول الواحد: لا يرد، ويحلف البائع، وإن عرف وجوده تقول النبي، ذكر في الأقصية، وفي القدوري: أنه يرديقولهما، وهكذ ذكر بعص الشايخ في شرح الجامع

وعن أبي يوسف: أنه لا برديقول التني، ويحلف البائع؛ لأنهم لا يشهدون عن حقيقة الأمر، وإنديشهدون عن ظن، وأنه لا يصلح حجة للرد.

وهي أأدب الغاضي اللخصاف: إن قبل القبض يرديقول الثني، وبعد القبض يحلف البائع. ۱۳۹۵ - وان كان عبد لا يطاع حب إلا النساء كاحل وما أدبه ذلك، فالقاضي بريها. والدور والدور المنافق المرافق ا

النساء الواحدة العدلة تكفي ، والتسان أحرط، فإذا قالت واحدة عدل . إنها حيلي ، وقالت للثان ذبك ، يشت العيلي ، والسناء الثان ذبك ، يشت العيلي في توجه بخصوصة ، فيحد ذلك إن قالت ، أو ذلك ، إن حدث في ملة البيع لا يرد على الباتم ، ولكن حلف الباتع ، فإن نكل الاس يرد عليه ، وإن فالك أو قلت ، ثان خلك صند الدائع - يأن شهادة النساء حجمة شعيشة ولا يحو (قسخ العقد الفرى محجمة صديمة ، وإن كان ذلك في القيس في ي ، ولا يحو (قسخ العقد الفرى محجمة صديمة ، وإن كان ذلك في القيس

وكفلك لا برد نفوق الواحدة، وهن برد نفول النبي، ذكر نعض مشابخنا ان عمل قياس قول أبي حبيعة رحمه الله لا يرد على قياس فوقهما يرد.

و فكس الخسطة في الدما الصافيي ؛ أنه لا يرد في طاهر وواية أصبح بالناء وفي الفدوري: أنه لا يرد في الشهور من توك أبي يوسف ومحمد، لأن ثبوت العيب بالهافكيل أمر ضد وري، ومن صرورة أشوت الديب توجه بعصومه .

أما ليس من ضرورة الرد، فبحلف البائع . فإدا بكل فقد تأيدت شهادتهن باكونه، وبالبته الرد.

ذكر الحميل بن رباد عن أبي حقيقة واحمله لله مطلقًا ؛ أنه نشبت الرفايشاء ادنين الآن شهادة النساء قيما لا يطلع عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلع عليه الرجال .

وعن محمد في رواية الن سلماعة مطالفًا ؛ أنه ينبك الرديشهادة النساء فيما لأيطاع عليه الرجال إلا في الخيل ؛ لأن معرفة الحيل عيم عكم ؛ لان احسل من جملة ما تولي الله علمه المساعد أدا معرفة ما موى الخيل « تيمة عكن بالنظر البدة فعال الرديشهادتين .

و في الدرادر ال عن أبي يوسف إن قبل القبض ياست أثره مشهادتين، مخارف ما يعد القبض .

والقرق أن شهادة النماء إن كالمت حجة ضعيمة إلا أن العقد قبل الفصل صعيف أيضًا. ولهذا صلك المشتري الود بالميت قبل العيض من عيم قدم، ولا وصاء، ويجوز فسح العقد الصعيف بحجة صعيفة ، معلاف ما بعد القيض

1732 - وهي المنطقي أن ابن سيماعة عن أني يوسعب الشرى جدوية فقيصها، والاعلى أمها وقامه أدينها النساء، حال فلن الوتقام، ودونها على السائح، وكدلك إذ ادعى أن بها كية قديمة في موضع لا بنظر أبه إلا النساء، قال: وأرد في مثل هذا مقول المرأة واحدة، قال شمر.

واحكى عرز محمد بر الحدين منق بالان

1773 - في الوادو الترسماعة إلى هو محمد وحمد لله تعالى الرحل الدنوى جدية و وادعى أمها حشى و الراد وهما بعد يوم و أو يوم و أو للاته و فإن القاصى محلف البائم البنة ال معه لفد بعثها وما بها حيل البنة أأه وإن قال الشيرى لمقاصى الحيفة ما بعلم أن بها حيلاً و فالهاصي يحلمه وفإن طف على ذلك لا يحمه المتم المتى يديد سنة أنها حال وفية شهده بقلت حاف على دلك البنة على بحواما فكرنا، فإن لم يحاف على العلم و حاف البنة سنة لما بالحق لله لما

وفي الوادر فضاد الاستخداء حمدالله تعالى الثنوي خاريف وادفي الها خالي، وأخضر الرأة عدلة شهدت لذلك، قال، أقيل شهادتها على أن استخصاء لدنع بالتافيد العها وقيصيها الشنوي وماهي بومنية بحافق، فإداف بشهد الرأة، قلت للبائح، أهي حافق عند الساعاء وإن لويش، قلت الحصافة، عندك الساعا حافل

١٩٤٧) أو عن الل وستوعل معلمة وحدة لله تعالى: أنَّ من اشتري من أمر صوريد. والدي أمها خسى، يعلمه النتج على ذلك ؛ لأن هذا من جلمه ما لا يطبع عليه الرجل ، الرَّالة. فيعلو معرفة ما وقد مه الدعوى من جهة عراضات الإصار الدعون و لانكثار

و حواساني دعوى الاستحاضة في حق ذكه الرجوع إلى السنة قبو مه قصومة وفي مردوبته دين دعوى الأستحاصة في دعوى الجوام الله الله المستحاصة ويكن إلا شهدال حال على الاستحاصة وتبلث تسهديم الأن درور الدم يراد الرحال فلحم ويكن إلا شهدال حال على الاستحاصة وتبلث تسهديم الأن درور الدم يراد الرحال فلحم الاينين بشهادتهم وأما إذا دعى الانتوى الفطاح وينسهم وأما إذا دعى الانتوى الفطاح وينسهم المحدد الكومي من الاسترى الانتفاع في وحمه الله تابين الدين بينال مسترى أولا عن مقال مالفا الانقطاع وإن ادمى الانقطاع في مدة يسيرة الابلغة بيان والدادمي الانقطاع في مدة كثيرة والسهد دعواله الان الدال بعدوله عيان مجتدد المال القاصي أن أهي كما ادعام المشترى وقول قال الحداد وها يقولون

أأأأ فقط الدلاني مواويا دلم اللسح أدالقي أنبي حملت

٢٢) قطع البنة عبر مو مودعي النسخ موافي لتي عندمار

⁽١٤) هكذا في الصنخة أم ، وكان من للمنح الباطة التي تعدياً الراباح.

عبيه، وإن قال: هي كم لك الحال، ولكن ما كنات مقطعة الخيض عنده، وإنا حدث مقا العبب من بعالمُشفري، قراعهت الحصارمة على البائع، التصادقهم: على قيام العبب للحال، فإن طلب المتشوي تبن البياني محلف انسائع على ذلك ، وكيفية الاستحلاف ديه كما في دعوى سبائر العبيوب، فإن حلف ، يريخ، وإن مكاريو دعليه الأن مكوله بهنالة إفواره، وأنه حجية حلزمه والهربا شهد للمعترى فنهود على القطاع الخنص عند النانه والاتصار شهلافهما مخلاف مالو شهدواعلي دومها مستحاصف والعرق أبرالاستحاضه دردر الدمء وإنه تمايه فف سليمه أمذانقطاع الحسرر على وجديعه عيبا لايقب عليه الشهدي فغدتيق القاضي بكذبيين فلا يقل عُنهادتيم، وإنَّ أنكر البائم نقطام حيضها للحال، من يستحلف البائم عبلي ذلك؟ عبلي قرق أبي حيقة رصي افه تعالى عبه الايستحلف وعلى قولهما يستحلف بعدهما يحتاج إلى بينان الحمد الماصل بين اللاء اليمسيرة والكتيم ، . قال ان ويحب أنا مكان مله المسألة مطلب مسألة مدة الاستبراء إذا القطع الخيص، وفي تلك السألة لزوايات محتمقة، فعل أبي بالسف رحمه الله تعالى: أنه فدر الكليو شلاتة أشهراء وعن محمد رحمه الله تعالى: أنه فدر الكنيو. بأرمعه أشهر وعسره ثهرجم ووقدر الكندر بسهرين وخمسة أبامي وعي أي حتيفة وزفر والحمهما الله تعالى: أنهما كالابقد إن تكتبر بستين، وإذا هرمت للدة لكتبرة، قما دون ذلك بكون بسيراً ، والكثير بكون عباً دون البسيالاً ، فإن كان القاضي محمداً ، قال له أن يقصى تبتأدي إليه احتمده من هذه الأصارين و وإلى أنه يكن سحتميناً ، يأخب بالذة التي مني حبيهما أصحامنان حمهم الله نعالي أنهاكشونه وهي بنتان حتى لايكون غروجاعي أفاويلهمي وإله ادعى الاهطاع في مدة كتيرة، بشخي أن شعى الاغطاع بأحد الشبنين، إما بالداء، أو بالخيل حثى يستمع دعواء

١٩٦٨ والنابيل خليه ما ذكر في أفناوى المصلى (داخترى حارية، وهي طاهرة، فاصد مهرها على المادية) وهي طاهرة، فاصد مهرها ولي حض من خبر طهير الحس مها، لمن يه من مدهم عنيه ما لم بدع فرتفاع الخبض باخيل أو يالداء الأن الامتماع بدون مذمن النبيتين لابعد عيباً ، وطرحع في الخبل إلى قول المساء، والمرحع في الخبل إلى المراكبة المناء.

ويقا أخبرت امراة واحدة بالحبل، أو طبيبه بايدا، فتسم السائة على ما كنيها فيل هدا. وقال: يعتبر في ذلك أقمس ما ينتهي إليه إبندا، حرض النسلة عددة، ودلك تسعة عشر سنة عن أي حسمه رضي أنه تعالى عبدا ذكر الصدر الشهيد في دوع أألجامع تصحير أو في

¹⁰⁷ هكذا في أم الموكان في الساخ الرقية النبي علما الموالكان حديد مون قلمين

وعرى الحدريو فالمتراامرأة والحدة أن ما لهارية حملاه وفالت امرأتان أو ثلاثة السريميد حمواه ينوجه الخصومة على ""البائع بقول طك الراق، والإيعارضها فول المراتين والتلاث في أنه ليس مها حيل، فإذ قال البائم للفاضي: الثراة التي تقول: إمها حامل جاهاة لا يبيعي بلماضي أن يختار لدلك أموأة عالمة.

يقراههنا فصل أخرالا بدمن معرفته أن الاستحاصة وانقشاع الدم والخبل هل ينبت بقول الحاربة، وقاء ذي في كتاف الاستحلاق أ* ما بدلوحل أنه لا بثبت، فقد ذكر لمه : الذمن النشري أمه، وادمي أن بها حبلاً، أو استحاضة، فالفاضي لايحمل بن الباته وبين المنتري خصومة حتى بشهد لمرأة أو المرأتان أراب حبلاء أو استحاصة ، ولهدا تبع أن ما ذكره الصدر الشهيد في الحامد الصغيران أنه لايفف عليها عبرها عبر مستقيماً"، وأن الطريق إقرار المانع، أم شهادة المرأة في الاستحاضة والحيل، وفي الانفطاع إقرار البائع،

١٩٦٤٩ - وأمالِذا قال العيب باطنًا لا يعرف بأثار فانعة بالبدي، نحو الإماق، والحنوب، والسرفة. والدول في العواش، فرنه يحماج إلى إذاله إلى الحال؛ لانه لايعوف عيالًا، وطويق معرفة ثيرته على ما ذكره محمد في الجامع: أن افقاضي بسأل البائم [¹⁷¹ن هذا العب في ا قبال، قال: إلما بسأل البائم عن ذلك إذا صبح دعوى الشيري، وإنَّا بصبح دموي المشتري إذا ادعى الاهده العيوب كانت في يدالياته، وقد وجدت في يدالشتري، إلا أن في احترن بصح دعوى المنشري إذا ادعى هذا القندر، وهي الإباق والسرقة والبول في الفراض لا بدلصحة الدعوي من زيادة شيء، رهو أن يصول المتمشري " هذه العيبوب كنامت في يداليماند، وقاله وجمد معي ودالك مريء والحاله واحدث ونعش بالجاذ الحاذة أن يكرن وجردها عي بدالبائم وهي يد المتشرى فيال المنفوع أو بعده، أما أبو كانت بي به الجانع فيل البلوغ، ووحاة تناس بد المشترى بعد سنوغ، فهذا لا يكفي لصحة الدعوي، ولسؤال البائع.

١٣٦٥٠ - وفي الحيون منواه كان الحنود في بداليات والمشتري قبل البنوغ، أو كان في أيديهما بعد الشوغ، أو كان في يد البائع قبل البلوغ، وفي يد المنشري بعد البلوغ، فهذا يكفي

⁽١) وفي السخة طأ إلى

⁽٣) مكذا في الدينج الدائمة النبي حدادة وتحاذ في الأصل: الاستخاصة

٣٥) وقبلا في النسخة الف و وكان في الاينت طابها في بستنبع

⁽²⁾ ما بن المطريق ساقط من الأصل وكرب من خود وف

الصحه الدعوى وتسؤل البائع ، وهذا لأن الجنون عيب واحد ؛ لأن سبيه واحد، وهو أنه بعل ماند منز، فني أي حالة وجد عي يد المنزري، فهو عين ما كان في بد البائم

ا ١٩٦٥ - أما من الإباق وأنسامه بخسله العب بالخدلات حالة الاختلاف السب الوال في فسب الإباق والسرقة في حال الصمر فلة العقق وبعد السوغ سب فلة المبالات وسبب الوال في القورش قبل الفلوع قسعف المثالة ، وبعد البعوع داء في الباطن ، ويقالا حتلف سبب العبب باحيث بدختلات الحالة ، بختلف العبب ، وذختلاف العبب على الرد ، لم إذا صح دعوى المنشري ، ويقالون الحالة ، وقالات العبب في حق ترجه حصومه ، فتنافي يبدأ القلب في حق الرد ، لم إذا صح دعوى المنشري ، في المناف على التب في حق ترجه حصومه ، في المناف العبب بها حدالك ، وإن أنكر ، بحلت على النب باحدال ، وأو جهب المصرمة العب المحالة ، وأن أنها المنسري بنه على ذلك ، المناف على البائح في المالية على المناف المناف

من مشايحنا من قال ما دكر في الجواب فول الكل، إلا أنه مه بذكر قول أبى ستيفة رحمه الله تعالى الالان فوله بحالت فولهما الله لانه لم يحمط فوله وحكى القاضى الو الهيئة على الفقياة الدلاق أن المبالة على الخلاف، على فول أبي حبقة رحمه الله تعالى الا يحلف وحكى عن الفقية أبي إسحاق الحافظ رحمه الله تعالى الدفال وحدت مي كتاب الاستحلاف ناجهدا الله العلى عليه معلى لو أثر به لومه عجد الإلكار بستحلف، كما في سائر الدعاوى، ولأبي حبقة رضى الله معالى عنه أن لهمين ضوع لوفع الحصومة وضى الله معالى عنه أن لهمين ضوع لوفع الخصومة المتحققة لا لانشارها، ومثى استحلف البائع مهنا، لا بنظع الخصومة بنهما وبن الهمزن، يتحقق بنفطع الحصومة بنهما وسيحيف التكوم والكوري، ولا كانف سائر الدعاري

وفي الليسوط : في أدب الفاصل الفخصاف: جعل طريق معرفة تبوت هذه العبوت للحال البينة ، فقال: لا يتبت للمستفرى حق الخصومة مع البائع ما نم تقم بينة على وجود هذه العبوب في بدنهسه، فرن لم يكن ، بينة ، وطلب بين النائع ، فهذه على الاحتلاف الذي وإلهٔ الله وحوده هده الصيوب في بد النسرى، وأنكر البائع كونها منده، وله يكر للمشترى بينة، واحتبج إلى تحايف لبائع كيف بحام البائع، قعلى: والقامشر بن الولمد بعلما بالله مالهذ قبلك حق الرد بالميما " الذي يدعيه .

ودكر في الاقتصية التي الجنوز يخلف بالله ما جن عندك قط وفي الإناق والسيافة بخلف بالله ما سابق وما أبق و ما بال في العراش عندك منذ بعة ميلغ الرجال، وهذا بناء على ما قلالا أن الحيون لا يختلف بالحنلاف الحالة، وما عداه من السرمه والإباق واليول في الغراش مقتلف بالجنلاف الحالة، والحالة العلب شرط نبوت حق الرده ثم إلا حالف البائع، وإن حاف برئ عن دعوى المنشري، وإن نكل برد عليه سكوله ، ولا يحلف المنسان على الوضا من عير دعوى البائم عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما انه تعالى ، وقد مر هذا.

نم إذا الاهل النائع ذلك، كيف يحلف المقتري؟ أكثر القضاة على أنه يحلف مات ما سقط حقك في الأدوى النائع ذلك، كيف يحلف مات ما سقط حقك في الرد من الوجه لذي يلاعيه البائع، لا صريحًا ولا دلالة، وقال أبو بكر الرارى، يحلف ماته أنك محل في ردت أنه بدعل البائع، فقبل له: إن الاستحلاف مشروع على النفي، وهذا المتحلاف من الإثبات أيضًا، فإن النفي، وهذا المتحلاف على الرد وعلى الهسلاك، وهذا الوديسة، فعربه يستنسخلف على الرد وعلى الهسلاك، وهذا المتحلاف على الرد وعلى الهسلاك، وهذا المتحلاف على الرد وعلى الهسلاك، وهذا

عدد البائع، وحلم المناضي النائع، فكل، فرهما اغتيري جاربة، وطعن المنتري نسجة كانت به عدد البائع، وحلم المناضي المنائع، فكل، فرهما اغتيري عليه، عادمي البنائع بعد فلك أنها حلما في با اغتياري، وهي حلم في هذه المناعة، فالقاصي بسأل المشتري عن ذلك، فإلى قال المنتري، ما لي به عليه، فالفاضي بربه النساء، قال قلير : هي حيلي، لا يسبب الرد بقولهن، ولكي ننوجه الحصومة علي المشتري، فيحلم القاصي المنتري بالمه ما حدث هذا الحلى عليك؟ فإن حلف فلا شي، عليه، والرد مناصي على حاله؟ حالكان، وإن ذكل نبت ما دعاء لبنائع، هيوده على المنتري؛ لأن رد المنتري على المناثم لم يصبح، هذا لانه ردها مع عيم زائد، وقيه ضرر على النائع، فكان للبائع أن بدفع ذلك المنزو عن نفسه و مأن برد الحاربة على المنتري، ولكن إعام ما من برد المنتري مع نفسان عبب فلمجة؛ لأنه تعدر الدوبهب على المنتجة؛ فإذ قال البائع للفاصي: أنا أمسك الجاربة مع الخيرة، ولا أصمن نقصان عبب الشجة، قال البائع للفاصي: أنا أمسك الجاربة مع الخير، ولا أصمن نقصان عبب الشجة، قال هناك الأن من الرد إنا يثبت لمبائع هها دفعًا الحليل، ولا أصمن نقصان عبب الشجة، قال هناك المنات للفاصي: أنا أمسك المبائع هما دفعًا المبائع للفاصي: أنا أمسك المبائع هما دفعًا المبائع للفاصي الشياع هما دفعًا المبائع المبائع المبائع المبائع المبائع هما دفعًا المبائع المبائع المبائع للمبائع المبائع المبائع المبائع المبائع للمبائع المبائع المبائد المبائع المبائع

⁽۱) وهي قد و ج: بالسندية لامن داميد

نظفه ورعة بالرد عليه معيب زائده بإذا احتياز إسمال بخارية، فقد أسقط حق نفسه ، ورضى باللك العبرار ، فكان له ولك ، ولا يلز ما نفصان الشحة عناه وإنه طاهر ، ولو أن القاصى حين سأل المسترى عن الحسل ، قال مضيرى : إن هذا الحيل كان عند لبائع، وإنه أعلم به مسم دعواه و لأن الحيل على لا يطهر إلا يعد مدة ، فيحتش وجوده مند البائع، وإن لم يطهر إلا في هذا الوقت ، فصدر المشترى بدهوى وجود هذا الحيل عند البائع معراً يو حوده على بسم. وبيت وجوده عند البائع و لأله قول المسترى ليس بحجه على البائع إن كان حجه على بسم. فيحلف البائع ، فإن حلف لم يسب وجوده عند البائع ، وقد أفر المسترى بوجوده عنده ، فكان لا المستع أنا يرد الجارية حايم ، ويرد معها تقصان عيت لتحق ، وي ذكل عن البسين ، ظهر أن هذا الحيب كان عند المائة ، وظهر أن هدائرد كان فيحيث .

قال وتركان الفاضى حن تقصى برد الحرية على الهائع بعيب الشجاء فقيل أن يرد المسترى الجارية على الهائع على الهائع على الهائع . إنها حيلى ، وهذا حيل حدث عند المشترى ، وقال المشترى الجارية على ما الهائع على الهائع . إنها حيلى ، وهذا حيل حدث عند المشترى ، فاذ عمل المشترى . لا ، بل كان على المشترى . واقر أنه حدث عند ، ولا يبي على المسترى ها ، بخلاف العصل الأولى فإن عملك المشترى ، واقر في منك المسألة الروق فرغ واسائع برد نقص دلك الرده وردها على المشترى، وهذا الحدم الأثار أن في تلك المسألة الروق فرغ واسائع برد فكون المدم على المنترى، وهذا الرولية بناء عبد ذلك ، يحمل في الحكم كأن القاصى أنه بيناء ، لكن المفترى مدعية الروع على الهائع ، والبائع بنكر ، فكان القول قول الجائع مع بيناء بالكرى مناطق المناوجة التائي ، فإن في الوجه التائي الروقة فراء والبائع بريد نقش عينه ، لكن عند البائع ، والبائع بناء من المسلح الأول المنازى منكر وجود الخبل عنده ، وإنما الفي في الصحيح "أن يقاله" بأن من المسلح الأول الموجودة عند الهائع ، في المحلم المشترى حتى وجود الخبل عنده ، وهو مقر طالك، ولكن المنترى المنوع وهو مقر طالك، وعيدات المنترى المنازى المنازة وهو مقر طالك، ولكن المنترى المنازة وهو مقر طالك، وعيدات المنترى المن وجود الخبل عنده ، وهو مقر طالك، ولكن المنترى المنازة وهو مقر طالك، ولكن المنازي المنازة وهو مقر المنازة المنازة وهو المنازة المنازة وهو المنازة المنازة والمنازة المنازة المنازة وهو المنازة المنازة وهو المنازة المنازة والمنازة والمنازة المنازة المنازة المنازة والمنازة المنازة المنا

١٢٦٥٢ - قال محمد رحمه الفاتعالي. رجل ناع تصف عبد له من رجل بخمسين

⁽۱) هکنانی مال

⁽¹⁷ وفي م الشرق البائي

دينارآ، وماعه النصف الأحر بمانا ديبار، فم إن المسترى وحد العبد أعور، فقال البائع: حدث عندك أبها المشغري، وقال النشرى للبائع، كان عبدك، فالقول قول البائع، وعلى المتنزى البيئة، وإن لم يكن للمشترى بيئة، يحلف للبائع، ويعال للمشترى: إن يحاصم البائع مي البيئة، وإن لم يكن للمشترى: إن يحاصم البائع مي التبد عالاً أول أول المنافق المنافق من النصفين معقود عليه بإيراد المقد عليه على حدة، واختلاف، الأسباب بنزل منزلة المختلاف الأعبان، ولو كانا عينين، كان المقد عليه على حدة، واختلاف، الأسباب بنزل منزلة المختلاف الأعبان، ولو كانا عينين، كان الدان بخدم في أبهما شاء، وإن شاء ضمم ويسماء كذا ههنا، فين قال: أنا أشاصم في النصف الأخر، فيان مكل، ود ذلك على البائع، وإن حلف نزم ويستحلف البيانع، على النصف الأخر، فيإن مكل، ود ذلك على البيانع، وإن حلف نزم ولكشرى.

بسحلف، فقال الناتع: فاحلف الباتع، في إن المنتزى خاصم من بعد في النصف الأولى، فأراد أن بسحلف، فقال الناتع: فاحلف أنه الاعور به عند البيع الثاني، كان ذلك من حلفاً أنه الاعور به عند البيع الأول بطريق الفرورة، فيلا أحلف مرة أخرى، لا بلتفت إلى دلك؛ لأن هذه البيعين في لنصف مسبقت الخصوصة، فلا يعتبر، ألا نوى بأنه نو حلف المدعى عليه بعد الحصوصة قبل الدعى، لا بعشر يبت، فهذا أولى، وكان المفقه في ذلك؟ أن البين أحد نوعى الحصوصة قبل الدعى، لا بعشر يبت، فهذا أولى، وكان المفقه في ذلك؟ أن البين، ثم إذه حيف الحسوف الأول، فين حلف، لهياد عليه بشيء، وإن نكل عن حله البين، ثم إذه حيف عن النصف الأول، فين حلف، لهياد على قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه؛ لأن عنده النكول لا بالثات إلى ذلك، وهذا لا يشكل على قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه؛ لأن عنده النكول عندها؛ لأن عندهما النكول إقرار.

د ١٣٦٥ - ولو أقر البائع بالعبب يوم باع النصف الأول، كان للمشترى أن يرد عليه النصفان، ولكن الوجه في هذا أن يقال: بأن الإقرار حجة مطلقة في حق القرء فإذا أشت العبب بإقراره في النصف الأول، فيت في النصف الذامي، وذيستحيل أن بكون العبب قاضاً بأحد النصفين شائمًا، ولا يكون فائمًا في النصف الأحر، فأما التكول ليس بإفرار حقيقة.

⁽١) هكت في أف از ام أن وكاد في الأصلي و اط ، معرفة .

⁽٢) وهي أم : تمجره عن البية با لا من أدمه عن كالبينة .

ولكن حعل إفرارا ضرورة قطع الخصومة، فيعتبر إقراراً بي محارة فصورته ومحل الخصومة حهنا النصف الأول، دون الشائي، وكذلك لو خياصم المشترى في النصف الأول قبل أن يخاصمه في النصف الثاني، فنكل البائم عن اليمين، فرد عليه النصف الأول، ثم أرادرد النصف الثاني بذلك النكول، لم يكوزله دلك حتى بحاصمه فيه خصومة مستقبلة لما قلما، فلا معيد، وإن أراد المشتري أن بخاصم مي النصفين جميعًا، يحلف النائم فيهما بمنَّا واحدًا؛ لأنَّ الدعوى إدااجتمعت يوجهين واحدعلي واحده والجنس متحد بكفي سمن واحدن أميله حديث الفسيامة ، ألا ترى أن من ادعى أموالا مختلفة عنى رجل، فطئب بيته في الكل، يحلف عِينًا واحداً، فكذا ههنا عِينًا واحداً بالله لقد باعه التصف الأول، وسلمه إليه ومابه هذا العببء وباعه النصف الثانيء وسلمه إليه وما به هذا العيب، فإن حلف فيهما، برئ عنهما، وإنا نكل فيهما، لزماه، وإن حلف في أحدهما، ونكل في الأخر، لزمه ما نكل فيم، وبرئ عماحلف قيه .

١٩٦٥٠ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع أيضًا: رجلان باعا من وجل عبداً صفقة واحدة، أو صفقتين، فسات أحد المائعين وورثه البائم الآخر، ثم طعن في الشراء بعيب في العبد، فإن شاء خاصمه في أحد المصفور، وإن شاء خاصمه في النصف الأخور، وقيام الخلف كقيام الأصلء وإن خاصم المشترى فيسا باعه بنعسه ، حلقه على البنات بالله لغذ بعثه وسلمشه، وما به هذا العيب؛ لأن هذا تحليف على فعل بفيسه، صكر ن على المسات، وإن خاصم في الذي باشر البيع مورثه، حيفه بالله فقد باعه وسلمه إليه، ولم يعلم به هذا العيب، لأن هذا تحليف على فعل الغبوء فيكون على العلم، فإن حلف في أحدهما فم يقع الاستغناء عن البعين عن النصف الآخر ، وإن تكل في أحدهما لم يكن ذلك لازمًا في النصف الأخر لما قلنا، وإناجمع بين النصفين في الخصومة، فلا يخلو إما أن يكون البيم صفقة، أو صفقتين، قاِن كَانَ صَفَقَتِينَ حَلَقَهُ عَلَى النَصِفِينَ ، ويجمع بين البِمِينَ بِاللهِ تَقَدَ بِعَنْهِ النصف، وسلمت ومابه حفا العبب، ولقد باعه صاحبك نصفه، وسلمه، وما يعلم به هذا العب، وهذا بالانفاق.

وأما إذا كانت العبققة واحدت فكذلك الحراب عند محمد وعندابي يوسف رحمه اقه تعالى يكتفي بالرمين على نصيبه خاصة على البثات، وينوب ذلك عن يمينه في النصف الذي باعه مورثه، فمحمد رحمه الله تعالى سوى بين الصفقة والصفقتين، وقال: بأن الصفقة ههنا وراد كانت متحدة صورة، فهي متعددة حكمًا، ولهذا كان للمشتري أن يخاصم في أي نصف شاء، وفي الصفقة الواحدة لِس للمنشري أن يخاصم البائع في أي نصف شاء، ولو كانت

الصلفة انتعددة صورة ومعنى، يحلف على النصقين، فكذلك إدا كانت متعددة صورة.

الوصيحة أذاالوارث في نصيب للورث قائم مقيام الورث، ونو كنذ المورث حياء فاليمين في نصيب أحفاهما لا يتوب عن اليمين في بصيب صاحبه، فههنا كظك ، وأبو يوسف رحمه الله تحالي بفرق بين الصفقة والصطنين، ويقول: مأن الصطفة إذا كانت واحدة، وحولت على أحد النصفين، لا يكول في التحليف على النصف الآخر فانده، إذ لا يتصور أن يكون العبب هنفابيع أحد التصمين دود الآخر ، إذ وقت بيم النصفين وأحد ، فإدا استحلف علي النصف الذي باعد على البنات، لا يكنه الحلف، أو كان به العيب، فيحصُ ما مو تلفصو دمن الاستحلاف، وهو النكول، فاكتفى باليمين على البنات في الصف الذي [هو ما ومناسه لهذا م ومات البيسين على البيشات في هذا النصف مناب البيمين على العلم في النصيف الذي [""باعة مورثه، ولم يعمل على القلب باعتبار أن طيمين على البناب أفوى من البسين على العد، فإن في المدين على البنات، بحمث علم بالعيب، أو لم يعلم، وفي اليمين على العدو لا يحت ما الم بعلم بالعبب، والأقوى يتوب عن الأضعف، أما الأضعف لا ينوب عن الأفوى، مخلاف ما لو كان البيم بصمفتين متمرفتين، فقد تصور أن يكون العب عند بيم أحد النصفين دون الآخر؛ لأنا وقت بيع أحد النصفين غير وقت بيع النصف الآحر، ولو اكتفى بالاستحلاف على النصف الذي باعه يحكه الخلف، إذا أبو يكن العبب قائمًا وقت ببعه، وبخلاف ما إذا كان مورثه حيًّا؛ لأن هنك وبما يكون أحدهما أووع من صنحيه، فينكل بنوع السنبياء، لا ينكل به الأخراء فكان في استحلاف كل واحدمنهما زيادة فائدة، أما ههنا فيخلاوه ، ويخلاف ما إذا خاصمه في أحد النصفين، فحلف البائع، ثم خاصمه في النصف الأخر، حيث لا يكلفي بالبيمين الأولى، ولاتنوب الأولى عن الثانيه ؛ لأنَّ البِسين في النصف الأول سيق الدعوي في التصف الآخر، ولا تعتم البدس قبل الدعوي، أما مهنا وجدت الدعوي في النصفين، فجاز أنَّ يَوْ بِ الْبِمِينَ عِنِ النصف الَّذِي باعه عِنْ البِمِينَ فِي النصف الذي ماع مورثه .

1870¥ قال في الخامع الصعير اليضا؛ متفاوصان باعا عبدًا، تم عات أحدهما، وطمن المتدري في العديميب، فله أن يخاصم هداه فاضر، ويحتفه الأن كل واحد منهما أصبل فيما باع وكين عن صاحبه في الخصومة، وكفيل عنه فيما النزم، وصاحبه النزم تسليم

⁽١) ما بين المُعقوقين سافط من الأصل واثبتناه من ظروه وف.

العبد سليمًا "أه فيكون كعبلا مته في ذلك، اللهذا يعلف، فإن تكل لؤسه، ون حلف لم بلوسه، فإن حلف البائع الخاصر، ثم حضر القائب، فأراد الشنوى استخلاف، كان له ذلك؛ الأناصاحية فيضا باشر، استخلف لكونه أصبالا، فيحلف الأخر لكونه كفيلا، لأن حلف الأصيل لا يسقط حلف عن الكفيل، وفيمه باشر هذا الدي حضر اخر، استخلف الأول يكون كفيلا، فيحلم الذي حصر لكونه أصبالا الأن حلف الكفيل لا يستط حلف الأصبال.

المحتمرة ثم حضر الأحرة ليس المؤا وجب لهدا حق على رجل السنتخاصة أحدهما المحتمرة ثم حضر الأحرة ليس له أن يستخلصه الأن الاستخلاف يحتمر النباء من حائب الطلم من المختفرة والمحتمرة في المحتمرة المحتمرة المحتمرة والمحتمل المحتمرة والمحتمل المحتمل المحتمل المحتمرة في المحتمل المحتملات والحداثة الاصحياء من وقد في يوالا المحتملات والحقافة الاحتمال المحتملات والمحتمل المحتمل المحتمل المحتمل المحتمل المحتملات والمحتمل المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات والمحتمل المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات والمحتمل المحتملات والمحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتملات المحتمل المحتملات المحتمل المحتملات المحتمل المحتمل المحتمل المحتملات المحتمل المحتملات المحتملات المحتملات والمحتمل المحتملات والمحتمل المحتملات والمحتملة المحتملات والمحتملة المحتملات والمحتملة المحتملات والمحتملة المحتملة الم

نوع أخرني الاختلاف الواقع فيه:

١٣٦٥٩ - وعن محمد رحمه الله تعالى في الإملاماً : إذا الشرى الرجل من أخر عبدين بألف درهم صففة والحدة، ووحد عبدًا بأحدهما بعد ما قبضهما، كما تحلفا في قيممهما يوم وقع البيع ، فقال المشرى كان قيمة العيباءً اللهي درهم، وقيمة الأخر ألف درهم، وقال النائم

⁽۱۱) وفي ام (العملهما مكان مسيما

⁽١٣ ما بير المقونين الفقامي الأصؤ وأنشاه مي ظاوع وف

⁽¹⁷⁾ وفي الأن : اللهم وأنك التعبيب

على عكس هذا لم يلتفت إلى واحد منهما، وينظر إلى قيمة العبدين يوم يحتصمان فيه، فإن كاثلت ويمدى واحد منهمة ووم الخصومة ألف ورهابره والطعيب خاصة بنعبة والثغمي بعادما حلف كل واحد منيما على دعوى مساحيه، وإنَّ أقاما جميعًا البينة على ما ادعيا، أحدَّ بينتهما حميمًا فيما الاعياس الفصل، فيحعل قيمة المردود ألفي درهم على ما شها. به شهود المشترى، ويحعل قيمة الأخر ألفي درهم على ما شهديه شهود البائم، فيرد المفتري العبب يتضمين الثمن

وله مات أحدهما، والآحر فائم، ووجد بالقائم عبيًا، وأختلفا في قيمة الفائم وفي فيمة المُبِيَّة، ولا بينة لهما، قالقول قول البائم في قيمه الهالك؛ ويقوم لباقي على فيمنه بوم الحنصيماء ولو أقاما البينة على فيمة الهالك، فالبينة بينة البائع أيضًاء وثو لم يقيما بينة على فيمة الهالك ووأفاها البية على فيمة الحرب فالبية بينة المشرى

١٣٦٦٠ - وفي الداول: النشري خلافي خايبة، وحمله في حروله، توحد فيها فأرة مينة، فقال البائم: هذه الفأرة كانت في حرطه، وقال المشترى. لاء بل كانت في حابيتك، فالقول قول النانع؛ لأنه ينكر العبب.

وفي افتاوي أهل سمرقبل . اشترى دهنا بعينه في البة بعبسها، وأني على ذلك زمان، فلما فتعررنس الآنية، وكالدراسها مشدودًا منذ فيضها، وجد فيها فأرة مبنة، وألكر البائع أن نكون في يعم فالقول قول البائع مع يبده لأنه بنكر العب، وتأويل المسألة إدا كان رأسها مندودًا وقت القبض، ولم يعلم استصرار الشداولا الشناحها بعد فلك إلى أن وجد فيه الفارة، ولا عدمه، أما لو عرف استمرار الشدلاً")، وعدم الفتة وأس الألبة إلى أن وحد فيها الفارق فالمقول للمشترىء وله الردء

١٣٦٦١- وإذا تشتري عبدًا، وتبضيه، نوجة، به وقال: وجناته محلوق التحية، وأنكر البائم، هالقول قول البائد، فإن أثبت المشتري أنه محلول الفحية اليوم، فإنا لم يكن ألى على الميم وقت ينوهم فيه حروج اللحية عند الشنوى، له أنا يردد الأنه يذبت العيب عند البائع، وإن كان أتي على البيع مثل ذلك، لم برد ما لم يقيم البينة أنه كان محلوق اللحية على البائع، أو يستحلفه، فيتكل، وإذا الدعى المشتوى عبدًا بالمبيع، والنائم يعلم أن هذا العبب كان به وقت البيع ، ومنعه أن لا بأحذها حتى يفضي القاضي عليه بردها؛ لأمه لو أخذها بعبير غصاء، لم يكن له أن يردها على بالعه .

⁽¹¹ ما بن المقوفين ساقط من الأصل وأشماء من ظاوم وف.

- 178

1873 وفي المنتفي : رجل ينع من رحل عبداً ، وقصه لفشتري، وطعن به يعبب. وتال المنترينة ليوم وحمد لا يحدث في اليوم، وقال البائع العملة منذ شهر، ومثلة يحدث في المنتها، فالمغول قول لبائع.

18737 - وهوه أيضاً الشنري من أخر جنارية، ووجنا بها عيمًا، فخاصه السائع إلى صناحه الشرط والملطان، لم يوله الحكم، فقصى على البائع، ودهمه إليه، وقصى للمشترى بالثمن كله، وسع للمشترى أن بأخد مه الفين كله، لأنه يعلى أن شائع قد كان طبي العبد.

17771 وقيد أيضاً. إذا الشوى دالة، واراد أنابر نجا بعيب، فقال البالغ الفندركيشها في حوالجك بعد ما علمت بالعيب، وقال المشترى الاء بل ركيتها لأردها عليك، فالقال قول الشترى، وتاويل المسألة على قول بعص المشابخ رحمهم الله تعالى إذا كال لا يمكنه الرد إلا بالركوب.

۱۳۲۱۵ - وفيه أيضًا : رجل اشترى من رجل عالامًا يجارية ، روجد مشترى الحارية بالحارية عيبًا وردها، واختصافي العلام، فالقول قول الذي في بلمائشلام.

1971 وفيه أيضاً . وجل باع من أخر جارية ، وقال : بحنها وبها قرحة في موضع كفاء وجاء المسرى بالحارية وبها قرحة في ذلك الموضع ، وأراد ردها . فقاد البانع : ليست علد الفرحة المن الفرحة ، والفرحة التي أفروت بها قد رفته وهذا و خادلة هندك ، والقول فول المشترى ، وكذلك لو قال الدنج . بعنها وإحدى عينها بيضاء ، وحاء المشترى بالجارية ، وعينها اليسرى بيضاء ، وأراد أن بردها ، دها وليانع ، عينها بيضاء ، وكذا ذهب ، وهذا بياض حادث بعينها اليسرى ، فالقول فول المسترى ، وكذا فال البانع ، بعنها وهذا بياض حادث بعينها اليسرى ، فإذا قال البانع ، في قصل الشعة كانت سعة موضعة ، ويسارت منفاة عندك ، فالقول قول ليانع في عقال الشعة كانت سعة موضعة ، فصارت منفاة عندك ، فالقول قول ليانع في عقال الشعة كانت سعة موضعة ،

وقر قال البائع الخانت بكته بياض، وقد ارداد عبدك، والعرز مبيطة كلها، أو عاسها، فانقول قول البائع، وإن كانت بعيها لكنة بياض، فقال البائع: كان البائع، مثل الحروق أقل من هذا، قال: إذا جاء من هذا أمر متقارب، جعلت القول قول النشري، وإن نفاوت. فالقول قول البائع.

ولو قال. بعثها وب حمي، فجاء الشتري بها محمومة ، يريدر دها، فقال النائع : زادت أخمى ، لا يصدق البائع، وكان للمشتري أن يردها، وموقال البائع. بعثها وبه عيب، وحام المُشترى وبها عبب، وأراد ودها، فقال البائع: له يكن بها هذا العبب، وإنها كان كفا وكفا، عالفول قوله: لأن العبوب معتلفة، ولو قال: بعنه، وبه عبب هي رأسه، فجاه به المُشترى، وأراد أن يرد بعيب برأسه، فانفول قول المُشترى أنه هذا العيب، وإن كفيه البائع، ومخاصل أن البائع إذا نسب العبب إلى موضع وصعه، فالقول قول المشترى، وإذا لم ينسبه إلى موضع، مل ذكر، مطلقًا، فالفول قول البائم.

1973 - قال محمد رحمه الله تعالى في "اخامع : إذا الشرى جاربة وقيصها، نم الدعى أن لها زوحًا، وأراد ردها، فقال البائع : كان فها زوج عدى، ولكن سات عها، أو طلقها، وانقضت عدنها، ثم يعتها، فالغول قول البائع : كان فها زوج عدى، ولكن سات عها، أو إنما يشار والقضت عدنها، ثم يعتها، فالغول قول البائع : لأنه ينكر نبوت حق أثر د، أنما يشت حق أثرد على نقد أنكر ثبوت حق أثر د، وإن قال البناء خان الها كو به المقول أو المائعة عن البائع ما دام الروج خانبًا، فإذا حضر الزوج، فإذ صدق البائع في الطلاق ، لا يتبت للمشترى حق الردا الأنه لم بثبت العباب. وإن كلبه، وقال ما طلقها، فالقول قول الروج؛ لا يتبت النكاح، وهذا القصل مشكل ؟ لان ثبوت النكاح مهناه ف في تعديق المشترى حق الروك بعب النكاح، وهذا القصل مشكل ؟ لان ثبوت النكاح مهناه ف في تعديق المشترى وحصول الم بنا المنازي، لا يشت له حق الرد، وإن فال البائع، كان لها روج بعد المبع، إلا العب مضاف إلى المشترى، لا يشت له حق الرد، وإن فال البائع. كان لها روج بعد المبع، إلا العب وقت البوء عن رواله، والمشترى، بنكر.

وثم كان قهه زوج عند المشترى، فقال المشترى تلبائع: قد كان قها الزوج عندك وقال البائع: كان وجها عندى غير هذا، وطلقها ذلك الزوج، أو مات عنها، وقال انشترى: بل هو هذا، فانقول قول البائع، ولا يكون للسفترى حق الرد؛ لأن ما أقر به البائع بطل بتكفيب المفترى، وما ادع، المبائع، ولا يكون للسفترى حق الرد؛ لأن ما أقر به البائع بطل بتكفيب على على على عبي واحد منصل بالمقد، فكان تقول قول من يتكر زواله أواست هد محمد عى الكتاب، فقال: ألا ثرى ألا وجلا أو اشترى عبداً، وقبضه، فمات عند المشترى، قادعى المشترى أن البائع باعد، وباحدى عبد ببض، ومات مو كفلك، وقال البائع: كان ذلك، لكته زال قبل البيع، فالقول قول البائع، وأو قال: زال عه حد البيع، فالقول قول المشترى، وقو قال البائع: كان المسرى،

وقال السنري، بل البياض عملك كان بالبسوى، كان القول قول البائع، لأن ما أقر به البائع، بطل تكاليب الشترى، و ما الدها، المترى لو يشت لعدم تصاليق النائع، بحلاف ما تقدم، لأن هماك الفقا على عيد واحد منصل بالعقد، فكان الفول قرل من ينكر، والدا" !.

1777 - واله في الخامع فيضاً: رجل الشنوى من أخد حاربة . نه أحام بينه أن لها ورجاً معروف عائله لا تقبل هذه الشهدة؛ لأن هذه بينة قامت لغائله . أو على عالمه ، وليس عنه خصم حاصره وطعن أن تقبل هذه الشهدة؛ لأن هذه بينة قامت لغائله . أو على عدالم الشيالة ، فقال . يبغى أن تقبل هذه البينة أنه لا أن احاضر بدعى لنفسه حتى فرده ولا يتوصل إلى إثباته إلا بعد إلىت حقه إذا قبل للحاصر حق فيما هو حق للفنائله ، أو يكور ما هر حق الفنائله ميه حتى الحاصر عق فيما هو حق للفنائله ، أو يكور ما هر حق الفنائله سبب حتى الحاصر على الفنائلة ، المنافقة والأخت عائمه الانقر بينها ، وإن كان لو طهر لكاح أحمها حصل المنافقة على دلك بينه ، والأخت عائمه الانقر بينها ، وإن كان لو طهر لكاح أحمها حصل المنافقة على دلك بينه ، والمنافقة على المنافقة على الم

1777- إذا ثبت هذا مشرل، حل لسائب للكاح، والكاح ليس حق الحاضر، ولا سب حمد؛ الأناحقه في الودالعيان، والتكاح ليس بسبب لقرد، من للوجب لبرد التؤام الباع نسليم المفود عبد سلباً، ولكن عند فلهور الديسة، كما أذا عند فلهور الإحصال بجب الرجم وذا لمحصل الاحصال، وكما أذا عند يستر احالف تحت الكفارة بالعنق بالدين لا ينصل الإحصال، وكما أذا عند يستر احالف تحت الكفارة بالعنق بالدين لا يتصل البسار، فكنا ههد، وإذا لم يكن للحاضر حفا في الذكاح، ولم يكن الكاح سبب حق الحاصر، لا ينتصب الحاضر خصمًا عن لقدله، وكفات لو شهد الشهود أن لها لوحًا، ولم يعرفوه، فشهادتهم باطلة؛ لأنهم شهدوا بالكاح لحهور،، ولو شهدو، بالكاح لدين في الأنبل شهادتهم، فإذا شهدو، بالناب محهول أولى

۱۳۹۷ - ولو شهدو، على إقرار البائع أن لها زوجًا معروفًا قالمًا، أو على إقراره بأن لها روجًا مجهولًا، صح الأن هذه شهادة على إفرار البائع، وهو معلوم حاصر يحالف الرحد الأول على ما م ، فالدى الكتاب ؛ ألا ترى أنه لو شهد الشهود أن لهلان صي قلاد شبئًا،

الله ما بين للعفو وي منافظ من الأحس والنساه من ط وج رف

١٤٢٤ وقي الطابر الدين الشهادة با الأمار الشياة .

أوغصت منه شيئًا، كان باطلا.

۱۳۳۷۱ وقو سهدوا على إفواره أنه غصب من قلان شيئا، كان ظلا جائزاً، فههنا عقالك، ويقا حيائزاً، فههنا عقالك، ويقا حيلاً عبد الله ما يعلم أن يرده مع بينه بالله ما يعلم أن أروج مات علها أو طنفها طلاقًا بالكار مكفا ذكر في الجامع من مشيحه وسمهها أنه نعالي من قال، هذه إذا أدعاه المانع، فأما يعون الدعوى، فالقاضى لا يحلف المشترى، لأنه نصب تقصل الحصومات، ودلك إنما يكون عند الدعوى، والأصح أن القاصى يحلف المشترى على على على المانين صالة لتقضاء.

۱۳۹۷۳ - وإذا الشفوى خادمًا، وقبضه، وطعن بعيب به، فجاه بالحددم ليرده، فقال السائع مع المنافق في البائع مع السائع ما مقال الشفوي المنافق المناف

نوع آخر منه:

۱۹۳۷۳ - رجل قبال الأحراز إن عبدي هذا أبق، فاند تراميني، فقال الإخراز بكم تبيعه العقال: بكفاء فاشتر، مند تم وجده المنتوى أبقًا، فليس له الاردو، فإن سعه المشتري من أخره فوحده المشترى الثاني آبقًا، فأراد أن يرده، وأنكر المشترى الأول أن يكون أبقًا، فأقام المنترى الفاني بنه على مفاتة البائح الأول، فه يسحق به شيئًا، الأن أنساح الأول أخير أن عبده أبن، فكن لم يجعل ذلك وصفًا للإيجاب، فله يصر إيحاب المشترى منتقف لدئت، فلم يصر المشترى مفرًا بلالك العبد، وصار البائع الأول معتوفًا باباقه، واعتراف حجة عليه، وأيس بحجة على المشترى الأول

ولو قال البائع الأول للمشتنوي الأول. معتك هذا العند على أنه أنن. أو على أنه بري. من يُعافه، والمساكه محالهم، كان للمشتري الأخير أن برده على المشتري الأول. لأن البائع الأول جعل الإباق وصفًا لإمجابه، فصدر جواب المستوى لقبولا للذلك الرصف، كأنه قال ا الشترية على أنه أبن، ولو فال مكال، كان مقراً بارق العد، كذا هنا، ولو قال البابع الأول:

٢٥) وفي اب اللعن مكان انعيل.

بعث على أتى برى، من الإماق، لم يقل: من إدافه، لم يرده الشعوى إلى الأخر على المشعوى المتعلق الإراق صفة لإيجابه، ولا الأول ما لم تقم البدة على الراق صفة لإيجابه، ولا أنه ذكر الإباق مطلق غير مضاف إلى العبد، فصار إيجاب المشترى منتظماً لذلك على مبيل الإطلاق، ولهذا لا يصير مقرآ لوجود العيب فيه، ألا برى أن البيع قد يكون بشرط الدراء من كل عب، وديك لا يكون إقراراً بوجود كل عب، فيه، يخلاف قول على أس برى، عن إياقه الأنه أصاف الإباق إلى العبد بالهده الذي هوكناية عنه، فصار جواب المشترى قدولا بذلك الدرس، فصار خواب المشترى قدولا بذلك.

1930 - وفي المنتقى ". وجل أفر على عبد بدم بايس، ثم ياء ممن أنحر، ولم يدكر الدين، ثم باعه المشترى من أخر، ولم بذكر الدين، فإن الممشترى الأخر أن يرده على باتعه مذلك الإفرار الذي كان من الباتع الأول؛ لأن الدين لازم به، والمغرم أن يرده الديع قه، ولس هذا كإفرار الإباق قبل البيع، وبعده في حق قسخ البيع الآحر بين انتشرى الآخر وبين ماتعه الذي تم يقر بالإباق، والإقرار بالزوج كإفرار بالدين في أن المشترى الأخر برده على باتعه بالإقرار الذي كان حق الباتر الأول.

۱۳۹۷ و بنيه أيضاً : رحل أقر أن أمنه أبقت نه أبه وكل وكل وكيلا أن يبيعه ، ولم يبين أنها آيفه ، جاعها مأموره ، وكتم ذلك الإقرار ، وتفايضنا ، ثم علم المشترى يذلك الإقرار ، وأراد ردها به على يانعه ، وكديه بانعه ، وقال : نم تأيش ، أو كان الإقرار من المولى بعد ناماع الوكيل ، وتفايضه ، فليس للمشترى أن يردها على الوكيل ، ألا برى أن المضارب أو شريكه العالم لو ماع أمة ، وتفايضه ، ثم أقربه وب المال ، أو الشريك بعب قسها ليس مظاهر ، لم يكن للمشسرى أن يردها على الباته بذلك الإقرار .

ولمو أن الموكل قال لوكيله: إن عبدي أين، فيعه، وأبراً من إياقه، فياحه الوكيل، ولم يبرأ من الإياق، ثم علم المشتري بحالة الموكل قبل الديس، فله أن يرده بذلك، وليس هذا كالمسألة الأولى التي لم يبين رب العبد فيها الإياق للوكيل، مؤن هناك لا يجوز إفراره على نقض بيع الوكي..

قال: ولو كان هذا في رسائل و المضاوب، لم يكن للمشترى أنا يرد بإقوار وب المال على المصاوب، علل فقال: لأنا رب المال لو نبي المضاوب عن البيع، كان له أن يبيعه .

١٤٦٧٠ - وفيه أيضًا: لو وكل رجلا بنيع عبد له، فأقر الوكيل أنه أبن، ولا يعلم أنه أقرأ

⁽١٤) ما بين العقومين مباقط من الأصل وأتنمك من طاوم وه..

مه قبل الرئاله ، أو بعد الوكاله ، ثم ماع العند من رحى، وتفايضا ، ثم اطلع على مقاله الوكيل ، فله أن يرد على الوكيل ، وليس للوكيل أن يرده على الموكل، ولو كان الشندري سمع إقرار الوكيل بفلك قبل اليم ، ثم اشراء مه ، لم يكن له أن يرده على الوكيل .

وفيه أيضًا: إذا باع رحل من رحل عبدًا، وأفر البائع والمسترى باياقه، وكان ذلك منهما هى عضدة البيع، ثم باعد المشتوى من أخر، وكتم إياقه، ثم ماهه المشترى الثامي من أخر على أمه مأمول، وليس بأيق، ثم علم المشترى الأخر بالإباق، وتها جرى بين البائع الأول، والمنشرى الأول من إفرارهما بالإباق وقت جريان البيع، لم يكن فه أن يرده، ولا يكول إقرار المشترى الأول بإيافه لافئًا على من لم بشتر منه من الماهة

ولو أن النسترى الأولَّ اغسراها من عبس إقرار منه ومن البائع الأور بإدافيه الم أقيام المسترى الأول بيمة على إياضه، ورد الضاخي على لبنائع الأول، ثم إن البائع الأول باعنه عن دلك المشترى، أو من رحل أخره وباهنه المشترى من رحل، وداعه المشتوى الثاني من رحل أخر، ثم علم المشترى الآخر بالإباق، وبما جرى بين المشترى الأول وباتعه من رد الفاصي العند عليه بالإباق بيئة قامت له، فله أن يرد على بائعه لا أن البيئة حجة في حق الناس كافة.

وفيه أيضًا : إدا المدرى من احر جارية ، فه الاعلى أنها القة ، و أفاع البيئة على ليافها ، وردها الفاضي بذلك ، فم أفام رجل بنة على أنها أمنه ، ولذلك في ملكه ، وقضى القاضى له بالجارية ، نم باعها مأموره ، فخاصمه المنترى في إباقها ، واحم عليه محكم الحاكم بالإباق ، قفه أن ردها .

رجل المسترى هبداً، فساومه رجل فيه، فقال له المسترى: المستوه منى، فإنه ليس به عيب، فلم يتفق بشهما بيع، ثم إن المسترى وجد بالعبد عيبًا بحدث مثله، فخاصمه فيه البائع، وأقام البيئة أنه كال عند الساومة: الستره منى، فإنه لا عيب له، لا بلغت إلى هذه البيئة، وبقضى بالرد على بائعه، لأن ما فاله المسترى كذب بيقين، لأل هذا بقى لكل العبوب، والانسان لا يخلو عن قليل العبب عادة، ومن العبوب بالأدمى ما لا يقت عليه غيره غالبًا، فيسقط اعتبار حفيقة هذا اللفظ، وحمل على المجاز، وهو ترويج السلعة.

رلو قال للذي ساومه: اشترمه في عرفه ليس به عيب كذاء فلم بتقي بينهما بيع ، ثم إن المشترى ادعى ذلك العيب ، وأراد أن برده على بانحه يذلك ، فليس له أن يرده ؛ لأن العسل محقيقته عكن : لأن الأدمى يبخلو عن عيب واحد مبعين ، فكان ذلك إقرار مدينة في ذلل ، العيب، قلا يستمع المشتري وجود ذلك العبيه منه بعد دلك.

ولم كان مكان العبد توكاء وماني المسألة بحالها، لا يستع دعواه، ولا يرده على يانعه في الوحهين جميعًا؛ لأنا لم نتيف توكان العبب ممالا الوحهين جميعًا؛ لأنا لم نتيفن بكذه الأن عبوب القوب مما بوقف عليه، ولو كان العبب ممالا يحدث مثله أصلاء أولا يحدث مثله في هذه المدف، ودالفاضي العبد على بالعه ؛ لأنه صاد مكفيًا فيما أفر شرعًا، أليس أنه يلحق إفراره العدم، كذا هذا حوالة أعلم.

نوع|خرمنه|

١٢٦٧٧ - وإذا أصاب الإمام والجند غنائم في دار الخرب، فأخرجوها إلى دار الإسلام، فباع الإصام الربعض أمناه الغنائم للصلحة رأعاء حتى جاز البيع الموحد المشتري بحاربة عبباً لا يدري أكان العيب يوم الشراء، أو لم يكر، له أن يخاصم الإمام في الود بالعيب؛ لأن بيم الإمام خرج على وجه القضاء بالنظر للعافين ، ولو صار خصمًا في هذه البيع حرج ببيعه من أن يكون أشاء، فإن القاضي لا بصلح خصمًا، وإذا عرفت هذا الحُكم في حق الفاضي، فكذَّا في حق أمين ما إلان أمينه نائب عنه ، وهذا بخلاف ما إذا نصب الإمام وصبًّا هي المبت بالتصرف، حيث للحق لعهدة - لأنه تائب المنه ، ولكن بنصب القاضيء والب كالايصلح خصما في حياته، فكذا نائيه، وإذا لم يصلح الإمام خصماً، ولا نائيه، كان تلإمام أن يجعل أمينه خصماً للمشترى بتدام، وإن شاء نصب خصيمًا أخور، دفعًا للضروعن المشترى، فإن أقام المشترى البينة على الحصيم، أن العيب كان بالجارية يوم اشتراها، ردها عليه، وإن لهم يكن له بينة، وأراد استحلاف ما يحاصمه الا يستحلف؛ لأنَّ القصود من الاستحلاف النكول الذي هو قائم مقام الإكرار، ولو أثر هذا الخصيم بالعيب، لا يصح إقراره للصحى الذي قلتاء فكذا هذا الذي خصمه الإمام إدا أقر لايصح إقواره، وإذا لم يصح إقراره، لما قلنا، فالفاضي يخوجه عن الخصومة، وينصب للمشتري خصماً أخره ثقاراً للمشترى، وإذا نصب القاضي خصماً أخره ورد المنشري الجاربة على هذا الخصع الأخر بسينة أقامها ، فالقاضي ببيع الحاربة ، ويوفي المُشترى تُمنها، فإن كان الشين الفاني (مثل الثمن الأول فيها، وإن كان القص، أعطاء الغضل من بيت المال، وإن كان النمن الثاني)" أفصار، حمل المصل للفغراء إن كانت الجارية من الخمس، وإنكانت من الأربعة الاخداس جعل الفضل في ببت المال، لأنا دلك حق العامين،

⁽¹⁾ ما بين المقرفين ساقط من الأصل وأنيشاه من ظ وم وف.

وتعذر صرفه إلى كل العالمين لكترتهم وتعرفهم، وتعذر صوفه إلى بعض الغامي لما فيه من إيطاق حل [السعفي ، وكنين عنوفة اللقطة ، فيشوضع في سبق المال ، هذه الخسمة من سبوع - الخامم ،

الابداء ولا وارت له عبره، تبور حد النبري عبداً، وناعه من بنه، ثبر مات الآب، والابن وارثه، ولا وارت له عبره، تبوره عبره من بنه، ثبر مات الآب، والابن السائمة في الزيادات ، وراد نمه، وماعه من موريه في صحته، ثبر مات المورت، وورته هذا السائمة في الزيادات ، وراد نمه، وماعه من موريه في صحته، ثبر مات المورت، وورته هذا السنع، لا وارت له غيره، ثبره حد بالعب، عبياً قديماً، كان دلسه البابع الأول، لا يكون له أذ المعدم لمبع غورت من تلورت على السائم الأول، المائلة المستشاد من جهة البائع الأول فلا العدم لمبع غورت من تلورت، ولا وحد إلى الرد على نمسه الأنه أو رد لرد المسه، فيصبر المواحد ولا يجوز، ولا ينصب الفاصي هذا وصباً عن المبت الابدال الأول، لا وحد إلى أن يود، على البائع الأول، لا وحد إلى أن يود، على البائع الأول، لا يمن خدا السنوجات مورت الدين على الوارت بعد المبورات وأنه مستحيل إذا لم وارت، أخر و لأن ما يجر، من الدين الممورات على الوارث بحد أخروا الأن ما يجر، من الدين الممورات على الوارث بحد أخروا الذي تاحد على نفسه دين، ولم يكن أمالاك، وإينا الملك، وعلى نفسه دين، ولم يكن أمالاك، وإينا الملك المين نفسه دين، ولمائه الله المائع المائية الدين المهورات على نفسه دين، ولم يكن أوليات الدين نامورث على الوارث فائمة.

قال مشابخا وحميم الله تعالى، هذا إذا لم يكن على البيت بين، فأما إذا كان عليه دين، فأما إذا كان عليه دين، فالفا إذا كان عليه دين، فالفاصي ينصب مصمماً للميت ليرد العباء على الوارث، لأنه إذا رده على الوارث لا تناك الراوت ما عليه؛ لأن دين مورث ينم وقوع الملك للوارث، فكات الرد مقيمة بخلاف ما إذا لم ركل عليه دين، قال في استقل أن ولو كان مع هذا الإين الرا الحراء كنان دلك الاحراء عليه الرد على بالعد

۱۳۳۷۹ - وفي الزيادات أيضاً. وحل الشرى عبدا، يباعد من وارثه في صبحت شمن معلوم، وفيض الشمل، لم مات لهانع، وورته هذا المشترى، لا وارت له عبره، في وحديه عبياً، كان له أن يرده، فينصب الناصي وصباً عن الحيث، ليرتم الوارب عليه، والرد ها مغره، إد لا يستحيل وجوب الذين للوارث على مورثه به، الودت، ألا يرى أنه إدا حة ريتراً على فازعة الطريق، ومات، ووقع فيها داية الوارث، وهلكت، وحيث قيمة اللائمة للوارث على المورث، إلا أنه لا تبكه الحديدة مع المورث، والرد عليه، فينصب الفاضي وصباً هي المورث البرد عليه الوارث، فإذا ردارتفع السبب المتخطل بقضاء الفاضي، وعدد نسك السنفاد من جهة البائع الأول أفيرده الوصى على البائع الأول أ``، ويأخذ النمان منه، ويدعد إلى الوارث.

فيك قبل: رد الوارث إنما يكون للرحوع بانفعن، ورحوع الوارث بانتس يكون في تركة المبت، ونوكة المبت سالة الوارث بغير مزاحم، فأي فائدة له في حدًا الرد؟

فلنان الدوكة معاملة لموارث إرتاء وبالره والرج وع يسلم له الدوكة التنصاء لدينه، وفهه قائدة، حتى لا يتقدم عليه غرج احر، ولا يزاحمه دعه وارث، خر إلا فلهر، وهذا إذا للده، الشهر، المعارفة للده، في الشمن، فأن الشمن، في المره، وفي مثن هذه المصورة، ستعادة اليوادة عن الشمن، وفله المستعادة اليوادة الدولون عن الشمن، وفله المستعادة اليوادة عن الشمن، وفله المستعادة اليوادة عن الشمن المستعادة الدولون عن الشمن المستعادة اليوادة عن الشمن، وفله المستعادة اليوادة عن الشمن المستعادة الدولون عن الشمن المستعادة اليوادة عن الشمن المستعادة اليوادة عن الشمن المستعادة الدولون المستعادة المستعادة المستعادة اليوادة عن الشمن المستعادة اليوادة عن المستعادة اليوادة المستعادة المستعادة

۱۹۹۸ - وفي الملائق الرجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبداً، وقبصه و أنسهد على ذلك، تم وجديه عبداً، ثم أراد أن يرده منصه عنى ومه اثم يرد لابنه على باتمه، فليس له دلك، ولكن بأني الفاضي حتى بجعل لابنه محصماً يرده عليه، ثم يرده الأك لابد الصغير على الذي اشتراه مه، وكذلك لوكان الأب ماع من انه الصغير عبداً، وقيصه لابنه من نفسه، ثم، وجدته عبداً، وأراد رده على نفسه لابه .

ونيه أيضاً: رحل باغ من رجل عبدا بأماء، وتقابصاء ته وجد مشترى الأمة بالأمة إصبط وانتفاء وردها عليه يقصاء فاض و وأخذ العبد، ثم إن مولى الأمة اطمع على أن مشترى الأمة قد كان وطنها قبل أن يستردها، وتلوط - لا ينقص شيفًا، وذلك بعد ما مائت الأمة في يد الذي ودت إليه، أو بعد ما ياسها، فليس له شيء، قال: لأنه قد كان له أن يرد الأمة، ويأحد العبد.

انوع أخر مندفي المكاتب، والأذون يردان بالعيب:

۱۳۱۸ - قال محمد در محمد الله تعملي في اللويدادات : سكانب الشتري ابته ، لم يستطع بيعه ؛ لأنه كمنا الشتراء صبار مكاتمًا عليه على ما هوف ، والمكانب لابساع ، فإن وجد به عبُ ، لا يرده بالميب ؛ لأن الكتابة شنع البيع ، فيمننع الرد ، ولا يرجع بقصال العبب .

واختلف مبارة المشايخ رحمهم انه نعالي ديه، وعصهم فالوا الأن الكتابة كما يتع الرد تمنع الرجوع ينقصان للعيام الأن الكتابة في معنى الهيم من حيث إلها معاوضة قابلة للمسخ، والهيم كما يمنع العب يمنع الرجوع ينقصان العيب.

⁽١) ما بير المعقوفين ساقط من الأحس وأستناد من هاوم وف

وبعضهم قالوا . لأن المُنك بهذه الشراء وقع للمولى ، فكأن المكانب الشراء ، له باعه من الولى ، ثم اطلع على عبيه ، والبيع بمع الرجوع بنفصان العبيد

وبعضهم فالو11 إن الرحوع بتقصان العيب خلف عن الرد، ولهذا لا يعدار إليه مع القدرة على الرد، وإله يطهر حكم الخلف عنا، وقوع البأس عن الأصل، الم يقع البأس عر الأصل هها الآن الكنانة قابعة للفسخ، ومعد الفسخ عكن الرد.

۱۹۹۸ و الكتابة، وارتفعت الكتابة الذي اشترى آينه وكان له أن يرده بالعيب و لأن المانع من الرد الكتابة، وارتفعت الكتابة بالمعجز الرد في الرق و فارتفع المام و المكاتب هو المذي يلى الرد و اختصومة فيه و الأن العاقد هو المنترى، فإن لم يخاصم المكاتب في ذلك حتى ناعه المولى و أومات كان في معنى الوكيل عن المولى و المكاتب كان في معنى الوكيل عن المولى و المكاتب كان في معنى الوكيل عن المولى و المكاتب كان في معنى الوكيل عن المولى و حكمه و العالمية و المكاتب كان في معنى الوكيل عن بالموت أو بالموت الموكل عن الموت أو بالموت الموكل عن الموت الموكل عن الموت و عالم الموكل عن الموت الموت الموكل عن الموت الموت الموت الموت و المكاتب بعد ذلك لم يستطع المولى رده .

قاون قابل: كيف يصلح الإبراء هنا؟ وإن الإبراء عن العليب إستقباط حق الرد، وليس للمكانب مناحق لرد، فكيف يصلح إسقاطه؟

قلتا: سبب حق الرده وجود، وهو النرام البائع بالمع تسليم المبع سليماً، لكن تم ينبت لله حق الرده وجود، وهو النرام البائع بالمبع تسليم المبع سليماً، لكن تم ينبت لله حق الرده المبع ويسلم الحق لا محالف ألا يرى آن المراء الأجر المستأجر عن الأجر قبل استيضاء الشعة صحيح، وكذا تسليم الحار الشفعة مع وجود الشريك صحيح، وإغابسح لما قلنا، وكانبه تم وجد به عيباً، ليس له أن يردد، ولوأبرأه عن العيب صح حتى لو عجز، ورد في الرق، ليس له أن يردد، ولوأبرأه عن العيب صح حتى لو عجز، ورد في الرق، ليس له أن يردد، والمائلة،

فإن فيل؛ الإبراء تبرع، والمكانب ليس من أهن التبرع؟

فننا: بلي، الإبراء ترع، ولكن تبرع هو من صنبع التجار حلا لعيوهم هلى التحارة معهم، ومثله يملك المكاتب: كالتأجيل، والإعارة، وإنخاذ الضيافة اليسيرة، والبيع مأفل من قيمت بما يتغابن النامي في مثله، وكنذبك لو أبرأ المولى البائع عن العيب قبل العيب، صح إبراء، والأن الملك للسولي على ما سوء والمكاتب بمنزلة الوكيل عن التومي، والموكل إذا أبرأ

١٠١هـكذا في أف و ام ، وكان في الأصار و اظ أنه السم.

البائع عن لعيب "أن صح إبراءه عن العيب، كذا هذا، والذي ذكرنا من الجواب فيما إذا استرى الدار أو عدم، أو أحدى أو كالم بين المواب فيما إذا استرى الدار أو عدم، أو أحدى أو كان على هؤلاء بنكائبون معه، فصار الحواب فيهم ، والحواب في الابن والأب على السواء، وعلى قرل أي حنيقة هؤلاء يتكانبون معه، فيدا والمنافرة عنده والماليب كما الملك بعهم، فإد أبر أناؤلي السائع عن العيب قبل عجز المكانب، لا يصح إبراء عنده والراء عنده المولى لا يماكه فا لم يتكانب، ولهذا لو أعنقه المولى لا يعاقد القبل المنافرة عنه ولهذا لو أعنقه المولى لا المنافرة المنافرة عنه والهذا لو أعنقه المولى لا المنافرة المنافر

الا ۱۹۳۳ - قال: إذا شدرى الكاتب أم ونده و وجد بها عبداً إن كان معها ولد . الإيلك وده كما لا بحلك بيدها وإذا لا بخلك بعها ولد المنازية في ناب الاستبلاد أبع للولد فان عليه السلام: العنقها ولدعا الإيلك بعها ولا لا الجارية في ناب الاستبلاد أبع للولد فان عليه السلام: العنقها ولدعا الإيلاد البع الولد عبد الولد مهنا المام، فيمتنع بع الجارية ولكن برحع بقصيان العبب قرق بن هذا وبينما إذا اشترى الله ثم وجد به عبداً فإنه كما لا يرده بالعب، ولا يرده على العبي الأول قلابها لم تصر عكائبة والما على العبي المامي الثانث فيلان والميلاد إلى الايمتنا الرقع و فكان الأصل مأبوك فظهر حكم الحلف، والمكانب هو الفلى الرسياد إلا أن من حصوف العبد، والمكانب هو العاقد، فكان الرجوع له إلا أن يوت، أرباء بعد العجز صع المائن المحتر على مامر ، فإن أبرأ المكانب على العبب قبل العجز صع المائن على العبد وثم تدخل في ملكه، وإنه أنه الولى الا يصمع المائن الولى الجنبي عنه، وإنه لم تكانب عليه ، وثم تدخل في ملكه ، ولها الم أعنها المؤلى الا يصمع وثلاف الولد على مامر .

وإن لم يكن معها ولد، فكذلك الجواب على قولهما، وعلى فوق أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه له أن يردها ساء على أصل معموض الله تعالى عنه له أن يردها ساء على أصل معموض الا الكاتب إذا ملك أم ونده، وليس معها ولد، فعلى فولهما نصير أم وندله، ولا يبيعها، وعلى قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تصير أم ولذ له، ويين ما إذا لم يكن معها ولد، وجعلاها أم ولا له في الحالين، وأبو حنيفة وحمه الله تعالى فرق، ووجه العرق أذ الكاتب يشيء الحرم من وجه، ويشبه العدد من وجه، فلنسبه بالأحرار جعندها أم ولد مه إذا كال معها

⁽٦) ما بير المعقونين ساقط من الأصل وأنساه من ظاوم رف

 ⁽٣) أسرحه اللي صدي من الكامل (٧/ ٢٩٧)، وذكره ابن قدامة في المغنى (١٠٥/ ٤٠٤). والمرى في
تهذيب الكمال (٢٠٧/ ٢٠٠).

⁽٣) ما بن المقوعي سافط من الأصل وأشتناه من ه وم وف.

ونده ولشبهه بالعبيد لا بجعلها أم وندله إذا لم بكن معها ولد. عملا بالشبهن حميطً.

18704 قبل، مكاتب أو مر استرى عبدًا، وكاتبه، ثم وحديه عبيًا، لا يرده بالعبب، غاقله: إلى الكتابة ما لعد مر الرد بالعب، قاطنا، لكرب ما نعد من البيع، ولا يرجع للقصاد العب، أيضًا، ظامر أن الكرمة في مسى البيع، والمبيع يمم الرجوع بشفصاد العبب، فإن أرأ الأكاتب، أوا خر البائع من العب، صبح الإبراء حتى لا يكون للمكاتب بعد العبجز ولا للنجر ولا بة الرد دلعب؛ فا من

۱۹۹۸ - ولو أبرا الرائي البائع فيل عجز الكالب لا يصح الإبراء؛ لأن المرائي أجنبي عن الانتساب الكالب، وإعا يلك من يكالب عليه لأحل الضرورة، فإن التكالف عليه لا يكون إلا يعدا المذخول في منكه، وخدلك وارث الحر إدا أبر ألبائح لا يصح إبراء، وإن كنان طلة على صوض موت الحرة والله وهي موض موته له موض عواله في حال حياته، وهي موض موته له شبهة الملك، والإبراء لا ينبت بالضبهة، ولهذا لو على عن جاوح مورثه في الخطأ لا يبرأ، وزعا لا يرأ، وزعا .

وإذا لم يصح الارا، لمحال لا يتوقع على طلك يحدث ، كالوارث إذا أعنى ، بو مات المورث، أو الحولى إذا أعنى عبد الكانب، في عجز الكانب، فإنه لا ينفد، وإما لا يتعاد المافت ، فوانه لا ينفد، وإما لا يتعاد المافت، ولو أن المولى إذا أعنى عبد الكانب، في عجز الكانب، فإنه لا ينفد، وإما لا يتعاد المناف منح الإبراء أن بعد عجز الثاني، ملائهما بالمجز صار ملكة المعولى، وأما قبل عجر الثاني، فلار، من الأول ماؤ اللولي، وأما قبل عجز الكانب التالي، فكما من المولى، أكنو ما في الباب أن الرد وتدع إلا أن سبب عن الرد ، وجود، فاحصل الإبراء معد وحود سبد، الحق، في عدم ما مراء وكذا ورث الحراف الحراف المائه بعد موت المورث عبد الإبراء، الأن الملك في عدم ما مراء وكذا ورث الحراف المراء، الأن الملك في علاموت المورث عبد الإبراء، الأن الملك والمحل الدرث عبد الإبراء، الأن الملك المحل المحلولة،

۱۳۹۹۰ و کدانشرجل اشتری عیداً ، ویاعه من احر، ثم مات الشتری الأول، ثم طهر بالعبد عید کان عند البائع الأول، فأبر أورث المنشری الأول البائع عن العید، صبح الإیرام، حتی ثور دالعبد علیه لا بستطیع رد، علی البائع، ویان کان الود کننداً می خال، وطریقه ما ذکر نا

أورد محمد رحمه الله تعالى هذه المبأنة ببيان أن صبحة الأناه لا يعتمد قدام الخن لا محالة ، بل كما يصع الإمراء عند قيام الحق، يصع عند وجرد سبيه ، مكانب اشترى عبداً ، وبدعه من مولاه، وتفادضا، أولم بتقايصا حتى عجز الكانب، ثم وحد الولى به عيباً ثم يرده بالعبس؛ لأنه نو رد إما أن يرد على بانع العسد، أر على العبد لا و حد إلى الأول، لأن المولى استفاد ملكاً مسداً من حهة العدد، فلا يمث العبد على بانع العبد ما لم يعد حكم البيع من العبد، وفقك بالرد على العبد، ولا وجه إلى الرد على العبد لعدم الفائدة، بياء: أن الموتى إن بفد الفمن، ففائده الرد وجرب الثمن ديدًا في فرحة البائع، والمكانب بالعجز صار ملكاً للموتى، والفولى لا يستوحب على تعلوكه ديدًا، فإن لم يتقد النمن فعائدة الرد السراءة من النمن، والمولى معجز المكانب برأ عن المدمن إد المعلوث لا بد دوجال على م الكه ديدًا، وما لا بقيد، لا يرد المترخ به على ما مرجه، المعريق.

١٩٦٨٧ - قلما: إن من انشتري من آخر عبداً ؛ ولم نشده الثمن ٢٠٠٠ حتى وهب الباتع الثمن منه، ثم وحد بالعد عبياً ، لا يرده، وإنما لا يرد لعدم الفائدة على نحو ما قلته.

۱۹۸۱ - وثو كان المولى الشيرى العبد أولا من وجل، وباعه من مكاتب، تم هجز المكاتب، تم هجز المكاتب، تم هجز المكاتب، مع وجد المولى الم والمراد المولى أن يرد، على باتعه، هل ته ذلك المه يذكر المفاصل في الكتاب، قال فشايحتا رحمهم الله نه الى وينبغي أن لايكون له ذلك؛ لأته باخ ما التشرى منه، فلا يملك الرد عليه ما لم يرتفع حكم النبع الله في وذلك بالرد، وتعذر الرد بحكم البيع الثاني الإنسان الثاني هو المولى، فيصير هو الراد والمردود عليه، فإنه باطل. وإذا تعذر الرد وعرود.

1934 - عبد مأتون عليه دين مستغرق برقت اشترى عبداً وقصه ، ثم ياحد من مولاه ، إن باعه يمثل قيمته جار بيعه بلا خلاف ، أما على قول ثم حنيفة رضى الله عنه : فلأن هيذا البيح يعبد له ملك المين وملك النصر ف ؛ لأن دين العبد إذا كان مستغرفاً يمنع وقوع الملك للمولى في اكتسابه ، وأما على قول أبي يوسعه ومحمد وحمهما الله تعالى : فلأن هذا البيع ، وإذ كان لا يعبد له ملك لعن يعمد ملك النصوف ؛ لأن دين العبد إن كان لا يتم وقوع الملك للمولى في اكتسامه عنع المولى عن التصوف ، فهذا البيع يفيد له ملك النصرف ، وأمه يكفى للفاذ البيع ، أصله شراء العبد الأفوت ، فوله صحيح مع أنه لا يقبد له ملك العين لإفادته ملك التصوف ، وكذا شراء رب المال طبيق من مال المضارب سحيح ، وإنما صع لإعادته ملك التصوف هذ إذا باعه يمثل فيمته وإن باعه ، وحيى فيه محاناة وحشه . أو يسيرة ، لا يجور ، فعم بتحمل في هذا العقد الغين الفاحل ، ولا الغين البيع.

⁽¹⁾ ما بين العقوفين ساقط من الأحمل وأنيشاه من ظاور وف.

ومواهدا الخبس مسائل أحدها زهاره

 ١٤٦٩ - والمنافية : النظيار ب إداماع عن لا تقبل عنهادته أد، قائد لا يتحاط منه أأدين السير ، كما لا يتحمل مد الغيز العاجلي

17.194 والثالثة. المريض إدا باع وعليه دين محيط دنوكته، فإنه لا يتحمل مه الغان ليسير، كما لا يتحمل منه العن الفاحش.

١٣٦٩٣ . و الرابع قد إذا ماع ومن المائل شايدًا من صال المصدولة بعد مناصبار وأمن المائل حروضاً د فإنه لا يتحمل منه العان اليسير ، كما لا يتحمل منه العان العاحق، والأصار فيه أن كل من فكت النهمة في ضروف لا يتحمل حمالا العين السمر ، ولا العين العاصف.

قلبا: والعند في تصرفه مع المولى منها بالمل إليه ، وكذلك المسارات الهم في يعه عن لا يقبل شهاد ما ي . وكذلك الريس منها - خواز آنه فعد البنار المشترى الغرماء وعلم أنه لو أبر أبطريق السرع ، ينقص تبرعه ، فسال إلى طريق بروح إيثاره وهو البيع ، وشفت إلى طريق بروح إيثاره ، وهو البيع ، وشفت إلى طريق بروح المثال منها ، وشفت الما عبروفساء الانجلك منع المضارات ، وسيه عن النصورة المال منها ، خلى جاز هذا البيع ، فقيضه الولى ، ووجه به عبدا الربح ، تم إذا المعالل قد نفد الاصرار به طرعاته عن النصورة المربع ، فلا تعدد الاسماء الأن المولى لا يستوجب على عبده دينا ، سواء كال على المستوجب على عبده دينا ، سواء كال على المدد ولا إلى المدد ولا يستوجب على عبده دينا ، سواء كال على المدد ولا يكن والميك ، عبدا الميك على المبد إنشاء الان المؤلى المبتوجب على عبده دينا ، سواء كال على المبد ولا إلى مدد التمر بعبر ديدًا له في ملك المبد .

هان فين ؛ المولى قد يست جب على عدد دينًا؛ الذه إذا باع شبكًا من عدم فأذو اللذيون ياد رادم أو الدنائوره و إنه رج وزاء ويجم والدمن من دمة العدد، فإن حكم البيع بالدراهم والدنائير وحوب الدمن في دمة المدنون، على ما عرف من أسلنا أن الدراهم والمنائير لا يتعبال في عفود الدوضات؟

قلنا البع الولى من العدد الذول المدلول عندنا لا يحقد مواحدًا الذمل في ذمة العدد ال بتعقد فيما بن الاتعاقدين ، مفيالًا اللك في المراهم المبت عند العمض على مثل البع بضوط الخيار للمشترى [عل المبع بشرط الخيار للمشترى] "الابتعقد مواحدًا الثمن في ذمة المشترى؛ الاناحيار النبرط بمصاد على يتعدد فيما بن المتعاقدين مفيدًا الخلك في الدراهم المعينة عند

القبضء وهذا لأن الدراهم والمغانير إن كاما لايتحيمان في مقود المعاوضيات يتحينان مند القيض، فينمشد العقد فيمه بين المتعاقدين في الحال مفيدًا لللك عند التعبي بالفيض، وهذا الطريق قد لا يُكن تحقيقه في الغسخ و لأن العقاد الفسخ فيسابين المتعاقدين من غير أن يعود الشمن دينًا في ذمة البائع، لا أصل له في الشرع، وإن أراد المولى أو العبد الرجوع على البائع مشيء، لم يكن لهما ذلك، أما طولي فلأنه ما جرى بينمها معاقبة، والسبب الدختل فاتم، وأما العب فلأن ما استفاد العبد من اللك من جهه إزالة عن مدكه إلى ملك مو لاه، هلا يملك الرد عليه ما لم يعد حكم ذلك الملك بالرد على العبد، هذا بذا كان طولي قد نقد الثمن، وإن بم بكن نقد التمن، كان له أن يرد على العبد؛ لأن الرد هها مقيده لأن فاتدة الرد في منارحته الصورة سقوط الشمر عن ذمة المولمي، وبرامنه عن دين العبد، ولا يستحيل أن بيرة الولم عن حين العبداء كسالو أداولي العبد حقيقة وفإذا ودعلي العبد بقضاء ففاضيء هاد حكم الملك اللَّذِي استعاده العبد من جهة بالعام، فكان له أن يرد على بالعام، فإن سقط الدين عن العبد في هذه العينورة قبل ودائه في المنظ عنية ، ثم أواد المولى و دوعلى العناب فم يكرُّ له ذلك ؟ الأن الفراني فلدبرئ مزر الشماع حين تسقط الديوان على العداب فدم يكر في هذا الراد فائد أن فلا يراده حله اللدي ذكرنا إذا كان الشور دراهم أو دنائير .

فإن قان اللمن عرضاً بعينه، أو مكبلاء أو موزونًا يعينه، ودين العبد قائم على حالم، فرجد الولي بالعبد عيبًا، رده على العبد إن كان النمن قائمًا في يد العبد على حاله: لأن الرد حفيده لأن فالدة الردههنا استبحقاق تسليم هذا المن إلى المولى، ولا يمتم أن يكون في يد العبد عين واجب النسب إلى المولى، كما لو غصب عن مولاه عبُّ ا.

وإن كان العمد قد أستهلك النمن، لم يكن للمولي أن يرده؛ لأنه لا يستقيد به عين الثمرية وإنما يستفيد فيمنه ديئًا في الدمة، والمولى لا يستوجب على عبده ديئًا. وكذلك لو كان العبدماع العبد من المولى عكيل أو موزون مغير عينه، توعيته المولى عند التسفيم، لم يملك رده؛ لأن حقه لا يعود في المقبوض بعينه، بر في منفه ديناً في الدمة، وهذه لأن حق المشتري. هند الرد إنما يعود فيما يشت فيه حل البائع وقت العقدة لأن الرد فسح العقدة والعبد عند العقد استوجب على المولى مكيلا أو موزولًا ديثًا في الذمة، فالمولى عند الرد يستوجب على المبد مكبلا أو موزونًا دينًا في الدمة أيضًا، فالسولي لا يستوجب على عبده دينًا، فلا يكون في الرد فالكيف فلأبره

١٢٦٩٣ - ولو كان العبد المأدون عام العند من المولي بعرض بعبته، أو يمكين، أو موزونا

رجيد ، وقافل المولى العبد، ووجداء عبدًا، فله أن يتخاصم العبد في الرد، حتى في سقط القائل عن الصدد لا بحدث في سقط القائل عن الصدد لا بحدث المولى ودالمعدد، وإن كنان الشين قائلة م المداوية المولى من أحد الشين من يلا المعدد بقد تكن المولى من أحد الشين من يلا المعيد يدون الرد عليه م بخلاف منا إذا كنان المدين على العبد على حالم الأل هناك المولى لا يشكن من أخذ الشي من يد العبد بدون الرد عليه، فكان الرد منيناً، أما هما هيخلاف

على قده إذا ويض التولى من العبد الأفروس، ويها لم يه مده حتى وحديه عيبًا، كان له أن أن مره على العبد في التوجيه وكلها، وإلى كان كذاك لأن قبل القبض الصدقة عبر تامة ، لما عرف أن قدم العبدة أن أن المره التنافسي على بدا الروائية في مدا الروائية والتنافسي على بشرف التنافسي ولمائية عبد المنافسة والمنافسة معتار في المنافسة وكان المرافسة على إلام المنافي حدار الروائة وحيار أحسار المنفت وإلى مدا أم يكن كما في حدار الروائة وحيار الشرط، أما بعد الفيض الصحفة تدفيت وإليه المائية والمائية والمنافسة المنافسة أما بعد المنافسة عبد المنافسة عبد المنافسة عبد المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة عبد المنافسة المنافسة المنافسة عبد المنافسة المنافس

ترضيحه (أن الأوب ف والأنباع لا تعرد بالعقف قلا يقرد بصحت لعقده وإنما يقرد بالمعل، محاز أن يقرد بالضحان لدى يعرد إلى المعل، والآن تعدير الحصة من النمو للعبب قبل القبص يؤدى إلى الساعض، استما الناؤال فروا المعيد، حصة قبل القبص، لا يؤمل من أن يحدث فيه عيب قبل القبض، فينقض التقابير الدى كانه الأن العبب الدى يحدث قبل الشمس يكون محسوبًا على البائع، وما أدى إلى الشاقض بكون باطلاء محلاف ما بعد القبض، فأما إذا قررا العيب حصة من التمو بعد النبص، لا شرهم تقضه يعبب يحدث فيه الأنه يكون محسوبًا على الشنرى، فلا يؤدى إلى لتناقض، طهدا عرفا

11192 - واستدل محمد وحمه التوانعالي في الكتاب البيانا" أنّ العبب قبل الفيض لا حرصه له من القبل، ومعداله يص له حقية من التمار تسأمين ؛ إحداهما : أنّ من المقرى

دا کارفی م ۱ فقعی مکان لیپان

عبداً» ووجد مه عبداً فيل القبض، قصاحه ذلك العيب على جارية، صارت الجارية زيادة في المبع، ولجيئاً والمبع، ولميناً على العبد وعلى الجارية على المبع، ولم يكن عصة العبد، حتى انفسم النبي على العبداء وقد يكن عصة الحارية من النبي حصة العبب، حتى قو وجد بأحدهما عبداً، ودم بحصته من النبي وان كان ذلك بعد القبض كانت حصة الجارية من النبي حصة العب، حتى فو كان العب ينفص العبد عشر فيعته أكانت حسة الجارية عشر النبي النبي النبياً على العبداء أكانت حسة الجارية عشر النبياً المبداً

المسألة التائية: الوكيل بالشراء إد، وجد بالبيع عيبٌ، ورصى مد، إن كان ذلك قبل الشيف، ورصى مد، إن كان ذلك قبل الشيف، وإن كان ذلك مد القيض لا بلزم المركل؛ الشيف، وإن كان ذلك مد القيض لا بلزم المركل؛ لأن مد القيض للموكل، فصاد الأن مد القيض للموكل، فصاد الوكيل راضيًا بالميب مبعلا من الوكل الذي وجد له في العيب، بخلاف الحيب قبل الفض،

قباله: ولو أفار جلا اشترى من رجل عبداً، وقبضه، ونقذ الشيء ثم ياهه الشترى من رجل أخره وسلمه، ولم يعبض التعنى، ثم إن البائع الثاني وهب النص من المشترى الثاني، أو أبراً منه، ثم إن المشرى الثاني وحديه عبيًا؛ وأواد أن يرد على النائع الثاني، ليس له ذلك، وثو كان ذلك قبل القبض كان له ذلك، و الوق بين قبل القبض وبعد القبض ما ذكرني.

ولو تنان للمشترى الذي فيه [خيار الشرط، أو خيار رزية، وياتي بقيالة بحالها، فله أن يرده قبل القبض وبعد القيض؛ لأن حيا الشرط]" ينع انعقاد العقد في حق الحكم، وخيار الرؤية يمنع تمام الصفة قبل القبص وبعده في ذلك على المسواء، وكان الردامناك عن الإنمام، فلا يترفف صحته على استفادته بقاسته شيكًا.

أما في خيار الحبب الصففة قبل القبض ليست بنامه، هكان الرد امتناعً عن الإغام، فلابتو قف على الفائلة، وبعد القبض الصفقة تحق فيم يكن الرد امتناعًا عن الإغام، مل كان إنزامًا، وإذا لم يستفد بشابلته شيئًا، لا يشغل به القاضي، فإنما سوينا في خيار الشرط، وخيار الرفية بن ما قبل القبض وبعد،، وفرقنا في خيار العبب بن قبل الفيض وبعده لهذا.

⁽١) ما بين المعوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من غذرم وف

الـ 1 ما بين العقولين ساقط من الأصل وأثبساه من ظاوم وف.

توع أخر في البراءة عن العبوب:

1939 - و باع النبية الله وى مه كل بيت صح ابيع، وقابت الراقص كل عيده وقاب الراقص كل عيده وقال الشافعي و سي الله تعالى عبد الاتصاح الراق وعلى عبدا خلاف الإراء عن الحقوق اللجورة. والصحيح منهبناه الان الإراء إسفاط فيه معى التميك أم إسفاط بديل أم صح سي غير فيول كالمذلاق، والمستق، وأما عيه معنى التميك بدليل أمه براند الرده والإما تناف في المهام الالاتمام ما تناف من التميك و لا هذا قبيت لا بحساح به إلى المسليم والسمو الان ما وقاب البراة عنه معلم لمن وقعت الباءة له فالمهائة والمهائة والمهائة والمهائم الانتفاع صحة التمايك، كما الواضية في مرادة عن صحوة المهائم وقيد من عدوة معلم المهائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم المهائم وعنه المهائم وقيد محمدة المهائم المهائم المهائم والمائم والمائم والمائم المهائم المهائم المهائم المائم المائم والمائم المهائم وعنه المهائم وعنه المهائم وعند أبي يوسف وحمد أبي يوسف وحمد المائم المائم المائم وعند المائم المائم المائم عنه المائم المائم وعند المائم وعند المائم وعند المائم وعند المائم وعند المائم والمائم والمائم

و حه قول محمد رحمه الله تعالى إن هذه الإبراء قبل وحود السبب الأناسب الفسح العبيد عالابراء قبل وجود السبب الفسح العبيد عالابراء قبل وجود السبب الفسح الايحوز، ولأي يوسعه رحميه الله تعالى أن حق الفستران في صفة السلامة المتحق بالمقد الاقتصاد مضور العقد صفة السلامة، فعمار الإمراء عن المرابع عن يبير وعمايه تعبيد مطاق العمد من صعة السلامة والادابراء معد وجود السبب الان عبد استحفاق صفة السلامة العقداً

۱۳۹۹۹ و يو ضير طا أنه بري من كل عيب له، لم يصيرهم إلى الحددث في فيولهم حميمًا: واكذلك إذ العمل ضيريًا من العيوب، صبح المخصيص، والواكات البراهة حاصه واحتلما في عيب، فيدعي للشيري أنه حادث، وقال السنم، كان مه يوم العقد، فانقول قول

⁽¹⁾ وفي السحة أم أأد سرى،

وأن وفي م أ وجود المبت عميج مقاد وجود المبيد .

⁽١٤) ومي ام الكرزات الـ الإساحة في صدة السلامة في العقد

نداع في قول محمد رحمه الله تعالى، وقال زهر والخسن القول قول الشترى، والا يتأيى هذا على قول المحمد رحمه الله تعالى والان لبراءة العامة عنده نتنول القديم والحادث. فلا بشأى هذا الاختلاف على قوله الإلا على رواية نسادة عنه أن السراءة العامة عداد لا نتناول الخادث آن السراءة العامة عداد لا نتناول الخادث آن فحينه على ذلك الرواية جواب أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسألة نظير الجواب عند محمد، وحمه قول إزهر والحسن إن البراءة استفاد من حهم المسترى، فيكود العرف قوله فيما أمرة، وجه قول آن محمد رحمه عله تعالى : إن الإبراء حصل بصعة العموم، فتناول العيوب كلها، فالمشرى بدعوى حدوب معضها ردعى خروج شي، بعينه من اللفظاء فلا يقبل قوله.

ولو كانت الدراء؛ عن كل عبب بها، واعتنفا على نحو ما ذكرنا، فالقول فول المشترى؛ لأن الإيراء بتناول عبيًا موضوفا بكونه قائمًا له للحال، فلا يدحل نحته إلا ما يتبت بالحجة أنه لذلك الوصف.

۱۳۹۹۷ قال هشام: صمعت آبا بوسف رحمه الله ثمالي يفول: رحل المترى من رجل جاريف وقال البائع للمتنوى: أنا برى من بدها، ولم يذكر عبياً، فوجد بيدها عبياً، قال: هو برىء، قلت: وإن قال: أنا برى، مداء قال: لا يبرأ من العبياء الأنه لا يقع هذا على النواهة عن العبيا في كلام الناس.

1719.4 و في أنواهز ابن مساعة أعن محمد رحمه الله تعالى ، وجل الشترى من رجل ثوبًا، وأراه البائع حرقا فيه ، فقال المشترى : أبرأتك عن هذا الحرق، ثم حام المشترى بعد ذلك ، يريد فيض التوب، فإه فيه فلك المترق ، فقال المشترى : ليس هذا الحرق من ما وأينه حين أبرأتك حين وأيته كان شبراً ، والأن دراع ، فالمول توله عي ذلك ، وكذلك القول، فوله في رادة ساض عن الجلاية

17349 - وفي أتوادر إبراهيم : عن محمه رحمه الله: إذا فال : أبرأنك عن كن عيب معيده فإذا هر أعير لا بيرأ، وكذلك إذا قال. عن كل عيب في يده، فإذا بده مقطوعة، لا يبرأ، وإن كان إصبع من يده مقطوعة، بيرأ، وإن كان إصبعان مقطوعتان، فهذا عيسان، لا يبرأ، وإن كانت الأصابع كانها مقطوعة مع نصف الكف، فهذا عيب واحد، فيبرأ، وفي كتاب

وًا إذا إلي المعقومين ساقت من الأحس وأنبشه من عدوه وف

⁽٢) ما بين العقوفين ساقط من الأعمل وألبسه من ط وم وب

العقيد عن محمد رحمه الله تعالى . إذا قال . أبرأتك عن كل عيت بعينها ، فإذا هي عجباء ، فهو برىء ، ولو قال : أبرأنك عن كل عيت بكفها ، فإذ هي مقطوعة الكف لا يمرأ ؛ لأن الكف بعد القطع لايسمي كفًا ، فأما العبي بعد العمل تسمى عبنًا ، ففي مسألة العيز ،الإمراء صادف محله ، عصح ، وفي مسألة الكف الإمراء لم يصادف محله ، فلم يصح .

۱۹۷۹ - وفي انوادر ابن مسهاعة : عن أبي بوسف رحمه الله تعالى: إذا ماع حاربة ، وغال: برنت إنباك من كل عبد إلا من عبب بكفها ، أو إلا من عبب بعينها ، فو جدها بابسة الكف ، أو وجدها عباله ، فهو برى منه حبن أخوه منه عبد أخوه منه عبد أخره به ، وكذلك إذا قال أثا برى من كل عبب بهذا العبد إلا إدافه ، فوجده أبقًا ، فهو برى منه ولا قال ؛ إلا الإباق ، فله أن برده بالإباق .

17۷۰۱ - ولو بناع ثوبًا، وبرأ عن كل خوق به دخل تحت لبسراءة كل شهر في كسانت موقوعة، أو غير موقوعه، مخيطة كانت، أو غير مخيطة، وكذلك إذا بناع عبدًا، وبرأ من كل قرح به، دخيل تحته القروح الدامية، وآثار فروح قيد برأت، ولا يدخل تحته آثار الكي : لأن الكي عبر الغرم

۱۳۷۰۲ - وفي المبتقى : إذا باع سلعة، وقال: برئت إليك من لعيب به، أو قال: برئت إليك من عيب به، فهذا على عيب واحد، فإن وجد مها عيبان، فهو برى، من أحدهما.

وقى الوادر المعلى : عن أبي يوسف وحمه الله تعالى: رحل اشترى من أخر جارية ، وبرئ الباتع إليه من كل أمة برأسها ، فإذا برأسها موضحة ، وليس برأسها آمة ، لا يسرأ عن الموضعة .

۱۳۷۰۳ ولو برا إليه من كل سن لها سنوداد، فهنو بري، من كال سن لها سنوداد، أو حسول، أو حضرات، وكذلك لو برآ إليه عن ثنيتها السوداوين، فكاتنا حمراوين، فهو بري، منها

قال المعلى " منالت محمد رحمه الله تعالى عن ذلك، فقال: كقوره: هي الأمة، ولم بيئه.

۱۹۷۰۶ - وقال القدوري: وإذا الشهري عبداً واحداً على أن به عبيه واحداً، فوجد به عبير، وقد نعذر رده عبوت، أو ما أشبه ذلك، فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخباد إلى [البائع، وقال محمد: الخبار]" إلى المشترى، يرجع بنقصان أي العبير، شه، عيقوم وبه

⁽١) ما بين العقوميز ساقط من الأصل وتخبشاه من فذ وم وف

العيمان و ويقوم وبه العبيب الذي لا يريد الرحوع بـقصامه ، فيرجع بـقشل ما بينهما ، وإذا كان احتيار إلى المشترى عند محمد رحمه الله تعالى ؛ لأنه هر المبرئ من العبيب ، فكان تعبين ⁽¹⁾ ما وقعت البراءة عنه إليه .

فال من أنزيادت ، وكذلك إذا وجديه تلانة عيوب، وتعيب عنده بعيب رائد حتى تعذّر الرد، يرجع بنفصان العيبين من الفلاتة، أي دلك شاء عند معمد و صمه الفاتمالي، فيقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع مقصانه، ويقوم وبه العيوب التلائة، فيرجع بفضل ما بيهما.

١٢٧٠٥ - وفيه أيضًا: إذا الشوى عبدين على أن بأحد مناعبًا ، فوجد بأحدهما عبيًا ، فلبس له حق الرده ولو وجديه عيبين، فله حق الرد، وكذلك لو وجد يكم و احد عساً ، فله حل الرد، وبعد ذات ينظر إن كان دلك فيل القبض ودهمة حميعًا، وإن كان بعد القبض ود أيهما فناه وهفا فول محمد رحمه الله تعالىء فالخيار إني الشتري عند محمده كأن الخيار إتا وشت للمشرى حقًّا له ، فكان التعبين إليه ، فإن كان قبض أحد العبدين ، ولو يعلم بالعب فيه . تم علم بالعبب بالعبد الآخر، وقبصه مع العلم بالعيب (تم علم بالعبب بالذي قبضه أولا، كان له أن يرد أبيهما شاء، وإن أراد رد الذي قيصه مع العلم طعيد ٢٠ أ ، وقال الدنه : ليس لك أن ترده، لأمك رضيت بعيبه حين قيضته مع العلج بالعيب، لا يلتفت إلى قول البائع، لأن انتبض مع العلم بالعيب إعا يكون رصا بالعيب إدا كان عبيهًا يثبت له حق الرد، وهذا للعبب ما كان يتبت له حق الرده لأنه أبوأه عن عبب واحد بأحدهما ، وحين قيض الناني مع العلم بالعيب ، فالعيب بالأول لم يكن معلومًا، فهذا العبب ما كان بتبت له حق الرد، وكان قبض التابي مع العمو بالعبب وجوده وعدمه عنزلة ، فإذ باع من احر عبداً على أذ لا هيب بدء ولكن ته أإلى من عيب واحد، فاشتراه على ذلك، وقبضه ، ثم وجديه هيبين، وقد تعدر ويه بسبب بن الأسباب، يرحم بنفصال أي العيبين شاء من قيمته صحيحه؛ لأنه وإن ذكر عيبًا واحدًا، وذكن نعس في الابتداء على أنه لا حيب بدء فيتشوله العقد سنيمًا، مخلاف ما إذا لم يقل. في الابتداء على أنه لا عيب به، فإن هناك يرجع بنقصان أي العبين شاء من قيمته معياً بالعب الأخور.

ولو اشتري عدين على أنه بريء بن كل عيب بأحدهما ، فقيضهما، ثم وحد بأحدهما

⁽¹¹ وهر النسخة ام الهمايز مكان تعيين.

٢٥ أما بين المعقوض سعقط من الأصبل وأثبتناه من طوره وف

عبيريًا؛ لا مكون له أن يرده، فإن استحل الاحر بعد ذلك، راحم بحميته من النمن، وجيفيت اللمن عبيهما وهما صحيحان، ولو شتراهما على أنه يريء من ثلاث شجاء أحدهما، موجد بأحدهما ثلاث سجاجه واستحق الأخره فإبه بقسم الثمن على المشجق وومر صحيح، وعلى الآخر وهو مشجوج شلاك شحاج، لأن في الوجه الأولى دخا؟ في العقار سفيعًا مع مخلاف الرجم الثاني ، والأصل في جسن هذه المسائل أن البرادة (عن كل عبب لا بكون إفرازاً بوجود العب لعلمه بقبُّ أن العبد الواحد لا مجسم فيه معب ب كفهاء فيحمل محازأ عن إنوام العقند وإبراءه بالامتناع عن التوام صفة السلامة، وشوط الدرادوا العن بعص ولعبرت إقرا أسرحوده وإذكراك يكن إقرارا برحوده لمريكن لتخصيص العبرب معمي ودندة و وَلا ترى أَدَ قُولُهُ * لا عَبِدَهُ مُعَلِّقُكُ لِيرِيجِعِلْ إِفْرَادُ مَثَى الْعَبِدِ بِ كَلْهِ وَ لأن الانسان لا مغلب عن قليل عيمه، والعمل بالحليفة عبر محكر ، فيسقط اعتبار الحقيقة، ويجمع فاله: لا عبد به محازًا عن البرويج، حتى إلا من عرض عبدًا على رجن، وقال: استول فإله لا علمه به وقلم يتعل بسيمة بيره فبروجدته عشاه كالافه أبالراده مفي بالعلم وليس فبانعه أب يحتج عليه بقوله عند العرض: ٧ عيم به وتخصيص بعص العبوب بالنقي بكون إثر ارأ بعنفاه ذلك نعيم لاحتي من عرص عبدُ على رجل ، وقال الشتر فإنه ليس به عبب كذاه طم يتمن بينهما بيه . الواز جديد ذلك العبيد) " لويكو له أويرده على دلعه مثلثاً العبدي، وامعر فوله: المرابه عيب كالدافرة وأبانا فالدفاء ذلك العيب والأن العمل الحفيقة ههنا مكن، فإذ الإسمان لا يخلوعن عبب منعين و فكا الفهذاء والدليل نعي صحة ما فلنا ما ذكر في الكتاب. إنا من المشرى من رجل حيثًا، ثم أراد أن يرده بالعرب، فشهد شاهدان على البائع، ثمراً عن كل هرب مه تم الخبراه احدالساهدين وتمرو حديه عيب فارادرده كاناته ذلك فلم يحمل السهادة عن أفراءة عن كل عيب إفراراً بالعيب.

- 12.

وعِنْه أو شهد على أن البالع نبراً عن هيب كذا، فم المتراء أحد التدهمين، ثم وجدات ذلك العيب، لا يكون له حل الرد، وجعل اللهاد، على البراء عن عيب محصوص إقرارًا يوجود ذلك العيب، وعلى أمل يوسعه رحمه الله تعالى " إذا أبراً، عن كل هيب، دحل فيم الموب والأدواء، ومراقرة عن كل ذا دحل مع السفع والمرض، ولا ينخل فه الكي، والا أثر

¹⁹⁷ ما بين الفطوعين سالمنا من الأصار وأكيت من غ وجوب

⁽٢) حكفة في جميع المسح التي عمدة

قرح قد برأه و لا الإصبع الزائدة، والحاصل أنه الماه عا طل في العيب، أما العيب غير داخل في الحداد، ولو أيراً، عن كل فعلة دخل فيه السرقة، والإباق. والفجور، ولا يدخل فيه الكيم، ولا أمر الغروج، ولا الغمل، ولا النؤلول، ولا الأمراض، وعلى أمي حيفة رضي الله تعالى عنه أن الداء المرض " الفي في الحوف طبحال، أو كان، والغائدة السرقة، والإباق، والزنا.

نوع أخر في الصمان عن العيوب:

وفي أو عرابي مستاعة أنا عن أبي يو مقدر حسد الله بعالى: الشترى من راجل جدرية عبداً، ومسن له رحل عيرمه فوحديه عيد ورده فلا صدان عليه في قياس عول أبي حيفة رصى الله تعالى وهذا على العهدة، وقال أبو يوسم رحمه أنه اعالى أحو صامن للعبدية، وقال أبو يوسم رحمه أنه اعالى أحو صامن للعبدية، فقال المتحقال، وكذلك لو علمن له رجل صمان السرقة ، أو العناق، فرجا عمل القمي والحون، قوحده كذلك و مسمن له رجل العمي، والحون، قوحده كذلك و ربع على القيام لل الله تعلم على الدائم بقصال العبد، كان للمشترى أن برحم بقلك على العامل، ولا ألى عربية وأبي يرسف و حمهما أنه تعالى، وإن رده الغيوب عبد على النائم، فهو حالم في قرب أبي حيفة وأبي يرسف و حمهما أنه تعالى، وإن رده المنشرى، رجم على المائم بحميم الشعر، وإن رده المنسرة وقصى له على البائم بحميم النبور، وعم على البائم.

17۷۱ - ان سماعة عن ألى بوسب رحمه الله تعالى: لو انشرن وحل عماً، مقال له رجل المقال له وجل عماً، مقال له رجل المستب لك عماء، وكان أعمى، هرده على النائع، لم يرجع على ضاعن اللمبي سيء، وتو قال إن كان أعمى، فعيد حصة العمى من الشمان، فوده بالدسي بشيء، كان له أن بفسمن حصة العمل من الشمان، فوده بالدسي بشيء، كان له أن بفسمن حصة العمل.

ولو اشترى عيماً ، فوجعاب عيباً ، فقال له رجل : ضعدا النا هذا العيار ، الميازمة شيء ، وفي و فعات الناطقي أ أنو قال الشقري للبائع الآت بوي ، من قل حل لي قيمت ، محل العيب تحت الإداراء ، وهو المختار ، وثو دخل تحت الدولة ؛ لأن العدب حق نه فينه لشجال والغراء لا .

ا الكاوفي للسخة ما الأنائم الرخر . .

⁽¹⁾ ما يس المعمولين سافت من الأصل وأنشاه من طاوه وعيد.

توع أحرمتهني الصلح عن العبوب

قال محمد رحمه لله ندلي في الأصول: إذا الشرى الرجل من احر عبدًا بأنف درهم، وقبضه منه ، وتعده النمي ، تم وجد به هبياً ، فأنكر البائع أن يكون باقه ، وبه دلك العيب ، ثم صاخه الباتع على أن يرده عليه دراهم مسماة حالة، أو إلى أجلء فهو جائز، والحاصل أن التاس تكلموا في الشتري إذا وحد بالبيع عيبًا، أن حقه فيماذا، والأصح أن في ابتداء ما يجد به العسب حقه في الحزف والفائك بطالب به الأليانيم؛ لأنه ضمن له التسليم بالعفد، ومن العبيوب ما يكون بعرض الزواف، وإذا زال، صار قادرًا على تسليمه، فقيل بطالبه في الابتداء به، قد إذ البائم يعجز عن تسليمه إليه لفواته، فينفسخ البيع فيه، ويصير حن للشري في حصة العيب من النعن، إلا أنه مني وقع الصلح على جنس القمن، يعتبر استيف بحصة العيب من التمن، ويجوز حاله مؤجلة. وإد وقع على حلاف حسن لنس، يعبو معاوضة بين الأخوذ ورين حصة العبب من الثمن ، و فيما إذا صالح عن العيب على أكثر من حصاته من النمن. معفر بل الحيرار أن تنقدار حصة العيب هذا استيضاء لحصة العيب: وما زاد على ذلك، فالمائع حطاعته من الثمن، وبو صاحه من العبب على دينار، فإن نقده قبل أن نقرف، فهو جائر، وإن الفرقاقيل أدينقذ، بطل الصمح، ولو قال الفشري باعه، والتقد الثمن، تداطلع على عبب يه، فصالحه بالعدمنه على دراهم، لم يحز؛ لأنه لا حل لمستشري بعد ما ياعه، لا في الرد بالعيب، ولا في الرجوء يقصان العيب، فإنَّا صالح بما ليس بحل له، فإن كان العبد مات هند اللمشرى الناشيء عرجام على وانحه ونفصان العبيب المران البائم انتمى صالح المتشري الأول على صنح ، فعللي قبال أبي حتيفة وضلي عه تعالى عنه الصلح باطن ، وعندهما صحيح ، بناه علمي أن المنشري الناتي إدا رجع عمي بانعه هن النائعة أن مخاصم أبائع الأول؟ عند أبي حشفة رضي الله بعاقى عنه ليس له ذلك ، حلاقًا لهسا.

وذكر في الأذور. إذا حدث به عبد عبد الشنري الآخر، فيرجم على بانعه بالتقصال، اليس ليانعه أن يرجع على البائم")، ومه يذكر فيه حلاقًا.

واختلف الشايخ وحمهم الله تعالى، منهم من قال: هو قول أبي حنيقة رضور الله تحمالي عنه، ومنهم من قال. هو قدول 1 كل، وفارق لأبي يوسف، ومحمد رحمهم. أنا بعالي بين

⁽١٠) وفي المساخة أم الرفي الجارة الذائب بإثرام البائح الأنه نصلي له تسليمه بالعظف يمن الميوسات

⁽²⁾ وفي ج . عني انبائع الأول

المسألين، والفرق أن في تلك المسألة للبائع الأول أذيقول المشتري الأول: سبيلاء أن تدبل منه لأثبل منك، فإن لم يقبل، فألت المسألة الذي فوت حمك، فلا يحكه الاحتجاج عنها ههنا، وقالنا بأه يرجع عليه، وإن كان الشمن مكيلاء أو مرزول بغير عبنه، وبان لكمل والوزان، وتقابض، ثم وجد بهما أحييًا، دصالح، وإن وقع الصمح عنى معض لنمز من جسمه فهر استيف، لا استدال في تجوز حالا ومؤجلا، مواه كان السمن فائمًا في بدالمنتري، أو كان استيلكا، وإن وقع الصلح على خلاف حسن الثمن، فهو معاوضة، ففي كل موضع حصل الافراق فيه عي عن طبين، بحوز، وفي كل موضع حصل الافتراق، عن غير مدين لا يجوز.

وإذ كان النمن مكيلا و أرسوو و أبعيته و و تفايضا و فصالحه على معص النمن من ذلك الجنس مؤخلا و أو بعيته و فهو جائز إن كان الذي أحده عوصاً عن الجازية مستهلك و وال كان الذي هو شد و قائلة بعيده المهيجة العملح على معص النمن من ذلك الحسى مؤجلا و حاز حالا إذا أو ماه إباد فني أن يتفرقا و أو كان بعيدة الأن الشمن في هده المسألة تعمر في العقب بالتعييز و فكان حق المشري في عبر ما أدى، فكان ما وقع عليه المسلح عوصاً عبد استوجب خليده و معادلة الكبل و المؤور في بيت مؤجلا الا يعوز و وفي السألة الأولى التمن استعن المتعن مالعقد دياً . فإنا يرجع بحصة العيب من ذلك و لا من عين أن المغيوص، فجاز العملح على مثله حالا ومؤجلا أو كتبت في كتاب الرازعة و نورال البياض بمالجة الشرى و لا يرد الدراهم على الباتين".

ولو صفل أن يدخص به ينها له أه مساخله الباتح عن ذلك على إن حط عنه درهميّا، كان جائزًا، فاو أنه انجلى الراض معاد ذلك. رد الدراهم على الباتح، وكذلك فو طعن معبل فيها، فصلاحه البائع على [الله حصاعته درهميّا، تم ظهر أنه لم يكن بما حيار، فإنه برد الدرهم، وكذلك نو المترى أمة، فوجدها متكوحة، فأراد أن يردها على البائع، قصاحه البائع على [الله دراهم، ثم طفقها الزوج طلاقًا بالنّاء كان على المشرى رد الدراهم.

١٢٧٠٧ الشتري كر حنطة بكر حنفة أنم طعل بعيب بأحدهما، فصالحه الأخر على

⁽۱) رتى م: ئەرجدېالىيدىيا

⁽١) كداهي أف و أم ، وكان في الأصل، أط : غير مكان عيل.

⁽٣٤ ما بين المعلوبين سافط من الأصول، وإنها أثبتت هذه السنرة من التسخة م

⁽²⁾ مايين شفويي مافظ من الأصل وفيشامس طاوم وف.

صناحه من كل عيب على درهم، حماز، سواه طعن المشتاري يعيب، أي لم يظعن ا الأن هذا إلراء عن العمراب المجهولة بعد وجود مدب احق له، ودلك بمنجع، ولو استوى العوب عند للرهم، الايجور، الأل الشراء والصلح وقع عن حصة العب من للدرهم، ودلك مجهول، إلا أن مثل هذه الحهالة لم صحة اليهم، ولا تسوضحة الصلم

والواحد لحد من العرب على ركوب دانته في حواقحه تنهزا، قهر حائز ، فالواء وتأويله إذا تشرف راندوبه في المصر ، وأساراذا لمبرط وقدوله حارج المعسر، أو أطلق، لايجوار لمكان الجهالة، نص على هذا التعصيل في كتاب الإقرار

صناخها من عيب العلام عنى أذيزوج نفسها منه اصح ، وكان هذا إفرارًا للعبيد وقاء. التكاح لا يصح إلا بمال وكنان كالسبع إذا باعث ثوثًا تحسية من الحبيب، كنان إفرار املها: التحب الأن السع لا يصح إلا عالم مخلاف الصلح

1779.1 التقرى توباء فقطعه قديمياً ويحاهد، فعاعد معد ذلك ، أو لم يبعده تم اطلع على عيب الوك واليع بعد فهور العيب في صافح من العيب على دراهم جارة الآن حقد قد نفر في عيب الوك واليع بعد فهور العيب بسب الحياصة الآمري أو كان عي نفده اليس تلدتم أن يقول الأن أو المرافقة كذلك والمسجد عليها أحمر الحياسة الوقم يبعده التا أفيله كذلك وعبد العيب الأن المحمد عليها الحيب الآن سقد لم يتقرر على الرجوع مقيمان العيب الآن القصم الجرد تقسان الآمري أن السائم أنا يقول: أن أنها كذلك والما المارة عبد ألى حيفة وضي الفيا تعلق عبد ألى حيفة وضي الما تعلق عبد وعددها بقرئة الفطع مع اخباطة .

صالحه على أن أبرأه عن كل عيب، فهو جائز سمى، او لم سمم، خلافًا لابن أبي لللي... وكان أبو حيمة رضي أنه بعالي عنه يحتاط في ذلك. ويقول: يكنب في الصك الصلح يرأت

⁹ كالمالين المعقوفين معافظ من الأصل وأنبته من طاو ووف.

س كل عيب مسبقه، وعرفته الريكتية في العبك أنه ماع المدة، وغرج عن ماكه، تم عاد إلى ملكه بصدفه، أو ما أشبهها، أكن ما عن الهات أن هذا حياة بالكانت، إلا أن الكذب مباح لاحراء حقه، ولدفع الظلم عن عسمه كالشميع بعدم بالميع في حوف الليل محبت لا يحكه الاشهاد، فإذا أسبح بشهد، ويقول علمت الآن، وكمالك الصعيرة تبدع في حوف الليل، فإذا أصبحت، قالت : بعف الآن، واخترت قسي، قبر حص فيه، كذا مهنا.

و حيلة أخرى أن يعلق للفشري عنفه بمخاصعة في عيب يحديها، فإذا محاصم عنق العدد، ولا يمك كرد، ولا الرحوع بمصال العيب.

طعان معير دفي عايم لم ثهرها إلى عماليانغ على عينها عليلي في محدود والألم يسكن العيدة والحال تصنيع محل العيدة انتراة تسبية العيدة

۱۲۷۰۹ و قال بي الأصل: انتيزي أمة محسين ديدراء وضفهاء وطمر المتنزي محسيبين ديدراء وضفهاء وطمر المتنزي محسيبها، فاصطفحا علي من قبل الدائع السلعة، ورد عليه نسعة وأربعي ديناراً (وقيصها آنا، فالرد حائر، وهل يطهر الفائع ما استعضل من اللهبار، ينظر إن كان البائع مقراً أن هذا العيب تنان عدد على قول أبي حنيقة ومحديد وحميسا الله معالى لا يطهد، ويحدد عليه وده على المتنزي، وعلى قباس قراء أبي يوسف: لا يدرمه الواد بنا، على أن عند أي يوسف وسمه الله الإنترمه الرد.

و أما إداكا الله حدمة أأن هذا العرب، كان عبد عرب كان عبد ألم الأيمن ت مثله، فكذلك الجواب، وإن كان عبد يجرم أن يحدث نفته علما الفصع للمنتع بالانفاق، وإلا فم يقر، ولم يتكرم مل سكت، فهو وما نو أنكر سواء .

ولو كان الشفري أحد ثوبًا، وقبل منه السلعة على أنا يرد للسل كنه عليه، هذا وما لو عيس شيئا من النمن مدام، وإن كناد مكان النوب دراهم، فإذ فيصب في المجدس، فاجواب كساةكوم، وإن كانت إلى احل لا يجور على كل حال

۱۳۷۱۰ - اشتای ترابه و فطعه معیطان و امریحطان ثم وجدانه عیبان آفر بالبانع آند کان عنده و فصالحه البانع عمل آن قبل البانع التوجه و حظ المنشرين عند المن مقابل در همس، كان حالزاً ، و بحمل ما حسس عبد البانع من النمن عقابلة ما انقصل بقمل المسترى .

وقال في الأصل أبط، طعن المنتوى بعيب جحده البابع، قاصطلحا على الديامط. كل واحد مبديا عشرة، وبأخذ الأجبى تا وراه للحطوط، ورحى به الأجنبي، والبيع من

رُانَ عَامُقًا فِي الْمُسْجِعَةِ اللَّهِ .

الأجسى جائز الالال المنتزي راع مات نصاء ، وحطه أيضًا حائز الال حطه الالى مساسقه . وهو الشعن و تكون هذا من استشرى رضا تأسس وحط الدائع لا يجوز الالاله الالى الله . العبر و وكان للاجبي الحبار ، إن نساء أحد بداوراء العشرة من السن ، وإن شاء اراء الاله إنا التشرى ليسلم له الشنزي بحوراء العشرين من النمن ، ونبن أنه إعا سلم ته عنوراء العشرة . وهذا السائلة تدل على أن المشترى إذ ظهر له أنه صار معلونًا على وحه لا يتغامل في منه أن بدراء اله خيار ، وأدلة الكت وتعارضة ، طاهر الجواب أنه لا حيار بد.

۱۳۷۱ - و على محمد رحمه الله تعالى الفيمي اشتري صبرة حبطه و فوحد في اسفله دكانًا ، فلم الفيان ، وإذا اشتري طعاماً في حفرة ، ثم علم مقداوه ، يثبت له الخيار ، وهو حيا . التكنيف ، وخيار الكمية .

وقال الشيخ الإمام سمال الأنمة الحقوالي رحمه الله العالى: كان الفاضى الإمام المولية المفضى عبد الله كان يقول المسلم بالإمام الحقولية عبد الله كان يقول المسلمة على المسائلة ووابناك المسائلة ووابناك المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المال المسلمة المالية والمسلمة المالية والمسلمة المسلمة المالية المسلمة ا

1991 - اشترى تولاً بعشرة، وتتابعها، وسلمه انشرى إلى قصار، طعمره، وحادثه متخرفًا، فقال الشترى، لا أفرى عند الفصار تحرق أو كان به عبد تستور، معاصطلحا على أن يقبل الشترى التوب، وبراد المصار عليه درهمًا على أن يأحدًا عصار منه أحره، وعنى أن يحط الباتع عن المشترى درهمًا، فذلك حائزه وتقالك لو كان هذا الصلح على أن يقينه أبالح منه

ذان درمس الأدرة الكلواني وحمدان تعالى: وهذا إندادة إلى أو إذا صاحة على أن ينبله المبتع و منوم الله المبتع و من وهذا إندادة إلى أو إذا صاحة على أن ينبله المبتع و منوم الله المبتع في المبتع و من غلمه الأن المبتع المبتع و هو غلمه و لأن المبتع المبتع و من المبتع و من أصاحة المبتع المبتع و الم

والامامين المعفودين سافعه س الأصل وأستناه من نفروه وف

الله شاري، ثم المشتري يدفع دلك إلى الدان الشيل البيع مند. فيحينية بيجوز الأنه يرعم آنه يمك السيع منذ ما وهند الريادة منال منا تلف عبد القنصيار، فكون له الرياحت إذا ره جسمع التاس، قال شارح الإسلام رحمه الله تعالى التأويل مسألة الرياع الصلح على ألا يقبل البائع التوب من المشتري على أنه يحظ المشتري عن البائع درمسًا، ويأجدُ النستري من المنصيار درهمًا، ويعطّه المشري أجره.

وهی افتاوی لهصلی از انستری مو احر حاریف روجه دیها میآب قاصطلحا علی آن یعفع انبانع کفا درهما و والجاریف انستشتری، دیم و جائز و لأن هدا صاح عن ادریت، وین اصطلحا علی آن بدفع انتشری دلك، والحاریه للبائم لا یجوا و لأبه ریا، ولا إداماه منه یأقل می النس الذی آخراها مدید آن کان بقد النمی کند.

۱۳۷۳ - وفي الوادر ابن سعاعة الدامل محمد رحمه الله تعالى: رجل شيرى من الحراعية أن ورحل شيرى من الحراعية أو واحديد عيد قبل أن يقيضه وصاحه من العيب على عبد الحراوية في المتناور والمحمد المستحق من التميز أيهما شاره شائد الشراهما حميمًا والموسي العيد التميزي، فهو وجديد عيدًا، فصاحه على عبد، ودفع الثمري توالسخي ألحا المتناور، يعطل المسلح في العيد اللهائي.

وعي الوادر ابن مسماعه البصّاعي أبي يوستمار حمد الله تعالى ، وجل اشترى حاربة . ورجه بها حبّا فان القامل، أو بعده ، فصالحه اللتج على جلّابة أخرى، لم استحقت العاربة الأولى، بطل الصنّح .

1771 - وفي استقى ادوس الشرى من اخراكر حصة منسره دراهم، وقيس الكواء ولد يدفع النائم من الجاء على ولد يدفع القمل حتى وجد بالكواعياً يشعبه العشرة، فأراد رده، فصاحه البائم من الجاء على طرائمير بعينه والأساس المنسر بعينه والإعلام والمائم والمنافع المنافع المنافع الدوران منافع حيل دم إليه وسمى أجله وأدل منافع الحل في المنافع المنافع الدوران منافع في المنافع الم

⁽¹⁾ هكذا في النبخة أم ، وكايد في الأصل والتبخيل . الظ أم أقد " عير المهل ا

نوع أخرمته:

١٢٧١٥ - قال محمد رحمه الله تعالى عي أخيامع : عبد ردار في بدي رجل، أفام وحل بيدة أنعياهم من دي البند بألمه در فيهم وأقام أخبر بيمة أنا باعمه من دي البند تدنة ديبارا. قضى القاضي بالثمنين على في البداء لأن البيم إدا كان مسلماً إلى المنتدى، كانت الحاجة إلى ولبات التمراء والفمراديء مصاركما لوادعي أحدهما ألف درهم، والأخر مائة دينار، وإن أقام كل واحد متهما بينة خلى أن العمد عبده، باعه من دي الياد بما يدعيه من التمن • لأن البايم ردا كان مسلمًا إلى المتشرى، الاحتاج كل واحداث هما إلى إثبات الخلاء تنفسه [فعدار وجود هدا القول والعدم عرلة، وكذلك إدا ادعى واحد مسهما الشاح، لا ترجع به؛ لأن كن و حد مسهما غر محتاج إلى إذات اللك للصلعاء الشرجع بالشاج، فإن وحد المشتري بالجيد عبًّا، وأواد أن يرده، ليس له أن يرده عليهما ؛ لأنه إذا رد عليهما كان راداً على كل واحد مهما النصف، وكل واحد رحم أنه باخه كله، وكان له أن لا بقبل النصف مع صبب الشركة، ولكن يردهما على أبهما تنامه لأدافي زعبركل وحدان النائم هواء وأدافلمشتري حقائر دعليه ووحق سنوداد جميع اللمزامتاء وفي زعم المشتري ألاله حق استرادات التمزامن كل واحدمتهماء فلهذا كان له أنَّ يردعلي أيسما شام ويسترد اللمراجه ، وإذا رده على أحدهما ، لا يكون له على الأخر سمل، لا في الرد، ولا في الرجوع بتقصيان العلب، أما في الرد لعجز، عن ذلك حين رد على الأول، وأما في ألوجوع مقصان العبب لأن في زعم الأخر أبي معنه مه، وأن له حق الود بالعبب على و لا على صاحبي، فإذا ودبالعبب على صاحبي مع أنه ليس له حق الردعليم، كان ذلك بمزلة تمليك مبتماً ، وبه يبطل حن الرجوع بنقصان العيب، فإنا نم يرده بالعبب على أحدهما حنى نعيد، عند منشتري يعبب زائد، لايكون له حق الرد عليه، ولكن يرجع عصمان العب على أبهما شاه؛ [الأنه في زهم كل واحد مهما أناله حل لرجوع بتقصان العب، وهو يقاطي على كل واحد منهما جماع النص وعفد العقاطلي استحقاق فدر النقصات بالعباب فيرجع على أمهما ساء]" بالتقصيان إذا قباء كذلك، فحنتيذ برد عميه و لأنّ امت والرواغة كان وقعًا للصروعية، فودارضي به، كان للمشتري أنا يرد عليه، فإنا أبي أن يرده عليه، وأعطاه النفصات، كان المشتري أنايرجم على الآخر بتغصان العيب.

⁽٧٠) ما بين المصوفين سافط من الأصور، ورعم أنبشت هذه العبارة من النسخة الم . .

وَ ٢) ما بين المعفودين سنقط من تراصيق. وإنها أنبنت هذه العبارة من النسخين. هـ. و. . م

هوق بين هذا و بين منالو رد عليه على احتفاد حيث لا يكوه له على الاحراسييل، والفرق بنيسا أن في فعيل له جاوع على أحتها بغيبان العيب التي وعم الأحراق لدمشتري حق الرجوع على بنفصان الميب إأنه وحق استرداد جاء بع النمل من مناسس الأن مناسس احدادات منه مير حق، وقا أحمة من المصاف فقد أخذ مه معض حقف وحد الابوجب سفوط حقه في الرجوع سفصان فعيب على الداني فصل الردامي رعم الأخراق للمنشتري حق الرداعين بالنمس الاعلى صاحبه ، فإذا رداعليه ، ولم يكي له حق الرداعليه ، كان ذلك حرفة بيم حديد، وبه ينظل حق الرحوم بنقصان تعيب .

وقو مات العيد، تم اطلع على عبب قدم، وحج بنقصان العيب عليهما إن شاء، لما سر. ١٧٧٦٦ - ولو قطمت بدائميد عند المسترى، وأحظ المشترى أرشها، أنم وجه بدسيبًا فدرية، كان له أن يرجع المنفصان سام، الالآل الأوكل فرادة منفصلة، والزيادة المعصنة مانعة من الرد بالعبد، فيكول ك حق الرجوع بنقصان العبد عنيه، الما م

فؤن قبال أحدهها: أنا أكنه كدنك، لبس له ذلك، لأن امتناع الرد مسه، از يادة إلها كان خي الشرع، أهرا اعمل الرد، فلا يسقط ذلك برصه العدد، فإن دعه المشتري (بعد ذلك، لا ينظل حي الرجوع بنقصاند العبد، بحلاف ما إذا وحديه عبدًا نعبُ، عده معيد، والند، م باعه الشتري آآء وأنه ينظل حق الرجوع بقصان العبد

والفرق وم أن النبع إما يوجب بطلال من الرجوع منفسات الديب عن موضع على من الرحام العليب عن موضع على من الرحام العليب العليب المسير الشنائ اللهم والمبا العليب ويطار حقه من كال وجه المبات المبات

⁽١١ مكدا في السخة م)

٣٧) ما من المغلوقان ساقط من الأصل. وإنما أنست هذه العبارة من الحراج ...

المشترى عن الأول، فلهمذا يرد بالعبب، ويرجع بالنفصيان على الشابي، دون الأول - والله أعلم

نوع أخرفي الوصي، والوكيل، والمريض:

١٢٧١٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع - رجل اشتري عبداً بألف درهم، وقبضه والمهيغد الثمن حتى مات ، وأوصى إلى رحن ، والا مال لد سوى العبد، وعليه دين ألف درهم سوي الثمن، فوجد الوصي بالعبد عبيًا، فرده بالعبب بغير قصاء الفاصي، فرده جائزة وليس للعرم نقصه الأدالوجب للردقية وجدلو استنبرالود، وإنما يمنتم لحق العربر. وحق الغريم يتعلق مجالية العبد؟ لا بعيته، ولأن الرد بالعبب بغير فصاء؟ لأنه تمثوله بيع جديد في حَيِّ الثَّالَثِ ، والغريم ثالثهما ، فصار في حق الغريم كأنَّ الوصي باع هذا العبد ، وقلوصي هذه الولاية، و(لبس للغرم نقض هذا الرد؛ لأن هذا الرد مي حق الغرم بيم مبتدأ، ولبس للغرج تقض بهم الوصى؛ لأن بالبيم لا يقوت حق الغريم، لا ذكرنا أن حق الغريم في منالية العبيد، والمَالِية لا يَعْوِتْ بِالنَّبِعِ إَ*)، ويرجع الوصي هني البانع. فيأخذ منه نصف النَّصن، ويدفعه إي الغرج الأخراء والرصي هو الذي يلم ذلك؛ لأن هذا الرد اعتبر بيعًا جديدًا في حن الثالث، وقبص الشمز من حقوق العقد، فيكون للعاقف والم أن البائع لم يقبل هذا العبد من الوصي حتى خاصمه إلى القاضي، فإن كان القاضي علوبدين غرج الأخر. لا يرده، بل يبيعه، ويقسم الشعل ينهما الأناهمه إبطال حق غرم الأخراء لأن الرد مفصاء فسخرمن كإروجه ه فينظل البيع، ويعود إلى الأصل، فيسقط النمن، فلا يصل الغرم إلى شيء، ولا يضمن البائع نقمسان العبب، لاقبل بيع القاضي، ولا بعده، أما يعرانقاضي فلأذبيع الفاضي حصل للميت، فيجعل كأن الميت باع ينضمه، ولو باع المبت سفسه حال حياته، ثم اطلع على عيب به، قبر جم بنفصان العيب، فههنا كذلك، وأما قيل بم القاضي قلان امتناع الردفي هذه الصورة، كان لمني من حهة المشتري، وهو اكتسابه سبب وجود الدين للغريم الأخر، وامتناع الرديمين من جهة المفتري، وامتناع الرد لا يثبت حق الرجوع بنقصان العيب، وإن لم يعلم القياضي بدين الغريم الأخوء وخناصم الرصي اتبائم في العيب، وده بالعبب على البائع؛ لأذ الوحب للردقد فهي، وهو العبيب، وفي المائع شك، ويطل الشمن الدي قلبائع على الميت -لأنَّ الرديقضاء الفاضي فسح من كل وحه ، ومتى صح الفسخ، والثمن غير مشود ينطل عن

⁽٦) ما بن المفوين ما قط من الأصل، وإقا ألبت هذه العبرة من النسجة ع..

المشترى، فيبر أطيب عن الدين، فإن أقام الغرم الآخر بينة على دينة حير البائع المردود عليه إن شاء أهمى الرد، وضمته الغرير الأحر نصعابتس العند، فيصير النس يسهما بصفات وإن شاء نقص الرد، ورد العبد حتى يباع في دينهما الأنه لما ظهر دين العرب الأخر، نعمو الصحيح هلة لرد من القاصي فسحًا من كل وحه، شافيه من يطال حق الغرم الاخر، فاعتبر رده بيعًا جديمًا كبلا يطل هذا الرد، وأمكن اهتباره بها جديدًا توجوه معني البرم فيه، وهو التعليف. والمبلك

النسن حتى مرض، وعليه دين أنف درهم، فوجا، بالعدا عبياً، فرده، رهيض لعبد، ونه يتفد النسن حتى مرض، وعليه دين أنف درهم، فوجا، بالعدا عبياً، فرده بغير فضاه، أو استغال المبيع البائع و فأقال، فين برئ من مرضه و تجميع ما صبع صحيح ، وإن بعيبراً من مرضه و مات منه ، ويتبعة أنعيه مثل المتواب فيه كاخواب في اخاخواب في موضى إذا رد بغير قضاه، أو أقاله أبيع ، ونهيمة العبد مثل النمن ، أو أقل منه ! لأن المريض مرض الموسى ، كالوصى ، ولا لمدين الموسى ، كالوصى ، ولا لمدين البنائع الله عنى حرض خاصم المشترى البائع إلى الشاخى في العبب في مرض المشترى، فلقاضى برد العبد عشم مسواء علم بدين العرم الأخراء أن نه يعلمه بخلاص مسئلة الوحى ، فوه بدعام ما إلى القاضى ، وعلم كناضى حين الغرم ؛ لأخر ، فالقاصى لا يرده .

والفرق، وهو أن المبت للرد موجود في احالين، لكن عسى يدع عمل المثبت والوجب غلع، ففي سنأته المريض الماسع وهو حق الغرج موهوم؛ لأنا حق العرم إما بتعلق بمال المريض إذا قسان المريض سرح المرات، والايشرى في الحسال أنه هل يتسمل بهدئه المرض الوت، أو الإيتصال، إذا وقع الشك لا يمتع عسل المبت، أساعي قبول المرضي "المنع ثابت تفاحه [الأن الرضي إلى يحاصم البائع معد الموت، وبعد الموت الذبع ثابت فقضيًا "أ، فجاز أن يمتع على المئيت والموجب، فإن مات المتسرى من وده بعد ما وده عليه، فا خواب فيه كالحواب فيه كالجواب في الوصى إذا وده العبب بقضه ، ولم يعلم فقاصي بدين الديم الأخر الأندل مات ظهر أن المرض مرض الموت من ابتداءه، وظهر أنا حق الغرم الأخر كان متعلقًا بماله، حتى وقد القانسي على البات . قسا لو وده الوصى، فيكون الجواب فيه كالحواب في الوصى، إلا في

٢١١ وفي السعمة أف أن أما في معل الوصير.

⁽٤٤ ما مر المفوقين ساقط من الأصل، والرائينية مذه العبارة من السنجين - فق و أف

حصيفة أن ههذا منتي كانت قيمة العرب أكثر من التمن، قيام لا يحدو الوادود عليه، من ينقص الرد، وبياع العباد، ويصدم اللمن ينهما نصفان.

ولو قال " إذا أمسك العبد، وأراد نصف القيمة حتى نزول لتحايلة الم يكن له ذلك، وفي الوصى يحبر المردود عليه، والقرق أنه لما مات من مرضمه ظهر أنه ما كان للقاضى ولاية القسح - لتحلق حق العرب عالم، وإن فسحه ، لم يصح ، فاعتبر عفداً جديداً، وهيه محايلة، والعاباة لا تعلى من المريض .

17714 وإن قائت إذا كان هليه دين مستفرى لتركته، فتعالم تصحيح الرد من هذا الوجه، وتعذّر تصحيح الرد من هذا الوجه، وتعذّر تصحيحه شبلح الشمل إلى أمام القيمة ؛ لأن الرد مقصاء الفائل عدم من كل وجه، فلايصح الفسخ الكتر من الشمل الأول، وإق تعدر تصحيح الرد الطريقان، تعزز نقض الرد، فأما الوصلى، فيعفي عنه المحاماة اليسيرة، فأمكن تصحيح الرد بثل النمل، فلهذا يخير فيه أثباته، وهذه المسائلة أغراب النسائل، فإنه عفي فيها للحاباة اليسيرة من النائب، ولم يعفل من الأصل وهو المريض،

۱۳۷۲ - وإقافه الرجل رجالا بيبع عبدالله ، صاحه أوكيل ، وسلمه ، وتبضو التمي من المسترى و وسلمه ، وتبضو التمي من المسترى و المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى و المسترى

يحب أن بعلم أن الوكيل بالبيع والشراء حصم في الرد بالعيب؛ لأن الرد بالعيب من حصول المعد، فيرجع إلى الماقد، والوكيل في حن الحقول كالعافد لتفسد، وإذا ودعليه بالعيب بعد القيض، فهو على وصهرن: إن رد عليه برفساه، والعيب عا يحدث منده، بلزم الوتيل بانماق الروايات، ولا يكون له مخاصمة الوكل، كأن الوئيل بشتراء ثانيًا من المشرى.

وإلى كان عبياً لا يتحدث منه، أم الا يتحدث مناه في مدة البيع، دخر في بوع "الأصل : أنه بلزم الموكل؛ لا يتما تعلق مأسسهما عبى ما يفعله القاضي؛ لأن الرد صعير في هذا، فيحعل معلهما كفعل الفاضي، ودكر في عامة الرو بات أنه بلزم الوكيل؛ لأن الرد بالعيب بعد القبص بالتراضي عقد جديد في حق القالت، والموكن فالشهما، وإن كان الرد غصاء.

فهو على نلاقة أوجه " إن كان الره سبة قامت على الوكيل. الزم الوكل؛ لأن الدينة حجه مي الماس كافه، فتعذ الره على الموكل، وإلا كان الردينكول الوكيل، فكذلك وكون وذا على نظواكل: الأن الوكين مصطرفي التكول، كيما هو مضطر في سيدع البيدة والم يبدق منه ها يطاق البيدة والم يبدق منه ها يطاق البيدة والدين على التفاق المنها المنها على التفاء البيدة والدين المناسبة المنها الم

وهذا تله إذا كان الوكيل حراً بالله ، فإن كان مكائناً ، أو حيدًا مأدونًا ، فاخصومة في الرد بالحيث معهداً ، ولا يرجعان على الوفي (الأجها بعقدان الانسهما بطرس الأصاف إلا أنه تع الناف من المراد ، لا لكونه الله علمان المراد ، لا لكونه الله عن العيد في حن الحكم، ضيرورة نعذر الإنباب للعيد ، فضف النصر في فيما عداء واقعاً للعيد ، فلهذا الا بحكم حال على الولى الله على الناف من المراد ، ولا مناف واقعاً للعيد ، فلهذا المبيد ، ويلز م الدين المكانب وإلى كان الوكيل صبياً محجوراً ، فلا خصومة معهد ، وإنما الخصومة مع الم كل إلا أن من الوجيه ، خصومة على من كان أفراد كام إليها ، ولك مناف المقدومة المراد والمدومة ،

۱۳۷۳ - وذكر محمد وحمه الله تعالى في الجامع الكبير . أنا من أمر عبد غيره يشراء عسه للإمر من مولاه بألف درهم. فقال: معهد وأنني مولاه، وقال: بعني نفسي لفلان بالف مرهم، فقعل، مهو للإمر، فإن وحد الأهر بالعبد عبياً، فأراد حصومة البائع، فإن كان العب

⁽¹⁵ ما من العفوقان ساقط من الاصل، وإننا أللت فقه المدرة من أمال

⁽٣) ما من المطومين سافط من الأصل، وإنا أنشت هذه العبارة من ام

معاوضاً للعدن يوم الشرق نفسه المهرود ؛ لأن العبد وكيلا بالشراء والوكيل بالشراء الدين المستوى مع العلم بالعبيب وتشع الرد ؛ لأنه أسفط الود الرد و ولي العقد الدين والعالم الديلا العبد عالمًا بديلا العبد الدين فله الرد والعدى بلى المحصوصة في ذلك العبد الانه لم يرض به اوأنه من حقوق العقد البكرة الله العبد الرد من غير استطلاع وأى الأمر ؛ لأن المسترى وهو العبد في بديفهما وهو وقيل بالستواء وكان للوكل ما فام وهو وقيل بالشواء يمنك الرد بالعبب من غير استطلاع وأى الموكل ما فام المسترى في بدء على ما نام على ما ناش بيانه بعد عدة إن شاه الله بعالى

۱۳۷۱۳ - به آمر الرجل عبره آن بشتری عبد فلان بکفاء فاشتری، ونقد و کہل البائح التسن، وقیض العبد، واطلع علی هب هو به و فعاد م العبد فی بد الوکیس، وه علی البائع من عبر استعقلاع رأی المؤكل و فإن هان قد سلم العبد إلی الآمر، الا برده من عمر استطلاع رأی انوکل

والسرق أن في الرد إيطال العشد الذي هو حق الوكيل، وإيطال المنك الدي هو حق الوكل، فكان الوكل، في الرد أصبلا منك الرد من غير استطلاع وأي السلطلاع وأي الموكل، ما دام العبد في يده، ولكون الم يلك الرد من غير استطلاع وأي المؤكل بعد ما سلمه إلى الوكل، وستى كان العبد في يد الوكيل، وأزاد الوكيل الود، وإن لم يكل البائع وصا الأمر بيك المهلك والمتعالف، لوكيل البيل المؤكل، وبعلاف ما إذا دعى على الوكيل ألك وضيت بالعب، وأرد منحلاك لوكيل، حيث له ولك

والعرق أنه إدا ادعى الرضاعلى الركبال فالوقيل يستحلم يطويق الأصافة، وإدا ادعى الرضاعلى الرضاعلى الرضاعلى الرضاعلى المستحلم يطويق الأصافة، وإعا يستحلف يطويق اللهيفة، والما يشخص الموقيق الاستحلام، وإدا لم يستحلف الوقيل، وود الوقيل الجارية على البائع، ثم حصر الموكل و دعى الرصاء وأراد المشرداد الحرية من يدالبائع، فله ذلك، ولو كان مكان الوكيل بالشراء وقيلا بالحصوصة في السبب، هادعى لبائع أن المشترى وشي بهذا العبب. فالوكيل بالمشرى أن المشترى وشي بهذا العبب.

⁽١٠) ما من العقوقين ساقط من الأصال، وإنما النبت عنه العبارة ما المال

نوع أخرمنه:

الم ۱۳۲۳ - الشترى من أخر عبداً، وقبضه، وباعه من رجل أخر، ثم إذ المشترى الأخر وجد به عبداً، و رده على المشترى الأول، مهذا على وجهين: الأول: أن يكون الردامة قبل القبض، وفي هذا الوجه للمشترى الأول أن يرده على البائع الأول، سواه كان الرد بقضاء أو بعير قصاء: لأن الرد قبل القبض فسنخ فلمقدمن الأصل في حق الناس كافقه وإذا كان طبر قصاء؛ لأنه بعيرف وقع، واستناع من القبض، وولاية الرفع^{انا} عامة، ففهر أحره في حق الكل، ونهذا لم يتوقف على قصاء الفاضى، وهذا المعى يعم انعفرانا، والمقول حبياً،

ومعنى احر يخص المنهوان: أن الردبالعيب قبل الفيض لا يمكن أن يعتبر بيعًا جديدًا أصلا؛ لأن بع النفول فيل الشغري، لا يجور، فجمئاه فسحًا في حن الكل، فصار كان لم يع، معلى حدًا التعليل لا بردالمقارعند أن حنوه قرصي الفائمالي عنه؛ لان بيع العفار فيل النبص جام عنده، فأمكن أن يصر بحًا جديدًا في حن البائم الأول.

وهذا فصل اعتبت فيه الشابع وحمهم الله تعلى والخنف فيه الروادات: أن الود بالمب قبل القبض بغير قصاء في العقار، وهل بعشر مبعاً جديداً في حق الباتع الأولى بيعاً جديداً في حق الباتع الأولى بيعاً جديداً في حق الباتع الأولى بيعاً الشعمة فول محمد وحمه الله تعالى، فإن بيع العشر فيق العيض عنده لا يحوزه أما على قول الشعمة فول محمد وحمه الله تعالى، فإن بيع العشر فيق العيض عنده لا يحوزه أما على قول أي حسم حسابة وحمل الله تعالى عنه بعشر بيعاً جهداً لا لأن عند وبيع الدغار قبل الفيض جائزه وإن كان الرد من المشترى الثانى بعد القيض و إن كان الرد برضا المشترى الأولى، لا يوده على بالتعام الأن الرد بالعيب بالراضي فسخ في حق المتاقدين عملا باللهط، وعقد حديد في حق المتاقدين عملا والبائع الأول تأثيرا، فعال الدراضي، حتا النبواضي، وهو التنسيك و والتعليك بالدراضي، والمناه المتراه فالباء فلا يكون له حق المتعودة حيا بالعام الأول تأثيرا، فلا يكون له حق المتعودة حيا بالعام الأول المتراه فالباء فلا يكون له حق المتعودة حيا بالعام الأول المتراه فالباء فلا يكون له حق المتعودة حيا بالعام الأول المتابع المتواه المتعودة الشاهدة والعام الرحوح بالقصاد العبياء المتعودة المتعام المتعودة التعام الأول المتعودة المتعودة المتعام العام المتعودة المتعودة القبلاء فلا يكون المحتودة المتعودة المتعام المتعام

1977 - وفي القدوري عن محمد وحمه لفاتعالي الفرمن للشري دينار أبدرهم. وقبض للمينار وباعد من الثالث، ثم وجاه المتسوى الأخر به صبيك فرده على الأوسط بغير

⁽۱)وفي فياو م: فلعج

⁽٢) فكفَّا في السخوية إلى وأف والأدافي الأصلور ما اللعاد

فضاء كان للأوسط أدبيره على الأول، ولا يشبه هذا المروض، وقد مرت انسألة من قبل. وهذا إذا كان عبيًا بحدث مثله، هذما إذا كان عبيًا لا يحدث مثله، فعمى ووية البيوع، والإقرار يردعلى بائمه، وعلى رواية الجامعين، والأذون. والوكالة لا يردعلى نائمه.

وإن كان الرديقشاء قاص، فهو على ثلاثة أوجه: فإن كان الرد بالبينة، كان للمشتري الأول أن يرد على بانعه إذا ثبت أن العبب كان عند بانعه ؛ لأن الرد بالبينة فسح في حقهما ، م في حن الفائث، إذ ليس فيه معنى البيع، وهو النمليك، والنملك بالتراضي، فصار كأنه لم يبع، وإن حصل الردينكوله، أو بإقراره بقضاء الفاضي، بأن أقر بالعيب أولا. ثم أبي القبول، فكذلك الجواب عند علما منا رحمهم الله تعالى برد، على البائع الأول؛ لأن هذا نسخ حصل بقضاء القاضي بعير رضي الشتري الأول، فيكون فسحًا في حق الكل، كما لو حصي الرد بالبينة ، وإثنا فلمال حيصل مفير وضيل المتنوى لأول إما نصَّاء فطاعر، وزما دلاله، فلأن الرضي بالقسمة بطريق الدلالة لو ثبت ثبت من حبيت إنه بالنسر بسبب الفسخ بالتكول. أو بالإقرار بالعيب، واسكول أو الإقرار بالعيب ليس يسبب الفسخ، قان الفسخ لا يوحد بهما، وإنى بوحد بعضاء قاض أخر عن اختباره وحكم الشيء ما ثبت به من غير أن يتخبل بين السبب وبين الحكم معل فاعل مختار أكثر ما في الباب أن القاضي مضطر في هذا، وهذا الاضطرار إعا حامس جهة الشنري الأول بإقراره، أو بشكوله، فيكون بمعني الكرمس حهنه، وفعل المكره يشقر إلى الكرم، فيصير كأن لمتدري الأول باشو القسخ ينصب إلا أنا يقول. فعل المكرم إنما ينتقل إلى الكره فيهما بصلح ألة للمكرد، كما في الفتل والإثلاث، وأما فهم لا يصفح ألة للمكر، فعل ملكر، لا يتقل إليه، ألا ترى أن في حل الإثم في الإكرا، على الفنل لا يصبر فعل المكود منقسو لا إلى المكود؛ لأنه في حق الاثم لا يحملج الله له، وأصما الفساضي لا يحمسم أنة للْمشينري الأولى في حق القضاء بالفسخ؛ لأن تقضياه بالفسخ بكون بالكلام، والإنسان لا يصلح ألة لعبره في الكلام، إذ لا يتصور أن يصبر الشحص الواحد متكلماً بكلام غيره.

قال بعض مشايحنا رحمهم الله تعالى: هذا الجواب الذي ذكر في فصل البينة والذكون مستقيم إذا لم يجحد المشترى الأول أن هذا العيب كان عنده بل سكت، فإن الدينة على المستقيم إذا لم يجحد المشترى الأول أن هذا العيب كان عنده بل سكت مسموعة، وانساكت يستحنف أيضاً، هأما إذا جحد الأول أن حذا العيب كان عنده ورد عليه بالسكول، أو بالسنة، فعلى فول محمد رحمه الله تعالى ليس له أن بخاصم السنم الأول مكان التناقض، وعلى قيس قول أي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك، لأن القاصى لما قصى عليه بارد، فقد أبطل جحود، والنحق بالعدم، وعامتهم على أن اجواب في فصل

الإقرار هكذا إن سبق منه من الخجود تعبّ بأن قال: بعد وسابه هذا العبيب، وإنما حدث همك، ثم أتو به بعد ذلك، وألى تقبول، فره عليه القاصى، لا يكون له محاصمة باتحه هنه محمد رحمه الله تعالى؛ لأنه حصل مقرآ لبائعه صلامة العبد عن لعبيه [حيث قال للمشتري الثاني: لم يكي به هذا العبيب من بعثها منك، لو بعل إقرار تلائم الأول بسلامة البرم على حذا العبيب)" إذا يسطى بإفراره لشائي بعد ذلك، ولا يقرفر التم له على ينطال إقراره الأول بإقرار يكون منه مد ذلك، عبقي إفراره للبائع الأول مملاحة المسع عن هذا العب عند المائع الأول ، علا ذلك لمكان التناقض.

۱۲۷۲۵ - وذكر في النشقي : إذا اشترى عبداً وقدهده وأراد أن يردعلي بائده بالعبب، فقال البائع : هذا العبب حدث عدك، واستحلف الفاضي البائع، فألى أن يحلف عرده عليه، قال العالد برده على بالعماري له أن يخاصم بالعمادية، ولو لم بأن بالإمين، ولكن أفر بالعبب، فرد عليه بإفراره لم بكن له أن يخاصم بالعماء فقد ذكر السألة مطاقًا من فها تفصيل

وفي الوادر مشام : عن محمد وحمه الله تعالى : في رجل الشغري من آخر واراً ه وقيضها الموادر مشام : عن محمد وحمه الله تعالى : في رجل الشغري من آخر واراً ه وقيضها على وأما يعيب بغير قضاء قال : كان أبو حبيفة وضى الله تعالى عنه يقول مواد. كل شيء الورف إلى القاضي قضى بده معمله هذا دون القاضي ، فهو على حمه مع بالتعه الأول ، ولو وهبها وسلم هذا وجه في الهية تقصاء ه أو بغير قضاء ، فله أن ياده على بالعديد معالى أن الرجوع في الهية تسخ من كل وجه ، سواء كان يقصاء أو يغير قصاء ، وهيه كلمات كان فعد دكرناه في كتاب الهية من هذا الكتاب .

قال محمد وحمه نقة تعالى في المجامع الصغير .. وحق الشرى من اخراجي حرابة وباعها من خبره ، فقاله بها حيث عند المشترى الأخر عا يحدث مثله ، فجاء به إلى المشترى الأول ، من خبره ، فقاله المشترى الأول ، بعثب ، وما كان بها عبد العيب ، وإثنا حدث عندك ، وأقام المشترى الاحرابينة أن هذا العيب كان بها عبد الدنع الأول ، فردها العاصى على المشترى الاحرابينة أن هذا العيب على فيانع الأول عند أبى حيمة وأبى يوسف وحمهما الأول، فتعارف أن برمها بدلك العيب على قبائع الأول عند أبى حيمة وأبى يوسف وحمهما المتعدي ، وقال محمد: الايره

وجمه قدل متحصد وحميما انه تعالى: إن المتعقري الأول لما دعى متدوث العبيب عند المتنزل الثالي، فقه أبكر فبامه عندي وأقر أنه لم يكن عند المائع الأول، ومقضاء القاضي صار

¹⁹⁵ ما بين للمعرض مستط من الأحرال، وإنما أتبس، هليما المرتزع من أو أن أن

مكذبًا في إنكاره، لا في إقراره؛ لأنه سرط جواز الفضاء بالرد على المُسترى الأول ثيام العيب عنده، لا قيام العيب عند باتمه، فيفي حكم إقراره، علا يكون له أن يخاصم باتمه.

ولهمه أن المشترى الأول صار مكافيًا شرعًا فيما رعم بقصاء الغاصى عليه بالرده والتحق زعمه بالعدم، نظيره مسألة الشفعة، فإن المشترى إذا أقر بالشراء بألف، والدار في يديه، وأقام البائع بسية على البيع بألمين، فالشميع يأخذ من المشترى بألفين، وإن زعم المشترى أن حقه في الألف، ولكن لما صار بكافيًا شرعًا بقضاء الفاضي النحق زعمه بالعدم، وما يقول، بأنه صار مكنًا شما أنك لا فما أقرًا.

فلما: «الإقرار بعدم العيب عند البائح الأول لم يوحد نصاء وإنما ليك في ضمي دعوى الحدوث في بدالمشترى الثاني، وإذا صار مكاذبًا في التضمن بطل المتصمن ضرورة، وهذا إذا أنام المشترى الآخر بينة على أن هذا العيب كان عند البائم الأول.

• أما إذا أذا الم إرت أن هذا العب ، كان عدد الله وي الأولى، لم يذكر مدا الفصل في الجامع ، وإعادكو في إقرار الأصل أن وقال: ليس للمشتري الأول مخاصسه بالعه بالإجماع، روجه ذلك أن المشتري الأول لم يعير مكذباً فيما أفر من كون الجارية سنسة وفت شراء عند البالغ الأول، لأن القبر الأول إنا يعير مكذباً فيها أفر من كون الجارية سنسة وفت عليه، بخلاف ما أفر به أو هذا القالي لم يقضر على الشتري الأول، بحلاف ما أفر به ألا المقالي في يقر المائية الأول، والمامي قضي لأن المشترى الأول، والمامي قضي بكونها معيمه وفت بيع المشتري الأول، والمامي قضي المشتري الأول، ولذا المعالى فضي نالرد على المشتري الأول، والمامي أن الإمانية الأول، والمامي قضور المشتري الأول، والمامي قضور المشتري الأول، والمامي قضود على المشتري الأول، والمامي الأول، فقود هذا المعلى أن لا يكون للمشتري الأول حق مخاصمة بالمه في المسألة الأولى بالإحماع، وقود ما عدد المائه المن في المسألة الأولى بالإحماع، وقود ما على المائه المن المائه المناسة بالمه عنده في المسألة المناسة بالمه عنده في المائه المناسة بالمه عنده في المائه المناسة بالمه عنده في المائه المناسة بالمه في المائه الم

۱۳۷۲۱ - وفي المنتقي : المنتري من أخر دارًا، وسلمها إلى إسبان الله افترقا قبل القبض، تهرأي المتشري بالدار عبيًا، فله الديرها على بانعها، وإن لم ينفرف حتى تناقضا

⁽٦) ما بين المعلوفين سافط من الأصول، وإنما أتسنت هذه العيارة من أف أن أطأ النا

السلم، فليس به أنا يردها على بالعهام وهذا الجواسات أنا يكون على قول محمد رحمه الله تعالى؛ لأنا بهم العقار قبل القبص عنده لا يجوره فلا يكن أنا يجمل هذه المناقضة بيعًا جديدًا في حق النائم الأول، وقد ذكرنا جنس هذا في أول الفصل - و فه أعذم-

توع أخرمته:

٩٢٧٢٧ - قال محمد وحده الله تعالى في "الحامع لا رجل اشترى مو الخر عبداً بألف درهم، وقبضه، شهراعه من أخر عالة دينور، وتقابصا، لم إنَّ المُشتري الاخر لقي باتعه. وزرد عي الشمن حسمين ديماراً حتى صبحت الزيادة، ودفع المنيشري الوبادة إلى البيانع، أن وحد مشتري الثاني بالعبد عيماء فرده على البائع يعضاء فاضيء استرد النمن والزيادة جميعًا وركاد المستشرى الأخر أن يرده على العام؟ لأن اللبع عاد إلى اللج ملكام، ولو كنان الشتري الأخر الم يرده في لثمن شيئًا، ولكنهما التقياء فجدد العقد بنهما بألفي درهو، صح، واستص البيم الأول، بطريق الافتضاء ، كألهما تقايلا ، ثم تعاقدا ، فإن و جمد التشتري الأحر بالصدعب ، فرده المربكن نسائعه أن يرده على بانعيه الأول؛ لأن بيدا الرد لا يعود إلى قليم ملكه بالمقد الأول، لما عرف أن الإفالة عقد حديد في حق الفالث، والبائع الأول بالفهما، فصار حي البائم الأول كان معشقري الأول المتراه تابيًا من المُشتري الآخر ، فلم يحد إلى المُثِندي الأول بالرد بالعب المنت المستفادمن جهة أثبائم الأوثاء مخلاف الزياداء لأنها لانوجب فسخ العفد الأول على أصح لأقواله الايالزيادة تصرف ني وصاب المقناء والتصرف في وصف البيع تقرير لأصلت فعاد إلى المتنزي الأوليد اردعلمه قديم ملكه ، أما هينا بخلافه .

والوكان المشتري الثالق زاد في الثمن عرف معيده نم وجد بالعبد عيبه وورده عمي المشترى الأود بقصاء ودوالتستري الأول على البائم الأولء تا مرء وإن لم يعد الشتري النامي بالعبد عيبًا ، لكنه هلك العرض قبل أن يقبص النالع النامي ، و قيمة العرض خمسون هيدرًا، فإنه ينقض العفد في قلتُ العبد، ويعود دلت الثلث إلى البائد الثاني؛ لأن الزيادة إذا صحتء الشحقت يأصل العفده ويصير كأن المشتري الناسي اغتراه عالة ديناره وعرض فيمته حمسون ديبارك فؤنا وجد تشتري بعد دلك بالعبد عيباء ورد النشيز فباذبين على الباته الثالي بقيضياه بالغابان فاستقع الشاني أنديره الحبيد على السائم الأوق بدلك العبيب والاته عباد إلى البسائع الذائي ملكه الذي استنفاذه من جهية البائم الأول؛ لأن في الثلث التنفض العقاد يبلاك أحد

⁽١) هَكُفُنُ فِي مِن مُوفِي بِفِيهُ السَّاحِ ؛ وهذَا بِجِب. . . إلح

المرسول ، وأنه فسح من الاحس ، وهي الثنتين النعص الدهد بالزيادة بقصاء الفاضي ، وإنه فسح من الأصل أيضًا ، وقر كان ثم بهلك العراس ، ولكن أذاته البيع في عدل اللبداء ثم وجد الثباقي عبد الرادة على باده ، وهو الشنوى الأول ، أرس المشترى الأول أن آل أن يوه على العما أما في عند، فلإن في الثان ما ماه وإنه الملك الميته أو من جيئة أن أع الأول، وأما في الانتوار، وحراط لا سفور البائع الأول موروعيت نشاكة .

نوع أخرمته

۱۳۳۲۸ برجل استری می رجل جبا باقت دیدرا"، و ندانت و باده من احر، فحدد الشنری الآخر البعه و دخاصه الشاری الآخر البعه و دخاصه الشاری الآول این اندانس، و آم یکی نه بیته و دخف الشامی الشنری الآخر البعه الشاری الآخر البعه و آم یکی نه بیته و دخف الشامی الشاری الآخر البعه عبه آبانج الآخر البعه من الشاری الشاری و البعه المنافق می دارد البعه الشاری البعه البعه

قائم أنه بعد التامرة المشترى على فرات الحصومة بعد ما حشم شنى، أما إذا مرح مال بوث المعمر من أما إذا مرح مال بوث المعمر من قلى والتعرف أن بعد ما حشم الذي والمعرف أن بعد ما حشم الذي ورويك المعرف أن بعد ما والمعرف أن يعد والمعرف أن المعمر المعرف أن المعرف أن المعرف معرف أن يعتمل معرف مناديم والإدارة ومخالف أن وجم أن وجم أن حتى الناس لتاجة والمعارفيل حرف الذي في الناس لتاجة والمعارفيل على أن المعرف الناس لتاجة والمعارفيل في المعرف أن الناس التامل الناس بنال والمعرف الناس التالي بنال والمعارفيل الناس الناس بنال والمعرف الناس ا

⁹³ تمكن اللهي عام وكالهافي الأصفر و النام و عام التموجة باللمثل ميلًا لا الدم. و الأوليل المستوجر الرائب و الدارة عد

وإذا لم يكن مضطراً في فسخ البيح"؟، فاعتبر هذه المساحدة منه بيعًا جعيداً في حق التالث، فلا يكون له محاصمة البائم الأول، وإن صدقه المشتري الآخر في الشراء.

وقال": إن البيع بينهما كان تلجية وسمعة، فرد، على المنترى الأول، ثم وجد المنترى بالعبد عبياً كان عندمائعه ، كان له أن يرده على مائعه • لأن البيم بينهما إنما يظهر بإقرارهما ، وإنما يثيت على الوجه الذي أقرابه ، وقد أقر أنه فلجية ، فيثيث كدلك ، والبيع فلجية لا بوبل البيع عن ملك البائع، فينمي منك انشتري المستفاد من جهة ماثعه على حاله، فلا يمنع الرد، وكذلك إن انفقا على أنهما كانا بالخيار في هذا البهم، أو على أن فلانًا منهما معينه قد كان بالخيار، فرده صاحب الخيار رده للشنري الأول على يائعه ، وكذلك لو اتفقا على أنَّ المُشرِّي الثاني له يرم، ورده بخيار الرؤية، فللمشترى الأول أنابره، على باتعه؛ لأنا الرد بخيار الشرط، وبخيار الرؤية فسخ للعقد من الأصل في حق الناس كافة ، وكذلك إن النفة أن البيم الناني كان بألف درهم إلى العطاء، قرد النائع الثاني، فللمشترى الأول أنا يرده على بالمه؛ لأن النبع إلى العطاء بيع فاسده والرد بصياد السبب فسخ في حق الناس كافقه ولو تصادق الششري الأول والثاني على جوبلا بيعربات بشهماء ثم خبر أحدهما صاحبه ثلاثة أيام ولياليها حازه وقدمر هذا في فصل الخيار، ولو أنَّا من شرط الخيار في هذه الصورة نقض البيم الم يكن للمشتري الأول أن يرده على بانعه بحكم العبيب؛ لأن البيع في الأصل لما وقع بانًا تعلق به حق السائم الأول، وهو انقطاء حق المشتري الأول في الرد، فهما في إثبات الخيار وتحصيل الفسخ يريدان إبطال ذلك الحق على البائع الأولى، وقبس لهما هذه الولاية، ولو لو يخير أحدهما صاحبه بالفسخ وجد المفتري بالعبد عبيًا، ورده على المفتري الأول، فأراد المفتري الأول أن يرده على البائع الأول، وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه قبل هذا.

ولَّو أَنْ المُشترى الأول مع المُشترى الثاني أقرا بالبيع الناني عبد انقاضي، ثم جحدا البيع، وأنكرا أن يكونا أقراعته بشيء، حمل القاضي جحودهما فسخًا للمقد؛ لأن الجحود جعل ثناية فسخًا شرعًا عن الفسخ، فإن أراد المُسترى الأول الرد على بانحه بعد ذلك لم يكن له ولك؛ لأن البيع قد ثبت عند القاضي بإفرارهما، وجحودهما جعن نقضاً باختبارهما، فكان بمنولة الإنالة بشها حتى كو أواد المُشترى الأخر إصاف العبد بعد ذلك نيس له دلك، وكذلك لو

⁽٦) ما بين العفوقين ساقط من الأصل، وإما أثبت هذه العبارة من ح

⁽٢) هكدافي الأصلى و ظ ، وكان في التسجين: ام او اف : وتصادفا بدلا من وقال.

أعنته النشري صحرا الأناالأذالة عت فيما سيسان

رجل انشرى عندًا وفيسه ووجديه عيبًا، فأراد أن يرده، فأقاع البائع بينة أذ المشنوي أفر أمه باعد من فلان فيلت بينه ، وقيريكن المشتري أن يرده و سواد كان فلان حاضراً أو عائدًا، عرق دين هذا ويين ما إذا أفام البيه أن استندي باعد من بلان الغائب حيث لا تقدر بسنات مكان أمحشدي أفاير دومالعب

والصوق أذافي الفصية الأول ليبية ليامت مني بنيات إقرار المستدى الأولى، والمشتري لأوله حاصره وليس هي فمولها مصاعلي العائب بالبيدة لأن الإقرار حبحة فياصره فصلت. وأمت افرار المتشري الأول بالبيع، فلا يتسكر من الرديعة ذلك أما في الفصل الناس البينة قامت على إنبات الب من العالمان و وذلك عليم ما فيه من الفضاء على العالما من عبر أن يكون عند خصم منصره فلهرتشل فأعاذيهم وصار وحودها، والعلم تبرلة.

والوائعة فب كان للمشتري الديرة، على البائم بالعيب كذا هها أوقد قبل ايحب أن لقبل البيئة في العصل النالي أبضًا ؛ لأن دعوان الدنع البيع على المسترى من المغالب، وكان دنع مقر ما للك لمجتمري، فهم عنواة معوى مناتع إثرار للفيتري أن هذا العين منك فلان الخانب، ويوالدني البائع وقرار المشتري باللك وواقام البينة لنسل أبا يقبل بينه وفههما بحدوالا بكوار كذلك ووبدن عليه مالذتو الناطقي في أجديته الأناص ادعى عبدُ في يشرحان أمام

علقها "القديمي في وفير همر إما أولك تبطل في هذه الدانسة في ﴿ لأنك ربيت هذا الدين من فيزي. وأقام على دلك بدلاً، فإله تشل بانته ومطويقه ألا دعوى للدعى عبيه عبر المدعى من فلات، وكل باله صفر بالملك للمساري منه بمؤلة دعولة إتحرار المدعى أنه ملك فلان، ولو ادعى وقرازه أنعامتك فاللازاء والذفرعفي دلك بينة النمسء أنعاتقس بهنقا وتمدفع كصموميف فكفا ههاء فعلى قياس ممالة الأحناس . ينبعي أن نفيل بينة الدام مهما في الفصل التالي " ".

ولوكك الباقع أفام لبينة أن الششري الأول بالإهدا العبد من هذا الرجل وهو حاصره الكثيم يحجدان البيع والشوء، وقم يرمه المتدري الأولى؛ لأنَّ البيمة في هذه الصور، فامت على خلصتمين خانصورين و فقائت و قات طبيع ليتهدد و فإذا أماحدة طبيع حجل دلك إقاله منهما للبيع، والإقالة بيع حديد في حق النالب، والنائع الأول ثالثهما، فاعسر في حقه بيعًا جدولًا، فبطل الودريا فيت

وَاللَّهُ مَا مِنْ المَعْفُوفِينَ مَا قُطُّ مِنْ الأَحْمَلِ ، وإنَّا أَسْدَتُ عَلَمُ الْعَمَارُو مِن أَجِ

الفصل الخامس عشر في بيع المربحة والتولية والوضيعة

المراجعة برح بجائز التحمل الأولى وريافته والسولية بيع علل النسل الأولى من غير زيادته. به توصيعة علل النسل مع تقصال معلوم، والكن حائره لأن البيع معلوم والنمن معلوم. ولأن الماس تعاملوا ذلك كنه من عبر تكبر مبكر. والعامل الناس حبعة ينوك مها الفياس، وينحص عذا الأني.

المنافذة الأول من ذوات الأمثال حدويهم الله يعالى: إذا اشترى شبياً و باعد مواجعه وإنا كان البداء في العقد الأول من ذوات الأمثال حدويهم مواجعه السول جيما الربح من جنس وأسي ذال أو من في عد إذا كان معلومًا يجوز فشراء به و لأن الربح جرم من أمر و البين و والبين كما بجوز أن بكون من جدين ولكن شرط أن يكون معلومًا يجوز أن بكون من جدين ولكن شرط أن يكون معلومًا يجوز الشراء ما وإلى نم يكن المعلد الأول من دوات الأمثال و بناهم مراحة عن لا بقلك المبيع و البينيم والمنافل و بناهم مراحة عن لا بقلك بيكن نشمل من فوات الأمثال، والمشترى لا بملك عن دلك الشين لم العقد المعقد بنعقد شيسة ذلك الشير و وهي مجهوله لا تعوف إلا محرز و الطراء وجهاله الشهر يهيم حوار العقد و إلى تكان يمكن أنشير ما تأسيل المواجع الربح من جسل وأن المنافذ و بناها بين من حسل وأن بناهم منافز المعدد الأن بنافز من حسمه و فوا لم يكن النمن من خلك بالمعترة و أعطى بها دينا أن فورك عن حسمه و فوا لم يكن النمن من فوات الا يعوز و المقترى الأول، ويتعمل قيمته و معال لا يعوز و المترى المنافزة و أعطى بها دينا أن فورك عن حسمه و فوا لم يكن النمن من فوات الا يعترون الأول؛ والمنافزة المنافزة المنافزة المنافزة والمعترون الأول؛ والمنافزة والمعلوك بالمقد الأول الناس عشرون الا منافذ المشترى الأول؛ ولا النشر ما ماملك بالعشد، والمعلوك بالمقد الأول النشر عشرون الوب والدينار

۱۹۷۳۱ ولم التسري له با معتبرة خلاف بقد الدلد، فياعه بربح درهم، فالعتبرة منز ما نقف والربح من نقط البصد لأن وأمن أنان يجب أن يكون مثل لأول، فلاينة يبر⁴⁰ بـقد الدلد، أما الربح، فندوهو دكره مطلقًا، ومطلق السهرالندوه بيصرف إلى نقد الدلد، ولو نسب الربح اللي وأس المال!"، فقال: أبيحك يربح ده يازده، فالربح من جنس النَّمن؛ لأنه جعل الربح جزء. النَّمن حيث جمله مثل عشرة، وكان على صفقة ضرورة.

1777 - في المتنفى : باع من رجل مناها مرابحة ، وأخبره أن رأس المال مانة دينار ، فلمة أواد أن يدهم بالنمن قال: المستويت بمائة دينار شامية ، والبيع بمعداد قال: لبس له إلا نقد معداد، وإن أقام المبنة أن رأس ماله مائة دينار شاهية قبلت بيت ، ويكون المشترى بالخيار فيه ، رواه اين سماعة عن محمد رحمه الله تعالى .

۱۹۷۳۳ - بشر عن أبي بوسف و حمه الله نعالي : وجل التنوي متاعاً بنيسابوره فقدم بلخه ولم بين أنه اشتراه بنقد نشابوره فقال ببلخه ولم بين أنه اشتراه بنقد نشابوره فقال ببلخه قام على حالة المتاع بكذاء فأبعه بربح مائة درجم و أو بربح ده دواز ده فإن الربح ورأس المال نقد بلخه إلا أن يصدقه المشترى أنه نقد نيسابوره أو يتوم بينة وإذا كان نقد نيشابوره فون تقد بلخ في الوزن و الجودة، فقال: قام على يكذا، ولم بين أنه نقد نيشابوره وإذا كان نقد نيشابوره وإذا كان نقد نيشابوره أكبر وزنا وأجود من نقد نيشابوره والإ بعلم المسترى بفلك فاشتراه على أنه نقد نيشابوره وهر ببلح، ثم علم أن نقد نيشابور اكثر وزناه وأجود من نقد بلخ، فلمشترى الحيار إن شاه وقد وإن شاه نهاء نوك.

وإذا خالاً الباتع في رأس الصال في يبع الصراحة و التولية، قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه بعظ بفدر الخيانة في التولية [ويتخبر في المرابحة إن شاء أخذ بجميع المذكور؟ وإن شاء ترك.

وقال أبو يوسف رحمه الله: بعط الحيانة عن التولية [3]، وهى الموابعة بعط الخيانة . وحصتها من الربع ، وقال محمد وحمه الته تعالى : يثبت له الحير في الموضعين إن شاءه لمخذ بجميع الشمن ، وإن شاء ترك ، وجه قول أبي يوسف وحمه الله نعالى : إن العقد الشامي في المرابعة والتولية في حق الشمن ، بناء على الأول وقدر الخيانة لم يكن نماً في العقد الأولى ، فلا يكن إثباته في العقد الثاني ، وإذا سقط قدر الخيانة سقط حصته من الوبع في بيع السرابعة ضرورة ، وجه قول محمد وحمد الله تعالى : إنهما كانا باشر اعقداً باختيارهما بشمن سماه ،

⁽¹⁾ وفي أم .. ولمو مسب الربح إلى لقدر أس الثال.

⁽٢) مكذا في أم . وكان في الأصل و النسختين: أط أو أف أ: الحنار مكان خان.

⁽٣) مايين المعقوص ساقط من الأصل وكيشاه من طاوع وف.

فيند فد بجميع ذلك النبس كما لو ياحه مساومة، وهذا و الأن إنعقاد السبب الثاني يعتمد التراضى منهما، ولا يتم رصى المنشرى الأول إدا لم يجب له جميع لتمن المسمى إلا أنه دلس على النشرى التبار للمشرى كندلس العيب، ولأبى حنيفة رصى الله عنه في النفرق بين المرابحة والتوليد أن في إلمات الحيانة في التوليد تغير العقد هن وضع ما صراحا به الأنهما صراحا بالتوليدة والتوليد ومع المه التشنري، غير أن الباتع دلس على المنسري لأنهما صراحا بنظر إبحة إلا أن البح آكنر شاطته المشنري، غير أن الباتع دلس على المنسري متسمية بعض الربح وأس المالي، واشدتيس شبت الخياب وتو هاك البعر، أو حدث به ما يمنع الفسيخ عند طهور الحيانة سقط حياره، ولا شيء له في قول أبي حتيفة رضى الله عنه، وهو وتعدر الروبية خدت به من الهلاك، أو غيره، وتعدر الروبية خدت به من الهلاك، أو غيره، وتعدر الروبية خدت به من الهلاك، أو غيره،

وروى ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى: أن المشترى يرد تهمة المبيع ، ويرجع على الهائع [بالثمنية و برائع على موجع على الهائع [بالثمنية و كان المقيد أبو جعفو يحتار للفترى أن يعوم المشترى بنمن حال ، وبنمن مؤجل ، فيرجع بنفصان ما ينهما أأل وإذا حط البنع عن المشترى الثاني مع حصته من بقى يحد الحط ، وكذلك تو حد عنه بعد ما باع ، حط ذلك من المشترى الثاني مع حصته من الربع ، وكان والاية حط ذلك عن المشترى الأخر ، ولو ذاه المشترى النائع في الثمن زبادة ماتمه من مرابعة على الأصل والزيادة جميعاً ، وهذا المقب علمه منا الثلاثة رحمهم الله تعالى بناء على أن الزيادة في الثمن والحط عنه ملحق بأصل المشد ، ويحمل كأن المقد ورد ابتداء على هذا القدر ، وقد موت المسائمة من قبل ، قول محمد في الكتاب لو حط عنه بعد ما باع ، حط دلك عن المشترى الأخر عفي عن المشترى الأخر عفي عن المشترى الأخر عفي المشترى الما يحظ عنه .

وهذا فصل قداختيف المسايخ وحمهم الله تعالى فيه و مهم من قاله: لا للحط ذلك عن المتشرى الأخراء لم يجعل ومنهم من قال . ينحط عنه بنفس الحط عن الأول.

۱۲۲۳۳ - ولو اشتری لوپًا، ولم ينقد تمنه، لم ناعه مرابحة، حال، فين أحر الشمن منه شهرًا بعد ذلك، لم ينزمه أن يؤخر عن المشترى الفاس، و لا ينميه هذا الحط.

١٢٧٣٤ - ولو الشتري ثرباً بعشرة. فياهه مرابحة بالتي عشر، ثم اشتراه لابُ بعشرة باعه

⁽١) ما بين المقومين صافط من الأصل، وإنما أثبتت هذه العبارة من أمار

مرابحة عنى المائية في أول أو حيفة وصى الله تعانى عند، قال أو يوسف ومحمد وحمهما لله تعالى المويوسف ومحمد وحمهما لله تعالى المجمعة على المشرعة الأن الشرعة الثانى شراء حديد، فيشى عليه يح أمريحة، كما الوياحة المشترى من نالك، أم إن البائع الشترى من ذلك الشالك، ولأبي حيفة وضي الله تعانى عنه أبه ما ياحة أولا، وربح، كن الربح على شرف السقوط، بألا يرد مالعيب، أو يعطى العقل بمبت من الأسباء، ولها المشتراه منه بعد ذلك، تأكد أفريح، والتأكد إثمان مي وجه، حصار كأنه الشرى الربح من الدن يحقلهم ، وبعني حصار كأنه الشرى الربح والتوس بثلث الشمر، بحضير معدار الربح من الدن يحقلهم ، وبعني البائل عقادة التوب، ويبهم مرابحة عنى ذلك القشر الحيدةًا، لأن باب المرابحة عن يحداد فيه، الشراء مشريل، لم الخفيمة، حدلي حدًا عند أبي حنيمة وضي الله تعالى عنه لو الشراء مشريل، لم الشراء بعشرة، لا يبعه مرابحة أصلا -والله أعلم-

نوع أخر فيما يحدث بالسلعة عايجب أنايين وما لا يحب:

المحمدة فله أن يبيعه يحبيع اللهن من عبر بنان عبد علما المناشري، بأفة مساوية ، أو عن يد المشتري، بأفة مساوية ، أو ين يد المشتري، بأفة مساوية ، أو يعمل السع، فله أن يبيعه يحبيع اللهن من عبر بنان عند علما ما الثلاثة وحمهم الله تعالى الأن يجمع ما يقابله الثمن قائم الأن ألفان بدامت من عبر صحة أحدى ومعى أدا الأمنة بالصدق، وهو صادق إن يقي حميم ما يقابله النمن، ولو ي الحادث من وعنه ، أو فعل أحبى ، لم يبعه موابحة حتى بين الما إذا حدث بفعله ، فلا له حبس جزاً من المبع بحناية ، و الأوصاف إذا صارت مقابلا بالتناول، صار لها حصة من النمن ، ألا ترى أن البائع إذا أناف شيئًا من أو صاف المقود عليه ، يسفط حسمته من انتمن ، وأما وذاك منه من مد الرابحة حتى يتبن .

۱۳۷۳۳ - وفي التنفى النسري عبداً ، وقبضه ، ثم جده أحور ، أو أعمى ، لم يده ، مرابعة مرابعة ، وكن ما ينقصه عاينعدت ، من العيب عنده يقدر ما لا يتخابن النباس في مثلت لم بيعه مرابعة ، وكندلك إذا جه بالبات ، وكذلك إذا حدث من المبيع غاه ، وهو فاتم في بلغه ، قالتمو ، والرافد والصوف ، أو خلك نفعت ، أو يقعل أحتى ، لم يبعه مرابعة حتى يبين ، أما فيل الهلاك قلال الشمران من نسل طبيع له حكم البيع العندن ، ولها باغ الأصل مرابعة من غير بنان، صنار حاسبًا مسئة من المسع أن و بني دالت بوع خداته و وأم إنه حقيد بقدام أو يقمل أجنى، فلما مراء والرحات بأند سماريه وجزا له أن يسعه مرابعه عن غير بيئاته والرحاء فل المشر والأرض، حير به أن يبيعه مرابعة من غير سان والأي امتلة لسبت متولعه من العين، ويهدا لا يتم استيه مقاطره بالعيب، فلا يكون حاببًا غيث من المعود عليه باعتبارها، ولاء العنة مثل النفعة ، واستيفاه التسفة لا يمنع من يبعها مرابعة ، وهذا الأم أنفل عليها بإن ، ما وال من التقعم، فإذا كان مشفاء عن المفعد لا يمنع من بيع طرابعه، وكذا استنفاء مثل لمنعة

1999 قال: ولو شدى جاربه ثبيّا، فاطنيد، جن له أنا بديميا مربح، وإذا كانت مكوّاً، فورده بها مراجع، خانى بين، والعرق هو أن السنوقى موط، التبب لا يقامله شيء من الدائمة الأنه ليس تال، فصار عازلة الاستحداء، وإن ألحق ذلك بنفويت احرء في عبن الملك، بحلاق ما بقاكست بكرًا؛ لأن العدرة جزء هو مال، ويقائلها شيء من النمن، فصال رالنها غولة الجرد.

1979 من الله التموي فسيقة المهدة من يون الله المرابعة المن يبرية الله الأحل بتبه كونه السلام حالة يزادي النمر الأجلم وألحق مستقده استباطاً عليه الماد شرى شهري شهري أو المستقدة استباطاً عليه إلى الشرى شهري أو الماد أو المنافقة ا

تم في الأجل المتدورط إذا باعثه من عبير بيان، وعلم به المستوى، فنه الحيار، إن شاء رضي به وين شاه رده ذكر المثلة في الأصل أن

۱۳۷۳۹ - وفي الخامع الصنغير - وتصير فقد شمالة وواية فيمن السرى شيئًا، وصار معيونا فيه قمنا في هشك أن له ال يرده على الباكم بحكم العان، وإليه الشار محمد وحمه الله

⁽٩٤ ما بين العقوعين ساقط من الأحسراء وإقا أنزلت هذه العدوم من أح

٢٤٠ وفي أم أن مرسوم، وفي الألسنجة عند أحرهوم ا

تمالى في كتاب لصلح في بال الصلح عن العبوب، وكان القاصي الإمام أبو على السعى بحكى عن أستاده بقول. في المسأفة روابتان عن أصحاحا وحمهم الله تعالى، وكان بغني بروابة الروافة الروافة المرافق وكان الفتاصي الإصام صدر الإسلام أبو البسير، والفاضي الإسام وكان الإسلام أبو البسير، والفاضي الإسام وكان الإسلام أبو البسير، والفاضي الإمام حمال اللين الريغنموني حدى وحمهم الله تعالى بفتون أن البالع إذ فال للمستوى: قيمة متاعى كذاء أو قال: متاعى بساوى كذاء فاشترى بنه على ذلك، نا ظهر بخلاف، أن له الروبحكم المتفرير، وأما إذا الم يقل ذلك، فليس له الرده وعبوبه كان المتى بالرد إذا وجد التغرير، وبدويه وبدوية الا يقتى بالرد الأواجد التغرير، وبدوية

١٣٧٤ - قال: وإو الشنرى من إلسان بدين عنيه ، كان له أن يبيعه مرابحة على قدر الدين و لو صافحه من الدين على قدر الدين و لو صافحه من الدين على ثوب فم يحز له أن يبيعه مرابحة حتى يبين. والفرق وهو أن مبين الصلح على الحط، و النجوز بدون الحق، والمشنرى الثاني اعتمد مما الأول. فإذا ذرك الاثران المناقسة في عقد الصلح ، كان في يبعد مرابحة من غير بيان نوع حياته ، فلا يقعل، فأما الشراء فميناه على المماكسة، وكان الشراء بالدين والثمن فنقد سواء، فجار له أن يبيعه مرابحة من غير بيانا.

وعن أبي بوسف وحمه الله تعالى في فصل الصنيح: أنه إذا زاد في ثبته أكثر مما لا يتخاس الناس قباء فانه لا يبعد مرابحة حتى بيان، وإن كان أخده بغيمته، أو بنحر ذلك، باعد مرابحة من غير بيان أوسيأتي من جنس مسألة الشراء بعد هذا إن شاء الله تعالى]"، قال وقال أبو حتيقة وصى الله تعالى عد: إذا اشترى عن لاتجوز شهادته له، لم يجر له أن بيبعه مرابحة حتى بين، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى: له أن بيبعه مرابحة .

۱۳۷۶ - وقر الشترى من عبده أو مكاتبه فم يجز بيعه مراحة بالاتماق حتى بين. فوجه قولهما: إنه ليس لاحدهما في مال صاحبه ملت. ولاحق ملك وكاما في ذلك جنرنة الاخوين، بخلاف العبدو الكاتب الانكسب العبد لولاه، وما حصل لكاتبه من وجه كان ثولاه، وكان الشواء عدماً من ذلك الوجه، بخلاف ما حن فهه، ولأي حيفة رضي الله تعالى عنه إنما يحصله الره فهؤلاه بنزلة ما يحصله ننف، من وجه، ولهذا لا تقال شهادته فهؤلاه.

⁽۲) وفي أم : ﴿ يَعْمَى بِالرَّدِ فِي الْقَدُورِي ا

⁽٢) ما بين العفو في ساقط من الأصل ، رزعا أفنت منه العبارة من ﴿ .

فيناهشيار هذا الوحد صاروا في حقد يمنزلة العبيد والمكانب؛ والأن مستامحة بعض هؤلاء مع المعض مي الداملة الرَّ ظاهر، فيثبت معنى الخيانة بترك النبات.

1998 - وفي اللتنفي : إذا اشترى الرجل شبكًا بغلاء، والريادة ما لا يتفاس الناس في مثله، طه أن يستعد مراجعة ، ولا يبين، وإذا جاورت الزيادة ذلك، والمشترى يعلم، لا يبيعه مرابعة ما لم يبين، وإن كان لا يعلم وسعه أن يبيعه، ولا يبين، قال: وإذا كان الزيادة في الأمر البين الذي لا يعتاج الناس إلى تبيين فيه المحاياة، فليس طبه أن يبين، نحو أن يشترى علماً ولم يبينه، علماً بدرهم، فإن باع مفا، ولم يبينه، وسعد، إلا أن يشتريه منه من يجهل ذلك، فإن كان كذلك لم يبعد حتى يبين، كما يبين في النسية.

1778 - وقب أبضًا. وهب نرحل ثومًا على عوض اشترطه، وتقابضا، فلبس له أن ببيعه مرابعة في قباس قول أبي حتيفة رضى الله تعالى عنه، وهذا مثل الصلح، وأما في قباس قول أبي يوسف وحمه الله تعالى إن كان العوض مثل قبعة أنهيف قالا بأس بأن يقول: قام على بكذا، والا يقول: اشتريته بكذا، وكذلك إن حط عن العوض ما يتخابن الناس قيه، وإن حظ أكثر من ذلك، لم يعيز له أن يبيعه [حتى بين على حوادر اس سماعة أن عن محمد، إذا وهب ترجل داراً على أن يعوضه منها ألف درهم، وتقايصا حاز له أن يبيعه إلى مرابحة بالألف، ويقول: قام على بكذا، أو للشفيم أن يأحذها بالشفعة بأنف.

17٧٤٤ - وفي انواهو هشام : قال السالت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل الشترى من رجل متاعاً يعرهم له عليه من ثمن المناع، وهذه المناع إن أصاب في يد غيره، ثم يشتره من ذلك التمن بالتصف، قال: إذا كنان هكذا، فلا يسيعه موامحة حتى ببين؛ الأنه قد حاماه.

د ١٣٧٤ - وفيه أيضًا ؛ إذا اشترى عبداً بألف درهم بيض لها صرف ونقد في لمنه غلة لا صرف لها، فإنه يبيعه على الغلة التي نقدها ؛ لأن فيول البائع نفذاً دون نقده حط عن التمن.

۱۲۷۶۳ - وفي "موادر خشام : خال، فلت لأن يوسف رحمه الله تعانى، وجل اشترى أنها بعندوا حياده وتقد ربوطًا، قال من قول أن حنيفة وصى الله تعالى عنه " بينهه مرابحة على عشرة ربوطًا، وقال أبو يوسمه وحمه الله تعالى ابينيه مرابعة على عشرة حياده تو وجع أس

١٠) بعدن العقوبين سنقط من الأصيل، وإنما أثنت هذه السارة من ح

يوسف عن قول أبي حنيفة رضي الله تعالى هنه، وشك فيه.

قال: وسمعت أبا يوسف وحمدانه تعالى يفول هيمن اشترى ثوبًا بعشرة دواهم مؤيّمة أنّه يبيعه، ويبين، فإذا لم يبين، مناهشترى المقيار إذا اشترى بصلا وحمائلا، وجفنًا، ثم أنفل على ذلك حتى ركبه، وحلاه بفضة، ثم ماعه، وقال: القضة فيه كذّا أبيعكها بوزنها بالاربح، وما يقى قام على بكذا وكذا، فأبعكه يربح كذا، فهذا جائز استحسانًا من قبل أنه وقع لكل شيء من هذا أسور عنى حدة.

۱۳۷۶ - ولمو انسوی محتوم حنطة بعینها بمختوم شعیر بغیر عینه، ونقابضا، قلا بأس أن بیع الحنطة مرابحة، وكذلك كل صنف من الكيل، أو الوزن بصف أخر.

1794 - وقو اشترى قفيزًا من اختطة بغنيز شعير بغير عبد، قم ناع الحقطة بربح وبع المختطة لمربح وبع المختطة لمربح وبع المختطة لمربح وبع المختطة لمربح وجدا بخلاف ما لو انسترى قفيز قفيه فقية ، لم باعه بربح ورجم وقال: الواوث لا يبيع ما ورقه عن أبيه عرابحة على ها اشتراه الأب، وقو أقام المشترى بيئة أن المشترى ميواث لبائعه من أبيه كان له أن برده عليه ، ونو قال الأب إلى المنابع في دين على المشترى على علمه ، وإن أقام على الميت ، والمشترى على علمه ، وإن أقام بيئة على ذلك، والمأن بدلف المشترى على علمه ، وإن أقام بيئة على ذلك، قبلت بيئته وكانت أولى من بيئة المشترى و لأنهم قد شهدوا بمثل شهادته في الميراث ، وشراءه ، وكذلك لو قال " : إنه كان ميواثالى (لا أنى بعنه من فلان ، وبالت بيئته في قول أبى من فلان ، وبالت بيئته في قول أبى حنيفة رضى الله تعالى .

18749 - وروى أبو منيسان عن أبي يوسف وحسه أنه تعالى: فيمن اشتري عبداً. بطعام عينه، وتفايضاً « لم يكن له أن يبيعه سرايحة ؛ الأنه لو هنك قبل الفيض ، انتقض البيع ، ولو رده بعيب انتقض البيع » وروى يشو عن أبي يوسف وحسه الله تعالى بخلاف هذا ، وعن محمد وحمه الله تعالى: أنه يبيعه مرابحة .

وجل رقم بزم، وزاد في رأس المائل، وقبال للمشيشوي، أبينعكه على هذا المرقم، ولم يقل: اشتريته لذلك، ولا قال: قام على به، جاز في قبول أبي حليقة رضي الفاتصالي عنه،

⁽١) حكمًا في م ، وكان في الأصل و آط أو أف ". أقاب

⁽٣) ما بين المقوفين ساقط من الأصل، وإقا أتبت هذه العبلوة من أظ .

 ⁽٣) مكما في النسخة أم ، وكان في النسخ الباقية فلي توجد عديا. أقام مكان قال.

رقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إن كان النسترى حاهلا بذلك الأمر ، فليس له ال يبيعه حتى بقبول : زدت في الرقم ، وزن لم يقل ، وطلم المشاشري به بعد ذلك، فقه أن يردم، وإن كبان المنتري ناجرا يعرف ما جري بين التجار من هذه الزيادة لرمه .

۱۳۷۵ بشر عن أبي موسف رحمه ناه تعالى في الإملام : رجل الستري من آشر ثوبًا، ويطانة، وحملها جبة، وجمل حشوها قطنا وزينا، ووهب له، ثم حسب النبل، وأحبر الخياط، ثم هال الميره، فام على لكنا ويكذا، وباعه موابحه على فلك، حاز، وكذلك الوجل يرت النوب، فبطنه بالمفرر، واللهي اشتراه، ويحسب أجرة الخياط وشمن الفرو، وقال لغيره: قام على بكفا وكذا، وباعه مرابحة على ذلك، جاز، وكذلك ثو كان الفرو ميرانًا، فالظهارة مشترى.

وقو برع توبين، قد اشترى الحدهما بعلم قد والاخر ميراقا، ماعهما مرامحة، وظال وقت اشيع: قدما على معترف، فهذا لا يجوز، فإن من قبل. إن الثوب البرات حصة من النمى، يرد بها بطعيب، ويرجع بها في الاستحقاق، وهو لم يتشره بني،، وهذا مخالف للذي وهافت قبله من الثوب للحشو أو البطل لأن فلك ترب واحد لا يزايل بعضه بعضاً، وهذا: ثيراً لا كل واحد منها ثوب على حدة

رجل اشترى طبقاً لكف درهم، وتفايضا، تم باعده سرايحة على ألف وسائة درهم، ونفايضا، تم بلغ الشترى طبقاً الكف وسائة درهم، ونفايضا، تم بلغ الشترى الثانى أن أصل تبراء الشترى الأول كان مألف، قضاهم في ذلك، فأقام بينة عليه بذلك، هنال بانعه: قد كنت اشتريته بالعد درهم، ثم وهبته، فم الشريك بالفد درهم وسائة، نم يصدق على علمه، فال الشيرى: شهدائى حتى علمه، فال الشيرى: شهدائى حتى وسائة، الشيرة، مألف وسائة استحلف على علمه، وقو لم يدخ بيعه هذا، ولكن شهدائة الأزيادة أنفقها عليه في طعامه، وفي حسولته من البلد الذي اشتريته فيه إلى هذه البلد، فإن كان إلى باعد مرابحة على ما قام حابه، فالقول قوله مع بيته، وإن كان قال: شتريته بألف ومائة، في عدد الله المؤلى عقدة المرابع ألها في أصائة الله الشهدائة المرابعة على عقدة المرابعة المرابعة اللهاء المائة الله اللهاء في عدد المرابعة المرابعة اللهاء المرابعة اللهاء اله

رجل اشترى توباً بخمسة عشر درهماً، وبقد النمن، ثم ماعه بربح دوبارده، وأخير أنه قام على بعشرة، فافقد عشرة، وربحها، ثم قال بعده، غلطت [ثم]" قام على بخمسة بشر.

هکنامی (سعة ط)

وكذه المنشري، فإنه لا تعلل بينة البائع على ما ادعاه من رأس لعال، وإنا صدقه المفتري في ذلك، فيل نامشتري: أعطم حمسة دراهم وتعيف، أو رده البيع في قول أبي بو مفسار حمدالله تعالى.

و أما في قياس قول أبي حنيفة وضي الله تعالى عنه : قلا بوجد المفسري بزيادة ، إقا بقال للبائع : إن نست فالسنخ البيع ، و حد الثوب ، ورد ما انتقادت ، وإن نست فسلم السيع بالدي انفقت لا يزاد عليه .

وتو قبال طشيري الإنما اشتريته بخمسة ، فسمت ، وجعلت وأس مانك هشونه وأواد استحلاق على ذلك ، فلا بين على البائع في قول أبي حيفة رانس افه تعالى عنه ، ويستحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

ولو أشر البائع أنار أس الثال حسسة ، أو قامت بذلك بسة ، فؤنه يرد في قول أبي يوسعه رحمه الله تعالى : على المنتوى حسبة ونصف .

رأما عي قبل أي حيفة رضي الله تعالى عنه، قالا [برد شيئا إناشاء تُششري رد النبع، وإناشاء أميك دائشين الذي تقده، وإنا كان [] اشتراء تولية في المسألين حسيسًا، فإنهما يترافأن عي تريادة والفصلان في فود أبي يوسف رحمه الله تعالى

و كذلك قباس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه مي الزيلانة، و كذلك أو ابتناعه بربح يرهم على علم قد يهو منل دلك في حميع ملاه الوجوه في ده يازده

1700 وهي أنواهر ابن سماعة : عن محمد وحديثة تعالى : وجل غصب من اخر عبداء فأبن مند أو غيره . وجل غصب من اخر عبداء فأبن مند أو غيره ، فقصى عليه نقيمة المغصوب منه ، ثم ظهر العبد كان تنخاصب أن يبعد مرابحة على الفيمة التي غرم ، و نفوال. قام على تكفاء والايفوال استريت ، وهي أثواهر هشام : عن محمد وحمداته نعدلي : اشترى جراب هروى فيه كذا ثوباً ، كل توب بعشرين ورهما أنه ببيعه مرابحة على عشوين ، وقو عبد النجو ب حصة فم يعدر على البيع مرابحة بعشورن ، وكدلك دن الحل، وقوصرة الشهر ونزلة الجراد ، وأمادن السمن "اوالعسل ، وقد مشريل مبدر النهر وقد الشهر ونزلة المراد ، وأمادن السمن" والعسل ، وقد شروع برافة .

⁽⁴⁹ ما بن المفتوفين ساقط من الأصل ، وربد أتنت هذه المعارة من العالم.

⁽٢) وفي السبحة الساري في السمي

نوع آخر فی بیان ماللمشتری أنه بلزم الزبادة فی بیع الم ابعقه و مالیس له ذلك:

انفق في القيميارة، والخياطة، والكوى، ويقول: قام على بكذا، ولا يقول: المنزيسته بكذا أنفق في القيميارة، والخياطة، والكوى، ويقول: قام على بكذا، ولا يقول: المنزيته بكذا لوكذا يحمل عليه ما أنفق في صبغ أو غسل أو فئل، ويقول: قام على بكذا، ولا يقول: المنزية، ولا يقول: المنزية، علم المنزى، فله الخيار، إن المنزية، والمناقة، وعنا قول أبي حتيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، شا أخذ، وإن شاه رد؛ لأبه خيانة، وعنا قول أبي حتيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف والمسيخ والفسل والقصياء أنقي في المسيخ والفسل والقصياء الأنه لا خيار المنازية، والأصل في حنى هذا أن يقال: ما جرت هادة التجز بإلحاقة بوأس المال، يلحق برأس المال، وما لا فلا، ولا يحون ما أن في نفيع، ويزاد به مائية المبيع صورة ومعنى؛ فله أن يلحق برأس المال، وما لا فلا، ولا يحمل عليه ما أنفق على نفسه في صفره، وأما الرقيق فله أن يلحق بهم طعامهم فك، وكموتهم بالمروف.

1970 - وفي المنتفى : وفي الرقيق يحمل أثمانهم وطعامهم وكراءهم، والايحمل عليه كسوتهم، ويقهم أجرة الراعى استحسانا ، قال شهر الأثبة الخلواي وحمه الله تعالى : لو كان في موضع جرت العادة فيما بن التجاز بإلهاق أجرة الراعى برأس المثل ، يلحقه به أيضاً ، والباج الذي يزخذ في الطريق لا بلحق برأس المثال ، قال رحمه الله تعالى : لو كان في موضع جرت العادة فيما بين التجار بإلحاقه برأس المثال ، يلحق أبضاً ، ولا تضم أجرة الطبيب والرائض، والبيطار ، و جعل الآبق وأجرة الحجام ، وأجرة المسسار نضم إذا كانت مشروطة في المقد بالإحماع ، وإن لم تكن مشروطة بي المعقد ، أو لم تكن على قول يعض المناجع وحمهم الله السبسار إذا كانت مشروطة في المقد ، أو لم تكن على قول يعض المناجع وحمهم الله تعالى .

1770\$ - وفي ألفتني : ويحمل على اللمن كراه السفينة، وكراه الدابة التي حملته، ويقول: قام على بكذا، وفي الدواب يحمل على ألمانها عن العلف، والإيحمل فعن الجلال

⁽¹⁾ ما بين المعقوفين ساقط من الأحسل وأفيتناه من ظ و دوف.

والبرافع، وكذ من الرقيل لا يحمل على التمن تسن العطر والإدهان، وكذا لا يعمم كل ما حاوز القوت من الطعام والإقام، ولا يضم أحرة سائق الرقيق، وحافظ الطعام، والمتاع، وم عس يبدء من قصارة أو خياطه، أو ما أشبه دلك من الأعمال لا يضمه إلى رأس اذاك، وقال أبر يوسف رحمه الله تعالى: ولا يضم إلى ثمن الرفيق ما أنفق عيم عي تعليم القران والكذارة والصناعة والشعر، وغير دلاً،

۱۳۷۵ - و قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا اشترى تُولَوْهَ، واستأجر من ينفيها ضم أحره إلى تمهاه وبيبعها مرابحة على ذكك كله؛ لأنه يزيد في نُهيها

وأما الباقوت: هما كان ينقصه ذلك لا يحتسب بأجره في التمن، وحاكان منه يزيده النقب حيرًا، أو لا بدله احتسب بأجر ذلك، وفي الطمام لا يصه أحرة الكيالين إلى رأس المال، ونضم أجرة البقالون، وإذا جصص الدار، أو طبّت ، أو طوى يشرًا، فإنه يضم بشمر ذلك، واحسب الأجر إلى نس الدار، ولا يضم الخاو، سوا، حفر مراما، أو عربالوعه.

وأما البناء "أفي الأرص فيحنسب دلك في تمنه، وكذلك الفقة في الكراب، وكسح الكروم، وأوصفي الأرض لم يحتسب ذلك في رأس مالها، وكسلك إنا صغى النخل، والكرم، والشجر.

وتو أحدث في الأرص زرعًا، أو كرمًا، أو شجرًا، أو أنفق في سقيما، يحتسب بذلك عي رأس المال ما نفي فيها، فإذا ذهب دلك من الأرص، لم يحتسب بشيء عا أغلَ من فيل أن منفعة الماء كانت للنخل، والشجر، فإذ دهب ذلك لم يبع مرابعه إلا على الثمن الذي اشتر ها به

۱۲۷۵۹ - ورد اشتاری نمار نخل، فإنه يحتسب بأجرة المقاط، ولا يحسب بأجرة معافظات

۱۹۷۹- وإذا أشتري شاه، واستأجر من يديحها ويسلخها وغلحها، فيه يعيم دلك كله إلى رأس المال، وكذلك إذا استرى محاسا، واستأجر من يضربه الية حسب يذلك، وكذلك الرجل يشتري الحطب، ويتخذبه فحمًا، فإنه يحتسب أجر الوضد، وأجر الأتوناك وأجر البقالين، وإذا الشتري عنها، وأنف عليها في علمها،

⁽¹¹وقي النسخين) في برام : الصادب

⁽¹⁾ الأتول الترفد الكيار كموف الحمام والخصاص، والبراد هها: مواد الخمام

والصاب من أليفها ، وأصوافها ، ودون دلك الحق الفصل من النفقة وأمن مالها ، وتطر هذا : وحل اشترى دجاجة ، وقيصها ، فياضت عبده بلابين بيضة ، فماع البيضات بلرهم أثر أراد أن يسيع القاحاحة مرابحة إن الفق على الدجامة فشر ثبق البيضائية ، حراء الأنه حمل لمن البيض عوضًا عمما أنين ، وإن لم ينفى لا يحوز ، حدا حو الأصل في حسل هذه السبائل أن قيدر ما أصاب الريدة إذا أخل من ماله ، لا يترمه يباد ذلك مي يبع الرابحة

نوع أخر في بيع[بعض]"ما شتري مرابحة:

المحتمدة على يقد الله المحتمدة عملية عملية المحتمدة المح

⁽۱) مكد في فسنعة ام

⁽۱) هکف فی مراز ف د

⁽٣) مكنا في النسخ فنافية التي منصل وكان مي الأصل المن الربح

الأفافون والمصهاسلام بطيب

بعضه الثمن ، وإذا استرى ثوبًا وإحدًا، واحترق نصف، فيس له أل يديم النصب الباقى بغضه الشعف الثمن ، وإذا استرى ثوبًا وإحدًا للرعان المراحد لا ينفسم باعتبار عدد الذرعان الآل ألفر عال الترب باعتبار العرعان الآل للسن في اللوب الراحد لا ينفسم باعتبار عدد الذرعان الآل الله في التوب العنبار الشيمة والمعين، وكذلك إذ الشيمة وتعبف الثمن لا يكون فمن النصف الباقي من حيث الإحداث، والبعين، وكذلك إذ انترى ثهبًا واحدًا او أراد أن يديم ذراعًا عنه الله مير درعًا عنه وباعده والبعين، وكذلك إذ يخصه الإيجوز الما الله للمير يوجب نقصالًا في حاه اللوع، فكأد النين شبئًا ومينه، أو الأل التمن لا ينفسم وعنبار عنه المراحاة والبقير والأن التمن لا ينفسم وعنبار عنه المراحد، لا يجوز أن يبعد مراجعة المستى الثاني، وإذا لم يعين، وأراد أن يبيع ذراعًا منه بما يخصه، مقد احتلف المشايخ رحمهم بشعالي، وإذا لم يعين، وأراد أن يبيع ذراعًا منه بما يخصه، فقد احتلف المشايخ رحمهم بشعالي عبه فال بعضهم: يعسد العقد عند أبي حنيه وصي الله تعالى عنه وعندهما لا يقسم الماره عند أبي حنيه وصي الله تعالى عنه وعندهما لا يقسم، كما في النوب مشرة أذاع كان الأوا حدا الثوب بعضر النبي، وذلك جائر

1771- وإذا اشترى رحلان مكيلا، أو موروك، أو معدودًا لا يتفاوت، واقتسماها، جاز لكل واحد منهما أن يبع حصته مراحة؛ لأن القسمة فيما لا يتفاوت اعتبر إفرازا، ومعنى البادلة فيه ساقط، فيكون ما في يدكل واحد منهما كأنه هين ما كان أه قس الفسمة، وقو كنت الجمعة مختلفة، فاقتسماها، له يجز لأحدهما أن يبيع حصته مرابحة الأن المسمة فيما لا يتقاوت أن إفراز من وجه مبلالة من وحه فيما في يدكل واحد منهما نصفه كان له قبل القسمة، وقعمه بدل عما وصل إلى شروكه من نصيبه، فصاو كأنه شندن دلك تنصيبه، فلا يرومه مرابحة.

۱۲۷۱۹ - وفي استقى إذا اشترى نوباً عشرة دراها ، وقطع نصمه وباعه المهاع المعالمات المهاع المهاع المهاع المهاع المهاع المعالمات المهاع المعالمات المهاء أن المعام المشترى بذلك ، فهو بالخيار ، إن شاء أخذ بجميع النس ، وإن شاء ترك من عبل أن التصفيل يتفاضلان ، أشار إلى أنه تو أن أن بأخذ هذا المصف نصف النمن ، فيها له ذلك ؛ لأنه من ثمن هذا المعالم ، جهوك ، عثم الاجراء شمرى ترين صفقة واحدة بلسن واحد ، تهاج أحدهما مرابعة على حميم المناس ، وعام الشارى

أأكارني أأساوام كالبينا يتفارك بفلا فيما لارتفارت

مملك مهو بالخيار ، إن شاء أحد، مجمدع الثمن، وإنا مناء تراك ، وليس له أن يأحد هذا المراب وعمده الكوائمة مجهول

۱۳۷۱۴ - وقته أيضًا ، جن انسرين أمة، وقبضها، فقطًا وحل عبلها، فأحقا لها أرتُ، قاله بيلغها على منابض مرامحة، قال الحاكم أبو القضل رحمه الله تعالى، هذا حلاف حوات لأصل

۱۹۷۷۳۳ و به آبلیگ: و مل اشتری داران وقیصها، قالهدو نتامها، بداع الدهاس، داخله نسته، کم یکن له آن بهیم الفار مرابحهٔ علی ماعلی من قبل آن دلك با قرر وافظی

مسائل هذا النوع في الاختلاف في المرابحة ورأس المان:

١٣٧٦٤ - قال محامد و حمد الله تعدلي في الخاصع ال وحل المنتري ثومًا قامته عنشرة العشراف ودفع إليه وحل لوباً الشتواة بعشره، وقيمته عشراول ليميعه مع ثوبه، فلعام لأمور ماشيين فسيمًا إلى رافل ، وقال ؛ إجما قاما على معترين، فأنا أينعكهمة مرابحة يرمج عشره، فاشتراهما عني ذلك ، بقبل الربح عيهما بصفاله؛ لأناجع إلى واحدامتهما بضراء أنشراها في البائد أنا فيدة أحدهما فيعم فيمه الأخراء والكر القمل في مجالل بحة بنفسم على فدر رأس مثل في النبع الأول، ولا ينقسم على فدر فيمتهما في البيع الثاني؟ لأن المراسخة بيع يثمن الفل الأول وربادة. فينجعل هذا كالمنصوص عليه، وله وحد السمري الفوب لاتوب الأحر عبياً، وأرفوره، فقال النالج، كان نمن كل واحد منهما عشرة: ﴿ إِنَّ الْأَمْرِ النَّسِرِي توبه معشرة، وأناه المشربت لوبي بعضره وفصار النمن وهو فلاتون مفسب عليهما بصفاف فلك أنانزه بخسمة عشره وفال تشتري. لاه عل كان التولَّاة ثلث، وقد اشتريتهما صفتة واحده بتلايين، فالشمم أنصراني البيع الأول عمي قعر فيستهما أتلائك والمسمو النصر التاني وهو نلاتوي عليهما أشائله هجملهما يقابل العبب من التمن والويج عضروانه الأبا أوده بهذا الشدرة فالمقول فول لمه شري مع يج بده الأن طاهو مد قائد الباشع : حدد البيع شاحد المستسوى • الأنه مثال * عامها على معشرين وهده طلفظة إعا تشتمن في صفافاة واحدة، فيكون القول قول المسترى مع يهيم على العذبي هذات بعلو أن الأمر كما قائم البائح وجإن حمت رده ، وأخده من البائع عشر رفي ورجم النائع على الأمر بحمسة عشراء لأن في رعم البائع أن حقه قبل الأمر في تحسبة عشراء وزعمه معتبراء وإن اقاما السبة، فانبيبة بينة المنشري أيضاً.

رتو وجد للتمتري العيب بالتوب المأمورة والساك بحالهاء فالقول فول المتنوي أيضاء

لاً قلنا، ويقال للمشترى . قد أفر لك الناتع رياده حمسة، فإن شفت فعمدته، وخذها، وإن شتت فاد كها.

المستوى المستوى المستوى عبداً بها ويباره ورجل المستوى عبداً بالته ديناره ورجل آخر الستوى جدوية بالتين، فركل أحدهما صاحبه سع علوكه مع علوك نفسه مراسعه أنه مساومة أن على أي حال وأن جمعهما، نقال المأمور لرجل إنهما قاما بالاثمانة، فسندقه المشتوى، وراسعه أن رسال، وأشير الهماء وقبضهما، ثم وجد بالعبد عبينه وأراد ورده فقال البائع: رأس مال هذا مائة، وكذب المشترى، وحلف على علمه ما بعلمه قام بالذي قلت، فإنهما يقومان قيمة عنان، فيرد المعدد بالدي بصيبه من القيمة، فإن أصابه أقل من المائة، يقال للمشترى: أن المائع قد أقر لك مناسعة من مدفقه وخذه، وإن قائر عن بصيبه أكثر من بصف المعنى، ودائمة على صاحب الجارية

1971 - قبال في الخاصع الولوكان المقتري مو الذي ادعى آن صراء القويين كان مسلمة القويين كان عبد المقويين كان للمفتور ، وقال البنع : بن كانت الصفقة واحدة ، فالقول قول اللانع ، فإن وجد المفتوري العيب بقوب المستوى ؛ لأنه يتبت زيادة صفقة ، وزيادة فين المردود بالعيب ، وإن وحد العيب بقرب الأسر ، وده حمسة عشر ؛ لأن المشترى ادعى فيه خمسة عشر ، وقد أقر له البائع بخمسة و ندة ، فإن شاء صدقه ، وأخذ منه ، وإن شاء تركه ، فإن مشايختا وحمهم الله تعانى : هذا إذا كان البائع مصراً على إقواره ، لا بأحده بنتك اخمسة لاوثدا ، وراد الأول

مسائل التولية:

17777 - يشر عن أبي بوسف رحمه الله تعالى - في رجل المنتري جارية بألف درهم . فوادت عند الله تري والله ، ثير ولي البلاغ رجلا (المريم يها والدها، قال الحاكم أبر الفضل : هذه خلاف جواب "الأصل"، وإدا ولي رجلاً]" شيقًا بما قيام عليه ، ولم يعلم الششري بكم فام

⁽¹⁾ فكذا في م ، وكان في الأصل و أصار ألف : مرابحة وسارته

⁽¹⁾ مُنتذا في م و اظ ، وقاد في الأصلور ف : وأربحه .

⁽٣) ما بين المعقوفين ماقعًا من الأصل وأنبشاء من ظ وم وه .

عليه، فالبيع فاسد، وإن أعلم البائع المشترى بكم قام عليه، فالمشترى بالخبار، إن شاء أخله، وإن شاء رده؛ لأن الذي قام عليه اسم كا اشتراء به، وله لحقه من المؤن الى التحقت بالنمن، وذلك لا يعرف إلا ببيان البائع، فإذا لم بين، كان النمن مجهولا، ففسد البيع، فإن أعلمه بعد ذلك، صح، ويريد به إذا أعلمه في المجلس، وهذا لأن ساعات المجلس كساعة واحدة، فصار الإعلام في وقت العقد.

۱۳۷۸ - وفي القدوري: الوباع شيئًا يربع ده بازده، ولم يعلم ما اشتراد به والبيع خاصه حتى بعلم ما اشتراد به فالبيع خاصه حتى بعلم المشترى، فيختار، أو يدع، وهذا وراية ابن رستم عن محمد وحمه الله تعالى، وروى ابن سماعة عن محمد وحمه الله تعالى: أن البيع جائز، وتأويله: أنه موفوف في حق وصف الجواز إذا زالت الجهالة بدلالة ما فستر أنه لو علك ذلك الشيء، فالبيع خاصه، وبلغ على أن العقد محكومًا بقساده، ووجب الحيار ليكون مليسًا.

۱۲۷۱۹ - روی افسین بن زیاد من أبی حقیقة وضی اف تعالی هنه: فیمن افتوی ثوبین جمائة درهم، فقیضهما، ثم ولی رجلا علی أحدهما بعیته الم یحز، و كفلك لو أنه أشرى فی أحدهما بعیته نم یجز، ولو كان الشتری قبض أحد الثوبین می آبائع، ثم أشرك رجلا فیهما، حازت الشركة فی النصف القبوض، و كفلك لو ولی هفیهما رجلا، جازت التولیة فی النصف القبوض.

1444- ولو الشترى جاريتين بألف درهم، وقبضهما، وباع إحداهم، فيه ولاهما رحلاء المعام، فيه ولاهما رحلاء فالمولى بالتخيار، إن شاء أخذ التي لم يع بحصنها، وإن شاء ترك إذا لم يعطم بيع إحداهما، وكذلك لو أشركه فيهما، جازت الشركة في نصف التي لم يعم، وإن لم يعم إحداهما، أو ماتت، ثم ولاهما رحلا، أو أشركه فيهما، جاز في الأمة الخيما،

وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الشعالي أن أحد الشيئين إذا كنان طماك غير مقبوض ، فولا هما رجلاء لم تجز التولية في الأخر ؛ لأن بيم الطعام قبل القبض لا يجرر بالإجماع ، قال الحسن : وروى عن أبي يوسف رحمه المتعالى غيرها قال ! إذا كان لا يحتلف في إيطاله ؛ لأنه ليس بمال أضدت البيع في الآخر ، وإذا كان لا يتختلف في إيطاله لعلة عارض، وجو مال أجزأت البيع في الأخر .

مسائل إلوضيعة:

المحالات الأصل ديد الربطية قدر الوضيعة إلى رأس المال، ثم يسقطها من المصلة ويكون الثمن ما يقي ، ومثالة وإذا الشرى لوبا يعشره، فياعه بوضيعه ده يازده، فإنك تجعل كل درهم من رأس المال أصد عشر جزءً ، فنكون الخملة مائة الرعشرة، فيسقط منها جزء من أحد عشر ، وذلك العشرة بيقى هنك ماله، وهي تسعيه دراهم، وآلام جزء من أحد عشر جزءً من الديمة وإلى المعشرة بوضيعة حواله المعشر جرءً أمن الوضيعة جزءً من أحد عشر جرءً ألا أله الماء عسر جزءً لهذا، فيصير الجملة الوضيعة جزءً من أحد عشر جرءً أله ألم عشر واحد، يقى مائة ، وهي تسعة دراهم، وجزء من درهم، وعلى هذه الفياس يحرى لهاب، حتى لو باعه بوصيعة هه دوارده، يجعل كل درهم درهم، ويكون مائة وعشرول، بقى هناك مائة، وهي تسابة دراهم، دراهم الثم عشر، ويكون مائة وعشرول، بسقط مها عشرون، بقى هناك مائة، وهي تسابة دراهم

١٤) ما بين المعقومين ساقط من الأصل وأثبته من ط وم وف.

⁽٣) ما بين المقوفين ساخط من الأمس وأبينته من طوم وقسات

الفصل السادس عثر في الاستحقاق، وبيان حكمه

۱۹۷۷۳ مستحقاق البيع على الشقوى بوجب وقف العقد السابق على إحازة الشخوء ولا يوجب نقضاء إحسابق على إحازة الشخوء ولا يوجب نقضاء وعسحة في طاعر الروالة ، عن أبي حيفة رضي الفاعلى عنه أن الخصومة من المستحق وطلب المكالات التن القاصي دليل النقص [الحقد، فيستعلى به العقد، كما ستقض بعربح القص، حتى لا يعمل إجازة المستحق بعد دلك ، وعن أبي يوصف وحمد الله أن أحد المستحق العين يحكم العاضى دليل النقص القدومة: أن أتهم البية لا أجير بوصف وحمد الله تعالى دواية أحرى: أن المستحق إذا ذلك على المقد، وعمل إجازته والله يقل ذلك الإعمل إجازته والله يقل ذلك الإعمل إجازته المتحد فحكم له الا ينتفض العقد، ويعمل إجازته، وإلى لم يقل ذلك الإعمل إجازته المتحد فحكم له الإعتفال العقد، ويعمل إجازته وإلى لم يقل ذلك الإعمال إجازته المتحد الم

وص أظاهر الروابه أن ليس بشيء من دلك دليل النفض، أما اختصومة وطلب احكم اللاأم و الإثنات الاستحفاق، والقهاره، والاستحفاق لو كنان فاشا ظاهراً يوم النبع، لا يمنع العقاد البيع، فظهور، في لانبء لا يوجب النفص والفسح من طرين الأولى. والاحديدكم الفاضي محتس، يحتمل الناس والتاوم، ويحتمل النفس والفسح، واحقد جائر بيفين، ولا يتبت النقص بالشك، وإذا أجاد المستحق النبع، وعمل إحازته، كان الثمن للمستحق، ولكن النائع يقيضه، ويدفعه إلى المستحق

1774 وإذا قال الفترى تمثّ واحداء كالنوب الواحد، والعبد الواحد، فاستحق بعضه ابل القبص، أو معالم فللمشترى الخماء في الأخراء لأن الصمقة تفرقت على المشترى قبل التمام، وإن استحق أحدهما بعد القبض، فلا خيار له في الاخراء وإن تفرقت الصفقة حلمه؛ لأنها تفرقب بعد التمام، وإن كان المسترى مكيلا أو مورودًا، واستحق يعضمه، فللمشترى الحيار فيما يقيء ورضاء أخذه بالحصة، وإن عاد تركه.

۱۳۷۷۵ - ورفا كال الشتري تبيتين، كالتورين، والعبدين، فلم يقبضهما حتى استحق إحداهما، أو قبض أحدهما، فللمشتري الحيار في الاحراء لأن الصفقة تمانت على الشاري

⁽¹⁾ وفي النسخة عند الحكومة.

 ^(*) فاعلى المقوون ساعة من الأهرار وأن نقص خوم وفي.

قبل المهام، وإن استحق أحدهما بعد القيض، فلا خبارقه في الأخراء لأن الصفقة وإن تقرقت عليه إلا أمها نفرقت بعد النمام، وإن قان الفيشري مكيلا أو موروف، واستحق بعضه قبل القيض، فللمشترى الخيار فيما بفي لتفرق الصفقة عليه قبل النمام، وإن استحق بعضه بعد القيص، فعن أبي حيفة رضي الله تعالى ووابتان.

1444 - وفي الشقى الرجل ششرى من رجل عبداً بألف درهم، ووهب السائع الثمن للمشرى قبل المشعري على السائع الله الشعر للمشترى قبل القبيد و فلا سبيل للمسترى على السائع الأن ما وهب السائع المستحق المهد ولا يضمن العملاء فلا يضمن له ماله في يده، وثو أحاز مستحق العبد المقلد قبل أن يشضى له بالعبد، فإن البيح جائز، والهمة جائزة في قول أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه، إن كانت الهمة قبل قبص النسن ويضمن البائع مشه ترب العبد، ولا تجوز الهمة بعد القبض، فيوديه المشترى، ويكون ترب العبد، وأما في قول أبي يوسف وحمه الله تعالى ملا تجوز الهمة في الوجهين حسيماء الأن الإجازة في الانتهاء كالودن في الانتهاء.

ولو أذنائه مي الابتداء بيبع عبيده قباعه . ووهب الثمن من المشترى . كان الحكم ما دكرناء فههنا كذلك .

المجازا، أو عامداً، أو ملكها بهته أق صدف، وامتواده في المتاب الدعوى: وجل التنوى من احر أمة شواه جداراً، أو عامداً، أو ملكها بهته أق صدف، وامتواده في استحقها وجل التنوي من احر أمة تقلى القاضي بالجارية وأولادها للمستحق و لأن الأولاد فرع ملكه، إلا إذا أشت غرور المسترى الشواد، ولا يذا أنب ذلك، إلا إذا أشت غرور المسترى السواد، ولا يذلك، فيذا أقام المستولدية على الشراء، أو الهية، أو ما أشيه ذلك، فإذا أقام المستولدية على حسسان أنه ملكه، وهذا هو حد الخرور، وولد الحرور حو بالقيمة، فيقضى انقاضى حيته المستحق بالجارية، ويقيمة الوقاء ويفضى بعشر الجارية أيضا، ولا يوجع المستولد على الملاحة المعنى بالكاكا أو واهباء و بالكاكا أو واهباء وبغضى بعشر الجارية وللها المائلة والمبائلة ولاجعة بالتناكا ولا يوجع المستولد على الملاحة المناه والمبائلة ولاجعة بالمناكات المائلة بالمبائلة بالمبائلة المبائلة والمبائلة المبائلة المبائ

عقد المعاوضة ، حتى لو كان الواهب ضمن سلامة الوهوب للموهوب له نصاً ، نقول الله يرجع على الواهب بقيمة الوك .

قبل ثان انتشاري باع الأمة من رحل أخراء واستولد المشتري الناني، ثم استحقها رحاره وأحدة الحاربة، وقبسة الأولاد من الشتري الشاني ، وجع المشتري الناني على المشتري الأول بقيمة الأولاد، فالمشتري الأول على يرجع على بانعه بنيسة الأولاد؟ على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى. لأا وعلى قولهما، يرجع على بانعه بنيسة الأولاد؟ على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى. لأا وعلى قولهما، يرجع الهيمة أن البائع ضمى المشتري الأول ضمين ملامه الأولاد، وأندليل عليه ألولاد على الشتري الأول على هذه المصروة يرجع على بائعه بالنس ، وإنا يرجع الأربائعة ضمن به ملامة النبع ، ولم يسلم له المستري المستشري الأولى مسلمة أولاده المشتري الذي منه وهذا الأولاد مسمن المستشري الأولى منه وهذا الأولاد مسمن المستشري الثاني من ضمى البيع آلا السلامة أولاد المشتري الثاني في ضمى البيع آلا السلامة أولاد المشتري الثاني في ضمى البيع آلا السلامة في صحيل المستشري الثاني مقصوراً على البائع الثاني عصل باحتساره، فيما وحد في ضمان المسلمة في صحيله المستري الثاني مقصوراً على البائع الثاني عصور باحتساره، فيمان تسنيم المبيع المسلمة على المشتري الأول ما باع منه ، ولم يسلم له فلت، المارج وع بالذمن على المشترى الأول ما باع منه ، ولم يسلم له فلت، المارج ع الثاني على المشترى الأول ما باع منه ، ولم يسلم له فلت، المارج ع الثاني على المشترى الأول ما باع منه ، ولم يسلم له فلت، المارج ع الثاني على المشترى الأول

۱۳۷۷۷ انسترى داراً ، وينى قبيها بداءً ، فع استنحق رجل الدار بالبيئة ، ونقض بناء المشترى ، ماددكور فى عامة الكتب أن المشترى برحع على البائع بقيمة البناء ، وذكر فى شركة الجامع : أن للمشترى الخيار فى البناء المنفوض ، إن شاء أمسكه ، ولا يرجع على البائع بما لحنه من ريادة عرم الأنه ما احتار النقص ، فقد برأ البائع عن القيمان ، وإن شاء تا أن النقض على البائع، ورجع عليه بغيمة البناء مبياً .

وبعض مشابخة وحسهم الله تعالى قبائوا، إذ الحتار المشتوى إمساك الدقف، فله أن يرجع على البائع بما يلحقه من رياده عمرم، وقاسم على ما إذا حرق أوب إنسان خرقًا واحشًا،

⁽۱۹ومی م - أولاه المتسرى النامي، وهذا

⁽٢) ما بين العقودين سائط من الأصل وأليشاه من مقاوم وف

كان لصاحب التواب أن يحمك الثواب، ويضمن المغصال، كفاحفه.

ولو أنَّ المُشرى باع الدار من رجل أخر، ونني فيها المُشرى النَّاسِ ساء، ثم استحقها رجل من المُشتري الشاني، يرجع المُشتري الثاني على المُشتري الأول بالشمن وبقيحة البناء، ويرجع المشتري الأول على بانعه بالنمن، ولا يرجع عليه بفيمة البناء عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وخلافًا لمما " .

وفي اللمنفي): عن أبي يوسف وحمداته نصائي عنه روابة أخرى أبه قال في رجوع المُشِيري الأول على ماتعه مقسمة السناء: أنا أقف على هذا حتى أنظر

قال الحاكم أبو الفضل: ذكر طعلي عن أبي يوسف وحمه الله تعالى: أنَّ أبا حَيْفَة وضي الله تسالي عنه قبال: لا يسرح ع المساشري الأول عسلي بانعه بالشمن حتى يؤدي، و قبال أبر يوسف رحمه الله تعالى: حتى يقضى عفيه: قرق أبو بوسف وحمه الله تعالى بين هذا، وبين ما إذا غصب رجل من رجل عبداً. وجني العبد في يد الغاصب حناية ، ثم قبضه المغصوب منه، فليس له أن يرجم على الغاصب بأرش جنابته حتى يرجم هليه.

١٢٧٧٨ - وفي اللتنفي : وجل افسنوي داراً ، وبني فيهما بناء ، فم استحق نصف الدار""، ودما يقي من الدار، ويرجع ينصف قيمة البناء؛ لأنه مغرور في نصفها، ولو كان استحق عصف الدار يعبنه، فإن كان البئاء فيه خاصة رجع فيه يقيمة الناء، وإن كان البناء في النصف الذي لم يستحق، فله أن يرد ذلك النصف، وليرجع بشي، من فيمة المناء.

وعن متحمد رحمم الله تعالى: فيبعن المبترى دارًا على أن البائع فيه بالخيار، فبض الشفري فيها بناه، فم اختار ""كابائع البيع، فم استحفت الدار، فقال: لابرجع المنشري على البائم بشيء من قيمة البناء، قال: الأمه بني فيها قبل أن يملكه البائم منه.

وفي شركة "الجامع"؛ للشرى دارًا من رجلين، وبني فيها بنام، ثم استحق رجل الدار، ونقضى بناء المشتري، ثم حضر أحد البائعين، كان للمشتري الخيار، إن شاء أمسك المنفوض، وإن شاه سلم تصف المنفوض إليه، ويرجع عليه بنصف قيمة البناء؟ لأنه صار مغرورًا من جهته في النصف، فإن حصر البائع الأخر بعد فلك، كان للمشترى الخبار في النصف الأخر،

⁽١) وفي ام : عند أبي حيفة رحمه الله ، و هندهما يرجع بفيمة البدء.

⁽٣) وهي أم : ثم استحق الدار تصفيها شائعًا وردما بقي .

٣١) وفي م أفيرأجاز

واختياره أحد النبيتين مع الأول في أحد النصفير لا يكون اختيارًا لذلك مع الثاني، فله أن يختاره مرة أخرى.

وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: فيمن السترى جارية، ووهيها من رجل، وسلمها إليه، تم إد الواهب اشتراها من الموهوب له، واستولدها، واستحقها استحق، برجع على النائع، وهو الموهوب له بقيمة الولد؛ لأنه مغرور

روى أبو سليمان عن أبي بوسف رحمه الله تعالى في الإملام : قال أبو حيفة رحمه الله تعالى في الإملام : قال أبو حيفة رحمه الله تعالى ، من رجى اشترى من احر أسه وقسطها ، ونقد التمن ، فاستحقها رجل بالمبنة ، وفضى القاضى بها للمستحق ، وأواد المقترى أد يرجع على البائع بالنحيء فقال له البائع : قد علمت أنهم شهدوا بالرور ، وأن الأمة لى ، وقال المقترى : أما أشهد بلالك أن الأمة نت ، وأنهم شهدوا بالرور ، مللمشترى أن يرجع على البائع بالتمن بعد هذا الإقرار، قال من فين أن المبح لله يسلم له والشهادة على البائع، فلا يحل له أن يأكل الثمن ، ونليم لم يسلم للمشترى

۱۲۷۷۹ - وجل اشترى أمة من وجل، و قبيصها، لم اشتراها منه أهل الحرب، ثم اشتراها هذا الرجل منهم، ثم استحقها مستحق بالبيئة، وقضى الفاضى له أن يأخذها بالثمن، فله أن يرجم بالضن على باثمها الأول.

۱۹۷۸۰ - وفي النتفي " رحل وطئ جارية بنه، عولات له، فصيدل قيمتها لابنه، ثم ولفت له ولفاً أخر، ثم استحقها رجل، ففضى له بها، واستوفدها، واستحقها مستحق، فقضى بها له، وبعفره، يرجع على الابن بالقيمة التي صمن له وبقيمة الوقد، قال الحاكم آبو الفضل وحمه الله تعالى: هذا خلاف حواب الأصل، ودكر بعد هدا بمسائل.

رجل وطن جدرية ابند، وعنقت سد. فادعي الولد حتى ثبت فسند منه، وغرم قبيمة الحاريه بيغين، نم وقدت بعد ذلك أولادا، فم ستحقها رجل، وأخد عفرها وقيمة الولد، فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يرجع الأب على ابنه بشيء من قيمة الأولاد، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرجع عليه يعيمة كل وقد ومدته بعد الولد، لأولى.

۱۹۷۸ - وفيه أيضًا : جارية بهن رجاين ، التارياه الله رجل ، فاستوادها أحدهه الد وصلمن لشريكه نصف فيمشها ، ونصف عقرها ، ثم استوادها قائبًا ، ثم استحقها مستحق، وقضى الفاضى له بالحاربة ، ويقيم الولدين وبالعقر على المستولد ، هان المستولد برجم على الشريك به ضمن له ، ثم يرجعان بالشن على البائع ، ويوجع الستولد على البائع بنصف فيمة الولد بن حصته من الشراء . ولا يوجع عليه بالتصف البابي ؛ لأنها حصة شريكه ثم يشترها منه ، ولا من الشريف إنها. هو صمات دخل عليه بالاستهلاك ، وعلل الاستهلاك .

17731 - قان الرابر أن جلاغ صدر أمة ، فالقان بند، فضيص فيمنه ، تم وجده المستولاة ، تم وجده المستولية ، تم وجده المستولية المستولية ، فالخاصب وقيمة وقدها بفضاء القاضية ، فالخاصب ويجع على المعرب منه بالقيمة التي دفعها وليه ، وطيعة الرابد، قال والاستب الفاصب في على الدعورة فلكاء .

الايري أنه فسمت منصت من الفيسم، وإنما يتبت نسب الوطام قبل الشربك الرق للوطن فيه عليس الشربك منارجي هذا.

۱۳۷۸۳ - وروی افعلی عن آبی بوسف، اور رجل انسانی آمة و آمنشها، تم تزوجها، قحاء بولد، ثم استحقها رحل قات: هو مغرور، ویرجع دنهمة الولد، وقال محمد: هو لیس تغرور، ولا برجم بقیمة الولد.

1994 - وفي الوادر ابر مسماعة عن أي برسف ارجل مع لرجل صابعة منقاة في الطريق، وفقق الثمنية وخلي بن المشترى وين الساجه، ولم يحركها المسترى من موضعها، فقد صاو قائماً فها، فإن أحرفها رحل، فهي من مال المشترى، فإن جاء مستحق، واستحدها بالربغة، فالمستحق الحيار إن شاء خيص المحرق، وإن شاء خيص لبائم إلى كان الباتع مو المنت القاها في ذلك الموضع، والاسمل للمستحق على المشترى إلى الم يكن المشترى حركه، من هناك الموضع،

۱۲۷۸۵ - رحل باغ أمة من رحل ، فقه طبختها للشترى حتى واد انتائع في السع أمة آخرى، ثم استحقت الأولى، فإن ف الشترى أحد الزيادة بحقها من الثمن، كأن الشراء وقع عليهما جبيدًا.

وذكر الحسل بن أبي مناقله عن أبي يوسف في رجل الدائري هذا را بادران، واستحق بعضهاء أو تبعد قبل القبض أبدة ال وبده والان أحدهما الأدبيطل من لذمن بفقر العلده والثنائي: أنه ينظل نفتر حصيم دلك من النمن بو قسمه حلى القيمة، فعلى القول الأول: أبو يجملها مجتلفة، وعلى الفول شابي: حعلها مختلفة .

١٣٧٨٦ - رخل باع جدرية غيره، ويقابضه البراحيلف النابع التشتري، فقال البائع. بعقها بعير أمر صناحيها، وهذا المنشوى، لاء بل بعثها بأمر صناحيها، فالقول قول المشتري، والمسألة معروفة. ولو أن المُشتري استولدها معد ذلك، ثم استحقها مولاها؟؟ قال أبو يوسف. يأخذ الموقى الولد عبدًا له مع اجازية الأن المُشتري ليس تقرور .

۱۳۷۸۷ - رجل اشتری نصف عبلت ثم اشتری آخر النصف الأخر، فقبض الاخر، ولم بغبض الأول عما استحق، فهو منهما، وإن فبض الأول، ولم يقبض الآخر فيما استحق، فهو من الآخر، وإن فيما استحق، فهو منهما.

۱۹۷۸۸ - لوجل معه ففيزان من بر في زئيبل، ماع قعبزاً من رجل بدرهم، ولم يقبضه التشترى حتى باع من أخر ففيراً منه مدوهم، تم استحق أحدهما رجل، فإن شواه النائي بطل. والبيع الأول جائز، وسيأتي جنس هذا بعد هذا -إن شاء بقه تعالى -)⁶².

17749 رجل اشترى من وحل داراً بألف درهم، وتقده النس، وقبص الداره وأقام أحو المشترى بهنة، أن الدار كالت لأبيه تركيه ميرانا لله والأحيه هذا المسترى، فإنه يقضى له بنصف الداره فيحد ذلك ينظر إن كذبه المشترى كان المشرى بالخيار إن شاه رد الحصف الباقي على بالعه، ورجح عليه يجميع النمن، وإن شاه أمسكه، ورجع عليه منصف النمن، وإن صدقه المشترى بقى النصف في يده بنصف الشمر، ورجع على بالعه بنصف الشمر أيضاً من اندك برجع عليه بالنمن دون فيدة المناه إلا في بسميه.

و أما الضامن للخلاص وهو أن سالم العبد من بدائيانع إلى الشترى ويحلصه من بد المستحن [ويسلمه إلى المشترى لو مات العبد في بداليانع قبل أن بسلمه ""، عنيس على صامن الخلاص ودائلس.

وبالأصات المند في بدالسنحق، معلى ضيامن الخلاص ودالتمين، وبيس موته ⁽¹⁾ في بد المستحل عنزية موته ⁽¹⁾ في بدالياتم، وإذا ضيمن له العرك، فإعا هو من الاستحقاق، وليس بوجد أن يسلمه من بدالياتم.

١٢٧٩٠ - وفي الوادر مشام عن محمد: رجل اشترى أرضًا بشربها. واستعق الشرب

⁽¹⁾ وفي السخة من مستحق بدلا مي مولاها.

⁽٢) ما بن المقوفين سافط من الأصل ، وإنما أنبقت هذه العبارة من النسجة من .

 ⁽٣) ما بين المعقوض ساقط من الأصل ، وهما أنبنت هذه العبارة من الهما و الم أ.

⁽٤) وفي علا رباية.

ره) وفي غلا العولة

ة بن القبض أحمد لأرض بحديج القدن بالشاء ويتألف نسيل وإدائناه قد قفس، وأحدث فهد مرسد أراعاء أو زرجًا، رجع بقصاف الشوب والمدين

. قال الحدد الكل تبيء والبعثة مع عليه حال السع قدم فإذ استحق ذلك الأميء - فإنا شاء الشترى أحد المافق للحسم التمول وإن شاء فرات ، كل شيء داداعت و حدد حاراء وإذا عدم مع عليم حار أيضاً كان له حصة من التمول.

1979ء فيل مندم، قلت للعدد الراحل الفتري الدهي ليست معاصره، فقا منها ولم تفريداري، وينعها من راحل أحراء ويمويم بالراق أيضاء وقصيها المفري الاخواء نم الاعت أب حرفة في المعادم الدائمي، ويداء بعضهم الدمل على الدعس، ويذا الافتدري الاول القد كالب أقراب بالراق، وإبس تعادلي ذلك بدت ولم يقر المشتري الاولي مذلك، فيدا برد الفشري المقالي مناصر على المستري الأول، والاحراء المسري الأول على بالتعاد الأد المنشري الأول، مقواء أب أقرب له يتري.

1879 - وفي المتناوى ، وحر استرى حدوية، ولا عها حتى تقاوتها الأبائي، أم الانت الخارية في يد التنتوى الاحراف حرة الأصل، وودها صاحباً على دعها بعولها، وقبل بالنبيات، وربعا مر أيضًا على بالنه، وقبل سه، اللاه أن يره على النه، فلبس لبالمه الدلا يقسنها ما إن موتكن نفاه ما المسيع الأن أنه بالرقوا به في حرية الأصار بها له بخر العادت تدرم به الما الحرة غويه في حل الكل

ران كانت الفادت للبيع بأن بيعت وسلميت إلى المناسري . دعي سائنة ، فضائع الأول أن الارتباقية والأنها بالطادت للبيع ، فقد أفوات بالرابي ، فقد عوى حرية الأصل سها بعد ذلك دعو ي. العنق العارض ، والعنز العارض لا بليت تبحره قولها ، فكان للأول أن لا يضاها كسالم العنت العنق لعارض

179.95 منال فضارة واستألت محمدة على عالام أمريال الحديدة العم إنسال والمأمولية المحددة العم المسال والمأمولية المعرف المراد والمراد والمرد والمراد والمراد والمراد والمراد والمراد والمراد والمرد والمرد والمرد والمرد والمرا

١٣١٩، - قال وسيمت محيدًا بقول: رجل انتقرى في قسي بديادن له أيود أو وصيد في النجارة جارية وقاستوندها، لم استحقها إنسان وقيله با حقعاء ووقاه رقيق، والسبب ثابت وكذلك إن انتزاها مراعبه محجور علم

ولو انتنزي رجل حاربة بصده ونقابهما ووندت الأمة من انتشريء فإذا انعما والأصاره عان لبائع الجاربة أن يأحد الجاربة وعفرها ووقدها وقيفاء والولمد ثابت النسب

قال هشام: قلت لمحمد، فإن كان الله يام العبد كان النتراه من غيره قال الولد: يكون ئە مالقىمە .

١٩٧٩٥ - وحار الشنري أمة، وفيضها، فالإعاما أحر" أ، فالشراها ب أيضًا، تم استحفت الأمة، وقد ولذت للمشترى، قال محمد البرجع بالنمنين على البانعين، فإن كانت الأمة حادث بالولد لأكثر من مشة أشهر من وقت اشتراها من الأخواء رجع بفيمة ظولد التي يغرمها للمستحق على الشتري الأخراء وإل حامت به لأقل من سنة أشهر من وقت شرامعا من المُشترى الأخر لا يرحم بقيمة الولد على واحد منهما: لأنَّ إفراره التالي براءة الأول.

قال محمدان ويصمل البائع في الأرض الكشراة إذا استحقت السام، والعرس والزرع وفي أن الجوم أن ببطر ما عيمه الزرع، فيضعنه البائم.

قَالُوهُ مُاهِرُ وَفَاكَ إِذَا لَوَ يُستَحِمُوا وَفِي أَوْ دَرَ لَنَ مُسَاعَةً عَنِّ أَنِي بَوْمُفِ أَوْجَلَ الشاري جارية، قوللات مه واستحق رحل بصفها قضي له عليه بنصف فيمتها ، ومصف عقاها

حإن قصلي بذلك، ثم استحق رحم اخر التصف الإخر بعد ذلك، فإنه بقضي فه أبضًا بنصف فيمة الحارية ، وينصف عقرها، ويقصى عليه يقيمة الولد بينهما بصفين

١٣٧٩٦ - وجل انستري جاريه، وفيصها، فولدت، أم أعتصها، وتروحها، فوندت له وانذأ أحراء لتم استحضت وفليس عليه إلاعتقر واحده وكذبك لواتم يروحها بعد العتقء ولكنه زمي بهاء فولدت له أولاداء تم استحفته لو يغرج لفسستحل إلا عنفر واحده وصار ذلك المثل فيس بعنق، فكأنه وطاء على الملك الأول، وبنيت نسب الأولاد، وبغر و فيمنهم، ويرحم على البائع نقيمة الأولاد الذين كالوابعد العنق.

١٢٧٩٧ - وفي انوادر ابن سماعة أعن محسدر حمه الله تعالى: رحل في يده كران من حنطة ، باع كرا منها من رجل بتمن مسمى، ودفعه إليه، فاستحق من يده، قال: يأخذ المُشتري الكر التاني، ولا ينتقض البيع، فإن لم يستحق الأول حتى داع الكر الماني، ودفعه، نو استحق الأول، قال: ينطن البيع فيه، ولا سبيل له على المشترى الثاني، ولو كان في يدء كبران، فيناع

⁽۱) ولي م يرجن.

أحد مسال والم يدقعه حتى باغ الأخراء ودفعه، ثم ياغ الكر الثاني، ودفعه، ثم حصر المسترى الثانت، ودفعه، ثم حصر المسترى الأول، وجد اقتشري الثانت؛ لأن البائع قد كان ته أن يبيع الكر الثاني بعد سعه من المشترى الأول، فقما باهم وقع البيع إحلى ما يلكم ""، وجاز المدع إليه، ثم لما ياغ الكر الأخر، ثم يجز بيعه والأنه المشترى الأول، فإن تم يعد المشرى الأول الذات إلا أول، فإن تم يعد المشرى الأول الذات إلى الم يجد المشرى المناسف و من يده، فإنه حضر الثانت أخد حسم" ما في يده، فيها منطأ، فهاغ تصفه من وجل، ولم ينفع الميان تصفه من الكر، وقعه إليه، ثم ياغ تصفه من تالك، وتفعه إليه، ثم ياغ تصفه من تالك، وتفعه إليه،

1778A وروى إبراهيم عن محمد راصعه الله تعالى ، في رجل باع ففيزاً من طعام وهو ثلاثة أتفزة - من رجل، شمياح ففيراً من رحل أخر، نم بدع ففيراً من ثالث، ثم كالسهم الأنفزة الثلاثة، ثم مستحق التفرز الأول، فال ابلاء في المستحق القفرز الثالث، وبكون الكلام له: لأن صلاحب الطعام باع القفيز الأول وهو بملكه، وباع الفائي وهو يملكه، وباع الثالث، وهو لا عمكه

١٣٧٩٩ - رحل الشرى من دار تصفيه مشاعًا، فم ستحق تصفها في القسمة (عالميع على النصف الباقي ، فإذ كنا، قسم لمشترى، ودفع إليه ما اشترى، فم استحق لتصف الذي اشترى من بد الشترى، فللمشترى نصف نصف الباقي ، وهو ربع جسيع الدار .

۱۲۸۰۰ و او انتشری می صبولا اصافها، و هو کو ما نم استحق نصفها قبل العسامة، أم تعد القسسة والفيض، فإنه بأخذ جميع التحت الباقي من الكرم و او اشترى من مند تصافم. كان ما استحق من نصف الباتع، ومسلم لتعشيري تصفه، وفرق بين العبد والدار

۱۶۸۰۱ - رحل رهب لرحل عبداً ، أو نصدق به عليه ، فاستحق من بد الوهوب نه ، أه من بد المتصدق عليه ، كان للواهب أو المتصدق أن يرجح على مانعه بالثمن، وواه لبي سماعة عن أبي يرسف رحمه الله تعالى .

وروق ابن سماهه عنه أيضًا: في رحل الشرى من رجل عبدًا، ووهمه ، شمإل الوهوب نه وضه من رجل أخر، فم ستحل العبد من و الوهوب له الأخر، كان للمشترى أن يرجع

⁽١) هكند في ظأر م ، وكنان في الأصل و ف علمها بلكه .

⁽⁷⁵⁾ هكال في الأمري والزيخة على وكالدين المسختين في أو ع المختاج ميماما في يف

على باتعه باللمن""، ولو كان المشترى للعبد باعه من رجل، ثم وهبه لوجل من الابتشاء، ثم إن الموهوب له باهه من رجل، ثم استحق من بدالمشترى الأخر، فالمشترى الآول لا يرجع على باشه، فيل: إنه يرجع الآخر على باتعه وهو الموهوب له، فإذا رجع عليه، رجع المشترى الأول على باشه.

۱۲۸۰۲ وروی بشر عن أبی يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء الدرجل الشترى زق سمن أو حسل، أو جرة زيت أو دهن، أو سلة زعفران، أو جرائفًا من دقيق، أو حنطة، ثم استحق شيئًا منها، قللمشترى الخيار، إن شاء أخذ البانى بحسابه من اللمن، وإن شاء ترك؟ الأناهذا شيء واحد، فيكون الحال فيه قبل القبض، وبعد منواد.

ولو كان اشترى زقى مدمن، أو قوصيرتى غواء أو جرتى زيت، أو جوالتى حطة، واستحق أحدهما إن كان قبل القبض، فله أن يرد البيع كله، وإن كان بعد القبض، فليس له أن يرد الآخر، ولا يرجم إلا بحسب ما استحق، وكذلك سائر ما وصفت لك.

رقى الواهر ابن سماعة الدعن محمد وحمه الله تعالى رحل السترى من رجل داراً . وقدضها المستحق رجل نعيقها وفقام المشترى بيئة أنه اشتراها من هذا المستحق وقت وقت وقتّاء قال: لا يرجع المشترى على الباتع بشمن ذلك النصف إلله هذا وجل المشترى من رحل داراً المادها أخراء فاشتراها منه أيضاً ، ولو أقام البيئة أنه اشتراها منه بعد الاستحقاق، وجع على البائم الأول بنصف الشن.

۱۲۸۰۳ ابن سهاعة عن أبي بوسف رحسه الله تعالى في الإصلاما : رجل المنزى من رجل أرضاً بيضاء، وبني فيها بداء، ثم استحقت الأرض، وتضي القاضي على الشترى بهدم البناء، فهدمه، ثم استهلكه، فلا شيء على البائع من فيمة البناء، وهذا اختيار منه له، وبن لم يستهلكه، ولكن الطر أقسده، كان البناء صحيحًا، فصار طبئاً، أو كسره وجل، قعلى البائع فضل ما بين النقص واقبناه، وإن شاء البائع أخذ النقض على تلك الحالة، وأهماه قيمة البناء مبنيًا، وعرفع عنها ما حدث في النقض من التقصان من كل وجه، قان اختار هذا، فالمسترى بلخيبار، إن شاء فعل، وإن شاء فم بفعل، وكذلك كل قسماد يدخذ بضمان، أي بالجناية الحيار، فالمنترى بالخيار، والبائع بالحيار، فإن النقاعلي وجه من فلك، أعضى بنهما، وإن

 ⁽۱) وفي ام أن أن يرجع على بالمد بالنمو ، ورأبت في موضع أخو ، للمشترى أن يرجع على بالفد
 (۲) مكاذا في النسختين أحداً واح ، وكان في الأصل واخذ : أي بختاية أخذ

المتطفة، ترك في بدالشتاري، وصلين البائع فصل ما بين التفضر إلى البند، وإن كان النفسان من عبر جناية أحد، فهو مثل ذلك في قول أبي بوسف رحمه انه تعالى كان للمشتري أن يمنكه، ويرحم ما بن العشن إلى النفاء، كما يسك العفود عبناه، ويرجع بالمفصلان.

الم ١٣٨٥ وصلى الشعري والآل وبني وبياء وغاب نم إلى الدائم تاصها من وحل آخره ونفض المشترى الأحرب المتابع والمائم من وحل آخره ونفض المشترى الأحربياء الأولى وبني وجهان الأولى: أن يكول الشائي بناءها بالإت هي ملكت وفي هذا الوجه يضيمن المشترى الشائي بلستيترى الأولى حصة البناء من الدار العامرة، ويقص الناء الأولى وبن من ينفض الأولى والاس ينفض الأولى والاس ينفض الأولى والاس ينفض الأولى والاس ينفض الأولى والمشترى الأولى حصة البناء من الدار العامرة، وللمشترى الأولى المنائل في البناء، وإلى الرائلة المتدرى الأالى ويعده الأنه عن النائل الولى، وإلى أراد المشترى الثاني في فيك البناء، وليس للمشترى الثاني وعده الأنه عن العامل الأولى، وإلى أراد المشترى الثاني في فيك والدار العامرة، وإلى أراد المشترى الثاني في فيك والبادة عليها مال منظوم، في أن أعطاء أجر العامل الأرادة عبها مال منظوم، فأن الدائلة عن ينقيء إلى بطعاء ولم يوحد العند .

1730 - وهي أمأدرا الكبير : شترى أمة ، واستوندها، واستحفها وحل بالبيئة . وقضى على المنترى مديمة الولاد، رجع المنترى شلك كله على بالعد، وحرق بين هذه المسألة وبن ما إدا التنسب النساباء أو وهب لها ، ثم استحفت، وقصى للمستحق بالكسب والهية ، حبث لا يرحم المشترى على البائع بالكسب والهية ، وتو اشترى أرضاً، وأحياها، أي عمرها، فستحفث من يد الشترى ، هل يرجع المنسرى على السابع الدأخل في عمارتها، ومرحتها، فلاروانة لهذه السألة ، وقبل الايرجع الأي الإجباء حصل المسرف المامع، والماج الا تنتوم إلا

وسنل تسمس الإسلام" الأورجندي وحمه الله تعالى عن وحل النترى من أخو جارية . ثم طهر أنها حرة ، وقد مات لدائع ، ولم يتوك شيئاء ولا وارت له ، ولا وصي ، عير أن بالع البت حاضر ، قال لفاصي : وجعل للميت وصيا حتى يرجع المشترى على وصي الجت ، ثم وصي البت يرجم على بالم البت

ستن هو عمن اشترى سكتًا في دكان وقعاء فقال التولياء ما أذلت له بالسكتي، وأمرنا بالرقع ، من للمشتري أناير جع على البائع؟ قال إن كان البيع بشرط القرار ، وجع لقوات الشيرط، وطهور العيب، وإلا قال رجوع له على البائع بوجه شاء لا بالتص ولا بالقصال

⁽¹⁾وي طاو ف أشبح الإسلام.

ذكر في مجموع النوازل : في رجل المستوى من آخر أرضاً بعينها ، وقبضها ، فجاه مستحق ، واستحقها بالبينة ، وقضي الفاضي بالأرض له ، وطلب المشرى من البائع الشين ، فردال من عليه ، لم ظهر فساد الدعوى ، وفساد القضاء بفتوى الأثمة ، حل للمستحق عليه أن يسترد تلك الأرض ، ريقول : قد ظهر بطلان الفضاء؟ قال : لا ؟ لأن المشترى با وجع على البائع بالنعر ، فانفسخ المفد من المهتم ، فانفسخ المفد من كل وجه ، وارتفع حكمه ، فكيف يستردها ، قال : ولو لم يرجع المشترى على البائع بعد عا كل وجه ، وارتفع حكمه ، فكيف يستردها ، قال : ولو لم يرجع المشترى على البائع بعد عا القاضى بالأرض المستحق ، وفسخ العقد بينهما ، ثم بعد ذلك ظهر بطلان قضاء القاضى ، وبطلان المستحق عليه استرداد الأرض في هذه المصورة ؟ لأنه ظهر بطلان الفسخ بناه على ظهور بطلان القضاء ، بخلاف الفصل الأول [حكفا ذكر ، ويجب أن يكون على المنافق أن يوسف الأخر ، ويجب قول أبي يوسف الأخر ، وهجب شول أبي حديث أن المستحق عليه استرداد الأرض ، قالأصل حددهما أن قضاء القاضى إذا اعتمد شيئًا صحيحًا من حيث الظاهر ، ثم ظهر عدم السبب من الأصل ، لا يطل القضاء ، وهي مسألة فضاء القاضى في العقود ، والفسوخ بشهادة الزور ["".

قال محمد رحمه الله تعالى في "الجامع الصفير" : وجل اشترى جارية ، فوقدت عند وللهُ لا بامنيلاده ، ثم استحقها رجل بالبينة ، أخدها وولدها .

1434 - ولو أقر المنشري بالجارية لإنسان، أحد انقر له الجارية، ولا يأخذ ولدها، والوجه في ذلك أن دعوى الملك الطلق وعوى الملك من الأصل، فتكون الشهادة بالملك [المطلق شهادة بالملك] من الأصل لأن الشهود إنما بشهدون على وفق الدعوى، فبكون الفضاء بالملك المطلق، لأن القاصى بقضى بما يشهدبه الشهود، والشهادة حجة مطلقة متعدية، فظهر الملك المطلق المالية عند الغضاء بها في حقها، وفي حق الولد جميعًا، ولهيفا قلنا: إن في القضاء بالملك المطلق [بالبونة] من برجع الباحة بعضهم على بعض، وطريقه ما قلنا: إن القضاء المطلق البالبونة] أن القضاء بالملك المطلق بالملك الملك المطلق بالملك الملك الم

⁽١) ما بين المفرفين ساقط من الأصل، وإنما أثبت هذه المبارة من النسخة "م".

⁽٦) ما بين المطوفين ساقط من الأصل، وإنما أنبت هذه العبارة من النسخة أم .

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وإنها أثبت هذه العبارة من النسخة آم . .

ليس بعصاء باللك من الأصل إلى الإصرار حيجة قياصرة، ألا ترى أن الباعة لا يرجع بعشهم على يدش.

توصيحه أن الإفراد كيس نابقًا مل مو الحنيار ، وليوت الجزيه فيه لصحته ، والجزية مثك الأم، فيقضى تملك الأم في أهى رمان يصور فيه الملك ، فيقصى تملك الأم بعد الاحمال عماء الأنه متبغن ، ولا يفضى به حال الانصال ، لامه منتكوك فيه ، تم في فصل السنة عل يشترط فضاء على حدد بالوقد ، أو الفضاء بالأم ، كني الخداء ، انتبايخ فيه ، فان معضها العصاء بالأم يكني ، وعكف ذكر في الأنسنة و النتف الآك

و فاق ومضمهم البشرط فضاء على حدة بالولد، وزيه أشار محمد و حده الله لدلي في موضع اخراء وإنه قال إذا قصى مالأهمل للمستحد، ولم بعلم بالزوائد، لم لد نوا الورائد شحد الفضاء [وكندات إذا قامل بالأهمل للمستحد، ولم بعلم بالزوائد في إلد على أحمل الموائد في إلد على الموائد أخذ الفضاء [الأولد تحد الفضاء] أن وهما لأن القضاء بالزوائد منفصلة حفيظة، فلا يد من الفصاء بها لوعلى هذا إذا المحمل رجل تخيلا فيها، أصاره وأفام البيه على النحيل، المشحق المحملة المنفطة، المتحق المحملة المنافلة حفيظة؟ أنا

۱۲۸۰۷ قال محمد وحمد الله تعالى في الجامع الكبر الدرخي تشرى توبّاء فقطمه و خاطعة درهيّاء نم ادعى وحل أن الشوب له ده أقام البيئة، فضى القاصى له بالقائض، و لا درجم مشرى على النائم سيء .

الأصل في حسى هذه المسائل إن الاستحفاق منى وقع على مثلث البناع ، رجع المنترى على البناع ، وجع المنترى على البنائع على البنائع ، للمنترى على البنائع ، البنائع ، التصويري الإرجع المسترى على البنائع ، المنترى الإرجع المسترى من جهة المائع ، وهذا لأنه منى وقع الاستحفاق على مثلا النائع ، المنترى من جهة المنافع ، إداميع عشد ما أوصة بقاضى السلامة بإزاء السلامة ، ومنى وقع الاستحفاق على حدوث مثلا الشترى ، فلسم سمم للمشترى من جهة البائع ، وإغارات بسيد الحدوث من جهة البائع ، وإغارات على عدوث على المستحفاق على المنترى المنترى المنترى المنترى على المستحفاق على المستحفاق على المنترى المنترى البنائم ، وإغارات المنترى المنترى البنائم ، وإغارات المنترى الم

⁽¹⁾ ما من معطوفين ما فعامل الأصل وأثبتاه من طارماوف

 ^(*) ما بار المفوعين مدفقه من الاصل موإثنا أثبت عدد العدوة عن المدخري الذاريات.

والإنجاب والمفوص ساقط من الأصلي ، وإغا أنشت علم الصارة من المسجول على والعالم

 ⁽³⁾ ما بين العمود، إسافط من الأصال، وإنما أتنت هذه العبارة من المصافة إلى

حدوث اللك للمنشري إذا حدث في العبن ما يسم الاستحقاق من الأصل.

إذا عرضه هذا الأصل، قشول في هذه المسأنة. الاستحقاق وقع على حدوث اللك للمشترى، لا على الملك من الأصل، إذ لو كان الشوب للمستحق من الأصل، لمصار لمذى خاطه ، فبإذ من غصب فرب إنسان، وخياط قميصًا، ينقطع من اللك، ويصير القميس للغاصب، قمن صرورة استحفاق العميص أن يكون بلك حدث على منك المنثري، وهذا لا يتبين أبا الفيع لمريسام للمشدري مراجهة البائع، وكفلك لو اشترى حنطه يطحنها، ثم جاء رجل، وأقام البينة أنه الدقيق له، يقضى القاضي بالدقيق للمستحق، ولا يرجع المشرى بالنمز على البائم؛ لأنَّ الاستحقاق وقع على حدوث للمنشري لل قلبًا، فقد سرى بين الحياطة والطحن ههما، والشرقا في حر صحة الزياده، وإنما كان ذلك كذلك باعتبار أن المائم من صحة الزيادة هلاك المبيع. وما يطحن بهلك الهيم، وهي احتطة، أما دخباطة لايهلك المبيع؛ لأن المبيع هو التوب، وبعد الحياطة الثوب بافي، إما لمانع من الرجوع على البائع بالشمل حموت معنى يمنع الاستحقاق من الأصل، والخياطة من الطحن يستويان في حق هذا المعنى، وكذلك الو أنارجلا عصب من رجل ثوبًا، فقطعه وخاطه تسبطًا، تم جاء رحي، وأقيام البينة أن القميص له، وأخد القميص من الغاصبيا، لا بيطل الضمال الأولاد لأن ظلك لو يستحق من الأصل!")، بل مقصور على بدصاحب ليده لا قلنا في المسألة الأولى، فبقي ملك المعصوب منه [في التوب غير مستحق، وقد استم رده على العصوب منه] "اسمب الخياطة، فيجب عليه قيمة الفوب ووكذلك الحواب في الحنطة يطعنها

١٢٨٠٨ ولو ألدرجلا المنزي شاء، فديحها، ومسخها، فأقام رجل البينة أن اللحم والجلد والأطراف والرأس له، وأخذ ذلك كذه. كان كلمت: ري أن يرجع على بانعه بالنمز ؛ لأن الاستحقاق إباسم مفد الأشباء عنزقة الاستحقاق باسم الثمق وهناك يرجع الشسوي على الباتم؛ لأنَّ الاستحقاق]" وردعلي اللك تطلق، ولم يوجد هها مايتم القصاء من الأحس؛ لأن حق الذلك لا ينقطم عن المعين بهذه الأنسياء، فوحب القضاء بالملك عن الأصل، فتبين أن الاستنجقياق على ملك الباتد، ولو كنان هذا في الغيصب، يبطل حن المنتصرب منه عن

⁽١) مكفة في الأصل و الطالوا فعالم وكالرمن النسخة المان الأن لللهالم يستحق من الأصل بالاستخفاق مقصور على مناحب البا

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وإنها أنشت هذه العبارة من البسيعة ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَّمُ ال

⁽٣) ما مين المعقوفين ساقط من الأحيل وأنساد مي خروم وعد

الصحاف لما فكرما أنجياء الأشياء لاينقطع حق الثالث عن العبر، فورد الاستحفاق على ملك المحصوب عنه فيسرحت بقلال حضه عن المستسال، ولكنه يرجع الشائي عثى الضاصب بالصصال

و كانك تو الشرى توباً و العظم ولم يحطه غم سنحق رحل التوب الفعلوع بالبينة ، فإن التشريق برجع بالشمن على الدائع و لأنه الاستحقاق ورد على اللك الطائل ، ولم مرجد مهنا ما عنع القضاء بالملك من الأصار و لأن مجرد القطع الانقطع ملك المستحق ، وقو كان هدا في العصيب ، بأن غصب رجل بول ، فقطعه ، ولم يحطه ، لم استحقه رحل بالبينة ، بطل حل الأول عن الضماد ، إذ اللك صار مستحقًا عن الأصل .

174.9 ولو أن رجلا عبيب من رجل طبياً، فشواه، فأقام رحل البيئة أن هذا اللحم المشرى له و فقضى له يه و يرجع المسهد على السحيب فيله خداه الأل الاستحقاق لم ينبث من الأصل و إقالو جمل هذا الاستحقاق له من الأصل و لعدم الماصب ما لكا الاستحقاق له من الأصل و لعدم الماصب ما لكا المناشى و المس ضرورة هذه البيئة أن يحمل الاستحقاق مقصد را على الحال، ويحمل قال المقاصب عند كان مالكا بالشيء و حمد من الكان مالكا بالشيء في اللمم ههم القيامة و فهذا فالواعلي أذ اللحم مصمود بالقيمة و القيامة و الكان اللحم مصمود بالقيمة و الكان الكان المسمود بالقيمة و القيامة الكان اللحم مصمود بالقيمة و الكان الكان اللحم المسمود بالقيمة و الكان الكان اللحم المسمود بالقيمة و الكان الكان الكان المام الكان المام المام القيامة الكان الكان

وهذا فعيل احتلف به المسابخ رجمهم الله تعالى بدر قال بعضهود هو مصحونا بالشراء وتأريل هذه المسألة على قوله: إذا م يو حد معاه، ولو كان هذا في الشراء، بأن الشري حك، فسواه، شم أفاه رجل البينة أنه قضى به له، أنه يرجع على البائح بالنصر و اللاء الاستحفاق مقصور على المشترى فا قلب ولو أنام المستول البينة في هذا كانه أن ذلك النحو قبل أن بشويه المشترى، وذلك متوب قبل أن يخيف المشترى، وذلك الخبطة في ان بطحته الشيرى، كان به

ولركان هذا في الفصيب يمثل حل الأول عن الضمال؟ الأن الاستحقاق هذا ثبت من الأصل، وتمن أن المُشتري أو الفاصل كان عاصبا عدد الأشياء من المستحق، فكان ضاحنًا المصلحة

ر () منابق اللعقوقين سنافط من الأعمال والبيناه مي هاوه وهساب

وَهُمَا مِنْ تَلْعُمُو فَوْرُ مِنْقُمُ مِنَ الأَمْسِ وَوَقِنَا أَمِينَ هَذَهِ العِمْرِ وَمِنَ السَّحِينِ . أم أوا فل

1741 - ولو أن رحلا الشرى من رجل شاه، وفيحها، وسلخها، قاتام رجل البية أن اللحوله، وأقام آخر بيئة أن الحفادله، وأقام آخر بيئة أن الحفادله، وأقام آخر بيئة أن الخاصي القاصي بفلك، ودهم إلى كل واحد ما استحقه بيئته، لم يرجم المشترى على الامتحقه بشيئه، لا يرجم المشترى على الامتحقة بشيء الاستحقاق مقصور خي المشترى؛ لأن قات هذه الأشياء على الاعتراق لا يتصور إلا بعد الديج إلا أن المستحق كل واحد مهم حزءً من الشاة، وهي حبة، وإنما يجوز فائك بعد النبح إلا أن المستحق كل واحد مهم حزءً من الشاة، وهي حبة، وإنما يجوز فائك بعد شيء من هذه بخسلة أنه أنه و وأفام الغي في يدويينة على مثله أن صاحب البد أولى؛ الأن دا اليد أسفهما تاريخ؛ لأن صاحب البد أولى؛ لأن دا المستحد النبح، وهذا بخلاف ما إذا شان المدعى لهذه الجسنة رجل واحد؛ لأن ذلك بصلح المستحداث المستحد المستحد المستحدة والمساء والشاة حيف آلا والداء والمساء والدائم المينة على مثله أن المستحد أولى.

١٩٨٨ - وكذلك على هذا لو أن وحلا اشترى توبّا، فقطعه فصصًا، ولم يخطه، فأقام وجل البينة أن الكبين له ، وأقام اخر البينة أن اشخريص له ، وقضى القاصي لهما، لا يوجع المثنوي على البائم دلتمن، وإغا لا يرجع لما قلت .

۱۳۸۹ - وفي استحصوع النوازلان: باع من آخر حصاراً على أنه غاربي بريد به أن الارجع على أنه غاربي بريد به أن الارجع على عند الاستحقاق الآن الرجوع حق على المناه الشرط الما المراه على المناه والما المراه المراه

۱۲۸۹۳ وفي صبح ختاوي أي الليث رحمه اله تعالى ، رحلان اختريا من رجل عبلاً صفقه واحدة, فاستحق صف العبد، فهما باحياره إن شاءًا أخذا نصف العبد، وإن لماهًا ترقاء فإن أحفاء كان لكل واحد ربع العبد، وإن سبق أحدهم بالأخذ، أخذ ربع العبد، نم لا يكون ثلاغر حق الرد على الرائم.

١٢٨١٤ - وفي اللتفي : وجل اشتران دارك فقطيها. تم خاصمه وجل في حالط بإن

⁽٧) ما من المعقومين ساقط من الأصل، وإلما أنشك هذه العبارة من حميم المسلخ التي البيار

دار المشتري ولين دار الذي خياصهم، وقيريكين في الشركة للحائظ دكر، ولا شرط، فقائب البينة أن الحائم للحارب وقصى به القاصي ، مأراه المنسري أنا يرد الناري قال: إن كان للمشدري على الخائط تحسية واحدق أو أكثره ونيس بلمستحق عليه خسية أصلاء فله أنهيره الدار، وإن أواد أن بمسك الداراء والا براجع محصة كال الجائط على ألبائع فعل، وإن كالهاللذي استبحق الحافظ عليه جذوع [أيصًا ، فإن شاء رد الدار ، وإن شاء رجم بحصته من الحائط كله ، وبإذالم يكن الواحد منهما عليه حذوع إأأه وكاذ منصلا ببناء المتشرىء ودالدار إناشاء، وإنا شاه أمسك الداري ورجع بحصه الحائط كعه واوال كال متسلا بالبنائين جميعاء بناء المنشري وبداه المدعى، رجع بحصة نصف الحائف، وإنا شاء رد الدار ، وإنا لم يكل متصلا مناه واحد مبهماء ولم يكن لواحد مهما عليه حذوع وفإله لا يره الدار، ولا يرجع سيء على الباتع إلا أنَّ يكون مسي له الحالف في شراءه، فنحيشة يرجع بنجيشه، أو يرد الداراء وإنَّ كنان الحالظ منصلا بيناء الحاراء وليس تمنصل بيناء للشنري، ولا جذوع للمشتري. فإنه لا يود الدراء ولا يرجع بشيء، وإذ كاد للمشتري عليه ستره، فلما استحق الحائط، أمر سنعها والمدر، قالمة قس شراءه ، كان له أن يرجع بتقصيك علم لسترة ، وإن شاه رد الغار ، ولو كان للمشتري عليه هراوي، لا عبرا، فاستحق لحائظ، فويرجع شهره، ونماير دالدار، ولو كان الحائط منصلا يناه المشتري انصال تربيع ، والمحار عليه حذوه، فالحائط للمشتري، وللجار موضع جدوعه، وليس للمشتمري أفايرجه على الباند بحصنه منواضع الحفوع في حائفه وولكن بفال للمشترى، هذا عبد، فإن مُشت فرة الذار، وإنَّ ششَّة فخذها بحسِم الشمَّ،

١٢٨٦٥ - والوكانائة مسيل ماه في دار، أو طريق، فاستبحق ذلك، ود الدراء واليس هداعلي حفوقه الواجعة، هذا وإناشاء أمسكها، ورجع لنفصان دلك، وتوكان للعار كيف شارع إلى الطويق، أو ظلة شارعة، فخاصم فيما أهل الطريق، فأمر، القاسي برفعها، فرفع، بما يرجع على الدائع يشيء، ولهم يرد القاراء وليمر هذا على حقوقه الواجبية؛ هذا في طويق المسلمين، وإنه كان له باب في الطريق الأعظوم وباب في طريق عمر فافذه، فأصام أهل ذلك الطريق بينة أنهج أعاروا البائع هذا الضريق، فأمره القاصي بمدده، وقضي عليه، فهم بالخبار، إن شاء رد الدار، وإن شاء رجع بنقصان ذلك الطريق.

١٢٨١٦ - رجل مات، وبرك مدين ودارك قادعي أحد الالنين أن أباه كنان باع هما المار من هذا الرجل بألف درهم، وأنكر ذلك الرحل والابن الاحر، فأقام الابن المدعى البينة على ما

⁽¹⁾ ما ون المقوفين منافظ من الأصل، وإنه أنشت هذه المبارة من التسخ التي هنيت حميمًا،

الدعورة ويرس أفاضي على الرحار منصف الانبين ووأفيضي أوينصف الدار حبصية الدي ادعي البرود ولا خباوله في رده، وليس هذا كالاستحقاق تنصف الدار ؛ لاتي إنا تقصت اليعرههما هي النصف بجحود المشرى، والوائد عن لأجرب البيوادية.

١٢٨١٧ - قال محمد رحمه الله معالي في الجامع الصعير ... في رحل ادعى حقا في ذار، و أبكر المدعى عليه ذلك و ثم إن المدعى عليه صالح المدعى على مانة بأحدُها المدعى . صنح الصلح عندناء هذه السألة لينتي على أصلون أحدهما: أذ الصيح عن اخفوق اللجهولة إذا كان لا يحتاج فيها إلى التسليم جائز عند. و والتاسي: أن العسم على لإلكار جائز عند.. والمساأة معراه فة

شو إذا صح الصالح لو المدحقة الشار من طاله ممعي على إلا دراعة مهياء لم يرجع عليه بشي ما وألو كان المدعى دعى كل العال، وباللي العمالة على حالها، لا يرجع على المدعى بحصة ما استحل من المائه ، والفرق أن في المسألة الأولى الاستحقاق عبر متاقص للصلح أميلاه لأثا الصلحوقع عن حوامحهول، واسمالهو بشاول مايقي بير بدالمدعى عليه بعد الاستحفاق، فيمكن تسدعي أن يقول للمدعى عليه " عنيت بالدعوي المديق هذا القدر الذي يقي في يتامحه وإن لم يكن الاستحفاق مناقصًا لنصاح للصلاء الايكون العجق لرجوع هفي الزناجي مشورة

وأماني المبألة التانية الاستحقاق مافص للصفح لقدراء لأنا الصبح وهواعوا كل الدار على مالغا. فلا يد وأنا ينغص الصاح بقدر ما استحق، فيرجع على التصلي بحدة ذلك

١١٨١٨ - قال في المحامع الصعير البُصَّاءُ في صدائر حن مقر له بالعبودية و باعد من رحل، وقد عال العبد للمشتري. ضترني. فإني عبد، فانستراه، فإداهو حرد لا سبيل فلمشتائ على العبدإذا كان البائم غاتبا غبية مقطاعة والسألة معرواها وإذاكان المانع لايلاري أبن هو رجع المستشفري على العبيد بالتمن، وعن أس يوسف رحمه الله نحالي أنه لأرجوع للمشتري على العبد بالذمن بحاب

واحه فلك أن صحاب القصن وواحويه بمعاقمة، أو بالكفالة عن العاقد، ولمهار حد شيء من ذلك من العمد إدا الوحود الدالإحمار بكونه عمدًا، وأنه لابوحب ضمان اللمي، ألا ترى أنا أجنبها أو قال للمشرى: النبر هذا العبد، فإداهو حراء لا برجع التشتري عليه بالشين، وطويقه ما ذب ۱۲۸۱۹ - ألا ترى أن الحيد إذا قال تُرجِل: ارتبى، قالى هيد، قارتبته، فإذا هو حر: لايرجم الرتبن على الحديدية، كذا هنا.

وحه فاهر الروية أن لعبد صمن لفعتسري سلامة بعسمة أو سلامة التمن من نفسه مني تدفر استيفاه من الدي وقد تعذر الاستيماه من البائع ، إذا عاب غيبة لايدري أبن هو عبد المشترى بالنس على العبد بحكم الغسان، كالوقي إذا قال لأهل السوق: بابعوا عبدى هذا، فإلى قد أذب له في العبد بحكم الغسان، كالوقي إذا قال لأهل السوق: بابعوا عبدى هذا، فإلى قد أذب له في العبد، فإن أصحاب الديون يرجعون على الموقى مالتبسة، وجعل المولى ضامنًا لهم ملامة حقوقهم من نفسه عند تعذر الاستيفا، من سالية العبد، بيانه أن المتنز ي إما رحب في الشراه اعتمادا عنى أمر العبد إلياء به وعلى إلحباء مناها المناه المتمادا عنى أمر العبد المادي وخيل الحبد عبام سلامة المسادة في أمر العبد المادي وخيل الحبد عماد منافقة المادين عند عدم سلامة فدرة فيًا الرجوع على العبد بحكم الفندان، ويكن حمل لعبد صامنًا للسلامة؛ لأن البيع مماد فية يستحق به السلامة، فيمكن أن بجمل الأمر به صامنًا للسلامة على ما موجة فقيًا للغروره ولا كذلك الرمز ؛ لأنه شرع الملك الحبس من غير عوض، فيصير يعاقبه مستيفاء لغير حقه من غير عوض، فلا يكن أن يجعل الأمر به ضامنًا للسلامة، أو تقول: الثمن بجب بالبيع، فيجوز أن يكون الأمر به ضامنًا للسلامة، أو تقول: الثمن بجب بالبيع، فيجوز أن يكون الأمر به ضامنًا للسلامة، أو تقول: الثمن بجب بالبيع، فيجوز أن يكون الأمر به ضامنًا للسلامة، أن تقول: الثمن بجب بالبيع، فيجوز أن يكون الأمر به ضامنًا للسلامة، أن تقول: الأمر به صامنًا للسلامة، أن تقول: الأمر به ضامنًا للسلامة المناه المناه

ثم قبال محمد رحمه أنه تعالى في هذه السالة: قإذا العدد حر بحمل على أنه أواد به حرية الأصل، ويحنيها أنه أواديه العنق العارض، فإن كان المرادمه حرية الأصل، لبت أن التنافض لا يمنع صحة الشهادة على حربة الأصل الأن العبد في دعوى الخرية ههنا مشاقض [والتنافض لعدم الدموي، ودعوى لعبد عند في حنيقة مشرط أ".

والحيلف المشابخ وحسهم الله تعالى فيه، قال بعضهم: التناقض في حربة الأصل إنما الاتماع صحة الشهادة؛ الأنه لو منع منع من حيث إنه العدم الدحوي، إلا أن دعوي العبد في حربة الأصل ليس بشرط بالانفاق، والخلاف بين أبي حنيقة وصاحبيه وحسهم الله تعالى في المعنق العارض أ وبعضهم قالوا، وعوى العبد شرط عند أبي حيفة في حربة الأصل، وفي العنق العارض] "إلا أن التناقض لا يمنع صحة الدعوى في حربة الأصل، قلا يمنع صحة

⁽١) مكذا في السبعة - .

⁽٧) ما بين العقو نين سافط من الأصل وأفيناه من ظارم وعد

الشهائة، وفي العنق تعارض علم صحة الدعوى، ويصنع صحة الشهادة، وإد كان المراد عا ذكر في الكتاب العنق العارض علم صحة الدعوى، ويصنع صحة الشهادة، وإد كان المراد عا ذكر في الكتاب العنق العارض العارض البيان التنافص في العنق اللاحق!" لا علم صحة الدعوى عند أبي حيفة رحمه الله تعالى، والعدم في دعم والحرية هها متنافض، والعملجيح أن دعوى العبد عند أبي حيفة حيفة أرحمه الله تحالى شوط في حرية الأصل وفي العنق العارض؛ وأن التنافض لا يتم صحة الدعوى وصحة الشهادة، لا في حرية الأصل، ولا في العنق العارض؛ لأن الماقض في حرية الأصل وفي العنق العارض؛ الأن الماقض في حرية الأصر وأنه أبيه وأمه، فيدعي الحرية، والتناقض في عليه بحرية أبيه وأمه، فيدعي الحرية، والتناقض في عاطرية طريق الحرية الاعتبال المؤرف، فالمعرى، وكما يجرى الخفاء في المؤرفة، والتناقض فيه عمواً، الله المؤرف، لا أن الولى يتمره بالاعتاق من شرعة المبد، فيجمل التناقض فيه عمواً.

أو نقول: التنافض غاية ترفيما يحتمل التقض بعد ثبوته، وحرية الأصل لا يحتمل التقض بعد ثبوته، وكذا العنق العنرض لا محتمل البقض بعد ثبوته، فلا يكون النتقض بم ماذها صحة الدعوى [أو فبرل البنة، ألا برى أن التناقض في دعوى النسب لا يمنع صحته]" حتى إذا أكذب للإعن نفسه، يثبت النسب منه، كذا ههذا حوالة أعلو-.

 ⁽¹⁾ ما بين المفوفين ساقط من الأصل وأنساء من ظ و م وف.

⁽٦) ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وأتبتناه مي طروم وف. .

الفصل السابع عشر في مسائل الاستبراء

التشرى أن يستبرن بحيصه وحسه الله تعالى في الأصل : إذا اشرى جارية ، وجب على التشرى أن يستبرن بحيصه و إلا الحيال "الحق مستبرن بحيضة الله و أخله و التعرف الشيرة و أخله في المال و التسري أن يستبرن بحيضة الله و أخله في ذلك العرف المادة الرحم ، وصبانة فسه عن الخلط ، والتحرق من أن يصبر سافيا عادورع عبره الكي لا يحك يناه الحكم على السبب الخلام ، وهو التحداث ملك أفرقه و البله الآن الصاحة إما نجب عليه في تنك الحاله الآن بلك الروبة يقدر عليه حقيقة ، أنعلق الحكم على السبب الخلص الروبة يقدر عليه المصوص عليه ، وهي السببة إلى المسراة لهده العلق ، ويستوى على طاهر الروبة أن يكون السبح عن بطاها ، أو لا يضاها الان هذا الحكم ساء على استحداث حل الروبة أن يكون الرابة ، ويستوى على طاهر الروبة أن يكون السبح وكفائل قبل أبو حنيفة وصي الله تعالى عنه في الضاوية إذا كنات بكوا أنه يحب "الاستبراء ، ووق عن أبي توصف وحمه الله تعالى أنها إذا كانت بكوا ، وقد أحاط علم المنترى الهائم فوطاء في بحو الاستبراء .

1841 وفي المنتفى رجل وهد جارية لائه الصغير، ومكانت مي المكانية المنتفير، ومكانت مي المكانية أنه قا أشهر، ثم فو مها على طبيها، ونشراها، فلا اسبراه عليه عند آلي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أنو حنيفة رضى غة تعالى عنه عليه الاستيراه، وإن كانت ممن لا تحيص لصغر، أو كبر، يستبر تها بشهوه الفيام الشهو في غير فات الحيض مقام الحيض في فوات الحيص، كما في المعلم، وكما لا يجور له أن بطاحا، لا يقيفها، ولا يقممها بشهوة، ولا ينظر إلى عورتها، لأن هذه تلاشيء عباعي إلى الوظاء، والمواعى إلى النبيء بعض له حكم ذلك انشىء، ويشتر طافي عبد المتحداث منك الرفية وقليد، حتى إن الحيضة قبل القبص لا

⁽۱) والوادسة. عبر الحبيل.

 ⁽³⁾ أشرج أسمد في مسعده (١٩٤١)، وفكوء الدرك نوري في عملية الأصوفور (١/٠٥)، والن الإمامة في النمي (٢١٨/١)

⁽٣) مكنا من السنخ الباقية التي توحد لنبناء وكاليافي الأصل: لا يجب.

يجزى به على الحيصة إلا في رواية أبي يرسف رحمه الله تمالي ، لما ذكر أن هذا الحكم مبنى على استحداث حل الوطاء بمث الوقية والبد جميعاً ، لا على حقيقة تعرف و الاالوالوجي، ولو الفطع الحيضة لعلة ، قال أبو حيثة وأبو بوسف رحمه بالله تعالى الايطأما حتى عشى مدة لوكات حاملا يظهر الحمل فلالة أشهراء وقال محمد رحمه الله تعالى يعتمر أربعة أشهرا وعشرة أيام، وقال ذقر، سمنان.

وروى العلى عن أبي يوسف وحمه الله تعالى في وحل اشترى جارية غييض في السنة مرة واحدة، قال عليه أن يستبرتها بحيصة، قبل له: قد تنت تفول قبل هذا بثلاثة أشير، قال: والأن أقول بحلاف هذا، فسائل عسن الله ترى جاريه مستحاضة، لا يولم حيط بها، كيف بسنير (١٤) قال: يلاعها من أول الشهر عشرة أوام.

وقر ملك جارية حاملاء لا يطأها حتى تضع حملها، ويعدما وضعت حملها لا استبراء عليه باحديث الذي روبناء والأن وصع الحمل في حل حصول القصد - وهو تعرف برامة الرحد- قوق الحيضة، وإنّا وضعت حملها قبل القيض، قعيه الاستبراء، كما لو حضت قبل اللبص

المشترى، معنى المشترى حاربة لها زوج، ولم يدخل يها، وطلعها قبل أن يغبضها المشترى، معنى المشترى، فعلى وأن يعبضه، هكذا ذكر في الأصل ، وفي كتاب الحيل المسترى، فعلى وواية كتاب الحيل اعتبر وفت الشراء، ووقت الشواء مي مشعونة بحق العير، وعلى رواية الأصل العتبر وقت القيض، وهو الصحيح؛ لأن وقت وجوب الاستراء صى المشوى وقت الشيض فرغة عن حر الغير، وإن كان الزوج طلقها بعد فيض المشترى، فلا استبراء على المشترى، وهذا هو الحيلة الإسقاط الاستبراء أن يزوجها البائع قبل البيض، فل المشترى، ثم يطلقها البائع قبل البيع من رجل، أو يزوجها المشترى مده الشراء قبل الفيض، ثم يقيضها المشترى، ثم يطلقها المزوج، خلابج، الاستبراء على المشترى؛ لأن وقت وجوب الاستبراء وقت النبس، وهو استحداث على الرطء طلقها ذوجها، وصدرت فارغة عن حقه، ثم يوحد السبب، وهو استحداث على الرطء طلقها ذوجها، والمدال على الرطء

قال النبيع الأجل الإمام تسمس الأثمة الحلواني" (قالا بجب الاستبراء على المنشرى هي هذه العسورة إذا كان البنائع لا يطأها، أما إذا كان البائع يطأها، يجب الاستبراء تحرزًا عن سفى ماء، ورع فيره، وهكداوري ابن سماهه في "بوادره اعن محمد وصمه الله تعالى،

والمذكور نمه

١٣٨٢٣ _ جل، نسري جربة لها اوجاء وصصهاء تم ملفها الزوج قبل الدخول، فلا السراء على الشنري، إلا أن يكون البائع زوجها بعد وطعه لبطاقيل أنا تحيص ، فإني لا أحب الهذا الشنري في هذه الصورة أن بطأها حتى تعيض وحتى لا يحدمه تان عليها في مهر راحه و وإن ثم تكن تحب المنسري حدة، فلا مقاط الاستيراء حيثة أخرى، وهو أنا ينزو مها المفتري فبول الشراف تم يشترب وورة بصهام فلارترمه الاستمراد الانا المكام يشام له عليما الفرانس، وبقاء نت العاومي المراتع، وقيام الفرائع بله عليه دليل شرعي على مراغ وسعها من عاه الغبور. وفي المتغل الرجل مروح أمانه تم اشتراها وقال أستحسل كالمشرانياء وواماس متماعة عن الحمدار حمه الله تعالى، وروى بشر عن أبي يوسف على أبي حسمه في هله الصورة أبه لا المغيراه عليه، وقال أبو يوسف رحمه له تعاني. عبه الاستمراء، وكان الشمخ الإمام عهيد الذير الرحيدين بقول إرأيت في فنات الاستشراء لبعض الشايح: أم إنَّا لا يحب الاست المعار بالشتري م العلماالصورة أبالو سوحهاء ووطئها غم فيتراها أاله الأم حيئك يلكها رهى مشغولة بعنت فأمالها شنواها قبل أدوطأهاه فكما اشتراها يبطل البكاح وفحال نبوت ملك الرمين لا تكام، فيج ب الاستراء لتحفل الشبية. وهو استحفات حل الوطء بمك الباري وكان بقول: محمده دفات وإداماع حنوبة، وليربدتمها إلى افتتري حيى تراثأ النشتري ليمره علا استهراء على البائع استحسابًا، وإدار دها بالعبب بعد الشصراء أو تقايلا بعد القيض، فعلى المنشاق أن بستيرف بحيضة.

19474 وإذا رحمت الأيضة، أو رُمت الغيصيوية، أو فكت غرهوية، أو عبحوت الكاتيف، أو الكلت غرهوية، أو عبحوت الكاتيف، أو النام الحيان الكاتيف، أو التعلق الكاتيف، أو التعلق الكاتيف، أو التعلق الكاتيف، أو الكلت الحيان المداري، وده وما، القيض، فليس على البائع أن يستبو لها "التعلق ألى حنيف وصى الكاتيف، خلافًا لهما، وإذا ودالماض البيع على البائع لعماد السع معلمه أن يستبر لها والمادات الكاتيف، أو إدام العاصية عن وجل، والمصلة المشترى، ثما استحقها المالك، إن لم يكن المشترى ومنها قبل الاستحقاق، فلا المشترة على المالك قبداً واستحمالة لوال كان فد

فالماوس م تانسركا

^(*)ومي طائفوك.

⁽٤٣ مارس المعقر فين ساقط من الأصل وأنساه من ها وه واب

وطنها، إن علم بحالها أنها معصوبة، قلا استراه على المالك قبات واستحسانًا ["أيضًا، وإن لم يعلم بحالها أنها معصوبة، قلا استراه على المالك قبات واستحسان لم يعلم بحالها أنها معصوبة، فانقباس أن لا يجب الاستبراء على المالك، ومى الاستحسان يجب، وإذا زوج الرجل أمة من إنسان، ثم مات الزوج عنها، قله أن يجامعها بعد مضى العدة، العنق، ولا امتبراه عليه، وإن طلقها الزوج بعد الدخول، فله أن يجامعها بعد مضى العدة، ولا استراء، وين قلقها الزوج في العجول بها، فإن كان المولى ثم يستبرنها بعد ما قبصها بحكم الشراء، وثم قضى عند الزوج ، فعليه الاستبراء، وون قائد قد حاضت عند الزوج ، فلا استبراء على المولى، وهو الصحيح، وطلقها الزوج ، فلا استبراء على المولى ، وهو الصحيح .

۱۳۸۱ - وإذا تؤوج جارية، وكان الزوج بطأها، لم يكن على الروج استراء في قول أي حديدة رضى الم يكن على الروج استراء في قول أي حديدة رضى الله تعالى عدد وقال أبو يوسف وحديد الله تعالى: يستبرتها بحيضة استحسال كيلا يؤدى إلى اجتماع ماء الرحلين على امرأة واحدة في طهر واحد، والأبي حيفة رضى الله تعالى أن عقد الكاح منى صبح تفسئن العلم بيراءة الرحد شرعاً، وهو القصود من الاستداد.

۱۲۸۲۸ - وإذا أراد الوجل أن يبيع أمنه، وقد كان يطأها، يستحب له أن يستبرنها، ثم يبعها.

وإذا أراد الوجل أن يروج أمته من إسان، وقد كان يطأها، يعض مشايخة وحمهم الله تعلى قالوا: يستحب له أن يبيعها، والصحيح الله تعلى قالوا: يستحب له أن يسترنها بحيضة، ثم نزوجها كما لو أراد أن يبيعها، والمحبح أن مهنا يجب الاستجراء، وإليه مال الشيح الإمام شمس الأئمة السرخسي وحمه تقد تعالى. مخلاف ما إذا أراد أن يبيعها، والفرق في فصل البيع يجب الاستبراء على المشترى، فيحصل المقصود به، قالا معنى الإيجاب على البائع، أما في فصل النكاح لا يجب الاستبراء على الزوج ليحسل الاستبراء على الزوج ليحسل به معنى الصينة، فسلت الحاجة إلى إيجابه على الولى.

وفي المنتفى"؛ الحسن عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه كره للرجل أن يديع جاربة كان يعقاً هو حتى يستبر ثبا محيضة، وإن كانت لا تحيض أبناء أو كانت أثسة، فسلهر، وإن ارتفع حيضها بعد الوطء، فبأربعة أشهر، أو خمسة أشهر، وإن جاءعها في الحيض ، فلا يبيمها حتى تعفير من حيضة أخرى.

١٣٨٦٧ - وإذا زنت أمة الرجل، فليس عليه استبراء في قول أبي حثيقة رصى الله نعالي

⁽¹⁾ ما بين المفوويل ساقط من الأصل وأثبتناه من فدوم وف

عنه، وقال محمد رحمه هه نعاتل أحماً إلى أن لا يطأها حتى يسبع ثما يحيضة، وروى على محمد رحمه الله تمثلي رزاية أحرى أنه قال . يجب عليه الإستجاء ، وإذا من حملت من الزماء لأبقربها حتى بصع حملها.

١٧٨٧٨ - و١٤١٤ الله الجارية بن وحلين، اشتري أحمصنا من صاحبه تصيمه، فعليه الاستهام وإذا وطروال جزا المتعاث واشتاي أختهاء فلمأن يطأها الأولى وليسواله أن يطأها الثالية إدا المدير أهزو كملا يصمو حامعا ماءه من وحمو أخشف وإن لمريكي وطء الأولوب فعه أن عظاً أيتهما شدده وإن وطنهما، أو فيلهما، أو لسهما بشهوة، أو نظر إلى فرجهما بشهوف فقد أساءه الأنه رنك المجرم، وهو الجنمع بسهمة في حق الوطاء، والذواعي، ولا يطأ واحدة سيب معد ذلك حتى دول ملك الرطاء عام الأخرى، هكذا ذكر في الأصل .

١٢٨٢٩ - وفي الدادر هشاه ال قال السمت محمدًا وحمه هانعالي يقول: في رجا عنده أختانه وطبيساء لجانام إحداهما الويالم يستهرئ لدي باعها بحيصة قبل أنا يبيعهاء ورولايقران هدوجتي أقطفي للك

وروى مقراعن أبي يومنك وحمه الله تعالى الرجل صده أمتان أختانه وطرو إحداهما و ولا يُبغي له أن بطأ الأحرى حتى تحيض الوطوءة حيضة. ويحرجها عن ملكه، وفي قول أبي حتفة رضي الله تعالم عنه " اذا أحرجها عار ملكه، وطرو الأخرى.

وفي الشدوري . ذكر المبالة من غير ذكر حلاف، فقال: إذ أحرج لذي وطنها عن ملكه، جدرُ له أن يطأ الأحرى؛ لأن المحرم هو الجمع في الوطاء، وقد وإن ذلك بإنطال ملك النمة

القصل الثامن حشر في بيع الآب والوصى والقاضى مال الصبي وشراءهم له

١٢٨٣٠ - الواحد لا يصلح عائدًا من الجانبين في عقود المعاوضات، لما فيه من رجوع الحفوق المنضادة، والأحكام المتنافية إلى الواحد، فإن البيع يوجب ضد ما يوجيه الشراء من الأحكام، فالراحدإذا صار بالعًا ومشتريًّا، ترجع إليه أحكام متضادة، ألا ترى أنه يصير مطالبًا مطالبًا مسلميًا، ومتسلَّمًا، مستزيدًا، أو منتفصًا، وأنه تمتنع محال؛ ولأن المعاوضة توجب حقا لكل واحد من للتعاقدين على صاحبه، فالواحد إذا صارباتها ومشتربًا، وجب الحق له على تقسمه وأبه محتم، والقياس في الأب كذفك، حتى لا يجوز بيع الأب ماله من ابنه الصغير، وشراءه مال فينه الصغير لنفسه ؛ لما قلنا: من الاستحالة، إلا أنهم استحسنوا، وجوزوا ذلك، وطريقه أن يجعل الأب رسولا عنه في التصرف، وأمكن جعل الأب وسولا عنه في التصرف لانتفاء التهمة عن تصرفه مع نفيه بسبب كمال الشفقة ، وعبارة الرسول عبارة الرسل ، فصار العقد فالمُأبِعِبارِ نين معنى كأن الأب باع من ابنه وهو بالغ، ثم نحمل العهد عنه يحكم الأبوة المبجز ، عنها ، فلا يودي إلى التضاد في الأحكام؛ لأنه إنما يؤدي إلى التضاد في الأحكام قر كان لحوق العهدة للآب بحكم العقد، ولهذا لو بلغ الصغير، كانت العهدة عليه، بخلاف الوكيار؛ لأنه لم يوجد في حق الوكيل سبب لتحمل العهدة عليه سوى العقد، وكان لحوق المهدة بحكم المقد، فجاء التضاد، أما هنا فخلافه على أنا نقول: يأن هذا العقد لا يوجب التمليم والنسلم والمطالبة البصير الواحد مسلما ومستلماء مطالبًا ومطلباه لأن الصغير في يد الآب ومثله في يدالأب، فالبيم والشراء صادف محلا مسلمًا، فلا يجب التسليم والتسلم والمطالب]"، فلابتحقق من التضاد في الأحكام، واختلف المشابخ وحمهم الله تعالى في أنه عل يشترط النمام هذا العقد الإبجاب والقبول، والصحيح أنه لا يشترط حتى إن الأب لو قبال: بعث هذا من ولدي فلان بكذا، وقال: اشتريت هذا من سال وقدي بكذا، قباته يتم العقد، والايئترط ألايقول؛ بعث هذا من ولدي، واشتريت، والبه أشار محمدر حمه الله تعالى في الزيادات"، وهذا لأنه لا معتبر بالقبول عند وجود الرضاء كما في فصل التواطئ،

(١) ما بن العقولي ساقط من الأصل، وإنما أتبت هذه العبارة من ع.

والرصاء يتم يقوله: بعث هذا العين من ولدى، فلا يعتبر القبول، ويجوز هذا السيع من الأب عِثل القبعة، ونها يتغاين الثان فيه .

وروى الحس هى أبى حنبقة رصى الله تعالى عنه أنه لا يجوز إلا عثل القيمة، عملى هذه الروقية [تم]^[17] بتحمل الغبن اليسير من الأب (تصرفه مع نفسه وفرق بين نصرفه مع نفسه وبين نصرفه مع نفسه وبين نصرفه مع الأجانب، فيحمل الفبن اليسير]^[17] في نصرته في الوجهين جميعًا، ووجهه أن الغبن اليسير إنما يتحمل في نصرفه مع يتحمل في نصرفه مع الأجانب؛ لأن التحرز عنه غير عكن، هذا المعى موجود في نصرفه مع يتحمل في نصر فه مع الأجانب؛ لأن التحرز عنه غير عكن، هذا المعى موجود في نصرفه مع نفسه، والجواب: الجله عند انحامً الأب يجازلة الأب، والوكان له ابتان صغيران، فباع مال تقسم، والجواب الجله عند انحامً الأب يجازلة الأب، والوكان له ابتان صغيران، فباع مال أحدهما من الخرة الإن قاله المهدة عليهما، وهو الصحيح؛ احدهما من نفسه يجوز، فكذا إذا ياع من الأخرة "وإذا بلغا فالعهدة عليهما، وهو الصحيح؛ العجز، وكانت العهدة عليهما، وبالبلوغ اوتفع العجز، وكانت العهدة عليهما،

وفي المهاروني]: وفي الثمن الذي تزم الأب بشواء مال وقده الصغير لا يتبرأ الأب منه حتى يتصب القاضي وكيلا عن الصحير، فيقبضه عن الأب للصغير، ثم بعد قبضه يأمره الفاصي برده على الأب حتى يكون في يده هن ابنه وديمة.

1744 - وفي الفتاوى : الآب إداباع مال الصعير من أحتى يخل القيمة ، فالمسألة على تلاثة أوحه : إن كان الآب محموداً عند الناس ، أو كان مستوراً الحال، يجوز ، حتى أو كان مستوراً الحال، يجوز ، حتى أو كبر الابن لم يكن له أن ينقضه ؛ لأن الآب له شفقة كاملة ، وإن لم يعاوض هذا المعنى معنى أخر ، فكان هذا البيع نظراً ، فيجوز ، وإن كان الآب فاسداً عند الناس إن باع العقار ، لا يجوز ، حتى كو كبر الابن له أن ينقضه ، قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته : هو المحتار ، بألا إذا كان خيراً للصغير ، بألا باع بضعف قيمته ؛ لأنه عار على ذلك المنى معنى أخر ، ، فكان هذا البيع نظراً ، وإن باع ما سوى العقار من المتقولات ، فقيه روايتان ، في رواية يجوز ، ويؤسد الناس عدى المعار وفي رواية لا يجوز ، إلا إذا كان هيراً المعار وفي رواية لا يجوز ، إلا إذا كان هيراً المعارم قال العمار

⁽¹⁾ ما بين المفوقين ساقط من الأصل، وإنما أنبنت هذه الكلمة من م ع ف

⁽٢) مذين المفروي ساقط من الأصل، وإنما أنَّت هذه العارك من أم . .

⁽٣) ما بين المعقوفين صافط من الأصل وأثبتنا من طوم وف.

الشهيدة وهو المعتارة

و في وصاب المُنتغي أعلى إبراهيم عن محمد وحمه الله تعالى: سع الأب المُصد جائر، فيؤخذ النّعن منه، وبوضع على بدي عدل من عبر قصل بين العقار والمُظول .

17.477 - الوصي إدام مثل ابنيم من نفسه ، أو باع مال نفسه من ابنيم ، فعلى قول أبي حتيفة رضي انه تعالى منه ، وإحدى الروايتين عن أبي بوسف وحمه الله تعالى : إذا كان لبه منفعة طاهرة للبنيم ، لا يجوز ، وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة للبنيم ، لا يجوز ، وعلى قول محمد وحمه الله تعالى ، وأظهر الروايتين عن أبي يوسف : لا يجوز على كل حال ، وتكلموا في نفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حتهة رضي الله تعالى عنه ، بعصهم قالوا : أن يبيع من النسي من مال نفسه ما يساوى أنف ورهم (بشاف نه ، وبيع من مال العبي م ن غسه ما يساوى تماف نه درهم الشاف الهاري عن ما يساوى

وقاق بعضهم: أن يبع من الصبى من مال نصنه ما يساوى أنّها "البخمسانة ، ويبع من مال الصغير ما مساوى خمسمانة بالف، وبعضهم فالوال أن يبع من مال الصبى من نفسه ما يساوى ألقاً بألف وخمسمانة بالف، وبعضهم فول أبى حنيفة رصى الله تعالى عنه الأن الوصى مغذار الأب بعد وفاته ، وهو حال عجزه عن المراقبة بنفسه ، فالظاهر هو الاستصاد في النظر، واختيار من هو أشفق الناس على الصغير ، فينزل الوصى عنزلة الأب وإلا أن شفقة الوصى لاتكون نظير شفقة الأب نشرط في تصوفه مع نفسه المضعة الطاهرة ، وقم يشترط تصرف الأب مع تدسه المامعة الظاهرة ، فم إذا حاز بيم الوصى من نفسه على قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه طل يكنفي بقواه به اله وانشريت ، كما في الأب أربعتهم إلى الشطوين" المهيلكو محمد هذا الفصل في شنء من لكنب .

وذكر الناطعي في أرافعاته أنه أنه يحساج في إلى الشطرين أثناء بخلاف الأف ، وذكر للفرق فمه وحها فقال: رلاية الآب ليب شرعًا بلا قبول، فكشا بجوز بيعه بلا فبول، وولاية النوصي ما فيت شرعًا بلا قبول، فكذا لا يحور بيعه بلا قول.

حال الناطش نميم رايت هذه السالة فيمما علق عني بن الحسن، فكأنه أبر الحسن

٩١) ما يين تبعقو في ساقط من الأصل وأثبتناه من ط وم وف.

⁽٧) هكذا في المسبخ المواني التي عندياء وكان في الأصل: النظرين،

⁽٣) ما بين معفوفين ساقط من لأصل وألشادس فدوم وف.

ع ۱۰-کتاب النبوع الکوخی

۱۲۸۳۳ وفي أواقعات الناطغي أيضاً. الوصي إذ أمره إنسال أن بشتري شيئاً من مال الصحير ، فأشتراه له ، لا يجوز ، بحلاف ما إدا اشتراء لنفسه على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، والعرق أنه إذا اشتراء لنفسه ، قحصوق العمل من جانب اليتيم واجع إلى اليتيم ، ومن جانب الوصي واجع بليه ، فلا يؤدي إلى النضاد ، وإذا اشترى لقيره ، فحقوق العقد من جانب النبير واجع إلى النضاد .

الصبي المأفول إذا باع مال نفسه من الوصيء فهو كبيع الوصي ماك نفسه ، وقد اعتبر في مصرة، مم الوصي جهة النباية عن لوصي كان الوصي بولاه ينفسه .

1848 - ولم باع الصبي المأفون من الأجنبي بغين قاحش، يجور عند أبي حنيفة وضى الله تعالى عنه، واعتبر أبو حنيفة في تصرفه مع الأجنبي جهة المالكية والأصالة، لا جهة النيابه، هإن الوصى لو باع مال الصغير من أحنبي بغين فاحش، لا يجوز، وهما اعتبر اجهة النيابة في تصرفه مع الأجانب أيضاً، حتى قالا: لو باع الصبي ماله من أجنبي وفين فاحش، لا يجور، كما لا يجوز لو باغ الوصى.

الفاصي إذا باع مال الينيم من ضمه ذكر في النبير : أنه لا يجوز ، وأشار إلى المعنى ، مقال: لأن بيعه من ترع قضاء ، وهو إما استفاد لقصاء من جهة غيره ، وما ترذلك إلا به وبغيره ، فكذا العقد الذي يعقد القاصى لا يتم إلا به وبغيره ، وذكر "الناطفي" [في واقعاته الفاضي إذا الشهري من الوصى مال اليتيم تنفسه جار ، وإن كال القاضي جعله وصباء الأل الوصى نائب عن البت لا عن الفاضى ، وذكر أل الماطفي "أفي أك عاد ، الأجلس" ما ذكر معجد وحده الله تمالي في أراسير الكبير أن من معم جواز بيع القاصي من نفسه ، فذلك أوله خاصة ، أما على قول أبي حيمة وضي اله تعالى عنه : معنى أن مجوز .

۱۲۸۳۵ - وروى بشرعن أبي بوسف وحمه الله معالى . أن القاضي إذا الشترى من مال البيتم لنفسه شيئًا وهم عنزل الوصى و فإذا رقع إلى قاصي فضر و نظر عبد و فإن كان خبراً للبيتم الجدود و إلا لم يحزو و كرد للقاضي شراء الأس إد اشترى لابنه الصغير شيئًا و وقد الثمن من مال ندسه و وأشهد على تعسه و إغانقد عنه ليرجع مي ماله و ذكر مي البيوع إملاءً وفي انوا در بن سماعة أعن محمد وحمد الله تعالى ! أن أنه لوجوع خليه .

⁽¹⁾ ما بين للمفوفين ماقط من الأصل، وإلها أنَّتت هذه العارة من أمَّ".

الشراء، وقال في "توافر ابن سماعة"؛ يعتبر الإشهاد وقت نفد النمز، وإن نفد عنه النمو. والميشهد على الرجوع، فإلم لا يرجع على الابر، فص عليه في البوع إملاءً

وفي أنوادر النارسنم أن من محمد رحمه الله تعالى إذا لم بشهد الأب على الرجوع، لكه موى الرجوع، ونقد اللمن على هده البيئة، وسعه الرجوع فيما بيه وبين الله تعالى، ولو كان مكان الآب وصياء فنه حو الرجوع أشهد على ذلك، أو لم يشهد، وكذلك ألجواب في مهر الرأة الابن الصعر

17871 - وروى بشير عن أبي يوسعه رحمه انه تعاني: في رسل انتشرى داراً لابته الصغير، فعلى الأسا أربتغد انتمرى داراً لابته الصغير، فعلى الأسا أربتغد انتمن: وإن مات قبل أن ينقده، فهو من ماله حاصة، ولا يرجع به عليه، أرجع أينمن الكسوة والطمام عليه، وكذلك كل دين لرم الصبي في حاجته، فضمته الأب وأدلا، تم يرجم إلا على الابن أسجب أنه وهو منظوم فيه.

۱۲۸۳۷ - ولو انستری لابنه دارًا، وأنسهن عند عقد البيح أنه يوجع عليه بالشمل، كان ته أناير جعربه عليه، وكذلك كل شيء يشتريه تما لا يجير الأب عليه.

والتقلك كل دين كان على الابن، وصمنه الأب يويد به أمه إذا أشهد أمه يرجع عليم، فنه الذيرجم عابه بالأداد

ومي المتنفى أ: عن أبي يوسف حده الله تعالى أن مه السراء الأب لابنه إن كان شيئًا مجبر الأب عليه ، الله كان طعالًا، أو كسوة ، ولا سال للصغير ، لا يرحم الأب عليه ، وإن أشهد أنه برجع عليه ، كان له أذ برحع ، وإن تويشهد ، لا يكون له أن يرحع ، وعن أبي حيفة رضى الله تعالى عنه فيما إذا اشترى ، دراً ، أو ضبعة ، أو عفوي لا لله الصغير إن كان للامن مال ، عالم ، أو لم يشهد ، فكان هذا صلة منه لاسه . عليم ، أو لم يشهد ، فكان هذا صلة منه لاسه .

١٢٩٣٨ - وفي أنو در هشام: عن أبي يوصف عن أبي سنيفة رسمه حائلة تعالى.

٤١٠ ما بين المقودين ساقط من الأصل وأنينناه من خاوم وهـ.

الأب إذا باع لاينه الصغير ما لمَّمه عشرة طرفها جاز ، وإنَّ اشترى له ما قُمتُه درهم بعشرة لا يجوز ،

ولى الأصل : سوى بين البيع والشراء، ولم يحوزهما في هذه الصورة وأسباهها؟ لأن تصوف الآب مقيد بشرط عدم الصور، وقد تحقن الضرر هذا، وعلى هذه الرواية طرق بين البيع والشراء، غلم يحوز الشراء فكان الشهدة؛ لأن الأب يضيف الشراء إلى نفسه، فيتهم مى حيث إنه اشترى للصد، فلما وجد فيه حباً أظهر الشراء ثلاين، ومثل هذه التهمة لا توجد في جانب البع، والداعى إلى اللفاذ موجود، فيقد

17APP - وفي "توادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: في رحل باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف درهم، ثم قال في مرضه: قد قبضت من فلان التسن، ثم مات من موصه، لم يجز إفراره، عقل، فقال: لأنه كان ضمن لابته ألف درهم في مرضه، وأقر له بها في ماله، ومعنى هدا الكلام أن الأب بإقراره بالاستيفاء من المشترى أثر فلابن بمقدار الشمن في ماله، وإقرار المرض لابنه لا يصح، فصار وجود، كملمه، وكان للوحبي أن بأضف الشمن من المشترى، كما لو في مرضه: قد قبضتها من المشترى، كما لو في مرضه: قد قبضتها من فلان، فضاعت، كان مصدقً.

ولو قال: قبضها، واستهلكها، لم يكن مصدقًا، ولا بسراً المُشترى منها؛ لأنه ذَا ادعى الضياع، قما أو للبيرة المُشترى إذا الضياع، قما أو للبيرة منها المُشترى إذا أخذ منه الشمن أن يرجع على الأس، أو في مناله الأن ذلك الإفرار قمد يعقل، وإفراره قمد على الأس، أو مناله الأن ذلك الإفرار قمد يعقل، وإفراره قمد على الأس، أو مناله المُن ذلك الإفرار قمد يعقل، وإفراره قمد على الأس، أو لمن مناله المُن ذلك الإفرار على المنالة المُن ذلك الإفرار على المنالة المنال

١٣٨٤ - وفي المنتفى" التشرى من ابنه الصغير عبداً، والعبد في يدالاب، فعات العبد، فهر عبراً له عبد الشراه، وهو العبد، فهر عبرا له عبد الشراه، وهو ويعة عبد، وهذا لأن العبد في يدالاب أمانة وقيض الأمانة لا ينوب عن قبض الشراه.

وفي البياب الثاني من يبوع الجامع الاإذا أوسل غلامه في حاحثه، تم باعه من لبته الصغير ، جاز، ولا يصير الأب قابضاً له عن اينه بمجرد البيع حتى لو هلك الدلام قبل أن يرجع إلى الولد، فذلك من مال الولد، بخلاف ما إذا وهبه منه، حيث يصير قاعصاً له عن الابن بنفس الهدة، حتى لو هلك الغلام قبل أن يعود، فذلك من مال الولد، وإذ لم بمن الملام في

⁽¹⁾ هكذا في جعيع المسخ التي توجد للديناء والطاهر أنه تكرار ، فتأمل .

 ⁽٢) هكذا في النسخين: أم و ف ، وكان في الأصل والنسخة فذ الواد مكان الوائد

مسألة البيع، حتى يرجع إلى الوالمد، وتمكن من قبضه صدار قابعياً له عن والده إن كان الوالد تم يبلغ بعد، وإن تم يرجع الغلام حتى بلغ الوالد، ثم رجع إلى الوالد، وتمكن الوالد من قبضه، لا يصير ضابضياً له عن ولند، حتى تو هلك هلك على الوالد، والأصل أن الأب إذا اشترى لا بنه الصدير شيقا، فعد دام الابن صفيراً، فعن القبض للاب، وإذا بلغ الابن، طان كان الأب قد اشترى من الاجنبى، فحق القبض للاب، وإن كان قد اشترى من نفسه، فحق القبض للار،

1785 - وفي "الهاروني"؛ إذا باع الأب داره من ابنه في عباله، والأب ساكن فيها، لا يصبو الابن قابضًا حتى نشرته بها الأب، حتى لو الهدمت الدار، والأب قيها بكون من مال الأب، وكذلك لو كان فيها متاع الأب، أو عباله، وهو غير ساكن فيها، فإن فرغها الأب، صار الابن قابضًا، فإن عاد الأب بعد ما تحول عنها، فسكنها، أو جعل فيها متاعًا له، أو سكنها هياله، وكان فنيًا، صار بمنزة الغاصب.

١٢٨٤٢ - وفيله أيضًا: لو باع الأب من ابنا المستغير جبية له، وهي على الأب، أو طيلسانًا هو لابسه، أو خانمًا في أصبعه، لا يصير الابن فانضًا حتى يترع الأب ذلك، وكذلك المغلة والأب واكبها حتى بنزل عنها.

ولو قال الأب: "تشهدوا أني قد الشتريت حاربة إبني هذه بأنف دوهم، والابن صغير في عياقه، جار الشراء، وصار الأب قابعيًا للحاربة إن كالت في بده، والنمن دين عليه، لا ببرآ إلا بالطريق الذي قذنا.

۱۲۸۶۳ قال من الريادات!: وصى البنيسين إذا باع سال أحدهما من الآخر ، الإجوز: أما على قول محمد رحمه الله تعالى: وأظهر الروايتين عن أبي يوسف: قالا ، والوصي إلى يقوم بالعقد في الطرفين باستبار منفعة ظلعرة ، وحهنا لا يظهر النفع في حق المدهما إلا يظهور القمر في حق الآخر ، وكذلك لو أذن الرصي لهما في التصرف ، فباع أحدهما ماله من الآخر لم يجز .

وكفقك لو أذن لمبدين يتيمون بالتصوف، فياع أحدهما ماله من الأخر، لم يجز؟ لأنهما استفادا الولاية من جهة الوصى، والوصى لو فعل ذلك ينقسه لايجوز، فكذلك إذا فعل من استفاد الولاية من جهته.

١٣٨٨٤ - وفيه أيضًا: إذا وكل الرجل وجلا ببع عمدته من اتنه، أو بشراء عبد الاين للأب، والاين صغير لا يعبر عن نقسه، نقط الوكيل ذلك، لا يحول، له ذكرنا أن الواحد لا يصنح عافائا من اجالين في عقود المعارضات، وإنها ورد الشرح به في حق لأب يحمل الأب رسولا بحكم كمال الشفعة، وليس الموكيل من تلك الشفعة، قلا يصبر رسولا ، فيكول المقد ولذ يعارضونا وحقول المقد الذي يعارضونا الموكيل ، حر، وتكول العهدة من جست الإبن على الألب على أأوك يل ، وفيز على المكس الأب على الأب على الأب معلى المكس الأب على الأب على الأب محلول المحكس الأب على الأب على الأب مصوف الأب عن نصب مباح ، وعن الصغير فوض وإبقاع تصوف عي الفرض أولى من بيقاعه عسا هو ساح ، وثو كان له مناذ ، وكل ولا حقى ع على المحدود عي الفرض أولى من بيقاعه عن الكرب : ألا يوى أنهب لوكان كه سرين، هو كالار حلاء حتى باع أحدهما من الأخر الا بيحول أن الأخر الا يحول أن المؤلم ال

ولو وكل الأسار حلا بالبيع. ووكل رجلا أخر بالشراء، فساع الوكملان يجوزه الأن العد قائم بالاثنين، ورالت الاستحالة.

٣٨٤٥ - وذكر مشام: أن الأب إذا شنرى عبد انه الصحير المسه شراء فاسدًا، فسات المبد قبل أن يستعمله الأب، أو يقيصه ، أو يقوم بعمل مات من مال الصغير ، فا عرف أن السح الصادة لا يعبد الملك بنصب ، من يتوقف ذلك على القبض - وبالشملية لا يحجل فاستك ، بن يشترط الشفي الحسى الذي يصبر به عاصاً مال الغير حتى يصبر مضموراً بالهيمة عيداكه إنها وقد دكرنا قبل هذا أن بالمخلية في السع الفاسد بقع القبض ، وقو باع صدد من ابه الصحير بيعًا فاسدًا، ثم أعتقه الأب عامر داليع. فقد أعتل مثلك بصوح عن ملك الأب عجر داليع. فقد أعتل مثلك بصوح عن ملك الأب عجر داليع. فقد أعتل مثلك بصوح عن ملك الأب عمر داليع.

والى الرادر ابن مساعدًا. عن محمد رحمه الله بعاني لا يحوز أمر والد لمتواه عنيه حتى المضي سنة مد يوم صار معتاه عالى ولا أحفظ ليه عن أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى شيئًا، قال بن مساعة اكان محمد رحمه الله تعالى والمتامى قالك شهراً، ثم معمورجع عن ذلك، ووقته سنة، وكال جواب عرفته في المعنوم، فهو الجداد على المجدد والأنواما يستويان في حي الأحكام

١٢٨٤٦ - وقي ، وادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى: وصي بنيم باع غلامًا للمتم

⁽¹⁾ بدين معقومين ساهد من الأصل وأشتناه من طاوم ولت.

فيسته ألف درهم [بأنف درهم آ¹⁴ هلى أن الوصى بالخيار، فإذ زادت فيمة العبد فى مدة الخيار، فصارت ألفى درهم، فليس للوصى أن يعلّذ لبيع، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى.

1748 - وفي "الأمالي أمن منه ما رحمه الله تعالى رجن ملت وعليه دين، وتوك عبداً لا مان له غيره، وتوك عبداً لا مان له غيره، وتوك عبداً لا مان له غيره، وقيمة العبد أكثر من الدين، فساع الفاضي العبد لقرماء، واشترط الحياد فلائك فأحاز الابن البيع وهو كبير، فبحازته مطلة، إلا أن يقضي لعين، وإن منت الابن في وقت الحيار المنفص البيع، ولو أن وصي يتيم بن عبد البتيم، وانسترط الحيار فلانة أيام، ثم مات البتيم في وقت الحيار، جاز البيع، وكذلك الوالد، وعلل، فغال: لأن العند ههنا تبع للصغير، وفي الوجه الأول تبع لمقبر مؤلاد، أراد بالوجه الأول فصل بيم الذهبي.

۱۹۸۸ - قال محمد وحمد الله تعالى في الزيادات المشترى الأب لانه الصغير من مثل العسفير الأب لانه الصغير من مثل العسفير الأن تصرف الأب وي مال العسفير المهنور المبترى لا يعتن عليه، فلا العبغير مفيد بقيد القطر، والأحسن، وليس من النعل للصغير أن يشترى له من يعتن عليه، فلا يغذ على الصغير، ولكن ينفذ على الأب، وكذلك لو اشترى لابه الكبير العنوه من مال المعتود التو وشد على الأب، ويعدد للك إن كان المعتود المبترى قريبًا من الأب، عثل الأب يحكم قرابته، وإن كان أصنب عنه، كأم المبغير والعنود، أو أخيبه، أو أختهما، لا يعنق الأب، والوصي فيما ذكرة الظير الأب، لكونه قالمًا مقام الأ

17.88 وقو الشيري الآب أو الوصل للصعنوه حاربة، وقد كان استولدها يحكم التكام والقياس أن لا يجوز على المتوه، وبالقياس أخذ محمد وحمدته بعالى، ويجهه آله لو صح عند الفياس أن لا يجوز على المتوه، وبالقياس أخذ محمد وحمدته بعنور على المتوه شراه واحدة من ذلك؛ لأن فيه نظراً المعمنوه؛ لأنه يدخل على ملكه من يطأها، وتقوم بحدث، وشراه هذه أنفع له؟ لأنها أشغق عليه، وأهدى إلى خدمت، وللحققون من مشابخ وحمهم فه تعالى فالوا؛ وجه القياس أفوى؛ لأن هذه الحاجة تنفع الملكوحة، وبالجاربة التي يمكن بعها، فلا حاجة ألى شوا، عذه، وفيه ضور بالعنوه على تجو ما بينا، واستقبع محمد وحمه بعمان قامان فن أحد بالاستحمال، وفان: من أحد بالاستحمال، وفان: من أحد بالاستحمال بجور هذا التصرف في

⁽١) ما مِن العقوقين ساقط من الأصل وأتبتناه من طارم وف

الواحدة[الا في ما والاعليها، وهذا أمر قبيح؛ لأن منا التصرف إلا كان فاخلا في والإية الأب. لم تقيد بالواحدة] " وإن لم يكن فاخلا لم ينقيد بالواحدة، ومشابخنا وحمهم عد تعالى أحيارا عن هذا، وقالوا، جنواز هذا الشراءات و فخوله في ولاية الأب، والوسى اعتسار حاجة معترد، وبالواحدة تنفع حاحته، فلا يجور شراء غيرها، وووي عن محمد وحده الله تعالى في الأطلى أن أنه رجم إلى الاستحماد.

وعابتصل بهذا الفصل:

• ١٩٩٥- المريض إذا باع ما يساوى ألف درهم يخمسمانة من الأجنى، ولا مال له سراد، يصير محاية يقدر حسيمانة و يتقيد المحدد تقدر الثلث، شم يقال للسندوى: (ما أن تبلغ الثمن إلى عام ثاني الألف، ولا يرد شيئا من البيع، وإما أن يفسح المقد، وهذا إذا لم يكن على البيت دين، قبال كان على البيت دين يحيط بجاله، فإله لا يدفك محياله في حق الغرماء أصلا، لا فيما زاد على النت، ولا يعلم الثلث، ولا يتممل منه لا العين الفاحلي، ولا يعلم البيب، عبر أن في حق الفرماء لا يصح - وهي حق الوارث يعتبر من اثنات، وهذا كأن لم يص مرص موت يصوف في محل تعلق به حق الغير، وهو القريم والوارث، ولم يوجد منهم الأمر بالتعديف، إما له لا يشعر على ذلك إلى المسلم على الغير، وهو الغريم والوارث، ولم يوجد منهم الأمر بالتعديف، إما له لا يشعر على ذلك، إلا أن السمح يتعدر الاحترار على ذلك، المقلوب، فلا يحتمل منه إلا البيبر، ولا العاحش على رجم لا يؤدي إلى إيمال حق الغير، والمرحص قاء بتعاق جواره باليتمار الاحترار وعد، مخلاف المقلوب، فلا يحتمل منه إلا البيبر، ولا العاحش

۱۳۸۵ وإزاياع عبدًا من أعيان سائه من وارثه هند أبى حنيمة رسى الله نعالى عنه لابسيعة رسى الله نعالى عنه لابسيع أصلا من شير إجازة مامى الورث سواء حابى، أو للموحات، بنع يمثل القيسمة، أو بأضعاف القيسة الآن وهيد، ولياقى الورثة حتى النص وعلمها يصبح أبيع يمثل الفسم، أو لأخدم نقيا، والوارث إذا ماع عيدًا من أعيان مناله من المورث المويض بمثل الفيسم، فكذات الجواب عند أبى حنيفة رضى فه نعالى عهد.

في مأذون الكبير لشبح الإسلام في باب إقرار العبد لولاه: فإن باح المكاذون من وارثه شيئا، وحالي ذكر شيخ الإسلام في شرح المأذون أن عندهما لا نصح المحالة أصلاء أجازت الايران، أو شريحيروا، ويقال للمشتري إنها ألوبيلغ انشن إلى قام الفيحة وإلا يعسخ .

^{1/ (} ما رين المعقوقين صافط من الأصل وأنشناه من طروم وف

⁽٢) مكتابي م أن وكان في الأهمار و السعابين . ف. و علم الشرف.

۱۳۸۹ - وفي الربادات أنه أن نفس السيم من الوارث لا بصح من غير إجازة الورث خيد أبي حبيقة وضي الله تعالى عنه، و عندهما يصح من غير إحازة الوارث، والمحاباة مع الوارث الاتصاع إلا بإجازة ماي الورنة وهو الصحيح، الآن لحاباة وصية بلا حلاف، والوصيه تلوارث، لا تجوز إلا بإجازة عنية الورنة بلا حلاف إوى المزارعة الكبيرة في شرح شيخ الإسلام: أن الريض إذا اشترى شيئاً من وارثه بصايح الشهود، وأحطاء الشمى كان جنواً إذا مع يكن فيه محاباة، كما لو باعه من أجنى، قال: ما نب معاينة، فالوارث والأجنى في ذلك سواه إلا الماح.

⁽١١) ما بين المقوفين ساقط من الأصل، وإنما أسنت هددافعبارة من على

انقصل افتاسع عشر في كراهة التفريق بين الرقيق

المراقعة في المسلم إلى من عالم شخصير مينها أو اله أو 1900 غرمة المراقة المستفى أن يوفي يست في المستفى الما المستفى الما المستفى المست

ا بيان و قيلت واري اين في حالت عن أبي تواسف عن أبي حديثه وادبي القائمة عالى عاد المالي القائمة والمالي العائمة واستهاد وادبي ليوابلغ و طاراة سعينا ووضع ، ووضعت الأم سالك والأنسخ طالور أكتره التعريق يتهماد واكتراؤه فعرابية أبواف وراصيا للكك .

ا والل معطل مشايحت و حميها الله معالى : إذا والعبل الصنفير ، ورضياً أنَّ عَلَى في بيشهما الله النَّس بالنَّه في منامد

و عن بهي دو سف احد ما مالك تعمل ي والإنتاب " مي روايد أمهم إذا رفعي يقالت و هـ٧ فاس بالتعريق يشهما ، وقد نشر ط على هـده أن وكون الصغير مراهماً

وغي الوافور بشوران عن ألي بوسف حاسه الفائد لل إدا وضوا بدلك حسيف والألبة

مراهفة، فلا تأس به . وإذا حسم مع الصحير أبواه، فلا يسمى أن يقرق مينه «بينهماً» ولا بينه وبين أحدهما دلان نفعهما مختلف، وشقفتهما متفاوتة .

4 ١٩٨٥ - وإذا اجتمع مع الصغير أمه وحالته، قال بأس بأد يست الأم، ويبيع الخالة؛ الأن الأم أقرب، وينبع الخالة؛ الأن الأم أقرب، وضعفها منتية له عن غيره، إلا أن تكون الخاة صغيرة، هجيئته يكره يبع الخالة، ناجه من التفريق بينهما وبين أختها، وكذلك إذا كان مع الصغير أخته وعلته، أو جلته من تسل "أمه، فلا بأس بأن يسبع الأم وبيع من سواها، وكذا إذا كان مع الصغير أمه وأقسم من تسل الأمه، ولا يأن يبيع الأح والأخت، والجدة من قبل الأم أو الأب تظير الأم، حتى إذا المحتمع مع الصغير جلته، أو عبته، أو خالته، أو أخوه، أو أخته، فلا بأس بأن يسك الحلاة، ويبيع من سواها، ذكر هذه المائل على هذا الترب في الريادات " إذا كان مع الصغير أبوه، ويبيع من سواها إلا الأب، قامه لا يبهم الأب، وإذا كان مع الصغير أبوه،

وفي الوادر هشام ؛ قال: ساكت معمدًا رحمه الله تعالى عن الصغير إذا كان معه أمه : وعمته ، هن يسع العمه؟ قال: لاء وإذا كان مع الصغير أمه وأخوات لأب، لا يبيع واحدًا منهم حتى خال. أو تحيض ، أو تستكمل صعه عشر منه

وفي النتفي : قال أبو بوسف رحمه الله تعالى: أقرق بين الصعير وجميع قوابته إذا كان معه أبوان ، وإذا كان معه أحدهما، أفرق بينه وبين من كانت قرابته من قبل الحي دون من كانت قوابته من النيث، حتى إنه إذا كان مع الصخير أبو ، وخاله ، لم أبع الخال ، وإن كان مع الأم عمه ، لم أبم المم .

قدل في الزيادات! : وإداكان مع الصعير أخ لأب، وأخ لأم، لا يبيع واحداً مسهما ه وكذلك إداكان مع المدخير أخت لأب وأخت لأم، لا يبيع واحدة منهما الألان جنو الفرانة المختلف وشفقتها متفاوتة ، فلا ينقص حق الصغير مع أحدهما ، فينوهم الضرر ، وإن كان معهم أخ لأب وأم في المائة الأولى ، والأخت لأب وأم في الممائة الذائبة ، لا بأس مان كيك الأح لأب وأم مي الممائة الأولى ، والأخت لأب وأم في الممائة الذنبة ، وبمبع من سواء ؛ لأن الأخ لأب وأم ولا غت لاب وأم أثر بإني الصعير ، وضفة الأثرب مفية عن الإبعد .

١١) مكدا في ظ ، وكان في السخول عند و لهم قال، وكان في الأصل منه، وهو محريف

الصغير على السواء، بن كانها من الحاليين، تحو أن يكون أحدهما من قبل الأساء والاحرامن قبل السام والاحرامن قبل الأب قائم مقام الأم الناسب والإحرامين المحافظة الأم، لا يعوز له أن يعرف من قبل الأب قائم مقام الأم، فكما يكره التعويل بن الصعير وبن والديم، يكره التعويل بين الصعير وبن والديم، يكره التعفيل وبين والديم، من قبل مقامهما، وإن كانتام من جانب واحد، قبل المراسبة واحداً أحدهما، ويسك الآخر (استحسان، حتى إنه إن كانام العالمي الخواذ كبيران، الابيع واحداً منها، ويسك الاحراف المراسبة والكام الأخراك الإحراف المراسبة والكام الإحداء وتحداً وتعالم الأخراك الإحداء وتعداً وتعدل الأخراك الإحراف المراسبة القرارة والقامة التحداً.

وذكر أيضاً. أن إذا كمان أنواه وأخ ، يكوه بع الأخ ، خيواز أن يكون الأخ أفساق. والصحيح ما دكر في الزيادات ! شعدًا العبار التعاوت والساوى في انشفقه الآن الشفقة المر باطن ، فيعتبر التفارت والساوى في القرابة ، لكونها سبدًا داعبًا إلى الشفقة الان الشفقة العر به المعيدة مع القرابة ، وعند اختلاف الحهة اختلف السبب، فيتعفر الترجيح ، فاعتبر كي سبب على حدث وإدا جتمع مع الصغير أبوال أه ، أن كات جارة بيز رجليل باعدت بولد، فادعياه ، حى ثب انسب منهذا في أسراء أو أسراً الولد معهما ، في القياس على الاستحسان (الذي ذكرنا في الأحويل والمرق أن الأب في الخيفة احدثها ، وفي المستحدان الآليج واحدًا منهما ، وخالف الأخويل والمرق أن الأب في الخيفة احدثها ، وهو مشبه ، فلوجوز نابع أحدثها ، وما وحد سبه ، فلوجوز نابع أحدثها ، واحد سبه الأل ، ويسك الأجهل مع الصحير ، وقيه صرر بالصعير ، بحلاف الأخويل واحد سبه المنافق مع الخيفة ، فإذ باخ أحدثها كان الدفي مع الصغير ، فذا هو الكلام في حكم كراهة الشغير ، في البعر .

وأم الكلام في حكم جوار البع وفساده، فنقول: إذا قرأي بن الصغير وين والده، أو

⁽٦) ما دن العقو بين ساقط من الأصل وانستاه من هارم وب

⁽٢) وهي النسخة ط الموأسو وأسر.

⁽٣) بديري العفو فين ساقط من الأحمل وأتمثناه من خروم و ف

والدته وهن سواهما من الأقارب في البيع، فالبيع حائز في ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف وحمه الله تعالى أن البيع باطل، في الكل، وعنه رواية أحرى أنه فرق بن الوائدين والمؤتودين، فأبطله بين الوائدين والموثودين، وجوزه فيما عداهما من القرابات تقوة فرابة الولاد، وضعف طفرانة المتجردة عن أن لاد.

وجه رواية تشوية أن كراهة التعريق لدفع الضرر عن الصعير، وفي حق هذا المعنى قراية الولاد، والفراية الشجرة عن الولاد على السواء، والصحيح سافكر في ضاهر الرواية؛ لأن ركى الشمليك صدر عن أهله مضافًا إلى محله، والنبي عن البيع إنه كان لمعنى مجاور يتمك البيع عنه، وهو إفعاق الرحمة بالصغير، ومثل هذا لا يؤثر في فساد البيع، كالبيع رقب التداريما المُشيع، وإذا كان التغريق يغير مستحق في أحدهما لم يكون.

۱۳۸۹ - وكذلك يجود أن بلحق أحدهما دين، فيباع فيه، أو بحق أحدهم جنايف فيدقع بالجناية الله التم عن التصريق للحدوم ونايف فيدقع بالجناية الأن اللغ عن التصريق لدمع الضيار عن الصنحي على وجه يلحق الضارر بشخص الحراء وعن أبي حديدة رضى الله تعالى عنه في فصل الجناية أنه يستحب الذاء تشرأ للجنايين، وكذلك لو اشترى الهماء فقيضهما، ثم رجد بأحدهما عبار ودللعب تحاصة.

وقال أبو بوسف وحمه الله معانى ا يوده عال الأسهما في معني كواهة التقويق كيشى ، واحد، وجه ظاهر الرواية أن المقت بحق الرداسيب، وهو مقصود على المعبب حقيقة وحكمًا، فلم يجزره الأخر بعد قام الصفقة ، أكثر ما فيه أن فيه نفويقا بسهما، ولكن لحق مستحق عي أحدهما فيجوز ، كما لوجني أحدهما، أو لحق أحدهما فين ، ولا يكر، عنق أحدهم، ولا تتاته الأن كراهة البهر لأجل التعريق ، ولا تعريق في الإعتاق

والرباع أحدهم نسمة للعنق، كره عبد أبي حيفة رضى أنه تعالى عناء خلافًا لهمماء والصحيح قول أبي حيفة رحمه أفه ؟ لأن أربع نسمة ليس ببع بشرط العنق، لأن أبيع بشرط العنق فاسد، لكم مبعاد بينهما، والوفاء بالرعد ليس بلارم، حتى لو باعه عن قال: إن المستريته فهو حر، لا يكوم لبع بالانقاق.

۱۲۸۵۷ رض المنتفى : لوباغ أحدهما عن يعتقه، لم يجر في نول أبي يوسف رحمه الله تعالىء فإن فيضه المسترى، أو أعتقه، صمن القيمة، ولو باع أحدهما من رجل، نم ماغ الأحر من ذلك الرجل، قبال أمو بوسف: البسع وقع قباسياً، فيإدا احتسمها في ملكه المسحسف أن أخيرهما. ۱۲۸۵۸ - وفي توادر ابن صماعة : قال: صمعت أبا يوسف رحمه أنه تعالى يقوله : في رجل الشوى عبدًا صغيراً وأمه عند البائم ، فأعنه المشرى ، فالبيع جائز ، وعليه النمن ، وكذلك لو سات عنده قال : لأبي إنما كنت أفقض البيع لتفويف بيثهما ، قإذا فحب التفريق جاز البيع ، وكذلك لو ساتت الأم عند البائع ، أر أعشقها مولاها ، يجوز البيع ، وكذلك لو باع المشترى الصغير من رحل ، فأعنقه ، فالفياس في العنق والموت أن يلزمه الفيمة في الصغير ، ولكن يستحسن أن يجعله بالثمن إذا فعب القرفة .

الفصيل العشرون في الإقالة

٩ ١٧٨٥٩ - الأحيل عبد أبن حسفة وضي الله تعالى عبه . أن الإقالة تحمل فيسخًا في حل التعاقدين في لصور كلها، فإن أمكن بصحيحها فيسخًا ، لصح فيسخًا ، وإن تعدر الصحيحها فيسخًا الأيصاح أصلاً.

1787 بيان هذا الأصل من المسائل إذا بع جارية بألف فرضه، وتفايل العقد ديها بألف فرضه، وتفايل العقد ديها بألف درهم، فتفايل العقد ديها ورهم، فتفايل الغائم، وأن تقابلا ألف وخسساته و صحب الإذائم بأنف، ويسع ذكو الخاسسة أثقة لأن في الألف، وغسساته وقائم الألف، ويلكن منه ويادة، والانقابلا بخسساته فإن كان العدد قائمً في يد المنظري على حاله، لم يدخله عبب، صحب الإقالة بألف، ويطنو ذكر الخسساته، ويصير العطوط بؤاء تقصال الكف على المنظري، وإن دخله عبب، يصبر إلى تخسساته، ويصير المعلوط بؤاء تقصال النبوء كانه لما حسن هند المنظري حروان غيبه، يعوم الان يحتس عند اللاتم بعض النمن.

بعض مشايحة رحمهم الله تعالى قالوا: تأويل المسآلة أن يكون حهدة العيب خمصمانة ، أو أقل أو أكثر ، مة غار ما يتعلى الناس فيه ، ولكن جود ، الكتاب مطلق ، وأو كانت الإفاقة لجنس أحراء ذكر في حالة الكتب أنها تصلح الإفاة عند أبي حلية قرصي الله تعالى عنه الذعن الأول ، وطفو ذكر جنس آخر

وذكر بعض المتناجع في أشرح الجانع الصغير : أنّ عنى قول أن حبيفة وضي الله نسائي عنه تنظل الإقالة في هذه الصورة ، وإنّ اردات الجارية ، تم نقابلا ، فإذ كان فسل القيض ، صحبت الإقالة ، سواء كانت الزيادة متصلة ، أو منفصلة ، لأنّ الزيادة قبل القيض لا علم الفسح ، منفصلة كان الزيادة قبل القيض لا علم الفسح ، منفصلة كان الزيادة قبل القيض الوقالة بإطابة عند أبي حنيفة رصى الله تدالى عنه الأنّ تعذر من حيحها منحاً بسبب الزيادة لأن الزيادة المنافضة المنفقة منحد حدد عنه تعلق لا يصحح الإقالة إلا يقوم عنه الإقالة إلى حسقة لا غنم العسلم متى وحد الرصاعين له اخل في الريادة يطلان حقه في الزيادة الرضاعة الرضاعة الرضاعة لا غنم العسلم متى وحد الرصاعين له اخل في الريادة يطلان حقه في الزيادة الرضاعة المنافقة لا غنم العسلم متى وحد الرصاعة المكل لا يصححها فسخاء فيهم على الزيادة المنافقة الإغلام المكلة المنافقة الإغلام المكلة المنافقة الإغلام المكلة المكلة في الزيادة المكلة المكلة المكلة المكلة المكلة المنافقة الإغلام المكلة المك

فسخاعته

إذا لم يوجد منهما دليل البيع، فإن تفايلا عتل النمن الأول، وكان المقالة فسخ في حق المتعاقلين إذا لم يوجد منهما دليل البيع، فإن تفايلا عتل النمن الأول، وكان العقد قابلا للفسخ، فقى هذه الصورة تجمل الإقالة فسخًا في حق المتعاقدين، أمكن اعتبارها بيمًا جديدًا، أو لم يمكن، بأن كانت الإقالة في المتقول قبل القبض، وإذا وجد منهما دليل البيع، وأمكن جعلها بيمًا، يجعل بيمًا، صراء أمكن حعلها فسخًا، أو لم يمكن، وإذا لم يمكن أن يجعل بيمًا، وأمكن أن يجعل بيمًا، وأمكن أن يجعل بيمًا، وأمكن أن يجعل فسخًا، كما لو تفايلا في بيع العرض بالعرض بعد هلاك أحدهما، فالإقالة في هذه الصورة تجعل فسخًا؛ لأنه تعفر جعلها بيمًا، وإن لم يمكن أن يجعل بيمًا ولا فسحًا، يطل، كما في بيع العرض بالدواهم إذا تقايلا بعد هلاك المرض، وكما لو تفايلا في المقول قبل القبض على خلاف جنى الدواهم إذا تقايلا بعد هلاك

١٢٨٦٢ - بيان هذا الأصار من المسائل إذا تقايلا قبل فيض الجارية، والجارية فالمةعلى حالها، لم تتغير إلى زبادة أو نقصان، أو تغيرت إلى زبادة أو نقصان [قالإقالة صحيحة عند، قسمةًا إذا تقابلاً بالثمن الأول، أو بجنس الثمن الأول، ولكن يزيادة أو تقصيان] °° و لأنه تعذر اعتبارها بيعًا، وأمكن اعتبارها فسخًّا؛ لأنَّ النفصان لا يمنع القسنع على كل حال، وكذلك الزيادة قبل الغبض لا يمنع الفسخ، فبجعل فسحًّا، وإن تقابلا على خلاف جنس الثمن الأول، بطلت الإقالة؛ لأنَّه تعذر اعتبارها بيعًا؛ لأد بيع المنقول قبل القبض، لا يجوز، وتعذر اعتبارها هَسخًا؟ لأن الفسخ ما يكون بالشمن الأولى، وقد سميا ثمنًا أخر، وإن تفايلا قبل القبض، فإن كانت الجارية قائمة على حالها، لم تنفير إلى زيادة ولانقصاف، أو تغيرت إلى زيادة، أو تقصان، قالإقالة صحيحة عنده فسحًا، أو تقابلا بالشين الأول، أو بجنس الثمن الأول، ولكن بزيادة أو نفصان ٢ لأنه تعذر اعتبارها بيعًا، وأمكن اعتبارها فسنفًا ٢ لأن النقصان لا يمنع الفسخ على كل حال، وكذلك الزيادة قبل القبض لا يمنع الفسخ، فيجعل فسخًا، وإن تقابلا على خلاف جنس الشمن الأول بطلت الإقالة؛ لأنه تعذر اعتبيارها بيعًا؛ لأن بيع المنفول قبل القبض، لا يجوز اعتبارها فسخًّا؛ لأن الفسخ ما يكون بالشمن الأول، وقد سُعبا ثمثًا أخر، وإن تقايلًا بعد الفيض، فإن كانت الجاربة قائمة على حالها فم تتغيره وقيد تقايلًا بالنفس الأول، فالإقالة عنده صحيحة فسخًا: لأنه لم يرجد دليل البيع، والعقد قابل للقسخ، فيجعل الإقالة فسخًا ، وكذلك إذا سكنا عن النَّمن الأول؛ لأنَّ النَّمن الأول بصير مذكورًا مغتضى

⁽¹⁾ ما بين المعلوقين سافط من الأعمال وأثبتناه من طروع وف.

للإقافة ، وإنه الإقافة ما تكوه الماشيس الأوان و وإن تعايدا لجنس النسل الأوراد ولكن ويده أو المجافئة المستساق، فعلى الوان في والمنافقة المائة وحد دنيل النبوع وهو الريادة عن النمن الموان بعد والموافقة المائة وحد دنيل الموان والموافقة عن النمن الموان والمكون المحان الموان المحان والمكون المداوة الأنه وحد داس فل موان المحروف المداوة المائة الموان المحروف المحان الموان والمكون المداوة المحان الموان المحروف الموان المحروف والمكون المداوة المحان المحروف والمكون المداوة المحرف المحروف المحرف المحرف المحرف المحروف الموان المحروف والمكون المحروف المحروف والمكون المحروف المحروف المحروف المحروف والمحروف والمحروف المحروف والمحروف والمحروف المحروف الم

والأصل عند محمد وحمد الله تعدلي أن الإقامة فسنخ في حتى متعدف بين إذا لم به حد متهدا فليل الديم مان تتعدف بين إذا لم به حد متهدا فليل الديم والمرات عسرح ويان وحد وبدال المبيح والمرات عسرح ويان وحد وبدال المبيح والمرات على أن يجمل مسحلًا وأمكن حماله بعد ويجعل بعدًا وو به واحدة الداخل أبو يوسف كدائو المتعدل أن يتجمل فليلا بعد المتعدل الأمان الأولى، وإن وجاء مهما دليل المبعد وأمكن حصها بعدًا والمتحدث كسالو تقاملا بعد الشعل والمجاهدة على حالها بجسل لشمن الأمان ولكن بزيادة أو كسالو تقاملا بعد الشعل والمجاهدة عالى روايات الإراك في رواية كدب المتحدث وعلى الإمانة من هذا كدب المتحدث وعلى الإمانة من هذا الأمان من المحدث والمحدث وعلى الإمانة من هذا المحدث والمجاهدة والمحدد الإفارة والمحدد والمحدد والمحدد الإفارة والمحدد والمحدد والمحدد الإفارة والمحدد المحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد المحدد والمحدد الإفارة والمحدد وا

⁽١٩٠١هـ) م. أو سكة مر وكر النعل الأول محل الإفاية للسحد

أو المارين الدوير فين منافظ من الأنصل و أثبتناه من صاوع وعدا.

يوسف، وإذ تفايلا بعد فيص الجاربة، فإن كانت الجاربة فائمة على حالها، لم تنفير ، وقد تقايلا بالشمل الأول، أو قد سكتا عن الشمل الأول، تجوز الإقاتة هنا، فسبحًا على نجر ما فلن لأبي يوسعه، وإنه تقايلاً بحنس الثمن الأول، ولكن بريادة أو نقصان، فعن محمد في همه المصورة ووايتان ، في رواية كشاب المأدون ، نصح الإقالة بيعًا ، وفي رو به كشاب الشععة نصح فسخاه لأته وجد دنيل البيع. وأمكن جعلها بيعًا وفسخاه وفي مثل هذه الصورة عن محمد رحمه الله تعانى : روايتان، وإن نقابلا على حلاف جنس النمن الأول، صحت الإقالة عنده سِمَّا رواية واحدة؛ لأنه وجد دليل البيع، وتعلَّر جعلها بسخًّا؛ لأن ما يكون بمثل النَّمَن الأولء وأمكن جعلها ببعاء وفي متل هفته اصورة ثصح الإفالة ببعا عنده رواية واحدةء وبال كانت الجارية فلا تغير ت عن حالها إلى زيادة أو نفصان إلا كان التغير إلى نقصان، مأن تعييت في بدالمُشترى بفيعل أجنبي، أو باقة سيماوية، فالخواب فيه عند محمد نظير الحواب عند أبي بوسف، وإذا تغيرت الحاربة إلى زيادة، قون كانت الزيادة مفصلة، تصبح الإفاقة صده بيعًا في القصبول كلهاء لأبه تعدر اعتبارها فسخا مكانا الزيادة، وأمكن اعتبارها بيعًا، فجعلناها بيعًا. وإدكات الزيادة منصلة ، والجواب فيه كاجوات فيما إذا كانت الجارية فانعة على حالها لم تتعبرا لأذ الزيادة للتصلة لاتمنع صحة الفسخ عنده سواه وجد الرضاه من له الحن في الزيادة، أو لم يوجئه وإداكان الصنخ لا يتعذر بسبب الزيادة المتصنة، صار وجودها - والعمم مُنوَلَهُ ، وذكر محمد في كتاب التَّادونَ ، فقال العبد اللَّذونَ له في الدَّجارة: إذا باع جاربة بألف درهم ، تم إن العبد أقاله البيد في الحارية ، وجعلها على وجهين " إما إن كانت الإفالة فيل فيص المُشتري الحاربة ، أو بعد قبضه إياها، وجعل كن وجه على رجهين: إساؤن كان النمن موهوبًا . أو غير موهوب، فإن كانت الإقالة قبل قيض الجارية والشمن غير موهوب، يصبح الإقالة مسخًّا عندهم إلا في فصل، وهو ما إذا حصلت الإفالة بحلاف جنس التمن الأول، فإنا هناك نبطل الإقالة عندهم جميعًا، أما في سمر العصول: لانه تعذر اهتبارها بيعًا حديثًا؛ لأن بيم للتفول فين القيض لا يجوزه وأمكن جعلها فسخًا إذا كان التمن غير موهوب للمأدرن؛ لأنه لا يكون فممخا يغبر نمنء فيجعل يسمؤنه وأماإذا حصلت الإقالة بخلاف جنس الثمن الأول قلاته كما تعفر اعتمارها مبعًا. تعذر اعتبارها فسمخًا؛ لأنَّ الفسخ ما يكونَ بِمثل النَّمَنِ الأولَ، فنطلت ضرورة ، وإن كنان التمن موهومًا للسائون في الشجارة، فالإقالة باطلة عندهم حميتًا في الفصول كلهاه لأنه كسا نعذر اعتبارها بيعاً بحصولها قبل القبض في المنقول، تعذر اعتبارها فسنخا للاكنان الثمن موهويًا؛ لأنه يكون فسنخًا يعيو نمن، والمأدون لا يملك ذلك ؛ لأنه يكون

تسرعاً، وإن تفايلا قبل قبض الجارية بعد ما تغيرت الجارية إلى زيادة أو نقصان؛ فاحراب فيه كالجواب بيما إذ كانت اجزرة قائمة بحالها؛ لأن الزيادة قبل القبض، والنقصان قبل الفيض لا يتم الفسخ على كل حال، مصار وجود ذلك والعدم بمنزلة، فتصح الإقامة قسخًا إذا كان الإمان أصلا، وإن كان النمن موهواً للمأذون، لا تصح الإقابة في المحسول كله عندهم جميعًا، وأما إذا تديلا بعد قبض الجارية، فإن تقابلا، والنمن غير موهوب، فإن كانت الجارية قائمة على حالها إن نقابلا بالنمن الأول، أو سكنا عن ذكر النمن الأول، تصح الإقالة فسخًا عنده " ؛ لأنه لم يوجد دليل البيع، وأمكن اعتبارها قسخًا [وإن تقابلا بجنس المن الأول، ولكن إلى زيادة أو نقصان، تصح الإتباق فسيحًا إلا عند أبي حنيفة، ويعفو ذكر الزيادة والنقصان إلى غيادة أو نقصان، في يوسف به على بدئاً الأراء حتى لا تبطل الزيادة و لنفصان، والنقصان إلى على طبارها بيمًا وفسحًا، فجعلناه بيمًا، حتى لا تبطل الزيادة و لنفصان،

١٣٨٣ - فعلى قول أبي حنيفة: تبطل الإقالة لتعذر اعتبارها فسخا، وعلى قول أبي بوسف ومحمد: تصح الإقالة بيما جعيداً ؛ لأنه أمكن اعتبارها بيما جديداً عدا إذا تفايلا والجارية فالمه على حالها، ولا كانت الجارية قد تغيرت، إن تغيرت إلى زياده، وكانت الزيادة منفصلة، فالإقالة باطلة عند أبي حنيفة على كل حال؛ لأنه نعنس الإقالة فسسفًا، ونعذر اعتبارها فسخاً نكاذ الريادة الفصول كلها؛ لأنه أمكن اعتبارها بيمًا، وإن كانت الزيادة منصلة، فالجواب فبه كالجواب فيما إذا كانت الجارية قائمة على حالها لم تنغير، وإن تغيرت إلى نقصان، بأن نبست في بد المشترى بفعل المشترى، أو بأنة سموية ؛ وقالموا في كالجواب فيما إذا كانت المشترى، أو بأنة سموية ؛ وقالمن غير موهوب فاما إذا كانت الجارية قائمة على حالها الم تنغير هذا إذا تقايلا بعد القبض، والثمن غير موهوب، فأما إذا تفايلا بعد القبض، والثمن موهوب قاما إذا تفايلا بعد القبض، والشمن موهوب فيما إذا تفايلا بالثمن الأول، بطلت

⁽١١) وفي النسخة م ": صديم -

⁽٢) ما بين العقوفين ساقط من الأسل والبنناء من قدوم وف.

⁽٢) ما بين المعفوفين ساقط من الأحمل وأنشناه مي خاوم وف.

 ⁽¹⁾ ما بين المعفوقين سافط من الأصل وأنبئته من قدوم وف.

الإقالة عبداني حيفة الأامافة نعار الهسارها فساخ الاكان الدين موهوبك وعبارهما يحمل ليمًا؛ لأنه إن تعدر عندرها صلحًا أمكن اعتبارها ليكاه لأن الليه بعد هية النس صحيح، وإن حكتنا عن فكر الشمل لأوال، فكفلك عبد أبي حنيفة رحمه انه بعالي الإقالة بنظلة، وعند أبي بوسف بصبح ببناء واصطربت روابات الأفرداني هدا القصر عند بحمده بي يعص الروايت وعشرها بيعال كمومرا بمدانقف واومي بعس الروابات الإفالة باطلق كساهو قول أبي حنيفة ا ووجه هذه الووايه أن الإفاله عند محمد إنا تحم البحُّ عند زمد المهار ما يسخُّ إذا أمكن حملها وعالم والويكن حملها سعاهها ولالبيدام يسمنا تمكه ولم يصر الثمر الأول مذكورا مقتعيني الإفالة [الأنوالاندر الأون وفرايص ماكوراً مقتص وأقالة إن القاطي للعقد نبور والمر بعلَّ ههذا بدل، فقو لصر النَّجر الأول مذكر راً (والبيع لا تصيح من غير المدية النبس، لحلاف ما ود كان الشدر عير موجوب الآن هناك صار التحر الأول مذك وأأأ " معتصى الإفالة، فيمكرا أن يحجار بعدًا ، وإذ نقايها بجسر انتمل الأول، والكن يزبادة أو تقصال، فعلى قرال أبي حنيمة. ا الإفائه باطله ، وعلى فرانهما: تسبح يبقُّه وإن تقابلاً بخلاف جس النَّسَ الأوبيه فعلى قول المي حجيما الإفاله للظلماء وعلى فرالهمار بجعل معار فأما إفا تفايلاه وفلا نفرت عن حالهاه والدمار موهوب ، فإي نفسوات إلى اللغة ، كنانك الأبادة منفصية ، يُحيو الأباني والوالات والعفراء فعدائن صفة الإفالة باطلق وعدهما الإقاله صحيحة بيعاروية واحدة إلاني فصل واحده وهم ماؤذا سكتاعه ذكر الثمراء فرناني مدا القصل هر محمد روايتك وفي ورواية نصبح الإقانة بمعتب وعورو والية مبطل الإقافة دوإن تدبت الربادة منصلة وفهلفا وماالو تباست الحبرية فاتمة على حالها لمرتدهير سواده وإن تعيرت إلى الانسان ، بأن تعربت إلها المشتري. أواباقه سماويه وعهشا وماالوا تنامت الجنازية فالمهاعلين حالها لم نتعبر واصواء مندهم جميعاً و هذه احملة من جمله مأدري سنخ الإسلام خواهر (100.

١٣٨٩٤ - وفي القدوري : قان أبو حيفة. الإفرنة فسنم في حن التعافدين، عقد حديد في حق السلم، وقبال أنو يومله. الإقبالة بيع إلا إذا نعاتم، فينجمل فسنجاء وقبال محملانا هواحسم وأدارانا معدر فيحعل بيعك وافان وقراء هوا فسنع في حق شعاقدين وغياهمان

١٢٨١٥ . وفي الشفي القال محمدة إن الإفالة عند القدس وقبل القيض مدفعية. والبسب وبيع والافقال فالدأب حبيات نباهاه الخلاف أناي فكرارة فيحا فالحاسل المدمخ بالمظ

والاناحة إبن الحقودي سافعة من الأصل وأتبساه من مرجورهم

والمامون معتومين ماقطعي لأصل وأنساوس طاوموف

الإفالة، أما إذا حصل بلفط الفاسخة، أو انتاركة، أو الرد، فيانها الأبعل بيخا، وإن أمكن جملها بيخا، وإن أمكن جملها بيخا، وإذا حصل الفسح بلفظ الإفالة، فهو بيح جديد في طن النافت بلا تعلاف. حتى إن الشعيع إذا الشعيع إذا الشعيع الفشتري تفايلا البيح، يتجدد للشفيع حق الشعيع ، واعتبرت الإفالة بينا حديثاً في حقد ونظائر هذا كثيرة، ثم إنما تعبر الإفالة بينا في حقد ونظائر هذا كثيرة، ثم إنما تعبر الإفالة فينات المرحى التعاقدين قبعا كان من موجبات البيع، وإنما ينت المراحى التعاقدين قبعا كان من موجبات البيع، وإنما ينت المرازات، فالإفاقة تعتبر بينا جديثاً في حقه عالى ما يأتي باته معد هذا إن شاه الله تعالى ما يأتي باته معد هذا إن شاه

٩٢٨١٠ قال محمد عني أفخام - وإذا الشنري الرجل من وحل عبداً بكراً من طعام وسط إلى أجل أو حال، وتقابضاه وقاد كان أعطاه المُشتري حبطة أجود من المُنبروط، أو ردىء، أو مثل المشروط، ثم تقايلاً، لا يلزمه رد القبوض بعينه، وإن كان قائمًا ﴿ لان الطعام في هذه المسألة أمن، ولهذا جاز الاستبدال، والأثمان لانتعبي عندالنسخ. كما لا تتعبي عند البوم، وكذلك الجواب فيما إذا كان الرد بالعبب بعد العبص بعير قضاء، وإذا لم يجب ود الطعام بعينه في هائين الصورتين، يردمش الذي كان مشروطً، أو يردمن الفيوضي، ثم يمكر محمد هذا العصل في الكتاب نص ، عامة المشابخ علي أنه برد مثل المشروط (سواء كان المُنبوض أحود أو آرداً، وقال الفقيم أبو صعمر ؛ إذا كناذ القسوعي أرداً، لجب ردمثل الفسوض، لا رد مثل المنبووط، قبال. وإلى هذا أنسار محمدهم الأصل ، ووجهه أنه لو وحب عليه ودمينل المضروط أأننا في هذه الصبورة؛ ألزمه تصوت ما بين المغيوص والمشروط أوهو نفاوت ما بين الوسط والرديء سبب جرعه؛ لأنَّ حفه كان في الشووط) أنَّه فهم إذا تجوز بالرديءه فقدنسوع بمقدار ذلت فلو لزمه ودمثل المشروطة فزمه فلك التفاوت بسبب ثير قدد وأبه لا يجبوزه ثم على قول عامة المتنابخ مرق بين الإفانة بعد القبص والود بالدبب بعد القبض بعير فضام وبين لرد بالعيب قبل القبص أو بعد انقبض مفضاء، فقال: إذا كان الرد بالمب قبل القبض كيف ما كان، أو كان الروبعد القبض مفضاء بنزمه رومثل المقبوض، الاود مثل المشروطاء والعرق أن المود بالعبب قبل القيض بقصاء أويغير قضاء، ويعد القيض بقصاء فسخ من كل و حدفي حق الكل، وليس بيم جديد، والهذا لا يتحدد للشغيم حق الشفعة، وإذا الفسخ البيع من كل وجه، فيما يستقبل من الأحكام، صار وجود البيم، وعدمه عنزلة، ولو

⁽¹⁾ ما بن العقوفين سافط من الأصل، وإنما أنهت عليه العبارة من م

⁽٢) ما بي المعودي سائط من الأصل وأثبت من مذوج رحم

عدم البيع ، ووجب على القابض رد القبوص معد ما ملك بسبب صحيح ، كرمه و دمثل المقبوض ، كما في العوض ، كذا ههذا ، أما الإفائة والرد بالعبب معد لقبض إذا كان بتراضيهما بقزلة بيع جديد ، ولهذا لا يشجده للشفيع حلى الشفعة ، فإذا كان منزلة بيع حديد ، صبار كأن المشتري باع المعد من البائع تابيًا مثل الشمل الشورط في البيع ، لأن الإقالة بناء على العقد ، وإذا يصبح بحا كناذ مشروطاً في أصل البيع ، فكان المتنوى أباع العبد من البائع بمثل الشمل الأول بلامة ، ولم كان كذلك كان على البائع أن يعطى المنتوى [أنا من النمن المنتوط في البيع ، ولا يقومه و دال كان كان على البائع أن يعطى المنتوى [أنا من النمن النمن المنتوط في البيع ، ولا يقومه ودا كان كذلك كان على البائع أن يعطى المنتوى [أنا من النمن النمن النمن النمن النمن النما المنتوط في البيع ، ولا يقومه ودا بقوم من المناوع ، ولا يقومه ودا يقوم من المناوع ، ولا يقومه ودا بقوم منال الفيومي كذا هها.

ظان قبل الإفانة والرد «العبب عند القبض بدير قصاء إقااعتمر بيما حديداً في حو الثالث، أما في من الشعافدي عنير فسخًا وحتى إذ البائع مد الإقالة لو باع العبد من المشترى المنافرة و أما في من الشعوب و وفو باعه من غيره لم بحزا الأنه في حق لشخت بيع حديده فصاد بالغا المبيع في القبض و إذا بت مقا فظول: لم بحزا الأنه في حق لشعافيس و إذا بت مقا فظول: وجوب رد مثل المنبوط في القبض و الاعتمال و وهو ما تنافره في القبوض و الخوال المنافزة و الم

۱۳۸۳۷ - إحداهما: إذا كان لرجل على غيره الف درهم مؤجل، باعد لطفوت بذلك عبداً، قبل حاول الأجل، أو صاحله من العبي، كما لو عبداً المنظوت من العبي، كما لو عبدل المنزن، فلو أن مشترى العبد وجد بالعبد عبداً بعد القبص، فرده بعير قصاء، قال: بعود الدين على الطالب حالا لا مزجلا، كان الطالب باغ العبد من الطالوت ثانياً بأنف درهم، واعتبرت الإقالة والدي بالحيد بغير قصاء في حق الأجل بيعًا حديثًا، وإن كان في حشهما الا

٢٠١ ما بين المفرقين ساقط من الأصلي وأستاه من ظارم وب

هذا من آشامعتي أما الأجل ليس من موجبات البعر، علم لا يتبت عقس العقدال، وإنما يعبب يشرط رائد، ووقته أو ما والرد بالعباس في هذه السائد في القبض بعير فضاء، أربعا، النمش فسع من يقضاه ، فالدين يعود موجلا؟ لان الرد بالعباب عيم القبض بعير فضاء، وبعا، النمش فسع من كل ، جه، فإذا نفسخ البع الأول من كل وجد، مسار وحوده وعند، غيرلة، ولي عدم البع كان الذين على الطبوب موجلا

المسأنة الثانية. إذا اغترى عبداً ، فوجدته عبباً بعد القلص ، فرده بعبر قضاء، ثم جاء رجال، وادعى أن العماله، فأقام على ذلك عاهدي ما وأحد الماهمين [مرزأ] منتري العمام فالها: لا نقد رشهادتما فاعتبر هذا بعد جديداً في حق الشهادة الأماليدو مر موجبات البيراء ومبار لأنا الشانوي بالإطامية تابأ المربائعية وشهد المعامي بالملات ولوائدي كفلك لاتقبل المهادته الأنه مناجعي تلفل ماخريده وعشه لدريد فلفيات فاصراء أوجفير فضاله فاضرابي الفيص ، نقبل شهادته ، فاعتبر الله مصلحا من كل وحه ، وإذا الفسخ البه من كل وحم، صار وحود البيم وعديه ببرلة، ولو عدم البيم، تدن نقبل سهادته بلسدهي، فهنا كذلك، فعلم أنه الإفالة والره بالعيب بعد الصصور عير فضاه إنا يعشر مسحد في حق التعاقدين فيمها كان من موجبات البيع، فأما ما لمو يكن من موجبات البيع، فإنه يعتبر شواه جنبداً في حدم. تسايعتن شواه جديدًا مي حق التالث، إفا لبت هذه للتوال: "ريادة الجواده على للشروط عي أصار البيع." ومفصياته يجودة ليسراس موجسات البيده فيإنه لايحسا دبك في البيع، والتا وجب معارض أخراء وحوائل للفاري والدعني للشروط لجودت وأبرأ لمانع المنسري عدالجودة، وإدا لم يكن ما حصل من خودة للبائم من موحيات السراء اعشرات الإقالة من ذلك سعة حديداً إن قال العبد وَلَكَ مِن حَفَهِمَاء وَرِدُا اعْبِرِ بِيمَا حَدِيدًا، صَارِ كَأَنَّ النَّشِرِي بَاعَ العَدَ دَفِيًّا مِن الْباشر بِمَلَ النّبِين الأولء ولوكان كدلك لا ينحب عني البائع ودسل المفتوضء وإنديجت عنيه ردسل المفروط رديثل البيم، فكفا ههذا، وإذا كان فسحًا من كل وجه، ظهر الفسح في حقه، صاطهر في حق الأصل، ولزمه ره مثل الفيوض و لا رد مثل المشروع

وهي الضموري دومسون الاعالة في المحدل تمرط الأن الإقالة تظهر الهبيم في حق

¹⁹⁴ مكدا في العالد وكان في الأصل والمسخون الطالع عند أورن قادا في مفهما الهدائميني

⁽٢) هكدا مي اماء وكان في الأصل والسنادين العدام عنا . مضل ليم ا

⁽⁷⁾ مانين تعمومن سافط من الأنبل، وإنما أنشاد فيد العدرة من الدار

رتبات أحد النشطين بالأحراء فيعشر له للجسيء كما في البيمار

حمل الواقعاج الإقالة المعاور أما فاهما بعدر به عن المستدفان العدر أن به وإن المستوال المستوال المستوال المستوا فيتعوب القلب و فال محمد وحمد نه تعالى : لا يقوم إلا معطور بجر بهما عن الماضي فخياراً بالبيع ، وإنهما أن الإقالة لا يكون إلا بعد نظر ويأمل، فلا يكون فويم النشي مستوامة، من كان العاطية المنصرف، كما في المكام، وبه فارق الميم.

وفي الوادر الل مساعة الدقال، مسعت الأنوانقة واصد عله تعالى عول. في واحراباع رجالا يتألم أنه لقيم الشنري، وثم يقيض الميع وادران إنك عد أطبت على وقلا حاجه لل فيته العاني، فأقلن وقد دالدنج الحد أقلت وقدة يتقفل البيع ، وإدادم يقل أدمة ترين وادت و او رضيت، وهذه البروانة على أي توانف رحمه انه تعالى ترافق ورايه العدوري عن أبي حيثة رامي انه تعالى عام وأبي يوانف، قال او كمات أو كان قال له المسرى القاميم البيع فيما بني ويسك وضيعه كان حراك.

ومي المنتفى له عن محمد راحمه الله نعالى مسألة ذلك على أن قوله مثل قولهما، فريه قال في رحل الشرى مواراجل عينا بالله درهم، والمايسة الماقال المشرى لبنائع : اقاس على أن أوجوك بالألف مدم، فيضال الفيد عملت، حياة به الإصلام والمريحيز التراحميون والماء الفلوري أيضًا: والصح الإفالة بعاكان مريه فاتمًا، أو معمده والا يعتبر قباد التمن.

بحيب أن يعلم إن من شرط صبحة الإقالة فيناه العنبة تكون الإقالة وتعام وقبام وقبام العقد تقيام المعقود علمه الاقتيام المعقود عليه عام الأن للمعنود عليه محل الصافة العقد، ومحل حكسه شرعًا، أما المعقود به ليس محل إصافة العقد، والا محل شوت حكمه، وما يُكال ويورد إذا كان موسرة في المعة، كان سناً ، وإذا كان يعيم يكون مبحًا.

الم ۱۹۹۱ أول محمد وحمد لله تعالى في الحامع الكثير : وجل الشترى من خراعيقا الكرام المتدى من خراعيقا الكرام الا المتداد وتما المتداد في المامة التاليق في المتداد المرامة التاليق في المتداد المرامة التاليق المتداد المرامة التاليق في المتداد المتدال المتداد المتداد

عن وده سبب الهلاك ، فيلزمه فيمته

1884. وإيناجام العنديكو بغير هينه، وتفايضا، فهلك، ثم تفايلا، والكر فاشرسينه، فالإقالة باطام، لأن الكراب، كالدخير عينه، كان تسأ، ونهذا لا بشترط فيه التأجيل، ولو تئان مبيحًا، قالبيم لا بندت في الذَّفه إلا مؤجلا، وكذا يحوز الاستبادل به مبنى الفيض، مع أنّ الإدروال طليم في الله في تامر.

وكذنك لو مقابلا حال قيام الحباء الاينزم بانع العبد رد مين ما قنصر من الكبر ، تست في السراهم، فكان ثمثًا، ولبدا كان بساء الاينقي العقد بيق اده ضم يستف رفعه، فرق بين هما وبين ما لو أسلم عبداً في كر حنعة إلى أجل، ثم هلك العبد، ثم تفايلا على المسبوعيه، يجوزه والفرق وهو أن المسلم فيه مبيع بدليق عكس ما ذكرنا من الأسكام، ولما كان كذلك كان هذا بيع العرص بالفرض، وهلاك أحدهما لا يمنع صحة الإفالة، أما هيئا بخلافة على ما مراء

۱۳۸۷ وإذا التدري عبداً به راهم، وتقايضان ثم تذايلا مع ما ملك العبد، طالإذا له بعظلة الأن الدراهم من كل بحده فلا يبقى العقد سقاده في صح ما ذكرانا أن السمى عا يسب لم حكم الرحود في القمة بالعقد، وحدم فلا يبقى العقد لا لم حكم الرحود في القمة بالعقد، وحكم لعقد لا يكران سعلا للعقدة لأل محل العقد شرط العقد، وشرط الشيء يسبقه، وحكم الشيء يعقم، ويشهما تدفي.

العدد لا يحوزه الآن النفرة إذا كانت من عليه النفرة بغير عبدا (لم تقابلا معدما هلك العدد) لا يحوزه الآن النفرة إذا كانت من عبدا بنفرة منه الدين النفرة بغير عبدا (لم تقابلا معدما هلك بعيد) المدد الإنهارة كانت معيد كانت مبيعة الأن النفرة تدمين ما يعيد خارس الإفاقة عليه إذا هلك العدد الأنهارة كانت معينه كانت مبيعة الآن النفرة تدمين ما تنفير المواقع المعيد والمهدد المصلح وأمن مال الشركات والمهدادات وهذا البيل على أمه تقديره بالتعيين، ولم نعيت بالتعيين على ظاهر الرواية كانت مبيعة مكان العقد بالقي بيفاءها، فصحت الإفائة، ووحب على الاخراد العدد، وقد تعفر عبيد ودا فيصد وإن قالت فسيخة في حق المتعاونين، فهم عقد جنيد في حق التالت، وحرمة الربا أحق بمن القرة، ينضى فيهة لعبد وحرمة الربا الإفائة وإن قالت فسيخة في حق المتعاونين، فهم عقد جنيد في حق التالت، وحرمة الربا أحق بمن الرباء وأو اشترين عبد معاربة أن يقون النفرة الأن في بعد معاربة المنافقة الما المنافقة الما الإفائة والأن على من المقابلة والما الما الما المنافقة والذن أحد الموضيل لا يمع ابتداء الإفائة، فاولي أن لا عمع كنده، وكان على من المقابلة والموافقة المنافقة الما الما والما بنافاء المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة وكان على من المقابلة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وكان على من المنافقة وكان المنافقة وكان على من المنافقة وكان على المنافقة وكان على

الإفالة، فمنع بقاءها فيل الشمام، والإقال فيل الفيض غير تامة.

١٣٨٧٣ - ولو اشترى عبداً بمرهم، وتقايضاً، ثم تفايلاً، فيهلك العبد فيل الفيض بحكم الإقافة، مطنب الإقافة؛ لأن بهلاك العبد فات محل الإقافة، وفوات الحل يمنع البقاء، كما يمنع الابتداء، وإن اشتراء بنفرة فضيف إن كانت النفرة بغير عينها أأن، فكدلك الحراب، وإن كانت بعينها، مم تنفض الإقافة بهلاك العبد لما مراء وإذا لم تنفض الإقالة، كان على الذي هلك الحد في بد، قبت دراهم ودنائين.

فرق من هذا وبين ما إذ كانت الإقالة على النفرة بدينها بعد معالد العبد، فإنا هناك قال. بغضى بالدنائير خاصة والفرق وهو أن ههنا الإقالة صحت على النفرة وعلى العبد، والربالا بحرى بين العبد والقرة، وهذه الحالة وهو حال وجوب قيمة العبد حال بقه الإفالة وفي حال يقيه الإقالة ولا يجرى الرباء إذ الموجود في حالة اليقاه فيسى إلا الفيض الذي له شبه بالعشد، وأثره في إيجاب المصدق لا في حريان الرباء وحوب التصدق حكم غيبى ألمية وبين وبه لا يدحل نحت لقضاه، في يجب الفضاء، بخلاف الجنس تمرزاً عن هذه الشبهة التي لا مدخل لها في القصاء، لكن فيإن إن فضى بحلاف جنسه لا يجب عفيه لتصدق بشيء وران قضى بجنسه تصدق بالقيض تحرواً عن الشبهة ، كما لو اشترى عبدة فيمته ألف درهم بألف ترهم، وقبل العبد قبل الفيضة دنائير ، واختار المشيئة ، كما لو الشرى عبدة فيمته ألف درهم بألف ترهم، كذا ههناء أن الفيمة دنائير ، فم بتصدق بشيء، كما لو الشرى عائمة عدد بالقيمة دنائير ، فم بتصدق بشيء الكنا والقرار الإقالة عقد جديد في حق الشائف، وحومة الرباحق الشرع عائمة العبد، وهومة الرباحق الفياء في عن الشائف والإقالة عقد جديد في حق الشائف، وحومة الرباحق الفياء الحكم، فيقضى بالقائم العبل قبلة العبد، وفي حالة الإبناء ويقول قالولاء الوباء والديالة الإبناء وإنه يدخل غت الحكم، فيقضى بالقائم الوبائرة عن الرباء وإنه يدخل غت الحكم، فيقضى بالقائم الوبائرة عن الرباء وإنه يدخل غت الحكم، فيقضى بالقائم المرباء والرباء وإنه يدخل غت الحكم، فيقضى بالقائم الفيرة على المرباء والمنافرة الرباء وإنه يدخل غت الحكم، فيقضى بالقائم المرباء والمنافرة الرباء وإنه يدخل غت الحكم ، فيقضى بالقائمة وعلى قبدة الحباء المحافرة المنافرة المنافرة المنافرة الوباء والمنافرة المنافرة القبية المحافرة المحافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المحافرة المحا

۱۲۸۷۳ - وفي نوادر ابن سماعة : عن محمد رحمه الله تعالى. رجل اشترى من رحل عبداً بالف درهم: فلم يقبضه عنى قال المشترى للبائع: بعه، فقيل، هل يكون هذا نقضا للبيع? فقد دكرنا هذه السائد مع أجناسها في صدر هذا الكتاب إلا أن موضوع السألة ليما وضع محمد وحمه الله تعالى ثمه أن المشترى قال تشائع: بعه، فقبل، ثم باعه، فهو مناقضة طلبع الأول وموضوع المسألة، ههذأن المشترى قال تلبائع: بعه، فقبل هو مناقضة للبيع

⁽١) ما بين العقرفين ساقط من الأصل. وإنما أتبت هذه الصارة من الم . .

⁽۱) وقی ف و م : سی، بدلام غیبی .

الأردا ..

وعمه في رجل الشفري عمالًا، فلم يقيسه حاتي سأله البائع أن يسجم بنه بألف درهم، تعمل، لو يكن مذا منافشة سيم الأول

۱۳۸۷۵ و وی ۱۳ مدخی) : رجل اشتری سن رجل میدگار ، دفع بایت التمیل، ولم بضض ، امران افتتاری نفی الدان ، وقات : قد و میت العبد والشمن ، امران الهیان قال : الأی زانا جملت بوله ، وجیت لک العبد نفشا بلیج ، فلا یکن آن اجماد جیة کانیمن

۱۳۸۷۰ - وفي الوادر ابن مساعة العن أبي يدملف واحده الدانمالي (وحل الدوي من راجل عبداً مجاوية ، وتقالصاء أبد طايلاء عدم مشترى العدد العدد إلى بالدي ولويليس الحارية ، حتى مالك في بدمشتريها، فإنا الليع بعود إله حاله ، وبرداله بدالي اللي اللي ي كان في بدو

وهى أنوادو ابن ما ماشة " الشن أني توسيف رحيما الله تعالى رحق باغ عيداً يعيد. والقافضات فعمل أحدهما، ثم أقاله السيع ، قال إن كان يعم بالعملي احدد، وليس له عيوان. وإنا لم يكي له عمود فإله برد العمد، والأحد فيدة عبده مسجيعًا.

1۲۸۷۳ - وفاد نشتری عبدهٔ بالف درهم، وتقایصا، نیرند بلا، ایم قیاد باشتری میل آن پرده، نفد ذهب بالفعل، دیر، فعاً رحدی عیت، فالدانم بالخیار، ان نبد أحده شیف السن، والد شد ترک، وارد لم بعداً عید، ولکن ذهب می وضع، فإن شاه النام أحده بحد به الثمن، بهار شام ترک

والى الوادر العلى الاعن أبي يوسف رحيته الله تعالى، قبل أبي حديقة وصلى الله تعالى عنه راجع الشرى من راجل عافله مو أنال للبائع قبل أن يعيشه : بعده عان أعنته البائع و عنفه جائر عن نشسه ، فالل أبو يوسف راحمه الله تعالى: عشه باطل، فاك أبو النشس: يحشمل أن يكون وحم عذه المسألة أنه حمل قوله : بعد بمرالة الإقالة، وجمل عني البائع بمرالة في بدالإقافة على قول أبي حبقة رمين الله تعالى سمه

۱۳۸۷۷ - وهي الفتني ، وجل انتظري من جل مما بالمد درهو، ونقارها كا فقطلت يده ضد الشاعري، فأخذ أرد بها، شهرتشابلا البيع. فإن كان البائم علم بانقطع، لنزمه الإفائة محمد الفعر، ولا شيء له من الأرش، وإن لم يكن علم بالقصع، فهم بالخيار، إن شاء أحذه

⁽¹⁾ ما من العفوقين ساقط من الأمس، وأنه أنسب هذه العنارة من أنها.

⁽٣) ماني ۾ اماني بولندر عن آبي يوسف.

هود الأرش بجميع التمن، وإدشاء رده. وكذلك لو كالث جارية، فولمت عند التشري، الم يتمها الوقدين الإقالة

وهيه أرضًا " وحل ماع حداً بأمة. وتقايضا، تم ماج تصف العبف تم أقاله البيع في الأمة، حير ، وكاناك أأله قيمة العبد - والله سيحانه وانعاثي أعليه- .

⁽١) ورايل معقومين ساقط من لأصور وأستناه من مذاوم وف

الفصل الحادي والعشرون في الدعاوي والشهادة في البيع

۱۲۹۷۸ حفاه الفصل پشتمل على أنوع: نوع منه الها كانت الدار في يدي وجل ادهى رجن أنه اشتراها، وأقام على ذلك ينف، فهفا عنى وجهين: الأول: أن يكون الغار في يدي البائع، وفي هذا الوجه لو شهد فشهود للمشترى مجرد الشراء منه، بقضى له بالدار، وإلى ثم يشهدوا باللك لشائع.

الوجه الشامى: أن يكون الدار في بدغير البائع ودو ليد بدعي الدار لنفسه ، وأنه عنى وجوده وين شهدوا أنه الشراها من فلان ، وقد يزيدوا عليه ، وته لا يقفى له بها ، ولا ينقض بد في البد بهذه الشهادة ، لأنه لم ينبت إلا محرد في البد بهذه الشهادة ، لأنه لم ينبت إلا محرد نشره من فلان ، والشراسم فلان يوجب الملك للمدعى إن كان البائع حالكاً أو نائب المائك ، وإن كان هاصباً لا يوجب الملك للمدعى . فيقع الشك في نقض بد ذي البد ، فلا يتعمى بالشك ، وإن كان هاد بتراف ما أو شهدوا أنه كان هي يه المدعى ، ولم يزيدوا عليه ، فهنه لا ينتقض في البد ، لأنه احتمل أن بد المدعى كان يعتقب به يقال الاعتبار ، واحتمل أنه كان بغير حق، فلا يجب نقصه ، فتم يعنى ، الغير حق، فلا يجب نقصه ، فتم يعنى بالشك و الاحتمال أن كان بغير حق، فلا يجب نقصه ، فتم يعنى بالشك و الاحتمال ، فكذك هذا .

ولا يقال: بأن الظاهر أن يكون ينه بدملك؛ لأما يقول الظاهر يصلح حجة لتدفع، ولا يقال: بأن الظاهر أن يكون ينه بدملك؛ لأما يقول الظاهر يصلح حجة لتدفع، ولا يصلح حجة للاستحقاق، وههنا حاجته إلى استحقى، ليد على في اليد وإن شهدوا أنه اشتراها من فلان وهو بلكها، عالم يقضى بدلك البائع، وإذا ثبت ملك البائع، تبت ملك المستوى بالاستراء منه عضيقض به ذي اليه، كمه لو شهدوا أنه مدك الذعي، وكفلت إن شهدوا أنه الشتراها من فلاك البائع، تبت ملك المستوى المستواف الله من فلاك البائع، عبد المستوى المس

١٢٨٧٩ - وكذلك لو شهدو، أنَّ فلانًا ناعها منه ، وسنو إليه ، فونه يقضي للسدعي ،

وينقض بدنان البد، وكان يجمه "أن لا يقضى. وهو رواية القاضي أبي حارم عن أبي حثيقة وأبي موسقه وحمهما اله تعالى الأبهم لويشهدوا باللك للمشتري نصاء ولم يشهدوا باللك للنائع لتكونا شهادة باللفك للمشتري ثبت شراءه منه إعا شهدوا بالمبيع والتسليم ، وكلا الأمرين قد يكون من المُالك، ومن بالبيه، وقد يكون من الغامس، فصار هذا كما لم تسهدو الله بأعهاه وهي في يدميوم البيع، ولم يزيدوا على ذلك، وههنا لا تقبل الشهادة، وكذاههنا الا أنَّ الجواب منه أنْ يقال بألهم بهذه الشهادة البنوا للمدعى بداملك، فينقض بداذي اليماء كما لوا الصورا أنه كنان في يدويد ملك ، و (قا قلما ذلك: الأنهم شهدرا للمدعم يبده مف وبالسبب اللك، والشهادة للمدعى بالبد مقررة بسبب اللك، فهي محتملة بين أن تكون يدملك وبين أنَّ لا يكون احتمالا على السواء، فإن افترن به سبب الملك، ترجع حالب بدائلك، وسفط اعتبار احتمال أنه ليس بيد مالك ، وإذا سفط هذا الاعتبار ، فكأنهم شهدوا أيضا أن بدالمدحي بد ملك، ونظير هذا ما أو قانوا في شاهدين شهدوا بدار لرجل بدعيها في بد إنسان أنه كان في بد أبيه وقت الوت، فإنه يقضى بالداراله، وينقض بادلاي البار؛ الأنهم شهدوا للمدعى مدمة ون بمست المُلك؛ ﴿ مَا كَانَ فِي بِدَأَتِهِ وَقُتَ الْوَتَ يَنْتُلِّ إِلَى وَارْتُهُ بِعَدَ النَّوْتِ، ويصبر في بدور خبكون نسهادة له بالبد مغروفًا سبب الملك، لأنَّ الموت سبب الملك للوارث فيسا تركه المبت للوارث، فقرجع بدالمت على يدغير اللك لمَّا اقترن بالبد سبب تفت، وإذا ترجع الملك صورت العبرة له لا لغم م.

1944 - أو نفول: الشهادة بالنسليم شهادة بالملك للبائع من حيث العدى، فقبل كما لو شهد واله بالملك نصاد بيبانه أن النسليم إن كنان شطيم مالك، صلا شك أن يكون شهدة بالملك، وإذ أم يكان تسليم مالك، وإذ أم يكون شهدة بالملك، وإذ أم يكان تسليم الملك المسليم عليم عاجراً عن الرد، وعجز الغاصب عن الرديوجب الفسمان، والمسمون يصير ملكا للقناص بالصمان، وكان وعجز الغاصب عن الرديوجب الفسمان، والمسمون يصير ملكا للقناص بالمعمان، وكان وعبد الموت، الأن يد غير المائك بنقلب يد المائك بالملك بالموت المدون في يد المدعى وقت الليم، فلاذكر لهذه المنات في الأصل.

وقد اختاف المشابخ رحمهم الله تعالى فيه ، صن اختار العبارة الأولى من السألة المتفاهة يغول: نقيل هذه الشهادة الآن الشهادة باليد عبد سبب النقل شهادة بالملك، كما أو شهدر الله كان في يده عند الموت، وهذا القبال لا يحدج إلى العرق بن ما إدا شهدرا أنه كان في يده يرم البييه وبين ما إنا شهدوا أنه كالزعل يده بوم مارينا. ومن الحدر العبارة الثانية في المسألة التقامة يقول الانفيز هذه الشهادة، وهكذا وي هشاه عن محمد وحمه الله بعالي في ألو ندره ا وهذا الفش بحاج إلى طرق بين هذه المدلة وبين ما إذا شهموا أنها كانت في بده عند الوت.

و لمرق الدالشهادة بالبد عبد البيم ليست بشهاده بالماث بنبائع، لأن يده إذا ثم تكن يد مالك، لا تنفلب يد ملك محمود البيع؛ لأن محمود البيع لا يصبر عن التسميم ما دام في بده، فأما الشهادة بالبيد متدللوات فيهادة بالذلك لماذ الأقرار لوات يمجر هن الرادم فإنفالها يسم بلوح يم ماك إن المريكن بقاملت على الأصل وأما إدا شها واأنه اشتراها من فلان وقبضها سعا ولم يريدوا على ذلك، كان الحواب نيه كالجواب فيما إذا شهدوا أن ولاقًا بحهامه، وصلحها إليه و لأنَّ الشَّهادة بقيض المُشرَى شهادة بتسليم البادع، ثم إد قالت الشهادة في هذه السائل يثبت الشواء على البائع، ومنتصب ذو البند حصيفًا عن البائع، ولفوع إلكاره مقام إلكار السائع، حتى لوحصر فنانع، وأنكر لبيه، لا ينتمت إلى إنكاره

١٨٨٨٠ - فار في بدرجل وشها شاهدات أنه الأترافا منه إلى سم، مقدار للتمن، قبات شهادتهما بالمواد تسهدوا للمسيعاء السعراء أوالم يشهدواه كأن المشهودية معلوم من كل وجاء لأنَّ المنتهوم بحقى النبع اللبيد والنمن، وكلَّ ذماك محلوم، وكان الشهادة مضولة، وأما إذ الم بسميا مقدار الذمن إغالم يشهدوا باستبقاء الثمنء لاانقال شهادنهم والأنا الثمن وجهوب وهر مقتصير به إذا لم مكن مستوفيًا؛ لأنه لاب للقاصي من القضاه بالتسن صي المسترى، حتى بكن المتدري قبض لمبيد من لبائم، وإذا كانا مقدار الثمن مجهولاء لا يكنه النصباء هم وإذا تعذر الفصاد بالنسن، تعذر القصاء بالبيع وشهدة لا يحكن القضاء مها لانتبل، وأما إذ شهدا باستبغاء التمن. كانت الشهادة مصولة، وإلا ذال معا از التمل محهولاً والأن الثمن ذير مة ضي الدملي كان مستوفيًا (وجهالنه عبر مقضى به)" لا يضر، وما هو مفضى به، وهم البيع معلوم. فأمكن الفضاء بهدر البينة وافقيلت

٢٨٨٣ قام وإدا ادعى على أخر أنك شترات من عاما العان، واللَّمْتر ي يجمعه، فحام مدعى الشراء بشاهدين، واختلفا في حسن لتمن، أو في طندار الثمن، فإنه لا يضل شهادتهما على كل حال ؛ إذا قان العلى فاسهًا في يسالمسترى. وذلك لأن العدود عليه مادام قائمةً، فالعدد معصى به أيصًا، ألا ترى أنهما لو تفايلا حال فيام المعقود خليه، صحت الإقالة، والانجكل تقاص أن يقصى بالمعدعا شهداه لأمهما شهدا بمعدين محتصيره الأن الععد بألف فير العقد

¹¹⁾ فكذا في المنتخف من وكالرافي الأصل والتماسين .. فما واحمال فمهالة وهو غير مقصودة

Title

مألفين، والهذا قاند. إن الاحتلاف لو وقع فيما بين المتعاقدين على هذا الوجه، يتحالفان، وإذا كان العقد بالف غير العقد بالذين، فقد شهد كل واحد منهما بعقد لم يشهد به صاحبه، وما غاب على عمو الفاضي لا يثبت بشهادة شاهد واحد.

هذه إذا ذان المبيع قائماً عنا إذا ذان المنبع ها كالي يد الشترى، وادهى المشرى النبراه، وأذكر البائع، وقائل الله بل عصبت عنى، مأقام المسترى شاهدين، قائدناها، فهذا على وجهين: إذا أن بحنالما في القار، أو في حسر الشين، فإن احتالما في حسل النمن، فإن المتلفة في حسل النمن، فإن المتلفة في كن العقد مقضها به أحله عما بألف، والأخر عافة دبنان، عباد، فهم تصح الإقالة، وإذا المقيى به المال، إلا أن الدهبي من أن لو وقع في مضن إدال، واختلفا على هذا الرجه، لا تقبل تمهادنهما الأم لا بد المدهبي من أن يدعى أحد المالين، وإداده عن أحدهم، فقد كذبت [شاهده الآخر والشهود له من كذب شاهده، لا تقبل إن المائن حرف العطف، بأن شهد أحدهما بألف، وإذا المقبل والأخر بألف وخمسماته، فإن كان المذعى يدعى أكثر الملكن حرف العطف، بأن شهد أحدهما بألف، وإذا المقد غير مفضى به في هذه الحالة، فكان الدعوى وقع في منظل المائد، واختلف نشيا الشهادة على الأقل و الأن المقد غير مفضى به في هذه الحالة، فكان الدعوى وقع في مطفل المائد، واختلف نشاهدان على هذه الوجه، فالذعى يدعى الاكثر، وهناك نقبل الشهادة على الألف عدهم جميعًا، نصى على هذه الوجه، فالذعى يدعى الاكثر، وهناك نقبل الشهادة على الألف عدهم جميعًا، نصى على هذا في كات الإجارات، كذا هذا.

1444 - وإن كمان المدعى يدعى أقل المالين، بأن كمان يدعى ألف درهم، لا نقسيل شهادته؛ لأنه كذب شاهده بالأكثر، إلا أن يولف المدعى، ويقول كان لي عليه ألم وخمسداته كما شهده الشاهد بالأكثر، إلا أن يولف المدعى، ويقول كان لي عليه به هذا الشاهد من وقف على حدًا الوجه، فإنه يقضى له بأنف درهم؛ لأن النع من قسول الشهادة تكذيب الشاهد بألا كتروقد إلى التكويب من وقف المدعى على حدًا الوجه، فتغيل هذه الشهادة، فأما إذا لم يتخلل بين الأقل والأكثر حرف العطف، بأن شهد أحد همه بألف، والآخر بألفين، إذ كان بشخل بين الأقل، فإنه لا تقل هذه الشهادة عندهم جميعًا، كما لو وقع المدعى في مطلق الملك، فيقول: كان على عليه أنفان إلا أن بوفف المدعى على قول أبي يوسف وصحمد وحميما أنه نعالي، فيقول: كان على عليه أنفان إلا أن استوفيت منه ألف درهم ولم يعلم به الشاهد بأكثر الملكن، فيقول: كان على عليه أنفان إلا أن استوفيت منه ألف درهم ولم يعلم به الشاهد بأكثر المالين المحولية عندهم، في هذه الشاهد بأكثر المالين المحولية عندهما الأن المنوفيت منه ألف وتعليم به الشاهد بأكثر المالين المحولية عندهما الأن المالية عندهما عن طرف الشاهدة عندهما في هذه المحولية عناهما في الشاهد بأكثر المالين المحولية عندهما الشاهدة عندهما الشاهد بأكثر المالين المحولية عندهما الشاهدة عندهما الشاهد بأكثر المالية عن المحولة المحولة الشاهدة عندهما الشاهدة عندهما المحولة عناهم به المحولة المحولة

⁽¹⁾ ما بين المقوفين ساقط من الأصل، وإنما أشت هذه السارة من النبحة الم أ.

العصل بتكفيب الشاهد بأكثر النالي "" ، وقدران التكذيب، فنفيل الشهادة كسالو لدخلل بين القالين حرف العطف، وهند أبي منطقة رضي الفائدات عندلا نفسل، وإذ وقف على هما الوجدة لأم القالع عندمام فيول الشهادة إليما لا بتعقاد على أعماله لم إوقا وقفاء ولا ينست. النالهما على ألك لفظا ولا يقعا [" هذا لام ين

ورن كان المدسى بدعى أكثر مدالان أنف درجم، فالضيألة منى مدا الأحيازف لاتصل عبد أي حيضة رضي 46 تعالى عند، وعند أبي يرسف ومنجمد وحسهما أنه تعالى نقبل هذه الشهادة

1984 - قال، وإذا لاعي رجل دارا في يدي وحل أنه فد شتر اهامته وأقام على ذلك شاهدين، فتنهما أنه ماعها، ومسيا التمن، واتعما عيه ، عير انهما احتلما في الإسار وبيدال، فإنه لا يمنع هيول الشهادة ، لا تاليخ تعير ف فولى ، والاعلام، الشاهدين في الرسال وانكال لا يمع ما وأن الشهادة من أنه سندالله يده على مقول، ألا تري أن المادة من مناس أنهم يه وروف على الشهود منه الإشهاب فلخشف الأماش والأوقاب، ويكون الإقرار واحداً.

قبل وإذا التعلى الرحل داراً من سنور رحل أنه الشراعان وأقام شناها مراعبها عبيها عبر البيد لا يعرفان العالم ولا الحلوف ولا يسبيان من فات شيئه عول شهادتهما لا تقبل الأبهما شهدا يعمها لل العرفان العالم ولا شهادتهما لا تقبل الأبهما سهذا يعمها لل المحدودة وجهال المشهودة ومعارفة الما المحدودة الم

⁽١) ما من العقوفين منافقة من الأصل وأتنفاه من طارم وف

٢١) ودبين المعقومين بالقطامي الأصل. وإلهَا أسنت هنده أنه أخير البسجيمين أف عراج

⁽T) عابد المعقودين سافط من الأصل وأتستاه من طاء ه و الد.

و يظهر هذا ما قالها في رجل جاء بكتاب قاضي إلى قاصي أن فلانًا و فلانًا شهدة عندى أن لفلان بن فلان على فلان بن فلان كف كفا ديناراً، فأحصر اللدعى وجلاء فادعى أم فلان بن فلان، وأنكر الرجل أن يكون فلان بن فلان ما لم يفه المدعى بهذأ أحرى أن هذا الرجل قلان بن فلان، فرته لا تقس بت كدا ههنا

۱۲۸۸۵ - وإذا كان المسترى بجحد الشراء، والباتع بدعيه ، فاتحواب فيه كاخواب فيمه إذا كان بدعيه المشترى؛ لأن القاصي بحناج إلى أن يقصى بالنمن إذا كان المائع مدعيا، كما يحتاج لو ادعاه المشترى، فيكون الجواب في القصابي واحدًا.

٩٣٨٨٦ - قال: وذا كالت الدارج ويدوحل، عاكام على ذلك الوجل شاهدير أمها داره، التاعها من طلال، وأقام الذي في يديه بنه أبر، داره ابتاعها من ذلك العلاق أيضًا، فهاله المُسَالَة على ثلاثة أوجه . إما أن يكون الدار في أيفيهما أو في بدأ حدهما، أو في بدالبائم، وكل وجه من ذلك على أربعة أوجه: إما إن أراحة وتاريخهما على السواء، أو ناريح أحدهما أسبق من ناريح الاحراء أو لم يؤراها أصلاء أو أرخ أحدهما، ولم يؤرخ الاخراء قإن كانت المدار في أيديهما وقد أزخا دريخهما على السواء، أو لم يؤرخا، فإنه يقصى بالدار بسهما بصفين؛ لأنهما استوبا بي الدعوي والحجة واليد، فيستوبان في الاستحفاق كما لو ادعى إنبان لتراج دامقه والغابقاني أبديهما وبالفحاج بيبأ البينة أتعيقهمي بينهما اصفاف فكفات هذاه وكذلك إذا أوح أحدهما دون الأخراء فإنه يقضي بالدار بينهما تصعانه ولا يعضي بجميع الدار قص حب الشاريخ ٢ لأن بدالدي لا قاريخ له قابنة بيقين وقع الشلك في تصفيها إن كان شواة معد شراه صاحب التاريخ، وحب نقص بده، وإن كان قبله لا يجب نقضه، وقد احتمار شراه الدار اللني لا ناويخ له أن يكون سابقًا على صاحب التاريخ، وأن يكون لاحقًا، وقد وقع الشك في تغض بدوء فلايجوز نقضها بالشك، ويخبر كن واحد منهماء لأذكل واحد منهما أثبت الشراء في لجميع، ولم يسلم له إلا النصف، فيجبر، قند أو اشترى دارًا، ثم استحق نصفها إلى أوحا وغاريخ أحدهما أسبقيء فأمدن التربحين آوكن أوجهين أأحدهما أأن الثابت بالمبتغ العادقة كالثاب معايدة ، ولو عاينا شرفه أحدهما سابقًا، وتسراه الأخر بعده، كان السابق منهما أولى ه كان الدار في أبديهما، فكدا إذا نبت بالبية العادلة .

والشاني (وهو أن سنة أسسفها تاريخة أكشر إنبانًا [لأنها نشبت ملكه منة نسهرين ، والأخرى منذ سهر ، وكانت بينة من أسبق أكثر إنبانًا]" ، فكان أولي ، وإن كان الدار في به

⁽¹⁾ ما بين المعفوفين سياقط من الأصل وأستندم من حاوم وف. .

أصدهما، إن أرضاء تاريخهما على السوامه أو لمهاور حياء أو أو أحج أحدهما، فدو البدأو لي ال كان تاريخها على السواء، أو تمهير أنحاء لأنهما منديا في إثمات النبراء، والأحدهما بدء والشواء عايناكا، بالد، ويكون صاحب ثبنا، وأنه يتب أكد الشبتين أولي، كالعنق مع أنشر م إذا احتماء كان العني أولى، ولام اكد، فكذاك عدا

وكذلك إن أراخ أحسف في الجياف إلى الوالى، الآن با والدة يوم ، وبا والدارة المرافع المناك من القصل بده وإلى قال المحلك إلى القصل بده وإلى قال الحكال الا تقصل بده وإلى قال المحلك الم بعد بعد المفتى بده والداكم وبالرابع بعد المحل بده والمداكم وبالمحلك وبالماكم وبالرابع المحدد المسلك كان أسبقهما المرابط الولى وسواه كان في بده أو في بدالاكتور بالاكان أسبقهما المرابط الألم من عمر المرابع وكان أرابي وسواء كان في بدء الولى بدالا أمر بالكان في بدء الولى بداله المحدد قال في بدايا العادلة كاك بدالا المحددة والمحدد المحددة المحددة كاك بدالا المحددة والمحدد المحدد المحددة والمحدد المحدد ال

ما الما يدائرُخ أحدهما والمويورُخ الآخر ، وإن صاحب التمويخ أولى ، فرقى بين هما ، وبين مه إذا قائل الدار هي يد أحد المستريزن ، وقد أرخ الخارج ، ولم يؤرخ به البياء ذكر أن ذراسة أولى من صاحب الماريخ .

ووجه فقر في ينهما وهو في الدار مني كان في يد اسانع بو حجت بهاجه الشاريخ أولى يقل مقص ما هو ثابت، ومني حجلنا صحب الإطلاق أولي، يكار بنص ما هو الناست، وتعليل مقص ما هو الناست، وتعليل مقص ما عو النابح أولى مقصنا فيراه مقص ما عو الفايت أولى، وإلى قلنا ذلك الأسمى حجنا صدحه الداري لا تاريخ به، مقضد حلى الأخر الا فيراه لأنه لم ينبث يستنه إلا الشراب ومني قضه للذي لا تاريخ به، مقضد حلى صحب الدريخ تراه وثاريخه بعد مشد الأمران بالبينة، وتقدر نقض ما هو الذيت أولى من تكليره، مخلاف ما لو كان في يد أحد المنشرين، حيث قضي نذي البيد، والابقيصي لهي أن ينفس المشتري على في البديد، ويده الشاه معاينة والتبيت معاينة فوق الشائت بالبينة، وهو فناريخ، بالبينة وهو فناريخ، فإنه بالبينة، ويكون يقص الفائت معاينة، وهو البدأ كثر من بعض الناسة بالبينة، وهو فناريخ، فإنه من حيث العني الا فرق بيمه الأل في الم صحب تقديم على وجد النفس. هذا الدي ذاترية من حيث المعنى على وجد النفس. هذا الدي ذاترية المرحدة النفس. هذا الدي ذاترية المرحدة المناس على وجد النفس. هذا الدي ذاترية المناس على وجد النفس. هذا الدي ذاتر المناس على وجد النفس. هذا الدي ذاتر المناس على وجد النفس. هذا الدي ذاترية المناس على وجد النفس على وجد النفس. هذا الدي ذاتر المناس على وجد النفس على وجد النفس على المناس على المناس على وجد المناس على المناس على المناس على وجد النفس على المناس على ال قطة الأخما للقي اللك من وحزه إو احلى فأما إذا الاعد نلقي اللك من وجول أمن أتسن الاعلى بأحدهما أندائس يرهفه الدارا مرزيان والامرار لأنحر أبدائسر اهاما رعسروه وأقياما حسيف البيئة، فهذا لا يحتو من وجمهين: إما أن يكون في أيديهما ، أو في بدأ حدهما ، أد كان في أيديهماء يقضى بالدار بمهماء لأباكل واحدمتهما بيئته يتبت الملك فبالعدد لأنا الملك فبالعد غير نامت دفاق مدحرة فكأن النائص حصراء وادعماء واقحا المنة على المك ووالعارض اليديهماء رحياك الدحر ينهدها بكون بتبعين؟ لأمهما استويا في الدعوي والحجه واليده فكفائك هذاء وكذِّلك إن كان في إد أحدثها، فالحزرج أوني، محلاف ما إذا ادعيا تلقى انبث مرد واحمد فالما بقضين لذي السدر وواجه الفراق بشهصا أنهسا اسي ادعيا نافي الملك مرد واحمأآ النبيء فكل واحد مهما لحناج إلى إنبات اللك لبائعة. فيجعل كأن البائعين حضراه وادعيا ملكًا مصفًّا، والدار في يد أحدهما، وأفاه البية، ولو كان تذلك كان الخارج أولى، فكفلك هداء وأمازها دعماطعي اللك مزاجهة واحده فكل واحد منهما لابحتاج إلى إفيات المث المُفَعِدُ [لأن نُمَان لِمِنعَهِمَا] "أَثَالِت بِصِيادَقِهِماء وإنَّا بِلَنْ كَلِّ واحدَ مَهِما سِبَّه [الانتعال إلى عسماً ^{الك}ماريك الشراء، وفواتية اكما المراايل، والقانساء بالأكد أولى إذا تعلَّى العبار بهماء كالرحار أحمالكما

هذا إذا لوعيا تنفي النَّنك من حهة انتج من غير المتريخ، فإن ادعيا مع ذلك تاريخ، أو وعاد أحاهمان فهذا وما لو الاعيا منكا مظلفًا سواء؛ لأن كل واحد مهما يحدج إلى إبيات الملك علكينهم وكبازك ووحدموا للألكين حصواه وادعى اللك المطلن لنصمه وسيوني الإكلام في وعودي وللك الطلق في كتاب القاعدين . إن شاء الله تعالى . .

١٣٨٨٧ - وال: و إن قاتب الدار في بدي رجل ، أقام عنيه، رجل البينة أنه اشتراها من دي المبد بألف فرهب وأفام الذي في يديد البينة أنه باعني، منه بألفي دره بها، والإبدري المتروج بين المبيعين، فإنه يفضى بأنفي درهم بينة الماثع؛ لأن انقضاء بالعقدير منعدر؛ لأن أحدهما

١٥) ما ين المفرقين منافط من الأصل، وزما أنتك هذه العبارة من المسجعين - حرور ف

¹⁷⁾ وفي ۾ اس جهة تنهير ۽

 ⁽٣) ما در المعطوعين ساقط من الإصبل. وإنها ألمنت هذه العبار و من العالم.

⁽٥) هكما في العالم وكان في الأصل والعالو العالم بهنا فلك مسهدا شراف

الله) وفي م الكالعتق بدلا مر كالرهر .

بتسخ الأول لا محالف وبأحدهما يعبره متعدرة لأبه ليد أحدهما بأن يعبر إقائمك والأعر مُمَسُوحًا إذا أَوْلَى مِنَ الأَحْرِ ، فإذا تعذَّر القضاء بالعندس⁶⁰ ، ويعقده احد مجمل كأن الدعوي ا و لم في مطلق المال، كنما لو حصل الدعوي بعد هلاك المبيم، ولو وقع الدعوي في مطلق المال، ادعى احدهما الفيز، وأثر المدعى قبله بأهم، وأفاها حميمًا البينة، كان بينة صاحب الألمين أوفيء لوجهين الأولوز أبه أكثر إثباثان

القاليي أبه يتمت لينة دهواهم والأخوابتات إفراه والغيروه والبينة المشروحة على إفدات الدعوى، لا على إثبات الإفرار لغراء، فكذاك هذا

١٣٨٨٨ - ولو أفاع النائم البيبة أنه باعها بعيد له أو طعام، وأقام المنتزي بينة أنه الشراط حمه مألف درهم ، كانت منة الدتم أملي، و لا غيء العلة الأولى التي ذكرنا في الفصل الأول أن بهية البانع أكن إتبائًا؛ لأن تثبت ربادة؛ لأن لهادة إنما تتحقق في حنس واحد. ولا نتحقق في حنسين مختلفين، وإنما تحيء العلة الأخيرة، وهي أن البائع بهلته يتلت دعواء عفي المشتري، والمتشرى يشت إفراره بألف للباغراء والبيتات مشروعة لإنباث الدعوى على العيواء لا لإلبات إقرار الغيراء فإناص أقر لإنساناه ورداللغرالة إقراره، داراه إنبات رقراره بالبياغ، لا نقد البيته، هدا معلى توقهها إذاالنائه أنبت لنفسه والشدري تغيره مكال لبائع أنسه بالدعوب يكادلت

١٢٨٨٩ - قبار . ولو أقام الشيئري البيئة أنه متناع هذه الدو ود را أحرى بالقا درهم وأقام السائم البيبة أندباع هده الدار وحدها بالفينء أحزت الميم فيهمما حميك بالفين؛ لأن القضاء بالعقدين متعذرا الأنا الدبر متي ببعث مرة لا يمكن أقاتبا ومرة أخرى مع أخر سالمو يشتفرها البائم ثانيًا والشهود ثم يشهدوه بقائل وإداعه والذهباة ضاء الاه فالبين الزماف وي مليئين الأدكل واحدمتهما يشاد زيادته فوجات تبوله بيعاقل واحدمتهما مي إشات الربادت

١٩٨٩٠ - قال: رود كانت الدار في بدر حل، فأفام بينة أبد سها من ملان بألف درهم. في، مصاله و أقام فلالا السة أنه اشتراها من فلاله بحمسماتة في شواله. فإنه يقضي بالشراء مخمستمانة والأن الثابت بالبينه الحادلة إداقيلت كالثابت معاينة وولو عاينا الشراء الاخر محمسمانة . فإنه ينقص البيع بألف درهم [تكذلت هذا يتحالف ما إذا كان لا يدري أي البيعين

⁽¹¹⁾ ما بين للمفوقين ساقط من الأصل ، برياد أسانت ها، متعارو من الم

⁽٢٠) وهي الرأن فبإدا تحدر الصصية بالمصديق وتصفر واستداعت العصراء بالديف والمصل فيأن

ادعي أحدهما بألف والأحر بحمسمانه، وأقام الدينة، وتواتات كذب بعبي بنة من وبيد الألف الموجهين الدون ذكرنا فيما لنقاع

فالى العالم المحمد وأقام الدين الدين رحل، وأدم بهدأته الدوراها بأمه درهم، وأستع شول : لم أبع سنة، وأقام الدين السنة على أن قدارد عليه أنذار، على أقبل ذلك منه، وأنتقل البيع، فكذا فكر قو كناب الدعوى، وبجب أن لانفيل بية النابع، وذلك لأن المانع مناقص في حفظه الدعوى، لأنه رعب أو لا أب له يعيه أنه الدعوى البيع حلى أدعى الفسخ والأن فسح لا يعيه الكام رعب أو لا أب أن المناقب على الدعوى تنه محمة الدعوى، يعيه الدعوى، والمناقصة في لدعوى الفسخ والا تعيه المحدد الدعوى المناقب المحدد الدعوى المناقب المحدد الدعوى، الأولى أن الذي المناقب عنه المحدد الدعوى الدعوى على الدعوى على الدعوى على الدعوى الدين الدين المناقب الدين الدين

ويه فير أده المدار والكوال مدور الاص على أحر دينًا، افتار الضعى عليه: لم يكن الله على دان وأقاد الدعى به على المدين ته الدعى المدعى بناه الإيعام أو الإيراء وأقام على ذاك بهذه البات بناه الأن اللو فيل بن الكلامير عكس بأن محمل قولة المديكي لك على دمل حين الكرات، الأبي قصديت قلك الوالو أمي و مكدلت هذا السوفير من حال المدعد الا الماقص في المدان، ومحمد رحمه الله معامي لم يذكر لوفيق المدعى، والمسألة محمولة على أما وفي الألم يذكر في محمد الومن المدعى، وفي يت المراكب والتالم وهو أنا قوله الم العربية على أما وطي الألم عوده المسخن المبح الأن جحود المح وسح وألا توال الهماء المراحاء أنو تجاهدا، يقسح المبح بسمد، الاحداد وتفايلا، فيكان محود المعادم وإن المسخ و فكان الهائم وهي العصح الم

والأمارين للمفرون سافها من الأصبال وإننا أندت متمالعيا فأمل أج

والإبادية وللشرول سافيدين الأصل والبنتاء مي عادم وف

مود، وأنكر المشترى، ثم أقام البائع البينة على الفسيخ. ولو كان كدلك تغيل بينة البائع على . المسيخ، فكفلك ملا.

نوع أخرا

الا ۱۳۸۹ - قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات : رجن باع عيد رجل من رجل ، ثم الاتفاق البائع والمشترى: فقال البائع : ثم يأمرني صاحب البعد بالسع ، وقال المشترى: لا ، ثم المتلف البائع والمشترى عدم الأمر ، والدعى المشترى عدم الأمر ، والدعى المشترى عدم الأمر ، والدعى المشترى عدم الأمر ، والدعل في مقا المعقد وهما عاقد (اعتراف منهما بصحته وتفاقه ، والنفاذ في ملك الغير لا يكون إلا بالأمر ، فيكون مناقصاً ، فإن لا يكون إلا بالأمر ، فيكون مناقصاً ، فإن أنا والملاعى بعد الأمر بهذا أن صاحب العبد ام يأمره بالبيع ، ثم تقبل بسته الآن هذه البيئة قامت على دعوى صحبحة ، والدعوى هها لم تصح على للفي ، ولأن البيئة إلا قسم إذا ترتبت على دعوى صحبحة ، والدعوى هها لم تصحبحة ، والدعوى هها لم تصحبحة ،

وكذلك لو أقام بيئة على إقرار صاحبه أن صاحب العيد أم يأمره بالبيع، لانقبل بيئته؛ لأن الدعوى لم نصح على عدم أمره، فكذلك لو لم يكن له بيئة، فأراد أن يحلف صحبه على ما ادعى من عدم الأمر، لا يعتصت إلى ذلك؛ لأن المدعوى أنا، والاستحلاف يشرنب على دعوى صحيحة، وإن تصادق البائع و فشترى أنا البيع كان بغير الأمر، ففلك منهما فسخ للمقد، والوكيل مع الموكل يضمؤن العقد، ويصع فسخهها.

بيانه: أن دحودهما في هذا الدفت عنراف دنهما بتعافه، وإقرار الأمر صاحب العينه، والفاته على عدم الأمر بعد ذلك يجعل الفائق ميسا على الفسنج، والهما والاية الفسنج، في حتى الفسنة، والهما والاية الفسنج، في حتى الله في حتى الأمل، وإنه يصح النسنة عليهما لا على الموكل ويجعل في حق الوكل ويجعل في حق الوكل عدا يتعادل من حتى الوكل ويجعل في حتى الوكل عدا يتعادل ويجعل في حتى الوكل منذا بيا العيد وعاد العيد إلى ملكه؛ لأن في حتى الوكل داماً المضور عنه، وقد رضى بالمضور حتى صدفهما في الموكل عالمي على منه والمدر عنه، محميح في حقهما، ويجعل في حق المؤكل كأن الوكل الشنراء من الموكل والمستح باطل في حق، صحيح في حقهما، ويجعل في حق المؤكل الشنراء من الموكل كأن الوكل الشنراء من المشاري، وقو نظير المشترى مع الوكيل إلا أقالا البيع، تعتبر الإقالة فسخة فيما بينهما بيدًا منها

⁽١) ما بين المعقوفين معاقط من الأصور وأثبتناه من طاوم وعد.

في حق الموكل، كذا ههنا، ثم يبطل الثمن عن المشترى هند أبي حنيفة [و محمد وحمه ما الله تعالى ؛ لأن القسنخ قد صح فيما بشهما، و الفسخ يبطل الثمن عن المشترى؛ لأن الوكيل بالبيع عالمة إسفاط انشرى من المشترى هند أبي حنيمة ومحمد وحمه ما الله تعالى] الم المسنخ، كما يبلك الإبراء، ويضمن الفسوكل مثله، كما في الإبراء، وعلى قول أبي يوسف وحمه الله تصالى: لا يبطل الشمن عن المشترى؛ لأن عده الوكيل بالبيع لا يملك إسفاط السمن عن المشترى؛ لأن عده الوكيل بالبيع لا يملك إسفاط السمن عن المشترى.

١٢٨٩٣ - وقيه أيضًا: وجز في يده محلوك لرجل، قال رجل لصاحب اليد: إن صاحب العيد أمرك أنا تبيعه مني بكذاء فصدقه صاحب اليدء أو سكت، وباع منه العيد، وتقايضاه ثم حضر البائع عند القاضي، وقال: إن صاحب العبد قد حضر، وتُكر الأمر بالبيع، وأقام البينة على ذلك، وأراد [نفض البيم، أو أواد] المتحلاف المشرى على ذلك، فإن لم يكن له بينة، لا يلتفت إلى فوله؛ لأن هذه الدعوى منه لم تصبح لمكان الثنائض، والسمى في تفض ما تم به : أما إذا صيدته للشيري فيهما قال، فظاهر، وأما إذا سكت فلأنه إعاباعه بما، على ما ادعى من الأمر؛ فصيار بُهْرُلة المُشرِ بالأمر؛ ولم يذكر في الكتاب أنَّ صياحب البِدُلُو كَذَبِ في دعوي الأمر ، وباعه بعد ذلك ، والصحيم أن الجواب فيه نظير الجواب فيما إذا صدقه ، وسكت؛ لأمه إغاباعه بناء على دعوى الأمر ، فيتعلق به حق الغائب، فلاعلك إبطاله، وإن حضر صاحب المملوك عند القاضي، وجحد الأمر بالبيع، فم عاب وطلب البائع من القاضي نقض البيع، أجبابه القياضي إلى ذلك؛ لأنه فا جبحد الآمر عند الفياضي، فقيد ظهر عنده أن البائع كان فضوليًا: وأن العقد كان موقوفًا، والغضولي يملك نقض العقد الرفوف، ويكون نسخ القاضي إمانة لهُ **. لا أن يكون فسيخًا على الحقيقة، بخلاف الفصل الأول؛ لأن هناك القاضي لم يعاين جحود المالك، وإنما البانع يريد إثبانه بالبينة بيمين الشعري، ولا بد لفلك من الدعوي المسحيحة، ودعوى البانع لم تصح، فإن طلب المشتري بمين الماثك بالله ما أمره بالبيع، هَالْمَاضِي لا يَوْخُرِ النَّقُصُ لَذَلِك، ويقول له: أنقض البيم، ورد العبد على البائع، والطُّلُّق واطلب يمين المالك، لأن حق النقض فيه ثبت لفحال بعليل وهو جحود المالك بالأسر؛ لأن

⁽٩) ما بين المعقونين ساقط من الأصل وأثبتناه من ط وم وقعه.

⁽٢) سابين المعقوفين ساقط من الأصل، وإلما أثبتت هذه المبارة من أم .

⁽٣) وفي م "؛ إمانة له وقوى .

الشرع أنا جعل القول قول المنكر ، فقد جعله حجمة ، فيثبت به حدم الأمر من فيو بمين. إدائيمبر شرع لنفي النبسة ، لا لكومه حجمة مشته ، فهو معني قولنا أن حق النفض قد نبت للحال بدلين. فلا يجور تأخيره لطامه البمن على ذلك.

١٣٨٩٣ - ولو أن صدحت تعبيد لم يعمصون ولم يجمعند الوكاة حتى مدت، هوريد الباقع ، فقال: أن صاحب العبد لم يأمرني بالميع ، لا ينتمت إليه ؛ لأنه ماع في تقض مام بدر ولأبه متنافض.

فإنَّ قبل: يتنفي أنَّا بِلنَهُتِ إليه من حيث إنه صار عنزلة اللت، وقام مقامه، وفي هذا الرجه لا يتحقق التنافص ، ألا ترى أنا صاحب العبد لو كان حبًّا. فحضر ، و حجد الوكانة ، قبل ونك مه، فهما كذلك. قلما، إنا لا ينتفت إلى قوله ، إنما صدر بهذلة طيت ، وقائمًا سفاسه في هذا العبل، وشرط قيامه مقام المبت في هذا العبل بقاء هذا العبل على ملكه، وذلك لا ينست بمحرد قوله ، فنهذا لا ينتفت إلى قوله وكذلك لو طلب بين المنت بي على ذلك ، لا يلتمت إلى الله ؛ لأنَّ الدعوي لو نصح عا من وكذبك لو لو يمن وب المسد، و دع إندته أنه جمعه الأمراء ووهده هفاالعبد متيء وسالمعاللي وصاراتعيدالي، لا يلتقت بالرقونية الانديارعي لتظلان بع أف الصحنه ، وتر تباشرته ، فصار سافضًا سائبًا في نفص ساتريه ، بيانه : أنه يدير . أنَّ ذَلِكَ العَمَادِ قَالَ مَوْفُوفًا، وأنَّ العَمَادُ صَارِ مَلكًا لَى بِالْهِيهُ ، فَطَرِيَّ المُلك البات على المُلك الخواوف فأواحب بطلان العقد الوقوف غميار مدعيا التقاص ماخريف ويجيشرنك مديسح والوامات صاحب العنداء فورثه الباثع ، وأقام بينة ؛ لأنه يتنت بدينته على إقرار المثبق ي بطلان حقه ، ولا يويد إنطال ما أوحمه ، يل بصول: أوحمت البيع ، وأثر من التسليم ، إلا أن المنترى الغصىء وأحلل ما أوجب لعاء فانعده الشاقض من جهاه المانع، والشتري من دعوي النقض في هذه القصوق بمبرله البائع الأنه أحد المتعاقمين وإن حصر صاحب العدال وجحد الأمراء وأواد أخمة العسم من المشتري ، كام له ذلك ؛ لأن العمد كان عمر كَاله لو حرج عن ملكيه إثرا يحرج إذا حصل البيع من البائع بأسره، وقوله في إنكار الأمر مضول إذا لم يكن معه ما يحمله مستاقضًا من إلكار الأمر ، علم يثبت الأمر ، فيقي العبد على ملك كما كال ، فكال ، أن يأسد المعسف وعليه البعين إن طلب المتشري فلك والاحتسال المكون، وإن كان المستري عاتبًا، وإذ سميل له على العبدة لأن العبد في بدالمشفري حصيفة، وقد صار علوثنا له ظاهرًا ؛ لأن حكمنا بصبحة البيم طاهرًا؛ لأنه إلى الشراء ماء على طاهر الوكانف فلا بد من نقض العقد ، وإبطال بد

⁽⁹² وفي أحد وينانع وتناصاحت العبديث لاعر وفي مصر عباحب العبد.

المشتقري، فيسكن المرافي من أخذه و وفي ذلك فقصه على الغفائية و وأنه الأبحورة ولكن للمرافي أن يضف البائع فيسة العبد الأماعة يعمر أمره، ومسمه مير أمره، عصار عاصله موجب دليه مامه أهد عند معفر و دامسة. كما في الفاصلة إذا أن المعموب من يلت، وللماخ في يطلب بين المولى بالله ما أمره سارح والاحتمال الكدارة، فإن حلف أحد أبادتم، وإن مكل بطل فيسان المنبقة والأنه صار مداً.

۱۹۸۹ - وكففك از آدم البائع بينة عنى صاحب العبد في حدد الصورة أنه آمره بالسع. قالت بينه ه وزان بد توجد بينة عنى فقلت بينه ه لآدار به المحافظ الصديان عن نفسه ، فكال حصية فيه وزان بد توجد بينة عنى ه لك، وحقف الامر ، فحقف حتى نفسها قيمة العبد للامر سلم العبد للمشترى ، وقال التعن للمائم و لا السالم ملك عسد ، إلا ترى أن المائم و المحافظ المحا

عان قبل " طمك بالمسان بسند إلى وقت وحواله الضامات و بسبت رجوال الصامات. وهو التسليم قرن البيع ، والسبع كان سابقًا على السنديم ، فبست: أ أقلت إلى وقت السع. ويسعى أن لا يتقد البعر؟

الفتار الرواية محموطة في المواج إذا رح الروايعة و وسلم و وصبي الفيمة للمواجع أنه يقت بهذه وطرعة أنه وإن كان المبدئ المهرن إلا أنه لما المنتقى بالبيع و الهائلة للمقال مقد صير الفحم المصاحب فيصبر فلسبك باللغض كسابق على البيع و حدد ادام الفحسان السبب الملكات موادلت الوقت و فكان شواب الملك المائلة على السع والاستاج و القالمة المواجعة كان هذا و أو الوجعة والإسامة و المستاد منى ساب فورله السابق و والحر تصبقين و فار دالوت الأخر أن يأخذ المسابق والمسابق والمسابق المواجعة والمسابق المستاد و حدد الأمو المورات كان أه دلك و الأنه قام مشام توراب في عليف العالمة و أو المسابق المورات أمر باللبيع أن طب المشترى يهنده الأمو في معام باده و لكن يحفظ أولا المورات والمسابق المورات والمواجعة والمورات والمراجعة المواجعة والمورات أمر باللبيع أن طب المشترى يهنده الأنه قالم مقام المورات و فكان حهاد إلا أن المورات والمورات والمورات المائلة على المعالم على المعا

^{11/}ري ۾ نلوسند

والأباء والرائ المجهورين مسائلة من الأصورة وإعا ألينت هذه العمارة من العالم

تصحب العاش

وبر أراد البائم أن ينفض البيع في النصف الأخواء ليس قا ذلك ؛ لا تمناء من التنفض، والسعى في نقض ما تربه، فكان للمشترى الجبار في النصف، إن شاء أحدُه ينصف الثمر!'''ه وإن شاء ردوه لأن لصعفة قد تفرقت عليه باستحقاق البصعب. ودخله عيب الشركور فكان له الخوار لهذاء هذا الذي ذكرنا إذا الفق البائع واسلمتري يوم العقدا: أن العبد لفلان، فأما إذ الم يجر بيتهما شيء من ذلك وقت العقد، فقال البائم بعد بيم العبد كان تعلال وقد بعظاء بقبر أمروه وفاده المنشري: ما أدوى فن كالزهود فالقاضي لا يلامك إلى فول البلام، ولا ينتش البرم بنهماه لأب العقد قد صع من حيث الظاهر، فيصبر الناتع بدنواه مناقضاً سامياً في تقض مغرمه وفلايقيل ذات صهر وكذنت إذا حضر فلان سغرته ووسدق الدتع فيسا أمريها أروأواد أنحد العبد، ليس له قبك إلا ببينة يفيمها على مذكه، أو يستحلف المشيري، فيمنكل، يخلاف الوجه الأول: لأن في انوجه الأول البائم مع الشيري العقا على كون العبد ملكً لفلال. فجاز أن يعتبر قوله في إلكار الأمراء أما ههذا اتلقا على تنون الميد ملكًا لفلان، ملا يعتبر فوله في إلكار الأمرالو اهتبر فوقه . إنما يعتبر في دعوى الملك لنفسه، ودعوى الإنساق الملك الدسماس عبر حجة مردود، فإنَّ لم يكن له بينة، وحلف المنشري، فتكل، ودفع العبد إلى القرُّ له، رجع التسري بالنس على البائع الإن البائع كان مقراً بأن المنع ملك مستحق. وقدر جع المتعرى إلى تصديقه بحكم النكول القائم مقام الأب، فظهر أن البائم أخيذ ما أخذ من لنميز بغير حق، فكان للمشتري عن الرجوع عليه بالتمل، وإنا لم يحصر القرالة حتى مات. فورثه الباتم أن البائع أقام بينة أنَّ العبد ثنال ملك الميث، وقد معته بعبر أموه، فهمات العبدال، وانتعض البيع لطربان الملك النافية محكم الإرث على الملك الموقوف، فالفاضي لايفيل بيتمه، ولو أراد أن بحلف الشفري على ذلك، لايحلف؛ لأن الدعوي منه لم تصبح لكان التلقفر ، والمعي في تعض ما غربه، فلا يتركب عليه مسماع البينه والتحليف، وإن مات القراله، وورثه النائع ورجل أخراء فأقدم الوارث الأخرابية أن العددين لفلال طبيت مات وقرك مراقا بهي وبس البائم الله

العكما في ع أب وكان في النسيج البواقي التي عندنا - الدين.

⁽⁹⁾وي م اليمائزيد

⁽٣) رفي ام أ. فومات البائم.

⁽¹⁾ مكداني م ، وكالدني لساح شافية الني عددًا والراء بدلام أ التم

رائه باع بغير أمره وصبح البراث عنه فيل فات لعدم التنافس ، يعصى له بصد خدا . ولا بغضى سعف بنيد . والبائع لا يصدح حديث من ذلك، ودعوه فيه فاسد ، فكيت يصح الفصاء به للبائع ، والبائع لا يصلح خديث في ذلك، ودعوه فيه فاسد ، فكيت يصح الفصاء به للبائع ، والبائع لا يصلح خديث فيها ، فيران القاضى المترى فعيد ، كان ثمن فإن قال: قال المبيد ، وقد كان أمر البائع باسع ، فالقاصى لا يقضى بالبه في المنتقد ، لمان ثمن فإن قال: هو حصل بالب في المشترى يقر بالأمر صريحًا ، والسائع بشر بقلك مشتشى الإقدام على البيع ، قرن إقدامه على المشترى يقر بالأمر صريحًا ، والسائع بشر بقلك مشتشى الإقدام على البيع ، قرن إقدامه على ضحة البيع ، ولكن تصادفه على من حق الورد الأحر ، فقادن فيدارث الاخو أن يأحد نصادة على البيع في مشهدا ، ولا يصل حق الورد الأحر ، فقادن فنوارث الاخو أن يأحد نصيب البائع كما كان ، فلا يقص البيع في نصيب البائع كما كان ، فلا يقص البيع في عليا المرة منه لنمرق الصفية علم ، والمحول عبد الشركة ويه ، كان له دلك .

وإن أقال "النسري البيع، كان تشائع لا بسلم نه شيء من العبد، ونغص البيع في كل العبد، لأن الملك بنبت للمبت في حميع العبد وقامة الدرت الاخر الدينة على ذلك: لان أحد الورمة بتصب خصما هي البت فيما بدعي للمبت، واتمار المانع مستحقًا عليه بزاعمه المنشري، والشراء من المستحل عليا باخل، فالهذا قال: نفص البيع في الكل.

قال: ولوجه يمن رساله على ولكن أقال ، فيه أمر البائع بالنبع ، ونتهد على علا شهوه أو كان ذلك في عبر مسلس الفعل و كان ذلك من عبر مسلس الفعل موكل الدائع بخصومة المنشرى في غلال لم يكن المائع معابر . فلا يصح ذلك من عبر محلس القضاء عبر معابر . فلا يصح ذلك منه و المنت هد في الكتاب البائ أن السعى في نقض ما مهم من حهته مووده فقال الامرى أن المع المائع النار و رارد أن يأخذها دائمه عن حهته المورده وقال الاجل الاحتى و المنت على النار أن كان نسب الله إلى المنتوى وذا كان شعيعاً كان حق الأحق وإذا كان بالمنتوى وذا كان شعيعاً كان حق الإحقى وإذا كان بالمنتوى بقض مائم مه والمنتوى المساعى عي نقض مائم مه والمنتوى المساعى عي نقض مائم مه والمنتوى

هال في الكتاب أنضًا " ألا تري أن البائع لا يصح و قبلا على الشعيع في طلب الشعيعة. وإغالو يصح لما قطاء وهو السعي في تقص ما تربه -وإنه أعلم-

⁽¹²⁾ فأمله في الأصل والمسخم في م ودفا في المسجم م أن وإدفاء للعمد: كما طائم لا يستمرك.

نوح منه:

الطبلسان كان الأب يوم الشرى من رجل طبلسان بالعد و هم، وتقايضا، الم ادعى المشترى أن الطبلسان كان لأب يوم الشرى من رجل طبلسان بالعدل، وترك ميران الد الرارت فه غيره، وأواد الاجوع على البائع باللسس، لم يسلسه دعواه، ولو أهام على ذلك بيئة، لم نقس بيشه و لأل بالإنداء على النبائع باللسس، لم يسلسه دعواه، ولو أهام على ذلك بيئة، لم نقس بيشه و لأل على روية الخامع ، وعلى روية الإيادات الان هار مقول بسمة الشراء، وعلى طرويات كليه، هندهواه ملكا الأسال والإرث من جهته يصير متاقعاً صاعرً في نقص ما تم يه و ١٨٠ يصح دموه، ولا تقبل بيشه، ولو كان الآب حيا، وادعى الطياسان بنفسه و وأقام على ذلك بيئة، صح دعواه، وقلسه بيسه [ويرجع المسرى الدين بايي المستوى اللهن بايي المستوى الدين بايين بايي

⁴¹² ومن السنخة (م) الخلق ووامه الحاجع الصغير (ولو لاية البيع على رواية الرباطات ، وصدر مشل . (42 هكما في المسجة (م) و ولايا في السنخ التي النافية التن عيدمة الع^اب شلا من ملك الأب.

⁽٣) مكذ ني فسنحة ال

خصاماً عند في حمايع ما يناعيه عليه، ولو كان المداد حاله اليمن أه يقضي له بكل الطبلسان. كذا عهد

والحواب: أن الفيعب، نقع للودوت من ، جه أن المعن في العن ينسب بسوارت، ويقع فسيراث مواوجها أدامس حيتايه بفع للمورث يصلح لاس لأحر مصبك في التصف الاخور، ومن حيث به يقم كالرازات، فعن نصيب الصلح بصير حصمًا، إذ لا منافضة فيه ، وفي تصب الابن المنت ي يك ل نااءً عنه، ١٩٠ يصاح حصفًا، كما تو كان الابن المنتوي [حاصرًا، ولو كان حاصراً بتصنب لا تسمع خصومتك العاشد ههال فالمتم القضاء به أفوادا قضي القاضي بالنصف من ابن الأحراء قامل المفتري الكاكالجبار في النصف البافي الأل يعيض البيع استحق مزايده. فان انحدو إمساكه لومه بعيف الثمواء وإنا اعتبار رده ، لا مزعه شيء، وأبو كالد الملشري أقرأعند البائع صريحا أد الطيلسان للبائع، أبد استراء منه، مراسنحق فعياسان منه والدائلية ي، وقصل القاصي له بالطيلسان، نما المات الوائد، هو رث الامن التيسمان مه، فهذا على وجهين " الناسم باحد الششري بالشمل هالي الدائم ، سلم الطيمسان للمنشتري ، والا رحوع المناشمر على الباشع؛ لأن المسترى في أمر بالطلك لمستع صريحاء ومدانقاً أن السبع كان ميحيحك فهد الإقرار مندلا يعطراني حقاءة مائدالقلعبيء لأدامي زحاء أناالشها هاشهدوا بروراء وأباالقاصي احطأ في قضاءه، فنجير مات الأب، سلم الصلحاناله بحهة البيم، لا بحمة الإرث، فلايكون له حق الرحوع على المشتري بالثمن، يخلاف الوحه الأول، • هو ت إدا به يكن أقر الابن النشتري بالملك للمانع صريحًا؛ لأنَّ الاقرار همك منه في صمن الشراء، وقد بطل الشراء غضماه العناصيء فبطل ما ينمت في ممجه، فسلم الطيلسان للاين محكم الإرت، لا يعكمه لا يع ، فكان له أن يرجع بالتمن على بالعبه، وإن كان الابن قاد رجع على المانغ بالثمن قبل موت اللورث. تموه الما الأنباء وورث الاس الطبيسان، ليس أه تألك ويده الشهن ملي السلم و لان السائم مع المسترىء وإن تصادف أن البيع قد صنع ، والدالمُ ضَي أحظةً في قصاءه إلا أن الملتوي لـ رجع على المانع باللمن، فقد رضي بالعاميخ المع، ، العسح العقد في حدد، فلا يكون له أنا بلوه الدالع الليم، وقد العسم العقد في حقه، ولكن البالع بالخبار، إن شاء سنره العباسان، وترات التمن في بدالمشتري ؛ لان البيع لم ينفسع في حق الدلع مرجوع

 ⁽¹¹⁾ في الا الريام للمول عامل واحم من حيث إلى أصال واستحفاق له و بسن حيث له يقع للواوث يصير عواصف ضيخ الوخاصة دهد الا تسعيع خصوصت و فاطع المصادم.

والإرابانين المصافين ساقط من الأصل، وإنها أذهب مدوالعبارة على أن لحرين الخارور الرا

المشترى عليه بالشعن؛ لأنه لم يكن راضها بالفسخ، ألا نرى أنه لو احتيج فيه إلى قعماً القاضى، بل توقف ص إجازته، فإن ضاء أحاز القسخ، وأخذ الطيلسان، وترك النعن على المشترى، فاستر داللعن.

قيل: هذا على قول محمد رحمه الله تعالى ؟ لأن قضاء القاضى بالفسخ لم ينفذ باطنا عنده وكان فليائع الحيار، إن شاء أمضى الفسخ، وإن شاء أبطله، فأما على قول أبى حيفة رضى الله تعالى عنه وأبى يوسف وحمه الله تعالى الأخو، فقضاء القاضي بالفسخ نقذ ياطنا، قلا يكون فلبائع الحيار، في أخذ الطلسان من المشترى، ويترك الشمن عليه، وإن كان الرجوع باللمن بغير قضاء القاضى، فالنمن يسلم للمشترى، ويؤمر برد الطياسان على البائع؛ لأن المعقد قد انفسخ فيما ينهما بتراصيهما، فيسلم النمن للمشترى، ويؤمر المنتزى بود الطياسان على البائع؛ لأن المعلمان للبائع، لم يبطل هذا الإقرار في حقة ، في مر بتعليم الطياسان إليه والله قالم.

نوع أخو

فيه من المسائل المتفرقة:

١٧٨٩٦ - قال أبو يوسف وحمه الله تعالى : وحل ادعى عبداً في ينبي وجل أنك بعتني حذا العبد، ونقدتك الشمن، وهو ألف درهم، وجحد البائع البيع، وقبض الثمن، فشهد الشاهدان على إفراد، بالبيع، وقبض الثمن.

وقالا: لا مرب العبد، ولكنه قال: أن عبدى زيد، وشهد أخر أن هذا العبد سمه زيد، أو شهد أخر أن هذا العبد سمه زيد، أو شهدا على إفراد البائع أن هذا العبد اسمه زيد، فالبيع لا يتم بهذه الشهادة، ويحلف البائع، قون حلف ود الشمن، وإن تكل عن البمين، تزمه البع يتكوله، وإن شهد شاهدا البيع أنه ياع عبد زبد المولد ونسبه إلى شيء يعرف من عمل، أو صناعة، أو حلية، وكذلك العبد، فهذا والأول سواء في الفياس، إلا أني أستحسن إن نسبوه إلى أمر معروف إن أعبره، وكللك

۱۲۸۹۷ و ستل الفقيه أبو جعفر و حمه الله تعالى عمل اغترى من آخر أرضاً على أنها حريبان، وامتدم المشترى عند نقد القمن لعله أنه أنقص، والسائع يقول: بعنه كما هي، فإن القول قول البائع مع يمينه فيما أمكن من شرط الحريبين، معنى المسألة أن المشترى قال: المشريبيا

على أنه جريبان، وأنكر البائع شرط الحريين، فنافقول قول البائع، فإن حفف، أخذ قام الشمن، وإن مكل، وعامت البينة للمشترى على شرط الحربين، فال بعد هذا، القول فول المشترى فيد أمكر من الجريبين، معناه القول قول المشترى مع البعين أنها نيست جريبين، فإل حلف، قده رده، وليس للمشترى أن يترسي أي يحسع، بل ينقد غام النس.

۱۳۸۹۸ - وإدا حلم الدائع والمشترى، فنادسي المشتوى بينمًا دائا، والبنائع بلدعي بع الرفاء، فالقول قول البنائع، لأن المشترى بدعي إوال ملك البائع عنه. و هو منكر، وإن أقاماً البينة، فالبينة بينة من بدعي الوداء؛ لأنها أكل إلينانًا؛ لأنه حلاك انظاهر في البياعات.

فإن فيل البس أذبيع الوفاء اعتبر في الحكم رهنًا، وفي الاحتلاف في الرهن والبيع. البيع أولى: لأنه يربل الخلك، فكانت البية هيه أكثر إثبانًا؟

قلنا: يس هذا رهنا، بن له حكم لوهن مد ثبر ته علا يد من اعتبار طاهر الكلام أولا، وكالاهما يبع، وأحدهما ظاهر الكلام أولا، وكاللهما يبع، وأحدهما اللهم والآخر خلاف الظاهر، فكان فيه روادة، فكان أولى، وكالله إذا الدين أحدهما البع عاضي عن غير طرع، وادعى الأحر عن طوع، عاضاما البيئة على ما دعيا، صبة مدعى الكراء، كانت البيئة بيئة من يدعى الإكراء، والقول في هذه المسائل فوذ من يدعى طبع إكراء، كانت البيئة بيئة من يدعى الإكراء، وقد تقدم في مسالة بيع الرفاء أن القول فول من يدعى من مسالة بيع الرفاء أن القول فول من يدعى المنافقة على مداعى عصل الاختلاف الواقع من نائد تقدر وهو أبانع، وقد ذكر جس هذه المسائل قبل هذا عن عصل الاختلاف الواقع بيئ المنافقين - وافلة سنداء، وهو البائع، وقد ذكر جس هذه المسائل قبل هذا عن عصل الاختلاف الواقع بيئ المنافقين - وافلة سنداء وثمال أنهام-

الفصل الثانى والعشرون فى السلم

هذا الفصل بشنعل على أنواع.

نوع من

في بيان شرائط بيع السلم:

٩٢٨٩٩ - مِينُولَ: السِيمِ له شَوَاتِطُ كَتَبِرَةَ؛ أحددا، بِبَانَ حَتَبِ النَّسَلُو فِيهُ وَكَفُولُنا: غُن جيد ۽ آوارديءَ ، والفاتي: بين توجه ۽ کهرندا ، فارسي، آوامه آشيه فلڪ واظ الف بينان صافعات كالفوك وجهد أو وديءه، والوابع البال فالمره في المكيلات بالكبل، والمؤزونات بالوزان، واللمدودات بالعلد؛ لأنَّ بدونَ بنانَ هذه الأنساء يقع بينهما مدرعة سالعه من التسليم والتسمير، أما إذا لم بيها الجنس. فلأن السلم فيه أجاس مختلفة، فالتسلم إليه رعا يعمي حنسًا، ورب السلم يطالبه يجس احر، ولبس الرجوع إلى قول أحدهما بأولى من الأحر؛ الأمهما متعاوليمان، وقضية المدوضة التساوي، وأما إدالم يبد [النوع والصغة، فلأن المسلم قيه وختاعه الخاتلاه بالنوع والصفق فتعين كل واحد منهمنا بوغا أحراء وفعفة انحراء وأمارنا الم يعينا [الالذيار، والأن كل واحده تهما يعبن المفشار عبر ما بعين ساحب، ويبخي أنا يعبل مقداره عميان يؤمن فقده من آبدي الناسء والرحلم فدره بكيال معينه و فحو أن يقوله: بهامه الإناه بعينه، وسهدا الرضيل، أو بوالله هذا الحجر، لا يحوز إذا كان لايعرف كم يسع في الإناء. » لا يعرف ورد احجر ، وبيع العين بخلاف بيع السنم ""، هذا هي الشهور ، فإذ من قال لغيره : بعث منك هذه الصمرة بماذا الزميل، أو بوزن هذا الخجر، حاز في مُشهور من الروابة؛ لأنه النسليم في باب السئم لا يعمل المعملة وإغابكون بعد حلول الأحل من الجائر أن يهلك ذلك الإناء والحنجار قبل حاول الأجلء فالايشرى كبريجاء مستبسعه وأصاعي بيع لعين التسابح بدنت المقداء والدلابيلك في هذه الماحه النظيف صابَّ ، فلا يتمكن الحهالة ، وكذا في الشرعيَّات بسغي أن تعلم قدره طوع بؤس فقده من أيدي الناس، وبد أعامه بحشه بعيتها، والا

 ⁽¹⁾ بالس المعقوفين منافظ من الأصل و في أذات عدم العبارة من السبخ . • • و الع أنوا على

⁽٦) وفي آم : بيم العين.

بفري كام هي، أو يفراع يده، أو يد فلات، لا يجوز.

الشرط الحامس. أن يكون المسلم فيه مؤجلا بأحل معلوم، حتى إن سلم الحال لا يحوز ، وهذا مذهبا .

وقبال الشباقعي رضي الله تحالي عنه : الأجل ليس بشارط ، يخواز السلم، والعسجوج معاهناه الأن جواز السلم عرف بخلاف القياس بالنص، والنص جوزه مشرط الأجل، قال عليه العسلاة والسيلام: عمل أسلم منكم فعياسلم في كمثل سعلوم ووزن منعلوم إلى أحل معاوم الأ

۱۳۹۰۰ واختلف الروايات في أدنى الأجل الذي لا يحوز السلم بدونه، ذكر ابن أبي عسرو أنا البغدادي أستاذ النحاري قال: إنه مقدر علاقة أيام فصاعفاً ، وقال: وهو قول أصحاب رحمهم لله نعاني.

وعن أبي لحسس الكرجي: أنه ينظر إلى مة لمار المسمو فيه وإلى عرف الناس في تأجيل مثله، فإن كان شرط (""أجلا يؤخل لمثله في العوب والعادة بجير السلم، وما لا قلا .

وعن أمي بكر الراوى أنه قبال: أقل مقدار بشعلق به جنواز السلم أي يكون و. ثداً على مجلس العقدة ولو ساعة، وعن محمد وحمه الله تعالى أنه قدر أدناه بالشهر فصاعداً، وعليه اللهوي.

۱۳۹۰ - الشرط السادس: أن يكون المسلم فيه موجودًا من وقت انعقد إلى وقت معل الأجل[حتى إن السلم في اللفظع لا يجوز: وهذا مذهبنا، وقال الشافعي: الشيرط وجوده وقت محل الأحل] "الاغير، والصحيح مذهبنا، لأنه أسلم فيما هو معجوز السلم في

⁽١) أحرجه البخاري في صحيحه (٢٢١٥٥): باب السلم في رزز معلوم، والإمام مستم أن أصبحبه (١٩٠٥) أبضاً في باب السلم، والترامقي في سنة (٢٣١٥): باب مناحاه في السلم، والترامقي في سنة (٢٣١٥): باب مناحاه في السلم، والترامقي في سنة (٢٣١٥)، باب العلمة، وأنو داود في سنة (٣٤٩٥)، باب السلم، والدار فظي (٤٩١٥) كتاب البها في قبل معلوم، وانظيراني في الكبر في التحار، وابن محمد في استة (٣٢٠٥) باب السلمة في كيل معلوم، وانظيراني في الكبر (٣١٥٠) أسبطيلة في كيل معلوم، وانظيراني في الكبر (٣١٥٠) أسبطيلة (٣١٥)، وكانه بنفظ من أسنف فلسنفه به وقد ذكر بالنظ الذكور ابن عبد البرقي أستميلة (٣٤٥)، والزواداني في شرحه (٣١٥)، أسبطيلة (٣٤٥)، والزواداني في شرحه (٣١٥)، وابن حجر في الدراء (٨٠٥).

⁽٢) وفي م . فإن كان قار ما أحلى أجلا يؤجل بخته

⁽٣) با بن المعوفان عاقط من الأصل وأنشاء من طار ووي .

الخال، فلا مجوز كما أو حمل محل الأجل قبل إدراك السلم فيه.

سنه. أن العجز نامت في احمال لو أرائع العجز إضاراته بسبب فيام الأجر إلى وقت الإدراك، ألا يرى لو جمل صحل الأجل قبل ذلك لا يحدون، فنا الوقت المستفح قبل ذلك إما الإدراك نابت باستصحب الحال، لا يدليل يوجب ها ويبعن، خواز أنه يستفط قبل ذلك إما يإسفاط من أه أو يحت بالمنابعين، خواز أنه يستفط قبل ذلك إما لإنساء ما لم يكن تابد إلا فيستفط قبل ذلك إما الإنساء ما لم يكن تابد إلا فيستم في المنابعين المنابع في أغير أن المنابع في أغير أن المنابع في أخير أن يتم السلم في أغير أن المنابع الحال، حصل السلم في محدور النسليم للحال وفي الغالي، وليس كما لو كن مرحوداً وقت لعقده لان المنابع في الحال من السلم في الحال المنابع في الخال، وليس كما أن شعد للسوت القادة في الحال، ولم ينبع غي الحال المنابع في الحال المنابع في الحال، ولمن المنابع المناب

الانسان، بعد الدراهم المسروية، والديني نبية نبية النجل بالتحيين حي لا يجوز السام في الانسان، بعد الدراهم المسروية، والديني النصوية الانالم شرع بطريق الدراهم المسروية، والرخصة باستدادة المعطور مع قيام الحاظر، فاستساحة الذي اسلم شرع بطريق الحاظر، فاستساحة الذي مع ينام الحاظر، فاستساحة الشيء مع ينام الحاظرة القياس، وإله يكون جواز السلم بعلاف القياس إن كان المعلم فيه مسماً، السلم يعمل كان تشاء كان جوازه على موافقه القياس؛ لأد السع بالنحن، والنمن ليس في ملاقه فأما إذا كان تساله و والنمن ليس في ملاقه حرز قياساً و سنحسال، وهل بحور السلم في النمر، على رواية كدب الصرف لا يحوزه الأن على رواية كتاب للمراف لا يحوزه التي مين، واية كتاب المراف لا يحوزه الأن على رواية كتاب المراف لا يحوزه الأن على رواية كتاب المراف، لا تعرير واية كتاب المراف، لا تعرير وا

التسوط المستعود أن يكون المسلم فيها من الاحتامل الأربعية من لكيمانات والورونات. والدهاديات الدغاوية والمراه بالنام حتى لا يجاوز المسلم في الحيوال، علمًا ماهجينا، وإنّا فات

⁽¹⁾ والمعر المعشوفين سافط من الأصلى وحراد أثاث العلم الكندة من الم

كذلك؛ لأن الحيوان متعاوت في نصمه ، فإمك تحد حيوانين متعقين في الجنس والصعة والنوع ، لم يحتثمان في القيمة المختلاقا فاحشا لتفاوت بيهما في المعانى الباطنة من الهملجة وحسن المسير ، وما أشبه ذلك ، ولهذا الإيضسن بالحيوان في الإثلاث بخله، وما كان بهذه العصمة الميسب دينا في الفتازعة المائعة من التسليم الإيسب دينا في الفتازعة المائعة من التسليم والمؤدن وبنا في الفتازعة المائعة من التسليم والمؤدن الواجب في المثمة يقضي بالمثل بلا ويادة ونقصان، كصمان الإنلاف، وإذا المنافذة شرطا بين الواجب في المؤدن، وإنها لا توجد في الحيوان أدى إلى الرباء إلى هذا أشار عمر وضي الله تعالى عنه إفي قوله : إن من الربا أبواباً لا يكدر !" بحقين على أحد منهم السليم في الحيوان من الرباء إلى هذا السليم في الحيوان من الرباء وإنها يتحقن الرباء في الحيوان من الوجه الذي قلماء كان القيماس أن لا يجوز السليم في الخيوان، لكن الوجه الذي قلماء كان القيماس أن لا يجوز السليم في الخيوان، لكن أرباء الفياس فيه يحملين ابن عيماس وضي القد تعالى عنهما، غانه سئل عن السلم في المكون وارداً في الحيوان؛ لأن في الحيوان نصاً أخر بخلاف، وهو حديث بخيرة في الناف عن الناب وهو حديث عمل في فعال عالى عنه عالى عنه ما أن تعالى عنه ما أنه تعالى عنه عالى عنه ما أنه تعالى عنه ما أنه تعالى عنه ما أنه تعالى عنه ما أنه تعالى عن المبار غيا عن المبار في المعلوم، والنص الواد في النباب بخلاف القياس القائم الواد في النباب بعد في المبار غيال عن المبار أن القيال عنه المبار عنه المبار عنه عنه تعالى عنه تعالى عنه تعالى عنه تعالى عنه عنه تعالى عنه تعالى عنه عنه تعالى عنه عنه تعالى عنه تعالى عنه تعالى عنه عنه تعالى عنه

الشوط الناسع : بيان مكان الإيعاء إذا كان المسلم فيه شبئاً له حمل ومؤنف كالحنطة وغير ذلك ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أعراً ، وكان أبو حنيفة رحمه افه تعالى أولا يقول بيان مكان الإيفاء ليس بشرط، ولكن إن بنا مكان الإيفاء يتعين ذلك للكان للإيفاء، وإن لم يبينا مكانا يتعين مكان العقد للإيفاء ، وهو قولهما ، وعلى قوله الآخر : إذا لم يبينا مكانا للإيفاء لا يتعين مكان العقد للإيفاء ، يل يفي مكان الإيفاء مجهولا .

وأجمعوا على أن مكان العقد ينعي لإيفاء وأمن قلك، وأجمعوا على أن في بيع الدين إذا كان المبيع حاصراً في مجلس العقد ينعين مكان العقد لإيفاء المبيع، وأجمعوا على أن مكان الفرض والخصب والاستهلاك يتعين للإيفاء، وعلى هذا الخلاف إذا باع عبداً حاضراً يكو حنطة ديثاً في الذمة إلى أجل عندأبي حنيقة رحمه الله تعالى أخراً يشترط بيان مكان الإيفاء المحنطة، هو الصحيح، وعندهما يتعين مكان العقد للإيفاء، وعلى هذا الخلاف إذا قسم

^{\$)} حكفا في الله أو كالانتي الأصل والتستختين أنظ أو أأف الانتياب وقيد الدوفيات الرياج وأنا لا يتكذب المختوا

⁽٢) هكذا في النسختي ف أو م ، وكان في الأصل وأظ: أن.

الرجلان دارًا على أن برد أحدهم كرا مؤجلا في المدمة على صاحبه ، عند أبي حنيفة رضى الله تمالى عنه أعراً يشترط بينان مكان الإيفاء للحنطة فصحة الفسسة ، هو الصحيح ، وما ذكر في كتاب الفسسة محمول على قوله الأول ، وعندهما يتمين مكان انقسمة لإيفاء الحنطة .

وعلى هذا الخلاف إذا أجر داره عاله حمل ومؤنة، عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أخراً يشرط بال مكان الإيفاء لصحة الإجارة، وعندهما يتعيز مكان الدار للإيفاء.

وجه قرب أبى يوسف وصحمة رحمهما الفاتعالى في المسألة أن سبب النزام الكر السلب معنون المسألة أن سبب النزام الكر السلب معنون مكان السلم للإيفاء كما في القصب والقرض، وما أشبه دلك، وهذا لأن لعفد عقد معاوضة، والمعاوضة تقتضى النساوى، فإذا وحب تسليم أحد السدلين، وهو رأس المال في مكان العقد إيسب سليم المبنل الآسر فيه تحقيقا النساوى، ألا ترى أن في بيم العين إذا كان المبنع حاضراً في مكان العقد المال الآسر وحب تسليم المبنع في مكان العقد، فيحب تسليم النمن في مكان العقد، فيحب تسليم النمن في مكان العقد للإيفاء، في مكان العقد للإيفاء، في المكان العقد للإيفاء، في مكان الإيفاء دولوماً العين العقد للإيفاء، كان مكان الإيفاء ماله مكان الإيفاء، كان مكان الإيفاء،

ولأبي حنيفة رضى القد تعالى عنه إن مكان العقد قر تعين مكان للإيفاء: إما تعين نصاً بالعقد، أو ضرورة، لا وجه إلى الأول؛ لأن العقد لا بتعرص للمكان أصلا من جبت النص، لا وجه إلى الثانوي؛ لأن الضرورة إقا نتحقق إذا وجب تسليم المعقود عليه عقب العقد حتى يصير مطالياً بالتسميم عقب العقد، فيتعين مكان المقد للإيفاء ضرورة، وجوب النسليم عليه في مكان العقد، وفي هذه السائل التي ذكرناها، لم يجب نسليم المعقود عليه عقب العقد، في مكان العقد فلا يتعين مكان العقد للإيفاء، وإذا لم يتعين مكان العقد الإيفاء، وإذا لم يتعين مكان العقد الإيفاء، وإذا لم يتعين مكان العقد الإيفاء، وأما إذا لم يتعين مكان العقد الإيفاء، وأما إذا كان السلم فيه نبية اليي العدل ومؤنه، الإشراط بيان مكان الإيفاء، ولم يتعين مكان الدخل عمل ومؤنه، الإشراط بيان مكان الإيفاء، ذكر في بوع الأصل ، وفي الجامع المسلم اله لا يتعين عناه حمل ومؤنه، على يتعين عليه على يتعين عناه بعين عناه ويما ليس له حمل ومؤنه، على يتعين واليه أنه لا يتعين عناه ويعين، واليه وذكر المحدر حمه اله يتعين، واليه يتعين، والله الذار محمد وحمه الدينان في الأصل .

⁽١) ما بين المقوفين ساقط من الأمس وأنبشاه من ظ وموه...

الشرط العاشر، قسفي رأس المال في المجلس، سواء كان رأس المال غيرة التعين التصيل أو لا ينعبر، إلى كان كذلك لأن السلم حقد حور بحلاف القياس حاصة المعاليس إلى رأس السال، فإذا الترق من غير قسص رأس السال، بين أنه لا حاجة ، قبعسل قنه بالقياس ، فقد ناشر قبص رأس المال، في المجلس، ليسر بشرط لا محالة، وإلى المنوط القيض قبل اعترافهما بالإبدال، ألا ترى إلى ما فكر عي المتوادر : ولو تعافله عقله الشرط العبشي عبلا أو أكثر، ولم يغي أحدهما عن صاحب، تم قبض رأس الآل، فالمترق [حال المال) !

وهي الموادر البغيَّا: لو ناما أو نام أحدهما لم يكن دلك عرفته. وفيه أنضاً لو أبي المملم. إليه قبض رأس المال في المحلس، أجر عليه.

الشراط الحادي مشر، إعلام فنو رأس المال في القدرات، بحو المكيلات والموزونات، والمدرونات، وألل الموافقة والموزونات، وألل الموافقة والموزونات، وألل الموافقة وصلى الله تعالى هذه، وقال أبو يورف ومحدد وحمهما الله لدالي: إعلان الفار بعد أن كان مشارًا إليه لمس بشرط حتى إن من قال لعبره، أسلمت إليك عده ألك عده ألكراهم في كر حطه، والا يحرف وزال الدر هم، أو قبل المسمت إليك مده ألله المالي على المرافقة في كذا من مرعفران، والا يعرف قدر المنطقة الا يجوز على قول أبي صيعة راسي الله نعالى عد

وأجمعه واعنى أن رأس المال إذا كان شيئًا قرعبً ، أو حيوانًا، أو شيئًا من العديات انتقارية أنديصير معلومًا بالتعيين والإشارة، وأحمعوا على أن في بيع العين بالشمل يصير معنومًا بالإشارة إليه والتعيين، ولا يحتاج إلى إعلام قدره

وأبع حسمة وحسه الله تعالى يقول " مأن الدراهم فندسا تحلوهن الزيف، وفنديرد الاستحقاق على بعصها، فإداء دالزيف، ولم يستبدل في الجلس، أو استحق الدمض بمسخ الدمند بقدر، وفإذا بم يعلم مقداره لا بدرى في أبى قدر يهي العقد، وفي أبى فدر مضمخ أكثر ما في الساب ن هذه أمور مجمومة إلا أن الأصل في السلم علم الحوار، ورف جوز والدار فع الأمن من السور من كل وجه بإعلام قدر رأس المال، وبه فارق ما إذا كان رأس المال توباً بعيمه عبد لا يشرط يان درعائه الأن الدرعان في الثباب يجرى مجرى الوصف، وإعلام الرصف بعد الإشارة ليس منه ط

⁽⁴⁾ ما يع العفوذين ، بالله من الأصور ، وإنه أنت هذه القلمة من حصم السنم التي عند ا

⁽٢) ما بين البعوض ساند من الأصور، وإنه أسنت هذه العمرة من السمنتين .. هذا و الع ..

١٣٩٠٢ - وبيتن على هذه السالة : إذا أسلم عشرة براهم في شينين، ولم يبين حصة كل واحد منهما، إن كانا مختلفي الجنس، بأن أسلم في هروي، أو مروي، وأسلم في حنطة وشعير، أو كاتا متفقى الجنس مختلفي الصفة، بأن أسلم في هروي، تبين أحدهما جيد، والأخر رديء، لا يجوز عند أبي حتيقة رضي لله تعالى عنه ما لم يبين حصة كل واحد منهما.

وإن كانا متفاتي الجنس والصفة ، بأن أسلم في هرويين جيدين، الفياس على قول أبي حدقة رضي الله تعالى عنه أن يشير ط بيان حصة كل واحد منهماء وفي الاستحسان لا يشترط [وفركري حنطة متغفر الصفقة ، أوكري شعب منفق الصفقة لا يشترط] "بيان حصة كل واحد منهما بالإجماع، قياماً واستحماناً.

١٢٩٠٣ - الشرط الثاني عشر: أن يكون رأس المال منفذة عند أبي حنيفة وحمه الله تعالى عنه يعني سره كرده. خلافًا لهما؟ لأن ترك الانتفاد بؤدي إلى نساد السلم على ما عليه غالب دراهم الناس، قإنه لا يخلو عن الزيوف، فعني لم ينقده ربما يجد أكثره زيوفٌ، فيرده، ويقسد السلم في قدر فل دوده واستبدل مثله جيادًا في مجالس قرده أو لم يستبدل، والاحتراز عن هذا الفساد عكن عن لا يعتاد، فيكون شرطًا عند أبي حتيفة رضي اله تعالى عنه .

١٢٩٠٤ - انشرط الثالث صفر : أن يكون عقد السلم عا لا خيار فيه ، فإذا عقد عقد السلم بشرط الخيار لهما أو لأحدهما ، فالسلم فاصد ، إلا إذا أبطل صاحب الخيار خيار ، قبل التفرق بالأبدان، ورأس المال قائم في بد المسلم إليه، فحيندة ينقلب العقد جائزًا، وأو كان و أس المال حالكًا في بد المسلم إليه وقت إبطال الخيار ، لاينفلب المعقد إلى الجواز .

الشرط الرابع عشر: أن يمكون ما جعل مسلمًا فيه مضبوطًا بالوصف على وجه بلتحق بذكر الوصيف للوات الأمشال حتى قالوا: حاكان مضبوطًا بوصف معلومًا بقدره، موجودًا من وقت عفيد إلى وقت أجله ، يجوز السلم فيه ، وما لا قلا .

نوع أخر

في بيان ما يجوز السلم فيه، وما لا يجوز:

١٢٩٠٥- إذا أسلم ثويًا هروبًا في ثوب هروي، لا يجوز، وإذا أسلم فيفييز حنطة في فغيز شعير لا يجوز أبضًا، والأصل في جنس هذه المسائل معرقة علة الحرمة في وباالتقد، وفي ربا النسأ، فشقول [وبا النقد يحرم بوصفين، وهو القدر والجنس، ويعني بالقدر الكيل في

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وإعا أثبتت هذه العبارة من يستخي أم أو أظ أ.

الذكبار والوزن في الموزون، و ألا أربا النسأ يحر مبأحد وصفي عله ربا النعب، وهو الجنس في مستحدث أو تُمنين، فيإذا أسلم تم أذهر ورَّا من توب هروي، والوزن الأكبار في تُعنين، أو منسين، حس إنه إذا أسلم قفير حنطة في قفير شعير ، لا يجوز لوجود الكيل في منعنين، وكاللك إذا أسلم الدراهم في الذهب، لا يحدز لوجود الورد في التعليم.

١٧٩٠٦- وإذا أسلما فديد في الزعفران، لا يجوز، لوجود الورد في الشمني، وإدا أسلم المراهير في الزعفران، يجور؛ لأمه لم يوجد الورد في نمنين أو متمنى و إنما وحد في تُمن وانتمل، ولا بأس بأن يسلم الملوس في احديد والرصاص، وما تُشِيه؛ لأنه لم يجمعهما أحد وصفى علة ربا النقف وهو الوزن أو الجنس.

١٣٩٠٧ - وإذا أسلم القلوس في الصفر ، لا يجوز ؛ لأنه يجدمهما الجنس ، والراد من القلوس الرائحة، أما له كانت كاسدة، لا يجوز إسلامها من الحديد والرصاص • لأمها بالكساد صبارت وزسة، فيكون هذا إسلام الموزون في الدؤون، وهما منسنان، ولو أسلم النصل في الحديد، لا يجوز ٩ لكان الجسر، وكذا السبف في الحديد، وإن أسلم السبف في الصحر بحوزاء إداكان السيف يماع عددكم وإناكان يباغ وزئاء لالجوزاء ولأن الوحه الناني حمعهمة الهرزال، وفي الموجه الأول لا

١٢٩٠٨ - وإذا أسلم الدراهم في المكبلات وزمًا، أو أسلم الدراهم في الوزنيات كبلاء ومعاه إذا أسلم فيما تبت كيله بالنص وزناه أو أسلم فيما نسب ورنه بالنص كبلا.

وروي الحسن في المحرد عن أصحابه وحمهم الله تعالى الله بجوز، وذكر الطحاوي عن أصحابنا أبه لا يجوره فصار فيه رواينان.

وهي المُنتهي - ذكر فول أس حايفة وسحمد رحمهما الله تعالى. فعما إذ أسلموهي المكيل ورنًا في طرف عدم الجواز ، وفعال أبي يوسف في طرف الجواز ،

والظفت الروامات عن أصحابنا وحسهمالة تعالى أناما ثبت كيله بالنص لأيجوز بيعه محنمه وزناه وإن فاثلا وزناء كالخبطة بالخنطة، وأضاعها الأناالتبرع ورد فيها الجواز بشرط التماثل في الكيار.

قال في الهنادي أهل سنهر قندال لواعلم أنها قائلا كبلا بجوز ، وكدا بع الدقيق بالدقيق مِرْمَا لا يعمون وإن قائلا في الورن؛ لأن الدقيق كولي، حتى لو علم أنهما تماثلا كبلا يجوز فيه أبضًا، وما ثبت وزيه بالنص لا يجور بيعه لجنسه كبلاء كالدراهو بالدراهم كيلاء إلا رواية

⁽١) ما بين العقوقين ساقط من الأصل وأثبتناه من طوم رف

شاؤة عن أبي يوسف رحمه الله تعالىء قال: يجوز إفا اعتاد الناس فلك.

والحاصل أنَّ ما نيت كيف بالنص فهو مكيَّي أبدًا، وما ثبت وزنه بالنص فهو مورون أبدًا، وما لا تصل فيه، ولكن عرف كونه مكيلا على عهد رسول الله ﴿ بعرف أهل زمانه، فهو مكيل أبدأه وإن تعارف الناس ببعه وزئاني زمانناه وماعوف كونه مورونا فيرنك الوقتء نهبوا موزون أمداً ووما لم يعرف حياته على عهد رسول الله يُغيِّر بعشر فيه عرف الناس في زماننا إن العارفوا كيله فهو مكيل، وإن نعارفوا وزنه، فهو موزون، وإن تعارفوا كيله روزته، فهو مكيل وموزون، وهذا قول أبي حنيقة ومحمد رحمهما الله تعالى.

١٢٩٠٩ - وقال أبو يوسف: العتبر في جميع الأشباء عرف الناس في زماتنا عرف كون ذلك النص مكيلا على عهد رسول الله ﷺ، أو موزّونًا، أو لم يعرف، وما ليت كيله روزنه بالنصرية لا يجرو بيعه بجنبه مجازفة، وإن تبايعا صبرة بصبرة مجازفة، ثم كبلا بعد ذلك، فكانت متساويتين، لم يجز العقة عندنا، والمعتبر في جواز العقد العلم بالمسواة وقت العقد، هكذا ذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه اثه تعالى في شرحه في أخر الباب الأول، من كتاب

١٢٩٠ - وإذا أسلم اللين في جنسه كبلاه أو رزنًا معلومًا إلى أجل معلوم جازه لأن كون قالمن مكيلا أو موزونًا غير ثابت بالنص، ولم يعرف حاله على عهد وسول الله ﷺ أيضًا، فيكون العبرة فيه للعرف، والناس اعتادوا بيعه كبلا ووزنًا، وكذلك الخل والعصير مظير اللبن لم تلفاء ثم ذكر في اللبن جنسه.

هَال مُسمِس الأثمية: هذا في ديار صمَّ لأنَّ اللَّمِ كَانَ يَتَعَلَّمُ مِنْ أَبِدَى النَّاسِ في بعض الأوقيات، أما في ديارنا لا يمقطم، في جوز في كل وقت، والخل يوجد في كل وقت، فبلا يشترط الجنس"؛ والعصير لا يوحد في كل وقت، فيشترط السلم في جنسه في هذا الباب ألفاً.

١٢٩١١ - وأما إذا شرط في السنم طعام فرية ، أو أرض خاصة ، لا يبثي طعامها في أبدى النامي، فالسلم فاسد، وإن شرط طعام موضع بيقي طعامه، قطعام خراسان، أو ما وراه النهر ، يجوز ؛ لأنه إذا كان لا يبقى طعامها في أيدي الناس لانتبت القدرة على التسليم فطعًا ، أو شبيبها بدفي وقت حلول الأجل، ولا بدمنها لجواز السلم، وإذا كنان طعامها بيفي بنبت القدرة على التسليم قطعا أو شبيها بالقطم، وذكر المسألة في الأصل ..

⁽¹⁾ مكدا في الأصل والنسيخة أقل ، وكان من النسخين: أم أو أف ": الجين.

و دكر الدركة على الالحسر البيضة. إذا أسلم في حنطة هواد حاصة و وهي نظفع على أبلاي الناس الايحدوز ، يختلاف ما و السلم في لوساء هروي الحيث يجدور ، وفائد عاصة الشابح رحمهم منه تعالى، المراد لها حراة خراسان؟ لأن منك مدة عطيمه الايترها الفطاع حنطتها عن أيدي الناس ، وإذا أرده به فردة من القرى تسمى هراي، وحمار ثلث الفرية الايتوحم العالمة عن أيدي الناس .

الماحتمو فيما ينهو، قال مصهور الافرق بين مسألة الحمة وبن مسألة النوب الأن محمد المحمد المنافع المنافع والمحمد المنافع والمحمد المنافع في توب هروي، يحول ولد يدكر هو تما يقطع عن أبدى الناس ولا يوان ما يقطع عن أبدى الناس ولا يوان ما يعطو عن أبدى الناس ولا يوان عاليقطع عن أبدى الناس ولا يوان عاليقطع عن أبدى الناس والمحول وهو أن سمة القرى بين النوب واحمله ومن المسبخ من قرق من الموان المهرى وهو أن سمة القوب إلى هماة البنان حتى فسلم بيد الألميين الكان الاركان الهروى ما يسلح على صفة معلومة عمل المح على الملك الصفة الموان عبوما الكان على المحود المحالمة عن أبدى الناس حي المحود كان عده النسبة لتمين المكان ويبان ظلك الكان عاينوها المطاعة عن أبدى الناس حي الابحود الدالم من أبدى الناس الموان على المكان المحود المكان المام عن أبدى الناس الموان الموان عالم المحادث المكان والمام المراكان الموان الموان المحادث المكان الموان الموان المحادث المكان الموان عنه المحادث المكان الموان الموان المحادث المكان والمحادث المام والمحادث المحادث المكان والمحادث المحادث المحا

۱۹۹۹۴ - وفي الوادر إلى مصاعف المن محمد وحمد له تعانى، يحاوز أديستم الروى الداد دادي في ماروى والأميسيا حسيان و قيفات العماوي البغيامات عن موادي الأهوازي، ومروى الواصفي و وفي الوادر فشام القال: المعت أما برمضار حده الله تعالى قال: الأمير الراسفوع لا في قبل الأماورد كنه

۱۳۹۶۳ - في المشاوق : ادا أسم قطاه وويا في بوت متروي حياز ؛ لأبه عبدت غجائمة الأن للوب خرج من أن يكون فظاء

وفيه أيضًا البنا أسلم شعرًا في مدلع شعو إنا قال لا ينتص ذلك السلع، ولايصير شعرًا جازه الانه المدلمات المدنسة، وإن كان مقص العشار شعرًا ، لا يحوره الأعلقي شعرًا، الا يرق أن يعود شعرًا،

١٧٩١٤ . وفي المنتفي : إذ أسلم صوفًا في لبد، أو شعرًا في مسح، أو خرَّا في أنوب

حر، لا يجوزه ولم يفض، وإن أسلم عز لا في لوب الا اجار وعلل، فغال. لأن الحيد مقص، فيعود صوفًا، وكذلك الحز والسح والتوم، لا ينقص، فيعود غرالا، وعن أبي يوسف وحمه اقد تعالى لا بالس أن يسلم الله في الجمين، وعبه أيضًا: ويجوز أن يسم النمر في الناطف وإن لم يحلط الناطف الدقيق قال في الجامع طعمير: لا يأس بالسلم في الجوز والبيض عنداً.

1890 - وفي الأصل : قال الإباس بالسلم في الحوز ، والبيض عددًا، أو وزنا وكيلا، ولا تعبر في المبلم في الخوز ، والبيض عددًا، أو وزنا وكيلا، ولا تعبر في المبلم في الرمان، والسعرجل، والبطيع، والقناء، وما تشده ذلك الأداء ولييض عددي [متقارب والسلم في العدديات الشقاربة حائزة، ولا كذلك الرمان والسفرجل و لأن عددي متقاوت فانسلم في العدديات المتفاونة [3 لا يعوز والمتفاوت ما نقل عن أبي بوسف كل ما يتقاوت أحاده في القيمة، فهو عددي متفاوت، وما لا يتقاوت أحاده في القيمة، فهو عددي متفاوت، وما لا يتقاوت أحاده في القيمة، فهو عددي متفاوت، وما لا يتقاوت أحاده في القيمة، على الجوز والبيض عددًا، ولم يشترط للمجوز إعلام العدة أنه جيد، أو وسط أو وديء.

فالربا: وقد ذكر محمد في الربادات ، أنه يحوز السلم في النجوز، وإن تم يسم وسطاء و لا جبناء وأما في البيض: إن بن بيص الاور أو الدحاحة، أو الحمام بجوز، وإن لم يهم وسطاء و لا حباله علم يجعل إعلام الصعة شوطًا للمجواز في البيض والحوز، لأنه لما سفط إعلام القدر حتى حاز السلم فيها عدداً مع أن بين العددين تعاويًا من حبت الغدر، فلاذ وسقط إعلام الصفة أوى.

وفي المتنفى !: عن أبن يرسف رحمه الله تعالى! ولا خبر في السلم في جوز الهاده وهي بيض النعام، وعنه أبصًا: (بَا أَسَلم بيص الإوز في بيض الدجام، أو أسلم بيض الدحاج في بيض الإوز إن كان في حي يقدر عليه جور، وإن كان في حي لا يقدر عليه، لا يجوز .

المسالة مطالفة من غير دكر خداد في الخامع الصنعير: ويجوز السحد في الفلوس عداء ذكر المسالة مطالفة من غير دكر خدالاف، المن مشايحتا من قبال: إن حور السلم في الفلوس قولهما، الأن تمتية العلوس عنصة فاهة للبطلان، الأن الفلوس إغا صار نمنا باصطلاح الساس، وإلا فهي منعة في الأصل، وص بنيت باصطلاح الناس بطل باصطلاحهم عنى خيلام، فإذا كنما على السلم فبيما، والسلم لا يجوز إلا في المشر، نقسمن ذلك إبطالا للإسطلاح الأول، فعاءت سلعة، فيجور السلم فيها، فأما على قول محمد، يبغى ألا الا

¹²⁾ ما دين المعفوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من لله وم واقب

٣٠) ما بين المفودين سافط من الأصلي : أنيتناه من ط وم وف.

بعجور · لأنه يعتبير '' القلوس ثمثًا، حتى لا يجوز بيع قلس بتلسين، والسلم في الاثمان لا يحور .

قانوا: وقد زرى أبو اللبث الخوارزمى عن محمد أيضاً: أن السلم في الفاوس الإجوز، ومن المشابخ قال: جواز السلم في الفلوس قول الكل، وهذا الفائل بعرق لمحمد بين السلم وبين البيغ، والفرق أن من ضرورة جواز السلم كون المسلم به مشمنا، فيتصمن إقدامهما على المسلم إبطالا لذلك الاصطلاح في حقيما، أما نيس من ضرورة جواز البيع كون الميم حسنا، فإن بيع الأنسان كبيع الدراهم بالدراهم وبيع الدنائير بالذنائير جائز، فلا بتضمن إقدامهما على البيع إبطالا لدلك الاصطلاح في حقيمة، وفي تما كما كان، فلا يحور بيع الواحد بالاثنين، البيع إبطالا لدلك الاصطلاح في حقيمة، وفي تما كما كان، فلا يحور بيع الواحد بالاثنين، ويجوز المسلم في النوم والبصل كيلا، لا عدداً، ذكره شمس الاثمة السرخسي في من العدديات المتفاونة، والسلم في الكادة السرخسي في خرجه، والمسلم في الكادة السرخسي في خرجه، والسلم في الكادة البيع بحرر عدداً، ذكره شمس الاثمة السرخسي في خرجه، والسلم في الكادة ويجوز عدداً، ذكره شمس الاثمة السرخسي في خرجه، والسلم في الكادة ويجوز عدداً، ذكره شمس الاثمة السرخسي في خرجه، والسلم في الكادة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة السرخسي في المنافقة المنا

1999 - فكر الصدر الشهيد في واقعاته : ولا خبر في السلم في الرطبة ؛ لأن الرطبة الأن الرطبة الأن الرطبة الأنباع وزناً ، إغابياع حزماً ، أو أوقاراً ، فإن بين شبقاً من قالت على وجه لا يشمكن المازعة بينهما في النسلم والتسفيم بمجور ، وفي بعض المشروح لو بين الطول والحرض ، والغلظ في اللب، وكنان عرصه ذلك جاز ، وإذا اسلم في كندم تبكو ، أو قال : كندم نبور ، يجوز ، لأنه براد كندم تبكو ، أو قال : كندم نبور ، يجوز ، لأنه براد يبده الألفاظ الجرد .

۱۷۹۱۸ - في فتاوى أبي اللبث : وفي الأصل : لا خير في السلم في الزجاج إلا أن تكون مكسرة، فيشتر ط فيها وزنا معلوما، فيجوز، وكذلك جومر الزجاج، فإنه مورون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه ، فأنا الأواني المتخدة من الزجاج، فهي عددية متفاوتة، فلا يجوز السلم فيها لا يفكر العدد، ولا نفكر الوزن، قال شهس الأنمة السرخسي: إلا أن يكون شبئا سعروفا يعلم أنه لا يتفاوت في المالية، كالمكاحل، والطابقات المن أجهز ذلك، لا يختلف في أنواعه، وكل نوع معلوم عبد أهل هذه الصنمة، فيجوز يختلف في الأجر، واللين إدا المترط من ذلك شيئا السلم فيه حينظ بدكر العدد، وقال: لا بأس بالسلم في الآجر، واللين إدا المترط من ذلك شيئا معلوماً، ومعلماً معلوماً،

⁽١) هكذا من أو كان في الأصل و النمخين ظر م الايعتبر.

⁽١٤) وفي فعا: والطامات.

المجاورة المستوى أحرة من البرد مع يعمر من عبد بندود رواد العديل في المجرد المراد المرد المراد المراد المرد

ت ذكر في هذه مسأله متحلنًا بمعلومات واستلب استاج فيد. معملهم طالوق أواديا مكان الإيداد، واحداق أن أنو المدينة، ومعتملهما: قالواكواديا الكان لمدي يحمر بدايها الين

مدوح معدوم ويرز منعها، وهذا استحسان، والسطاء والخام بعد أن ينسرط صولها وعاصه بدوح معدوم ويرز منعها، وهذا استحسان، وافراس الدلا محوره لان الشام اليسب من دول الأمثل المكتاب المتحسان، وهذا المتحسان، وافراس الدلا محوره لان الشام عليها على ساعره ويحديث على وعمل على وعلى التعالى عليه في ساعره ويحديث على وعمل التعالى عليه في المحدوث الدياس بالسلوقي التعالى، وأمعى فيه أن المنت مصلح الميان المحدوث المحدوث الأنهاء مناصل المراه المحدوث المحدوث

الماردون الأنبرء طا المميح

المقاوض م الوح

بيين المفارع لا يجلوزه الآن الذرع في الفاروحيات تدرية الصيصة، فكاته أسلم سوروك، وتوفقا صفته

بنستسرط الفرع، إلى الا يجبروا السلم مواهر والداهي السراعة الدائر على المورد في الحرير، ويم يتستسرط الفرع، إلى الإيجبروا السلم به المهيين الكل قرع لسال أم يو بين لكل ورع شماء يجوز، وإدابين المولها وعرصها بدراع رجل معروف، فلا حير فيه وهكما ذكر في الأصل بالمحوزة أراد بفوله الإيجبروا الدين ويرا معروف، فدي اللهم، وإذ شرط كداكا ألاس مطاف أو مات الرجل الموبدروا السلم ما حقه في المبلم، وإذ شرط كداكا أراف مطاف أنه ذراع وسط أنه بالمراز إلى المالية في المسلم في تقسير قوله علما أن عطاف التحويم والمحتب المحلمة أن المالية في الأسراق المدالية المحتب المحلمة المحلمة

۱۳۶۳۷ - ولا تأس بالسلم في البواري بعد أن يشرط دراغًا مصومًا، وصعة معلودة. وضعة أأ معلومة الحكة ذكر في القدر، ي

۱۳۹۱۳ و لا مبر می السلم می حفره الاین و البقر و النتم، لأنه عادی سماوت. فإن من لفظت صد بُه معلومًا، بحور ، والأدم إذا هان يناع و رئاء بحور السلم سها طكر الو. نا إذ بينو اعلى وجه لا يكن المنزعة بينهما في انتسام والتسلم.

١٣٩٦ - ولا خير في السلم في الدورس والأكارع، الأنها من العنديات المفاونة، لأن النقاوت ثقى لكون بين رأس وراس وكدرع وكارع لفاوت يعتسره الناس بيسا بيمهم، وتعري المماكسة لأحله، ولا يشترون ولا بعد الإشارة.

- ١٣٩٧ - ٧٤ خدر في السلو في اللحام في قوال أبي سيفة من غير قصل بين ما إذا كان -

الكارفي فالمعطور

⁽⁹⁾وني ظ اصعة.

منزوع المعظم، أو لم يكن، وعلى قول أبي يوصف ومحمد: لا بأس به إذا بين الجنس، بأن قال: شاة أو بقرة، وين السن، بأن قال: جدع أو ضأن، وبين النوع بأن قال: خصى أو فحل، وبين صفة اللحم بأن قال: مسمين أو مهزوان، وبين المرضح بأن قال: من الجنب مشلا، وبين المقدار بأن قال. هشرة أمناء، فوجه قولهما، إن الجهالة تنعام ببيال ماله الأشياء، ولو ثم يجز السلم ههنا، إنما لم يجز لمكان الجهالة، والآبي حقيقة وجهان: أحدهما: أن اللحم يتفاوت بالخلاف العظم، يقل اللحم عند عظم العظم، ويكثر عند صغره، فكان المسلم قيه مجهولاء وهذا التعليل يقتضى جواز السلم إذا كان منزوع العظم.

التاني: أن اللحم يضاوت من حيث السمن والهزال، ورغبات الساس تخاوت فيه، وهذا التعليل يقتضي أن لا يجوز السلم فيه، وإن كان منزوع العظم، ولا بأس بالسلم في التسعوم والألبان؛ لأمها لا تحتلف سمدً وهزالا، وكذلك ما فيها من الدسم لا بختلف باختلاف ما فيها من العظم.

١٣٩٢٦ - قال محمد رحمه الله تعالى في `الأصل' : ولا بأس بالسلم في السمك الماح رزنًا معلومًا، وضربًا معلومًا .

يجب أن يعلم بأن السلم في السمن عدداً لا يجوز، طربًا كان أو مالحًا؛ لأنه عددي متفاوت فيه الصغير والكبير، وأما السلم فيه وزنًا فإن كان طربًا، وكان السلم في غير حيثه لا يجوز، حكمًا ذكر في "الأصل! وطمن يعض المشايخ في قوله في غير حيثه، وقالوا: الطري ما يوجد في الأحايين كلها؛ لأن وجوده بالأخذ، وأخذه ممكن في الأوقات كلها، والجواب أن الأخذة فد يتعذر في بعض الأوقات بأن يتجمد الماء أو بكثر، أو ما أشبه ذلك، فلهذا شرط الحن.

وإن كنان المسلم في الطرى في حينه ، أو كنان السلم في الماليج ، ذكر في الأصل " أنه يجوز عند أبي حنيفة ، ولم يحك خلافاً ، وروى أبو يوسف في الأطاني " من أبي حنيفة أن السلم في السلمك لا يجوز بحال من الأحوال ، وجه هذه الرواية أن السلك عم ، فلا يجوز السلم في اكس كنيفة على ظاهر الرواية أن السلم في خما لا يجوز في لحم البقرة والشاة عنده ، وجه القرق لأبي حنيفة على ظاهر الرواية أن السلم في لحم البقرة والشاة يمان لم يجز إما لأن اللحم يتذوت باختلاف العظم ، وهذا المعنى لم يكن تحقيقه ههنا ؛ لأن العظم في السلك صافط الاختبار فيما بين الناس ، لا تجرى المماكسة باعتباره ، وأما لأن اللحم يتفاوت من حبث السمن والهزال ، وهذا العني كا يمكن تحقيقه ههنا أيض حنيفة ، وهذا أبو روسف

وسحمه الايحور استم في تمام التسلق، وفراة بهم ولين اللحم، لان في اللحم فكن بيان بكان الديم، فترواء الجهالة، وفي السبت لايمكل، وهذا كله في تدر السبك، وأما الصحام منه، فاتسلم فيها حال ورباً مدرياً، أو كبلا مدرياً غرباً كناداً، ماطاريد الديكور، السلم في معرى في حدم، فقد فراها في المحذر والكارة، والفرق في الكدر إند لا يجور السلم عدمد؟ الأنه لا يكن بالو مكان المحرم، وهذا لا ينائي في الصحاري.

١٣٩٣٧- وقالدين الأصل - ولا حير في السنو في عليه من الطبور ولا عي المرهود. أما في الطبور فلا يحوره لانه سندوي الجواد،

الإن لين: السلم في الخيرات وعاكنات بالطلا لتقاوت الخيوان في نفسه مقاولًا فاحضًا يعتبره الناس ومن الطيور ما الاجتمارت لفاولًا بعشره الناس، كالمصمور ، فكناد يجب أدايموا التسميري، كما في الخوز، والبيص ؟

المغواب عنه من وحهان الحديمة الفائلات السلم في الحيوان ثانت تعلك عبالي سا روساء والعمرة في طعموص سبه لعبي النص، لا للمعنى و والنص لديمهك بن حيوان وحيوان والبيه أسار محمد حين مدي ثاها لا يجوز السلم في الحيوان؟ لأمه لا يضمعا بالموضعة ، قال: لا لأبي أحير السمم في النمية ج. ولا أحورة الني السام وصبط السام أمون على من نسط المبياح ، لكن السنة .

والتانى: أن المعدنور وإن كان من المعديات الثقارية، إلا أنه تعلى للقبلية الانه عالا يقتلى ، ولا يحسن للولد، وقد وإن كان من المعديات الثقارية، ولا المحدن بالكون الاختلامي يقتلى ، ولا يحدن بالكون الاختلامي عدم الإمكان حتى يقام مقام الوجود في أبدل الناس، فيقي العلمة للانفعالج ، تحارف السمت الطوى والأراق المكان المحدد في السببت واحج على صاح الأمكان الحكود العلمية الأمكان الأحداد في السببت واحج على صاح واحدى حقيقه إلى عدداً قال الأكان المتعدد والائمة والمحدد المكان المعدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد ا

⁽١/ هركارا بي فيسع المارية التي يوحد المساد وكان في الإصوار ولا المسطة

سسب العظم في الطيور تفاوت ، لا يعتبوه الناس ، قانه لا فيرى المساكسة بسببه ، فكان عنزلة عظم الآلية ، وعظم السسك ، والى هذا مال شيخ الإسلام العروف بـ حواهر زاده أ.

المقدر والمعدد المسلم في الخبر عند أبي حنيفة ومحسد، لا وزنا، ولا عددًا؛ لأن الشر يختلف بالعجر والنطح و كفية الخبر. همته الحفيف ومن التغيل، والمقاصد مختلفة، ومع التقاوت لا يمكن تحويز السلم فيه، وعلى قول أبي يوسم يجور وزئا، واحتبار المشابخ للفترى فول أبي بوسم يجور وزئا، واحتبار المشابخ حتى يقبض من جس الدي سمى حتى لا يعير استدالا بالسلم فيه قبى القبض، وبيع الحلفة ما ما لموريع الدقيق، وبيع الحلفة المالس، لكن يجب أن بحيال فوت القبض من جس الدي سمى حتى لا يعير استدالا بالسلم فيه قبى القبص، وبيع الحلفة نبيخة والغرو منفاضا إله كانا اخبز نسبتة عند أبي حنيفة ومحمد لا يجوز، وعند أبي يوسف يجوز، بناء على اختلافهما في جوار السلم في اخر وزئا، والنابح أن يبع صاحب الحيفة خزئا، أو سكيناً من الخيار بالف من الخيز مناك، أو يجمل معمرة يتبغي أن يبع صاحب الحيفة خزئا، أو سكيناً من الخيار بالف من الخيز مناك، أو يجمل الخيز الخام من صاحب حيفة بالحيطة مقدار ما يزيد الدم إليه وبدم الحيفة في في له على الخيار الذي هو شهن، هكذا قبل، وهو مشاكل عدى، قالوا، يقادفع دراهم إلى خيار الخذ ما يكر الخير الخيار بوسيناً من الحيز، فكلما أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه.

1997 ولا عبر في السلم في الجوهر والملؤلو، لا مددًا، ولا ورنًا، ولا كيلا، قال الشبخ الإمام الأجل شمس الأنمة السرحسي ما ذكر من اجراب محمول على الكبار من الملائي، فأما الصغار منها التي تماع ورنّا، وتجعل في أودية العين الشرح، فالسلم فيها يجوز وزنّا، ولا يأس بالسلم في الجمس والنورة كبلا معلومًا، ومكانّا معلومًا، واختلف المشابخ في فيله ومكانا المعلى قول أبي حيفة وحمه الله تعالى، ووقال أبي حيفة وحمه الله تعالى، ووقال بعضهم، أواد به المكان الذي يستخرج مه الجمس والنورة.

۱۲۹۳۰ و لا بأس مالسلم هي الأدهان إذا شرط من دفت ضربًا معمومًا ، من مشابحنا من فقال : هذا في الشعاع من مشابحنا من قلم الأدهان إلى المسلم من قالما المربي بالمشابع : وعيرد، قلا الآن المربي بختاهم ما مختلف من يربي به من الأدوية ، قهو نظير الناطعة والميزر ، ولا يجوز السلم فيه لما يقع من التفاوت في البروز التي فيه ، والأصبح أن المربي وغيره في ذلك سواء ، ولا تأس بالسلم في الصوف وزنًا ، وإذ المنزل كذا حرة بغيروزن ، لم يجز .

1797 - وإن أسلم في سوف غنم يعيها، لم يجر، وكذلك ألبانه، وسعونها، ولا غير في البلم في سمن الخابث، والسعونها، ولا غير في السلم في سمن الخابث، والخنطة الخديث، وهي التي تكوذ في هذا العام، لأنها قد لا تكون، ولا بأس بالسلم في بصول السيف بريد به إذا كان معلوم الطول والعرض والصفة، ولا يجوز إسلام الصوف في الشعر؛ لأنه بجعمها الوزث.

قال شمس الأثمة الحلواني: هذا بفاكان الشعر بياع وزناً (في العادة، فإن كان لا يساع وزناً وفي العادة، فإن كان لا يساع وزناً، ولا يحرم نسباً، وهذا لان من الشعور ما لا يساع المختلف القرس وغيره، ولا يأس بالسلم في الجين واليصل إذا كان معلوماً عند أهل الضيحة على وجه لا يتمارت هو الصحيح، ولا يأس بالسلم في القطل والكتان والإربام واقتحاس والحقيد والرصاص والصفر والشبه وهذه الاشياء من ذوات الأمثال، والحتاء، والموصمة، والرياحين والياسمة التي تكال نظر هذه الإشياء، وأما الرياحين الرطبة، والبقول، وهذه الأشياء عرفوات الأمثال، فلا يجوز السلم فيها في باب اليع بالفلوس في كتاب الصرف

1997 - وفي يبوع الأصل: لا بأس بالسلم في الجناوع إذا بين ضرباً معلوماً وبين الطول والمرض والغلط والأجل والمكان الذي يوفيه فيه، وكذلك النتاج رصوف العبدان، والخشب، والقصب، وإعلام الخلط في القصب بإعلام ما سد به أنه نزاع، أو شبر، والعزل من نوات الأمثال، ذكر، شمس الألمة السرخسي في أول إجارته، وذكر الطحاوي في كتاب: أن كارما كان موزوفًا، فهو منفي.

نوع أخرمته:

المعدد الفريقية عن ذلك أنه أسلم إلى رجل دينًا له عنيه لم يجز؟ لأن هذا بهم الدين بالدين، ونهى رسول الله يخفي عن ذلك أنه فلك أم يعرف حتى نقده في المجلس، يعنى نقد رب السلم وأس المان في المجلس صح ؟ لأن الدواهم لا تتمين في العقود، وإن عينت، فلا يتعين ذلك المدين، وإن عينت، فلا يتعين ذلك المدين، وإن أمينة العقد المهدد وهذا الإضافة إلى الدين، والعدم تنزلق، ولو لم توجد الإضافة إلى الدين، وقيض الدراهم في المجلس صح، فههنا كذلك، قال: ولو أسلم إليه دراهم فا على

⁽¹⁾ ما بين المغوض ساقط مر الأصل، وإلا أنبقت علم العبارة من أم -

 ⁽٣) أخرج سالك من الوطأ" (٢٤ ٩٤/٥)، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٤٤٠) في بات أجل بأحل،
 والطحاوي في أمعاني الآثار (١٤/ ٢٠- ٢٠٠٢)، والبيش في الكبرى (١٩٠٣٠٨) باب ما حادي النبي عنديج الدين بالدين

ثالث الم يصبح السلم، وإن نقاده في المجلس؛ لأن الفسادههنا ما كان باعتبار الإضافة إلى الدين ، وإنما كان باعتبار شرط النسليم على ثالث، وهو شرط يغير مقتضى العقد؛ لأن مقتضى الدفاد أن يكون شرط التسليم على العاقف، فإذا شرط السليم على غيره، فقاد غير مقتضى المقد، فقسد العقد لهذا، وبالنقد في المجلس لا يتبير، أنه لا يشترط شرط بغير مقتصى العقد، فلا يربغم الفساد لهذا.

1992 - وذكر في المجامع الصغيراً : رحل أسلم إلى وجل مانني درهم في كر حنطة ، ونقد مائة، ومانة كانت له دينًا على الحسلم إليه ، فحصة النقد جائزة، وحصة الدين باطقه، هكذا ذكر المبالة في الكناب .

واعلم بأن هذه المسألة على وجهون: إما أن يقول. أسلمت إليك ماتي درهم في كر حنطة ، وقم يضف المائتين إلى دراهم بعينها ، ثم نقد رب السلم من المائين مائة ، وجعل المائة الأخرى قصاديدين كان له قبل عقد السلم، أو قنال. أسلمت إلىك هده المالة، والمالة الدين التي أبي عليث في كر حيطة، ففي الوحد الأول جاز السلم بحصة ما نقد عندهم جميعا، ويبطل محصة ما ليرينقد هندهم جميعًا؛ لأن السفم وقع جائزًا باقدًا من الابتداء حاليا عن الشروط الفاسدة، فاذكر فمه المائدن مطلقًا، ألا ثرى أنه لو نقد المائدين كلها في الجلس جاز، وإنما صد بعض السلم بعد ذلك يسبب طارئ (وهو أنه لم ينقد المائة، وجعلها فصاصاً بماله على المسلم باليم، والعقد متى فسد يعضه بسبب طارئ (** ، فإنه يقتصر الفساد على ما وجد فيه الفساد ، ولا يشيع في الكل، كما لو باع عبدين، وهلك أحدهما ثيل القبض، وكما إذا أسدو إلى رجل مائش درهم في كر حنطة ، ونقد مائة ، ولم ينقد المائة الأخبري حتى افترق عن المجلس، صح النمس بحصة ما نقد، وبطل بحصة ما تبرينقد، فرق أبو حنيقة بين هذا وبين ما إذا جعل رأس المَّال حراً وعبداً، فإنه يفسد العقد كله، كذلك إذ أسلم مكيلًا في مكبل، أو مورومًا في موزون، أو شيئًا من جنمه أو غير جنمه، بطل العقد في جميعه في تول أبي حنيفة، وهنا قال: ﴿ العقد لايفسماكنه ، والصفقة واحدة في الموضعين جميعًا ، وإنما فعل مكذا لأن العقد في هذه المماثل فسد يعضه بفساد قوى مفارن للعقداء وفي مسأنة الكتاب فسديفساد طارئء والأصل عند أبي حتيفة: أن العقد إذا كان صفقة واحدت وقسد بعضه بمفسد مقارن للعقد، فسد كله، وإذا قسد بعصبه عفسد طارئ على العفاء لا يفسد كفء، والأصل عبد أبي يرسف ومحمد: أن المساد بقدر المفسد على كل حال، حتى قالا في الممان التي مر دكرها بأن السلم يجوز في

⁽١) ما بين المفر فين ساقط من الأصل و أثبتناه من ظرم وف

حملة العبد، ومي حملة للدول. وحلاف الحسن ، وقد مرَّ شرح ذكر الأصلين قبل هذا

17979 - وذكر أبو المسن الكوخي عن أبي يوسف رحمه الله بعالي فيص باع جارية في. عدتها طوق فصة بالف درهم نساء أن البيع باطل في الجميع في قول أبي يوسف الاحراء فحمل أبو الحسن رجوعه في هذه لتساكة رحوعًا في جميع السائق.

١٣٩٣٦ - وقرق أبو حنيفة بين مساك الحامع الصعير ، وبين ما إذا 69 عبدين على أم والحيار ، فمانته أحدهما في مدة الخيار أن العند يقسم كله ، حتى لو أراد أن يحير العمادي القائم، ليس له دلك، والعقم له وقع جمزاً ، وأنه فسده فسلاطاري. لم تم تم يضاهم المساد على ما وحد فيه الفساد. من يماع في الكل، وهيما دال الا يدسد العدد في الكل. والفوق طاهر أن فيماد بعص العقد سبب مود. أحد العبدس في منذا قبار طاري من وحه مقاردًا مي وجه بالمبار وقرع صوره العصاطاريء وباعتبار التعاذ ولبوت الحكم مفارف لأن للفاد ماكان البياب وإمةنيت بالإجارة، واعتمار صورة العلديمم نمبوع انعماده واعتبار المداذيوجب شيوع الفسادة فينزحج ما يوجب الشيوع حباطاء أما هها فالعفدوقع باقدا موحبا لحكمه رتباته أوجب للمك من المعالم، إلا أبه فيسد المعص بعد دلك سنب الشاصة. وإنه طاري في كال ماجيد، فيلا يتجدي إلى الساقي ، وفيافو البصائين الصياب والسلم، فإمه الاانستوى منه ديسر بألف درهم مطللاً غير مصاف إلى دراهم بعينهم ونفذ محممانة، واحعل اخسممانة الاخوى فصاصيا بالدين الدن له على بانع لدسار . كان ذلك جائزًا ، وههنا قال: لا يحوز ، والفرق أنَّا حرار الصروب على مراهفة الفياس، إلا الدالقنص تبرط نفاءه على الصبحة، وقد وجد في القنفل حميع الأنف مل باتع الدندر والأنه قبص حميمالة حنيفة وحميسالة لي فيتعو ومع عي دهنه كالقدوض له. وأما عقد المبلم (صحوة بخلاف القياس لحناحة المسلم إليه، ومتي حورتاه عالمي ناسته. لا بندفع حاجمه ، فلم حوزناه جوزناه] "من فير حاجة، رما جورنا يحاجة لا تيكن أهوير ويعبر حاجة ، فلهذا افترقا.

هذا إذا تم يصف الانتين إلى مراهم بعينها ، فأما إذا أضاف المانتين إلى مراهم معينه ، مأن هال : استلمت إليث هذه الخمسمائة ، والخمسمائة التي لي عليت مي كذا وكذا كرا من شعام، فكا لك الجاواب عند علماما التبلالة لا بقسما العالمة في الكل بناء على أن التراهم والدنائير الابتعيان في مقرد العاوضات بالتعيين عند علمائنا ، فنساء وحود الإضافة إلى الشن ، وهي الدراهي والعندونية له ، ولو عدمت الإضافة ، وداتي النسائة بحالها ، حاز العقد في حصة

⁽٩) درس المعوفين سافعا من الأحسر وأنشع من ظاره وف

المتقوب كذاههنا

۱۹۹۳ - في صرق على الذي لهذا السيال وين ساباذا فيال أسلمت المافيات المسلمة البلا هذه المسلمة البلا هذه المسلمة الدين الذي لي على فلال و ونقد خسسانة ، فإن السلم بعلق في الخلسسانة ، والخدمة المافة ، وأنها باطلة عنائل و وجها يجوز بحصة ما نقل ، ولم يوجد في المسألين جسيعة إلا الإصافة ، وأنها باطلة عنائل و وجها كان كذلك ، وذلك لأن مي ثلث المسألة رب السلم أضاف السلم إليه ، وشرط النسايم عليه ، والإضافة أن لفت في حل استحقاق المسال إليه ، ولا أنه مقى ضرط النسايم عليه ، ويتقد خصصانة فلان ، ويكان بمنزنة ما أنه ذكر ألف درم مطلقاً على أن يتقد حسسانة بنفسه ، ويتقد خصصانة فلان ، ويكون فساد العقد بسبب المشراط التسليم بعض الشمى على غير العادد ، وأنه مقاول للعقد ، فأوجد فساد الكل ، ألا ترك من ماله لم يحز ، وما لنت الإضافة إلى الذياهم ، ولم يوجد بعد إلغاء الإضافة المسراط تسليم بعض النبي غير العادد ، وإنه أعيد .

نوع أخر في قبض رأس المال والمسلم قيه ومسائلهما:

17974 - قال القدوري في شرحه : لا يجود للمسلم إليه أن يبرئ رب انسلم من وأس المال: 1797 - قال القدوري في شرحه : لا يجود للمسلم إليه أن يبرئ رب انسلم من وأس المال: لأن الإبراء إسقاط، والسافط مثلاثي، فيتعدم به القبض، والنبض وجب حداً من حدود الشرع، فلا يقدر أحدهما على نسخه إلا وإن رد البراء، لم ينظل: لأن الدهد قد صبح مراضيهما، فلا يقدر أحدهما على نسخه إلا برف والمسلم إلى يويد فسخ العقد بالإبراء لما مر أنه ينعدم به القبض المستحق، فلا يقدر من غير قبول صاحبه.

13979 - قال: ولا يعجوز أن يأحذ برأس المال شيئا أخر من غير جنسه ؛ لأنه يسفط به القبص المستحق شرعًا، قال: ولو أعطاه من حنسه أجود أو أوداً، ورنس السلم إليه بالأوداً. جاز ؛ لأنه جنس حقه أصلا، إلا أنه دون حقه وصفًا، همن حيث إنه جنس حقه أصلا صح النجوز مه، ومن حيث إنه دون حقه وصفًا، يسترط رضاهه.

قال: ولو أعطاء أخود من حقه، أخبر على القبول، وقال زفر . لا ينحر ؛ لأنه متبرع فيما جرجع إلى صفة الخودة، ولو تبرع بزيادة قدر كان له أن لا يقبل لبرعه، فكانا إذا تبرع بزيادة صفة الجودة، ولنا أنه أرعاء حقه بكماله، وأحسن في قصاء الدين، وقد قال عليه الصلاة والسلام: الحمير كم أحمد كم قضاء لديوراء والان هاء فالجوادة قائمة بالميراء فكامك من توابع الإيفاء. والبيلة أن يحم من الاسبعاد.

۱۳۹۶ - ولو قال السلم إليه قرب السلم؛ حداهت الوازدين در ممَّاء بجديد أن يعلم بأن هها مسألين ، أحدهم، أن يكون السلم في المكيلات والمؤرّد ناف و النالية؛ أن يكون في الدر عاليد .

وى مسألة على أربعة أرحه: إما أن يأتي المسلم إليه بالريادة من حيث الفيفة أو بالزيادة من حيث الفيفة أو الله المسلم عن حيث الفيفة أو السلم عن حيث الفيفة أو الدهم مخيلاً ، ورد أي بالزيادة من حيث الده إليه عند أدباهم في عندوة أو عود حيفة ، وجالة المسلم إلى بالزيادة من حيفة ، وقال الراء السلم الحياد أو دو من حيفة ، وقال الراء السلم الحياد خلافة وزدي حيفة ، وقال الراء السلم الخواجة أو مند الأودي عن الراحب حكماً الأغير صرورة أن الاستبدال بالسلم عند فين الله عني الا يحوز ، صدر المؤدي عن الواحب حكماً لا غير صرورة أن الاستبدال بالسلم عند فين الله عني أحداد عشر قفيراً بالحد عشر المودي والماء ويصر المؤدي عير الوجب في المده الأن الواحب في المده الأن الواحب في المده الأن الواحب في المده الأن الواحب في المدة والمده الأن الواحب في المدة والمده الأن المداورة أن المدهورة المدون عشر والمدالة المداورة أن المناز عالم المدون والمدالة المداورة المدون المداورة المدون المداورة الم

دكر في بيرع الأصل : أنه لا يحوزه ولم يفكر ليه حاص، وفكر في كتاب الصلح، وفائر في كتاب الصلح، وفائر في كتاب الصلح، وفائر: لا يجوز على فوان أبي يوسف، فكان المفكور في بيرع الأصل قول أبي حنيته ومحمد وجه ما ذهب إليه أنو يوسف طاهر، وهو أن تحوز هذه المعاوضة إن تعدر باعث، المحان لما تدين في حجريه، أمكن غويرهما عنديق الزيادة بالا بجعل رب تسلم، كتاب وهي رأس المال بدرهما، والمسلم إليه زاد في حودة، و تراهادة للتحق بأصل المعقد، ويجمل كالوجود لذي المغند، صاو كأنه أسلم أحد عشر درهما في عشرة أقفرة حطة حيمه، أولو أسبم أحد عشر درهما في عشرة أقفرة حطة جيمه، ومحمد، فيقو لأن: إن محويرهما النفسرات

باعثمار الحال منعذر و الأنه باعتمار الحال ما يأحد غير الواحب في ومة المملم إليه من حيث الخيفة و بسعير باعثيار الحقيقة رب السند مشتريا عشرة أقفرة حنفة جيدة بعشرة الحقودة وسعلا إلى وردة المسيورة الأن الحودة في مال وسط إلى ومة السبي إليه وزيادة ورهم مإزاه الجودة وهذا لا يجوز والأن الحودة في مال الربال الألودة لها عند متقاسبا بجنمها و فإنه أو باع ففيز حنفة جيدة بقفيز حطة ردية وريادة درهم بإزاه الحودة لم يجر في باب السلم من حيث الحكم، فعلى هذا الاعتمار يكون ما يأحد المستوفى عبر اتواجب في باب السلم من حيث الحكم، فعلى هذا الاعتمار يكون ما يأحد مفايلا بالذراهم و لا يجنمه من المتعلقة ويعدر رب السلم سنتريا عشرة أفترة حنطة حياة بأحد علم درون رجه و يتمكن شبة الرباء وقول أبى عوصت بأن تجويز هذا التصرف بطريق الإطاق ممكن فاسدة الآن الزيادة إلى تلتحل يأصل العقد بوست وجلات لا تازيادة بدا، علائد المبيع و بات كانت تستد ولو صحت لهذا أن إثباتها في الخان غير ممكن .

هذا الذي ذكر تا إذا أي مأذ عد ما شرط عليه . فأما إذا أي بأغص من حدث القاد بأن أي يسمعة أفؤة وقد أسلم إليه في عشرة أففرة ، فقال " خذ هذا وأزيد" عليك درهما ، فإنه بحور عندهم جميعًا ؛ لأبهما تقابلا السلم في بعض المسلم بيه ، وذلك ففيز واحد ، و الإفالة في بعض المسلم فيه جرثر ؛ لما مراء هأما إذا أتى بأغص من حبث الصفة ، بأن أسلم في عشرة أففز حنفة جيدة ، فأن بحقرة أففز حنفة بعض المسلم في حيثرة أففز خنطة برمط ، وفال: حذه وأريدا" عليف درهما ، لم بجز ذلك في قول أي حينة ومحمك وفال أبو يوصف " بجوز ، نص على الخلاف في كتاب الصلح ، فأما أبو يوصف " بجوز ، نص على الخلاف في كتاب الصلح ، فأما أبو يوصف البحود الموصف لا بصح أمكن نصحبحه بطريق الخط ؛ لأن محود الموسف ، و الإقالة على مجرد الموصف لا بصح أمكن نصحبحه بطريق الخط ؛ لأن المط بالتحد راهم في عشرة أففزة حياة وسط ، فيكون جائزاً بهذا الاعتبار ، ولأي حيفة ومحمد مريقان : أو يقال " مأنا لو جوزنا هما التصرف بسكن فيه ضبهة الرباء لأن المؤدى مريقان : أو عد الراوب السلم باتما عشرة عربا الخطفة عبر الواجون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة عربا الخطفة عبر الواجون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة المؤلفة غير الواجوب فيكون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة المؤلفة غير الواجون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة المؤلفة غير الواجون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة المؤلفة غير الواجون مقابلا بجنسه من الخنطة ، وجيور وب السلم باتما عشرة المؤلفة غير الواجون المؤلفة عبد الشعرة الرباء الناهم عن المؤلفة على الإسلام باتما عشرة المؤلفة غير الواجون المؤلفة على المؤلفة غير الواجون المؤلفة على المؤلفة غير المؤلفة غير المؤلفة غير المؤلفة غيرة المؤلفة على المؤلفة

⁽٧) ما بين المعفودين ساقط من الأصل وألبتناه من عُروم وف

٣١) وهي فواو ۾ تاڙه.

⁽۳)وهي در و ۾ ايو.

أفقرة حيطة حيدة في فعة المسلم إليه يعشرة أقفزة حنطة بعسها وسطة وزيادة درهم وزيده دريه ربه ياعتيه الحكم بصدر مشترة عشرة أفقزة حيطة وسط مسمة دراهم التي كانسار أس الآل، وأنه ليس برباء فيشمكن الرباس وحده ولا يتمكن عن وحده فينمكن شمة الرباء وشمهة الرباعة عناهة عرد هامعة جوار المفدكا لحقيقة .

و التاني. أنه قال: السلم على محرد الوصف، ومجرد الوصف لا يقبل العقف ولا يقبل الصدح

قان قول المساود الوصف عايشل إعداد العقب وبدالمسم مما لو كال توباً وسطه عالى المسلم إليه يتوب حيث وقال عداهدا، وردي عرها، فإنه يجوز، وقد صار السم إليه بناماً معرد الوصف من رب المسلم، وقد حاز دبك؟

قلنا الدفد على يفاحار من رب السلم؛ لأذ الأصل له البصير مع الأصل فعد وشراء توصف مع الأسر جائز، فأم ههنا و صحت الإقابة على مجرد لوصف ويفي الأصل لوب السلاء، ويصيد الرحف للمسلم إليه بالإقافة، والوصف على هذا الوجه لا شبل العقد، فإنه لو ماع الجودة من الثوب بدون الأصل لا يجوز، فكذلك لا نجود الإقبالة الأن في الإقافة بالما النوب بالم للجودة للول الأصل، وقول الى يوسف بأن تصحيح هذا التصدر فا علويق الحظ هكي، فلكا اهدا إذا أمكل إنباله " للحال، الم يكن موجهين المدين ذكر له والحواس م المؤودات عدر الجواب في المكيلات، هذا الذي ذكر الكام إذا كان السام أيه مكيلا أو موزوات.

فلما إذا كان المسلم فره درخياً ، يأن كان نوك و حام بأريد من حيث القدر ، يأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أدرج ، يأتي بنوب أحد حضر دراها ، ثم قال نرب السلم ، تحد هذه وزدني در هذا، جائز ذات الأنه الآيادي إلى الرباعلي ما يبنا، وكلفائك إذا أي الريادة من حيث العيقة ، فإن يجوز عادهم جمية أنا بخلاف ما لو كان المسلم به مكيلا أو موروباً ، حيث الا يجوز على قرل أنى حيفة ومحمد .

والصبرق أن تحدير هد في لشوب لا تؤدي إلى الرماه الأن المأح وا إما أن يامه با عين الواجع من حيث الحكم، هيكود مقايما بالقراهم، فيكون أنه مقدرياً تولاً حيثاً مأحد عشر ورهماً ، وهذ جائز، ونعتر طَعِيمة، فيعتبر المؤدى غير الواحب، فيصدر باب السنم عمل هما الاعتمار مفشرياً ثوبًا جيناً بتوب وسط في دمة المملم إليه، ورياده درهم بإزاه الجودة، وأنه

 ⁽٥) هكدا في المستخدين (أن أن أن أن وثبان في الأصل إلى (٠٠٠).

٢٠) وفي السنج الدقية التي توجد الدينا المعمور ا

حال في عبر منال الرباء الآن لنجودة في غير مال الرباقية عند هذا لنها بحشها، قابد أو اشترى تولاً حيثاً بتوب ردى ورياده درهم بإز ه الجودة، كان حائزًا، فناما في الحيطة فإن حال هذا باعشار أل الأحود عين الواجب، فيكون مقابلا بالدرهم، فيصير مشتوياً عشرة أقفزة حنطة جيدة بأحد عشر درهماً، وهذا جائز، فياعتبار الحقيقة يكون الإدى مقابلا بحروجه، أرب السلم في دمته، فيصير مشترياً عشرة أنفزة حيطة حدية بعشرة أففزة حيطة له وسط في دمة السلم إلىه، وزيادة ترهم، وهذا لا بحيوز، فيشمكن الربا من وجمه و لايشمكن من وجمه فيثب شهة الرباء وأما إذا أني بالشعبان من حيث العبقة بأن أصلم إليه في توب جيد، فأني إليه بنوب رسطه وقال لوب السلم: حدث الأرد إليك الفرها، لم يحز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما أنه تعالى، ويجوز في قول أبي يوسف، رجه فول أبي بوسف رحمه الله تعالى ما ذكرنا في فصل الكبل أن بصحيح هذا النصرو، بطرين الحد، والالتحاق بأصور العقد هكي

والآن حديدة و محدد و حديما الله تعالى الوحه التاني الذي دكرنا في قصل المكبل أن عذه مره والإيجر، في حديدة الوصف على ما الإقافة أو فسيحت على مجرد الوصف على ما مره و لا يحر، في هذا العصل لأن حيقة وحديد اله تعالى الوجه الأول الذي ذكرا، في فصل المكبل من شهية الوال الذي ذكرا، في فصل المكبل من شهية الوال الذي ذكرا، في فصل من المكبل من شهية الوال الذي إلى التحويز في الثوب الابتدكى فيه شبهة الوال وأما إما إنه أني بالفص من حيمة ومحدد وحديها لله تعالى، وعاد أنى بوسع بيجوز، وهذا الآن للدرغ إذا لم يحمل أنه حجمة ومن التمين، في من التمين، وأدا كان يميزية السيمة في حده الحافة، كانت الإنبالة على ذرع مسهال والإقبالة على محبود الجودة السواء، ولو قبال السلم على محبود الجودة آليواء، ولو قبال السلم على محبود الجودة آليواء، ولو قبال السلم على محبود الموسط يجزلة الفيدر في هذه الحافة، والإقبالة على القيدر حائزة، إلى الأخوز على محبود الوسط وتعدد ألف المحافظة والارتهال بوأني المال، وقال زمر وحمه الله تعالى المحبود الوسط، وتصمح الفاتحان الانجود، وتصمح وقص وأمل المال المحبود المحبود وتصمح الفرائية وتمال والمحافة والارتهال بوأني المال، وقال زمر وحمه الله تعالى المحبود وقص وأمل المالة على المحبود، والمحبود، وتحمه الله تعالى المحبود وتحمه الله تعالى المحبود وتحمه الله تعالى المحبود وتحمه الله تعالى المحبود وتحمد الفرائية وتمال وتمال المحبود وتحمد الفرائية وتمال المحبود وتحمد الفرائية وتمال المحبود وتحمد وت

⁽١) هكفا في طاء وكان في فسخ النافية التي عمدا عقبك

٢١٦ ما بين البعثو فين ساقعة من الأصيل. وأنما أنبتك هذه العبارة فين ام أو الح

الحقال هي. والحوالم، والكاهشم ودياساً على سائر الديدن، والمناطقاني فعص وأبل المان مي المحاسر الاينفي معلى التونيق

١٧٩٩ - قال: فإن ها على دراسم المسلم إلى في الفرائد المراد على الطوائد على الطوائد ورث ؟ والمحتول عليه في المحلس، والانتشار هما الفتراق الكفيى، والمحتول عليه إلى كمان المحلس المحتول عليه في المحلس لا أن المحتول المحتول

1993 مقال: وقرأة لا دانسه و به رهاده بهاك الرحل، مدار مسدوم الداران المدوم الأي المدوم الأي القديم والمدورة المدورة المدوم القديم وجد المواجعة والمواجعة والرحل والرحل من حدل حقد مدورة المدورة المدو

1935 - قال إفاقال إن السند للذي عليه السند أو سالي صيت من الطعام ، وأعزز مني رداد أو في عرائرات وعلوا الدورب السام نيس بحاصره فإله الانكول فيها من رداد أو في عرائر الدورب السام أيس بحاصره فإله الانكول فيها من رداد أله المرائري هذه العمل والدول الدها أله منازل نهيمة وقال كالموس فيها الانكول من المرائري هذه العمل ورب المسلم ألا لسي بحاصره عيم الانفسل فيها والرائب وإلى صح الانهام العرائر من حيث بعائرة منتمل عرائر لم يصح باعتبار المسلمة والأنها ملك المسلم ويها والمرائر من حيث بعائر المرائرة والمرائرة المسلم الأنهاء والمنتمل المسلمة والانامة المسلم المسلم المنائلة المسلم والمائرة أو الهام عاملة المنائلة المسلم الأنهاء والمائرة المائرة والمائرة المائرة والمائرة المسلم عين المسلم إنها أو المائرة والمائرة المائرة المائرة المسلم المنائلة المسلم والمائرة المائرة ال

⁽¹⁾ ما بين المعلومين سافه من الأحس وابت: من طوح إف.

٣٠) ما دس داوند ومن مناخصا في الاحمار او الدينا و من طوح و حمد

الإخراء والمعبرون سافعا مي الأقصل والشدومي طاوع وهمار

الفكاما بين الممواوي سافط مرا الأثبي وأنتصامي مفاوم وهباب

لأن القبس إنما يشت إما بالقيض حقيقة، بأن بأخذ مواجهة، أو يتخلبة المسلم إليه إباء، ولم يوجد واحد منهما، فأما إذا خلى يبه وبن الطعام، فانقله، هل يصبر فايضاً أم لاء لم يشكر عذا انفصل في الكتاب نصا، وقد ذكر الفدوري في شرحه أن عني قول أبي يوسم رحمه فقد تعالى لا يصبر فابصاً، حتى لو طلك بعد ذلك، كان انهلاك على المسلم إليه، وعلى فول محمد يصبر فابضاً، و قاهر ما ذكر محمد وحمه الله تعالى في الخامع الصغير ، بذل على أن المذهب عنده كذلك الأنه قال: ورب السلم ليس بحاصر، وهذا بدل على أنه إذا كان حاصراً في منزله إذا على بنه وبين الطعام، يصبر قابضاً، وحه قول محمد رحمه أنه تعالى أن الشخلية من عبر من البائح قد صحت، فيصبر المشترى بها قابصاً قياساً على ما لو حصلت النحلية في عبر من البائع.

وإله، قاتنا بأن التخلية قد صحت؛ لأن صحتها وزالة السلم إليه يده على الحقيفة، وقد أزالها حين على ينه وين الطفاع، وأبو يوسف وحمه افه تعالى يقول: مأن التخلية لم تصح، فلا نعتبر ، وإنما قللا، ذلك، الأناص شرط صحة الشخلية زوال مد السلم إليه، حتى كان في بده حقيقة، وقال. خلينك، لا يصبر فإيصا، وههنا بد السلم إن ذالت من حيث الحقيقة، لم تول من حيث الحقيقة، لم تول من حيث الحقيقة، لم تول من حيث التحقيقة، لم تول من حيث التحقيقة، لم تال من حيث التحقيقة، لم تال على على التحقيقة، فأما إذا ديم رب السلم عرائر بفسه، وقال للمسلم إليه: كل مالي عليك من العام عرائرية، حتى إذا هنك لا يهنك على وب السلم.

المن البائع غرائره، وقال له . كل هي غرائري، وكال في غرائره، فإل الشتري للعالما بعيد في الكيل، نو دفع الشتري البائع غرائره، وقال له . كل هي غرائري، وكال في غرائره، فإل الشتري يصبر قامضاً، ووحه العرق بيسها أن القبص لو ثبت عي باب السلم فإلما يتبت إما بالكيل، أو يجعل الحنطة في غرائر رب السلم، ولا يجوز أن يتبت القبض ملكيل، لأن الكيل لم يصبر متقولا إلى وب السلم؛ لأن أصره بالكيل لم يصبح أفره بالكيل، لم يصبر الاكتبال منفولا إلى رب السلم، كما قبل الأمر، ولا يجوز أن يتبت الفيض بالكيل، لم يصرف في الغرائر، والقرائر ملك يجعل الحنطة في غرائره، وإن صبح الأمر مه من حيث إنه نصرف في الغرائر، والقرائر ملك وب السلم؛ لأن جعل المسلم إليه أن وب السلم؛ لأن

⁽١) وفي ط : محلس.

من عرائره، فضار معيرا تلغرائر من المسلم إلياء والمستمير عامل لفت في الانتفاع مالعارية ، وإلى "أن يأم الله بن ويهذا كان إلم الرافسيان حيث وإده صار ساملا للفت فيما يصع الأس بعه أنه بضو صده مقولا إلى الأمر حتى يصير معله كدهمه ، وإده صار على بصو صده مقولا إليه الا في حق الكل و ولا في جعاء في الموال، فسار الحال بعد الآمراك فيل لامواء وقبل الأمرال بحيثر قامضاً حيث لكن الفيما عالم معتولاً إلى بعيبر قامضاً حيث على المنظرة عيما الكيل معل للمشترى في حيل الحكل وجده لا إلى المشترى في حيل الحقطة في عوائره عامل للمشترى من كل باسه الأنه بنسع ملكه في ملكه المسائح في حيل الحكمة ولي والمائح المنظرة في مائح المنظرة في موائره عامل للمشترى من كل باسه الأنه بنسع ملكه في ملكه في ملكه المنظرة في المنافقة المنظرة في المنظرة المنافقة المنظمة المنظمة المنظمين بطيم عليه بالطحن في المنافقة المنطون بالطحن في المنافقة المنطون عاصدة المنظمة المنطون حاصفة للمشترى، فالنقل الأن الطحن حاصفة للمشترى، فالنقل المنافقة الطحن حاصفة للمشترى، فالنقل فيله إلى .

فون قبل: هي قصل الشراء بسعل أن لا يعبح الأسر في حق شوات القصر ؛ لأن الشائع لا يصدح وكبلا عن المشرى في القص ، ألا بري أه أو كان وكل بذلك ،هماً لا يصح!!

قائلة القيض بالأمراثية حكمًا، لا قصياً ، ويجر والديبية القيء حكمًا، وإن قاد لا شبك قصداً على ما عرف، وما فكرنا من الحيات في فصل السلم فيسا بقام يكن في غرائر السك خطة لوب لسلم، فأما إما كانت، وكان السلم ليها بأمره، هن يصير رب السلم قالصاً ما قال وابة في منا العمل، وقد فين الايصير فاصداً.

قال شمس الأثمة السرخسي، حيثه فه تعالى الوالأصح عندي أنه يصير فيضًا، ثم عرق من ما ألفال علم وبن ما أنبي أعريض، ذكر أحا هما في كانب السرف، والأعراق في كانب المزارعة، أما النبي ذكرها في كناب الصرف إذا دفع درهمًا إلى صبائع، وقال له، ودامن عباك درهمًا أحراء وصبغ الحائم في كذاء فقعل، فإن الأمر يعير قائمياً للعرفم الرائد الذي عمير مستقرصًا من الصائع حكمًا، لايصاله بماله، وإن كان الأمر بالحلط في حق الريادة لافي مثلك الصبائع، لأمه في حق الفراهم المدفوع لافي ملك الامر، وهينا قال لا يصبر فايضاء وإن صبح الأمر ياعتدر الغراتر؛ لأق ملك الامر إن له يصح باعتبار الحبطة.

17980 وأساللي فشرها في الؤارعة (فاصال لأخرا الزح أرسي بسفوك على أن الخارج كالعالى، عبدرال وإديم يو مقرضاً الله من الأب ثم لامر يصد قابصاً ليفر حكمًا لاند الموقكة، وإن كان الأمر في حق الحنطة لاقي منك المامورة لانه باعتبار الأرض لائي ملك الأمر.

ووجه الفرق بينهما هو أن الأمر في مسألة الخاتم وفي مسألة المزارعة صبح في حق الدرهم المدفوع، وفي حي الأرض: الأنه لاقي ملك الأمر على ما مرًّا، وصدر فعل المآمور منفولا إلى الأمواه لأن للأمور عامارله بأمره الانه أموه بالخلط وبإلضاء الحنطة في أرضهما وهذا سبب مدك أو وجد من الأمراء عان خلط ولبشن والملك سبب ملك، وكذا إلقاء منطة الغيا في أبرضه سيب مفك ، لويه: كان هذا مست منك لو وجد من الأمر كان الأمر أمرًا تلميُّ من بأن بياشياله صب ملك إلله فيكون عاملاً به بأمره، كما لو امره بالشراء، فاشترى، وإذا صار عاملاً له لنفسده وقد صحرالأمر باعتبار ملكه وحبار فعله منف لاوليه حكمان فكالايهزاة ماالو فعار بنفسه ، والواقعل سفسه ، صار قالضاً ، فكذلك هذا . فأما في مسألتنا هذه فالأمر بجعل الجنطة في عرائره إنَّا صح باعتِر الخرائر ؛ لأنه تصرف في ملكه، إلا أن ثمته له يصر منقو لا إليه، وإنَّا كان عاملا بأمره، فريه عامل تنفسه؛ لأن جمل، غنطة في الغرائر ليس سيب ملك الأمر ، لا قبل التسليم، ولا بعد النسليم، أما فيل التسليم فيه إنسكال. ومعد، معزله لا يملك يحيفه في القوائر، وإن يُلكه بالأخذ قبل الجعل في القرائر، و فالمريكي الوضع في الغرائر سبب ملك الامواء لا يحكمنا أل تجعله حاملا للاهر من حيث إنه مباشر له مدب ملك بأمراء، بفي عاملا لنفسه مهدا الوضع من حيث إنه حعل غوالوه مشغولا معبطة نصمه وصار مستعبراً النعراز على ما مراء وعمل المنتجر لا يصير منقولا إلى الامراوإن عمل بأمرد، وإذا لم يصح منفولا صار الحال العدالأمر كاحال قبله، وصنر قبيس مسألتنا من مسألة الموارعة إن قال له: أفوصش كر حنطة ، وألفه في ناحية من لرضي جمعة و فألقاء في ناحيه من الأرض [مسلة و لا يصمر فابضًا ، وإن صح الأمر من حيث التصرف في الأرض؛ لأن الإلفاء جسلة في باحية من الأرصر؟" ليس

۱۱) وای آم العبارمکان دسار

⁽٢) ما بين المعفوفين ساقط من الأصبح وأثلث من ظاوم وهما.

⁽٣) مة مين المعصوفين ساقط من الأحسر والسنده من مدَّ وجووب

ج المحكات البيري ١٠٦٠ - المصلي ٢٣٠ المامع

سبب ملك حتى بصير عبادلا فلام صبائم له ما هو سبب ملك له ، فيقى عبادلا لنفسه من هيئة بنه استعمل أرضه معنظه ويعمير مستعير الارض مده ويدس مسألة اختم من مسئلة لذات الأمر قد كان أو كان في الخيالا جمعة لراد. السنم، وموكان كالملك بصير وب السام فانضاً والأمر الأمر قد صع باعتبار ملكه بالخلط، وبذا صع الأمر ، فإنه سبب ملك للامر ، ولو وحد من الأمر ، صار عاملاً بدر فضار فعله متقولاً إليه ، فصار كانه فعله بنصه ، ولو فعل بنضه صار فايضاً ، فكذلك هذا .

17931 قال. ورفا وكن رب السعم وكيلا سنع راس المان في استلم إليه . صع ، قال دمع الإنجاب عبد عبد ، قال المعالم المعالم المعالم المعالم ورب السعم وكيلا سنع عن المحتس في المعالم ورب المعالم ورب السنم عن المحتس أو المستم إليه فيار دمع المحتس المعالم والمحتل المعالم والمحتس أو المستم إليه فيار دمع المحتس المعالم والمحتل المحتس المحتل ا

نوع أخرمنه:

14924 - إذا أسم الى رجو دراهم في اعراضكا أموال قبل المثلم وبيده السنوى من رحل المنطقة على أثوا كارا وأراق وما السام عن كار المنفود فيده يعتبح الإحدة النصوف وبيد من الأكل والمبيع و أشباه دلك إلى كبليل اكبل المسلم أماه وكال أرب السنم، والا يكمى رب السلم كبل المسلم الإنهاء وكال أرب السنم، وكدائك لو أن المسلم المبيد إليه أهر رب السلم بالمبيعة بعتاج الايكن مرتبي بكيم اولا المسلم إليه بحكم السام عنه أثم يكيله لتصدد ولا يكتنفي بكيل وأحد. وكذلك و كان السلم إليه دفع إلى رب السلم يزاهم حتى بالرب المبيد والما يكان أنها المسلم والمباد فقيا إلى رب بالسلم يزاهم حتى بالرب المباد في المبيد وهذا الأل الكبل أعطى له حكم المنفل شوعًا عبد بيع مينيا خته المبيد والمباد والمباد بالمبيد بيع المبيد والمباد المباد والمباد والمباد بالمبيد والمباد المباد المباد

لا . عامل المفرض منقط مي وأصل، ورغا منت همه أقعاد ومن المنحة . «.

٣١) ما إن للمقومين ساقط من الأصل و انتناماس ط وووف .

القدد اولو وجده ألفص فإنه ينفس عنه حصته من النمن الكيفين؛ لأن الزيادة ثم تلاخل في المعقد، ولو وجده ألفص فإنه ينفسه عنه حصته من النمن؛ لأن كل كيل أصل ينفسه وليس بنيج الباقي، فننا: والقدر غير منتبر قبل الكيل طواز أن يكون مثل الكيل المشروط، أو أريد منه، وأنفس منه، فإنا بتعين بالأكبل، ولو كان الكيل حكم القيض من حيث إنه يعمل عمل الشيض و قبين ما ملك بالعقد غير متعين، قم يحتاج في حده المسائل إلى فيضين، فيض المعلم إليه من بالعه الإيتوب عن قبض رب السلم، وإن كان يحصرة رب السلم، وإن كان يحصرة رب السلم، وكان كان يحصرة رب السلم، وكان كان

١٢٩٤٨ - وإن اشتري السلم إليه من رجل حنطة بمجازفة، أو استفاد من أرضه حنطة، وأومى وب السلم، فههنا يكتفي بكيل واحد، حتى إذا كاله المسلم إليه بعضرة رب السلم لم يحتج رف السلم إلى كيل أخرت وكذاك إذا سنفرص بلساء إليه حنطة على أمهاكر ، ثم أوفي وب السلم، فإنه يكفي كول واحد، إما كول ب السلم، وإما كبل المسمر إليه محضرة رب السالو، وهذا الخواب لا شكل فيمة إذا الشراء السلم إليه مجازفة، أو" السقاد من أرضه؛ لأن الكيل غير محناج إليه في حق المسلم إليه لإباحة التصرف، أما فيما اشتراه محازفة فلان العفود عليه عن المشار إليه، لا المقدار، وأنه متدين قبل الكيار، وأما قيمة استفاده من أرضه، فالكلام فيه طاهر، وإنما المُحدَج إليه الكيل في حق رب السلم؟ لأن الفدر معقود عديه في حقه، فكان اللحتج وليه كيلا واحطا من هذا الوجع، وإنه الإشكال في فصل الاستقراص؛ لأن الاستفراص بِلِكَ بِعُوضَ، فَكَادَ كَالشَرَاء، فيصبر الفدر معقرة اعليه مني استقرضه بشرط الكيل ، كما أن الشئراه مكابلة ، والوجه في ذلك أن القرض إلا كان مبادلة من حيث الصورة فيهو هارية من حيث الحكم والاختمار والأزمام دالمستقرض عن المفيوض حكما لابدقه، زولو لم يجعل كذلك كان مبادلة الشرره مجنسه نسيته ، وإنه حرام، ولما كان الفرض تطبكا بغير بدل من حيث الحكوم يعتبر تبالو كان تمليكا بغير بدل من حبث الحقيقة، وهماك لا يعتدم إلى الكيل، وكفَّا هها، بحلاف الشراء؛ لأنه تمليك بعوض حقيقةً وحكمًا، وكل جواب هرفته في الكيلات، قهو الجواب في الموزونات.

⁽۱) حكنا في م و ضم وكان في لأصل ر ظ العدد

⁽١) هكذا في أما وأماء وكاد في لأصل وأطأن ولوء

بوع أخر

في السلم ينتقض فيه القبص بعد الافتراق:

17919 - إذا فيض المسم إنها وأس الذراء ثم وجندها أو وجند منضها (يوفَّاء أو بهراجة، فهما مناقل.

١٢٩٥٠ إحداها. إن يجدي مستحقة ، وكان ذلك في محلس العقد، قإنه يقف على إجارة المستحق إن أجاز حازل وإدالو يجز بطل المالم: لأنه لما ظهر أنها مستحفة طهر أدارب البربير صار واصلة ومحمر سال العمراء فكون القضاء مدفوذة عمر إجازة فعاحب اذالء كما الر ماع ماله فإله أحرر در أس المال قائم حارم لأن القبض يتوقف على إجازة استنحق، فبعنبر بما أو يُوقب العقد على حازة المستحق، ولو توقف العقد على إحازته فإمّا بحوز بإخازته إذا كان [المعقود عليه قائبً ، وكذلك إذا لوقف القيف على إجارت ، فإنما يجوز بإحازته إذا كان ["" الصوص فانطاء ويصبر مثل فالغدديها لصاحب المال على رب الملموه لأن لإحارة في لانتهاء كالإذراق الاشداب ولواأده له فساحت المال في الابتداء الديقفس دينه من ماهاء فسمن منها ما مصى لصاحب الثال، وكذا إذا أجاز نصاه في الإشهاء، وإن ثم يعز النفض العص والعضاء؛ الأنه كالزامو فرقا عالى إحارته ، فإذا فم يحز عطال، الما أو توقف البيم على إجارته ، فإنه ينتفص إذالم يحراء فكذا ههال وإذا اسقض القبض وصار كاأته المرتبض ووز فيضروهما أحراهي المجسى بقر المقدعلي الصحة، جعو كأنه أحر القبض إلى أخر المعمور ، فإن لم يقبض بطل العمد، وريا رحدها ستوفة ، وكان ذلك في محصل العقد، وأخوز به المعلم الله ، لا يحوز ؛ لأنَّ وتسته قه تسبت من حصور رأس الثال، لأن راس المال فصة، والسنوقة ليست بعضة من حيث الكنم؛ لأن الرصاب والبحاس في السنونة عالمه على العصة، والفصة معلوبة، والعمرة للغالب، فكنانا للكل بحاسًا، أو رهم صاء ولو كان الكل محاسًّا أو رفعاهاً من حبث الحقيقة : وراس المال قصة إذا نجور به المدفع إليه ليديجوه لأبه يصير به مستبدلا برأس مال السلم فبل الفيصيء وأبه لا يحرز هداؤا تحوزاته فأما إداوده وفيض مكانه أخرابي للحدراء جنزة لأبه إذا قبض اخر مكابه ، فكانه أحر القبض إلى احر الفحاس ، وإنَّ وحناها رموفًا، أو نميرجه ، وكان ذلك في منجلس العمان فإن تحرر به المسلم إليه حاز ١ لأن الربوف من جمس رأس المال ١ لأن الربوف من الدراهم ما يكونا المضاة فيم قالية على العش والعسرة للخائب، وكان الكل

⁽¹³ ما يار المعتوفين ، تعظ من الأملي وأنانته من ما وه وال

قصة، فعالتجور به لا يصبح مستبدلا برأس اطال، وإن رده واستبدا به في المجنى بجوره وجعل كأنه أعر النبص إلى اخر المجلس، وإن النزفا قبل الاستبدال بطل السنم. فأما إذا وجاء عبداً منها مستحقًا وكان دلت بعد الافتراق عن للحلس، قبل أجززه المائك، وكان السمم عبداً النبق على المخالس في المجارة الانتجازة المنافقة المنافقة على سبر النوقف حدر باحازته إذ كان رأس المائ قاتمًا ووان رده بعل السنم بفاره وين أن لا يكون قبض وأمن المان منى لم يحززه والموقوف ين شيئين إد تعين أحددهما وين أن لا يكون قبض وكان قبص وأمن المان في احددهما وكان هو إلى الله يوجد المنافقة المنافقة

بغدوه، في أو كذر، تحوز به أو رد، و سندل مكوف، وكان بعد الاحتراق عن تلجلس بطل السلم بغدوه، في أو كذر، تحوز به أو رد، و سندل مكان، أو لم بسندل لما ذكر تا أن السؤ قة لبس من حنس وأس المال، ورد لم تكن من حسس واس المال ظهر أن الاحتراق عن منحلس العقد حصل من غير قبص وأس المال، بديرة المنظوفة و فيطل السلم بغدوه، ولا يعود جائزاً بالقدم بعد طبخس، كما أو ما يقبض هذا الفدر أصلاكي العلس، لم قبض، وأما إذا وحد خبية منها في قداد لك بعد الافتراق عن المنجلس، فإذا لم قبض، وأما إذا وحد خبية منها الممجلس، وإذا لم تحوز به ورده، أجسموا على أنه إذا لم يستبدل في منعص الردان السلم بعقل شدر مارده، فألم إذا الماسيدل مكانه أنحرى في منجلس أفرد، فالميامي أنه بيص السام بغدود، وبالغيامي أنه بيص السام

وفي الاستحسان: لا يبطل مني كان الهردود قبيلا ، وبه أحد علمه انا التلائم، وإن كان كثيراً ، فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ببطل ، وعادهما: لا يبطل استحسال ، وكذلك على هذه الاختلاف أحد المتصارفين إذا وجمد شيئاً عالاقيص ربوغاً ، ورد بعد للحلس ، وجه القياس أن الرد بالريافة عا] " ينفض فيض للسلم إليه في ، أمن المال من الاصل ، بدليل انه لم يستبنب مكانه أخرى في مجلس الرد ، فيبطل السلم بقاره ، ولم يشتقض فسقمه من الاسل ، وإنه بنتض من وقت فرد مقصوراً على الرد ، كأن لا ينصل انسلم ، كما لم وهب رأس المال منه ، ركهذا لاينقرد الراد بالرد .

والعائيل على أبي حيصة رحب الله ما إذا كنان الردود كثيون وادا كان الردبائريافة عا

¹¹ أحاجين المعفوفين سافط من الاعمال وأليشاه من طاره وف

يتنقض فيضهيرس الأصل فريقي المنشو بمدها مبحيكاء فإقايمقي صحيحا بصحة القيفس القامي، والقابض الشابي فنح من وجمه، ولا يضح من وجمه صح من حيث إن مجلس الرد مجلس العقبد حكماً ؛ لأن العقد كان بالبّاعلي الصحة إلى وفت الرد حكمًا يسبب غيام المعقود عليه، وكنون المفسوض رأب الملك، وإذا كان العقد قائمًا إلى وفت الرد، كان محلس الود محلس العقد من حيث الحكم، فصح التبصر الثاني باعتبار الحكم، وباعتبار الحقيقة لا يصح القبض الثاني؛ لأنه لم يوجد في مجلس الرد مجلس العقد حقيقةً ، فإن حقيقة العقد توجد بالإيجاب والقبول، فقد دار القبض الشائريين أن يصح وبين أن لا يصحه والصحة لم تكن ثابتة، فلا تثبت بالشك والاحتمال، وأبو حتيفة رحمه لله تعالى، هكذا بقول: في الردود إذا كال كبيرًا، إلا أنه في القليل استحسن، وصحح القيض الناني، وإذا كان القياس بأس صحنه لتوع فسرورة، قان أموال الباس لا تخلوعن قليل زيف يكون فيها نو أخذ بحقيقة القياس في القليل لضاق الأمر على الناس، والقياس بتوك بالضرورة والحرج، فرجعت كون هذا المجلس مجلس العقد حكماً على كونه غير مجلس العقد حقيفةٌ بمست الحرج والصروره، وهده الضوررة معدومة في الكثير ؛ لأن أموال الناس يخلو عن كتبر الزيوب. فكان الصرة فمه للقياس، والغماس أنا يبطل السلم نفدر الردود، كما ذاله زفر، وبخلاف السنَّوفة والمستحقه، لأن أموال الناس يخلو عن للفصوب والنحاص والصفر والرصاص، فليلا كان أو كثياً، وأبر بوسف ومحمد قالان إحاز القبض التاني؛ لأبه صحومن وجه، ولم يصح من وجه [[]، كما قاله زير ، فنعتم ، صحيحًا احتيالا لجواز العقد ، وأنه يحتال لحواز العقدما أمكان ، وجحتا كون هذا التُجنُس مجالي المقد حكمًا على كون في مجلي العقد حقيقةُ احتيالًا منا الوار العقد، كما رجع أبو حنيفة رحمه الله كون مذا للجلس مجلس العقد حكماً على كونه غير مجلس العقد حقيقة إذا كال المردود قليلا ولهذا سماه استحسانك وهذا يخلاف ما لو وجدها مدَّوقة، أو مستحقة، ولم يحز المستحق، لأن هناك ظهر أن العقد كان باطلاء كما تقرقة عن اللجلس؛ لأنه لم يوجد قبض رأس لمال، فأما هنا فبقي العقد صحيحًا بعد الافتراق بوجود غيض رأس المال ووغا بطار القبض بالرداء فبكون العقد بافيا إلى محلس العقد حكمًا، فيعتبر عا لو كان مجلس العقد حقيقةً ، ولو كان مجلس العقد حقيقةً ، إذا تفرقا بعد قيض وأس المان جاز **، کن**ا منا .

 ⁽٢) هكذا بن السخة من وقائل في الديخ الباقية التي عددًا. فالا. وأن اقليض التاني صح من وجه كما قالون .

ثم انفقت الروابات انظاهرة الشهورة عن أبي حيفة رضى الله نعائى عنه أن ما زاد على النصف كفيره حتى إذا كن المردود بالريادة أكثر من النصف [كان المردود كثيراً ، وإذا كان المردود كثيراً ، وإذا كان المردود أن من النصف [كان المردود كثيراً ، وهذا الان الكثرة و لقلة بن الشهى من حيث الحقيقة إلى يعرف بالمقابلة الإبائة المدة و لأن ما من تقيل إلا ويوجد ما هو أقل من ، فيمني كان المردود أكثر من النصف كان فليلا؛ الأن ما يقابله من غير المردود أقل من النصف كان فليلا؛ الأن ما يقابله من غير المردود أقل ، فكان المردود فيكون كثيراً ، وإدا كان المردود ألم من النصف كان فليلا؛ الأن ما يقابله من غير المردود أكثر ، فيكون للمردود قليل المؤدد ألم من النصف كان فليلا؛ وما ديمة فليل ، وهذه الرواية مه افقة فا ذكر نا فليلا، وفي رواية أخرى ما راد على الناف كلير ، وما ديمة فليل ، وهذه الرواية مه افقة فا ذكر نا في الصدد والذبائح أن الطاهر من العضوعي الشه إذ كان أكثر من التنف فهر كنير ، والناف

نوع أخرفي بيان ما يكون قصاصاً في السلم وما لا يكون:

۱۳۹۵۲ - هذا النوع ببتني همي أصلير: أحدهما: أن دين السلم عا يستوفي، ولا يوفي به دين أخر، أما يستوفي، ولا يوفي به دين أخر، أما يستوفي لأن الاستبدال بالسلم فيه فيل القبض لا يجوز القوله عليه الصلاة والماح دين أخر به استبدال، والاستبدال بالسلم فيه فيل القبض لا يجوز القوله عليه الصلاة والسلام: الانتخذ بالاسلماك أر رأس مالك "أن والمواد المسلم فيه حيل بقاه العقد، ولا أن السلم بعد انفساخه، ولأن المسلم فيه سبع، وأنه دين، والاستبدال بالميع العين قبل الفيض لا يجوز، مع أن الدين أولى.

١٣٩٥٣ - وأصل أخر : وهو أن في ماب القاصة يعبير أخر الدين قصاء الأولهما، ولا يصير أول الديني قضاء لأخرهما؛ لأن القصاء يثاو الوجوب، ولا يسبقه، ولهذا في الدين المشترك أو وجب للسديون على أحد الشريكين دين يقدر صصته، صمار قصاصاً، وكان للشربك الأحر أن يرجع عليه بصفه؛ لأنه صار مستوقيًا حصته، وإذا كان دين المدير، صابقً

⁽¹⁾ ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وأنبتنا، من طار موهد

⁽٣) أحر حدقي أبي شيئة في حصفه (٢٠٠٠٦). بالدمن كره أن يأخذ بعض ميسه، وذكره الريبعي في أنسب الرابة (١٩٠٤). أو عزاء إلى الجي دارد رائن ماجه من جارب أبي سميد مقدري، ورواء الترمذي في أعلله الكبراء وقائل: لا أعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوحد، وهو مديث صمن.

على وينهما، فصار قصابً لم يكن لشريكه أل يرجم عليه بشيء الأنه صار فاضبًا بنصيبه ديثًا عليه لا مقطبيًّا، وعلامة الاسبيماء قبض عين مضمون مثل السلم فيه بعقد السلم؛ لا على وجه الاقتضاء بدين أخره ألا يوي أن في الوضع الذي صار مستوفياً، إنه صار مستوفياً، بالحدورهو فيص عين مضمون بتل السلوانيه بعد عقد السلم لاعلي وجه الاقتضاء مدبن اخراء وهذا لأن فيمراعين الدين لا يتصبوره وإنما يتعمور فمضه مهذا الطريق، وهو أنه يصبير النفيوض مضمونا على الفابض إذا قبصه لاعلى وجه الاقتضاء بدين اخرد ثم يلتقبان قصاصاً إذا كان المتبر في مثل الدين، وإن كان في هذا نوع مبادلة، لكن الاستيقاء لا يتبهأ بدومه، فسفعه النشار هذا النوع من البادلة شرعًا بقي المحرم الاستنقال الخالص، وإنما شوطنا أن يك يا فبض مثل مقا العين معد عقد المقبرة لأبه لو كان قبله كان دين السلم أخر الدينين، وأخر الدينين بصيد قصياه لأولهك ولايصير أولهما قضاه لأخرهماه فيكود استبدالا بالسلم فحاء وإذا وجب على رب السمومتل انسقم نسبب منقدم على العقف يعبير فصاصاً بالساد، أما على الأصل الأول فلأر ماهم صورة الاستيفاء وهو القبص الحقيقي لم برجد بعد عقد السلم، وأما على الأصل التاني فلأنه لو وقعت القاصة صار دين السلم قضاء لمّا رجب قبل عقد أسلم، وكدلك إدا وجد بعقد يعده لويصر مصاحبًا، نحو : أن يتخرى رب السعو من المملم إليه شيئًا [معنطة] المنل السلم للأصل الأول، وهو العدام القبض حفيفةً عد عقد السلو دون الأصل الثياني، وقو وجب عليه مقبض مضمون، نحوا إن غصب منه كدا بعد عقد السلم، أو استقرص مده فعبار قصاف لرجود حدالاستيقاءه وهو قمص مصمود بعدعته اسلب لا على وجه الاقتصاء بذبير اخرار

1996 . وثو كان غصيه موا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم، فحمله قصاصاً، صار قصاصاً، سوء كان بحصرتهما، أو لم يكل الان القبص حقيقة عوجوداً، وأنه ممايند، ركان لدوامه حكم الإبناء، فجازت انقاصه

1890 و توكان رفيعة عند وب السلم قبل العقد أو بعده، مجعله بالمسلم إليه قصاصًا لم يكن قصاصًا إلا أن بكون للحضر تهماء أو برجع وب السلم، فيستخلى للم¹⁷ الأن بعض وب السلم كان أمامة، والمعتبر في الاستيفاء قيص ضمال، والا يشمن تحديد القيض مالتحلية به

1 1793 - وأنو منصب منه كبراً بعد العقد قبل حلول السلم، ثم مل، فياه بصبير

ا1) مكداقي م.

⁽٣) مكادا في ام ، ركان في السنخ النافية التي عندنا الجمسخانه .

قصياصًا، ولو كان الفصيد واقعًا فال المقلم فلا بدائل أن يحقله فتراصًا، والعرق وهو أن في الفصل الأول الفيض وهو أن في الفصل الأول الفيض الخضياء الكرك لم الفصل الأول الفيض خلوب المناطق وحدائد عد السامية فصيح اقتضاء الكرك لم المناصة في حلول الأجل الأجل لما فيه من إبطال الآخل، فإذا حق الآجل الأبل النافي الفيض حين وحدثم يصح اقتضاء لوحوده قبل عقد السلم، إلا أن لدوامه حكم الابتداء، في الفاصة، ومن حيث إنه دفع بوصلح التصاد الابتداء في المناصة من قبل التعافدين.

ولو غصب مته بعد عقد السلم؛ كذا أجود من السلم لم يصبر فصاصًا إلا برضا السلم إليه، وإن كان أردأ لم يصر قصاصًا إلا برضاه رسه الالسلم، اعتبار الحق كل واحد منهما في الوصف.

1894 - قال محدد رحمه الله تعالى مى الزيادات البطر أسلم إلى رحل مائة درحم في كر حنطة وسط إلى احل مائة درحم في كر حنطة وسط إلى أحل معلوم، وإليه رأس المثل، ثو إن رب السلم باع من السلم إليه عبداً بكر حنطة وسط مثل المسلم فيه، وضعى الكر، وثم يسلم العبد إليه حتى التنفض العشد في العبد، أو بعلود بخيار الشرط، أو الرؤية أو بالرد بالعبب قبل تفيض بنصاء أو بغير قضاء، أو بعد القبص بفضاء وأن العبد، أو بعد المنسخ العفد من كل وجه عن حق السركانة كان على رب السبه أن يود الكراك في هذا الفساخ في العبد بود الكراك في العبد حكماً الاغتماع العقد في العبد، فإن العدد قد انفساخ في العبد للمسلم من كل وجه ، وعند انفساح الاعقد الاسم العدد المسلمين ، فالا بدا فو المنه للبائم.

1998 - هان قال عائم العبد وهو راب السنم: أنا أسبك الكر المتسوض، وأو دسته . كان له فلك و الأنه السنحق على السائع من القين حال الفيساح العقد ما مو المستحق على المتنوى حال الفيساح العقد و المستحق على المتنوى حال سائم و العيد مطلعاً لو هي الفيلة لا والمستحق على المتنوى حال سائم و العيد مطلعاً لو هي الفيلة لا والمعين على المتنوى حال المساح الدفي، توصوحه الأن استحماني الوه وحكم الفسخ مؤى يتبد المنطق المين وإلى الفسخ مؤل المنابخ إلى المدخة في والدو عليه المنابخ إلى المدخة إلى ما ورد عليه البيح ، والأن هذا الكوام صدر ملكاً له بالعقد ليرول عن ملكه بالمساخ العقدة الأن المعقد ما ورد عليه المين والما المين والفيض والمنابع المنابع على المنوى المنابع على المنوى الكوام المنابع الكوام الكوام المنابع الكوام المنابع الكوام الكوام المنابع الكوام الكوام المنابع الكوام المنابع الكوام المنابع الكوام المنابع الكوام الكوام المنابع الكوام الكوام المنابع الكوام الكوام

جهة الشمية للكر، فيقى الكرفى يده مغبوضاً بعد عقد السنم، لا على وجه الاقتضاء طين أحر، وهو قبل السلم، فقد وجد علامة الاستيقاء، فعنار قصاصاً بالسلم لهذا، وكذلك لو كان عقد البيع قبل السلم، ولكن قبص الكر الذي هو نمن كان بعد السلم، ثم انفسخ البيع ينهدة بالأسباب التي ذكونا، صار الكر الذي هو نمن قصاصاً بالسلم عند حلول الأجل الان العبرة لحالة المقبص، لا لحالة العقد، لأن الاستيما، يقع بالقبض، والقبض وجد بعد عقد السلم، فنقدم العقد وتأخره فررهذا سواء.

1993 - ولو كان مشترى العدد وهو المسلم إليه رب العبد بعد القيض بالتراضى، أو تفايلا المعتد في العبد، والباقي بحاله، فإن الكر الدى هو ثمن لا بصير قصاصاً بالسلم في الفصلين جميعاً تقاصا أو لم يتفاصا، وإغا كان كفلك لأن الرد بالعبب بعد القيض بالتراضى، والإغالة فسنح في حق المتماقدين عقد حديد في حق القالت؛ لأن انصورة صورة الفسخ، وهو فولهمنا المسلمة فولهمنا المسلمة والعني المبادلة، وهو التمليك، والتعليك بالتراضى، ولا يكن اعتبار المعنى، والصورة في حق الناسع، ولا يكن اعتبار المعنى، والفسرة في حق الثالث، وحرمة الاستعدال بالسلم فيه حق الشرع، فصر في حق حرمة الاستبدال نقي عن حق المسلمة المعنى عن الشرع عقد جديداً، وإذا اعتبرنا على هذا الوجه بقى العقد الأول وثمنه، فيقى نكو بقيض عبى مضمون، في من الشرع، في الشمن، لا يجعل ذلك القيض استيفاء لما ذكرنا أن الاستيفاء أن يجعل حقي المتنفى، عبى مضمون، هو مثل الثمن، لا يجمهة الانتضاء بذين أخر، وهذه الكريش مغيوضاً بجهة النسبة، طو صار قصاصاً، كان هذا استبدالا بالمسلم فيه قبل القيص، وأنه لا يجوز.

أو نقول: بأن الردبالعيب بعد الفيص بالتراضى والإهالة اعتبر كل واحد متهما فسحا في على الشعاقدين فيما هو من حقوق ذلك العقد، اعتباراً للصورة، وفيما فيس من حقوق ذلك على ما ذكرتا، وعقد السلم ليس من حقوق ذلك العقد، فيجحل في حن حكم السلم تمنزلة بيع مبتدأ، ولما كان هكذا يقي العقد الأول وضنه و والتقريب ما ذكرتا، ولو كان عقد البيع رئيص الكر قبل عقد السنم، والباقي بحاله، فإن الكر الدى هو ثمن العبد الإيمير قصاصاً بكر السلم، وإن نقاصاً لأنه صار قصاصاً صار دين السلم إيضاء رئيساً وبشاء لأراهما، ويقير أخرهما مقوضاً بدين السلم، ويصور في السلم مقوضاً، فلايجوز وإنه الحلم.

نوع الخر

وهوقريب من هذه النوع:

المجاهدة وجعل المحدد وحده الله تدالى في العائم الكبيرات وجل أسد إلى وحل في العائم الكبيرات وجل أسد إلى وحل في تغير من وطلب وجعل أجله في حيده حيى كان جائزاً والمنطقة المدنو إليه مكانه فهر حائز في قول أسام في قفيز من قرء فأعطاه فكانه فقيراً في الرطب، وتجوز به وجه السلم، فهم حائز في قول ألى حيدة وضي اقتلاحالي عنه الآل الرحب والتحر عده حيس واحد، حتى حال بيم أحد مسال الأورى كياه بكيل إبتداء فيكون هذا استيمه السلم فيه الماستيد أن وعندهما إلى كن المستيد أن في حال الإيجاز وعني كل حال الأنها يعتبر الإعلانات كن الماسة والمائة المائة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المائة المنافرة المنافرة المائة المنافرة المنا

المجاورة المجاورة المساح في مفيز من عراء فأعطاه ففيزاً من رطبه فهو على وحيين عددهم : إما أن عينيه على وحه الاستيفاء بأن يعول المسلم إلى إلى إلى المولد المسلم حقويه بعض أو على المسلم حقوية على وحه العسنج فلما والما أنه فقلك من المبارات. أو يفيضه على وحه العسنج والاراء وبأن ية والى حقوق المسلم المولد الوراد وبأن على المسلم والاراد وبأن يولي عالى كان الله قبل على المولد على المولد على المولد المولد المولد على المولد على المولد على المولد على المولد والمولد المولد المولد والمولد والمو

وهي الرجمة الذائي : وهم ما إذا كان على حريق الصلح والإير وينطر إلى هذا الدصب كم يتفعل اذا حمد ، فإن حلم ذاك ملى على ما الم معلمه والديما والذي منسي على أكام ما لا مزيد عليه التقصاف، فإن علم أنه إدا حف مفصل مقدار الربع ، أو علم أنه لا يربد التقصال على الربع، وينفي بلانة الأرباع، ينظر بعد هذا إن كانت فيسة القعير من الرطب على قيمة بلالة أرباع ا تعين من تمراء أقرائل ألفاصاح حائز والان رب السام استراني وهور حقمه وأبرأه شما يقي و الأوافي افتظ الصلح ما يدل على الإبراء والإستباط كيف، وقد صرح بالإبراء في يعفو المواصاع، ولم يشترط عاليه يورده ما أبرأه عوصاً ، وهو الحسن الحسيل الذي ورديه الأمراء فيحوارا.

وإن كانت فيمة قفيز من الرطاء أكثر من فيمة ثلاثة أرباع في لسلم، يطل الصلح ؛ لأنه وإن استوفي قدر ثلاثه الأرباع، وأمرأه عن الربع، فقد جعل لنفسه بمايلة ما أبرأه عنه، فضل حودة الرطونة، فلا يجوز، تما له على أحر ألت دوهم نيرحة بألى سنة، فصالحه على حمس مائة مهر حة أنا معدلة، أو كان له على رجل ألف دوهم نهرجة حالة، فصالحه على حمسمانة حيدة حالا، لا يجول فا فلنا أنه اعترض صفة الحوية عما أبرأه، فكذا هنا.

۱۹۹۹ - واستشهاد محمد رحمه الله تعالى لإيصاح مقاله أو كناد أرجل على رحل تغيز قر من دقل، فصالحه على نصف ففيز تم حال، كان الصفع باطلاء لأم حط القدر بقابلة عصل الجردة في المسأل الأولى، وبمنامة فصل الحمول في المسألة الثالية، كذا هها.

1991 رحل اسلم إلى رجل في نعير من حطة ، فاعظاه مكن قفيز حطة مغنية الم يجرفى قولهم جميدًا ، لا ما لا عائنة بن الفلية وغير الذية نعرضًا ، ولهذا لا يجوز ، الفلية وغيرا ابتفيز عبدهم جميد ، وكان هذا اسبنالا عبدالكل ، لا استيفاء ، فلهذا لا يجوز ، وكذلك أو أسلم في قميز سبر عطبوح ، أو أسلم في أعيز حطة ، فاعظاه مكانه ففيز دقيق لا يحوز الأنه لا عائلة بن السبر الطبوح والبسر الاخضر ، وكهذا لا يجوز به ففير من خلفة السلم فنه بشفيز من غير الطبوشة ، ولا يجور بنع قفير حلفه عقير دعله .

17978 . ولو أسلم في قصير حنطة و فياعتلاداً و يزاً من حنطة الله ندفع من الماء حتى التعلق، فهذا جائز عند أبي حنيفة وأني بوسف رحسهما الله تعالى، وعند و حمد الايسور و الأنهما مثلان عندهما، خلاقاً لحمد، ولهذا حاربيع الحسة البلولة بعير الملولة عندهما فلمراً يفقيز ، خلافا لمحمد، وكان يقول محمد في هذا على فياس قوله في الرطب.

ولو المالم في زيتون. فأحدُ مكانه زيف، لا يجوز، وإناعِلُم أم أقل ته في الرجوت، بالهما صفائه، مكونا الشدالا.

١٤٥ ما بين العموافين ساقط من الأصلق وأنبتناه من عذو وارف

نوع أخرفي الاختلاف الواقع بين رب السلم وبين المسلم إليه:

١١٩٦٥ - وإنه على وجموه: الأول: أن يقع الاختمالات بنيسما في الملهم قيم، أو في وأس الماك، أو قييمه، ويجب أن يعلم مأن ههذا مسألنان. الأولى. ما إذا كان رأس المال دياً كالدراهم والدناسر، وأنها على وحوه ثلاثة : الأول: أنابِتُم الاختلاف في المطرقية، وإنه على وجوه تلاتة: إن وقع الاختلاف في جنسه ، بأن فال وب السلم: أسلمت حشرة دواهم في كو حنطة، وقال المعلم إليه: أسلمت عشرة دراهم في كر تمدير، تحالفا استحسانًا إن لم بكن لهما بينة، ويبدأ بيمن السلم إليه في قول أبي يوسف الأول، وفي ثوله الآخر : يبدأ بيمين رب السلم، وإذا تحالعنه فالقاضي بقول لهما: ما دائر بدان؛ لأن العقد لا ينفسخ بمجرد التحالة ٢٠ كما في بيم الميل، فإن قالا : تفسخ العقد، أو قال أحدهما ذلك، قسخ القاضي العقد بنهما، وإن قالا: لانفسخ، تركهمارجاه أن يعود أحدهما إلى تصديق صاحبه، وأبهما أقام بينة ، قبلت بينته ، وفي قبول بينة المسلم إليه إشكال ، إذ لا وحه إلى قبو لها لإثبات العشرة لمنعسه : لأنَّ رب السلم قد أقر له معشرة، ولا و جه إلى قبولها لإنَّيات الشعير ؛ لأنه يثبت الشعير. لمُفخير ، والسبنة لا نقبل على يُثبات حن العبر ، ولكن الوجه في ذلك أن بينة المسلم إليه إنما بقبل لإسفاط اليمون عن نفسه، وكما تقبل بيئة الإنسان لإثبات الحق على نفسه تقبل لإسفاط اليمون عن نفسه، ألا ثري أن بيته المودع على الرد مقبولة لإسقاط اليمين عن نفسه؛ لأن السراءة حاصلة بقوله : رددت، وإن أقاما البينة إن لم يتفر قاعن مجلس العقد بعد، فعند محمد وحمدالة تعالى : يقضى بعقدين، يقضى على رب السلم بعشرين درهمًا، وعلى السلم إليه مكر حنطة وكبر شعيم ، وإن تفرقا عن للجلس، وقد نقد رب السلم عشرة لاغير ، يقضي معقد واحدينة رب السلم، وعند أبي حتيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى يقضي بعقد واحديبية وب السلم على كل حال.

فالأصل عند محمد رحمه الله تعالى في جنس هذه السائل: أن يقضى مسلمين ما أمكن، فإن نم يكن عند محمد رحمه الله تعالى في جنس هذه وإنا كان الأصل الفضاء بعقدين الأنه اجمع ما يوحب الفضاء يعقدبن، فإن كل واحد مهما ادعى عقداً غير العقد الدى ادعاء صاحبه وان العقد على الخنطة غير العقد على الشعير، وما يوجب القصاء يعقد واحد فإنهما مع اختلافهما الفقاء على أنهما لم يجر بينهما إلا عقد واحد، فكان القضاء بعقدين أوجه عمل

مالبيتين وبدعوى العقفين صورة أولى من القضاء بعقد واحداً "أه وفيه تعطيل إحدى البيتين .

إذا نبت هذا فنقول ما دام في مجلى العقد أمكن الفضاء بالعقدين، إذ يمكن الفضاء بعشرين في كل عقد بعشرة، إذ لا يمكن بقدر بأس مال كل عقد في مجلى، أما إذا تفرقا هن المجلس، وقد نقد رب السلم عشرة لاخير، لا يمكن القضاء بمقدين إدا لم ينعقد رأس مال أحدهما في للجلس، فيفضى ببيئة رب السلم؛ لأن رب السلم بيئة تثبت الحق لنفسه، والمسلم إليه يثبت الحق لقيره.

17977 - والأصل عندأي حنيفة وأبي بوصف رحمهما الله نعالي: الفضاء يسلم واحد إلا إدا تعذر، فيفض بسلمين حيثة على ما بالتي بيانه يعدهذا -إن شاء أنه تعالي - ، وإغاكان الأصل هو القضاء بمقد واحد تقليلا لما يأباه القياس؛ لأن الفياس يأبي جوار السلم؛ لأن بيع ما فيس عند الناس.

١٩٩٦ - إذا ثبت هذا فنقول: القصاء بمقد واحد هنا محكن بردينة المسلم إليه ! الأن بيت المسلم إليه المنطم إليه الأن بيت المسلم إليه فامت على إنهات الشعير القيره، والعشرة ثابتة له بإقراد رب السلم، فلا تقبل بينة من هذا الوجه، وكذلك لا نقبل بيته على إثبات الشعير الأن المبينة على البينة على إثبات الشعير الأن المبينة على البينة على البينة على البينة على البينة على البينة على البينة على المبينة على البينة على المبينة على المبينة على المبينة على البينة على البينة على المبينة على المبينة على المبينة المبينة المبينة على المبينة على المبينة المبينة والمبينة المبينة والمبينة والمبينة وبالسلم المبينة المبينة وبالمبينة وبالمب

وجه الاستحسان: أنهما اختلفا في صفة المبيع، قالا يتحالمان، كما مي ببع العبن، وجه القباس: أن الاحتلاف في صفة للسلم قيه، وإنه دين عنزلة الاختلاف مي أصل المقود عليه في

⁽١) ما بين المعفوفين ساقط من الأصل وأنبشاء من قدوم وف

⁽٢) ما مين المعفومين ساقط من الأصال وأتبتناه من ظ وم وف

⁽٣) فة بين المعقوفين ساقط من الأصل و أثبتناه من لله وم وف

بيع الدين. بأو فاق استدرى التشريف مناه هذا الكو لوقال لدنع. لا ديل بعنك هذا الكو آلا الأحراء وهذا لأن الدين غالب عائده و ميافته اليختمه أصله باحثلاث فسفته، وهو معنى فولنا اللاحتجاء في صفة المسلم فيه، وأنه دين بنزله الاختلاف في أصل المفود عليه هي بيع. العين.

۱۹۹۶۸ ولو احبيه في أصل المغور عليه في بع الفين العالفاء كفاحها . محلاف ما يد احتلها في مع الفين العالفاء أو احتلو كفاحها . محلاف ما عليه عن مقار إليه والغين المثنل إليه فعالا إليه عمر وأفراء أو أحد عشر الألا المعتود عليه عن مقار إليه والغين المتدل المناه في العقود الاحتلاف والمناك في العقود عليه لا عن العقود عليه لا عن العقود عليه لا عن العقود عليه لا يوجد المشد به حد الدحالف الألامي الألامي العقود المدال عليه الألامي المتلاف في حد المشاكل المناك المتلاف المتعلق على المعتود المستول المتعلق المتعلق على المتعلق ال

واللمي في ذلك. أن التحالف عرف بخارات النيس بالنص فيما إذا وقع الاختلاف فسا هو من صحيب المعيد لذى لا يوجد العدد بدوم، فيبقي ما وراء على أصل القباس، فإن قامت لا منهم بينة، وإنه يدخس بينة والباكان أو مطلباً كان أو مطلباً كان أو بالنا أنام جميعاً أنهمه فعلى في لهما الا الدام أو بالنا أنام جميعاً أنهمه فعلى في قدره، وأما على فول محمد وحمه الله تعالى الدام في بعض الواضع الله يعشى بحدير، وأما على فول محمد الا الاحتلاف في صفة الدان على حوالاً أو بالم جمل ؟ وأله فيبس، ومه بأحد الأن الاحتلاف في صفة الدان على حواله الدام بعلى بعدل الاحتلاف في أصل المعقود عليه أن أنهما عمل العقد بن يحمل عمرة الاحتلاف في أصل المعقود عليه أنا عالم الما العقد بن يحمل عليه التحديد المعلل المناه بالعقد بن يحمل عليه التحديد المعلل المناه المناه بالعقد بن العمل المناه المناه بالعقد بن العمل التحديد التحديد

19919 - مإن الاعتام التي حسمه مأن كان : رب السلم الطلبت إليك عشرة دراهيوهي. كار حلطة ، وقال الشائم إليه اللاء بل أصلبت إلى فيناراً في كل حلطه ، ولا يبلة لواحد منيسه. وأنها الا إنجامات فيضاً ، ولكون القول قول رب السلم ؛ لأنهما انتفاعاتي حق رب السلم.

⁽١٩) مدري المعفومان ساقط من الأصل وأثبتناه من طاوم وقعا

⁽١) أحامين المعقوقين ساقط من الأعمال وانتشاه من طاوع و قساس

٣٠) ما بين العذو فين ساقط من الأسرى، وإعمائنك هذه المبرة من السلحماً ما

ب المتلفا في حلى السلم إليه الآن السلم إليه يدعى العطار ، ورب السلم سكر، فالفول قول الشكر في الشرع، وفي الاستحداد : بتحافظات كما إذ احتلفا في جس السن في يبع العين، وإن أقداد البيئة ، فعند محمد وحمه الله تعالى : يقسى بعقه بن يقضى هي رب السلم يليدر وعشرة دراهم، ويقشى على المسلم إليه بكرى حلقة إلى لم يتعرف على مجاس المعلد الآل القضاء ، معتمدين على خذ الوحم مكل الآن وأس ألما دير، والمسلم به كدلك، ومحل اللهي الدمة ، وفي اللمة سعة، فأمكن القضاء بعقامين، ومن أصله الذخياء مدة ذين إلا في موضع التعفر، ولم يفكر في الكتاب قول أي حنيفة وأي يوسف و ممهما الله تعالى في همه السورة.

وذكر ابن مساعة في الوادره الديهما أنه يقصى بعقلين، وذكر الكرخي أنه يقضى بعقل واحد بينه المبلم إليه، وهو الصحيح : لأن الأصل عقدهما أن يصفى بعقل واحداما أمكن ، وأمكن القضاء بعقله واحد يردينه وب السلم : لأن بينه اسمت على إليات العشرة ، وكر حنظة ، وكر حنطة قادت له بإقرار المبلم، فلا حاجة إلى إشاقه بالبينة ، وأنه شرة أالانة المسالم . إليه بإقرار رب السلم ، فينة وب السنم قامت في حق العشرة على إثبات ما أفر به لغيره ، فهو معنى فرنال أمكن ولا بينة وب السلم ، فأمكن القصاء بعقد واحد، فيقضى به .

الاعتمال المحالا - وإلى وقع الاحتلاف في قدر وأس المال، أو صفته، فالجواب فيه كاحواب فيه كاحواب لها وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه، أو قدره، قاما إذا اختلف في المسلم فيه، وفي وأس الماله ، وأس المال عنه المسلم فيه، وفي وأس الماله ، وأن المنظم فيه، ومن جنس رآس الماله ، ولا المنظور المسلم المنظم والمنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم المنظم والمنظم المنظم ، وإن المسلم المنظم المنظم المنظم والمنظم المنظم ا

السلم؛ لأن رب انسلم]" منكر للدينار، فهو معنى فولنا، تعدرونا لبيئين، وتعفر فمول كل والحيد في إنبات الزمادة مع القصاء بعقد واحد والأن الزيادة إعالة حقق في جنس واحد - لافي حنسين مختلفين، فالدينار لا بصطح زيادة في الدراهم، والمراهم لا تصالح زيادة في الدنائير، واحتطة لاتصلح وباده في الشعبوء وكذا الشعير لا يصلح زيادة في الحنطة، فتحذر القضاء بعقد واحد من هذا الرجم، فيعضى بعفدين ضرورة، وإنَّا وقع الاختلاف في قدر السلم قبح، وفي فدر رأس الذل، ولا يمة لهما بتحالقان، وإذا أقاع أحدمه يبنة، قبلت ببنه، وإذا أقاما السنة قضى بعقدين عند محمد رحمه لله تعالى إن لم ينفر قاعن مجس العقد، وعندهما مقضى بمقدو احده إد القضياء بعقد واحد محكوره بأن يقبل كل واحد منهما على إثبات الزيادة من عضد والجدعلي مناكر له صناحته ؛ لأن الجنس والحباء فسمكن التضاد وكل والحدة من البينان في عقد واحد من حيث إنبات الربادة من غير إنبات عقد أحر، فلا ضرورة إلى القضاء بعقدين، فيقضى على رب السلم بعشرين بينة السلم إليه، ومقضى على السلم إليه كرى حيطة بيهة رب السلم، وإن اختفا في صفة رأس المال والمسلم فيه، فالجواب فيه كالجواب في حن التحالف أن يتحالفا فياسًا واستحسالُ ؛ لأن كل واحد انهما صار بدهواهما مدعيًا ومذعل عشه، فشحائفان قياساً واستحسانًا، والجواب في البينة عندهم جميعاً كالجواب فيما إذا، ختلعا في صفة المبلم فيه ، وفي صفة وأس المال لاعبر ، فكل حواب عوضت ثمه في حق إقامة البيعة عندهم حميت فهو الجواب مهما وهذا الدي ذكرنا إذا كان رأس لمال دراهم أو دنالير

الامرائة النائية النائية الإفاقان وأس المال عباء بأن كان عرضاً إذا العطفا في حنس المسلم عبد فإن الجواب في المستالة أن لا يتحالها فياسة، ويكون القول فول المسلم إليه الألهما العقا على حق المسلم إليه والعلماء المسلم الميه والمسلم إليه والمسلم المسلم الم

⁽١) ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأنساء من فذوم وال

الشهود لم يشهدوا بذلك لتعذر الفضاه بعقنين، فوجب القضاه بعقد واحده يخلاف ما لو كان رأس الله دراهم أو دنالم ؟ لأنه يجب دينًا في لدمة ، وفي الذمة سحة ، فيمكن الفضاء معشوبان كساعكن بمشرته فقد أمكن القضاء معقدين فلايقضى معقد واحد

١٢٩٧٣ - وإن اختلفا في قدر المسلم فيه ، فانجواب في حق التحالف والبيبة كالجواب في القميل الأول هندهم جميعًا، وإن اختلفا في صفة المسلم فيه، إن لم تفم لأحدهما ببلة، فالغياس على ما مضى أن يتحالفا ، وفي الاستحسان لا يتحالفان ، وبالعباس مأخذ ، ثم الحواند إلى أخره على ما بيناه وإن قامت لأحلهما وفرنه بفضي ببيته ، وإن أقاما حميعًا البينة، يقضى بعقد و احد عندهم حسيعًا ؛ لأن القضاء بعضدين غير محكر ؛ إلا معد الشراء ثانيًا من المسهولية، والشهود لم يشهده اثانيًا بالشراء، فإن احتاها في جس رأس الماله، وثم نقم الأحدمما بيئة، القياس أن لا يشحابفان، ويكون القول قول رب السلم، وفي الاستحسان بتحالفان، وإن قامت لأحدهما بينة، فإنه يقضى ببينته؛ لما بيما .

وإن أناب جميعًا البينة فعلى تول محمد رحمه الله تعالى: يقصى مقدين؛ لأن القضاء بالعقدين محكره لأن كل دريق يشهد معين ما لم يشهد به الأخر، والقضاء معينين في عقدين عكن، فيقضى بمقدين، كما أو اختلفا في جنس وأس المال: ورأس المال دين، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الموتعالي يقضى معقلا واحد على رواية الكرخيء وهو الأصح لأن الفضاء بعقد واحد عكن بر د إحدى البيئين، وهي بينة رب انسلم؛ لأنها قامت على إنَّات ما هو تابت له بإقرار المسلم إليه، وفي جانب رأس لمال قامت على إثبات إلم ارد لغيره، وعلى نغى ما يدعى المملم إليه ، ولما أمكن ود إحمدي البينتين أمكن القضاء معقد و حد، وإن احملها من مقداره ان ليه يغدم لآحدهما بدة ، فالقداس أن يكرن الغول قول رب السلم، ولا يتحالفان ؛ لأن المسلم إليه بدهن ويادة توات في رأس المان، وهو ينكر وفي جانب المسلم فيه انعفا على أنه كر حنطة، إلا أنهما بتحالفان استحسانًا [بالأثر]"، وإن قامت لأحدهما بيئة، فإنه يقضى است ، وإن أفاما جميعًا البينة ، يقضى يعقد واحد عندهم ؛ لأن القصاء يعقدين غير محكن ؛ لأن أحد الثربين باتفاق المبينين صبار رأس المال في عقده فلا يتصور أن يجحل رأس المال في عقد أحر إلا يدراج زيادة لويشهدوا بها الشهود، وهو الشراء، وإن اختلف في صفته إنَّ لم ينقم لأحدهما بينة؛ فإنهما لا يتحالفان قباسًا واستحسانًا، ويكون الفول قول وب السلم؛ لأنهما اختلفا في صفة رأس المال، وهو عين، فكان يمنزلة ما لو اختلفا في صفة المعقود عليه في بيع

⁽¹⁾ ما بين العقر فين ساقط من الأصل، وإنما أثبت هذه العدرة من م أ.

الدين، ويكون الذول قول النكو لمربادة فيدماً واستحد الله على قامن الأحدهما بية وطئه يقصى سبته وزن اقديم حديثاً السبق عليه يقضى بعقد واحد عدمه حديثاً والاس المال والحد عين وإن الحقظ الهيما إن احتلفا السبق على الذاء وفي حنس السبوقه إن لم يكو الأحدهما بيناً والهيم المحالفات قياماً واستحسالاً والان كل واحد مهما حصل مدعب وحدهي عليه وواحد مهما حصل مدعب بعقلين الماذي عليه والاحداث الأحدهما بيناه عليه يقصى ببينته وإن أقاما حسيماً البيئة بعضى بعقلين الماذي والمداونات وإن احدثنا مي بعقلين الماذي والمداونات وإن احدثنا مي تالم والمداونات في التحالفات أنهما بتحالفات قدماً واستحسال المحالفات أنهما بتحالفات قدم واستحسال المحالفات الم

وإن قامت لأحدهما بهذه بقصى ببيته ، وإن أقدما حبيمًا البينة ، وله يفضى معقد واحد عدم حبيمًا البينة ، ولم يفضى معقد واحد عدم حبيمًا البينة ، وشبل بينة في واحد مهد في ببات الرساعة الأن الفضاء معقدين منعقر كا اختلاما ويمكن العس بالبينتين من حبث إليات الريادة ، لأن اجسى واحد من الجانيات فأما إليات الريادة ، لأن اجسى واحد من الجانيات الذات قبار أم وثم الأحده ما ربقه وإلها والسائد المال والعام فيه وإلى قضل بينه ، وإن أقما جميعًا اللينة ، فيه يفضى بينه واحد من وتواد أحد عشر فراعه ، ويمغه واحده ، ويقبل بينه على واحد مهد في إنبات ما هر غير ثابت ، فيقصى معقد واحده ويقضى واحد من البينتين ، لانها قامت على إنبات ما هر غير ثابت ، فيقصى معقد واحده ويقضى بالزيادة نشايته دنبينتين ، هذا الذي ذكره كله إذا اختلفا في المسلم فيه ، أو في وأس المال أو في وأس المال أو

1554 - الوجه الدنق : إذا اختلفا في جال مكان الإدار . فقال الطالب الدرفت بي الإيراء أو في مكان كنف الدون علله الإيراء في مكان كان كنف الدون علله الإيراء في مكان كان كنف دون علله الإيراء في مكان كان كنف دون علله الكان . ولم يقو الهدا ويف كان كنف دون علله واستحسالًا ، ويكون الفول قول قول لمنف إليه مع يجنه ، وقال أو توسف ومحسد ومحسد ومحسد حصومها الله مقال ، تأسب بتحافقات ستحسالًا ، فأم عي مقدار أو في مقدار أن بالكان فيتحافدات كما فو احتلفا في المعالمة في المقال الكان فيتحافدات كما فو احتلفا في مقدار المسلم فيه حقيقاً ، أو في مقدار وأس الكان ، وإما قلك : قلك ؛ الأن المسلم إليه يلومه ويدة فقير ، أو في مقدار وأس الكان المقدى بدعيه رب السلم بعزمه فيادة

⁽¹⁾ بالين المناوي بدقط من الأصل، وزعا أبنت هذه السرة من السلخة أح

در حداد لرجه البقى من المكان الذي مدعية المسلم الده ، مؤية الكواء ناتيجي مأصل المال حتى كان له أن يضم مؤية البقي من المكان الذي ويبيعه مواحدة على الكواء وإدا صارت دؤية البقل مدعة بأحس المفرد عليه وكان رسا السلم يدعى عليه التي عنس في يأبراً بعسود دراعه ، وهو يمول عند وأفور عليه وكان السام إلى بدعى عابد أحد عدر أو التي عنس ويوما كواحية وعلى عبر المعلى بهزائم عند وأو الله عنه أو موال المسلم يقول العند والمعاد عرائم وبدء أو في وأس المال ودالك عادوج التحالف، وكلما عاده معمد المعلى بمنزاله ومدا الحلاقه ما والخالد في مقدار الأحل بس المها لا يتحالف ويكون القول لوات السلم في المرابعة الأن الاحتلاف عن الأحل ليس ماختلاف في المحقود عليه ولا في يدنه الامن حيث الخليفة والامن حيث المعلم أبه الإيزام وإداء مال سبب بقصال الأجل و لايكور الاحتلاف في الأحل اختلاف في المحلود عليه والا في مداه والمحالف أمو عرف محالات المبتلات في المحالف أمو عرف محالات المبتلات في المحالف أمو عرف محالات المبتلات في المحالة والمحالف أمو عرف محالات المبتلات والتص بالمحالف أمو عرف محالات المبتلات والتص بالمحالف أمو عرف محالات المبتلات في المحالف والمحالف أمو عرف محالات المبتلات والتص بالمنافي والتص بالمحالف أمو عرف المحالف المحالف أمو عرف محالات المبتلات والتص بالمال المبتلات في المحقود عليه والا في مداه الاحقيدة والمحالف أمو عرف محالات المبتلات والتص بالمحالة والمحالة المحالف أمو عرف المحالة والمحالة المحالف أمو على المحالف أمو المحالة المحالف أمود المحالف أمود المحالة المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالة المحالف أمود المحالف أمود المحالة المحالف أمود المحالة المحالف أمود المحالة المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالف المحالف المحالف المحالف المحالف المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالف أمود المحالف المحالف

وأما أبر حنيقة رضى الفائمالي عنه دهب في ذلك إلى أن الشحائف و حداجك بخلاف الفيص و ولا حنيقة رضى بلك و التحديث من احتياء في المتقود عليه و أو في بلك و الا يكون و والاطلام فيس إلا استثناء في مكان الإيقام؛ لأن مؤرة الكراء معمود عليه من وجه و رئيس المعقود عليه من وجه من حيث إنه الإلماء في مدقودا عليه و المهاء على محقودا عليه والهاء على يح المواجه المائل بالمعقود عليه و الهاء على بكل محقودا عليه والهاء على بكراء والاعتقال المعروب بكناء ولهذا في محسد وحمه الله تعالى الشهالان المكان حيث أنه المعلى المعروب وكذاء والهذا في محسد وحمه الله تعالى الشهالية المكان حيث المحالية المنافقين.

1794 - كما إذا احتلفا في مقدار الأحل، وقامت فهما بيمه، وإذا كان عرفة العشرة هليه من وجه دوي وجه، لم يكل النص الوارد بإيماب التمانعه متى احتلما في العقود عليه، أو هي بدله من كل رجه، وأراد اهما "ادلالة، فيرد هذا إلى ما يقشصه الفيامو، والقيام، يقتضي أن يكه ذا لقول أول السام إلى مع تبعد لأن رد الله المرد عي عليه زيادته وعو يكو دلك، أو يقال الختلف في شرط ملحق بالمقه بوجد العقد المواد، فلا بوجب التحالف، وإل

⁽¹⁹⁾ وهي ام الدواكل وحدوارد هما اولأبه ووه هذا إلى بالعرصي المسمى لياد واللفاحي بفتصي

كان لايصبح العضد ولا بعد فيبات على الأجل، وإنها قلما دلك و لأن بينان مكون الإيضاء شوط. ملحق بالمنشر، والمعلم يوجد بدون مكان الإيفاد، إلا أنه يكون فاسدًا كالأحق

والفثيل على أن الاحتلاب في المكان" كالاختلاف في الأحل أن الأسبعار تحتلف بالخاء للاد، الواضع والأمكان، كسا تحتلف بالتشالاف الايام والأوصة، ألا ترى أن التجيير يحالون الطعام وعيره من لسلع من بلد أني بما لطلب الوسع، كما يحبسونها من وقت إلى وفت إلى وقت بالياب كما لكوسة وحالاً للرسع بيب تغير السعر، تم الاصلاف في الأحق تم يوحب التحالف، فكذا في بالرسكان الإنقاء

والجواب هما قالا فقتا إلذ كان الاختلاف في بيان مكان الإيداء اختلافًا في قدر السنو فيه في رأس المال معنى، فمن حيث احديدة اختلاف في شوط ملحق للعند يرجد العقد بدوله. كالأجل، فيجب التحالف من وحد لا يحب من وجد، فلا يجب، لهذه إذا لم تقم لأحدمه. بينة، وإن ذات لاحده، بينة، فيه بقضي بينه طالًا كان أر مطلوبًا عاذكرنا

۱۲۹۷ - ران آفاما جسيعًا البيت، ذكر أنه نقصى ببية المالب؛ لأن في ببنته زيادة بنبت، وهو النقل إلى الكان الذي يدعي شفيه بيئة أهمام إليه، فكانت أولى بالعبول، ويعضى بعقد واحد، وهذا عند أبي يوسعه وحمه الهانعالي: لا إشكال، لأن على مذهبه لو، فتنفا في مقدار المعفود عليه من ميث الحقيقة، وقامت لهما بينة، فإنه لا يتعمل بعندين، فهذا أولى

وإغايشكل على قبل محمد رحمه اله تعالى الأد الأحس عنده أن يقصى بعقلين متى معتلق من مقالين متى معتلق من مقالين متى معتلف المعتلف من مقال المقود عليه على الحقيفة لبكون عملا والمستنى، وحما قال: يقضى بعقل واحد مع مكان القنصاء بعقلين مأن يقضى ببعة إلى السلم بعشرة دواهم في كو حلط إلى المكان الدي يدعيه الذي ادعاء وب السلم، وبنة السنم إليه بعشرة دواهم في كو حلطة إلى المكان الدي يدعيه المسلم إليه و لكن وحه الغرق لله و نكرنا أن هؤنة المكراء معقود معه من وحه دون وجه على ما المسلم إليه و لكن وحه الغرق لله و نكرنا أن هؤنة المكراء معقود معه من وجه دون وجه على ما على متى قالت كهما بنة على مفعود عليه من كل وجه والمن المال يعقب عنه و الاختلاف فيما ليس محقود عليه من كل وجه مكس مختلفين فعيما بنسم يقم أو ما التحالف إدا لم يقم أو ما البعاد و حبه في حن التحالف إدا تم المعلى بالشبه أن حن التحالف معيما بنسم وحن الشعاد بعيم من طريق الأولى و لأن

²⁰ من أماً : أن الأحملات في الأحل قالا مناكب في الكناني.

المتحالف أسهل ثبوة من العضاء بعقدين، حتى وحب التحالف في بيع العبر في موضع لا يجب الغبر في موضع لا يجب الفضاء بعقدين، كالغير، فالهذا أطهرنا دمه المقود عليه في حق التحالف، دون النضاء بعقدين، هذا الذي دكوتا إذا اختلف في بيان الا مكان الإيفاء.
الإيفاء.

١٣٩٧٩ - الموحه الثانث. ما إذا احتلفا في الأحق، فهذا لا يتحلو من ثلاثة أوجه: إن إن اختلفا في أصل الأجل، بأن قال أحدهما كان يأجل، وقال الاحر: كان بعير أجل، أو احتلفا في مقدلة الأجل، بأن قال رب السنم: كان الأجل شهراً، وقال المسلم إليه: لا بل شهرين، واختلما في المجلى، بأن قال وب السلم: كان شهراً، وقاء مضلى، وقال المسلم إليه: لم بمض

فإن المحتف في أصل الأحل. قهذا على وجهين إيما أن يكون مدعى الأجل الطالب أو المفلوب، فإن كان مدعى الأجل الطالب أو الطلوب، فإن كان مدعى الأجل هو الطالب، والمعلوب ينكو، ولم تقم لهما بيت، فالقياس أن يكون الفوال فول الطلوب مع بيته إلى الاستحسان يكون الفوال فول فصال الطالب مع بيته إلى وجه القياس في ذلك، وهو: أن الطلوب بنكر الأجل، وإن كان يدعى فساد المفد، إلا أنه بضع استحقاق مال هو بدعوى العساد، فيكود القيال هوا، إذ لم يسبق منه إفراد بالجواز، بيان ما فلنا: إن السلم في حانب المسلم أله بيع مأقل الثمنين، فيكون ما يستحق عب من المسلم ألى المعالمة المستقاق مال مدعوى اللهدد، فيكون القيال في الد

۱۲۹۷۷ - ورن كان مدعيًا لفساد العقد، كالمفتارب ورب المان إذا اعتلماء نقال رب الحال: شرطت لك نصف الربح إلا علموة، وقال المضارب: شرطت لي الثلث، أو النصف. كان القول قول رب المال، وإن كان مدعيًا للفساد تما ادعى؛ لأنه دامع بدعوى العساد استحقاقًا عن نفسه على ما مرسانه قبل هذا

و للإستحسان طريقان في دلك: أحدهما. أن يقان: أن الصلوب لما أن بالسمب تقد أثر بالأجل: لأن السلم عسارة عن أحية مال عاجل بأجل، فيصار مقراً بالأجل راجعاً عنه،

⁽١١) ما أبي المعلم قبل سافط من الأصل وأنبساه من ظ وم وف.

⁽٢) ما بين المعفوة ل ساقط من الأصلى، ورهما أشنت هذه العبارة من السنحتين. ﴿ مِ وَ الْحَدِّ

٣٤) ما بن المفرون سائط من الأصل وأنبتاه من طارم وف

- TTY -

فلايصدته في الرجوع.

والثاني: وهو أنَّ المطلوب بإنكار الأجار بدعي فساد العقد من غير أنَّ بدفع عن نفسه استحقاقًا؛ لأنَّ للسلم فيه غير مستحق للحال مني ثبت الأجل جاز العقد، وإذا لم يكن السلم فيه مستحقًا عليه للحال حتى ثبت جواز العقد، لا يكون بدعوى الفساد دافعًا استحقاقًا عن نفسه للحالء وأحد المتعاقدين إذا ادعى الفساد، والأحر بدعى الصحة، ومدعى الفساد ليس بدافع استحقاقًا عن نفسه بما يدعر من الفساده فإنه لا يصدق في دعوى الفساده كسا في النكاج وكماني للفيارب على مامي

هذا إذا كان الطالب مو مدعى الآجل، فأما إذا كان المطنوب مو مدعى الآجر، قال أبو حبيفة وضررافه تعالى عبه القول قوله: استحسانًا، وقال أبو يوسف ومحمد وحمه الله تعالى: القول قول الطائب فياتُ ، وحد تولهما: أنَّ الطالب بإلكار الأجار وإنَّ كان يدعى فساد المقد، إلا أنه يدعوي الفساد يعقع عن نفسه استحفاق مال للحال؛ لأنه رأس المال يستحيّ عليه للحال في السلم متى لبت جوار السلم، ولا يحصل له للحال عنوض، إقا يحصل له في الزمان الثاني؛ لأن المسلم فيه أجل، والأجمل لا يعادل العاجارة لأن النقد غير من التسيئة، وقد ذكرنا أن أحد التحافدين إذا ادعى الفسات بكون القول قوله، إذا كان دانعًا عن نفسه استحقاقًا، بخلاف ما لو أنكر المطلوب الأجل، وادعى الطالب ذلك؛ لأن المطلوب بإنكار الأجاريدعي قساد العقد من نبير أن يدفع عن نفسه استحقاقً للحال؛ لأن المسلم فيه لا يستحق عليه للحال متى جاز العقف فيكون الفول قول من يدعى الصحة .

ولأبي حيفة رضي الله تعالى عنه : أن كل واحد منهما بإنكار الأجل، مدعى للفساد من عبر دفع الاستحقاق عن نفسه ، فيكون القول قول من يدعى الجواز ، وإنما فئنا : ذلك ؛ لأن ما يحصل لكل واحد منهما في باب السلم منل ما يستحق عليه من حيث ادمني في جانب المملم إليه إن كان يستحق عليه زيادة؛ لأنه بيع بأقل الشمتين من جانبه، فهو أجل، وما يحصل له، وإن كنان نافصناء فنهو عناجل، والعناجل وإن كنان فليلا خير من الأحل، والرائد خير من الناقص، فكان في كل واحد من البدئين ضرب تقصان، وثوع زيادة، فاستوباء فالنحق السلم لهذا المعنى بالتكام، وبيع العين، فسقط اعتبار الاستحقاق في كل واحد من الحانين، كأنه لا استحقاق أصلاء فصار المنكو للآجل مدعياً للنساد من غير أنَّ بدفع عن نفسه استحقاقاء فبكون القول قول من يدعى الصحة ، وهذا بخلاف رب المال إذا ادعى فساد المفسارمة ؛ لأنه دامع عن نفسه استحقاق مال ؛ لأن ما يستحق عليه خير ها يحصل له ؛ لأنه يستحق عليه عين مال، ويحصن له سفعة، والعين حير من طبعة، وفي بات السهم ما يحصل لكل واحد منهما عين مال، إلا أن في كل واحد منهما نوع تنصبان وموع ربعة (صمنوية أنّ وإذ اسمو يا وال استبار الاستحقاق من الحاليين، فيفي دعوى الصباد من فير دعوى الاستحقاق، فيكون القود تون من يكر الفساد الأن الظاهر بصلح لدفع العصية عن معل لغير.

هدا إذ البويقم لأحدهما بينة ، وإن قامت لأحدهم، بينة ، قبلت بينته ، وإن أقاما البينة . فالبينة من يدعى الأجلء الأنه سبت زيادة شرط في العقد ، لبست في بينة الآخر .

474 VA - هذا إذا استضاعي أصل الأحل، وإن اختلفا في مقدار الأحل، إلا أب تفر الحدالة الي مقدار الأحل، إلا أب تفر الأحد عما بنة والمدالة فانقول قول الطالب مع يهنه، والا يتحالها أن عليه المسلاة والسلام الإقالية وقال زقر : يتحالها أن والسلام الإقالية وقال زقر أن المالية في المسلاة والسلام الإقالية المتنافعة المنافعة والسلام الإقالية المنافعة والمسلام المنافعة والمنافعة والمنافعة

17975 - مخالف ما إذا اختلف في الأجل، أو في خيار الشرط في ميم أحين، فوصما لا بشح افغان: لأن الأحل في جع الحين، وخو الراك وطاعه يجاوز الصف بدورت، فلم يكن الاحتلاف الواقع فيه كالاحتلاف الواقع في مفدر الثمن، أو في مقار المعفود عليه.

وعلما منا وحمهم عنه تعالى ذهبوا في ذلك إلى أن التحالف واجب، بخلاف الفيس من الوحه الذي ذكراء والشرع على وجوبهما باحثلافهما في المفود عبد، أو في الثمن، لأنه على وجود التحالف باحتلاف فلتبنكس، وهذا اسم مشتق من لبيع، عيسملن وجوب

⁽١٠) ما بن المنتومين سخط من الأصال. وإنا ألمنت مده العباد معن عداً

⁽۱) أخراجه في عبد نهر من التصهيد (21/ 71) 197 و 197 ، ودكره الزيامي في مصد الرابة (18/ 197) ودكره الزيامي في مصد الرابة (18/ 197) ودكره الزيامي في مصد الرابة (18/ 197) وداراء الزيامية الإستام والرابة ودكر منه الله في النامية الرابة والرابة والرابة الإستان والمنابة في المائم في المائم في المائم في المائم (18/ 197) وديام المنابة المنابق في المائم (18/ 197) وديام المنابق المنابق في المائم (18/ 197) وديام المنابق المنابق

التحالف احتلامهما فيما بوجد به البيع ، والبيع بوحد بالمبيع والتسن ، لا بالأسل و لا بتبرط ماحسيم، وإنا كان كذلك، صار مقدير اطديت كانه قال . إذا اختلف المبياتمال في البيع ، أو في النمن تحالف، وترافأ، ولو بعن على هذا لا يجب التحالف في شرط ملحق به و لا قباساً ، و لا فلالة الالا الشرط الملحق بالعقد دون المبيع والتمن ، وأسها مسائفان اختصا فيما بوحد العقد بدونه ، فوجب أد لا يتحالفان قباساً على ما لو اختلفا في الأجل و احيار على يع العين ، وإنما فلنا فلك الالسلم بدون الأحل بكون سكماً ، إلا أن يكون فسماً بخلاف ما اختلفا في معدر المسلم قيم ، ورأس المال الأنهما احتلف فيما هر من صلب العقد الذي لا يوحد المقد يدونه .

هذا إذا لم نقد لأحدهما بهذه راق قيامت لأحدهما بينه القسطى ببيسته إن فيامت للمطلوب علاته بقيصى ببيسته إن فيامت للمطلوب علاته بثبت حادثًا، يستظ به الشمر على المسطوب علاته بثبت حادثًا، يستظ به الشمر على بعيد و تغيل كالشرى وإذا الفرد بإقامة البية على ألف درهم، وإن أفاها جميعًا البينة . قالينة بهذا أصاوب لأبه بذعي زيادة الأجل، ففي بنته زيادة إنبات، ولا يشتمى معقدين عدهم جميعًا، عبد أبي توحف وحمه الفرقعاني : لا إشكال، وعند محمد لأن الا تتلاف في مقدار المستبر فيه، الأحل لا يجعل المقد عقدين، ولهذا لم يتحالد، يحلاف ما إذا اختلفا في مقدار المستبر فيه، أو ورأس المال الأن با يدعمه كل واحد منها من المقد عبر ما يدعيه صاحب، ولهذا العالمة فالها.

۱۳۹۸ - ورد احتفاقی المصیو إن ام نفع الأحدهما به في القول قورد الطاوت أنه الم بحس؛ الآن الطالب يدعى توجه المطالبة بعد ما الم بكر مدوح في وافعالوت بنكره فيكود الطلوب متمسكاً عا كان ثابتًا، فيكود القول قوله، وإن قامت الاحدهما بينة، تقبي بينه، وين خامت المصلوب، الاحك أنه تقبل الأم بشت زيادة أجل سينه و وإن قامت الطالب، فكذلك تقبل بيسه الآنه بدعى إيفاء الأحل، ويوجه المطالبة على السلم إليه بعد ما الم بكن فاكما فتقبل بينته، وإن أقام حميمًا البينة و فالبينة بينة الطفوب الآن بينته ظب زيادة أحل من حيث المعنى، فكان الفول قوله في شيء، والبينة بينته عن شيء أحر، وهذا حائز، كما في المودع إذا ادعى الرده كان الفول قوله كلم منكر القصمان، والبينة بينته؛ لأنه منت قلود، كذلك هذا.

17941 - الرجاء الرابع : إدا وقع الاختلاف بينيسا في قبص وأس المال في المطلس ، مأمام رس السلم البند أليما تفرقا قبل قبض رأس المثل، وأقام المبلم إليه البينة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق ، فياد كبان رأس المال في يد المبلم إليه ، فالبينة بينة المسلم إليه ، والسمو جائر ، لأنا يبده قامت على إثبات القبض، وبينة رس السلم قامت على الدفى ، والبينات مقبولة

للإثبات دول النفي.

والفاس أن ببته تنبت عفك جائرًا، وبية رب السنم عقداً فاسمًا، ولا يقال مأنه لا يدعى على رب السلم شبئًا إذا كان رأس اقال في بده، بل يقو له بكر حنطة، وبريد أن يثمت إقراره لغيره، فكيف نقبل بينه؟

لأنا نفول: موضوع المنافة: أن رب السلم ينكر فيضه في مجلس العقد، ويدعى عليه غصباً بعد التفول: او وديعة حتى يكون مدعيا استحقاق ما في يد المسلم إليه من الدراهم، فيكون افقول قول المسلم إليه لإنكار، استحقاق ما في يده، ونقبل بيئة أيضاً الأنها قامت على الإنسات، وفي قبولها قائدة، وهو سفوط البسين، ولو كانت الدراهم في يدى رب السلم، والمناسم إليه يقول: قبضت، ورب السلم، يقول: لم المسلم إليه يقول: قبضت، وأقاما البيئة، فالبيئة بيئة المسلم إليه؛ لأبها قامت على إثبات القبض، وأستحقاق ما في يدرب السلم.

نم ذكر صحمه رحمه الله تعالى جواب هذه المسألة: فيما إذا قامت لهما بننه ولم بلكر المجواب فيما إذا قامت لهما بننه ولم بلكر المجواب فيما إذا قامت لا بد من معردته عنقول: إن قامت لأحدهما بينة على الوجه الذي ذكرنا إن قامت لوب السلم، لا تقبل الأنها قامت على النفي و فيما استحقاق ما في بد السلم إله، كبينة على النفي و في كان في موقها استحقاق ما في بد السلم إله، كبينة رب الوجهة لل تقبل على أنمى الرد، وإن كان لو فيلت، كان في ذلك إيجاب الضمال، وبيئة المسلم إليه نقبل الانهاق قامت على الأفيات، وفيها مقوط اليمين عنه، أو استحقاق ما في يد المسلم إله فهذا على وجهين:

إما أن تكون الغرافهم في يد الطائوب، أو مي يد الطائب، عزد كان في يد الطاوب إن كان الطالب لا يذعى على حصباً و ولا ودعة، وإنما يقول: حافيضت وأس المال ، فرته لا يجيز على واحد منهما، لأن الهمين بحب على المكر، وأحدهما لا يدعى على صاحمه حتّه، أما الطلوب عائد بقر ساستم للخالب، وليس يدعى على المطلوب في إقراره، ولا يدعى على الطلوب شيئاً ، والطالب يكديه في إقراره، ولا يدعى على الطلوب شيئاً ، وإن دعى الطلوب شيئاً ، وإن دعى الفقال القصب على أو الوديعة بعد ما أنكر الفيض في المجلس، فالقول قول المطلوب الان الملفوب أقر الطالب يكر حنطة، وكفيه الطالب قيما أقر لد، فالقول قول المطلوب استحقاق ما في يده من الدراهم، والطانوب أنكر ، فيكون القول قوله مع يهدرت السام، وإن كانت المراهم في يدرب السان مدينان، وكذبه المقر له، وادعى عليه عشرة نواهم، وإن كانت المراهم في يدرب السائم، وون كان المطلوب ادعى الفيص، ولم يدرب السائم، وون كان المطلوب ادعى المواهدي المعالم ولم يدرب السائم، وون كان المطلوب ادعى الفيص، ولم يدرب السائم، وون كان المطلوب ادعى الفيسة والمناؤلة المؤلة والمالية والمال

بعد ذلك، فلا يبن على واحد منهما؛ لأن الطلوب أقر للطالب بالسلم، وكذبه الطالب في الإقرار، ولم يدع الطالب على الفر شيئًا، ولا الفر على الطالب شيئًا.

149.47 وإن نوعى الطلوب العصب والوديعة بعد ما ادعى قبض رأس المال في المجلس، وأنكر الطالب، وعن مشايختا رحمهم الله تعالى من قال: القول قول المطلوب مع يمينه و بحدث المعلم، وينجوز السلم، ويأخذ وأس القال من رب السلم، وذهبوا في ذلك إلى أن القطوب ادعى صحة العقد، ورب السلم ادعى فساده، فيكون القول قول من يدعى الصحة، كما لو اختلفا في أصل الأجل، كان القول قوله مع يمينه، وجوزنا السلم، وأثبتنا له استحقاق تعالى عنه على كل حال، وإذا جعلنا القول قوله مع يمينه، وجوزنا السلم، وأثبتنا له استحقاق ما معالى عنه رب السلم، فيكون الاستحقاق مضافاً إلى إقرار الطالب؛ لان الطالب يجعل مقول بالفيض، تم ينكر و لأن السلم عبول عن أخذ عنجل بأجل، فيصير مقراً بتسليم رأس السال، ثم واجعاً بعد ذلك، فيكون الاستحقاق مضافاً إلى إقرار الطالب، لا إلى يميه، كما في المهواجيل.

119A7 - وكما لو احتلف الزوحان في الكاح بشيود وبغير شهود، جعل القول قول من يدعى التكاح بشهود، وإن كان بستحق ما يدعيه على صحيه ؛ لأنه يصير مستحفًا بإقراره. وإن الإفرار بالتكاح إفرار بالتسهرة ؛ لأنه لاحواز للنكاح (لا بشهود.

ومنهم من قال: بأن هذا هكذا، إذا قال الطالب للمطلوب لم يقبض مفصولا، بأن قدال: أسنمت إليك ونم تعالى: أسنمت إليك ونم قال: إلا أنك لم تقبيص، أو قدال: أسنمت إليك ونم المغلف، بالمعلف، لا الاستنام، لأنه مع المعلف احتبر معصولا، كما في المضارة إذا قال وب المنارث لك نصف الربح وعشرة. اعتبر عدا مغصولا، وكما في الطلاق في الدخول اعتبر قوله: وطائق ثانياً مقصولا، بخلاف الاستنام، ومنى كات الحالة هذه، بكون الغول قول المطلوب مع بهينه؛ لأن السلم في هذه الحالة عبارة عن النسليم، لا عن العقد، ولهذا قال: أن المطلوب إذا أقر بالسلم، ضم قال: إلى لم أقبص مغصولا، وقال رب السلم، قبضة عبارة عن النول قول رب السلم استحسانًا مع بهنه، قال: لأن انطاوب أقر بالقبض، فإذا صار عبارة عن السلم، صار رب السلم معمرًا بانقض، ثم راجعًا عنه، فلا يصارة، وأما إذا قال موصولا، في هذه الحالة جعل عبارة عن العشد، بكون القول قول الطالب في هذه المدالة، ولا يكون القول قول الطالب في هذه المدالة، والا يكون القول قول الطالوب إلى السلم في هذه الحالة جعل عبارة عن العشد، بكون الفول قول الطلوب إلى السلم، وأنكر القبض موصولا، وإذا جعل عبارة عن المسلم، ولكون القول العالم عن العقد، لا عن المسلم، ولهذا العدق المعلوب إلى القول قول الطلوب إلى السلم، وأنكر القبض موصولا، وإذا جعل عبارة عن العشد، ولهذا سدق المطلوب إلى أقر بالسلم، وأنكر القبض موصولا، وإذا جعل عبارة عن المعلد،

لاعلى السنيم، لا يكون الطالب مغوا بالقيض، ثم منكراً فلفيض بعد الإقرار، ومتى لم يجعل معراً بالعيض. من جعلنا الدول فول فطوب مع يبيه، استحق بسعيه ما لا ادعاء الطالب، واليمين حجه قالدام، لا للاستحقاق لظاهر الحال، بخلاف الأجل؛ لأن السلم لا حواز له بدون الأحل بحال من الأحواف، فإنه منى وقع بغير أجل، لا ينقلب جائزاً بضرب الأجل، طبكون الإقرار بالسلم لا محالة إقراراً بالأجل، سواء اعتبر عقداً أم تسلسما، فأما السلم وهو العقد يجرز من غير قبض رأس المان، وإعما القبص شرط لبقاء العقد على الصحة، فأمكنته أن يجوز من المند، لا عن القبص والتسليم.

1998 - الوجد الخاصي: إذا جاء المستم إليه بعد من افرة اعلى الجاس بيعض رأس المالي، وقال: وجدته زيرفًا، وإن صدقه بطلك رب السلم، وإن كذبه في ذلك، وألك، أنه من دراهمه، فيهذه المسالة على سنة أو جه، أما إن كان المسلم إليه أنه من دراهمه، فيهذه المسالة على سنة أو جه، أما إن كان المسلم إليه أنه مقال: قسضت الحياه، أو قال: ويست حقى، أو قال. قبضت الماله، أو قال: استوجب الدراهم، وفي هذه الرجوم الأربعة لا يسمع دعواه الزيافة حتى الاستمحالة وإلى المسلم؛ لأنه مناقض في دعوى الزيافة؟ لأنه أنه يشاقض في دعوى الزيافة؟ المالية أنه يشاط وألل، من قوله: قيضت الميالة فظاهر، وأساهي قوله ألل المستبعاء المراهم الذي هي قام حقى، وأمام حقه في الجداد.

149.50 وأما يذا قال فيضت الدراهية فالقياس أن يكون القول قول و بالسلم الآن السمو إليه يدعى على رب السلم فينخ القيض ليرجع عليه المنجود ووب السلم بنكو، وبي الاستحسال القول قول السلم إليه والأن المسيم إليه يدعوى الريافة ينكر فيض حقه والم يسيق منه إلا الإفرار يقبض مطاق الدراهية واسم الدراهية مطاق الدراهية واسم الدراهية مطاق الدراهية والم التول قول المسلم بدعى إيف الخواه فيكون القول قول المسلم بدعى أنه وأما يقل ويضت الدراهية معقول قول المسلم المؤل قول المسلم الدواهية والمائم إليه والمائم إليه فيها الميان القول قول المسلم إليه وأما يقل وجدته زيوق كان القول قول المسلم إليه فيهها أولى.

١٧٩٨٦ - وأماإذا قال: وجدتها سترّقة، أو رصاصًا، ففي الوجوء الأربعة لا شنط أن لا ينبي فوله، وكذلك في الرجه الخامس، وهو ما إذا قال: قبضت الدراهو؛ لأنه يذكر قبض

⁽١) وفي السخة الا البرجع إليه

الدراهب بعد ما أمر يقبض المراهم: لأن المبلوقة والرصاحي لبسا من جسي الدراهم.

وفي الوجه السادس وهو ما إدافال: فسصت، يقبل قوله ؛ لأنه أقر عطال القيص الابقيص الدراهم، فيدعواه أدر ما تقبض منتوقة، أو رصاصك الا يكود منافعك، وإداحا، المسلم اليه بدراهم سترقة، أو رصاص، وجدها في رأس المال، وقال: هذا بصص أس المال، وقال رب السنم، هو تدف رأس المال، فالقول تول السلم إليه، وأو كان زيوقا، أو تبهرجه، أو مستحقه، احتف في من فلك، فالقول قول وب السنم مع بينه، دكر القدروي المبالة على هذا الدحة.

والعرق وهو أن فيص المستحق والريوب وقع صحيحاً، وإلى قان حددت على مسيل التفاد، والآخر على مسيل التفاد، والأخر على مسيل التفاد، والأخر على مسيل التفاد، والآخر على مسيل المستحق فالمسلم إليه يدعى الانتفاص في انصف و ورب السلم بلار فيد والدعق التفاد، فيكون القول قوارب السلم مع يستح أما في المستوفة والرصاص الفيص لويقع صحيحاً، والهدة او تحوز به الا يجوز، وكان الاختلاف في قد القبوش، ورب السلم يدعى ربادة في القبلس، واقسلم إليه مع يستح بكرة المتول فول المسلم إليه مع يستح

1954/ الوحه السادس وجل قال لأخرا السلما إلى عشرة دراهم في كر حفه الا أن فم أفيضها، وإراحه في كر حفه الا أن فم أفيضها، وإراد فراد قرام إلى المراحة ومدل فيالله والمتحدال، وإن ذكر مه صولاً ، إلا أبي لم أفيضها، وإستحدال، وهذا لأن فيالله والمتحدال، وهذا لأن قوله أفيضها، إلا أبي فم أفيضها، بنان تغيير الابياد أقيامة والما أن أوله أفيضها، بنان تغيير الابياد وأبي المال أوله أفيضها، بنان تغيير الابياد وأبي المال أوله أوله أسلما إلى أبي في المال المالية أفيضها، بنان تغيير الابياد وأبي المال، لا عن قوله المالمين على جواب الاستحسان صار عارة على فوله المالمين المال المناب المالمين المالية المناب المالمين المالية المال وصوع المالية وإلا المعدل أنضا، وارجح حيفة على الاخواء مبار الاسم غراجح حقيقة أو للأحر محاراً وإذا صار هذا الاسم محاراً لمعقد، على الأخواء مبار المالية معاراً لمعقد، ويريد المالمين الكلام من حيث المالمين أن العرب تنكلم احقيقه، ويريد المالمين على جواب الاستحسان؛ إن المالمين في المالمين على جواب الاستحسان؛ لأن المالية ولك قول الطالب على جواب الاستحسان؛ لأن

^{10) ،} في أما " بسبب الشرع، واستعمال الغيل بفي كالفيض

قولة الدائمات إلى على حوالت الاستحداد فيار مبارة على قواقد السامات إلى وأس ذال الوقع المسامات إلى وأس ذال الوقع الدائمات إلى وأس الله الوقع المسامات المسامات الله والمسامات المسامات المسامات

هذا إذ حيال السلوب لهي ، أم إذا فالي 10 مع لها عسد قد نو قال الفائدي اكن إلم الهيمها، قال أمر يوسف وحمله الدائمالي ، لا يصافق، وحمل أم اعمال ، كسالو قال الميسات. تم قال ، لم أفيض ، وقال محملة راحمه العانجاني العملية إن وصل ، والدافعيل لا تصافق. ونفسالة معروفة في كتاب الإفرار -وانه أعلم- .

نوع اخرمته

في شرط الإيفاء، والحمل ومسائلهما:

1988 و والمراف ويه للدولت الدولت السائر إليه أن يوفر السائرة و معار أعاد على أي مكان تعد إليه من قلك الفيرة وبه قلك. ومن أي المنظم أن يكتبه المؤلمة في موضع الحراء وعد حيل أن المنظم أن يكتبه المؤلمة في موضع الحراء وعد حيل أنسرة والمنافذة أما تتابية لا محتيف المقاوت محال المحتيف والحد حكية الان القيمة لا محتيف المقاوت محال المحتود والمنافذة المنافذة المنافذة المنافذة المحتود والمنافذة المنافذة الم

18943 موإن احتفقاء عقال رئيد السلم؛ غير قلب إلى أن ترفيلي في معانة كذاء مقال والد السلم، العقيف في معالة احرى غير فارك، أحير الد السلم على كفول الماخكيات والك غيراط والد السلم أنا يوفيه الماء في مقاد كفاء عقال المبلك إليه قراد السلم الحدد في عيد خلك الكوار، أو المستامي ككوار، فأصلا حائز مولاً بملم له الكوار، أن إذ أحدا السابر، فالانه استوفى عين الحق، وإما عدم سلامة الكراء، فلأن الأعود صدر ملكا لوب السلم بالأعد، فهذا المستوفى عين الحق، وإما عدم سلامة الكراء فقل ملك نفسه، والإنسان يقل ملك نفسه والم الشراء عنه المسلك نفسه والإنسان يقل ملك نفسه ورد الكراء على غيره، وإذا لم يسلم له الكراء، ليرفيه هي المكان المشروط؛ لأنه إلا المقيوض، ورد الكراء وإن شاء رد المقيوض مع الكراء، ليرفيه هي المكان المشروط؛ لأنه إلا رضى يقيضه في غير المكان المشروط بشوط أن يسلم له الكراء، فإذا لم يسلم له الكراء، ففلا نغير عليه شرط الفيض، فيخير، قالوا: وإنما يشخير إذا كان المقبوض قائما، وأما إذا هفك لا خيرا له؛ لأنه إلها بشبت الخيار لينقض فيضه، وإنما يكنه نفض قصه قبل الهلاك، لا بعد ما أومى في المكان الذي شرط فيه الإيفاء، بأن شرط عليه أن يوقيه السلم في درب سمرقنه بهحارى، فم المكان الذي شرط فيه الإيفاء، بأن شرط عليه أن يوقيه السلم في درب سمرقنه ببحارى، فم يحصله إلى منز له بكلاباز، عالم يدرب صمرقند يصبر المسنم فيه ملكا لوب السلم، فإذا غرط عليه الحمل إلى كلاباز، صار مسترقند يصبر المسنم فيه ملكا لوب السلم، فإذا غرط عليه الحمل إلى كلاباز، صار السلم، كما في بع العين، وكما لو الشرى حنطة على أن يطحنها المنشرى.

هذا إذا شوط الحيل إلى منزله بعد الإيفاء في المكان للشروط، فأما إذا شرط الحمل إلى سبزله ابتداء قبل اشتراط الإيفاء في محله في السعوره لم يذكر محمد وحمه الله تعانى هذا الفعل في الكتاب، وكان الفقيه أبر بكر البلخي يقول بجواز السلم استحسانًا ، وكان يقول: المشتراط الحمل إلى منزله، والشتراط الإيفاء في منزله [سواء ؛ لأن الإيفاء في منزله لا يتصور بدون الحمل إلى منزله، ولو شوط الإيفاء في منزله ["ابنداء أليس أنه يجوز السلم استحسانًا، فكذا إذا شرط الحمل إلى منزله، وكأنه يقول: إنما يفعد السلم منستراط الحمل إلى منزله بعد الشتراط الإيفاء في مكان، وإليه منل ضمى الأثمة الحنواني وحمدائه تعالى.

وروي عن أبي عبد الله البلخي: أنه كان يقول. اشتراط الحمل إلى منزقه يوجب فساد السلم، سوادكان ابتداء أربعد شرط الإيفاء في مكان، ويروى ذلك عن أصحابنا رحمهم الله تعالى، فإذ ثبت هذه الرواية عنهم، فالوجه في ذلك أن الإيعاء عما يفتضيه عقد السنم، فإنه يجب عمى المسلم إليه إيفاءه، واشتراط ما يقتضيه العقد من غير شرط، لا يوجب الفساد، فأما لا يقتضى الحمل؛ لأن على المسلم إليه الإيقاء دون الحمل، وقد ينصور الإيفاء بنون الحمل،

١١) ما بين للمقوفين ساقط من الأصل وألتناه من طاوم وف.

ما بالمشترية للسم إليه في المكان المشروط، ويوفيه من قبر ضمن، فقد شرط في السام ما الإيشترية للسم إليه في السام ما الإيشام، والأحداث والإسمام المختلف في من السمام المختلف والمحدد المحدد المحدد الله تعالى. فيمن الشترى وفر خطب، وشرط الحس إلى سراء، ثم بجر اللبع قباساً والداء سالة الأل البيع بقتضى الإيماء، كذا مهما، ولو شرط الإيفاء في منزله لم يجزئه استحداثاً الآل البيع بقتضى الإيماء، كذا مهما، ولو شرط أن يوفيه إيا، في منزله بعدما يوفيه في محمة كان نوازي على أن توليه يعدد ذلك في مزلى بكاتها، عامة الشابع رجمهم الله تعالى، على أنه لا يجوز قباساً واستحداثاً الأن اشتراط الإسفاء في مكان لا يتصور إلا بالحس، ولو شرط الحمل بعد الإيماء، ألبس أنه لا يجوز استحداثاً وقال.

وكان الفقيه أبو بكر محمدين ملام بقول: بمحرز انسلم استحداث الأن شرط الإسفاء ثابًا يفسخ شرط الإيماء الأول؛ لأن الموفي لا يتصور ربق دمائيًا، وإنه الفسخ الشرط الأول صاركات شرط الإيفاء إلى مرته لاعراء وهناك بجوز السام استحداثًا، كنا ههنا

1999 - رفى شنقى . باتراس الوبدع في يوسف وحمه الله تعالى: إذا شرط في السنو حمله إلى المقالى: إذا شرط في السنو حمله إلى موضع كف فهم حالله ويعد قول أبى حقيقة رضى المه تعالى عنه من قبل الاستطاع في مقلك المسنم إليه و وحد ماته حتى يسلمه و مخلاف ما لو شوط الحمل و لأله المتراط الحمل في يتصور حمله و وإد المهنف الشرط الأوله بفي شرط الحمل شرح إجازت أو إعامة و عبوجب فيهاد السلم، وأو شرط أن يرقيه إباه في مراه إسلام، ولم شرط أن يرقيه إباه في القباس والاستحسان مراه إسلام أن لا يحول و في الاستحسان بحول، وفي الاستحسان بحول، وفي الاستحسان بحول، قال الحاكم الشهاد وهذا القباس والاستحسان عبد إذا أم يين سراه و مناهدا أن والم يعلم السلم إله أنه في أي محلك أما إذا بن و أو علم المسلم إليه ذلك ، يجرز قبات و سنحسان .

توع أخر

من هذا الفصل في الإقالة والصلح:

١٣٩٩١ - يجب أن بعلم بأن الإصاف في السقم حيائزة : لأن السلم بوع بيع، فيبجوز إقالته، كما يحموز وقالة سالز أنواع الروع، وقد صح أنا رسول الله يؤثر قال : الاناخذ إلا

مسقمك أن أمر صافك» " و وله او أخرة المسلم حيال فيناسم، ورأس المال بعيد الفسياخيم، فعال الحديث أنا السلم فابل للفسخ والإفافة، ولو أقاله في البعض، وأنحد المعض، جارة لانه لو أَمَّالُهُ فِي إِنْكِلِ، يَجِرِزُ، فَيَجِوزُ فِي المعضِ أَيضًا اعتبارًا للبحص بالكلِّ.

١٢٩٩٢ - ولو أبرةً رب السلم المسلم إليه من المسم فيه، يجوز، بخلاف ما تو أبراً الفسلم إليه رب السلم عن وأمن المال ، حيث لا يجوز ، والعرق أن المسلم فيه ليس بمستحق حقاً للشرع، بل هو عن العبد، فيصح الإبراء عنه، أما فيض رأس المال يستحق حفَّ للشرع، ليخرج المقدمن أن يكون دين بدين، فلا يصح الابراه عنه، ومني صحت الإقالة يجب على المسلم إليه ودرأس كال على وب السلم، وإن أراد رب السلم أن يستبعل مرأس المال شبئة بعد الإقالة، لم يجز استحسانًا، ويه أخذ علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى، ولقب المسألة أن الاستبدال بوأس مال السلم الإقالة قبل القبض، هل يجوز ؟ على قول علماها الثلاثة لا يجورو وهذا استحسان

والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: الاتأخد إلا سلمك أو رأس مثلث الله ومني جوزة الاستبدال برأس المال بعد الإفانة قبل القبض، صار أخفًا عبن السفوء وعين وأس الحالم، والمعنى قيمه أن الإقالة في ياب السلم قبل قبض رأس اللل قت من وجه من حيث إنها أفادت لرب السلم ملك الوقية، ولم تتم من وجه من حيث إنها فم تقد لرب السلم ملك التصرف، وملك البند، وحق رب السلم في المسلم " فيه يثبت بنفس العقد، وبناكد بتسليم رأس الثال، فما لم يقيض رأس المال، يكون حف في السلم فيه فاشكُ من وجه، وإذا بقي حقه في السلم فيية المزوجه وفها بالنفذ مز وجه بدلاعن وأس الثالي وأنه حافره لأنه وجب بسبب تسح السلم لا بسبب السلم، ويأخذ من وحه بدلا عن المسلم فيه • لأن الإهالة من حيث إنها لم تتم بها كأنها ليرتوجدو لأبه لاحكم لها شوعًا من دلك الوجد، فيصبر مستبدلا بالسلم فيه من وجده وأنه يجوزه وبرأس مال السلم من وجه، وأنه لايجوز، وقع الشك في الجواز، فلا بجوز بالشك والاحتمال ، ولأجل ما ذكرنا من المعنى لم يشترط قبض رأس المال في سجلس

⁽۱) قد معنى تيغريجة .

⁽٦) قد مصى تخريجه.

⁽١٣) هكدا في أن وكان في السبحة أطأر أنسلم إليه ر

⁽١) هكذا في أم . وكان في المسلخ الباقية التي عندنا: المساج البيه،

الإقالة في باب السلم؛ لأما اعتبرنا حق السلم في المسلم فيه من وجه لا يجب فيضد، كما لا يجب قبض المسلم فيه، وإن اعتبرنا حقه في رأس المال، فكذلك لا يجب فيض وأس المال؛ لأنه لم يجب بعشد السلم؛ لأنه وجب بصسخ السلم، وفسخ السلم، لا يكون صلّمًا لا في حقهما، ولاني حق الثالث؛ لأنّ الفسخ حصل قبل قبض المبع، فيكون فسخا في من الكل.

١٩٩٣- قال صحمه رحمه أنه تمالي في الجامع الصغير": رجل أسلم إلي رجل حاربة في كر حتلة، وقبضها المعلم إليه، ثم تقابلا، فمانت الجاوبة في يد للسلم إليه، قعليه فيمنها يوم قبضها، وإن هاكت الجاربة أولا، ثم تقابلا جازت الإفالة، وهليه تيمة الجاربة.

اعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل: إحداها " بيع العرض بالعرض إذا تبايع الرجلان عرض بعرص وتفايضاً " . ثم هلك أحد العرضين بعد الإقالة فيل التسليم بحكم الإقالة ، تثبت الإقالة على الصحة، ولو تقايلاً بعد ما هلك العرضان ، قالإقالة بإطلة .

1998- والثانية: يع العرض بالدراهم والدناس إدائيام الرجلان عرضاً بدراهم أو مناسر والبابع الرجلان عرضاً بدراهم أو مناشره وتقايضا في مقابلا رهما فانسان، ثم هلك أحدهما قبل النسليم بحكم الإقالة ، إن هلك العرض بطلت الإقالة ، وإن هلك العرض بطلت الإقالة ، وإن هلك العرض بقيت الإقالة على الصحة بالدراهم وبالدنائير في فصل الإقالة ، ثم الغرق بين فصل بيع العرض بالدراهم ، أو بالدنائير أن الإقالة صحنها فصل بيع العرض بالعرض من حيث الحكم ؛ لأنها رفع للعقد ، وإن العقد إلا بتصور حال قياهم والدع قائم في حال بيع العرض بالعرض من حيث الحكم القيام أحد العرضية والان قيام العقد قيام العرض من العرض بالعرض من حيث الحكم لقيام أحد العرضية ، لأن قيام العقد قيام العرض الإناديم من الأخراء لأن كل واحد منهما مال حقيقة وحكما ؛ لأن كل واحد منهما مال حقيقة وحكما ؛ لأن كل واحد منهما مال حقيقة وحكما ؛ لأن كل واحد منهما على حوي وتم من من وجه ، فلا مؤية العمد على حقيقة وحكما ؛ وإذا كان قيام العقد منهما على ها حري أن الثابت بشيئين لا خدهما على المقد منها أعدمها ، فيها العقد المنام العقد بها أحدهما على ها حرف أن الثابت بشيئين لا بؤل بزول بزوال أحدهما ، قبل جازت حال قيام العقد بغيام أحدهما ، كما جازت حال فيههما .

قامًا بيم المرض بالدراهم أو الدنائير، فقيام المقد حكمًا مضاف إلى السيع خاصة، لا إلى المبيع والذمن جميعًا؛ لأن للمبيع فضل مزية على الثمن، فإن البيع مال حفيقةً وحكمًا؛

⁽١٤) مكفا في النسخ الباقية التي منطقاء وكانه في الأصور: تفايلا.

لأنه عين حقيقة وحكمًا، والتمن دين حقيقة وحكمًا إن لم يكن مشارًا وقيه ، وإن كان مشارًا إقيه ، وإن كان مشارًا إقيه
ديل حكمًا - لأن البيع لا يتعلق بعين المسار إليه ، وإها يتعلق عقله دينًا في الذملة ، ولهذا جاز
الاستبدال به قبل القبض، فئنا : والدين في اللمه ماأن حكمًا واعتبارًا ، وليس بمال حفيقة
ولهذا فالوا: بأن البراءة عن الدين بصح من غير فوال، كالطلاق، و اعتلق، وبرتا بالرح الأ ،
مال حكمًا، وهية العين لا تصح من غير قبول، ولا تنذي ذكاة العين بالدين الأن الدين أنفص
من العين، قصار موديًا الكامل بالماقص.

وكذلك قانوا : فيمن حلف ، قال: مالى صدقة على المساكون ، وله ديون على الناس ، لا تدخل تحت مطاق الم القال من غير بينة الأنه باقصل عن كوله مالا ، أو إقاكات للشمن صرب مزية على الشمن لا بد من إظهار مزيته ، وفقد تعذر إضهار مزيه للبيع على الشمل حق تعذاء السع ، فأنه لا مد لاتعقاد المبع من ثمن ومقمن ، فأظهره مزيته في حق النفاء ، فجمات بقله العقد مصافًا إلى فيام المبيع حتى يظهر فضل مرب على الشمن في حال البقاء لما تعدر إظهار مزيته على الشمن في حق الانتقاد ، فجعلنا قيام المبع حكمًا كنه مضافًا إلى المبيع ، لا إلى النمن ، فإذا المبع ، المالي النمن ، فإذا المبع ، الانتقاد التعدر فارتفع النبع ، وإن يقيت الدراهم والعناس .

والدين على أن بقده البيع مضاف إلى قيام البيع، لا إلى الثمن أنا أجمعت على أنه لو وجد الشمن أنا أجمعت على أنه لو وجد الشمن ويؤنا حال فيام البيع، عرده أو استحق الشمن، فإنه يرجع بمثله، ولا ينفسن البيع، ولو كان فيام البيع مضافاً لِنه له لذكان ينفسخ البيع يرده، كما في يبع العرص بالعرض لو استحق لحد العرضين، أو وحديه عباً يرده، فإنه ينتقض البيع في الباني، وفي اسمر فيفي البيع على حداد، عندما أن قيام العقد مضاف إلى المبيع، فإذا فلك ارتفع البيع، فلا يرتفع مرة أخرى بالإنانة.

1999 - السألة الذالتة بيع النمن: إذا تنايعا درهما بدرهم، أو ديناراً بدينار، أو دراهم بدنائير. وتقايلا بعد هلاك أحد البد الين، أو بعدما هلك البدلان صحت الإقالة، وفي بيع العرص بالعرص قو تقايلا بعدما هلك البدلان ألا لا تصع الإقالة، والعرق وهو أنافي باب العرص بالعرص قو تقايلا قبل هلاك البدلين صحت الإقالة، وتعلقت الإقالة بمثل السدراهم والدنائير الهي قبعاً دينًا من العمة، لا تأجياتهما حيى كان تكل واحد متهما أن يو دمثل ما شيف، وهذا لان الفسيح معتبل بالعشد، والمسقد لا يتعلق بأعيانهما، ولا يلزمه ودمنا فيص بعينه، وهذا لان الفسيح معتبل بالعشد، والمسقد لا يتعلق بأعيانهما، ولو كانا قاشون، صاد

⁽⁴⁵ ما بين المقروبين منافط من الأعمل، وإنما أنسب هذه اللهبارة من السبحتين. القرار أنه أن

هلاكهما كفيامهما، بخلاف ببع العرض بالعرص؛ لأمهما متى كاما قائمين يتعلق الإقابة بأعيانهما، فمتى كانا هالكين، لم يبنّ شيء من المقود عليه الولا بد لقيام العقد من قيام العقود علم.

فإن قبل: في مات الصرف لم يمنّ شيء من المعقود عليه أ⁴⁰ لما هلك البدلان: لأن كل واحد من المدلين وجب في الذمة، وقد مقط ذلك بالقضاء، فالإفالة لم تصادف معقودًا عليه، ليجب أن لا تصم الإفالة؟

والجونب منه: أن الدين مما لا يسقط بالقضاء، ألا ترى أن البائم إذ حظ من الشيرى بعض الثمن بعدم قيض الشير، صح الحط لإسقاط بعض الثمن، ولو كان الشين لا يسقط بالقضاء، كان لا يصح الحط كما تو حصل الحط بعد الإيراء، وإذا كان كفلك فالدين الواجب في الدمة مما لا يصغط بالقضاء، إلا أن الطالب لا يطائب العرج بعد القصاء؛ لأن المطالب لا يطائب العرج بعد القصاء؛ لأن المطالب الانتياد، فإنه لو طائب المطالب لا لأن المطالب في ذمت . طالبه الغرج بما وحب له في ذمة الطالب لا لأن المعلون تفضى بأمثالها، لا بأعيابها، وإدا كان كفلك ضاعو المعتود عليه، وهو العيل قائم في ذمت كما صح العقد باعتبار ما يغي في ذمتهما، كما صح العقد باعتبار ما يغي في ذمتهما، كما صح العقد باعتبار ما يعي في ذمتهما،

1999 - المسألة الزابعة الإذا كان رأس اكان عرضًا ، وهلك العرص ، ثم تقايلا السلم ، مسحت الإفالة لفيام المسلم فيه ، وكان فيام السلم مصافًا إلى قيام المسلم فيه ، وكان فيام السلم مصافًا إلى قيام المسلم فيه ، وكان فيام السلم به دينارًا ، أو رأس المان إذا كان عرضًا ، كان عينًا حقيقةً وحكمًا ، وفرق بين فصل السلم وبين بيع العرص بالدواهم المبيع مال حقيقةً وحكمًا ؛ أن عين حقيقةً وحكمًا الأن عين حقيقةً ، فكان للسيم ضوب عزية على المثنى والناف عينًا حكمًا والدولة عينًا وكان له حكم العين مهيم ، ولهذا لم يحر الاستبدال به قبل الفيص ، والمبيع ما يكول عينًا و ركان له حكم العين ، ورأس المال إن كان عينًا حقيقةً ، فهو دين حكمًا حتى لو افترقا قبل كنفي رأس المال ، بطل والمرام.

وإن كان رأس المال عيناً ، وجعل كأن الافتراق حصل عن دين طين، فاسبوبا ، فصار قيام العقد مضافًا السهد ، كما في بيع العرض بالعرض ، لا إلى أحدهما بعينه ، وإذا كيض رب السلم رأس المال، وتقابلا انسلم ، ثم اختلفا في مقدار رأس المال، فشال المسلم إليه : لكان

³¹⁾ ما بن المفتوفين ساقط من الأصل وأنمتناه من ظاوم وهم...

وأس المال خمسة، وقال وب السلم: كان بل كان وأمن الحال عشرة، فانفول تول المسلم إنها} " مع يسم والا بمعاطف.

١٣٩٩٧ - قرقي وين فشا و دين لمعني، فإن في بهم العمل إدا تشابغة العبقد حال فهام العمين، واختذه مي مقاار الندري فإنهما بحالفات ولفسح الإقالة فيعا بسمامعة التحالف والفرق أن القصود من الدحالف شوعًا التسم حتى يعود كل و حد منهما إلى رأس مالمه والإقالة في عاب السلم لاعقس القسع والاحكمة ولا قعمناه فرسما وافالاه بقعسا الإفالة نتتعض واريعوه لأمر إلى ما كاندفيل الإقالة، وكذلك إذا هلك العين في يد طفتري قبل التسوير إلى البادم، والثمن دراهم وبراالإفاكه متنفص ويعود الأمرالي ماكان فيا الإفانة الماتحالف يفيد تمرته هي الإطالة في بيم المين، فجاز الاشتحال بدر فبدل الإطالة في المستوعل الإنتالة في بيع العبل أن الواته أيلا بعادما فنص وب المشرالسم فيهاء والمسموفية فالمرفي بدهوالم خناما في مقدر وأس المال وهناك بالحادان أبضأه لأن الإقالة في هذه حالة خامل العامج قصدا بصلخهما الإقالة مذية ولا معمل مشابحها، وهو الفقية أبو تكر السلحي راضمه فه تعالى، البريقا كانت لإقالة في باب لبيم قابلة للنصخ، ولم تكن الإقالة في باب السند السلم فيد، فقد سقط بالإقالة، لأن مسقم فيه في ذمة المسلم وليات فعلنات فسنم إليام الإقاف، وسفاط عند، فالا بمكان تصحيح فسح الإفاله ماعتمار المعفود عجمه وزلو فسح بسح باحتجار وأسر البالي وأنه تمري والازقالة لا نصح بالعشار النمي، فكذه فسحها، فأما في باب السم ما شاوله الاهاله وهو إلا الليبع قانبر حفيفة وبمكن تصحيح الفسخ باحبار العقود عليده حمي لوحلت معقود عليه بعدامه تقاملاه وانقابضال تم أواد أن ينقصا الإقائف لم يكن لهما ذلك.

1733A - وفي المتاوي أبل اللها: وحل أسلم إلى وجل بن كالمتعلق، فعال وب السلم إلى وجل بن كالمتعلق، فعال وب السلم للمسلم إليه . وحب عليه ودلسمه وأس السلم للمسلم إليه . وحب عليه ودلسمه وأس السلم الأن هذا إفائه في بصف السلم، هكذا قال أو بصر محمد إبن سلام، والدعيه أبو يكر الاسكاف، قال الاسترى للبلغ قبل أن يكر الاسكاف، قال المسلم بوع سع، ومن الشرى مسلم إلى له في المسلم بن في الشر، كذا بالمشرى المسلم بن أسلم بوع سع، وقبل البائم، صبار إلى له في المسلم بنصف الشر، كذا عنه وقبل البائم، صبار إلى الذار، قال . وهو بمنزلة حط من البرد شيئ من أس الذار، قال . وهو بمنزلة حط بصف الدي في البهر.

١٩٥ ما بن المعمومين ساقط من الأصل و أشتاه من طاوم ، ف.

٢٦٤ ما بين المفروق لسعط من الإصور وأنبشته مراط وجرف.

وعيه ايصًا " وقال الوتصر فيس أسلم دراهم في شيء، ثم إن رب السلم وهب دلك الشره للمسلم إليه إن قبل المسلم إليه، فعليه أنا يود رأس الثاله، وقال أبو لكون ليس عليه الرد، وحيد توعًا من ذلك.

1999 وفي الوادر بي سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: وحل أسلم إلى رحل تولًا في كر حنطة ، ودفعه إليه ، تم ناهت السلم، فله أن يسيع الثوب منه قبل أن يقبضه، ولا يتبه العرص في هذه النراهم، وهكذا روى الن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله نعالي، إلا أن فيتما روى عن أبي يوسف زوائد: أحدها: أنه لو باعه من فيم السلم فيه قبل القبض لا بدر.

الثاني: آنه إذا لم يكي مستهاكاً لم يكن له أن يشتري منه بفيمته شبئاً فيل أن يقنصه ، وهو عمولة وأس المال إنها كان دراهي.

بعد المعدرة مراهم في كر حنطة وقد عليه أيضا كر إلى سنة فأقاله المسلم على أسلم إلى المجل عشرة مراهم في كر حنطة وقد عليه أيضا كر إلى سنة فأقاله المسلم على أن يعجل له الكو النسينة والله: الإقالة جائزة والكر إلى أحله إذا كان المسلم فيه حنطة ورأس المال مائة مرحم، في المسلم فيه حنطة ورأس المال مائة الأسلح على المسلم على كان باطلاه الآن الصلح على المسلم فيه وهمهنا المسلح غير مضاة وإلى وأس المسال بيع المسلم فيه وهمهنا المسلح غير مضاة وإلى وأس المسلم فيه قبل التبعون عن رأس مالك، وبيع المسلم فيه قبل القيض لا يحدون عام إلى قال: صبالحنك عن المسلم على مائة من وأس مالك، كان جائراً وكان المسلم على رأس المائل في المسلم إلى المسلم على رأس المائل في المسلم على رأس المائل في المسلم إلى المسلم على رأس المائل في المسلم إلى المسلم على رأس المائل في المسلم المائل المسلم على رأس المائل في المسلم إلى المسلم على رأس المائل في المسلم إلى المسلم على رأس المائل في المسلم المائل المسلم على رأس المائل في المسلم المائل المائل المسلم إلى المسلم المائلة على مائلة على المائلة على رأس المائلة على المائلة المائلة على رأس المائلة على المائلة على المائلة على رأس المائلة على المائلة على رأس المائلة على رأس المائلة على المائلة على رأس المائلة على المائلة على المائلة على المائلة على المائلة على المائلة على رأس المائلة على الم

بعداً هذا اختلف المشايح رحمهم الله تعالى من قويه : حيا ختك من السلم على خمسين درهماً من رأس عالك أن يصير إقالة في جعيم السلم، أو في نصف السلم.

وإن قال اصالحتك من السام على مكنى دوهم من رأس الفال الأيجاز يوبد طوله : لا يجوز الريادة؛ لأن الإقالة في باب السلم (على أكثر من رأس المال لاتجوز عندهم جمعة إلا أنه لا تجوز الإيادة!! ، ونفع الإقالة في باب السلم!!" تشدر رأس المال، كنما في بيع المتقبل، الو بقايلا على أكنر من التبني الأول قبل القيس، السلم الإقالة مثل الشين، ولا تشب الريادة،

⁽¹⁾ وهي او الانتباء الويادة.

⁽٤) مربيع لمعقودين سافط من الأصل وأناعته من ه وم وف

هكذا ذكر شبخ الإسلام في شرحه، وأشار شمس الأثمة السرخسي في "شرحه": أنه تبطل الإقالة في هذا الوجه أصلا، هذه الجملة من كتاب الصلع.

18.91 وفي بيوع الأصل الفاصلة الحداري السفه مع المسلم إليه على حصة من رأس المال، فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما اقد تعالى على إجازة الأخر، فإن المال، فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما اقد تعالى على إجازة الأخر، بينهما، وإن ودبطل المصح، ويقى حق كل واحد قبل السلم إليه في المطعام، وهذا إذا أسلم عشرة دواهم مشتركة بينهما، عشرة دواهم مشتركة بينهما، عشرة دواهم مشتركة بينهما، عشرة دواهم مشتركة بينهما خدسة، لم بذكر محمد وحمد اقد تعالى هذا لمن أسلما عشرة دواهم في كر من ملح البيوع أنه يجوز هذا العسلم في حصة المصالح في حصة المسالح في المبيوع، وذكر بعض المنابخ في شرح البيوع أنه يجوز هذا العسلم في حصة المسالح وذكر في قلم ذكر في الفصل الأجماع، ويعضهم قالوا: هذا لبس بصحيح، فقد ذكر في صلح الأصل أهذا الفصل، وذكر فيه قرل أبي حنيفة وضى الفائد على حسب ما ذكر في الفصل الأول، ولم يذكر في شيء من الكتب ما إذا قبل أحد ربي السلم عقد السلم بحصته، وقد اختلف المشابخ في شيء من الكتب ما إذا قبل أحد ربي السلم عقد السلم بحصته، وقد اختلف المشابخ وحمه الله تعالى بيالها في كتاب الصلح -إن شاء الله تعالى ...

نوع أخر

في وجود العيب فيه، وخيار الرؤية فيه:

17.97 - قال هشام في توادره : سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب، فأخذ، وقطعه، ثم وجدبه عيبًا، قال: ليس له أن يرجع بنفسان العيب، ففت: لم قال ما نقول هي رجل له على رجل طعام، فقضاء دون طعام، فأكله ثم عمم يذلك، له أن يرجع بنفسانه، وهنه أيضًا قال: سألت محمدًا رحمه الله تعالى عن رجل أسلم بلك به لا يرجل درهمون، أحدهما في اختطة، والأخر في الأرز، ودفعهما إليه، ثم وجد أحدهما إلى متل، فند تصف الخنطة وتصف الأرز، إن كان دفع إليه كل دوم على حلة، قان أضاما البينة، فالبيئة بينة الدي أسلم إليه، وإن لم نقم لهما بينة تمالفا، وفسد السلم كله.

۱۳۰۰۳ - وعن إبراهيم بن وستم عن محمد وحمه الله تعالى قال: وجل أصلم إلى وجل خمسة دواهم في خمسة أتفزة سنطة وخمسة دواهم في خمسة أتفزة شعير خمسة للحنطة على

وأحد ميهما خميية .

حدة، وخسسة للشعير على حدة، فأصاب درهما ستُرقّ، يعني بعد ما تقرقا، وبـ السام هو من الحنطة، وقال المسلم إليه هو من الشعير، فالقول قول وب السلم، وإن تصادقا أنهما لا يعقمان من أبهما، قال: يود السلم إليه درهماً أخر على وبه السلم، وينفص من كل

177.4 ووى بشرين الوليد عن أبي يوسف رحمه أن تمالي: في دجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنفة ، وحسسة دراهم في كر شعير، فأعطاء عشرة للحطاء تم أهطاه حمسة للشعير، فأعطاء عشرة للحطاء : أهطاه حمسة للشعير، نم وجد درهما ستَوفّا بعدما تفوقا، فقال المسلم إليه هو من دراهم المختطة، وفالدرب السلم: وإذا لم يكن أقر بالاستيفاء، فالقول قوله، فإذ نصادف أسها لا يدريان من أيهما هو قال: يكون نصعه من العشرة ونصف من الحمسة، ويتعض عشر المتطة ونصف عشر المتعلم عشر المتطة وتصف عشر المسلمين عشر وأس المال، وفي حصة المتعلم، المهوجد قص نصم الحسة عشر في صفقة واحدة، عشر في صفقة واحدة،

١٣٠٠٥ - وهي أنواهر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: رحل أسلم إلى رجل عبداً هي كو سنطة ويجارية للمسلم إليه، ودمع إليه عبده، وقبص الجارية من غير ويه، ثم نظر إليها، فردها بخيار الرؤية، فإن ذلك حائز، ويرجع إليه من عبده محصة الجارية، ويجرز مه حصة الكو السلم

٣٠٠١٦ - وفي الخشتي : رجل أسل إلى رجل عشرة دراهم في ثوب سوصوصه مسمى ، ودنع رب السلم الدراهم ، وقبض لثوب ، موحد به عيبًا ، ثم حدث عند الفايض عيب ، خال أبو حييفة رضى الله تمالى عنه . لا يوجع بالنفجائ، لأنه لا يأخذ نوبه ، وبعض رأس ماله ، لأنه يكون اعتباضا عن الجودة ، وإنه ربا ، وقال محمد رحمه الله تعالى : أما ما لم يغيض ، فهو سلم ، فلا يجوز أن يأخذ الثوب ودراهم العيب .

و أما إذا قصد، فهو النوب الذي وقع عليه البيع، قصار تبنزله البيع إن وجد به هيا وده، وإن حدث عنده عيب أخر، ولم يستطع رده، رجع بقصان العبب الذي وجند، وتعللك لو كان كر حنطة مكان الثوب، ألا ترى أنه يبيحه مرابحة [على ما أسلم فيه، ولو لم يجعله بيعًا حتى قيصه، وحمله ديثًا اقتضاء ما كان له أن يبيحه مرابحة ["كال ثمه: وبيغي له في قياس قول أي يوسف رحمه الله تعالى أن يرد فيمة التوب معينًا، ويرجع بسلمه من التوب، ويرد من

١٠) ما بين المعفودين ساقط من الأصل وأنيشاه من ظاوه وف.

الكر معيبًا، ويرجع بسلمه في الكر، كما قال في ألف اقتضاعا، وعقم بعد ما أنفقها أنها كانت زيومًا، وسيأتي معض مسائل هذا النصل في الوكالة (نوع أنثر من هذا الفصل في الوكالة الأوكال الرجل فيروال بعيد ما هذا الفصل في الوكالة الأوكال الرجل فيروال بسلم له عشرة دراهم في كر حنطة، كان التوكيل صحيحًا؛ الأنه وكله بها لمكان وقبري بيئات أن الحيال لا يعلو إما أن يكون وأس اقال عبنًا أو دينًا، قان كان عينًا، فقد أمره بالتصرف في عين علوك له من حيث الإزالة عن ملكه إلى فيره بعوض يحصل له، وهو بملك فالك بنفسه، فيمثل الأمريه، وإن كان وأس المال دينًا، بأن كان دراهم، فقد أمره بإيجاب وأس المال دينًا في ذمته الأن ذمته ملكه، فيملك وأبعات رأس المال دينًا في ذمته الأن ذمته ملكه، فيملك

1909 - فرق بين هذا وبيز ما إذا وكل رجلا غيبول السلم، بأن قال: خدا لي عشرة درهم في طعام مسمى، فإن التركيل لا يصبح حتى إذا قبل الوكيل السلم، بصبر قابلا أغسه حتى يكون رأس المال له، وله منعه من الوكل الأن التوكيل بقيبول السلم، بصبر قابلا أغسه المركل بغسه [بقضية الأصل؛ لأن فيول السلم بيع ما ليس عنده وبيع ما ليس عند الإنسان مما لا يملك المركل بغسه أن وكان القباس أن لا يجوز لو قبل الوكل بغسه، كما في يع العين إذا باغ ما لا يملك، لكن عرفنا ذلك مالنص، فإن السي ينه وخص في السلم، والرخصة وردت في يعم الميس عنده، لا في الأمريبيع ما ليس عنده تكون العبرة للقباس، والقباس يأبي جواز الأمر بيبع ما ليس عنده بخلاف التوكيل بالشراء حيث يصح، وإلى لم يم باليس عنده الكوكل بالشراء حيث يصح، وإلى لم يكن النمو في ماكه؛ لأن الشراء بما ليس عنده بخلاف التوكيل بالشراء حيث يصح، وإلى لم يم بالإس مافعة القباس، فكان

وإذا ثبت أن التوكيل بالشعن جائز، فالوكيل هو الخذى بطالب بنسليم المسلم عبه عند مصل الأجل، وهو الدى بسئل وأس المال والأنه هو العاقد، وحقوق العقد ترجع إلى العاقد منذ علما منا الثلاثة وحمهم الله تعالى، شم إن كان الوكيل نقد دراهم المسوكل أخذ المسلم فيه، ودمعه إلى الوكل، وإن كان نقد دراهم نفسه، ولم يدفع إليه الذي وكله شيئًا، يرجع بما نقد على الموكل، وكان القياس ينبغي أن لا يرجع ؛ لأنه أحره بالسلم ، أما ما أحره بالنفت، فقال

⁽¹⁾ ما بين المغوون ساقط من الأصل، وإما أثبتك هذه العبارة من أح ..

⁽٣) ما بين المقونين ساقط من الأصل وأنساه من ظاوم وف

الوكين مضطر في هذا النقد؛ لأن حقوق العقد حق الوكيل، وإنجابتي قبض" السلم فيه حقًّا أنه إذا تقدر أس المال، فأما إذا لم ينقد، لا يبقى حقًّا له؛ لأن السلم يفسد جيئف، وكان مضطرًا في هذا النقد لإحياء حق نفسه [ومن قبضي دين]" عيره مضطرًا كان له الرجوع عاقصي تلمقضي.

بعض السلم، وكذلك لوكن الدى عليه السلم، ثم أمو الموكن بآداه وأمن المال، وذهب الوكيل، فقد بفض السلم، وكذلك لوكن الدى عليه السلم، لاكن الشيض وأمن المال، ودهب عن المحلس قبل أن بقيض الوكيل وأمن المال، ودهب عن المحلس قبل أن بقيض الوكيل وأمن المال، ودهب عن المتعاقدين عن صجلس المعقد، ولم يوجد، وإذا حالف الوكيل بالسلم، فأسلم في خير ما أمره الموكل أن يضمن الوكيل دراهم، وإن شاء ضمن المسلم إليه؛ لأن الموكل أن يضمن الوكيل؛ لأن المركبل بالسلم وكيل بشراء العيم، والوكيل الموكل أن يضمن المحلم إليه؛ لأن الموكل في بالسلم وكيل بشراء العيم، والوكيل بشراء العيم، والوكيل في الموكل الموكل في الموكل في الموكل الموكل أن يضمن الوكيل، وإذا تفذ العقد على الوكيل، صار الموكيل ضمن الوكيل، وإذ ضمن الوكيل بيل، وطرق بقدء صحيحاً أن يضمن الوكيل، وإذ الدراهم في يد المسلم، فقد وجد نسليم أخر في ذلك المحلس من حيث الحكم والاعتمار؛ لأن الدراهم في يد المسلم إليه، وأنها مصمونة على السلم إليه نفسه، فينوب فيضه عن فيض السلم، مكانه وجد نسليم أخر من حيث الحكم بعد ما بطل الأول في المجلس، ألا ترى أن فيض الشواء، فكه ههنا.

وإن ضمن السدم إليه، إن ضمت وهما في المجلس، يعني الوكيل والمسم إليه، ونقد الوكيل والمسم إليه، ونقد الوكيل والمسم إليه، ونقد الوكيل دراهم أخر، فالسلم جائز؛ لأه فاضمن المسلم إليه، فقد انتقض وضه، وصار كأنه لم يقبض رأس المال في أول المجلس، وتبضه في أخر المجلس، وإن ضمته بعد ما تفرقا على المجلس، قال السلام على المجلس؛ فأن القبض وأن القبض ألا أنسلام على المجلس. والمجلس والمجلس المجلس والمجلس المجلس المجلس والمجلس المجلس المجل

⁽¹⁾ يۇنى ئۇ . بەس.

⁽١) حكَّدًا في السنخ العاقبة التي عندلة، وكان في الأصل، وقد عصل حق.

⁽١) وفي م: الأبدقيمية

۱۹۰۰ و المنطقة المسألة على وجود: إن أضاف العدد إلى دراهم الأمرة فقط الوكيل أسلمها أن المنطقة (الأمرة فالعدد الأمرة فهذه المسألة على وجود: إن أضاف العدد إلى دراهم الأمرة فالعدد ألأمر، وإله نواة نظف المودد المنطقة المنظة فين تصادقاً على أنه فواه للأمرة فهو للأمر، وإله نقد دراهم الأمر بعد نقد دراهم الأمر بعد دنك ، وهذا لأن الوكيل بالسلم لابصير محجوداً عن السلم لنفسه ، وإن نقد دراهم الأمر بعد بغير عينه ، والمنافر المسلم لابصير محجوداً عن الشراة المنسه الأن ما هو بغير عينه ، والوكيل بشراة شيء مفسود الأمر المنافرة المنسم الأمر لا يقوت الأن مقسود الأمر تحصيل ما سمى ، ويمكن تحصيل ما سمى الموكيل بغير عينه ، وإذا لم يصر محجوداً عن الشراة لنفسه أن المنافرة لمنظمة توى ما المنافرة عن الشراء لنفسه إلى المنافرة المنافرة في النباء فقال الموكيل : تويت لفسي بحكم النفد إن نقد الوكيل من مال نفسه ، كان لسلم للموكيل ، وإذا نقد الوكيل من مال نفسه ، كان لسلم للموكيل ، وكذا ذكر محمد وحمه الله تعالى في الأصل .

بعض مشايخنا فالمها: ما فكر محمد قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، فأما في فول محمد، فالسلم يفع للوكيل، والا يحكم الشف، كما لو كانا تصادقا أنه لم يحضر نبة؛ الأنه جعل الوكيل عاملا تضمه في الخالين جميعًا، ويعص يم فالراء الاعال المذكور في الكناب، قولهم يحكم النقد حالة التكاذب بلا خلاف، فعلى قول هذا الفائل: يحتاج محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بين حالة التكاذب وبن ما إفا تصادقا أنه لم تحضره النبة، وهو الأصح

والفرق أن في حالة التكاذب المستودا في الناعوى والإنكار الوكيل ادعى لنفسه، والموكل أنكر ذلك، والموكل ادعى أنه مواه له، وأنكر التوكين ذلك، فقيد السنويا في الدعوى والإنكار [وفي مثل هذا يحكم]" الحال، كما في مدالة الطاحونة، وأما في حالة التصادق لم بوجد منهما الدعوى والإنكار، فلم يجب تحكيم الحال، وحدلنا السلم وافعاً للوكيل؛ لأن الأصل في عمل الحر أن يكون له، إلا إذا نص بحلافه، وأما إذا تصادقاً أنه لم تحضره اللهة، مقيد اختلف أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى فيما بينهما، قال محمد: لا يحكم البقد،

⁽٧) وفي م: في الحنطة، ضاول الوكيل رحلا، وأسلم إله، فها والسالة

⁽٢) ما بين المنفوفين ساقط من الأصل وأنبتنا من ظ وم وف

⁽٣) هكذا في النسخ الني عندنا جميعا، وكان في الأصل: قام يحر، عكيم.

ويجعل السند وافعا للوكيل والأن الأصل في صدر الخراف بكون لديانا إدا نص على حالاته . وقم بنص و دوده العقد الموكيل و وبه لدما رام الموكا بل لا ينتقل إلى الموكل بالنفار من ما المه . وقار أبو بوسف وحسه لقد بمنكم في حفا النفاد الاستفاالية على حكل واحد منها ، با لم فكرنا الدالوكيل يمك منشره هذا العقد بنقسه ، كما يمنك مباشرته بعيره ، وهو الموكل ، فيحكم المشاد إذا عدمت النبة ، حملا الأمر على العملاح ، حتى الا يصير فاصد در هم الأمر على عقد . ختى الا يصير فاصد در هم الأمر على عقد . ختى الدالية أمان .

نوع أخو

مراحذا الفصار في المنفرقات.

17999- إذا أسلم في القطرة الا يعطى فيه الووام، كالماحي البايع، التاق عليه مشالح. زماننا رحمهم الله تعالى الأن الورام في البيم أمر مرفى، ولاعرف في السلم.

1991 - يشرعن أبي وسف رحمه لله تصابي في الإصلاء - رحل أسلم إلي رجل عبداً في ثمر حطة وردفع إليه العبد، تمران السفو إليه باغ العبيد من رجل، وسميه إلى للشرى، لمران مسترى وحد بالعبد عبية، ورده على السلم إليه مبر حكم، ثم إلى إب السلم مع المستو إليه أراد أن يتعابلا السلم.

المستالة على وحيين إن قبارات السلم للمستنع إليه الدعلي العبيد، وجرائف من العبيد، وجرائف من السلم و الرائف من السلم و المسلم وهذا العبيد، أو قبال الطلم و المسلم وهذا العبيد، في السلم و المسلم وهذا كرافل أقبل السلم، وهذا كرافل أقبل السلم، وهذا كرافل من السلم وحدو أبي وقلك والمهدكم العبد، عصل، عقد والمهدف العبد، عصل، عقد النظم والمعالم، وقام والمعالمة العبدة وأب ماله.

1704 و من فناوى أنى للنب ، رجو ماع من العراعة أنوب موسوف بن الدمة، إن ضرب للنوب في الدمة أحالا جار، وإن له يصرب الأجل الا يجوز الأن لنوب الا يجد في الدّمة إلا سلّماً ، ولا سلم مدون الأحل، وإن افتر فا قبل قبض العبد، لا ينظل العقد الأن هذا العمد اعتبر سلما في حل النباب بعاض حق نعد، ويجدز أن يعتبر في عمد و حد حكم عمد بن ، كما عن الهية متبوط العرض ، وكما في قوله : إن أديث إلى ألف فأت حراء عتبر فيه حكم الهمين ، وحاتم المدوضة ، واله أعلم

⁽²⁾ ما إلى العقو فير سافط من الأصل وأنساء عن فدوه والـــ

القصل الثالث والعشرون في الفروض

حدا العصل بشنص على أنواع:

نوع منه في بيان ما يجوز استقراضه وما لا يجوز:

۱۳۰۱۳ - كل شي، بكال أو يوزن، نحو الخلطة والشعير والسمسو و لتعراء والربيب جزاد عقراضه الأهيل فيه أناها هو من قوات الأمثال، ويكون مصمولاً على الخصب والسبيك الثال، جار الدفراضه: الاذائيو ضربحكه القوض مضمول على الخصب والانقصال، فدايكون من دوات الافثال، محو المكيلات والورونات والعاديات المتفارية، يتكي عنبار المبائلة الشروطة في الفرض فيه، فيجور استقراضه، وما لا يكون من دوات الامثال، نحو الحياة معرفة القيمة الحجور استقراضه؛ لأن طريقة معرفة القيمة الحجور استقراضه؛ لأن ورادة ولا تقصال، كما لا تتبت به المدافة المشروطة في أموال الربة.

1901 و مدفقرنض المثياب لا يجوره لأنها بيست من قوات الأحداد حقيقة، ويفا صنوب من قوات الأحداد حقيقة، ويفا صنوب من دوت الأمثال شرعا مي باب السلم، حتى جاز السلم فيها بشرط محصوص، وهو الأجل، والأجل لا يثبت في القرص، فلم يكر من دوات الأمثال في القرص، لا حقيقة ولا شرعا، وقال أنو حبيقة رضى الله تعالى عنه الإجوز إثر ض اكبا ولا استقراضه لا عددا، ولا ودفة على أصله مستقيم لا تعدال لم يحر السلم في اخبز منكان التغاوت أولى أن لا يحدور الفرص؛ لأن باب القرض في يحدور الفرض؛ لأن باب القرض في الجبوز القرض في البياب، وقال أبو بوصف رحمه الله تعالى في رواية المتل قول أبى حيفة وضرالله تعالى عنه .

وعن ابن أبي مالك عن أبي يوسف وحسه انه تعالى آم قال. لا بأس به وزفّاء قال ابن أبي مالك: سالك قبا بوسف عن استقراض الخبز مرة، قال: لا بأس به وطلبه أمعال الناس جاوبة، قال ابن أبي مالك: وهذا قوله المعروف، وذكر في معنى الواضع عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز عددًا، ولا يجوز ورثّاء قال: لأن العادة حرت باستقراضه عددًا لا وزثًاء والعياس يترك بالعادة، وذكر في المنتفى عن محمد وحمه الله معاني أنه جوز فوض الخمز عاد أن وقال: «العد ولدر عن إبراهيم البحص وحسه الله تعالم ، قال لما ايضًا، قال محسد الوزي في موضل الختو من الدرائ، والعدد أحد إلى، ويحم السنة، اض الحور كيلاء الأم يكار. مداد والدر أخرى، ورعيدا جار السمالية كيلا.

(19.19) و يعبور استشراص الكاعد عداد والدعدي منفارات كذا دكر مساس الألمة الحدر السيد في و عدله، و سبتم إلى السادعان عداد يحوره كذا ذكره مساس الألمة الحدواني في بالرشرح الفسيد، و يجوز استر من اللحواق الكارواه إلا أضم عن مجيد رحمه الله تعالى و الذي ورئ عام من أقرص رجم الله عشر قار طالحج العشر، قال الحواسات و أنه مشكل على مذك و الأن الدجر عدد من دوات لقسم و سبتي ولا من ألست على أحر خساء يصمو فيسته و المكارة كرام محمد و المحمد على تعالى في بنوع الخاص في الروازة و أمر فحر الإسلام على النودوي في الشرح الجامع الذي من أوات الأمالة قال الروازة في في الشرح الحام الصحيم المناسم على من شرح الحام الصحيم المناسم على من شرح الحام الصحيم المناسم على من شرح الحام الصحيم المناسم في في الشرح الحام الصحيم المناسم في في كارة والله المناسم في حسان المعدونية و يحري فيه الرماء وإليه المناسم في كانه و كانه الكرة وكن مورونة في مير مناي.

1994 وهي الوافر فد الم العلى أبي يوسف رحمه الما تعالى أما قال: لا حير مي ومن الخطاف الدفيل أما قال: لا حير مي ومن الخطاف الدفيل بالوائل، والدفاح المسر عندا بياخ بالري ورناء عما تقول فسم أفرقت بالوائل، قال: الإيسان فالداء الأي أصاد كيل، وعلى محمد رحمه الموسوي أيف أنه قال. الاخور الخطة ألا تقرص رزاء فإن أنحاء وأده قبل أن لكنانه والقبل فإل المستفرض أنه كذا تعيزاً .

۱۳۰۱۷ و وی کاسل ۱ إدامانفرص الدقيق و که لا پرهوورت ولکن يصطبحان علی انفيدند کما لو منتفرض الحنت ورد و علی لی پوست رحمه نه نعالی برایه آخری اند بحوز به الدقیق و مسترضه وزگراه الدوق السر دلک و استحس به

الم 1918 قال محمد و حسراته نصلي هي أحصاح الم 1918 الدراه و لكهد نصفه ورسة المداوة و لكهد نصفه ورسة في المحمد و مسراته نصفه ورسة عنداً وهي جارية بن الدس عداً العبر ورسة فلا تأمل المداور الدالم بحرايين الدس الا ورباله مه بحب استفراضها إلا وزيد لأن العامر إدانان عاليا و لكون العامر و تكون العامر إدانان عاليا و الكون العامر وتكون العصد الماطل الم

الفضة المعلوبة في البيع، ولم تعتبر في الفرض

هذا، وإن كانت الدراهم تلفاها قصة و فلفها اسفراً الإجور استقراضها إلا وزنّا، وإنه العامل النبايع بها عدة و الان القضة إذا كانب غدلة عنزك ما لو كان الكل فضة و لكنها إيف واو كان كذلك لم استقرضها إلا وزنّا، وإن تعامل اساس بها عددًا، فهها كاملك، وإن كانب الدراهم بصفها فضة و وصفها صفراً و له يجز اعتبار استفراضها إلا وزنّا الأنه لم يسقط اعتبار واحد منهما حال كونه معاوية، ولم يوحد، فوجب اعتبارهما و المواجد المنهمة حال كونه معاوية، ولم يوحد، فوجب اعتبارهما و المواجعة إلا وزنّا و فإنا تركوا و في حق العضة إلا وزنّا و فإنا تركوا و ذلك بطل الاستقراض في حق العضة إلا وزنّا و فإنا تركوا وزنّا و فإن المناس تعارفوا مرنّا.

نوع أخرمته:

الدام المحدد وحدد أنه تعالى في كناب السرف الواجهة وهي الفات المارك الوابا حنيفة وهي الفات المارك المحدد وحدد أن أبا حنيفة وهي الفات عالى عام كان بكي المحدد وطفائي المعقد عالى المحدد عنه المراحل المحدد على المحدد على المعدد المحدد على المحدد المحدد على المحدد ا

⁽¹⁾ وفي م القرض

⁽٣) ما بين معمونين سافط من الأصل وأنشتاء من ظاوم وف

يكرهون دلك، إلا أن الخصيف لم يدكر الكراهة، إليا دل . لا أحد ف ذلك، فهو فرب¹⁰ من الكراهة، إلا أنه دون الكواهة، ومحمد رحمه الله تعالى لم ير بدلك بالله، ويد ذلك مي نتاب الصوف: المستفرض إذا أهدى من التراس شبق، لا بالمن يه من غير فصل، فاله دليل على اله وقص ذال السلف

قال شيخ الإسلام خواهر والاه الهائض عن السلف محمول على ما إذا كالب المعمة وهي لمواء المباع بنص طال مند وهة في الإستفراض، وذلك مكروه بلا حلاف، وها فكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لم نكل المتعة وهي الهمية مشروطة في الفراص، وذلك لا كال اللا علاف

1714- هذا إذا تقدم الإقراض هل البسع، قيام الدائمة البسع على الإقراض، وصورة ذلك: رحل طلب من وصورة ذلك: رحل طلب من وصورة ذلك : وحل المساحرة وصورة ذلك: وحل المساحرة وصورة ذلك: وحل المساحرة وصورة ذلك : وحل طلب من وصورة ذلك : وحل المساحرة وصورة المساحرة وصورة المستخرص المارة وصورة المستخرص المارة وصورة المستخرص المارة وصورة المستخرص المارة وصورة المستخرص المستخرص المارة وحل المستخرص علاء المستخرص المستخرص المستخرص علاء المستخرص حراسه المستخرص المستخرص علاء المستخرص علاء المستخرص حراسه المستخرص على المستخرص المستخرص المستخرص المستخرص على المستخرص المستخرص المستخرص المستخرص المستخرص المستخرص على المستخرص ال

۱۳۰۲۱ و من الشايخ و صهيم الدنجالي من قائل إلى كانا في مجلس واحديكوره، وإن كانا في محلسين محتلفين، لا تأس به الاذ الدنس الواحديجيم الكلسات الشرقة، فكأنهسة وحدا معاً، فكانت المعمة مسروطة في السقارض ، وكان الشيخ الإسام الأحور شمس الأنسة الحلو في غني عول الخصاف، ويقول محمد إن ساسة وحمهما الله تعالى ، وكان فقول فيس هذا غرض حراً منه فله مل هذا يرح حرام فعالى وهو القرص ، وأن هدية المستقرض إلا كانت الهدية مشروطة في الاستقراض ، فهي حرام ، ولا يسخى للمشرض أن يقبل ، فياد منكس إدا لم الهدية مشروطة في الاستقراض ، وعلم أنه أحدى لا جل الدين ، أولا الاجن الدين ، أولا الأجن الدين ، دور منكل ، وكل مشروطة في الاستقراض أن الدين ، أو لم يعلم أنه فعال الدين . [حرم يقس إدا لم

⁽١/ مقدا من أم ، وكالما في السبح "بالمية التي عالماً اللها كون من الكراهة لكاء لايان الكراهة

٢٠ ما بان المعقوبين ساقط من الاصل. وإنما أشتك مذه العمارة من المساحة الم

الدمة بن المفوص ساقط من الاهمال، والدأكت، هذه المارة من السخيل . ﴿ وَالْعَا

شبح الإسلام أنه لا تأس بعسولها، والتوراع عنه أولي، وهكذا حكى هن بعض سنسيخنا رحمهم انه تعالى، بعد هذا فاثوا، هذا إذا كانت الهاداة تجرى بينهما قبل الفرص بسبب الفرالة أو الصدافة، أو كان المستقرص معروفاً والمود والسحاء، فهذا قائم مفام العلم أنه أعطاه لا لاجل الدين، فيلا يساوع عنه، وإن لم يكن شيء من دلك، فيا حال الإشكال، فيتسورع عيداً حتى ينبين أنه أهلى لا لأجل الدين، ومن فيال، مالكراهة في مسألة البيم إدا تقدم القرض على البيم، فول: ماكراهة ههنا أيضاً، ومحمد لم يرأ مه أماً من غير المصيل

1994 وأما دعرة المستفرض، قال مجدد رحمه الله تعانى و لا بأس مآن بحم دعوة رجل عنه تعانى و لا بأس مآن بحم دعوة رجل له عليه دين، قال شيخ الإسلام المذا بعراب الحكم، قاما الأقضل أن تتورع عن الإجابة بفاعلد أنه لا جل الدين، أو أشكل عليه الحال، قال شمس الأنمة الحلوالي : ما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول عنى ما إذا كان يدعوه قبل الإقراض في كان عشرين بوطاء وبعد الإقراض حمل يدعوه في الإقراض في كان عشرين بوطاء وبعد الإقراض حمل يدعوه في تكل عشرة أيام، أو ذات بحج في نتك تقوض، وله يكون حياً ، وإذا رجح في نتك تقوض، وله لا يحل، ويكون حياً ، وإذا رجح في نتك تقوض،

۱۳۰۳ - روى أن بسول الله يهج السنتقرض من رجل داهم، وأرجح" و وقال: أن كذلك برى، قال سنابخا رحمه الله تعالى، والرجحان على ضريس، إن كان يدخل تحت الوزن، لا بأس به، وإن كان يدخل تحت الوزن، فهو تلاثة أفسام: إساؤن كنات المداهم مكسورة، أو كنات فللحاحاً لا يصرها الكسر، وفي هذين لوجهين لا يجوزه فأنه تعذير عنبارها ويده على بدل المنزفي، لا يجوزه فأنه تعذير يعتمل انقسمة، وأما إن كان الدراهم صحاحاً، لا يضرها الكسر، وفي هذا الوحه ينفر إن يحتمل القسمة، وأما إن كان الرجحان زيادة بمكن تبرها بدون الكسر إن كان يوحد فيها درهم عقيف، يكون مقابل الزيادة لا يجوزه ولا يجوزه وإن كان الرجحان أبيعن المحتمل القسمة، وإدا أقر صها بالكودة بشرها أن يوقيه بالمصرة لا يحوزه ولا توقيه بالمصرة لا يحوزه ولا توقيه بالمصرة لا يحوزه ولا المراقبة على الكسرة في يكون القليق ومونة الحسرة الرواد بالمحتمل القسمة وإدا أقر صها بالكودة بشرها أن يوقيه بالمصرة لا يحوزه ولانة الحسرة القليم ومونة الحسرة النالم

 ⁽¹⁾ أخرجه البهل في الكبرى (١٩٧٤): «ب فرض الحبوان هير الجواري بلفظ " منظرش وسول لله كان من جرساء فأعطاه ساكوق سنه والراه في بهياء .

 ⁽٣٦) وفي النسخة أح ال بكفيه تحفر الطويق إذاته يكن له همل ومؤنه، وإذا كانا له حسار ومؤلة يكفيه حطر الطويق بدولة فالسول.

١٣٠٢٤ - وعلى هذا السفاة التي بتعامل مها اشجاره فإنهم يفرخمون فيمه بينهم، ويكتب المستقرص فلمقرص سفنجة إلى مكان، فإن كان دلك شرطًا في القرص. فهو مكروه: الأله قرض جر منصفة ، فإنه يسقط عن المفرض مؤنة الحمل وخطر الصريق، أو خطر الطريق. وإن ليم يكن ذلك مشروط عن انفرنس، علا بأس به.

٢٠٢٥- وفي أستقي : إبراهيم عن محمد وحمه الله اهالي: رجل قال لأخر: أَوْ صَلَى لَكُمَّا عَلَى أَن أَعِيرِكَ أَوْضَى حَذْهُ تَزْرِعِهَا مَا وَامَتِ الْمُواحِدِ فِي يَدِين هُ فَرَع المُقْوض، لا خصدق شروه وأكروله ذلك.

توع أخرمته:

١٢٠٢٧ - إذا استقر ص طوحًا ، فكسنت ، فإن على قول أبي حنيفة رضي ،فه تعالى عنه يردعيتها إذكارت فالمذه ومثلها إذكارت هالكان وأماعلي هول أبي يرسف رحمه القا العالي و محمد فقد ذكر بعض مشايخ في شرح كتاب الصرف: أنَّ المنابخ ختلفوا فيه. على فوالهما فالربعضهم بردعيها إن كانب قائمة واران كانب هالكة، فعليه فيمساء وقال بعضهم. عليه قيمتها على كال حال.

١٣٠٣٧ - وفي المنتفى ١٠٠١ يعلى على هذا لقول، فقد ذكر ثمه: أبه إذا استقرض فلرسًا، فكسدت، فعليه مثلها في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى هن، وقال محمد: عليه فسمتها يوم كسدت، والدفي رواية إبراهيم عن محمد وحمه الله لعالي " فعليه فيمت في أحراما كسدت لساعة فلنارقيل ألا بكيل، وقال يعقوب "عليه قيمتها بوع استقرض، فقد ذكر القيمة على قولهما من غير مصل بين ما إذا كانب قائمة أو حالكة على قولهما ، والفلوس الخصوبة إذ كسدت فإن كانت فالمذرد عيمها مالإحماع، وإن كامت هائكة، فعلى الاعتلاف الذي مرء وهذه المسألة في الحاصل فرع لمسألة أحري، وهي في كتاب الغصب أن من صصب من احر وطيَّة، وهلك عنده، أو استهلكه، ثم انفطع أوال الوطب، قال أبر حنيفة رضي الله تعالى عنه. عليه قيمته من العصة (يوم الخصومة) وقال أبو يوسف رحمه الله: عليه قيمته من الفضة يوم العصب، وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمته من المصه أأنا يوم الانقطاع، وجه كوبها غرطًا كتلك المسألة أن الواجب على طسيقرض ودمال ما قبض، وعلى الغاصب كذلك، وفا. حصل قبض العلوس وهي رائجة ، فيجب ودمثلها من ذلك الضرب رائجة ، وقد سجز عن

(١) ما بين المغرفين سائط من الأصل وألتتناه من طاوم وقب.

تسليمها واتجة بالكساد، كما أن خاصب الرطب عجز عن تسليم الرطب بالانفطاع، إلا أن غاميب الرطب عبجز عن ود الأصل، ومستقرص الغلوس عجر من رد الغضة لا ، وهو كونها رائحة، وإذا صارت هيله المسالة بناء علم ثلك المسألة "، لو أوجبًا القيمة على قول أبي حنيفة رضي إقه تعالى عنه وحمل اعتبار الفيمة بواو الحصومة ههناء كما وجب اعتبار للفيمة يوم الحصومة ثمه .

قلما: وإيجاب فيمنها من الفضة يوم الخصومة لا بقيده لأن قيمتها كاسدة، وحبتها صواء، بل إيجاب انْعِين كاسدة أحدل من قيمتها ، فأوجينا المّنا على فوله ، ولم يوجب القيمة لهذاء وعلى قولهما لما وجب أعتار فبمتها والجة إما يوم الاستقراض، وإما في أخريوم كالت والنجال كان إمجاب الفيمة من الفضة أعدل من إمجاب عسيا كاسدة، فيه ولى الكلام إلى ثلث المسألة، فإن تصطفحا على شيء بدا بيد، فهو حائز ؛ لأن الواجب في الذمة على قولهما الفيمة من الفقية ، وعلى قول أبي حتيفة رضي الله تعالى عنه الفلوس ؛ وأبامًا كان فالاستبدال به جائز بعد أن يكون الافتراق عن عيز بدين، والجواب في العدلي على ما ذكرنا من غير تفاوت.

وكثير من المشايح كالوايفتون بقول محمده وبه كان يغني الصدر الشهيد الكبير يرهان الأشبة والصدر الشهيد حسام الدييء ومعص مشابخ زماننا أقتوا بقول أسي يوسف رحمه اقه نعالى، وقوله أقوب إلى الصواب في زماننا.

١٣٠٢٨ - وفي بيوع الأمالي : رجل استقرض من أحر شيئًا من الكبل أو الوزياء وانقطم عن أيدي الناس، قال: بجير المقرض على الناخير حتى بدرك الحديث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن الانقطاع عن أبدي اتناس بجري محري الهلاك.

ومن منذهب أبي حنيضة أن الحق لا ينقطع عن العين بهملاك العين على منا عرف في موضعه، وإذا بقى الحق في العرب، والوجود العين غاية معلومة، يحبر على التأخير إلى وفت وجوده، ليصل إليه عين حقه أكتر ما فيه أنه في الشأخير ضرب ضرو للمقرض، إلا أن في أخذ غبر الحق ضرر لمستقرض، وهذا الضرر فوق ضرر التأخير، مكان أولي بالدفع.

١٣٠٢٩ - وفي أنوادر ابن سماعة : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استقرض عن أخر شيئًا من الفواكه كبلاء أو وزنًا، فلم يقبضه المستقرض حتى القطع، فهذا لا يشبه العلوس إذا كسنات: لأن هذا مما لا يوجد، فهذا يحبر على تأخيره إلى أن يحيء الحديث إلى

⁽١) فكنافي ظ ، وكان في الأمن والنسخين. ف أو م . الصفة

²⁵ وقر النسجة "ف: على أدخر نلك المبألة.

أن يتراضيا على قسته، قال: وفي هذا اللوجه مثل رجل استقرض من رجل طمامًا في بلدة الطمام فيه رخيص، فانتقياض بلدة الطمام فيه غال، فأخذ الطالب بحقه، فنيس له أن يحسد، ويؤمر المطلوب بأن يوثن له حتى بعطيه إباء في البلد الذي استفرض فيه.

نوع أخرمنه:

١٣٠٢- في أنوادر من سيماعة عن منحية الحديد الحديدائية (مثالي): إذا أخذ المقرض للمستقرض في بلادة أخرى، فإن شباء أخذ حتى يؤديه في الموضع الدي استقرضه : وإن شباء أخذ جتى يؤديه في الموضع الدي استقرضه : وإن شباء أحد بقيمة ذلك الموضع مهناء وإن أبي المستقرض أن يعظيه القيمة ، أجر عليه .

وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله نعالى رجن استقرض من أخو طعامًا بالعراق. فأخذه القرض بمكة، فال أبو يوسف: عليه قيمته يوم أقرضه، وقال محمد: عليه قيمته بالعراق يرم اختصمه وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق، ويأخذ طعامه.

17.71 - وفي القدوري : إذا استقرض دراهم بحارية، والنف في بلدة لا يقدر على البخارية، فإن كان ينفق في ذنك البلد، فإن شاء صاحب أحق، أجله قدر المسامة ذاهبًا وجائبًا، ويستونق هذه، وإن كان في مندة لا بنفق، وجب الثيمة.

وروی پشر عن أبی بوسف رحمه الله تعالی: رجل أفرض رجلا صعامًا، أو غصبه إياه، وله حمل ومؤنف والتقيا في بندة أخرى، الطعام فيها أغلى او أرحص، وإن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه فال: يستوفق له من طعلوب حتى يؤفيه طعامه حيث أفرضه، أو غصبه،

قال أبو يوسعه رحمه الله تعالى: إن تراضيا عليه، فحسن، وأيهما طلبه الفيسة أجبر الأخر عليه، وهي القيمة في البلد الدي استغرض، أوعصب على حاله يوم أوصي، والفول في ذلك قول الطلوب، فإن كان الفصب قائمًا في يديه بعيته، أجبر، على أحده، وإلا أجبر، على القيمة.

انوع أعومته:

18.77 رجل الترض رجلا ألف درهم، وفيضها المستقرض، تم إن القرض قال المستقرض؛ تم إن القرض قال المستقرض؛ اصرف الدراهم الني عليك بالله وبالدراء من اله تسخصاً، بأن قال له امع قلال، فقعل جاز على القرض بالإجماع، وإن لم يعين شخصاً، فقعل، قال أبو حديدة رضي

⁽¹⁾ مكذا في النسخة أم ، وكان في الأصل و الله أو المال قال: وهذا في الوجه

الله تعالى: لا بجوز على المفرض، وقالاً. يجوز.

أصل المسالة: إذا قال وب الدين للمشيون: أسلو مال ه ايك في كر حنطة، ولم يعين المشم إليه على أراد الطالب أن يأخذ الدنائير من الممتقرض، ودفع باب المسترض باختياره، جاز ذلك، وهذا عندهم جميعًا، أما عند أبي يوسف ومحمد، حمهما الله تعالى فظاهر، وأما عند أبي حنيمة رضى الله تعالى عنه، قلال بالدفع والأخد يحقد منهما بيم" عنديد بالتعاطي.

الطائب، وقال، اصرفها، وحد حقك منها، فعيصها الطائب، وهاكت في يده فبل الطائب، وقال المسرفها، فهي يده فبل أن الطائب، فعيصها الطائب، وهاكت في يده فبل أن يصرفها، فهي من ماك الطائب، الأن العائب أمالة في يده الآه قسضها بحكم الوكالة، والوكيل أمن فها، فهيك الدائم من يده فبل أن يأخذ مها، هنكت من ماك النافع أيضاً، الآه وكيل بالصرف، فالقبض بحكم العند يتم الآمر أولا، ويسمر الدراهم أمانة من يده ما تم يحدث فبها قبضاً لفسه، فإذا أخذ بحقه منها، فقد أحدث في المآحوذ فبضاً تفسه، فإذا الملك بعد ذلك، هاك على مال الطائب، وإن لم يأخذها بحقه، في المآتوذ الميائب، وإن لم يأخذها بحقه، لاما للأن في هذه المسألة أمر الطائب بالبيع بحقه، وإنما يكون أبيع بحقه يؤذ كان بانكاء فيقع البيع للطائب، ويقع فبض الدراهم للطائب، أما في المسألة الأولى ما أمر الطائب بالبيع بحقه، إلما أمر ويقع المنفى المراهم للطائب، أما في المسألة الأولى ما أمر الطائب بالبيع بحقه، إلما أمر ويقع المنفى المراهم للطائب، ويقع المنفى الدراهم، فيقع العمر ف للدافع"، ويقع المنفى المراهم الطائب، والتربيب ما ذكرنا.

توع آخر من هذا الفصل:

۱۳۹۴ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع . رجل استفرض من رجل كرا من معار الشرائع كرا من المعام، في إن المستقرض الشرى من القوض الكر الله عليه بائة درهم، مسار الشراء لا المستقرض صبار ملكا المستقرض بنفس القبض، ووجب عليه للمعرض كر مثله، فصبح الشراء ومخلاف ما إذا الشرى غير من عليه الدين، حيث لا يجوز والانه لا يكده التسلم إلا بالقبض، فكان عاجراً عن التسليم للحال، فلا يجوز الما ههنا المبيع في يد المشترى والأد في دمة ، وفعته في بده أشرى وقع مسلماً إليه، فصح، ومده ، وفعته في بده أربطاً والمعام، فصح،

⁽١٦) وفي النسخة أم: عبد.

١٣٥ هكذا بر السختين الم الرأف الموكان في الأصل والسحد عن : بيفع الصرب للدفع.

وإذا جناز الشاراه إن نقد المائة في الحنس، فالتسراء مناض على صحفه، وإذا لم ينقدها في الفجلس، بطل المستقرض على القرض الفجلس، بطل لا تتونقها عن دين بدين، وهذا بحلاف ما إقا وجب فنمستقرض على القرض كو حنطه، فم إن كل واحد منهما ياع هائه على صاحبه عالصاحبه عنيه، حيث يحور، وإذا افترفا عن المجلس من غير فيص "أشى، الأن هناك الافتراق حصل بعد فيض البدلين حكمًا الأن عن الشراء ملك كل واحد ما في ذمته، وصار فايضًا لما في ذمته، ودمته في يده

قالوا: وهذا على قول أبي حيفة ومحمد وحمهما أنه تعالى الأناعة هما المستقرض يصبو ملكاً للمستقرض بنفس القبض فيجب عنيه مثله دياً في الفعة ، فيصبح الشراء ، أما عند أبي يوسف وحمه أنه تعالى المستقرض بنفس القبض و فيجب عنيه مثله دياً في الفعة ، فيصبح الشراء ، أما عند ظلم يجب في ذمة المستقرض في السنيلاك ، فلم يجب في ذمة المستقرض في المنتقرض الأن صح ملاحلاف و كفلك المستقرض وجمه قول أبي يوسف وحمه أنه تعالى المختلف في المنقود ، وسائر ما يستقرص وجمه قول أبي يوسف وحمه أنه تعالى المختلف في المنقوض والهذا الايست المكانب والعبد والأب المقرض و وجعلت إعارة كل مكل وموزون قرضا و ولهذا لا يملك المكانب والعبد والأب والوصى و والإعارة قلل مكل وموزون قرضا والهذا لا يملك المكانب والعبد والأب عن الأعيان الني قامت مقام الأعيان و المنافع مقام الأعيان و المنافع مقام الأعيان و وحدمد وحمه الله تعالى وهو مكلك الأعيان الني قامت مقام المنافع وجه قرل أبي حيفة ومحمد وحمهما اله تعالى وهو المنافع فيما لا يتبيأ الانتفاع إلا بعد استهلاكها وقوم فيض المين أيضا مقام المقام وهن المنافعة الهذه الضرورة والمنافعة في باب الاعيان ثلك بالقيض ونكما هذا العين بعضور مدول المنتهلاك الرقيض المنافعة المنافع وحق المغرض وغياب الاعيان المنافعة المنافعة المنافعة وحق المنافع المنافعة ومحمد وحده والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة ومحمد وحدة والمنافعة في باب الاعتباك الرقيض الأعيان بتصور مدول المنتهلاك الرقيض الأعيان بتصور مدول المنتهلاك المنافعة المنافعة المنافعة ومحمد وحدة على المنافعة المناف

والداليل عليه "أن المستفرص لو ماع تقرض من غيره، يجوز، وكان القمل له، ولو بقى على منت القرف في المستفرض لو ماع تقرض من غيره، يجوز، وكان القمل له، ولو بقى على منت القرف، في المسالاك، لكم يقف هذا المبع على إجازه، وكدا ساتر تصرفاه من الهية والصدقة على هذا، في إذا نقد المسترى المائة في المجلس، فم و جد بالكر عبياً، لم يرده بالعبيب الأنه لا وجه إلى وده بحكم الشراء؛ لأن العقد ما يشاوله، ولا وحه إلى وده بحكم القرض ترع لا يوجب السلامة عن العبياً"، ولكن يرجع بتقصال العب من

⁽١)وهي آه . من مير لقد.

 ⁽⁷⁾ ما يب المقونون ساقط من الأصلى، ورغا أثبت هذه العبارة من السيحة أع أ...

 ⁽٣) وهي المسخة عن : من العيب، ولكن يلزم فيل المقاوض، ولكن يرجع بنفصان العيب.

اللمس و الأن اللبع "كو وجب له في الذهة بدلا عن المقوض بحكم الفرض، والمقسوض محكم الفرض، والمقسوض محكم الفرض مع المقبوض بدلا عنه والمقد يقتضي السلامة من العبب، وقد طهر أنه معيب، وقد تعلّم رده والأنه دين في فقة المشترى، فلما اضراه سقط عن فضه، ورجع بنقصان العبب. كما لو اشترى عبداً ، فهانك في بد المشترى، تم اطلع على عبب به ، ولو كان القرص المنبوض مستهلكاً ، كان الجواب كما فلنا، تكه عند الكل، وكذلك الحواب في كل مكل وموزون، في الدراهم والغناير والقلوس إذا كان فرضاً .

۱۳۰۳۵ - وقال في أخر الباب. لم اشترى ما عليه من الكر الفرنس مكو مشه ، حاز إذا كمان عبدًا، وإن كان ديدًا لا يصح ، إلا أن يقسضه في الجنس لما صراء قول وحد المستفوض بالفرص عبدًا، لم يرده ، ولا يرجع بقصان العب، بخلاف الوجه الأول، والثوق بينهما أنه لو رجع بنفصان العبب، إنما يرجع بنقصان الكر دفع المسقرض عوضاً عن المستفوض ، فبكون هذا مسادله كر من طعام بأقل من كر ، وذلك رباء أما إذا كمان اللمن دراهم ، لو رجع يسحض الله وهر، كان هذا مهادلة كر بأقل من مانة درهم، وذلك لا يؤدى إلى الره.

۱۳۰۳- وقال في أخر الباب: إذ السترى السنفر من يعبد وهو مقدوض، لم يصح الشراء؛ إذا مدات المستفرض، وإما الشنرى ملك نفسه، للا يصح، وعلى قيدس قول أبى بوسف وحمدالة تعالى: يصح؛ إذا ملك القرض.

وان قبل . يم لا تقدم فسخ القرض تصحيحًا 5 قصدًا ، كما تقدم فسخ البيم بألف على البيم بألفين وخمسمائة تصحيحًا لما قصدًا؟

قلنا: فسح القرض لا يتم إلا برد القرص، ودلك فعل، والأمعا، لا بمكن إلياتها عطرين الاعتصاد، فلا يتمت فسخ القرص إلا إذا سفط اعتبار الرد شوط الفسح مقتصى الإقدام على السع، ولا وجده إلى ذلك؛ لأن ما صار شرطًا ["" للشيء، لا يسقط اعتباره، وإذ كان ندوت ذلك الشيء بطويق الاقتضاء.

١٣٠٣٧- ونظير هذا ما قال أبو حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: فيمن قال لغيره: أعنل عبدك على بغير شيء ، لا تثبت الهية بطريق الاقتضاده فأن القيض شرط له ، وأنه قعل، ولا يمكن إنهاته بطريق الاقتضاء إلا إذا سقط اعتبار القبص شرطًا للهمة ولم سقط، وإن كان ثبوت الهية مقتصى غيره، وهو الإعناق عن الأمر، كذا ههنا.

⁽١) مكذ في النسختين: الله والم ما وكالناس الأصل والنسخة أطأا: البيع

⁽٣) ملايين للمفوفين ساقط من الأصار وتُغْيَمَاه من طارح وصاد

۱۳۰۲۸ - ولو اشتری المفرص من المستقرص عبن ما فیصله، صبح عبد أبی حنیفة ممحمد رحمهما فه تعالی؛ لائه ملك انستقرض، وعنی قول أبی یوسف الابصلح؛ لأنه ما زال عن ملك المفرض، فلا يصح شرعه.

17.79 - وعنه أيضًا : وجل أفرض وجلا مانه درهم عنى أنها جداد، فقد مسهد، نم الشراط المستقرض من القرض بعشرة دانتيا مسج، أما على قول أبى حيشة ومحدد وحمهما الله تمالى ؛ فلأنه وحب على المنتقرض مثل ثلث الدراهم وينًا في الذمة بالإصافة، بل ينعين عنمها، وحسار هو باتمًا الذمانيو بمثل ذلك الدراهم، فصائر وحوب نك الدراهم في الذمة وجودها والدنم عنزلة وحد لاف مد أنه العاملة من الأن في يبع الطعام الدف وينعيق بالعين بالإضافة، فودا لم يكن في دمته شيء لا يصح الشراء، أما ههنا بخلاف في هذا المسح الشراء، أما

1994 لو افترقاعن طعلس من غير قبض البدل، وهو الديار، يبطن الصرف. لافترافهم، عن المحقس من غير قبض يدان الصرف في المحلس، وإن قبض الدائير قبل أن يتفرقا، فالعقد ماض على الصحة؛ لأن الدائير معبوضة حقيقة، والدين مفتوض عليه أيضًا، فوجد قبض بدلي الصرف في المحلس، وفي مسألة الحلة العدد ليس بصرف، وما ليس بصرف إلما ينظل بالدينية في المدلين، وذلك يزول للابض أحتجمنا، تم في مسألة الحقة لم لجنل الدين عبرلة القبوض، إلا لو كان في معنى الفقوض لما حضيع إلى قبض المعلد الآخر ا لأن في علد غير الصرف يكنفي بقبض أحد البدلين.

والوحه في هذا أن يقال إن في المتود كلها السرط تمين أحد الدارين حقاً للشرح ليصير محل العقد موجوداً عبر أن في باب العمر في الما يتحقق النمين إلا بالقبض شرط فيص أحد البداري (لا بالقبض، شرط فيص أحد البداري (لتعين) الشرع و شرط فيص مصالت الدين إلى القبل عن حكم مفيوض، ووجد فيض الآخر في المجلس صدر حق الشرع، وحق العين المهاء ما في العين مصار و قد مقبوضاً لا ينافي كونه ديناً و فم يصر حق الشرع مقاماً و فين وحد المستوض المهاء فين وحد المستوض من المزاهم مقاماً و فين وحد المستوض من المزاهم مقاماً و فين وحد المستوض من المزاهم القبر من المؤسس إلى المالوهم المعتم العقد أو محكم القبر من المؤسس وكالم من وكالم الموسودة والمدين على ما مرافى القبر القال الأول، ولا يرجع بشصان العب هها القرائس وكلا إلى حكم التعين العب هها القرائس وكلا الوجهين المنتم على ما مرافى القبل الأول، ولا يرجع بشصان العب هها

⁽١) ما من المصولين مناقط من الأصل وأقيامه من ظاوم وهنا.

أيضًا ، مخلاف مسألة شراء الكر الذي عليه بالدراهير.

والفرق: وهو أن المقد يتمثل بالكر اللي هو عين بالإشارة، فيتمثق بالكر الذي في دُّمة المستقوض أيضاً بالإضافة، ولهذا إذا اشترى كو حنطة في ذمنه من إنسان، ثم تصادقا أنه لا حنطة عليه أنه يبطل الشراء، وإذا تعنق العقد بالكر الذي في ذمة المستقرض، فلو رجع بحصة المعيب من الدراهم، كان مشتربًا الكربأقل من مانة، وأنه ليس بريا.

لمما في مسألة لادرامه الذي في ذمة المستفرض لا تندين لإضافة العقد عليها، ألا ترى أنها لو كانت عبنًا لا تتعين لإضافة العقد السهاء فكفا إذا كانت دبنًا لا تتعين لإضافة العقد إليهاء. ولهذا لو اشترى مانة درهم في ذمته لإنسان بعشرة دنانير ، ثم تصادقا أنه لا شيء عنيه ، لا يبطل الشراء، وإذا لم يتعلق الصفد بالدراهم الذي في ذمة المستنفر خور، وجب للمستنفر ض بهذا الشراء ماتة درهم جياد في ذمة المفرض بدلا عن الدنانير، وللمفرض على المستفرض ماثة مثلهاء فصار فصاصاء وصار السنفرض فاضياما كالاعليه بالوجباله ليرضه المقرض بالشراف فلو رجع بنقصان العيب، بسلم له ماتة درهم وزيادة شيء، وهذا هو الرباء

١٣٠٤١ - قال: نيس لنمستقرض أن يرد على المقرض مثار دراهمه الزيرف، ويرجم علم بالجياد، وهذا قول أس حدقة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف: له ذلك، وهذه المسألة فرع لمسألة أخرى أنامن كاناله على أخر مائة درهم جباد، فأوقاه الديون زيرفًا، والم يعلم وب الدين حتى هلكت الدراهم في بدء، واستملكها، ثم علم بذلك، فأراد أنَّ برد عليه مثل المغبوض من الزيوف، ويرجع عليه بالجياد، لبس له ذلك في قول أبي حتيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف له ذلك استحسالًا.

فوجه فرار أبي برسف رحمه الله تعالى: إن القبوض لو كان فاتمًا بعيته، كان له أن يرده، ويرجع بالجياد، فكذا إذا أمكن من ودمتله، وعجز عن ردائمين، إذرد المثل جعل كودُالعين إيداء لحقه في الجودة، ونظراً له.

وأبو حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى فالا : بأن القبوض إذا كان تائمًا بعينه ، فإذا رد ، بتقض القبض من الأصل، ويلتحق بالعدم، فبعود حقه في الأصل، فيعود في الجودة أيضاً، أما برد مثل المفيوض، لا ينتقض القيض في المقيوض، إذ الفيض لم يرد على المثل، وبرد غير المسوص، لا ينتقص الفيض في الفيوس، فلا يعود حقه في الأصل، فلو عاد في الجودة عاد ابتداء، وحقه لا يعود في الجردة ابتداء.

١٣٠٤٢ - ولو وجد المستقرض الدراهم المستقرضة ستَّوفة، أو رصاصًا، وباقع المسألة

محالها ، ودها على المقرض و لأن السكوقة والرصاص غروض واستفراهن العروض الطي بعد هذا إن لم يتفرقا عن المجلس و وقد نقد المبانير ، واستوفى مانة درهم حياد في المجسس . بالرشطة عش المسلم في الدلة .

فود ثبين أنه بدركان في دعت دراهم والفراض "أصبار كأن العقد مطلق لم يصف إلى ما في دمة المستقرض ، فلا يا مثل العقد والفرض في المحلس، فأما إذا تفر فا عن المجلس، فقد بعض المصرف الافتار الفهاما عن شهر قبض أحد الدائري، وهو الغاز هم في المجلس، وكنال المستقرض أن يسترد دناير و مصبار كي جل مشرى دواهم مدنادر ، وسدم المالير ، وقبض الدراهم ، ثم راجمها عنوقة و استبدال في المجلس ، يصبح العقد، وإذا افترق عن للحاس حتى حضل المقدد ، وإذا افترق عن للحاس حتى

1994 - دلو قان الدين على المستصرفين تنابوه أو فدوسنا، فاشتراها بدراهم، مم وجدها ربوقا، أو نبهر جدة أو ستُوقف في الدنائير اجواب ما ذكره في جسيع الأحوال، وكذلك الخواب في العلم من إذا كانت زيوقا، أو سيوجه، أنه إذا وجد العلوس ستُوقف، وقاد نعرفا بعد فيص الدواهم، كان العقد حائراً، وإن حصل الاقتراق عن عن عنو بدين، ولكن في عبر عقد لصرف، فلا يو حب العساد حوالة مبحانة ولحائي أعلم .

الفصل الرابع والعشرون في الاستصناع

47°48 - يجب أن يعلم أن الاستصناع حائز في كن ما جرى التعامل فيه، كالقلاسوة، والحقف، والأواني المنخفة من الصغر، والتحض، وما أشهه ذلك استحسائا، ولا يجوز فيمالم يجر التعامل فيه، كالنباب وما أشبهها، والقياس أن لا يجوز الاستصناع أصلا، وبه أخذ زفر والشافعي رحمهما الله تعالى.

وجه القياس في ذلك ما روى عن النبي على: أنه نبي عن بيع ما لميس عند الإنسان، ورخص في السلم "" وهذا بيع ما لميس عنده الاعلى وجه السلم و فلا يجوز عملا بهذا الفاهر و ولان من جوز الاستصناع فيما فلناس فيه تعامل إما أن يجوزه إجازة و لايما ، أو سلما ، لا وجه إلى تجويزه إجازة و لانه استأجره ليعمل في ملكه ، فإن الادم ملك العامل و لا حبه إلى تجويزه بعا و لا تعامل أو لا وجه إلى تجويزه بعا و لا تعامل العامل و لا وجه إلى تجويزه بعا و لا تعامل المعمل في ملكه ، فإن الادم ملك العامل و لا حبواز السلم ، وإذا لم يكن تجويزه على موافقة عله العقود ، كان باطلاء كالاستصناع إلى النياب ، فهذا وجه القياس ، ووجه الاستصناع إلى النياب ، فهذا وجه القياس ، ووجه الاستصناع إلى النياب ، فهذا وجه القياس ، ووجه الاستصناع إلى يومنا عذا من غير فكير وردّ من المصحابة الاستصناع في هذه الأشياء من لمدن وسول الله في إلى يومنا عذا من غير فكير وردّ من المصحابة رحمه يتبرك بها الفياس ، ويخص بها الأثر ، ألا ترى أن دخول الحمام بالأجر جائز استحسان ليعامل الناس من غير فكير وردّ من علماء كل عصر المعام بالأجر جائز استحسان في المعام وقدر ما يستعمل من الماء على عصر وإن كان القياس بأبي جوازه ؛ لأن مدة ما يكل حمام وقدر ما يستعمل من غير فكير وردّ من علماء كل عصر ، وإن كان القياس يأبي خوازه ؛ لأن مدة ما يغلس جاز ذلك لنعامل الناس فيه من غير فكير وردّ من علماء كل عصر ، وإن كان القياس يأبي جوازه ؛ أن كان القياس يأبي جوازه ؛ لأن كان القياس يأبي حوازه ؛ أن كان القياس يأبي جوازه ؛ لأن كان القياس يأبي جوازه ؛ أن كان القياس يأبي جوازه ؛ أن كان القياس يأبي جوازه ؛ فكذلك هذا .

 ⁽¹⁾ أخرجه الفرطين في تفسيره (٣/٩/٢)، وذكره ابن حجر في "الدرابة (١٥١/٢)، وقال: صححه ابن حجبان والحاكم والنسائي من طريق مطاه الحراساني عن عبد افة بن هجر، والشافعي في "الأم (٥/ ٢١٢)، ثم قال الحافظ (ثم أجده مكذا

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

والأصل في ذلك ما يروى عن النبي يشؤله قال! مساوله المسلمون حسبة فهو عند الله حسن الله والمسلمون رأوا الاستصناع حسف فيكون حسنا، بحلاف الاستصناع في ما لا تعامل للناس فيه ، نحو الثبات وما أشبه ولك الأن اللجوز للاستصناع النعاس ، فقيما لا تعامل فيه ، لا يجوز ، فتعمل فيه بالقباس ، نم أمر الاستصناع فيما للناس فيه تعامل إذا جاز استحسال فإغا يحوز معاقدة لا مواعدة ، بدليل أن محسماً رحمه الله نعالي ذكر فيه القباس و الاستحسال ، والدليل عليه أنه قصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما الانعام فيه ، وتو كانت مواعدة لحار في لكل .

و الدليل عليه أن محمدً وحده الله تعالى فال في الكتاب (فا فرغ الصانع من العمل) . وأتي به كان المستصنع بالخيار ؛ لأنه انسترى ما لم يرَّه، فقد سماه شراء ، وكدلك قال: إذا قيص الأجر و فإنه يمك .

ولركات مواعدة لا معاقدة لكان لا يصبو الأجر منكات، هذل أنها تنعقد معاقدة لا مواعدة، ثم كيف ينعقد معاقدة (يغول) " ينعقد إجارة ابتداء، ويصبر بيكا النهاء من سلم قبل التسليم بساعة، بذليل أنهم قالوا: بأن الصابع إذا مات في تسليم العمل، يطل الاستصناع، ولا يستوفى المصنوع من تركته، ولو العقد بيماً بندا، والنهاء، لكان لا يبطل بموته، كما في بع العين والسلم

19:49 وقال محمد رحمه فقاقعان إن أنى به الصانع، كان المستعمم بالخيار الأنه الشيرى شيئًا فه يرأه ولو العقد إحارة ابتداء وانتهاء، فم يكن له خيار الرؤية كما في الحياط والصياع، ولو كان يعقد بيعًا عند النسليم لا قبله بساعة، لم شنت خيار الرؤية الأنه يكون مشتريًا ما واله وحيار الرؤية لا يثبت في المشترى، فعلمنا أنها نتعقد إجاره ابتداء، وان كان النباس بأياه؛ لأنه إجارة على عمل في ملك الأجر، فم يصير بيمًا انتها، قبل التسلم بساعة، وإن كان القياس يأبي أن يصير الإجارة بيمًا وكنا تركنا القياس في الكل فكان التعامى، والعنى في داك أن المنتصنع طلب منه العمل والعين جميعًا، فلا بد من اعتدارهم جميعًا، واعتبارهما

⁽¹⁾ أحراجه الحاكم في المنتدرك (10)، وروادالبهيقي أيضًا في شعب الإعداد (400)، وذكره الهيئة وكراء المنتدرك (400)، وذكره الهيئة في أصحح الروائد (40/10): باب الإحماع، وذكره المحلولي هي كشف الحقاء (40/10) والرحماع (40/10) والرحماء الرحماع المناتجة في حصيح الإحماد (40/10) دب الإحماد العماسية، وعبراه إلى الحماكم في المستدرك ، وقال صحيح الإحماد.

 ⁽۲) وفي النسخة حدًا حتى تقول به مكان بقول

جميعًا في حالة واحدة ممصر الآن بين الإجهزة والبيع تنافيًا، فحوزناها إجازة ابتداء؛ لأن عدم المعفرد عليه لا يمنع انعقاد الإحاره، ويمنع انعقاد البيع، فاعتبرناها إجازة ابتداء، وجمعناها بعدًا قبل التسليم بساعة توفيرًا على الأمرين حظمهما كما فعمنا، هكذا في الهية بشرط العوص، اعتبرناها تبرعًا ابتداء عملا بالنفظ بيمًا انتهاء عملا بالعني، ولذلك قلنا: لو مات قبل التسليم، يبطل كالإجازة، ومني سنم كان المستصنع بالخيار؛ لأنه الشنوي ما لم يردًا.

18.47 وهذا مغلاه ، ما نو المناجر وراقًا بكت له كتابًا بحيره ، أو صناعًا ليصنع ثوبه بعيبته ، فإنها تتعقد جارة ابناء والتهاه ، وإن كان فيه الحياك العبن من المستأجر ، وهو الحير والصيغ ، لأن كليك الحين على الانتهاء ، لاتصال الصنغ علكه ، فإن الصنا غلكه ، فإن الصنا العبن على الانتهاء ، لاتصال الصنغ علكه ، فإن الصنا العبن عن فير عهد أصلا ، وإذا أمكنا غليك الصنغ من غير عهد أصلا ، وإذا أمكنا غليك الصنغ من فير سع ، ثم تضعر إلى أن مجعل الإجارة بيعًا انتها ، وأنه خلاف القياس ، فأما لا يصبر ملكًا له قبل ملك المحل ، وذا له يمكن ، وإن اعتبر العالجارة ابتداء ؛ لأن العمل العبن من المستصناح ، وذا له يمكن العبن منه أولا ، ولا محمد ، وحد علد ، يبعًا انتهاء بيمًا قبل المسلم المسلم من المسلم بعد عبار الرابة ، ولهنا أورد محمد ، حد علد ، يبعًا انتهاء بيمًا قبل البيوع ، وفي كتاب الإجارة والسع ، وأنها شبهًا من الأجلس من الإجارة والسع ، وأنها تتعقد البيوع ، وفي كتاب الإجارات الأن فها شبهًا من الأجلس من الإجارة والسع ، وأنها تتعقد إجارة إنده ، وفي كتاب الإجارة منها من الأجلس من الإجارة والسع ، وأنها تتعقد المبارة المندة في الكتابين جميعًا ، فلهذا أورد في الكتابين .

فإن قبل الوكان تتعقد إجارة لكان الصالح يجير على العمل، ويجبر المستصنع على إعطاء الفراهم، كلما في سائر الإجارات، ولو أتى النسانع بصنوع صدم قبل العمل، برئ الصالع مما لزمه بالاستصناع، ولو انعقد إحارة، الإستحل عبيه العمل بعد العقد؟

قفنا: الروايات في فروم الاستنصاع وحدم اللزوم مختله قد روى أبر يوسعه عن أبى حيية وحمهما الله تعالى أبل المستنصاع وعلى ما اللزوم مختله وي المستنصاع في غلى المستنطق الله تعالى وإذا شاء لم يقعل، وإذا أنى السائع بالمستوع، لا يعجر المستنصاع على القبول، يل هو ما لخناره إن شاء تبر يقبل، وذكر الكرخي وحسه الله تعالى في كتابه الد تفاد المقد ليس بلازم، ولم ينسب هذا التبول إلى أسد، وقال أبو يوسف أو لان يخير المستنصاع دون النساع، وهو روايه عن أصحابنا وحسهم الله تعالى، أم رجع أبو يوسف عن هذا، وقال: لا حيار لواحد منها، برجير المستوع على الفيول

وجه ما روى عن أبي يوسف أنه يجبر كل واحد منهما، أما الصائع فلأنه صمن العمل.

فهجير على العمل، وأما المستطع فلأنه لو كم يجر على القبول، يتضرر به الصابع؛ لأنه عسى لا يشتريه غيره أصلاء أولا بشتري بذلك القدر من النسن، فبحير على القبول دفعا للضور عن الصنائع

و جه قول أبي يوسف و حسه الم تعالى أولا: وهو رواية عن أصحابا: أن المستصنع الشترى شيئًا لم براه وللمستوى ما لم يراه الخيار بالص لا لبائع و جه ما روى عن أبي حبيمة رخص التقوى شيئًا لم براه والنسبوي ما لم يراه الخيار بالص لا لبائع و جه ما روى عن أبي حبيما المدائع على العمل و وإن كان يدهد إجازة و لأنه لا يكن العمل إلا يوتلاف عين و والإحارة والمدائع على العمل وإن كان يدهد و والإحارة والم يكن العمل إلا يوتلاف عينه و والإحارة والأحارة والمنافق على العمل والايون حينه والإحارة ورب الأرض كان لله الإيكام المنسية و وصله المنافع والمنافع المنافع المن

وآما قوله: لو لَي عصنوع صنعه قبل العقاد، لم يجبر على العمل، قلنا: المعدود من العمل ، قلنا: المعدود من العمل المول، فإذا سلم المعدول مشط عبه العمل، هذا إذا لم يضرب لذلك أجالا، قال أبو حنيقة رضى الله تعالى عنه: قو آجل بصبير سلمًا، ولا يسفى سنسناعًا حتى يجب تعجيل وأس المال في المحلس، ومنى أثى بالصنوع على الوصف الذي وصفة لا يكون له خبار الرؤية .

18:47 وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إنه لا يصبر سلّماً ، بل يبغى استصناعاً ، وهذا في استصناع للتاس فيه تعامل ، فأما ما لا تعامل للناس فيه كالاستصناع في التباب ، فإنه يقلب سلّماً بضرب الأجل بالإحساع مكذا ، قالوا: وقعبا في للك إلى أن الاستصناع ، بنعقد إحازة بندام وبعبر بيعاً انتهام ، فإذا ضرب فيه الأحل ، فاعتبر معنى الإجازة فيه يتع أنا بصبر سلماً (الأن الإجازة الانصير سلّماً بشرب الأجل ، كما و قال خياط: خط هذا الثوب علاً ، أو إلى شهر ، الإبصر سلّماً إشراع بعني البع يوجب أن يكوب

⁽¹⁾ ما من المفووس ساقط من الأصل وأتمناه من فذوع وف

وأما أبو حتيفة رضى الله تعالى عنه يقول: احتمع ما يوجب أن يصبو الاستصناع سلساً، وما يسع، وترجع ما يوجب أن يكون سكماً على ما ينع، فجعلناه سلماً، وإنما قلنا ذلك؛ لأن اعتبار معنى الإحارة، إن كان يمنع أن يكون سلكاً اعتباره معنى الديم يوجب أن يكون سلماً، فقد استوياً.

وهذا اعتباد آخر يوحب أن يصبر سلّمًا، وهو أنا لو جورناه سلّماً، ورجعنا حالب البيع كذا في ذلك تجويز هذا العقد على موافقة القياس من وحدا لأن البيع حيثة يثبت ديدً في الذمة، وشوت البيع في الذمة على موافقة القياس من وجدك في السلم، فأما منى صنر استعناعًا لم يكن البيع في الذمة دينًا ولا عبدًا، وهذا حلاف القياس من كل وجد، وصدر ما يوجب صيرورته سلّماً شيشان، وما يمنع شيء واحد، فيكون العمرة لما يوجب، تم أذا صدر مناحًا لم يكن لعمستصنع خيار الروبة، كما في سائر الإصلام لا يثبت خيار الووبة، وإن الشنرى ما لم يرد

هرق بين هذا وبين بيم المين، فإن للمشترى في بيم الدين خيار الوزية، وإما كان كذلك، وفلك لأن إثمات خيار الوزية الإبغيد في السلم، لأن مائدة حيار الوزية الفسخ، ولا يحصل هذا المقصود منى رد الفسوص بخيار الوزية لا يقدل المعتمد الله منى رد الفسوص بخيار الوزية لا يتسلخ السلم؛ لأنه تم يرد عين ما تناوته [العقد، لأن العقد لم يناول] مذا الفرض يعينه، وإذا لم يعند، وإذا لم يعند بناول مناه دينا في الذمة، ولا ينفسح العقد برده، بن يعود حقه إلى منفه، وإذا لم يعند تمرته وحكسه؛ لأن حكمه الفسخ واقميم ينفسخ منى ده بخيار الرؤية؛ لأنه رد عين ما نساوله الدهد، فينفسخ العقد برده، وإذا أقاد حكسم وتدرته ربيد -واف أهم -.

القصل الخامس والعشرون في البيامات المكرومة والأرباح الفاسدة وماجاء فيهامي الرخصة

1993. الم مشابختا وحديم قد تعالى العربة الى فيها الرحصة ليس تفسير ها هندك أن يشرى فيها الرحصة ليس تفسير ها هندك أن يشرى فتدا على رؤاوس المحيل مما و مجاودة كبلا أو محارفة المؤاد التي ولان ولك المجرو عسنا و إنحا بالمسبوها الله بها المحرودة المحرفة على سنتانه الرحل و تم مشى على المحرود ويكون أهنة في البستان، والايرضى من نفسه حنب الوعد، والرحوح في الهية ، فيحقيه مكان كفائك قرأ مجاوداً به طرفي مي بالحزر والغان، للباغم ضوره عن نسبه ، والا يكون سحالها لموجوب الله ما دام هذه الله على المحرود عن أنه من دام هذه المحتود المحاردة عوض بعظه فانحور من اخلك عن توعد .

هان قبل الله كان نفستر العربة ما قليم السعى أنا لا تقتصر الرحصة على ما قرن خمسة أوسني [وال اول ذكرها مقصورة على ما دول حمسة أوسني؟

قلبا عندنا الرخصة غير مقصورة على ما دول حسمة اوسق [7] إلا أن الراوى إنما لكر الرحصة مقصورة، إد " التعرية التي رفعت كالت فيما دول حسمة أوسق، فظن لراوى أن الرخصة مقصورة مروى شما ظل و واقع أعلم .

١٣٠٤٩ الخالف المشايح في تعسير العينة التي ورد النهي عنها عن فوقه عليه النساة والسالام ١٩٠٥ تباعد العن وأشعتم أناب البقر ذللتم وظهر طليكو عدوكم الله على مضهم.

⁻⁻

¹⁹⁾ ما ابن الدقة في سائط من بأحمار ، وعائدت هذه العبارة من السنجة الذاء ويعصمها من المسخمين : لما والع

وتمعوفر المسخون أف بأنو الأنامكان إد

⁽۱۹۵۱م مع آمودان من است. (۱۶۵۹) عام عن ميني عن المستان مسيقي في الكتاب (۱۸۰۵م). ايات ما ورد في 2 هيئة (شايع الكتياف وآموانم في الطية الأولياء (۱۶۰۹،۵۶۵ والن مادو الن المكافل التي ضعفاء الرحال (۱۲۰/۱۵۶) ودكره الرياض في العمل التي الدينة (۱۶۵۵م) وقال ارد (۱۸مام أحمد التي التام الرحاد الن طريق التي ضوياء وقال العالم خليث صبحته و الحالة عملاء والطحيف فكره أيت

تفسيموها أنا بأتي الرجل انحساج إلى احم يستنفرضه مستوة دراهم، والابراغب مقارض في الإغراض منه ما في الفضي الذي لا يتاله بالقراض، حيقول البس بتبسير على الإفراض، إد لا بحصل به ربح، ولكني بيعك هذا الوب إنا شئب بالبرز عشر درهباً ، وقيمته في البير في عبيرة النبيع في السوق بعشره فيرضى له السنقرص ، فينبعه المراص منه دالتي عندر درهما، فم بيبعه المشترى في أنسوق بعشرة، فينحصل فرب التوب ربح درهس يهذه التحارة، ويحصل اللمستقرض فرضي عشرة وسميت مفا العضا بالعيناء الأبه أعرض عبي ردين إلى مرم العين و وقال معضهما العسبيرها أتا يفاحلا سهما فالذاء فيبيع القرحي لزمه من المستفرض باتاني منشرة هرهماً ، ويسلمه إليه ، ثم يسم المستقرض من التالث الذي أدخلاه مشهما بعشرة ، ويسلم النوب والمعاه أغمرانيا النافات بيبع اللواب من صدحت النواب وأرهم بالقراص معسرة، ويستب الذات والبعاد وبأخذامه العسرة، ويدفعها إلى طالب القرص ، فيحمل لطالب القرص عشرة دراهم، ويحصا الصاحب التراب عليه المراحشو درهمك وهذا حيلة مزاحيا الموادر

وكالذمحمد بن سلمة البنجي راحمه الله تعالى بقول التجار للج: إن العبنة التي حادث في الحذيث فليرس تالعكم هذا

١٤٠٥ - وفي أفيتري السعى أن أنه المنع الذي تجار فوه أفيل مسترقيلة ومستوديع الوقاء، خرراً عن الرما في الحقيقة رامن، والبيع في بدائشتري كالرحن في بدافرتهن، لا علكه ولا يحل له الانتفاع به إلا بإذها لراهن، وهو صدمي له أكل من نسريه، و مسملكه من عيمه. والدبن سنقط بهلاكه في بند إذا كان فيه ولاء بالدبن، والنبائع استرداده إذ قصى الدين، إد لا فرق عضابيته وبين الوهن في حل حكم من الأحكام، وعليه فتوي السيد الزماء أبي شجاع المستوفقة يحوفنوي الفاصي الإمام على المغدي بمحاري موكثير مورالأشة على هذب

١٣٠٥٠ وهي اعتباوي أبي الفيصل: حيثل عن كيره بيندرجل والدرأة، بناعت المرأة فصيمتها من الرجل و والمشرطف أنها مني جدات بالناس وراد عليها تصليبها والتوناع الرجي لصبيه والعل للمرأة فيه الشفعة واقتال إلى كان البيع بيع معاملة ، ففيه الشفعة للمرأة، سواء فإن تصبيبها من الكرم في سدها، أو في بدائر جل، قبل: فما قال. الأدبيع العاملة والتمعنة حكمه حك الرهن و وللواهن الشفعة و وإن كنال الوهن في بدالونهن و ومصر مضابح سب قدر و حمهم افه نعالي ، قالوال إدالم يكن الوفاء مشروطًا في البيع ، محمل عنا بيعًا في حو المشوى حني بحل له الانتفاع بالمتشرى، كما يحل ، الانتماع بسائر أملاق، ويحمل رهنًا في حق المتع

الناويرين فيص الغامر (18 -193 و1975).

حتى لابتمكن المشترى من بيمه، وإذا مات لا يودث عنه، وإذا جاه البائع مالمال، يؤمر المشترى بأخذ المال ورد المبع عليه، ويجور أن يكون للعقد الواحد حكمان، وقد مرّ طلير هذا في السلم، وإنما فعلنا فكذا خاجة الناس بمصهم إلى أموال البعض مع صيانتهم عن الوقوع في الربا.

17.07 - وسئل أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى عمن يحتاج إلى شراء الأشيباء، ويخاف الوقوع في الحرام، فل شراء الأشيباء، ويخاف الوقوع في الحرام، فل بعب عليه أن يسأل عن كل أحد يريد الشراء، قال: الأشياء على ظاهرها التي جرت العادة عليه حتى تجيء العوارض، فإذا كان نقدا قد غلب الخرام على أهله لو كان البائع عن يتخذ المال من خبيك، فالسؤال حسن، وإذ كان نقد الغالب على ظنه الحلال في الأسواق لا يجب السؤال.

١٣٠٥٣ - وسنل ابن مقائل عن بيع الزنار لأهل الذمة ، قال : لا بأس به ؛ لأن ذلك وى لهم، ويكره بيع المكتب المفضض من الرجال إذا علم أنه يشتريه ليلبسه .

۱۳۰۶۶ - ومثل الفقيه أبو يكر عمن بريد بيع عبده الأمرد من تاسق يعلم أنه يعصى الله به، قال: يكرم لأنه إعانة على معصية الله تعالى .

1800 - وسنل أبو القاسم عسن يسبع ويشتري في الطريق، قال: إن كان الطريق واسعًا، ولا يكون في قمود، ضرو للناس قلا بأس به.

وعن أبي عبدانه الفلانسي: أنه كان لا يرى بالشراء مه بأسًا، وإن كان بالناس ضرر في قعوده، والصحيح هو الأول؛ لأنه إذا علم أنه لا يضتري منه لابيع على الطريق، فكان هذا إهانة له على المصية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَعَالِهُوا عَلَى الْبِرَ وَالنَّفُوى وَلا تَعَارُنُوا عَلَى الإثم وَالمُدُوانُ ﴾ "، وبعض مضايحنا قالوا: لا يجوز له القسود على الطريق، وإن لم يكن للناس في فعوده ضرره ويصير بالقعرد على الطريق فاسفًا؛ لأن الطريق ما انتخذ للجلوس فيه إنه انتخذ للمرود فيه.

١٣٠٥٦ - وجل السترى شيئًا بعشرة دواهم صغار، فدقع إليه العشرة، وبعضها كبار، وهو لا يعلم لا يحل للبانع أن يأخذ، ويصوف إلى حوائجة

و سئل بعض مشابخ بلخ هن بيع الطين الذي بوكل، قال : لا يعجبني بنفسه إذا لم ينتفع به إلا الأكل؛ لأنه يضر ويفتل.

⁽¹⁾ سورة المائدة: الأبة كان

١٣٠٥٧ - وجل له سلعة معيمة يربد معها يتمي أن بس حتى لا نقع المشرى في الغرور ، وقال بعص مسابقة لـ لو لم يبن ، وبلغ ، فسار فاسقًا مردود الشهادة ، ولا تأجديه

۱۳۰۵۸ - قال محمد راهمه الله تعالى في اخرابيوغ الجامع الصغيرا أن ولا فاس سع من يزيد، وهو بيخ الفقراد، وبيخ من كسمت بصاعته، وقد صح أن رسول الله 185 اع قدمًا وحلمًا، وفضًا وحلمًا مه بيخ من يزيد ""، والناس نعامه البيخ الزايدة بي الأسواق من الدن رسول ان يُظاؤلن يومنا هذا من عبر لكير منكر .

۱۴۹۵۹ والاستيام على سوم الغير مكرود، قال عليه الصلاة والسلام: الاستيام الرحل على سوم أحيداك و الل بعض الناس أن سع المراشة استيام على سوم الغيراء وليس كملك

والعرق بين بع المرابطة وبين بيع الاستباء على سوم العير عرب أن صاحب الماراة كان سندى على صفحة ، فعلله إنسان بنص، فكف عن النداء، وركن إلى ما طلب عنه ذلك الرحل، فليس للغير أن يزيد في ذلك ، وهذا استباع على سوم الغير، وإن له يكه عن الناء، فلا على الغير، أن يزيد، ويكون هذا استبالاً على سرم لغير، وإن كان عالى الغير، أن يزيد، ويكون هذا استبالاً على سرم لغير، وإن كان الغلال هو المني بنادى على السلمة، وطلبه إسان شير، دقال الدلال: حيى أسأل المال، فلا المنار الغير، وقال الدلاك، ومنذ البعب بذلك، واقمى النامن، فليس للغير أن يريد بعد ذلك، وهذا استبام على سوم الغير، وهذا الأن النبي عن الاستبام على سوم الغير الدير لدير المدخلك، والوحشة إلما تحصل إداركن صاحب السلمة إلى ما طلب عنه، وعرد على سوم الغير للدير الديرة المؤلفة إلى ما

۱۳۰۱۰ وقال العصير عمل بنحقه خمرًا، والابلس به، وهذه قول أبي حتومة وضي الله تمالي عنه، وعلى قول أبو يوسعه ومحمد رحمهما الله تعالى: يكرف

^{4.6} أخر حد التحاري في أصحيحة (٩٥٥٠) إنها الشروط في الطلاق، ومسلم في صحيحة (١٥٠٥) إنها على صحيحة (١٥٠٥) إنها على تم أحيد، وإنن حيال في صحيحة (١٦٠٩٥). و١٥٤٥) إنها تحرير تم الكري (١٦٠٩٥) والبيقي في المدارية (١٩٠٧) والبيقي في المدارية (١٩٠٥) بالمدارية المدارية المدارية (١٩٠٥) المدارية المدارية المدارية المدارية المدارية (١٩٥٥) المدارية (١٩٥٥) المدارية المدارية

أخرجة الشبياء للدمور في الأحديث للحائزة (1787)، والسنائي في اسمة (1896) بالداهيج فيحل بريدة وفي الكوري (1897). وأمامد في المبدد (1988)، ودكره الديلور في أنسب الرابة (1874)، وعراد إلى أهدمات الدين الأربعة

١٣٠٦١ - وأحسموا على أنه إذا باع العنب أو الكرم عن يتحذه خسراً أنه لا بأس به ، قوجه قولهماء وهو الفرق بين العنب والعصير أناني العصيو الفساد، والفننة من الشنوي تحصل بعين ما تدوله العقف فصار كبيع السلام من أهل القننة في أبام الفننة، وفي فصل العنب الفساد، والقننة من لنشتري لا تحصل بعين ما تناوله العقد مل تحصل بعين أخر، فإن مانناوله العقد يتبدل، وكأنه بمنزلة ما لو باع الحديد من أهل الفننة، ولأبي حنيقة رحمه الله تعالى أن الفئنة والفساد لا تقع إلا بعد تغير المعقود عليه في تقسه، فلا يكره كبيع الحديد من أهل الفننة و تفساد.

١٣٠٦٢ - ولا بأس بسيح المسرقين، وبكوه بيع العملوة يريدبه الخالعمة، فيإن كمانت محلوطة بالتراب فلا بأمن بيعها عندنان

١٣٠١٣ - وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامد الصعير ": عن أبي حنيفة تعالى عنه: في رجل انشري من أخر جاربة شواء فاسلًا بألف درهم، وتقايضًا. ثم تصرف كل واحد منهمة فيما صبار له، يعني النَّشري في الحاربة، والبائع في الله اهم، وربح طاب للبائع ما ومح من الدراهب، وقبريطب للمشتري ما ربع في الجارية ، وهذا قول أبي حنيقة ومحمد.

يحب أنَّ يعلم أنَّ الخبث توهيان. خبث قصدم الملك خاهراء وحبث في الملك لقسساد سببه، والمال توعان: موع يتعون بالتعوين، كالعروض، وتوع لا يتعين بالتعيين، كالأنمان، فإن كان الخبث لمدم الملك يممل في النوعين جميعًا في العروض والألمان حتى لا يطلب الرمح ، كالمُودع بتصرف في الرديعة [عرضاً أو ثمنًا، وكالغاصب إذا تصرف في المخصوب وربح) " لا يطيب له الربح، سواه كان المفصوب عرضاً أو تُمنَّا؛ لأن الخبث لعدم الملك، غير أن الثابت في العرض حقيقة الخبث؛ لأن العقد يتعلق عال غيره وقت الباشرة، وإن كان في الثالي بعسير علوكًا للغاصب، والشابت في الأشمان نسبة الخبث؛ لأن العقد لم يتعلق به استحقاق، وإنما تعلق به إشارة، وهي ملك الغير، فصار ملك الغير وصيلة إلى الربح من وجه، فيتمكن فيه شبههة الخبثاء فيجب النصدق، وإنا كال الخبت في محل علوك له بفساد سببه يعمل في العروض حتى لا يطبب له ما ربح في العروص، ولا يعمل في النفود حتى بطب ما ربح فيها عند فساد السبب، هذا هو طريق بعض الشايخ في تخريج المتألة ، وطريق بعضهم أن العقد

⁽٧) ما بين للفقو بين سافط من الأصل، وإنما أثبتك هذه العبارة من الواز

لا يتعلق بالدواهم المعلوكة بالمعد الفاصد إعالاً يتعلق بمتلها دينًا عن الذهة الآد الفراهم الانتجن مي تقود المعاوضات عائرة حلى عنها الدواهم المعلوكة بالمعقد المعامد لا على عينها، وطاب له وأما اجارية عقد تعلق بها العقد، فكان الوبح [حاصلا على ما ملك] "بعقد عامد والعقد المعامية وكان فيه موغ حيث، والربح الحاصل من أصل الحقت سبله النصادق، وطريق المقسد معمية وكان فيه موغ حيث، والربح الحاصل من أصل الحقت سبله النصادق، وطريق المعين حتى الابجب على المغابض والمقبوض بعينه وقو كان للفساد عيرة في حاسباً" المداهم والنائب لمن المون، كما في جالب المبيع، فصدر وجود البيع الفاسد والدائم بناق عن المعين عن المون، كما في جالب المبيع، فصدر وجود البيع الفاسد وقو أدن له بالقبض للمعرف عن عيما وقو أدن له بالقبض للمعرف عن عيما وقو أدن له بالقبض المعرف عن عيما وقيا، فأما الفساد عبر ساطة والاعتبار حكمًا في حق المهارية الأن حي المائك لا بنقطع عن عيما وفيا، الفساد عبر ساطة من أصل مثلك يسبب فاسد، فلا يعيب له .

١٣٠٦٤ - وذكر محمد رحمه الله تعالى في إحارات الحامع الكبير . حكم الدراهم المعلوكة بعقد فاصد في طيبة الربع على نحو ما ذكره في الجامع الصغير .

وذكر يعمى المتنابع في شرح الجامع الكبيرات أن هذا الجواب إلىا يستقيم على لرواية الني تقول: بأن الدراهم أو انشائم أ²² عن ملك بيبع عامد ونقطع حلى المثالات عن عين الدواهم والفنائب ، أما على الرواية التي تقول. بأن المالك حقه الابتقطع من عينها، وقدمالك أن بأحذ عينها، يحب أن الابطيب له الربع؛ لأن الفساد يفي معتبراً في حقها حكماً، فهذا ربع حصل من ملك استفيد بسبب فاسد، فلا يطيب له.

١٣٠٦٥ - وذكر في إحمارات الحرامع : أن من استغرض من احر أنفًا على أن بعطر الفرض كل شهر علم أن بعطر الفرض كل شهر عشرة دراهم، وقبض الأعم، وربح فيها، طاب له الربع؛ لأنه ربح استفاد بسبب مناح؟ لأن استقراض الألف على أن يعطى السنف ض الفرص كل شهر عشرة إجارة اللاف الشهرة م الأنب الجرارة ما لا يكنه الانتهاع به إلا بعد استهلاك،

٠٠) وفي ف احتوابقاء

⁽٢) حكة في النسخ الثافة التي صف، وكان في الأصل. على ما حصل.

⁽٣) وفي أم أنافي حق المرامم

⁽ع) مكذا في الناس والعالم وكالا في الأصل والنسخة الذار المعولاة

ه به: مدد الإج ارد لاه السفاء ولاحالرها ولهذا لم يجب لأحو بني صحره الفرض من هير رجازور وأنه مباح وافكان الربح حاصلا بسبب هو صاح

١٣٠٦٠- قال محمد و حمدالله تعالى عن الجامع الصحيرات ولو أنار علا قال لاحر بي عشت ألف درهم فافصيها، فقصاص، ونصرف الفاض في الدوريع، مواصادقا على أبدله يكن عبيه دين، يعيب لدالربح، لأنه ملك الفيبوص ملكًا فاصدًا؛ لأنه تبزيه بدل استحق، الأن وحوب الدين بالمسبية، فإذا تصادق معدالتسمية من أنه لم مكن عده دين، صار عمام مة لو لم يستحق المعرض")، وبعد الملك في العوص، لكن لا بطن، فتتمكن شهة عدم اللك، و أو حصرُ ، ارمح من در هو عير محلو كه بشكل في الربح شوبة احتثُ فإذا حصل من فراهم ب لذيه عمم الله كان فه شبهة شبه اختك أن قالا يعتر في وجوب النصدة .

١٣٠٩٧ - وفي نواد حندم ٢ قال سألك محودً وحمدالة تعلى عن إحل باع من الحراجيطة وأنبو إلا المنانع بدعها من أخراء اغيضها المنسري الغاميء واستهلكهاء فالخشوي لأول بالحدد وإزاشاه فبسخ البيع وبإناشاه أحداثناني بشنهاء فإنا أحده تساهاه فعاعه بأكثر مرارأس الكالى، قال: طاب له تلقصي

طَيْبَ أَبُو بِوَسَانِهِ رَحْمَهُ اللَّهِ مَا أَلَى يَقُولُ لَا يَتَصَادَقَ بِالْفُصِلِ ، فَالْمُحَمَدُ أَلَا بِقَالَ فَلَكَ مَ و قال: ١٥٠ : تصديق ماغيرا الزائخة فيحفه براهير.

١٣٠١٨ - و قال أو يا ميم، رحمه الله الرجل المُترى عبدًا، وقبضه ، ومات عنده ، فأقام رجل بينة أن المتراه قبلان فال : له أن يضحه قيمه ، وينصا في هضل الفيمة على التمل

١٣٠٦٩ - وفي الوادر ابن مصاحة العن أبي توسف الحمدالة تعالى: رحل أمر رجلا أن يتنتري للمناه باللف ورهين ونشنو ويتعد النعذاء فأعطاه الأمراء وصبحاء وفقد المشتري ويرامل التاع ملك أهل يطبب له المصل و قال: إن علم الأمو بقلك و خلاه قيم أن فهو طبب له ، و إن زيم به لمور وإن في نفسي ما فيها من هندا له وقم يجه شيء.

١٣٠٧٠ - وفي اللاغلى .. رجل عصب من أحر عبدًا، هاعه أبعث توناع العبدالثاني

وذا قومي المراء الممار تشريحه لوالمنتحير الصوصيء فنفسد اللنك في معوصيء والكن لأينطيء

الرائم برابين وأمانو فبوار بالغط من الأمسواء والذا أتستاه هادا الحدرة من اع

٣٠) هكارا في الم الم وكان في الأفرال والسنجة الطالب مقد المستري، والمنز الماخ عليه

⁽۱)ولي و و در امه

معرض، فدباع العرص بدر هم، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: يتصدق بالعصل عما ضمن من قيمة العبد الغصب، وكذلك لو اعتصبه ألف درهين واغترى بها عداً ، صاعد]'' لأنقان، عُمَا لَمُنْ فِي بِالْأَلْمِينِ " مِن صَالَ وَبِالْعَمَا لَأَكُثُمْ مِنْ وَلَكَ

١٣٠٧١ - وقال أبو يومنك في المُسأتين جميعًا: يطيب له الفضيل، وفو النيتري أمة شوف فاستأه ومعه بأمةه فإنه بحارله وطء فللوالأمة ، وقو يكن يحل به وطورالأولى .

قال ابن سنماعة . وروي أصاحابناك قال. بعني أبا يوسف: لو باع هذه الأمة الثانية تصدق بما رادعني قيمة الأمة الأولى للتي ضمن فيمتها. ووافق أب حيفة رصي الله معالى عثم في الهيم الفاسد، فإنه يقول: لو باع المبيعة بيعًا قاسمًا بعرض، ثم ناء دلك العرض بفضل مما خبيين من فيمم البيم القاميد أنه ينصدق بالمصنء وجعل البيم القاميد أشدين الفصيء في

١٣٠٧٧ - هشام عن محمد رحمه الله لجالي : في رجع التغري من رحل دجاحة ببيضة بغبر عينهاء فليربقنص الدحاحة حتى بافست حمس بيضات لؤون السفية النواحي بسن تغييد على الدخاجة وعلى عمس بنضات أن أو فينا أميات الدجاجة أخدها بدر وما أصاب البيضات الخمس أحذ حصة ما يصبب البخاة من البيصة، ويتعمدن بقية البيص، ولو اللتواها ببيضة بحبياء فهرجاز كثم

وكادا أو التشري بحمه تادمن وطب بغير عبنه، فلم يشيني لتخلف حنى البخلة حملت وطبأه فإذ المنزاها بنسن دميته ، فهو جائز على نحو ما بينا

١٣٠٧٣ - شير عن أبي بوسف وحمه الله تعالى " لو يام درهمًا من تصراني بدرهمون، تم أسلم، قال. إن عرف صاحم، فلبرد عليه الفضل، وإن لم يعرف يتصدق به.

١٣٠٧١ - وفي انوادر ابن سماعة أعن أبي بوسف رحمه له بعالي. رجن تمثري أمة بيعًا فاحدًا ، وقبضها ، وباعهة ، وقصى الفاصر عبيه بالقيمة للبالغر الأول ، وأداها إليه ، وأمرأه الباتم الأول من النفس، وفي التمن الفاس مضغ الفيمة التي أداها، دابه يتصدق بذلك الفضل في قول أبي حنيفة وألي يوصف وحمهم الله تعالى، ويما طاب للمساكين إعلى فياس اللقطة،

⁽¹⁾ ما مين المعقوفين ساخط من الأصل وأنشاه من ظ وموف .

⁽٢) وهي أنها أن تمامت في والأنفس، تم جاه وداعه بأكثر من ذلك . [بالخ

⁽٣) ما بين المعلومين ساقط من الأصور، وإنما أدنت هذه العبارة من أم ..

وقال في هذا "ربح لا بطيب ثهاد الفشرى، وإنا كان فقير" من قبل انه اكتسبه عمصية ، ويطيب للمساتورج "له وهر أطيب ثمان اللفظة الآنه بلك الذي بتصدق به، فإنا لم يتصدق بالربح حتى عمل بالثمن، وربح ربحا فبيعث لهم يوع كلها وبح، فإنا " ينصدق بالفضل في جميع ذات .

۱۳۰۷۵ . ولو عصب مالا، أو عمل يوديدة، أو مضاربة حالف فنهنا، وربح نصدق بالفصل في فول أبي حنيفة رضي لله تعالى عنه.

وقال أنو بوسف وحمداته نعالى البطيب له الفضل من قبل أنه كاذاله أنا ينقد مى ذلك غير الخصب، ولو انشرى بغير لخصب ولقد الغصب، أو انسرى بالغصب، ونقد غير الغصب، فهو كذلك فى قول أنى بوسف، حمدالله تعافى، وقال أبو حيمة رضى الله تعالى عنه الاعتمادي بيد إنا يتصدق والشيرى به وانقده.

15-91 - ريال أنو پوسف. رده المترى جارية بألف درهم. ووالدت في يد الجائع ولداً . وفضيهما المنشرى، وهيهما فضل كثير على الثمن، فذلك طبب له، ولو قتلا في يد البائع، واعتار المشرى، وأحة النهمة، وإنه يتصمق بالفضل، ولو فتل الولد وحدداً أنّه فينه يتصدر. يفصل فيمنه على حصه من النس

197-19 ولو أند دوى عبداً بألف دوهم، فقتله عبد قبل القبض، فلحم به أخذه الشدرى، ولى قبمة فقل على الثمن فليس عليه أن ينصدق به الأنه عرص، وليس يحسب بالنشل في المرض، إلما يحسب به في الدراهم والعدائير، ولو باع هذا أهيد لفضل أكثر عا كان فيه، أو أقل المهاد لفضل بالعصل، ولا يحتوز ما كان فيه، إلما تصدى الأقل من الربح الدى صرار فيه، ومن الفضل للفيرة يوم قبص عدا لعبد، ولو باع هذا العبد بعرص لا يتصدق بشيء، وإذا كان فيه فصل ، فإن أو بدراهم أو دناير فيها فضل، فيي أنظر إلى فيمة العبد المصوع بالجدية يوم ذهبه، فإن أو بكن به عصل يومنها لم يتصدق عنى ما وإذا كان في قبمته فصل يومنها نظر إلى ذلك الفضل، فإن أن كان الفضل، فإن أن المدال بع الفي صدر في بدم، فيصدق بالأوكس "

⁽٦) ما بين العفوقين حافظ من الأصل. وإنجا أثبتت هذه العبارة من العال.

 ⁽٣) هكدا عي النسجين: م و اب ، وكان من الأصل و ط ، الواحد

⁽۴) وفي ام الرائبي مكان فإن

وها مكانا في المسجور . ف وأم ، وكانا في الأصل الأكثر.

منهما

17.194 ولم التداوي عبداً بأفياء وقيدة ألدر و فقتل من به الدائع واحتار المنترى المناز المنترى عبداً بأفياء وقيدة ألدر و فقتل من به الدائع وعبد الألف ويتم الألف الأحراء لا ينصد في ساخ احد الألفي، وعبد الألفي، وحمدته من ألويح عدد أبي جمدة في حديدة رضي اللا المنترى بها وربح و وحب في حدا ألا المنترى بها وربح و وحب في احد الألمي، وحمدته من ألويح عدد أبي حديدة أبي حديدة أبي بوسف وحمدة أله تعدي الإنسان المنتدان بالالف والمنترى بها والمنترى بها وربح عدد أبي بوسف وحمدة ألا تعدي الانهاء والمنتر الانهاء وخدت في ضمدالة المنتدارة والواقال ما أح مع الذيل من القيامة على حدد وأكني منتي الإلمي خصلة أن يكون العبد بوع فيضه مدوى أكثر من وأس ماله ويكون لدى أعنقه على حبيدة وحد أو أكثر وسندي بدلت المنترى من القيامة على يأس ماله المحس عن المناز وحد المنترى والمنه بمائة ألى حبيدة والمنترى من القيامة المنتوى حديدي وباسه بمائة ألى حبيعة وحده الكور مناه المنترى من القيامة الدالم المنترى وباسه بمائة من حديد واحده المنترى واحده بمائة المنترى المنترى المنترى واحده بمائة المنترى واحده المنترى المنترى المنترى المنترى المنترى المنترى واحده المنترى واحده المنترى واحده المنترى واحدة المنترى المنترى المنترى المنترى المنترى واحده المنترى واحده المنترى واحدة المنترى واحدة المنترى واحدة واحدى الكور المنترى واحده المنترى واحدة المنترى وحدة المنترى وحدود المنترى واحدة المنترى واحدة المنترى وحدود المنترى وحدود المنترى واحدة المنترى واحدة المنترى وحدود المنترى وحدود المنترى واحدة المنترى وحدود ا

قصل في الاحتكار

١٣٠٧٩- الاحتكار مكروه، وإنه عني وحوه. أحدها أن يشتري طعاماً في مصر، أو ما أكتبهه ويحرب المحتيك المروف. ما أشبهه ويجد ويشتر من بعد، وذلك يصر بالتاس، فهو مكروه للحميك المروف. والمعرب فيه أن حق العامة نعلق عاجلت إلى المعرب فللحتكار بالاحتكار بريد إبطال حلهم، قلا يطفى لدفائه.

والثاني" إن شترى طعامًا في تكان وريب من المسر، قامه ما إلى الصور، وحدسمه و دلته بضر بأمن المسر، فهو مكروه أنضاء المحردية، والأن (25 كان يحمل معام دلك الكان إن المسر لعنن به حق أمل المسر، فالا يطلق في إنطال حقهم والاحتكار، وهذا قول محسد وجمه الفائم.

۱۳۰۸۰ وقال الموحيفة رضى الانتقالي عنه : إذا اشترى طعاماً في غير الصراء وحمد إلى الصواء فلا إلى بدس غير مصل بين ما إداكات الكان ال في الشترى ديه الطاء فرياً من المصراء أو تعيداً عنه من غير عصل بين ما إداكان يحتمل الطعام إلى النساء أو لا يحتمل و وهذا لان حق أعن الصار إنما يشعلن علم الموجمع في الفيارات أو جابد إلى ضاءها، وحن أبي برسة ، وحمد الله فعالي روايدان في رواية مثل ما فائه أبو حيية رضي الله تعاني ضم.

۱۹۱۸ - وفي رواية الإناستوي به من بصف متله ، و همله إلى الصوره و احتكر فيد يكره التالك أن يتنزي طعامًا في مصره و حبه إلى مصر احراء واحتكر فيه ، فزيه لا يكره ، لقرله عليه الصلاة والسلام: الطالب مرزوق والحتكر ملموره اله ولاي حق أهل الصور لا يتمان اطعام، صور أخره ولا فات الورج أرضه والأخر طعامه ، واله لا يكرم الاله في معنى اخراب الأنه حدث بكسمه والأن دلك خياص حقه، ولم يتعلق به حق جرمه فالا يكرم احتكاء وإنصالا في الغير والكن سنحت الالبم عقراً لاسم، وإشعاقاً بهم، وإدافت الملف الاكون احتكاءً الا كون احتكاراً والان الله معاراً والعالم، وإن صالت الله، بكون احتكامًا الا

²⁾ أحراجه من ما يوه في الده خاكرة والحديث قده 2007، والدارسي البليدهي أدابي عن الاحتكار برقمه. 2007، والبيشي النام ما حده في الاحتكار برقمه 2007،

بالربعين فيما يتكون فليلاء وعلى أصحبات الهم أنظروا الطويل لتسهر فيما دومه يتكون في حكم الفظيل، تم يقع اعتمارت في الاحتكار دين أن لا يدرمون العشرة ويين أن يدرهن ، فويال الناس أعظم من ومان الأمل، وفي الحماة الاجترة في الطعام عير محدودة.

۱۳۰۸۹ - قال متحد رحمه الله ، ويجو الحنكي على البيرة ولا يستو ، أما خبر عني اللبيع و لأو قده بطراً للعامة و وفي عدم الحدر الطوار بهم اكثر ما في ساب أنا في الجدر صور بالمحكوم إلا أن في علا خبر حامل ، والصرر الحاص يسقط اعتباره عند صور العام، قبل احجر على البيع بحد أن يكن على فولهما ، اساحلي جوال بي حيف رحمي الله مطالي عبد الابراء على البيع بحد أن يكن على فولهما ، اساحلي جوال بي حيف رحمي الله مطالي عبد الابراء أن الحدر على البيع بحد أن المحدر أن الحدر على المحدر أن المحدر أن المحدر أن على المحدر أن المحدر أن على فولهما أن المحدر المحدد الكم عندي مطالب أن والأن النسن حي المنام الأم يقدل سنك ، فيكون النفور إلا إذا أعلى قبد بأن بريد أن يبع قبراً منه بالله والمناس يشترون سنه بخسين، وينه الدالة عنه دما للشور عن الناس.

1870 - ويد رفع أمر المعتقر إلى الحكام، فاختكم يلم، فابه وطاع وصل عن كولما المحافظة على المتابع من المواقعة في قولته وقولت أهمة وطاء حر الاحتكار الجالماتين فلمها وما فول المتابع المعتقر المحل المتابع والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة والمحلومة المحلومة ا

⁽۱) اخراجه التراسلي في است (1910) المنا ما جرامي فلسجواء والدوارس حديد (1950) أيضًا. والدوار المواقع المواقع الميشر المارية والمدينة والمدينة المراسلية والمواقع المراسلية والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة المدينة والمدينة والمدينة

⁽۱) أخوام أبو داو في استم (۱۹۶۱) : باب في التسمير ، وأحسد في استماد (۱۹۵۹) والطحاوي - في الإنهاب (۱۹۷۵) (۱۹۹۵) والقيار في الاكتار (۱۹۷۷) والتياني في الاكتار (۱۹۹۹) اباب التيامات والوايد رايل مايان (۱۹۳۱)

تعدى رحل من فادل الفقار، فراعه شمل فوق إجازة القاصى، بعني أمضاه، ومم يبطله، أن عني قول أبي حنيمة رضى الفاتماني عنه فظاهر والأنه لا بري الحجر على الحر، وفي إطال يبعد نوع حجر عليه، أنا على فولهما: والأنهما إن كانا يربال الحجر على الحر، إلا أن الججر هنا لم يرجد حتى لو حجر القاضي على فوم من أوباب الطعاء بأهبانهم، تعدر المسألة على الخلاف.

17 - 48 ومن باع مبهم عناقدر الإمام من الثمن، جاز يمعه، لأنه غير مكره على البيع، بل هو طابع، فقر القدوري، في تدرجه، إذا خاف الإمام الهلاك على أهل مصر أخذ لطمام من الحتكو، وقوق، فإذا وجدوا، ودرامنه، وهذا بسحيح، لأن أهل مصر في هذا الحالة مصطورة إلى مال، والحال حالة المحمصة، وحكم الشرع في المعطر إلى مال الغير حالة المحمصة عذا.

1700 - قال: والنفى إذا كان بضر بأهل البلدة ههو مكروه، وإذا كان لا بضراء، فلا يكره، وحسارة النفى: أن بخرج من البلدة إلى الفافلة التي جاءت بالطعام بريدون البلدة، وكن وحسارة النفوة التي جاءت بالطعام بريدون البلدة، ولا تراجع البلدة، فهو مكروه إذا كان في وقت الحاجة لأهن البلدة إليها، في البلدة، قال كان يضر بأهل البلدة، فهو مكروه إذا كان في وقت الحاجة لأهن البلدة إليها، وإن كان لا يعمر بأهل البلدة، فلا مكره إذا كان لا يلمن على أهل القافلة سعر أهل البلدة، ولا يعرجم بأذ أحير أن فيمة فضام في البلدة كذا، وهم صادق في ذلك، فأما إذا فيس عليهم سمر أهل البلدة، عهو مكروه خي أهل العائلة" - والله أهل، البلدة .

الفصل السادس والعشرون في المتفرفات

١٣٠٨ - دار بين اثنين، باع آحدهما تصفه يجوز، وينصرف إلى نصيبه، هذا هو جواب الكتاب، وكان الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلوائي يقول. إن عين التصف، وقال: يعتك هذا النصف، لا يحوز، وإذا ثم يعين النصف إغا باعه نصف الدار مطلقاً، يحوز.

۱۳۰۸۷ - وسئل شسمس الاسلام الأوزجندي عن رجل سات، وقرك تلاث بنين وبنتين، مباع أحد البنين تصبيه من امن أخر قبل الغسمة من ضياع تصبيه، قال: إن كان نصيب الاين البائم معلومًا للمشتري جاز، وفي "شرح الطحاوي : أحد الورثة إداباع شيئًا من التركة، ينظر إن باع تصبيه من كل شيء، والمنشري بعلم تصبيه يجرز، وإن باع شيئًا معبّاء لا يجوز؟ لأنه يحتمل أن لا يقع هذا في تصبيه، ومعنى قوله: لا يجوز: لا يجوز البيع في كل الشيء، أما في نصيه، يجوو.

وفي أتوادر ابن سنساطة عن أبي يوسف رحمه فقانصالي: رجل ادعى هيئا في بد رجل، فأقام على ذلك شاهدين، أو شاهدا واحداً، فقبل الحكم، باع فلدعى عليه العين س رجل، أو وهيه له، قال: لا يجوز بيعه، ولاهنته، وقال الحاكم أبو الفضل في المنتقى : هدا الجواب خلاف جواب الأصل، يريد به فيما إذا أقام شاهداً واحداً، فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع في هذه الصورة: أن البع جائر، وهرق بن تشاهد الواحد والشاهدين.

۱۳۰۸۸ - وفي أضناوي أبي اللبك أن رجل قنال لأخير: إن لله في يدي أوض خيرية الانساوي شيئًا، فيمها مني بكفا سبية دراهم، فقال: بعنها، ولم يعرفها البائم، وهي تساوي أكثر من ذلك، قاليهم جائز ؛ الأندلما قال: في يدي، صار كانه قال: أرض كذا، فإذا أحابه فكأنه قال: يعنك أرض كفا.

17.49 - وفي اللنتقي "هي أبي حنيقة رضي الله تعالى عنه: إذا قال الرجل لغيوه: أبيمك هذه الغار تلجية بألف درهم، أن البع جائر، ولو قال لامرأة: أثروجك منعة، فافتكام عاطل، وقال أبو برسف رحمه الله تعالى: البع والنرويع جميعًا باطل.

١٤٠٩٠ - وفي "الإصلام: إذا قدل البسائع: هذا فك بالف هذا لك بالفين، ضفسال المنسقرى: فبلت البيع الأولى بالألف الأول، لم يجنز؛ لأن البسائع رجع عن البيع الأول، هالتشفير، ونو فالها: قالمه الهيم بن بلانة الاصاء فهو مثل فوله ، " قالم التابع الدي بللانة الاحاء فيكون الهيم بأحير. والألف الأخرى زيادة، إن شاء فيلها، وإن شاء لي بشلها.

وعن محمده حمد الله تعالى. أنه كان لا مرى بأسًا أنه بينع الرجل من الرحل من طرق هذه الأرض عمدًا لمحدة.

وعى الأصل : إذا باع للمدرى هسا بشرط أن يود المسترى منها شاة، والعقد فاسد: لأن الردود مجهدل، وأنه بوجب حهاده الداني، وإدا باع أجود الغنم، أو أوداما، فقد اخبات المشارح رحمهد الفاتواني في هاد الوضه أيضاً

وفي المنتقى البرنداع من أخر توكيه شرة دراهم على أن بعظيه الشنوى كل يوم درهمًا. أن كل يوم درهمان، فإنه بعقيم في لليوم الأول فرهمًا، وفي اليوم الشني قلائة لا المم، وفي اليوم الثالث درهمًا : وفي اليوم الوابع للإنة در هم، وفي ليوم الحامس درهمًا ، وفي اليوم السادس درهمًا

1995 - وإذا ماغ الأرض بشربها، وقم يسم الشرب شم هو ؟ ولا يعلمانه، فهو جدتو، ودار من أخيام الصغير الناعلق الرحل، وسنقل الأخراء المدها جديدًا، فهراخ عدد بالداو موضح العلواء العلواء فل يجوز، ولم يذكر ما إذا سفط العلوا والدين قائم على حاله، ورح صاحب العلو العلواء هل بحوز لا إلى بدرا العلواء هل بحوز لا إلى بحال العلواء المناعدة العلواء والتعلق المحوزة الأنه بعد ما يوجأ العلواء وحوالاء فالبيع لم يصاف محمه، وهذا بحلاف الشرب حيث بحور ببعه الماء الأراض الإسلام ما هو حال الفاتيع لم يصاف محمه، وهذا بحلاف الشرب حيث بحور ببعه ماه الإسلام على الشرب عن وحوالياء المناء الأراض المحرزة عن التسبب من غال، ولهذا قال بعض مشايحا راصهم الله تعالى : من أقلب عن إنسان سراً المفات على الدوى وإنه الا يجوز ببعه بقطودًا في رواية وحواليا الإسلام على الدوى وإنه الا يجوز ببعه بقطودًا في رواية وحوالدين مشايحة الكان الجهائة الماء بقطودًا بعال الدول حي التعلى والأهابة والماء الشرب على المؤلف على الناق حي التعلى والأهابة والماء الناس من ذكرانا

۱۳۰۹۳ قال محمد می الحدم انصحبور آیصاً. بیع انظرینز و همته حالزی وابیع مسیل المله و هبته باطله، فإله قال آر ادیالحرائق و مسئل الماء زنبه الطالیق، و رقمه مسیل الماء، والی وقع الفرق بین الطریق وانسیس؛ لآن الطریق معلوم انطول و العراض عالمیًا، والد تو یکی کالملک یمکن إحلامه بینان طواه و سرخه، خکان المریع معلومًا غالبًا، فاما مسیح نماه لا یکون معلومًا عالمیًا، و لا تكون إعلامه غالبًا أيضًا و لأن مفتار راما يشعل الله من الأرسان ومن النهر محتلف عالجًا . تكان أبيع مجهولاً و وإلا كان أراه بالطريق، وحسيل عاد حق المرور و حق نسبيل الماه، مسا فكر من الخواب عن مسيل الماء أنه لا يجوز السع بالقبال الروايات، فأناسع مسيل الماه لا يحور بالقباق أروابات، مما ذكر في الدوار أنه يجرز السع أوالة الحبامع العسفس و أوابة كتبات العسمة، وبه أحد عامة مشاحع رجمهو الله تعامى .

۱۳۰۹۳ - ودكر في الزيادات : أن يوحق الرور لا بحور، وبه أخد الكوحي، وبنا الفرق الفرد في الزياد الكوحي، وبنا وقع الفرق بين عنى الرور وبين حق مسين الده، في روية من حيث جهالة المسود عليه، وسبيل الله دور عنى الرور في الرور في جوار يع حق الرور * لأن حق الرور بينعاق وقيد الأرض ، وأنه مال، وبه فو و ، فكان تهذا الحق حكم الله يقر في الدورة المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة والله نبل جنى بعطى له حكم السبانية نظرين المبحة إلى المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة إلى المنابعة المنابع

وذكر شمس الأنمة الديرجسي رحمه الله تعلي في شرح كمات القسمة . الأربع وقاله العربق على أن يكون للمائع فيه حل الروز حائز ، الحالات ليم حل الروز بالشراء، في روايف. وبيع المفل على أناءكما الصاحب القار حق في رائعك عليه عائر .

1694 والتبعق من والمام على مدرا في داره دورا السفل ، فالبيع حدث ، وإن حام مستحل ، واستحل ، واستحل ، واستحل ، واستحل المواد العلى المواد المام حلل المدر واستحل المدين المسلم على المدرو المام المسلم المواد المام على المدرو المام المواد المام على طاح المراد المام على المام والمام المام والمام المام على المدرو المام على المام والمراد المام على المام على المام والمراد المام المام على المام على المام والمراد المام المام المام المام على المام المام والمراد المام ا

¹¹ أو. إن المقودي سافط من الأمين وأنشاء من طاوم وفسا.

بعد الإصاحق السعلى، فإنه أبس عال، فالا بقابله بني، من النفس، وهي كشاب العسيمة حجل المدرور قسطًا حتى إن من ماع داره مع عرف، واستحق الندر دول المدر، يقسم الذهب على الشار دول المعر، وكفيف قال عن وحلين باعا طريقًا، الأحد هما حق أورور والملاحر رقبة الطريق، كان النبس، ينهمنا، وقال الكرخي، تأريس المسألة الأولى أن ذكون نفس عرضة الطريق مهمنا، وتأريل المسألة الأولى أن ذكون نفس عرضة الطريق مهمنا، وتأريل المسألة الأولى أن ذكون نفس عرضة الطريق مهمنا، الاستطراق الايقيام في الفرور، أما هجره حق الاستطراق الايقيام في الفرور، وتاليون من النساع أجرزة على الظاهر، وهرقوا بعن حق الاستطراق ويري حق الشعلي، والموق ما يهد فن المراد والموق التبعيد، في المادين عليه بطريق التبعيد، فيها أز أن يكون عليه بطريق التبعيد، فيها أن النساع، والموق ما يعد فن المعلى على ما ذكر بال

۱۳۰۹۵ - وفي السنتقي الرجل استرى فصيلا من رحل على أن يعصده فتراكاه في الأرض بعيير إذن رب الأرض من أو ودنه حتى تستال و استحصده حين أنا حيسة وضي فه تعلى من مالي على الأرض بعيير إذن رب الأرض في أنا حيسة وضي فه تعلى عن حاله قبل القض من قبل أن المتصيل بقصل النم بين ويصعصده قبال ونيس الرحلية والقبصب هاكفاه قبل الوزاد ولم يستبل وتحال المستدى مثل الرحلية ويتصدق بالقصل أن تبان نوك بعير إذاته وقبال أبر بوسف في الأول المبان عراف بديرة

۱۳۰۹۱ - وروی أنو سنيمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا اشتري من أخر حنطة بدية مجارفة، وقد رأد، فلم يشتشب حتى (مفت، فلا حياراته، ولو انساري وطل مجازفة، وقد راها ولم يقتصها حتى) أراصارتموا، فنه الخبار.

۱۳۰۹۱ نفعلی عن أبی بوست رحمه الله نعائی . زنافال لغبوه البعث من هذا الطعام فصراً بدوهم، عنشنوی ته دلت منه، ولم بضضه حتی اصابه ماه، وزاد، قال. إن كال عده طعام من ذلك الصرب، فإنه يعطيه تعيراً صعاء وإنالم يكن بالقشتری به لحبار ، إناشاء فيض منه فقيراً من هذا الطعام، وإناضاء ترك

۱۳۰۹۸ - وروی بشر علی أبی توسف رحسه الله تعالی الشهری جاربة ، وشیرط طباتع آنها عسازه او مشاطع اروبیصها علی دلک، تم هاکک عنده ، تم أفر السانع أنها مو لکن ادباره ولا مشاطع آنا ، قال أبو حبیته رضی الله تعالی عنه ، لا براح دای السانع شی مس دلت ؛ لأن ذلك لیس بعیاب ، وارای بت قائمة ، فوجده من جنس دونه ، بأن صرط السانع له

والكاما بين التعقوفين ساقط من الأصل وأنشاه من طارج وعما

٢٠) ما بين المعمولين منافظ من الأصار وأششاه من ظار و وصد

أنها حبشية مثلاء فإذا هي هندية، فإنه يرده إن كانت قائمة، وإن كانت عالكة، فلا يرجع بشيء، وكفائك قبال أبو يوسف وحسب القاتصالي قبال: لأني لا أدرى كليف أخبذ [من الجنسين أأنا، ولا يعلم فضل ما بين الجنسين لو شرط له طحاريًا، فوجده صفعيًا، فليس في الأرض أحد يعلم فضل ما بين مقين، وقد يكون من هذا الجنس ما هو خير من ذلك الأخير.

قال: وأما الخيازة قانها تقوم عينها خيازة وغير خيازة، أشار أبو يوسف رحمه الله تمالى إلى أنه موافق لأبي حنيفة وضي الله تعالى عنه فيها، إذا وجدها من جنس درنه أنها إن كانت قائمة، يردها، وإن كانت هالكة، لا يرجع بشيء مخالف له فيها إذا شرط أنها خيازة، فإذا هي غير خيارة، وقد مائت في يد المشرى، وعن أبي يوسف وحمه الله تعالى في مسألة الخيازة مثل في أبي عرضة وحمه الله تعالى في مسألة الخيازة مثل في أبي حنية وضي الله تعالى عنه ذكر المسألة بعد هذا

قال: وكذلك كل ما يزرع وكل ما يوزن من الأنية والأوعية ، وفي تسخة . والأوعية سالا يتقص ، فأما ما ينقص من الكيل والوزن له ، فإنه يرجع به بنقصانه في تولهم جميعاً.

۱۳۰۹۹ - وفي 'الفدوري': ولو اشتري عصيراً، فتخمَّرُ قبل القبض، فانبيع على حاله في قول أبي حيفة وأبي يومف رحمهما الله تعالى .

وذكر منحمد رحمه الله تعالى في الأصل ": أن البيع باقل: لأن الخمر ليس منحلا للبيع، ولهذا لم اشترى خبراً لا يملك بحال، كما لو اشترى ميتة، فصار التخمر قبل القبض عنزلة الهلاك، وملاك الميم قبل القبض يوجب بطلان المقد.

قال أبو الحسن معنى قول محمد رحمه الله تعالى: إن البيع باطل أن للمشترى أن يطله ، واستدال على هذا الناأويل بما إذا صمارت خلا فيل الفسيح أنه يكون له أن بأخذه ، ولو يطل العقد ، لم يكن له حق الأخذه ومعنى قوله أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى: إن المهند على حاله أنه أم يطل بعد ، أما وفسد " بلا شك ، ووجه هذأن صحة العقد كان باعتبار المالية والتقوم ، وبالتخمر إن سقطت القيمة ، لم تبط ألمالية حتى لو اشترى به تعبناً ملك ، ولو زائت المبيع قبل القيم ، وكو بقيا جميعاً بقى العقد جائزاً ، فإذا زال أحدهما ، وبفى الاحرم ، لاتفع الجواز ، ولم يرتفع أصل العقد إلا أن هذا الفساد إما يكون بعارض على شرف الزوال ، فإذا زال صار كان لم يكن ، ومو معنى تأويل أبي الحسر لقول محمد رحمه انه لمالي .

⁽١) مكذا في السبختين: أم أو أف أ، وكانا في الأصل و أظ أ. مع الجنس.

⁽٢) وفي فيا": أمالا يضيد للإشك.

• ١٣٦٠ - وفي "المنفقول" قبال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه. إذا الستري عصيرًا، وصار خمراً قبل أن يقبض المشتري، فلم مختصما حتى صار خلاء فالمشنري بالخيار، إن شاء أحمعا بقيمتها، وإن شاء تراك، وقال أبر يوسف، بطل تلبيع.

۱۳۱۰۱ وفي نوادر بشراً: هن أبي يوسف رحمه الدنعالي: وحلان بينهما در ، قاع أحدهما مصف بيت منها شائعاً في البيت ، والبيت معلوم، فإن أبا حديثة رصى الله تعالى هذه قال: لا يجور الجمع لان فيه صرراً على الشريك بقطعه نصيبه عليه عند القسم، قال: أرايت لو باع بصف كل بيت من الدار ، لم ينقطع نصيب شريكه ، قال: وكذلك الأرص .

١٣١٠ - ولو كمان بين رجلين عملم من الغنم، أو عملم و أثواب هروية مما يقسم باغ الحدمما نصف ثوب بعينه من رجل، قبإن أما حنيقة رضي اقه تعالى عنه، قال: هذا جائز، وكذلك الغنب وهذا لا يشبه الدار " الواحدة، وقال أبر يوسف رحمه الدنعالي: ينبغي أن يكون هذا والدار سوء في توله

ألا ترى أنه لو باع بصف كل شاة منها من وجل على حدة، لم يستطع شريكه أن يحمم له تصبيه فيهاء فقد دخل عليه ضرراء وينقطع نصيبه و فكيف يحتلفان

١٣١٠٣ - ولو أن رجلين برنهما أرض ونخل، باع أحدهما نصف نحل بعيته بأصله من رجل ، لم يجز في قول أبي حنفة رضي الله تعالى عنه ، وهذا كالبت الذي وصماء

ولو باع أحدهما نصف الأرض، واستثنى نصف النحيل بأصمه عإذ هذا مثل ذلك في قباس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك لو باعد تصف الدار شائمًا إلا سهماً " منها معمومًا، لم يدخل في البيع في قول أبي خبيفة، وقال أبو يرسف أما أرى كل هذا جائرًا لا أنقص بيما من أجل فسمة، لا يدري أيكون أم لايكون، ولا يدري لعلها إذا كانت لا تدخل في الفسمة ضرر من فيل مدا البيع.

١٣٩٠٤ - قال محمد وحمد الله تعالى عند: وإذا شنري الرجل من غيره كرامن طعام مكايلة بالة درهم، فاكتاله من البائع لتقممه ، ثم إنه ولي وجلا بالنمن الأول، لم يكن للمشتري أن يقبضه إلا بكيل مستقبل، وإن كان المشتوى الأول الذي باعد من عدًا الثاني، اكتاله لنعمه محضر من النمتري التابي ؛ لأن الشواء التابي حصل بشرط الكيل، وإن لم ينص فيه على الكيل باعتبار أن السيم ك ي بيع نوابة ، والتولية بمداً العقد الأول، وإقامة الثاني فيه

⁽١) هكالافي م ، وكان في النسخ الثانية التي عندما ، ولا منمه هدماالدار .

⁽٢) ومن السخنين: أما واف الإلها

⁽٣) وهي ۾ : پنقل العقيد.

معام نفسه ، وقد كان البيع الأول بشرط الكبل ، فيكود، لكبل مشروط في الناني صروره ، وإن لم يكن صدروط الله النائيل عدوره ، وإن لم يكن صدروط النائيل من وطلاعات والله للم يكن صدروط النائيل مو وجده بريد فضراً و دافر يادة على المنسري الأول ، صواء كان عده الزيادة أو يقي المنسري الأول ، صواء كان عده الزيادة أو ردة الريادة على المعقود علمه ، فإذا الزيادة أو ردة النائل على المعقود علمه ، فإذا المشترى الأول على يوها على الأول ، ينظل إن كانت الريادة عائد خل بين الكبلين كانت آلا الريادة المنتزى الأول الإيروها على ما تعه ، ورن كانت الريادة عائد شخل بين الكبلين ودها المنتزى الأول على ينعد وحف المنتزى الأول على أن الإيادة إذا كانت الريادة المنتزى الانتخار بين الكبلين ودها المنتزى عنه ، ودلك عنو ، فإن ان تعالى الكبلين عكن الدحل بين الكبلين عكن الدحل عين المناز عين النص .

وأما من حيث المعقول، وهو أن الزيادة إلى نوا المياة والله الما إليانم إذا فهم خطأ الكيل الأول بينقين، وإذا كيالت الزيادة لدخل بن الكيلين؛ لا يقلهم خطأ الكيل الأول بينقين؛ لأن النالي الجهاد والأول، فلما إذا كانت الزيادة لا ندخل بين الكيلين، طهر الحداجي الكيل الأول بينين، لا الاجتهاد والأول، وإذا وجاله المنتبي النالي نافصاً، دان للمشتبي الأمالاجتهاد، فوجب أو على البائح الأول، وإذا وجاله المنتبي النالي نافصاً، دان للمشتبي الأكيل المنتبين أولا، هل مرجع عليه، سواء كان المقصان الاختراب في بين الكيلين، وإذا كان القصان عابد خل بي لكيلين، وإذا كان القصان عابد خل بين الكيلين، أولاء هل مرجع المنتبي الأول على ناجم إلى كان القصان عابد خل بين الكيلين، وإذا كان عالي المنتبين، في الإحل، فوجب المناسبين المنتبين المنتبين، في الأول بينين، الكيل الأول بين الكيلين، في الترادة نكون الرحم على المنتبين، في الأول بين الكيلين، في الكرد المنتبين، في الكرد وأن كان المنتبين، في الكرد وأن سلم الكرد وأن المنتبين على المنتبين، في الكرد وأن سلم الكرد وكان المنتبين على المنتبين المنتبين، وكان المنتبين المنتبين، في الكرد وأن المنتبين، وكان المنتبين، في الكرد الأن المؤادة في الكرد وكان المنتبين، وكان المنتبين الكرد المنتبين الكيل المنتبين، وكان المنتبين الكرد وكان المنتبين الكرد المنتبين الكرد وكان المنتبين الكرد وكان المنتبين، وكان المنتبين الكرد وكان المنتبين الكيالة الثنائي، فوجده كرا الكان المنتبين الكرد وكان نشار الكرد وكان المنتبين الكيالة الثنائي، فوجده كرا الكرد وكان نشار الكرد وكان المنتبين الكرد وكان المنتبية على الكرد المناسبة على الكرد وكان المنتبين الكرد وكان كون كرد كرد الكرد وكرد كرد الكرد الكرد الكرد وكان المنتبين الكرد وكرد كرد الكرد ا

ا ١٠ ما عن المعقودي ساقط من الأصل وأسماء من قذوم وب

الماء ممورة الأنسام: الأيه الماد.

أحد وأربعين قفياً أو فعا أصب العقير العداعي الشترى الثاني، وذلك حزب من أحد وأربعين جراً من النس ، ومرامه الراقي * لأن التواية بيع ما الشاري ما قام مناه ، وقد وصل إليه بقابلة القفير أني « خلوا مراحة عن الشاري بالك الغار حصل بيع الثاني مرافة على ما الشيري تولف فضا اللك حناية، وأنه بمكل للحرة عنه، فوجب حط قدر الحاية عند أبي حيفة وأبي ومناساء قرك، ولو كان العقد الثاني مرابعة، والباقي بعاله، فعني قول أبي حيفة ومحمدة الشترى باطهار، إلى تداورده، وإن شاء أسبكه بحميع ثبيه ، وعني هوا، أبي يوسف المحط فقر الخنية وحمينها من الهيم، وهذه المسالة من مسائل الأصل !.

١٣١١٥ - قال في الحادم أبعدًا. إذا تشري قرأ على أنه أوبعون قفيرًا، وقال البيع، هو حده أدبعان فصرًا له وتقابضته فأصاب الطعاع ماء من المطراء فراه حتى صيار خاصين ففيراً و وأصدائناه الطعام جاز فلمنشري أن بيعه مرابحة من عبر ابيان الأن العبب حدث مأنة اسمارية ، وهذا لا يمنع بيع المرابحة من غما مبان]" . فإن والامر حلاء أو باعد مرابحة عمر أنه كـ [[بعد ن القيزاً أنَّا ، في جده خويسين قعيزاً ، كان بليشيري ميه أو يعوان قفيزاً ، وتلتي وطاله هذا القمر ، وكاد المنشوي خيار الرد بالعيب إدائم يعمريه وعنه الشراء، وإذ علم ليس له ذلك، لرصاء مانه بالله وإن ؟ أنَّ الطَّعَامُ وطَهُا، وباعتها ما الله فاعلُوا أنَّه كراء فكاله المنشري، فإذا هو سقف عن الكراء فالمُشخري الأخر بالحيام إن شاء ترك ليفير شرطه حديد ، إن شاء أنحدها يحصيها من النمرية وإنا اشترى كراً عشي أنه أرمعون فهرأه فكالعم وقبصه، فولاه رحلاء أو باعه مرابحة، فلم يكله له حتى أصاب الطعام ماء ، فؤاد عشر ق، ثم ثاله ، فواحده خسيين ثميزًا ، فينشري بالحباء إن لمناه أحذه وإن شاه ترك تتغير اللعقود عليه في صمان البائم على ما مراء ومتي احتار الأخذ أخذ أربعين قفيزًاء المامر أن الشروط له هذا القدر، وسلم ما بقي من الطعام، وهو عشرة أنفزة للبائع الفانيء وفرأن البائم التامي كال الطعام للمتمتري الثاني قبل أنا يصببه الماء، وكان أربعوي ففيزاك ثلو أصابه الماء في بدعائعه عصار خمسون فهيراك وأفسده الذاب فللوشيري الشامي الخيار فيفير الفعة ولا عليه في ضحالة البائم، وإنَّ احتار الأحدُ أخذُ الكنَّ الأن البيع له تعول بالكبر، فكالت أزبادة الحاصلة زبادة في المبيع

ولمو ما عه فضرًا من الكراء فأصاله الماء قبل أن بقيضه ، فالمشتري الحيار ، إن تبء قبض من

والماما بيم المعفوفين ساقط من الأصليء وران أنشت هذه العسرة من م

١٣٠ ما بيل المقرفين سافط من الأصل، وإنجا أنينت هذه العسرة من ال

خلك الكر فغيرًا ، وإن شناء ترك ، وإن كان فقد كال الفقيز ، وأفوزه ؟ فا ذكرنا أن الكيل في غيو المعين قبل التصليم عدو ، فكان له الحيار كسا غيل الكين ، إلا أن يكون الماء أصاب المفرز دون غيره : فيأخذ فقيرًا من الياس، و لا خيار لواحد منهما على عاصر قبل عدا .

۱۳۹۰۹ رجل اشترى كر حفة عالة درهم على أنه أربعون كفيزاً، وكالله فإذا هو أربعون كفيزاً، وكالله فإذا هو أربعون تفيزاً، أوبعون تفيزاً، أوبعون تفيزاً، أوبعون تفيزاً، أنهمان أفيزاً، فتصادفا إن ذلك من نقصان الكبل، ومن زيادة الكبل، فائزيانه مع الأصل للبائم، والتقصان عليه لا يحط بسببه شيء من الشمى، فكذلك إن كان رطباً وقت البيع، وهو كر تام، ثم جف ونقص عند المسترى، ثم تقابلاً، وكتاله، فائتقص، وعلم أنه من الجفاف، وتصادفا عبه، فذلك كله للبائم، ولا يحط شيء من الشيء.

قرق بين هذا وبين التولية والمرابحة ، فإن هنالك جمل لمشترى الثاني ما يتعين بالكيل ، ولم يجعل الزيادة والغصان عليه ، وههنا جعل الزيادة والنقصان بعد الإقالة على البانع .

رالغرق يبنهما هو أن الإقالة فسخ في حق التعاقدين، وإعادة إلى قدم الملك، وإنما نجب مواعاة الكيل في المسادلات، وفيما يملكه، ألا مواعاة الكيل في المادلات، وفيما يملكه الاسمان بالشراء ابتداء لا فيما يعود إلى قدم ملكه، ألا مرتى أنه لو فسخ المعقد بخيار الشراط، أر بخيار العيب بغضاء أو بغير فضاء، لا يعتبر فيه كيل مبتدأ، أما التولية والمرابحة، فذلك بهع مبتدأ، فيعتبر فيه الكيل إذا حصل المرط الكيل، وقد حصل شرط الكيل أو الكيل أو تحصل بشرط حصل شرط الكيل أن حصل بشرط الكيل أن خكفا ما جعل بناء على العقد الأول، والأول حصل بشرط الكيل إنا، فكل ما جعل بناء على العقد الأول، والأول حصل بشرط الكيل إنا، فكيل ما جعل بناء على العقد الأول، والأول حصل بشرط الكيل إنا، فكيل ما جعل بناء على العقد الأول، والأول حصل بشرط الكيل إنا، فكيل المؤلدة المرابعة العرابية المرابعة ا

۱۳۹۰ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخامع البقال، في رجل الشترى من رجل الشترى من رجل حنطة بعينها على أنه فعيز الشراها بدرهم، فلم يقبضه المشترى حتى أصابه ماء، فابتل، وكاله المشترى، فإذا هو قفيز، وربع قفيز، كان للمشترى الحيار، إن شاء أخذ منها فقيزا بعينها يدرهم، وإن شاء ترك، وإنها أنبتنا له الخيار لتغير العقود عليه في صمان البائع، وإنها انعتصر ملكه على الفقيز؛ الأن العقد إنها المقد باسم الفقير، فإنها يدخل تحت العقد م يطهر بالفقيز، لا ما وقعت الإشارة إليها؛ لأن ذلك من حكم مع المحازفة، وهذا بيع مكاينة، ألا ترى أنه لوكاله قبل إصابة الماء، فوجده أذيت ودار الزيادة على البائع، وأو وجده أنقص، منقط حصة النقصان عن النامن، ونا كان هكان البائع قد، كذال الطعام قبل أن يصيبه الماء بمضر زيادة في البيع، فلم يسلم للمشترى، وإن كان البائع قد، كذال الطعام قبل أن يصيبه الماء بمضور زيادة في البيع، فلم يسلم للمشترى، وإن كان البائع قد، كذال الطعام قبل أن يصيبه الماء بمضور

⁽¹⁾ ما بين المعفوفين ساقط من الأصل، ورعا أتبنت هذه العبارة من أم أ.

من المتسوى، فكان فقيراً إلا أنه لم يفعه إلى غنائرى، نم إنه أصابه الماه، فصار ففيراً وربع فقير، كان المتسوى، فكان فقيراً إلا أنه لم يفعه إلى غنائرى، نم إنه أصابه الماه، فصار ففيراً وربع فقير، كان المتقود عليه طهر فدره بالنقدير، وهو الكيل، والربادد الحاصلة حاصلة في المبيع، فيسلم للمشترى، فعسار كالنخيل إدا أسع بعد البيع قبل القسس، وإنما استرط أن يكون الكيل بعضرة المتشرى والما استرط أن ينظهر فدره بالكيل سار الكيل شبيها بالمتاه العقود عليه لما كان يظهر فدره بالكيل سار الكيل شبيها بالبناء العقود عليه الكيل وما لحقود عليه الكيل باحد المسترى بحمي الشمرة الآن المعقود عليه له تعبن بالكيل وما لحقاف، وإنما يفوت وصف المرطوع، وبدات الوصف الايرجب سفوط شيء من بالكيل وما لحقود عليه إنه تعبن بالكيل، وإن كان نقص قبل الكيل، لا أحده إلا يحصه من النفرة الآن المعقود عليه إنه تعبن بالكيل، ويكون المنتوى بالكيل فإنها يعبن قدر للالة أرباع فغير، فيأحده باللالة أرباع الكيل، فيأك أحده باللالة أرباع المدها فيل الفيس.

ألا ترى أنه لو الشرى هذا الطعام على أنه تغير بقرهم، وكالم، فوجله موجله أو ينتفص مفه از ما يحرى من الكندن، فإن كان القال، أحد المسترى أفيراً منه سرهم، وإن كان الأصاء أخذه محصده من النبين، ولو كاله الباتع للمنتشرين محضو منه، فكان فعيراً ، فلم يأحده لشرى حي أعيد عليه الكيل، فوقا هو يزمد، أو تنفص قدر ما تكون بين الكيلين، لرامه مجمع لشمن الأن انعقوه عليه قد معرب الكيل الأراب، ولم يضهر حطاً الكيال الأراب حتى لو كانت الزودة والقيصات قدر ما لا يحرى بين الكيلين إن كان وانتقاء وه الزياده على الباتع، وإن كان بانشاء أم تعالى الكيال الأول.

۱۳۱۰۸ وفي الشيقي عن ألى يوسمه رحمه الله تعالى: في عسدين لوجلي لكن واحد منهما عبد على حدق وأحدهما أكثر قيمة من الأخراء ولا يعرف عبد كل واحد منهما من عبد صاحبه وقيامهما أحدهما، والسن يمهما نصدان، وكذلك قالوفي نوب رحل وفع في ثبات رحل، ولم يعرف مينه، وإني ليعها، وأقسو النهي على عدد النباب.

1899 - ولو أرضى رحل لرجل بشاه، والاحر بصوفها، فياها حميمًا، فإذا اللمن الداحاء الشاة، وليس للماحب الصوف شيء؛ لأد الصوف لا يباع على ظهر الشاة، وأو حملت له تصية من الثمر أصلات البع، وكذلك لشاة وما في بللت

۱۳۹۹ - وروی بسار عن لی پوسف رحه به اما نعالی می الاِملاِه آن امراته قالت اروجها احلعتای الاِنْف انی نی طابت و قال الروم الا و لکای بعظا ربالاُنم دانی نام على هذا العبد الذي في بديك، وقالت هي: لم أششره منك، فأقامت هي بنة على الخلم، وأقام الزوج بينة على بهم العبد، أجزت البيع والحلع، وضمت الرأة الذَّا للزوج.

١٣١١- وفي أنوادر هشام"عن محمد رحمه الله تعالى: رجل الشتري من رجل مسكة طربة، وجمعد البائع البيع، فأقام بينة عليه، فالقاضي يأمر المشترى يقبض السمكة، ودفع الكمن إلى الباكع، يريد به ما دام الفاصي في الممالة عن الشهود، ثم يقضى الفاضي بالسمكة من المشتري والثمن من البائع، ويبيع السمكة، ويضع الثمن الثاني، والأول على يدي عدل، فإن عدلت البينة دفع النص الثاني إلى المسترى الأول، والذمن الأول إلى البانع الأول، وإن ضاع الفمن الثاني ضاع من مال انشتري يعني المشتري الأول، وإن لم تعدل البيئة ضمن المُشتري يعني المشتري الأول قيمة السمكة للباتع..

قال [حشام: قلت للحمد، وكذلك العصبو والرطب قال: تعم، قال أ" عشام، وسألته عن وجل ادعى على وجل أنه باع جاريته منه بألف درهم، و جحد الشيري أن يكون اشتراها. فحلقه القاضيء فحلف هل يغسج القاضي الشراء بينهماء قال: لاء قال. قلت إن كان المدحى قبله ، قال بعد ذلك : هي حرة لوجه الله تعالى على يكون هذا زقر ارَّا منه بالشراء ، وبياز به قيمة الجارية، قال: لا، قلت: فإن قال الذهبي: [عليه]" للمدعى إنّ كنت الشريشها بنك، فهي حرة؛ قال " حنفت الجارية، ولم يلزم اللاحي عليه فيمنها؛ لأنها إذا عنفت بغول البائم. إلى معتها مثك.

وفي الوادر بشر اعن أبي يوسف وحمه الله تعالى: وحل قال لأخو : بعثك لوباً بعشم ؛ هراهم، وقبضته ، ولم أتبض الثمن، وقال الآخر : أحذنه منك رهنَّا بعشره، والثوب هالك: قال: يصمن المرتبن الأقل من قبمته ومن عشرة

١٤١١٢ - وفي انوادر ابن سماهة أحن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رحل قال لأخو : بعنك هيدي هذا أمس بألف درهم، ولم تفيل، وقال المستوى: قيمت، سالقول فول المستوى، ولو قال المخترى: فد اشتريت منك عبدك هذا أسى، فلو تقبل، وقال السائع: قد قبلت، فالقول قول البائم (لأن لفظة البيم ينتظم فعلهما جميعًا، وإن قال لامرأته : طلقتك أسي بألف درهم، فنم تقبني، فالقول قول الروح، والعنق على مال نظير الطلاق والإحارة، والنكام تطير البيم، وأما الكفالة بالمال، فينبض في قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه

⁽١) ما بين المغونين سالط من الأصل، وإنما أثبتت عده العبارة من أم .

⁽¹⁾ مكفافي م ، وكان في المسخ البانية التي عبدنا - قبله .

أن يكون الفول به قول الصامن، فلا يقرمه الضمان إلا أن تفوم بية على وضي المصمون له.

وعنه يرواية ابن سماعة أيضًا الرحل عمد مملوك قال لعيره. بعنك مملوكي هذا قبل أن أملكم، قال: لا أصدقه، وألزم البيع، وليس هذا كالطلاق والمتناف؛ لأنَّ في لبيع مقدة فد عفدهنا نهاير بدأن ببطفها، وفيس في الطلاق والعناق عقدة .

وفي أتو در اشبرا العن أبر يوسف وحيمه الله بعالي وحارفاك أشبهذوا أبي فعابعت عبدي من فلان بألف درهير، وقلان غائب، فقدم، فقال: قد كنت بعثنيه قبل دلك المجلس، وهذا منك إقراره وقال السنتم البل كمان هذا مني التفاء، قاب القول قول المسترىة الأن هما الكلام يكون على ما مصرى وعلى ما بسنقبل.

١٣١١٣ - وفي الوائر هندام أعن محمد رحمه الله تعالى. رجل الشتوي من رجل دارا جمن معلوم، وأشهد بضض النسر، ثم أقام البائم بيئة أنَّا المُشتري أقر بعد شراء الدار، أن هذا المدار اللجيئة في ينبهم فإني أردها عني البائم، ويأخذ المُفتري النمس من البائم

وفي أنوادر بشراعن أبي يوسف رحمه افه تعالى ارجل اشترى من وحل جارية بتمن معلوم وتقابضا ، تم اختلفا في وتدعاء عقال المائم . قد ولدت قبل أن تشتريها، وقال المشتري. لا، بل ولدت بعد النبر، و، فالقول قول من في بده الولد، والبية بـ: المُشرَى.

١٣١١٤ - ولو الستري: دارًا من رجل، ونقد الثمر، والخنلفا في باب الدر، وفدنزع امن موصيعه ووصيع فيها، فعال المنشري؛ أما يزخت بعد ما اشتريت، وفيعست، وقال البائح، كان موضوعًا فيه وقت البيع، ولم يدخل في البيع، فالقول قول المُقتري إلا كانت الدار في يده، وإن كانت العار في بدائباتم، فالقول قوله مع بينه، فإن نكى عن اليمين، دخل الباب في السيم. والتمشيري الحيار إن كان في تعليقه ضروء وإن حلف بحير المشتري ليصاء إن شاء أحم الدار من البائم من غير باب، وإن شاه ترك، ومكن بعد أن يحلف بالله ما غشري الدار مدون الباب، وكفلك على هذا حدوج بيوت نقض، أو نقص حائط؛ أو شحرة مفلوعة في أرض، أو تبدر صرم من شبحيرة، فالقول في جميع دلك قول الذي في يدره، وإلا كان النمر على شيجر ، والأرض في بدالمتميري، فالفول فول التستري، وإن كان في بدالبائح، فقال المشتري؛ حدث بعد البيع، وقال البلام؛ كانا قبل البينع، ولم أشفرط، فالقول قول البائع، وليمشتري الحبار، رداشاء أخذ، وإناشا، لرك.

المبدري أمة، وتقابضاه واختلدا في الولد، فقال البائع العتك الأمه في رمصان هام أول، وكانت تولاد في شعبان، وأقام البينة، وقال الشعري؛ انستريتها منك في شعمان، وولدت في رمضان، وأفام البينة، والولد مشكك "، فالبينة في الولادة بينة البائم؛ لأن وقت

ولو أقر الباتم أنه أخذ من الأمة نولًا، أو دراهم قبل أن بيعها [وقال المشتري: أخذت ذلك متما بعد ما الفشريت، وقبضت T"، فالغول قول المفشري، أما في الحماع والقبلة الغول فوق البائس

۱۳۱۱ - ابن مصاعبة عن محمد وحمه الله تعالى: رجل اشترى من رجل عبداً، وقبضه وأدي الثمري وأعثله لاتم قال رجل للبائص كست بعثني لغلام فيل أفائيوهم مي هداد وأعتقه إلاًّ ، وصدقه البائع في ذلك ، قال: بأخذ البائع منه النمن أبضًا ، ويكون في بذه نمنان ، حتى يرجع المنشري الذي فيص الغلام وأعتقه إلى تصديق البائم ، وبأحذ مه الامن ، ويصب المغلام مولى الذي ادعاء أنه أعتقه قولاء وإن كذبه الغلام أرابكون مولى للذي دعيء أولا أنه أعتقه كان موالي نطني فيصره وأعنق؛ لأن الغلام فدنيت ولاءه من الذي فيضه، وأعتقه، فلا ينحول إلا يتصديق انعلام

١٣١١٦- للعلى في نوافره : وجل قال لأحر المائك هذه الدابة مائة درهم، وقال الشاعل فيمه: بل اجر تنيها بعشرة دراهم إلى الكوفة، فراكب عليماء فإنه يحاف الذعل عليم على الشراء العادسترينها عائة درهم، فإن حلف وجع عليه المدعى ليسم بالعشرة التي أقرابها من الإحارة؛ لأنه لم يكدمه، فإن قال بعد ما أفرانه بالإجارة. إنى لم أراجركها، فهذا كذاب.

ص المنتقى : إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى " إذ ياع من أحو رطلا من زيت في حابية. فقال الشتري: أحطى من حابية من غيرها، فللبائع أن لا يعطيه إلا من تلك خابية انتي وقع البيع عليهاء

١٣١١٧ - وفي انوادر ابن سماعة أعن أبني يوسف رحمه الدائعالي. رجل باع من أخر هارك تم إذ المشترى بقي البائم، و فالي له: أبو يتهمأ في تمن الدار ، فافسخ العقد مني وسلك ، وتصدق هني بالدار التي بعنني، قذال لبائع. قد تصدقت عليك بالدار، وقسحت السع بسي وبينك، ولمريقل الآخر شبئًا بعد هذا الكلام، قال: أجيز ذلك، وأفسخ البيع فيه، فال: ولو

⁽١١ مكذا في الحال وكان في السخ فبالغية التي عدما. مشكل

⁽٢) ما دن المعمولان سافط من الأصل وأثبتناه من طورم وف.

⁽٣) ما بين المف فين . العلا من الأصل وأنَّز العاس ظ وجوف

. أن وحلا بلغ مومًا له من مسكيل بالرحم، فيهان المسكيل تفي البانع، وقال " إلى معسوء لا أفلار على بس النوب، فيان وأيت أن نفسج البيع، وتصدفت على بالتوب، مغذل الدائع. قند بصدفت عيان بالثوب، وصبحت البيع، فإنه بحوز هنك.

ا وفي الواهر الن سماعة العي أبي يوسفاء " رحل انتمالي من أحر فارآ بأنه عادره بها ثم إن النمام قال الاسماع ي العبدات عليك مافيات والمراكز المتدري ، تم حدد الدائم وطلب الدمن . وفائل: إنه تصدفت عملك مدارك فال . أن . أنه أن بأعمد الدمن وصدفته باصلة .

و في المنتقى الرجل استرى من أخر عبداً، وفيضه لا يباحاً به مشجو حمّا، وقال العشى مشجوحًا، فالفول فوله: لأنا البائع يدعى لزوم البيع على المشترى فيه وهو منكر

وقيه أيضاً الخاطع حاربه هني أن باطياره فعدت بها عيد في بدالياتم. أو جنت حديد في بدالياتم. أو جنت حديد في بدالياتم. فعدل البائم للمنتدى العصيد وأنا على حيارى و فعصيفا، وهو يعلم باختياء أو بالاست إن كان فعصيفا بو أن ثالث مع أما أما بالجارة أو العيد ، ثو إن شام أجار السع . ثم أو دالمتسرى أن يا دها حي ثبايم باختية المي كانت عبد الناتج ، أو بتنصب بلدي حديد عبده البائم له ذلك ، وفيصه بعد العام باختياة ، أو العيب إرجاد بالعيب . وكنت ثالث نو لم يشعيها ، ولكن انتهى الناتج شنه بعد العيب ، أن العيب ، فشده ينه التمر ، ولم يكن عالم الديانة ، أو العيب ، فشده التمر ، حيث أو يأمر ويناك والدين .

المحافظة المحافظة والمحافظة المحافظة ا

^{17.5} ما يال العفرون سايعه من الأحمل وأكشاء من هروم وميد

وضور البنام بالدفع أوبي من ضور المتنزي؛ لأن صور المسترى أدبي، فإنه إذا فيضه بندكن من أكله، ومن بيعه من غيره، ويتمكن من وداللبيع، ورداسيع على الدائم، فهو متمكن من دفع حدا الفسرر عن نفسه، أما البالم لايتمكن من دفع ضروه عن نفسه، والضور الذي يشمكن الإنسان من دفعه أدني، والأدني بالتحمل أولي، وما يقول أن الباتع رضي بهذا الضور، هذا عموع الأنه يحتمل أنه إنما باع رجاء أن محتار المشئري القسخ أو الإجارة قبل العساد، وإذ ارضيء لكن هذا ضرر محص، والضرر المحض لا يلزم بمجرد الرضاء ولكن لا يجم المُشتري على إعطاء النس وإن فيضه؛ لأنه إنا أجبرناه على الفيص دفعًا للضرر عن البائع، وقد حصل هذا الدني بالغنض، والشمر ملك المتشوق مع فقاء حياره، فلا يجبر المشتري على إعطاءه، والكن إذا فسند عندمه أو الخساره، حيثة بلرم إعطاء النمن. وإن لم يفسند حتى مفص المنتري البيع، وده على البائع، ولا شيء عليه مه الثمن.

ولأكر هشام في الوادرة ! عن محمد: أنا من انتشري من أحر عهميوا أو رطبًا على أنه بالخبار ثلاثة أبامء وحاف الباتع بخمر العصيراء وتحمص الرطب مدة الخياراء فطلب قبض المنتري، فالمنشري لا يحير عليه، وهو حواب القياس على نجه ما دكرنا

١٣١١٩ - وقيمة أيضًا. أن من ادعى على أخر أنه الشادري منه مسمكة طرية في يديم، وجحط البائع، فأقام المشنري بينة على الشراء، ويخاف فساد المسمكة في مدة التركية، وفيه ضرر بالبائام قال: وأمر القاضي اللشرى حتى يقيض السمكة، ويدفع التمن، ثم يبيع الفاضي المسكة، وبعيم الشمن الأول والقامي على يدي عدل، فإن ركبت البية دفع التمن الأول إلى البائع والناس إلى المششري، وإن ضاع في يدي العدل صناع على المشتري؟ لأن بيم القاصي كبيعه، وقو لم تزك البينة صمن المسترى قيمة السمكة : لأذ الشرى لم ينبث، فيقي قابضا ممكة بحهة اليم ، فيكون مصمونًا عيم .

١٣١٣٠ - قال في الزيادات؟ : رحل قال لغيره: هذا العبد ببني ومين فلان أثلاثًا، وهما خاشان فإنما أبيحكه بألفء وتبويلمراني بذلك، متعلهما بحيران البيع إفاصراه المشتري على «قلك» وتقد النمن» تم حصر الذائبان، وثم ينجيرا البيم (⁶⁰ فرم المنشري نصيب البائس

واعلم بأن ههما ثلاث مسائل إحداها: حده، والوحه قيه أن البيع تم في نصيبه من عير توقف، وتوقف في بصيب العالبين على إجارتهما، فإذا لم يحيزا طل، ولا خيار للمشتري، وإن تفرقت الصفقة هليه؟ لأن تفرق الصفقة إغا بوجب خيار إذا وقعد، الصدقة جملة في

⁽٧) والبع العقولي سافط من الأعمل وأنساه من فلا وم وف

الإبنية ، و لم تفرقت بعد ذلك و وانصفقة من الإبند و ما وقعت جملة حال وقوعها الآن معادت في نصيب أأنبائع وتوقعت في نصيب الغائين، قامتر نصيب البائع مي نصيب لغائيم حال وقوعها لأنه اشترى بصيبة ألم أقاضر بصيفة و وصيب الدفير بصفعة ، وهناك لا خيار المستدرى، الداها، فإن أجاز أحد الغائين البيع في نصيبه قال محمد وحمه الله تعالى لزم المشترى تمارب المجزر بثات القمر أبضاء والا خيار الما وعلى قياس قول أبي بوسف وحمه الله تعالى الداهار و فاضر معاهدًا إن شاه الله تدالى.

مسألة الثانية إذا قال الرجل لغيره: هذا العدد نقلان ملاك وأنه اسعكه بألف درهم يعير أمرهما، فلعهما الخيره فأجار المعتمري على دلت، فلعهما الخيره فأجار المعتمر المعتمر وعلى دلت، فلعهما الخيره فأجار وعلى هوال المعتمر وعمه الله تعالى: لا خيار للعشرى وعلى هوال أبي يه سعد الداخيار للعشرى، وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الصفقة مهنا وفاءت عن الكراد إلى الإحارة وإذا أجار أحدهد دول الأحراء فقط نقر قب الصفقة عليه وكان به أن الا يرضى به بخلاف المثالة الأولى ؟ الان مناك الصفقة حال نقر قب الصفقة عليه وكان به أن الإ وضى به بخلاف المثالة الأولى ؟ الان مناك الصفقة حال فلا يرحب الحدر حتى إنها لو توقفت في نصيب الدائين، صارت الصفقة في نصيب المدائين جدال المعتملة في نصيب المدائين حدد أن المعتمري لما أفده على النبراء مع عليه أنب عسى يتنفان على الإحارة وحسى محمد أن المعتمري لما أفده على النبراء مع عليه أنب عسى يتنفان على الإحارة وحسى بينز أحدمها دون الأخرة صار والدرا الهذا التسرين بنفر دبارد مختر فترط ويخير أحدد التسرين بنفر دبارد وغير في الغير في المدر العدر التسرين بنفر دبارد

السالة اتنالة: إذا فان الرحل لفيره، هذا العبد لفلان، وأنا أسعكه طور أمر بأسه ورهبه فلمله بحير المبع، فانشتر وعلى ذلك، فحضر هلان، وأحل لبيع في نصعه كان للمشترى الخيار للا خلاف والأن الصفقة وفعت حملة، فإذا أحير صاحب العبد المغذفي المصف، فقد لم وقت الصعفة عليه، ولم يصر المشترى راهيا مذ النفرق، لأن الفاهر من حال الخالك إذا كان واستنا أن يجرز في الكل، أو برده بالكن قرزاً عن نبه يحل ملكه الذي هو عيب، بحلاك ما إذا كان العبد لأثنين على قول محمد؛ لأن الإحدادة من المالكين ليس يظاهر وإذا العبد، ثابت في كل واحد مهما أما هي وخلافه.

الازامة من المعوفين ساقط من الأصل وأنستاه من قروم وف

⁽٣) هكذا في النسم الأحرى أنبي لوجد مصناء والدن في الأصل عملين.

1777 قال: وإذا باع الرجل حاربة من وجل ، تبرغات المتدرى، والا يدول أبي من المتدرى، والا يدول أبي من الموقع البائع الأمر إلى الفاهي و وطلب منه أن يبع إجارته ولا عن شنه ، وإذ الفاهي الإلجيم إلى دنك قبل إفاهة البينة على القام البينة عنى دنت ، ذكر أن القاهي بين الخاربة من المتسرى ، وبقد السمن للبائع ، واستوالل من البائع مكفيل لقة ، وهذا الذي ذكر حواب الاستحسال، والقيام أن لا نسمع ماذ البينة ، والاسبع الجاربة على المشترى ، بصر على هذا المبياس والاستحسال في باب الاحتلاف بين المين في نفير علي المناكد . هذه المناكل في نفير المناكلة . هذا المناكلة .

وجه العياس في نشئه فعاهر ، وهو أن هذه بيته فامت على إنسات حو الغائب، وليس عن الغائب حصم حاضر لا قصدي ولا حكس ، فوجت أن لا يقبل قيضًا على ما إذا كان يعرف مكان نشتري، وأنياسًا على من أن م بهة على إنسان حق على الغائب الدى لا يعرف مكانه ليزع شيئًا عالى عدالغائب، فإن في هائب العسورتين لا تقبل هذه كبينة، وإنها لا تقبل هائدً

وحه الاستحداث أن البائع عجز عن الوصول إلى النص من حهه السترى إدا كال لا ورف مكانه وعدر عن الابتداي بالماجه الاعمار واستاج إلى أن رائق عار مال المرس مكانه وحدر عن الابتداع بالبيع و لاء مال عبره واستاج إلى أن رائق عاره مال به معامر المشمري ورد المساخي حضور المشمري ومني العرب هذه البية عن البائع أدن إلى إيضال حقد والقامي النصب خصوراً باطراً الاحراء المفتوى، فكان للقاصي أن بسمع عقد البية لبندق الفسر والبلية التي تعلى بالبائع و لأنه كان على المفاصي عن البية التي تعلى بالبائع و لأنه كان على المفاضي دفع البلية عن الناس ما أمكه وبخلاف ما إذا كان بعرف مكان البائع و لأنه كان يهذه ومالاف ما إذا كان بعرف مكان البائع و لأنه كان يهزج فيها البائع و لأنه كان البائع و لأنه كان المؤام ما إذا كان بعرف ماكان المؤموء وإذا أن يقيم لبيئة على ذلك وينزخ فيئاً من مال الغائب في البائم ورد ك لأن الوراس في مسئلة البيع عند خصم حاضر ورد ك لأن الوراس في مسئلة البيع عند خصم حاضر ورد كان المؤمود إذا أنه بائا أن يام ما المؤمود وابس في خواه و إذا أن المؤمود وقله والمنا المؤمود وابس في خواه و أنه القول فوله وعد الا يوجب نوك المياس إذا قامت البيئة على المؤلم مال عن بدالد ثب في ذكان إذا أنه الذا الملك وعد وعدا عن ما يقتصيه القباس و أما شرط البائع ويده حتى لو دعى ذكان الفول كان المؤمود وقدا عن ما يقتصيه القباس و أما شرط المهام ويده حدى له كان المائم المؤمود المناه على هذا عال الأخور المائم المؤم أنه البائم ويده حتى لو دعى ذكال المؤمود المناه على المؤمود المن بعدا المائمة المائمة والمناه على إليابات المفلة عنى القامي في هذا عال الأكام برعم أنه المؤمود المناه على المؤمود المناه عن هذا عال الأخور المهائمة والمناه عالمية المؤمود المناه عن هذا عال المؤمود المناه عالمائه المؤمود المناه عالمائمة والمؤمود المناه المؤمود المؤم

مال العائب، وعلى القاضي حفظه؛ لأنه تما يخشي عليه النفاء، فكان للقاص أن لا ياتر وهذا الحفظ إلا بإقامة البرية على ذلك ، وكان كالوحل حاء بداية إلى الفاضي، وقال: هذه لفظة فبحهاء فإن القاضي لا ببيعها حتى غيم لبينة على ذلداء لأنه بدعن إبحاب حفظ عفي القاضيء فكان للقاصي أدلا بصدقه إلا ببينة، فكدلك مها لا يصدقه، ولا يبيع إلا ببينة، لجوارأته كان غاصاً لهذه الجارية، واحتال بهذه الجبلة ليرئ نفسه عن ضمالها، ويسقط نفقتها هن نفسه ، فكان للعاضي أن لا يتعرص له من غير بينه ، (قا يوفيه النمن لا من حيث إنه ثبت م أثنام من البيبة دين على النب ي ، ولكن من حيث بن في الإيقاء حفظ النمن على الغائب الأنه بصير مصمونًا على القابض بالقل، فيكون بمنى القرض، وللقاضي أن يقرض مال الغبب لا ب من زيادة حفظ ليس في الإنداع، فكما هذا.

والدليل على أن البيع وإيفاء النمن كان على سبيل الحفظ من القاصي أنه لو فعل ذلك من غير بينة أقامها الحاضوء كاذاله ذلك، بأن يعرف دلك الناس ""، وكذا لو معل الفاصي ذلك بعد إقامة لبينة، تم جناه الغائب، وصحمة الشرع، وقال الجارية جاريشي من الأصل، بعداج البائع إلى إفاحة البينة ثابًا، علو صار البائع مقضيًا عليه بالشراء، لكان لا يقضت إلى إنكاره بعد وللكء فهذا يمين لك أن ما فعاد الفاضي فعله على مسيل لمخفظ الا على سبيل القعداء على الغائب، تم إداب، القاضي الجاربة، وأدى النمن إلى البائح؛ فإنَّا بأحدُ منه كقبلا ثقة أفواز أنه أحدًا أنسن من المُفشري مرة، فمنتي حضر المُلشري احتاج إلى أن برحم على البانع بالشمر، ورتبا لا يجد البائم، فيأخذ كفيلا بطراً للمشترى، حتى إنه إن نعذر عليه انباع البائع والبدير الكفيل، ويبدو في من الكفيل، ثماراتكانا فيه وضيعة تكون على المتدري، وإنا كان فيه يضل، فللمنت ي • لأن بيم انقاضي وله ولايه اليم على الشتري من الوجه الذي ذكرنا كبيم المتشري، ولو أن الممترى باع اجارية مفسم ، إن كان فيه وضايعة ، تكون على المنترى ؛ لأن الدين على المنسري، وقد أدي اسعض. ولم يؤد المعض ، فسالم يؤد يكون دينًا على الشتري، فكذا إد ياعه القاصي، وإن كان فيه فصل فله: الأنه بدل ماله، فيكون له، ثم وضع المسألة في: فارمة، والوايصير في الداراء وينجب أنابقال. بأنه في الدار لا بتعرض القاضي لذلك، ولا بيبع الدارة الأن الفياس أن لا يبسر الجارية على المشتري ، ورغا يبيعها استحسانًا ، لذفع البلية عن البالع، وهو إسفاط التعقة عنه، وإنه يحناج إلى إسفاط النفقة إذا كان المبيع سيوانًا، وإن كان يعرف مكان المتستري، فإنه ليس دها فني أن بيهم الجارية، وإن أقنام البنائع البينة على ذلك، هر ق

⁽³⁾ مكذا بي أن وكان في السبخ النافية التي توحد عدما. الفياس

الفناضى بن هذا وين ما إذا كانت الحاربة أبقة، فادعى الذي في بده الحاربة أنها أبقة، وأقام البنة على دلك، وظلم من القاضى بعمها، أو كالت وبعقه، أو ضدالة، كالنصر والدقر، فإن القاضى يبيع ذلك، أو يأمره بالفقة على حسب ما يرى الأصنح للعانب، وإن كان لا يعرف مكانه، إن كان إلا يعرف مكانه، إن كان الا يعرف مكانه، إن كان الا يعرف مكانه، إن كان الا يعرف الا يزون الدين عن ملكه، وإن كان لا يعرف الا يرجو قدومه عن قريب، يأمره بالفقة حتى لا يزون الدين عن ملكه، وإن كان الا يرجو قدومه عن قريب، وخلف أنه منى أمر الذي في يديه الحاربة بالمنفقة الله توبع على المنفقة على المحميع ماله، فيهلك ماله، فيهلك ماله، وعلى القاضى أن بديع الهلاك عن أمر الديس ما أمكه، وكن النظر للعائب أن يبيع وههذا النظر ملف بها أن يديع القيائم عن منكه والانظر للعائب إلى أن يحضر المشترى، ويفيضه، وإذا عمك كانت مضمونة عليه، وانظر لمنائب أن لا يبيع إذا كان يعرف مكانه، ولكن يأمره بطنب المشترى، وعدا إذا جاء المشترى، وأفر بذلك، فأما إذا أمكر نفشترى الشراء، احتاج البائع إلى إقمة البيئة على المشترى، وأفر بذلك، فأما إذا أمكر نفشترى الشراء، احتاج البائع إلى إقمة البيئة على المشترى، وأفر بذلك، فام يقيم على المشترى، وأفر بذلك، فأما إذا أمكر نفشترى الشراء، احتاج البائع إلى إقمة البيئة على المشترى، وأفر بذلك، فلم يتبية عالم المشترى، وأفر بذلك، فام يكن عمه حضم حاصر.

۱۳۹۷۳ قال في الزيادات : رجل باع حسفاً من رجل ، ووهد عبداً أخر ، فنقد المتنزى النمن ، وفقد عبداً أخر ، فنقد المتنزى النمن ، وتنفيهما ، تم ست أحادهما ، فأراد المشترى أن برد الناقي بالعيب ، فغال المبتع أنه أيعك هذا ، إلا يعتب المبتع أنها أنها من هذا ، إلا المشترى بدعي عليه حق الرد سسب العيب ، وهو يدعى أنه ملكه بالهية ، وينا اعتبر قوله ، فيه أن الحق موهوب ، فلا الملك قو المالية ، في الحق بين أنها ، في يكون أنه حق الود بسبب العيب ، ولو أزاد البائع أن يوجع في الحي يحكم أنهية ، والمشتوى يقول : لحق الرد بسبب العيب ، ولو أزاد البائع أن يوجع في الحي يحكم أنهية ، والمشتوى يقول : الحق سبع ، والموهوب هو المبتع ، فكال القول في بيان جهة الملك قول البائع ، وهو ادعى أنه ملك الحي بجهة أنهية ، وإذا اعتبر فوله ، نبت أن الحي موهوب ، فكان له حق الرجوع فيه ، ثم يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ، فإذا حلفاء وجب على الدنع ود الشمن ، ووجب على الدنع ود الشمن ، ود بعد على الدنية ، والمنا أن ود المبتم ، ود إليات منا ادعاد كل واحد منها و ود ود على واحد منها و ود ود بعد على الدنية ، ود المبتم ، ود بعد على الدنية ، ود الشمن ، ود بعد على الدنية ، ود الذي ود المبتم ، ود إليات ود المبتم ، ود إليات ود المبتم ، ود إليات ، ود بعد الدن ود بعد التيات ، ود بعد على الدنية ، ود المبتم ، ود بعد المبتم ، ود بعد

ولو كان باعد هيداً بألف درهم، وباعد أحر بمالة دينار، وتقابضه، ومات أحدهما، ورد المُمدري الديد الحي بالديب، واختلفاً في تعتم والقول في ببال النصي قول المشرى، لأن قلبك

⁽¹⁵ ما بيز العقومين سافط من الأصل وأقت من فأ وم وف.

التمان المدعية على حهده الكان الدول في إيان حهة التمثيث قولت دير سع على المابع عا ادسى أنه تمن المردودة ولو لمرعيت والمدامنيساة بن دالمشتري المبت بالعبيب، يترجع المبس الدي التعادد مو يشخالها، في الباقي الأن الاحتلادة في الدن الردود الدوراهم، أو درايير احتلاف في نمن النافي، وأنه يوجب التحالف، ليتحافظ، ويذاده!.

1997 - قال محمد وحمد الله تعالى في الخامج الدرجل أسلم إلى وجل مائة دره م في هر حصّه التمال السلم إليه الشرى من رسا السلم كراً من طعام على كر السلم تدني درهم إلى أحن ، وقامض الكرافة إلى الدروي، وقم يه تح اللهن وقعت حي الشمي قعيده المستم إليه مثالك الكرافة شرى كرافينكم فيل الديمة منس وقهد الاعجززة الأقارب السلم يعمير مسبريًا من واجه منام بأقل في تقد الشيء والله لايجوز

بيانه الدانشيس محكم افتر د شبية بالغراء من حيث إلا بستهاد به مثل النصر ف.

« يتأكد به على العرف و في بات السلم بنساره مثلث العرز مع ملك الصرف. فكان شراء من هذا الوحد و لأن ليس بنسراء من كل وحد و لان أصل الملك قان دينا فيها اقترعي و ولا كان الخيص بحكم السواد في دمن وجد مصار والله السلم باعتبه و مستوية من وحد ما العرائض عا ماع قبل القدوم و وحد ما العرائض عا وحد الى أن تحقق والله المنتب من وجد ملحق بالنائف من كل وحد في بات الرائد احتب طاء و لا وحد الى أن تحقق وهي بات الرائد احتب طاء و لا وحد الى أن تحقق والله المنتب بالا بالمنتب الا بالمنتب فيهاء و ودات الا بحور و فحد من ها في حكم عبر ما تناوله العقد، ولا تان عكدا كان بالله منة درهم، وقد كان عام هي هي دات الله عبر ما تناوله العقد، ولا تان عكدا كان بالله منة درهم، وقد كان عام من وحد ما باع ماق عام من وحد ما باع ماق عام من والم ما باع ماق عام من با باعد المنتب المن

وهذه المسألة حجة لأبي حسمة على أبي يوارعه والمحمد في وحل أستم إلى الجن دولهم في توبيل مجبيل الفسطيهما، فإنه لا سبع واحداً سهما الرائحة من عبر بيانا مند أبي حيمة وضي الله معالى عداد لأن القسوص فا حمل في حكم عرب في ساوله العقد صبار بمبرالة ما الرائمينوي توبيل معينون والعملات لا يمثث بهم أعدهما مراضعة من غير بيان الفههنا كذلك.

أغرى فيص وإلى السنم الكر اللذي ياعه من المسلم إليه الفقى يكر السنم قال طنا السين مع أن الأيجوراء فطحه أو مثلك صدوء كان على واب السند للسند إليه محمًّا على طماعه الأنه مقدومي يحكم القصاء العاسد، فذلك مقسمون بالتواء فيها، كذلك [1] وارك ففي الناصي

⁽¹⁾ ما بن المفرض سالعة من الإصلى وأنشاء من الأوم وف

علمه يكر مثلها، فنصطلحا على أديكون فضاء من السمالية ، لديجر ذلك لوجهر . الحدهما: أن استهاء المبلو إلا يقع بفهل بن جس المبلم بعد السلم قبصاً صحيحًا . وتم يوجه و ولا استهاء المبلو إلا يقع بفهل بن حرام ن جس المبلم بعد السلم قبصاً صحيحًا . وتم القبوض : تم الفيل فيهم بالله بها القبل بجو و القبوض : تم الفيل المبلو فيه بناهم الله بالمبلو فيه المبلو فيه بالمبلو فيه بالمبلو فيه المبلو فيها المبلو فيها المبلو فيها المبلو المبلو المبلو فيها المبلو المبلو المبلو فيها المبلو فيها المبلو فيها بعد المبلو فيها صحيحًا ، وحصور به قصاء السلم و إلى نقد القبل الأنها المبلو المبلو المبلو المبلو فيها الكر الذي باعد و المبلو فيها لكر الذي باعد و المبلو ا

فال محمد واحسه انه تعالى: وهذا كمسمو إليه الناري وماء لسالم كو حاطة إمياءها وافا و أنع في يعض المسخ . وهذا تموَّلة ما إذا الشري وب السلم من المستم إليه كل حنفة بجدج والمنه يقبضه حتى فعيده ومدالسلم عن المسلم فيه و كالدرطلاء الأنه بينزلة ببع النبيع فيار تقسص ومقا وقع غلطاء وهفا لأن السطدف على السلم إلى لرب السلم أيضاء ومباعلي الإنسيان لايتصور فضاءه تباعثيه حتى يكون الصاديعة استقال البيع مل القحيء والصحيح ماوقع في عامة النسج، ولو لوبيلك الكو الذي قيصة رب المله، ولم يطحنه، ولكي تعيب عنده، الودائسة المطرالية فلنفيده ولا شهره لها وإنا شاه تركهم وصامته حنطة ماتل حلطناه فالأنم مضمون على وب السم يحكم القصاء الفاصدة وهذا الفسلاد مثل فسدد بالغصب والجواب غي الخيطة الغصولة إذا فعيبت أن المغصوب منه بالخيار، إن شاء ضميه منته، وإن شاء أحذه، والاعتبىء عنيه، إذ الجواد، لا فيمة تها بعقر ادها في أموال الرائب ويهد الدفاك، فإن ضمته مثله ، الجعلاه قصاصا من الملم لم يجر إلا أن يقلفنه المنفد إليه، تم يعطيه بالمبدع لأن حق المسلم إليه الشقل إلى لا مثله في المدمة بالتصامين دانش. النما في الاستهلاك ، وعماك الجابوات ما قاتا. فههد كذلك، عان، ختار أخذ الكر، فشرباً هذه عتى اصطلحت على أن بكون فصافت بكر السلمو حازاه لأناءما مصي من الفيض إن يسلمه فحابة للقاصة القبص فاثبوه والقبص مستدامه وما يكون مستعامًا كان لدرامه حكم الإبنداء، فصار تأن المملم إليه فيضمه نع سلمه إلى رسا السابو عن كر السلم بعد [ما دحم عيب، ولو كان كانك كان حائزًا، قان شواء ما يام يأفر عا باع قبل بقد الشعن معداً " تعيب البيع صحيح على ما بينا قبل هذا. وإدار صبي أحدهما أد يكون فصاصاً، وأبي الآخر، لوبكن قصاصاً إلا بتراضيما، وهذا لا يشكل في حق رب السلم،

⁽١) بالبن العنوس سائط من الأصل وأنشوس ظ وموف

لأن حقه في الجيد، فلا ينزمه المعيب إلا يرصه و بها يشكل في حق السطر إليه الأحق و سالسلم قبله في الجيد، فلا ينزمه المعيب إلا يرصه و بها يشكل في حق السطر أبيه و الكر السبب لو قبطه في الجيدة و إلى أن هد الكر السبب لو قبطه الشغم إليه و تبر فبضه رب فبطم معقه من غير رضى السلم إليه و صعره و لكن الوحه في الحيدة الذين قبل أو من المسلم إليه و المن المواجدة و لهذا كان له أن ينزك هذا الكر (ويأخذ الكر الخبيب ألا أو الأمر إلى أن لا يسلم له و تبريكي والفيا يسقوط حقه عن الحودة و وم نقاء حقه في الحردة لا الأمر إلى أن لا يسلم له و تبريكي والفيا يسقوط حقه عن الحودة و وم نقاء حقه في الحردة لا تقل المناهم إليه المناهم إليه و لمن أخذ مه وب السام بحصته "أو يحيث يصير قصاصا من غير وصا المسم إليه الأن همك لكر المجب سلم له الأن السلامة الكذاب ما لو المسلم الله شيئ و قالوا و وجود أو يجوز و في المسلم الله شيئ و قالوا ويجوز و في المحدود الكذاب ما لو المسلم اليه شيئ و قالوا ويجوز ويجوز و المحدود الكرام المناهم المناهم إليه شيئ و قالوا ويجوز ويجوز و المحدود الكرام المناهم الم

تم ودامحمداً رحمه الله تعالى أعدد مسالة أول الكتاب، فقال الواقا السلم إليه الستوى من وب السموكراً بمثل دوهم إلى أجل، وقدفته والمهدمع النص حتى حل السلم، ثورات وب تسلم شهيب الكر الذي اشتراء السلم إليه، فحمله قصاصاً مكر السلم، لا يكون قصاصاً ؟ لالهيب لواترافيها على حقّه المقاصدة، لا يكون قصاحياً للأصر في أول الباب، فياها قصل ه أحقهما وأني الاغو أولى.

ولو غصيبه من السلم إليه رحل أحيى، فأحال السلم إليه رب السابوعلى الفاصب ليعظيه ذلك من طعام السلم لا يجوز ، وكذلك لو أودعه عند رحل. ثم أحدال وب السام لو يجر ، لأن المحال عليه يقضى نام السلم إليه، ولو فضاه السلم إليه بأمره، لا يحور ، فكذا إذا فضاه غيره نفر أمره، فان الا إذا أصابه عبيب، فحيتلا يصبح اقتصاه من المحتال عليه، شما يصبح من المسم إليه ، غير أن بين مسألة العصب وبين مسألة الوديعة فرقًا من وجه أن في مسألة العصب لو عنك الكو عند الحتال عبيه بعد ما تعيب حتى صحت الحرالة ، لا نبطل احوالة ، وفي مسألة الوديعة يعطل ، وإنما جاء القرق باعتبار أن في مسألة العصب ما تعلق به الحوالة عنك صورة لا معنى ؛ لأل ملك قد و جب ، فيقيت الحوالة بشاء مناه ، أن في مسألة الوديعة ها تعين بدالحوالة هلك صورة ومعى ، لأب هلكك أمانة ، فيهدا افتراقا

أن ما بن فلعظ فين ماقط مر الأصور وإنه انست مدد العارة من ع.

⁽۱)رنی ف الحقه.

ولو كان العاصب استبهاك اذكر قبل أن يحدث به عيب، تمراد المسلم إليه أحال رب السلم على الغاصب، يكره عنى الغاصب لمعضه من الكر الذي ن في ذمته كان حائزة الأنه هنت الكر على ذمته بعيب الغصب، وهو بدل عن الطعام المبيغ أأ، علم يكن في فضاء طعام الشنم به يهم ما الشترى وأقل عا اشترى، وإن كانت الصعو لله قبل هلاك الكره قد ينها أنها باطلة، فون علكت ووجب مثلها، لم تعد الفوالة جائزة الأنها وقت وقوعها وقعت باطلة، والحوالة متى وقعت باطلة الا تعود جائزة إلا بالتجديد، ولم يوحد، ولو كان رب السلم أخذ الكر المبيع فضاء من صعام السلم عاقه لا يجوز، قحدث به عيب في يده، فلم يسترده السلم الكر المبيع فضاء عنى أن بحملاء فصاصاً. لم يكن لهما دلك.

قرق بين هذا وبين ما إذا جعلاء قصاصاً بعد العبب عبل الطحي. حيث يجور ، والفرق وهو أن الفيض الأول لم يقع الاستبقاء في الوحهين جمهيعًا، غبر أن في الوجه الأول الفيض القائم لا يصلح للاستبقاء؛ لأنه صار دفيعًا، واستبقاء الحيطة بالدفيق لا يكون إلا يطريق الاستبدال، وأنه لا يحوز، أما في أنه صل الناني القدض القائم صالح اللاستبقاء؛ لأن الحيطة فائمة بعينها، وجاز أن ائم القاصة إذا جعلاه قصاصاً به حوالته تعاني أعلم-.

17175 - وروى الحسن من زياد عن أبي يوسف وحسه الله تعانى ، وجل أسلم إلى رحل مائة دوهم في طعام ، أن غيره سلماً قاسداً ، وقيض السلم إليه الثانة ، فم علما أن السلم قاسد ، فأرادا أن يصححاء في ذلك المجلس ، أن يعد ما فترقاه ذان أبو يوسف وحمه الله تعالى : إن كانت المائة قائمة بعينها في يد المسلم إليه ، ففهما ذلك .

رجل قال لاخر : يعني كو طعام وسط على أن توفيتيه إلى شهر في موضع كالداهالة درهم، ودفع إليه لمائة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : هو سلم صحيح

يشر في "الإملام": عن أبي يوصف إذا أسلم دينًا له على رحل في سلم، تم علم أنه لا يحوره فعمل له وأس المال، ودفعه إليه قبل أن نشوها، جاز له استحسانًا.

۱۳۹۲ه- قال: إذا اشترى الكمام بالعيد، وهر النمن، وللطعام أجل وموضع بوفيه فيه يكيل معلوم، وصرب معلوم، فهو سلم إن سماء سلمًا، أو كبي عن اسمه، فإن افتر قا قبل أن يقبض العبد، انقص .

١٣١٣٦- وذكر أبر مليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء 1 رجل بزار

⁽١) مكنا في السيختين: في والع ، وكالدني ظ ، العيب.

أرسل غلامه يجنب عبد نباباً بيشترى لرجل ثوبًا، فنادى العلام في السول من معه ثوب كذا بكذاء فقدان له رحل: أنه فقال الغلام، هزت، فأعطاه يباده هإن هذا كند على سرم الشيراء، وهو ضامن طلاي سداء، فقال الغلام أن برجع على الذي أرسله، فقال الفلى أرسله، لم مركة أن تقبض الثوب، وإعا أموتك أن تحلب على الثوب، مع علمان الفوم، فلا أصمان عليه بعد أن يحلف أنه له يأمره بالمساومة وقبص الثوب، ولز أنو بذلك ضمه إذا أقو بقبص العلام، وإن ما يقو بعلم العلام، فلا ضمان عليه، وإن كان العلام صغيراً ، وقد أذل له الأب في البيع والشراء، فهو صامى، وإن قم يأذل كا بشكك، فلا ضمان عليه من قبل أذرب اللوب سعطه على القبض، وبيس بحور عماراته.

ولو أن الفلام حين نادي من ممه نوب كذا بكفاء وقدل رحل : أناء فقال القالام: إلى أرسه نفلان، فقال دلك الرجل خدد، ودهب به إلى دلان، فلامسيه، فقدع، فلا ضمان على هذا وساله ممان على هذه المسورة، علم مه هذا ولد ولدم رده الثوب إلى الآمر بالجلب، وأو دوم إلى الأمر في هذه المسورة، وصاح من بدالأمر، لم يضمن الأمر الأمرة لام عياض في يده على سبيل المساومة

1917 وقر أن رجلا أرسل وسولا إلى براز أن ابعث إلى توب كذا و كذا و كذا بنس كذا و كذاء فست إليه البزار مع رسوله ، أو مع غيره ، وضاع النوب قبل أن يصل إلى الأمر ، فلا صيمان على الرسول ، فبعد ذلك ينظر إن كان الذي ضاع مه النوب رسول الأمر ، فالأمر ضامى الأن رسوله قبض لنوب على سيل المساومة ، وقبض رسوله كفضه ، وإن كان رسول وب لنوب ، فلا ضمان على الأمر ، إلا إذا وصل النوب إليه ، فحيث بضمه .

وكر أنّ رجلا بعث بكتاب إلى رجل مع رسول أنّ العث إلى توت كذا، فعمل، ويعث، والعد له مع الدى أناه بالكتاب، لم يكن بحل الأمر حتى يتم إليه، إنّا الرسول رسول في الكتاب، واللي تقوله: مطلق فقاف والعلق علمة كذا .

19174 ولو يعت رسولا يحلب إيه ثياباً، فقال الرسول: من معه ثوب كذا يكذا ، فقال رحل: أناه فقال صاحب الثوب، على من الفتال الرسول: على أسادى، أو فال: على فلان، ولم يقل: على أسادى، أو قال، من يريده فقال فلان، فقال: هات أن المائد، علا ضمان على الرسول، ولا على الأمر إن ضاع في يشائر سول، وإن وصل إلى الأمر، فضاح من عنده، فهو ضامن من المساوم الذي أوسل، ولا صمال على الرسول، والفراعم، تم كتاب البوم من أحجوط البرهائي ، ويقلوه كتاب الصرف.

⁽¹¹⁾ مكروان مأل وكال فر الأصل و اطأل هالشا وفي هما . هناك. ا

كناب الصرف

هذا الكتاب يشتمل على أربعة وعشرين فصلا:

العصل الأول: في بينان معنى هذا الاسم، وشيرط حوار هذا للسمى، وحكمه، وأخيره. ومعرفة حدالتغريق

العصل الدني: في برع الدبن بالدبن والعين.

الفصل الثالث. في البياعات التي بشنرط فيها قيص البدليه ، حقيقة، وما يكتفي فيه غيض. البدلين حكمًا، وما يكتفي فيه يقيص أحد البدلين عليفة، وما لايكتفي.

الفصل قرائع : في الدراهم العشوشة تباع بالنشة الحالصة ، وفي الدراهم الغشوشة بشتري بها مشاع وزنّاء أو عنداً بعيمها ، أو بعير عبداء ومسائل عد الفصل والدن

> . فيله بها ذكرت عن أول العصل السادس من كتاب السوع .

المصل خامس: في الفنوس ومعض مسائلة في ذبك الفصل من كتاب البيوع أيَّكُ. الفصل المنادس: هي خيار الرؤية والرد بالعيب والاستحقاق في بدت الصدف.

الفصل المنابع: في الرحن والحوالة والكفالة في تصرف

المصل الثامن عمى احط عن يدل الصرف والزبادة فيه.

لقصل لتاسم: في الصبح في الشرف.

العصل لعاشرا فيربيع الإناء وزأناه فيزيد أوينقص

العصل الخادن عشر : في يووع السيوف للحلاه، وفي سع الحي الذي قيم اللالي والخواهر . وأشاد ذلك، وفي بيع شهوهات ما يحوز سه والا يحوز

القصل الثاني عشر: في الوكالة في المبرق.

الفصل الثالث عشر : في الصرف مع علوكه، وقر إنه، وشريكه، ومضاربه، والرضي وما يتصل إنشال فلك.

> الفعيل الرابع عشر : في الميرف في المرض العمل الحامل عشر : في الاستثنال بيائل الهيوف .

القصل السابع عشر - فيما بكون قصاصاً بدل الصرف، وما لا يكون واخره بيان أن الوديدة هل تصبر قصاصاً بالدين، وحكم النصب في ذلك أيضاً.

الفصل السابع عشر . في بيع الموزون بجنسه ، أو بخلاف سمه ، وفي بيع المكيل فلذلك ، وما يتصارمهما

القصل الثامن عشرة في تصوف المتصارفين في ثمر الصرف قبل القيض.

الفصل التاسع عشور في ببع الصرف مرابحة .

الفصل العشرون: في المبرف في دار العرب.

القصل الحادي والعشرون في المبرف في الغصب، والوديعة .

القصل الثاني والعشرين: يشنسل على الإجازة وعلى أنصرف ويدخل فيه مسائل استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القيض .

القصل الثائث والعشرين: في انصرف في المعادا، وتراب الصواغين ، ويدخل فيه الاستئجار فتحليص الذهب والقضة مي تراب العددن

الفصل الرابع والعشوين: في المتعرفات، وبه ختم الكتاب، واقد أصلم بالعمواب، وإليه المرسع والمأب.

القصل الأول في بيان معنى هذا الاسم، وشرط جواز هذا الشسمي وحكمه

۱۳۹۴- أما يبيان معنى هذا الاسم: فنقول: انصرف اسم لنوع مبع، وهو مبيادلة الاتمان بعضها ببعض، إما مبادلة اللحب بالذهب، أو مبادلة القضة بالفضة، أو مبادلة أحد الجسين بصاحبه مفردًا كان أو مجموعًا مع غيره، هذا هو لفظ الفدوري.

وقوله: أو مجموعاً مع غيره، يريد به مثلا: إذاباع ثوباً وذباً بضضة، فحصد الذهب صرف؛ لأنه يقابله نمن، وحصد التوب بيع، والأموال أنواع ثلاثة: نوع منيا: هو ثمن في العقد على كل حال، وهو اللراهم والنمائير، ونوع منها: هو مبيع في العقد على كل حال، وهو ما ليس من قوات الأمقال، كالعروض، والخيرانات، وأشب هها، ونوع منها: هو بين الميع، والثمن، وهو الكيلات وللوزونات، وقد دكرنا دلك بتمامه في أول كتاب البيوع، واليم بحالت التي في أحكام كيرة، وقد دكرنا في أول كتاب البيوع،

1874 - وأما بيان شرائط حواز هذا المسمى، فلقول. ضرائط جواز هذا المسمى المقاول. ضرائط جواز هذا المسمى على الخسصوص للانة : أحدها: أن لا يفتروقا إلا عن نقابض، والراداء تقرق الأبدال لا المقاد على الخسصوص للانة : أحدها: أن لا يفتروقا إلا عن نقابض، والراداء تقرق أحد البدلين قبل التقرق في بيع الدراهم بالدراهم وفي بيع الدنائير بالقذائير ، وفي بيع الدراهم بالدنائير المتعرف المتراط على مواهفة القباس الأن الدراهم والمنافلين لا ينعينان في عقود المعاوضات بالتعين أما يتعينان بالقبص، فشوط فيفول أحد بعلى الصرف النزول الدينة على أحد بعلى الصرف، وأما اشراط قبض البدل الأخر على مخالعة وأنا على مخالعة

ألا فرى أنه لم يشترط ذلك في سائر البياعات، وكذلك اشتراط قبص أحد بعلى المرق قب يتعين بانتمين من الذهب والفضة، وهو ما إذا بيع النبر بالنبر، أو بيع الفلب بالقلب على مخالفة القباس، فإنه في سائر البياعات إذا بيع عين بعين، لا يشترط قبضهما، ولا قبض أحدهما فبل النبرق، يجب أن يكون في الصرف، كذلك مع هذا شرط فبض أحد الدقين إذا بيع الفلب بالقلب، وشرط قبض البدئين إذا بيع العراهم بالدراهم، والدنانير بالذنائير، عرف ذلك بالصوص من حملة ذلك قوله عليه الصلاة والسلام، «العصة بالفسة وزن بورن يدبيد و تفاهب بالداهب وراد بوزان بدایده الله

عاد قبل : كيف يحر أنا يفال: "بأن قبص بدنى الصرف قبل الاعتراق شرط حوار العقد. وأنه يشتر ما بعد العقد لاحالة العقد، وشوط الحوار ما يشترك حالة العقد، كانشهاده في باب النكاح ، والله يفاي برم العربي النسل ، وأنا ما الجدارة ؛ العاد بكون حكم العقد، لا غارط جدار العقد؟

فعد : سوط الحواز الم السرط عقارنا حالة المقد و إلا آل استراط الشفل مقارط الخالة المقد من حيث الحقيقة عبر عكن من عبر الراخي قاعيه من إليات البد على مال العبر بغير رضاه .
معتقدا الحواز بقيض يوحد في المحمر الانا صحيح العقد حكم حاله العقد في الإيحاب والغيران العقد المالوجود وقت العقد . والوجد في مجدو العقد العقد العقد من حيب الحكم، وقو كان موجودًا وقت العقد من حيث الحقيقة . كان نم طاجواز العقد الفاد الحكم الحكم والوكات عن حيات الحقيقة . كان نم طاجواز العقد الفاد الحكم المالوجودًا والمالوجودًا عن حيات الحكم المالوجودًا والعاد الحكم المالوجودًا والعاد المالوجودًا والمالوجودًا والمالوجودًا والمالوجودًا والمالوجودًا والمالوجودًا العقد المالوجودًا والمالوجودًا والمالوجوديًا والمالوجودًا والمالوجود والمالوجود

۱۳۱۳ - ثم خالف المتنابخ وحمهم الله تعانى فيله اليليم أل المقالض قبل الاصواق شرط فيلجأ المقدد أو شرط شاء المقد على الصلحة ، وإلى كان واحد اللهب أسار محمد في الكتاب، فعلى قول من يقول أن شرط شاء العقد لا يتأتى هذا الإشكال، وعلى قول من يقول -سرط صلحة المقديناتي الإسكال، وتكن برحه المواب ما ذكرة.

الشرط الدني: أن لا يكون في من العمد حيار الشرط لأحدمما؛ الأي خيار سنتناء لحكم الدمد و فو الملك عن الدعد، فو شع للد ما عن الخيار، ووقا امنع الملك بشع الشعن الدن يحتمل به النعيم الذي فه شرط حدو العقد

الشرط الدائدة أن لا يكون في مدة العقد أحل الآن بشرط الأحل بعدم بمناحقات القبض الدي به يحصل العمال، فراجع الكل إلى معنى الحد أن الفساد بسبب العدام الشعل الذي ما يحصل التعبال، وجبار الرؤية وجبار العباب بخالت خيار الشرط ، والاحل في هذا الباب الأن يحبار العباب والرؤية لا يمتاع الملك ، وأثان القبض الذي يحمل به التعبير فاتفاء بيضح الحداد ولا تقلك الأحل، وجبار الشرط، عهذا هو الدي فريز هذه الفعول .

⁽⁵⁾ از القدائل بالقدائر و تروان والدهية الحرائب عبد الرواق في المستقد (1935) دريا التغدام الثلاث في المستقد (1935) دريا التغدام الثلاث في المستقد (1936) دريا التغدام الثلاث في المستقد (1936) دريا التغدام والمستقد (1936) دريا التغدام في المستقد (1936) دريا التغدام في ا

١٣١٣٢ - وإنَّ افترهَا مِن غير تقالفور، أو شرطا الخيار، أو الأجل، فسند السيع، ثم لايمهم بعد ذلك أيدًا، أما إذا، قتر قا من غير تشايض، فلأنه قات شرط صحة العقد، وهو التقايض، وأما إذا كان فيه خيار الشوط، فكذلك بهذا انعني أيصاً، وأما إذ كان فيه أجر، فإنما يغبيد المفد إذا ليريتقابضاء فأما إذا نقابصت لا يفسيد العفد؛ لأن الإقباض بكون إسقاط الأجل، ولو شرطا الخبار، ثم أبطلا قبل الاعتراق، أو كان الحيار لأحدهما، بأبطله لذي هو له فين الاعتراق، جار استحسانًا، جاز عند علماها الثلاثة رحمهم الله، وأما الكلام بيه نظير الكلام فيما إذ؟ شرط الخيار في ميع العين أربعة أيام، تم أسقط الخيار قبل دخول اليوم الرابع، وقد مو الكلام فيه في كتاب البيوع.

١٣١٣٣ - وإن كان لأحدهما أحل فيما عابه، أو لهما، فأبطل مالهما من لأجل قبل التفرق، جاز استحمالًا، وعزر أبر يوسف أن صاحب الأجل إذا أسفط الأجل، لاينظل حتى يرضي صاحب، وفرق بن هذا وبن الحيار، والصحيم ما ذكر في ظاهر الروية؛ لأن الأجل بنبت حفًّا لصاحب الأجل، وصاحب الحن يتمكن من إسعاط حمه من خبر أن يترقف على رضي غيره، ألا ترى أن خبار الشرطاء كما كان بثيث حفًّا للمشروط له الحيار، فالمشروط له الخيار بنمكن مر إسقاطه من غير أن يتو نف ذلك على رضا غيره، كذا ههنا.

أنم قبرق بين يبه الدراهم بالدراهم والدرنس بالمنانس ، وبع مم القنوس علم اهم أو بالدناينر ، حيث لم يشترط في بيع الفلوس بالدراهم أو بالدماينر قيض المعلون قبل الافتراق، ويكتفي بفيض أحد البدلين، والفرق أن قصية الفياس أن لابحب فيض البدلين قبل الاعتراق، وإن كان العقد صوفًا، كما في العقود التي ليست بصرف، لكن عرفنا انشراطه في عقد العمرف في بيع الدراهم. أو في بيع الدنانير بالدراهم إرفي بيع أحدالجنسين بالاخر بالنص، والتص الوازد تمه لا يكون واودًا في بهم الفلوس بالدراهم] الله أهنية الفلوس بالدراهم أو التظانير على أصل القياس.

١٣٩٣٤ - وفي آنو أدر ابن سيماعة `عن محمد، إذا انستري فلوسًا بغواهم على أن باثم الدراهم بالخبار فياتع الدراهم؛ لأن خيار البائع بمنع روال المبيع عن ملكه، فكأنهما افترقا من عير قبض أصلاء وإن كان الخيار لبانع الفلوس، وقد قبض الدراهم، فالبيع حائزًا لأن بانع الفلوس علك العراهم هناك بالقبض ؛ الأنه مشترى للدراهم ، ويحير المشترى لا يمنع الملك له ويها الشتريء فلا يمنع صحة الفيض، فقد وجد قبض أحد البدلين، وإنه كافي في بيع الفلوس

⁽١) ما بين المعلوفين مناقط من الأصل والششاء من عزوم وال

بالدراهم والدنائير، وعلى قول أي حبيفة: ينبغى أنّ لا يجوز هذا الدة 4. لأن عده خيار الشرط كما يتم تبوت الملك للمشترى" في البدل الدى من جانبه عبد ثبوت الملك للمشترى" في البدل الدى من جانبه عبد ثبوت الملك للمشترى أن البدل الدى من جانبه عبد ثبوت الملك للمشترى الدينية من الجانبين، وتو شرط نسأ هي أحد البدئين في بيع الدراهم بالدنائير وأشباه ذلك، ثبه إن الشروط له نسبته نقد البعض ونالجيع في الكل في قول أبي حنبعة و وذلك بأن المسترى وبناراً بمشرة دراهم إلى شهر، فنقد خمسة والماشرة في قال أبي حنبعة و وذلك الخمسة والمائز أبين والمنبقة والمنازاً والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء والمنازاء وهذا المفس في كان فيله، ذكر المنازة على هذا الوسه في المنتفى .

۱۳۱۳۵ - وهي الفقوري : لو اشتري ديناراً بعشرة دراهم سبيئة، ثم نفد بعض الحشرة دون البعض، فسدانيهم في الكار في قول أبي حيقة ، وعندهما، يصبح بقمال ما قبض، وقو قض الدراهية، وهي مستحقة ، فالقيص صحيح، فإذا أجار الألك بغذا.

وعايتصل بهذا الفصل معرفة حد النفرق

187 - فاعلم بأن التنفوق الذي يوجب بطلاق عقد الصرف أن يتفوق المتحاقدات بأبدائهما عن مجلس عقد الصوف قبل التفاص، فيأخد كل واحد منهما في حهة ، أو يذهب أحدهما، وببقى الأخر، فهذا تقوق معتبر يوحب بطلال العمد، صواء كان البيع فها بلين، كالدراهم والدراهم، والدراهم والدائلير، أو أحدهما قصاحبه، أو كان هيئا مين، كالأوالى والنالب، وهد لان القف أو الانهة وإن كان يتمين بالتحيين، إلا أن معنى التمنية لا يبطل بالصيعة، لأن هذا معنى لازم بأصل التحليل، قاخل مجتسه، وهو المدراهم والمنالبر، فيشرط قبض البدلين في للجاس، كما في الدراهم والذنائير.

ولو قاماً عن محلس الصرف. فذهبا منا قي جهة واحدة، نوسخًا، قي ما أنسه ذلك، شم تقابضه قبل أن يدرق أحدهما صاحب، جار تعقد، وهذا دليل على أن المبرة للتفرق بالألدان، لا تلفهنب عن محلس العقل، قال وكذلك لو صلا قعودهما عن محلس العقد، أو ناما عن محلس العقد، أو الهني عليهما، ثم تقابضا قبل أن يضارق أحدهما صاحبه، جاز، هكذا ذكر القدوري في كتابه، وذكر مسائة النوم والقعود والإضماء على بن جعد عن أبي يوسف على

⁽١) وفي أن : للمانع بدلا من للمشتري.

يسو ما فكر القدوري، وفكر لر رستم عن محمد مسألة الدهاب معا ميلا، أو أكثر على محو ما فكوه القدوري، وفكر مسألة النوم، يجلاف ما فكر القدوري احضال، إدا ناما، أو نام احدهات فهده وفقه رئو ناما جالسين، لم تكن فرقة،

و عن محدد وحمدات نعالى رواية أحرى (إذا نام طويلا بطل الصراف وإن كان يسيراً ؛ فهر على صرفه ؛ فهذه السمالة دليل أيضاً أن العبرة فانشري بالأبدان.

والأصل في دلك ما روى عن امن عمر وضي الله تعالى عنهما الله فالله وإن استطرك أن يدحل بينه و فلا نظره، وقال أيضًا : وإن وقب من سطح، عاب معم، وكالملك إذا الم أحدهم عن المجلس، ويفي الأخر كذلك لا يطل الصرف ما لم تنقرقا الدامها، لالمعا لو فالدحال وذها مناً ، لا يطل الصرف، وذا فع أحدهما أوثي.

قال الفدوري في اكتابات والابشية هذا حيار المخبرة، يريدية أن حيار المحبرة، ينطل بانقيام عن المجلس، لأن خيار المحيرة يبطل بالاعراض، والفيام عن المجلس دليل الإعراض، فننا: بطلان الصرف بالافتراق بالأبدان فيل قبض البددين، وذلك لا يتحقق بمجرد فينام أحدهما، أو فيامهما عن المجلس.

وعن محمد وحمه الله تعالى رواية أخرى: أنه جعل الصرف عنزلة خيار المخبرة حتى قال: يبطل بما هو دليل الإعراض، كالغيام عن المحسر، والنوء طويلا، وأعبية دلك، وعن محمد في إذا كنان لرجل على غيره ألف درهم، ولدلت الغير عليه عالة دبنار، فأرسل من عليه الدراه وإلى ما أحره رسولا، وقال: بعنك الديائير التي لى عليك بالدراهم التي لك على عفال صدحه في فيلت فيو باطل وعلى على، وقال: من قس أنسه تصارفا وهما مفترى إلى ومحى هذا الكلام أن هذارة الرسول تنتقل إلى المرس، وكان المرسل باشر البيع مع صاحبه وهما مفتر قان حقيقة، وأما في البيع إذا أوس رسولا، فقال المناه العداداذي في مكان كلم يكذا، فقيل ذلك الرحل، فالهم حائزة لأن أكثر ما فيه أن مجعل كان المرسل تكلم مالعضام وها حدة وهما مفترة ال

وعن محمد وحمد لله تعالى فيمن قال لفوم ، أسهدوا أنى المتريث من ابنى اعصعير هذا الديار بعشره دراهم، تم فام قبل أن يؤن المشرة، فهو ناص؛ لأنه لايكن اعتمار الاعتراق بالأماد، ولأن العاقد هو، فيعير للجلس.

الفصل الذني في بيم الدين وبالعين

٣١٣٧- [10] والروع الرحل مبارأ بدراهم، وليس مدد هذا دراهم، ولا عدد ذاك دناسر، فقد هذا الله العم، ولا عدد ذلك دناسر، فقد هذا الله العم، ويقد دلك الدنائر، وتقايف قبل أن يضرفا حال، فرق بين هذا وبين ما إدا ياع مكيلا، في عنده من أحر تكيل، ليس عبد الآحر، و وقف كل واحد مهمه ما باعم، وتقايفا، حدث لا يعور، والعرق أن في مسألة الكول ما يقع غليه لفظ اللهم منه، ويصر بالغا حاليس عنده، وذلك لا يعور، أما في مسألة العراهم بالديابر يصير مشتر كما في ليس عنده، والنبر أم يا في مسألة العراهم بالديابر يصير مشتركا به ليس عنده، والنبر أن صحيح

۱۳۱۳۸ و روی الحسار عن أمی حدیده الباد دادری دوراً بدراهم. ولبس عدا هدا فلوس و را بدراهم. ولبس عدا هدا فلوس و ولا عدد هدا دورای او را الحد مهدا دورای و الفرس و ولا عدد عداد دورای المدن المدن و الفرس المدن فلوس و الفرس و المدن المدن و الفرا المدن و الفرا المدن و الفرا المدن و الفرا المدن و المد

٩٣١٣٩ - وبو داع تير فصة بعينه بعلوس يقير أعيانهما، وتفرقا قبل أن يتفاعصا، فهو جانوه لأن التراك المسترط جانوه لأن التسرط المدين المتراك المسترط المتفايض، كنا المسرط، كنا المسترط، كنا المسترط عدم للرياضة بما الموباع عرضًا ليس عدم المنوا المسترك المسترعات أنه لا دين عليه، لا يجوز الشراء، ويكون هذا بجزئة الشرء بعير نمو الأنه سبى ما لا يصير لمنًا، ولو اشترى دديل مطنول، تم تصادفا على أنه لا دين، فالشراء مثل فلك الدين

القصل ألثالث

فى البياعات التي يشترط فيها فبض البدلين حقيقة وما بكتفى فيه بقبض البدلين حكماً، وما يكتفى فيه بقبض أحد البدلين حقيقة، وما لابكتفى

محالل هذا الدصل قد ذكر ناها متمامها في أول الفصل السادس من السوع، فلانعباد ذكر ها حواله أطار-

الفصل الرابع في الدراهم الغشوشة

تُعاج بالله فيه المحالصة، وفي الدراهم الغشوشة، يشتري بها متاح ورقاء أو عدة العسها. أوبغير عينها

مسائل هذه العصل فيد ذكرناها في أوله المصل الساءس من كتاب البيرع أيصَّاء والأنصِد ذكرها

الفصل الخامس في الفلوس

۱۳۱۹ بعض مسائل هذا القصل ذكر باها في أول الفصل السادس من كتاب الهيوع أيضاً ، فتذكر هينا ما لم نذكر لعه ، إذ اشترى الرجل مناعاً بعينه ، أو عرضا بعينه ، أو فكهة بعينه بغلوس ليست عنده ههو جائز ؛ لأن العلوس نس، كالدراهم والدنائير ، ولو اشترى مناعاً شيئاً هينه عاذكرنا بدراهم أو دناير ، ليست عنده جاز الشراء ، كنا ههنا ، فإذا اشترى مناعاً بعينه بغلوس بعينها ، فإذا أن يعطى غيرها عابروج بن الناس ، لما ذكرنا أن العلوس ثمن ، فصار الشراء بالعلوس عرفة الشراء بالعلوس عينها ، كان له أن يعطى مثل نلك الدراهم بعينها ، كان له أن يعطى مثل الدراهم بعينها ، كان له أن

فَإِنْ قِينِ ﴿ الْفَارِسِ إِنَّهُ صَارِتَ تُعِنَّا بِاصِطْلَامِ النَّاسِ ﴿ لَا بِالنَّمْرِجِ، فَإِذا عينا الفّلوس في العقد. فقد قصعا تعليق العقد بالعين، وجعله شمنًا، وجب أنا يبطل الاصطلاح على النمنية في حفهماء كما فال أبو حيفة وأبو يرمف رحمهما الله تعالى فيمن باع فنسأ بعيثه بمسين مأعرانهاه الدفإنه وجوزاء وينفسخ الاصطلاح على الثميية في حفهما تحقيقًا لحوار الميموء إذ الابجوز هذا البيع مع نقاه النمنية، ما جُواب من هذا الإشكال أن يقال. بأن اقتمين محتمل ، بجوراك يكون لنعلق العقد بالعين، ويحوز أن يكون للبال قمر الواحب في النفد وصفته، كمأته قبال الحت منك عنل فقا الفقوس، قبإن كمان البيع التحليق العبقيدية، ينفسخ ذلك الاصطلاح انسابوه وإدكار سيان قدر الواجب في الذمة وصمته ، لا ينفسم الاصطلاح السابق، فلاينبت الانمسام ،الاحتمال، حتى بو تصادقا أنهما قصده تعليق لعقد بعيته يقول: بأبه يبطل دبك الاصطلاح، وتصبر العلوس متمنّاء لا يجوز للمشتري أن بعطي المتم مظهاد وهيما أورد من المنأفة الاصطلاع على النمنية، أم يبطل بسب النعبين، الكون التعبين محتملا على ما ذكرنا في هذه المسألة، فإنه ينظل الاصطلاح تمه مقتضى جوار النبع؛ لأن البيع لايجوز وهمه فصاف لانجر الأفصان والعبذا بافتي من جمل والعبد لا يجبور وكبيج الدرهم بالمرهمين، وهذا الجواز ثابت من عير نعيين، فإن بيع الناع بقلوس في الذمة جائزة فلا ينظل التمنية لا مغتصى جوار البيع، ولا مفتصى التعيين، ولو أعطى تلك الفلوس، وافترفا. لم وجد فيها فلمنَّاء لا يتعلن، ورده، واستبدلت هل ينتقض العقف ففي هذه الصورة، وهو ما إذا كانت العلوس المن مناع لا يعطل العقد، سواء كان المردود هبيلا أو كنيبراً - استبعال أو أم بستسان والآن أكثر ما جه أن الفضل في العنوس قد انتفى الراء صار كان أم يكن و إلا أنه أو الم يقبض العلوس، وإعرفاه لا يسقص العقده الأن الافراق حصل عن جهاراً مان كان العها الم الالالا وإن كانت الطوس ثين الدراهم. فهو على وجهيراً ماران كانت الدراهم فالمقد الى على الصحة و كدلت فهوصة ، ورد الدنى لا يغني واستبعال أو لو يسبعال فالمقد الى على الصحة و كدلت نو وحد الكل في منه العبر، فالابنقى وردها، واستبدال أو تبريبيان ، فالحقد الى على الصحة والأن أكثر ما فيه أن فيص المار هم ينقص بالرد، ويعبير ضاء . كان لم يكي ، وكانه لم يقيض العلوس ، وأنكى لو نم يقبص المارهم بالعراص أحد الداين قبل واعترفا لا ينقص العقد لما ذكرنا أن في يبع القبوس بالدر من يكتمي يقرص أحد الداين قبل واعترفا لا يستوس العقد لما ذكرنا أن في يبع القبوس بالدر من يكتمي يقرص أحد الداين قبل العقد في

قول أبي حنيفة ورف السنيدل في محلس الرف أو لم يستدل، وقال أبو يوسف المحمدة إلى السنيدل، وقال أبو يوسف المحمدة إل السنيدل في مجلس الرف أو الله يستيدل النقص النقف، وإلى كان السنيدل في تقويل العقد، وإلى كان السنيدل في تلويل في فول أبي حنيفة بقدره قليلا كان أو كشيراً السنيدل في مجلس الرد أن لا ينتقص الفقد أصلا. حنيمة استحمين في القليل إداره، والسندل في محلس الرد أن لا ينتقض الفقد أصلا.

واختيفت الروايات عن أبي حيفة رضى التانعالي في تحديد القبل مقال في ووايدا إذا راد على النصف، فهو كثيره وما دوية فلين، وهي روايدا فا بلغ النصف فهو كثيره وفي رواية عال : إذا راد على النلت فهو كثيره وقال أبو برسف ومحمد الذاردها، واستبدار في مجسى الود، لا ينتمص الدغف، فليلا كان المردود أو كثيراً ، وهذا إذا كان التأوس فلوساً فعالروج ، وقد لا تروج ، فأما إذ كانت الفيوس فلرسة لا تروج بحال ، وقد نفرها ، فرد الفلوس يشعف المعمقة ، ورده المفذل استبدال في المحلس ، أو لم يستبدال ، وإن وحد بعص العلوس يسعد العممة ، ورده منقض العقد إلى المدرد استياره في محسن العقد، أو لم يستبدال

۱۳۱۶ وإداليمري الرحل بدائق فاس ، أو نفيراط فلس، فهدا جائز نستحسانًا ، هكذا دكر في الأصل، قال تسمس الأنمة الحلوالي العدالة كان الدائل أو لغيراط معلومً فيما بين الناس، ولا يحتلف في مصطفهم، وأماردا كان محتلف ، يأخذ مضهم عشرة، وبعصهم تسعة، لايجور العقد فكان المارعة، ولم يذكر شبح الإسلام عواصر زاده، وشمس

⁽١) عالم المعفوفين سائط من الأصلي أبساه من طارم وف

الأثمة السرخسي هذا العصل ممني هذا التقصيل في شرحهما.

١٣١٤٣ - ولو غمتري شيغًا بدرهم فلوس، قال في الكتاب : كان مثل ذلك في القياس يربدنه على أنه المياس والاستحسان الذي ذكرنا في الدان: أنه يحور ، ثم قادر: وهو مي المراهم أمحش، ولم ينص على الجواز، وعدم الجوار، وقال رهر؛ لايجوز فيهما، وقال أو يوسعت إيمايحور ويهمت وروى فشاه على محمد رحمه اللها أنه مجوز فيهما دوك المرهمية والا يحور في الله هم، فوجه قول إقوار إن اللذات والدرهم ذكر الوزان والطوس عددي، فينفو لاكد الدول فيناء ويسقى دكر العلوس وصجره وكبر فغلوس مزاصر وكر العدد لايكم لحوار العقده وأبوا يوسف بفول بذكر الفالق والدرهم بصبر عدد العلوس معدوماء لأن قدرما يؤخذ بالدرهيرات الغلوس معلوم في السوق، وكفلك فقر الدائق من القلوس معلوم في السوق، فتسمية الدرمم، أو الدائل كتممية ذلك العدد في الأعلام، فحصل الأعلام على وحه لا التمكن الفازعة فعالتهماء ومحمد يقبل فسادران الدرهم كثير الاستعمال بلعبارة هما يؤخذته من عند العلوم. فيضاع مقياع تسمية ذات العبدد. أما في السرهم وما فماق ذلك، لم يكتر. المشعمانة لشعبارة عماريز تحديه من الفقوسية فلايغام هوامغاج تسمية فلك العمادي فيقي عمارة عن الفضية؛ لأن مطلق اسم الذائق يقع على الدائق من القضية ، ألا ثرى أنه لو قال لغيره. معتك هذا بدائق، ينصبو ف إلى الدائق من المغينة ، فإذا ذكر بعد ذلك العبر من ، صبار تقيدم المسألة كالماقال: العتك هذا بداق فصة خلى أن تعطيل مقام الفصة فلا سأره فيكون هذا صفقة في صفعة، فلا يجوز.

1718 وإذا أعطى رحل رجالا درهما، وقال: أعطى بنصفه كذا فلك، وبنصفه لتوحد منهما يحرفه المرافقة المرافقة ويتسفه لتوحد صفراً وزنه تصف درهم، فهذا جائز؟ لأنه جامع بان عقدي كل واحد منهما يحوز حال الانهراء؛ لأنه صفح بإن عقد السياع الدرهم المسحير من الدرهم الكبير سواء فيحكم بالجواز حالة الاجتماع، فإن تفرقا كيل قبص الدرهم الصحيرة والقلوس، فالعقد قالم في حصة القلوس منتقض من حصة الدرهم الصحيرة لان في حصة الدرهم الصحيرة للقد صوف، وقد انترقا به في منتقض من المدرهم الكبير منافق على المنافذ على منتقض من المدرهم الكبيرة وقد انترقا به في المنافذ من الدرافي حصل عن عبن بدير وإن لم يكن دعع الدرهم الكبيرة حتى اعترقا، يطل المنافذ على الكبيرة على الكبيرة على المنافذ على الكبيرة عنى المنافذ الم

١٣١٤٥ - ولو قال: اعطى مصف هذا الدوهم الكبير كذَّا كذا فلسُّه وأعطَى ينصفه

نرهما صغيراً وربه بصف فرهم إلا حية، فإن التعديفسد كله عند أبي جيعه رضى الله تعالى عنه وعندهما؛ يجوز في حصة العلوس، وهذا لأن العقد قد فسد في اله وهم المدخير لكان الوقد قد فسد في اله وهم المدخير لكان تعالى عنه أن العقد إذا مصبه فرهم بصمه دوهم إلا حية يكون وباء ومن أصل أبي حنيفة وضى الله تحالى عنه أن العقد إذا فساء بعصه لمعني الرباء يفسد الكل عرف ذلك في كتاب البوع، وكان التقيه أبر بكر الأعمة السرخسي بقولون: الصحيح أن العقد يسجوز في حصة القلوس عندهم جميعاً على ما عليه وصع المسألة في الأصل؛ لأن الصفقة صغفتان على ما عليه وصع المسألة في الأصل؛ لأن الصفقة صغفتان على ما عليه وصع المسألة في الأصل؛ لأن الصفقة صفقتان على ما عليه وصع المسألة في عميماً الأخير بمرئة ما الأحياء وأنطني نصعه الما لأخر بمرئة ما المعيماً وإذا تكرو قبله: أعطني، تكرو الامقاء، فضاء الحدهما لأبوجب فساد الآخر بمرئة ما الغيرة عنى العدر، وهناك لا يبطل المعيد عني بهذه الألف من اخبر، وهناك لا يبطل المعيد عني العدد، وإن بطل في الخدر فاكان الطفقة منفرة في

۱۳۱۹ - وحكى عن القفيه أبي جعمر الهندوش والفقيه المظفر بن البسال والشبح الإمام خواهر واده أنهم صحّحوا ما ذكر في الكتاب، ووجه دلك أن الصفقة متحده ههناء الأبها لو نفرفت تفرفت بتكور فوله: أهلتي، والا وجه إليه والأن فوله: أهطنر مسدوم، ويتكرر المساومة الإيكرر الهيم، ألا نرق أل بذكر منساوه فالا يتحقد الهيم، حتى إن من قال لغيره: بعني، مقال: بعت، لا يتعقد اللهم ما تم يقل الآخر الشتريت، وإدا كان لا يتعقد الهم بشكر المساومة فتكراره كف بتكرر العقد، وكانت الصفقة واحدة، وانتقريب ما دكرة

ولوقال . أعطني به كذا وكدا فلت ودرهما صغيراً وزنه تصف درهم إلا تبراط ، كان ذلك كنه جائزاً ، بحلاف المسألة الأولى و لأن في المسألة الأولى صرح بالفساد حيث جعل بإراء الله هم الصير مصف درهم من الدرهم الكبير أ إلا حية ، وانعاقد نامتي صرحا بنساد العقد لا يحمل على وجه الصحة ، أما في هذه المسألة لم يصرح بفساد العقد، هإنه لم يبن للدرهب الصحير حصة من الدرهم الكبير إلا أو المراء وأعطني منصحا الرحم الكبير إلا أو هم الكبير المسألة من الدرهم الكبير المسادر مثل وزن نصف الدرهم الكبير إلا قيراط، فبجعل بإراه الدرهم الكبير بالمعل بإزاء الكسير محال وزنات وذلك نصف درهم والاقيراط، والباغي من الدرهم الكبير بحعل بإزاء المناسرة المتدمة على ماذكريا.

- ١٣٠٤٧ - و يو الشنوي فلوساً منزهم وتفرقاء نم وجد سيَّ من الفيوس مستحقًّا، ولم

⁽١) ما بير المعفوفين ساقط من الأصل والنشاء مي ظ رج وف

يجزه المستحق، فإن كان مشتري القلوس نقد الدوهم، فإنه يستبدل مثله، ويجوز العقد؛ لأن . أكثر ما في الباب أن القيض في المستحق قد انتقض، إلا أن الدرهم مقبوض، وقد ذكرنا أن في بيم الفلوس بالفرهم بكتفي يقيض أحد البغلين قبل الافتراق، ألا يري أنه لو استحق كل الفلوس، فرمعاء أو لم يقبض القلوس أصلاحتي تفرقاء وكان مشتري القلس تقد الفرهم، يبقى العقدعلي الصحف فههنا أولي، وإنالم بكن نقد الدرهم، فالعقد ينتقض بقدر المستحق إن كان المستحق بعض الفلوس، وفي الكل إن كان المستحق جميم الفلوس؛ لأن الفيض في المستحق قد التقض، وصبار كأن لم يكن، وكان الافتراق عن دين بدين أما في حق الكل، وأما في البعض، وإذا وقع الشراء بالفلوس الرائجة، وكسيدت الفلوس قبل القبض، أو كنان المشترئ فلوساء وكسعات قبل القبضء ففذذكرنا حذه المسائل مع أعوائهاء وما يتعسل بها في كناب البيوع، فلاتميد ذكوها.

الفصل السادس في خيار الرؤية والردبالعيب والاستحقاق في دب الصرف

١٩٣١٤٨ - و ١١ لفادر إلى فو مرَّا مواد براة دواجين و تصابطت الرئيم و حيد مستنسرين الدراهيم. الدراهم كانها متوقة أوالعضها وأفال كانافي مجلس العقمان وقفهاعلي إحاره مستحق والبإن أحار حاراه إلى للديجوم بطل الفينصرية وعمار كأن يبويكن والزناقيص فراهيها احراقي متحلس العقادة فالصرف فسحيح ووحعل كالعائض النبص الراحر للمدس والالمرذيص مقار العملاء وإن وحدها منزفه واردار دلك في معلمي العشدنيس به أو يتجور به الأر الدورة و أبست من حسر على الشراف و يعيد استبقالا بمأر التبرعة فال الفعراء وأنه لا يعين و فابت ويدحورهم ورعافها اسال في الحاس جنازه وحمل كنأته احر الفيض الي أخير النجسيء وإن واحتماه يرأنه والسهر خذه وكالوطائد في الحسر المقادة إلى يحرو ساسلتاني حاراء لأن الربوط من حسر بدل لصرف الان الربوف والانال المعد به تال من العلام والعباة كلعيف وأراد كلا الكرافقية واقتالتمارية لايصيا مستبدلا بدررائص في والدرادي واستبدل في مجمور العقد حاراء وإن فترق فيل الاستخاب عبد البيدات وأمراق وجدهاء أو بعضها مستحدد وكالدمات بعد الاعتراق بأعالهما برأجاره المنحق وكابت انداهم ماتراه حاراه لأناخص الاحارثانا والواصحة القامل على مسلل التواقف فلا تنبي أن الاقتراق حصور من حير فيضر عالله الصرف، وإذا صح الفيض على مسيل الموقف، حير بإحاراته إذا قان رأس المان فيقدن وبإذاء الطل العيموة باكتم إناكيان تتكل بسيحقت وبإناكين المعمى فيستحقَّ بطل الصرف لفلاء فالأوكش لأن كفيص في الستحق مرقبات برزان كوبياتيص راسي المارمتي أحداه والعراأ الايكواء قطن وأمل الماتراعي للوالحراء والموقوف بالرعبيين فإداعيل أحدهماه فباد هو الشابث من الاصل و وضان فيصل إلى التمال لتربير حبه أهماك وأصا المترجمة متتوجع بالوارج فالسنتاج بها متتوجع والالادائك معا الأجزاع بأبأيا المهما الالوجب أأككل متتوجه بطال المسرعة بقابل بالهجوز به أواء ده واستهدن مكابه أحراء أواكو باستبدي للافكريا ال الستوافية ليسبت من حسن المراهيم، فبين أنه الأهراق حصن فال فيض كل ملك الصرف، أر فيل قيص معضم ١٣١٤٩ - وفي الوادر الراسساعة | وفيح هذه المنافة في الإمار، فقال: (حل باز من وحراباه فضة وزنه عشرة بعسرة فللسراء وتقايصان ويفرق والمرو حدياتم الإياء لصف المدسر ستوقة، ردها وله نصف الإناء، وفلم شيئوى نصف الإناء، ولا ويبه، فضال: لا تحييار للمنتوى، وعال و فقال: لان هذا جاء من فيله حين لم يستوف طنه و جيانا قبل أن يعارفه. ورا وجدها زيوق، أو وجد بعضها إيوقا، وكان ذلك بعد الاعتراق بأبلالهما إن تحول به جاز، كما لو تجول به قبل الاعتراق بأبلالهما إن تحول به جاز، كما لو تجول به قبل الاعتراق بأبدائهما، وإن رده إن لم يستبدك في مجلى الرديطال العقد في المرافق المقد في المرافق، وإن استبدل في مجلى الرديطال العقد في ما تحلى الرديطال العقد في المرافق، وإن المنتحمان لا يبطل، والاختلاف في هدا نظير الاحتلاق في رأس مان السلم إذا المبوع، ثم الفقت الروايات عن أبي حليفة رامي الله تعالى عنه أن ما واد على النصف كثير، وفي النصف ويها أبوع على النصف كثير، وفي النصف ويتها في يعلى النصف كثير، وفي النصف ويتها أن يوادا النشري، الرجل وفي النصف، فهو كفير، وفيد مواد على النصف ويقابها، ونفرقا، ثم وجد بالمبيق عبا في جفه، أو نصله، أو حمائله، فقه أن ياد الكل ما وحد فه العب، وما أب يحدد الله مي، واحد، فإن رده وفهم صحبه بغير قضة قاض، ثم درقه قبل أن يقبص البدل، بطل الرد عند علما منا الثالاة، وعاد العند على خله.

وقال زفر: لا ينظى الرف وعلى هذا الخلاف رفا نقايلا الصرف، تم افترقا قبل نيص الدل، يطلت الإقالة عند علماما الثلاثة، فالواد الإقالة بعد النيض والرد بالعيب بعد النيض معبر قضاء، فسخ من وجه يع جديد من وحه اعتبرنا بعاً جديداً هي حق وجوب فسض البدل في الإقالة فس الافتراق، فقلها: إذا افترقا بعد الإقالة فيل فيض مدل الصرف تبطل الإقالة، واعتراله فسافاً في حق حرار الاستبعال.

فقك: إذا أستندل بعد الإقالة ببدل الصوف، يحوز عملا بطحتين جميعًا عقد المبكن، وفو كان الرد عاليب بعد الفيص يقضاه، أم نظر قافيل أن بقيض البدل، لا ينطل الإقالة؛ لأن الرد بالعيب بعد الفيض بقضاء قسح في حق الكن، وفيض البدل إغا يجب محكم عقد العرف، لا يحكم فسخ الصرف، ولا كذلك الرد بعد انقيض بغير فضاء

۱۳۱۵ - ولو انشري حلى دهب فيه جوهر مفضص، فوحد بالخوهر عيبًا، فأراد أن يرد الحوهر دون الحلي، ليس قه ذلك، ويقال له إلما أن ترد الكلّ ، أو تترك الكلّ ، يعدا لأن الانتماع المُصرد منه، وهو انتقاع التحلي لا يتأتى إلا بالكلّ، فصار مُنظر إلى المُفصود كأن الكل شيء واحد، فهو بترلّه ما لو اشترى مصراعي باسه أو مصراعي حق، ووجد بأحدهما عياً. وأراد أن يرد الذي وجد العب به وحده لم بكن له دلك، والقعي مادكرنا.

1910 ولو أن وحلا اشترى من وجل إبريقا من فصة فيه ألف ووهم بألف ورهب أو وصاصاً مسترق من رجل ألف ورهم بألف ورهب أو وصاصاً ورهب في المسترق من رجل ألف ورهب ألف درهم بمائة ديبار ، وتقالضا ، ثم وحد الدواهم سترقة ، أو وصاصاً ورها فله أن بدارته قبل فيض النمن ، وقبل قبص الإبريق ، لأن رد الدواهم استرقة أو رصاصاً إلى المسرف بسبب الستوفة ، والرصاص صار فاسدا لحصول الافتراق قبل قبص أحد البدارة ، والرد بحكم المساد فسخ من كن وجه ، وإدا كان هذا الرد فسخا من كل وجه ، صار فله الاو فسخا من كل وجه ، صار فقير الرد بالعيب بفضاء القاضى ، ومدك لا يضر هما الاحتراق في قبل قبض المدل كذا ههتا ، ولو كان الدواهم (بوقاء وودها فعلى قول أبي حنيفة رصى الله تعالى عنه إن ثم يشخر الدنائر حتى تعرف ثم يضرهما فلك الان الرد مالزيامة عند أبي حيفة إذا كان كبراء والرد بالستوقة والرصاص سواء ، حتى لا يبقى المشد حائراً ، وإن استبدل في محلس الرد الانه رو بدو بالمه وإن استبدل في محلس الرد الانه رو بسب الفساد ، فيكن فسخا من كل وجه .

1999 والمشاورية من خلاف جنس المسعى ، فيتعلق العقد ما يعم بينهستة الأنه أشار وسمى ، والمشاورية من خلاف جنس المسعى ، فيتعلق العقد بالمسعى ، وأنه معدوم ، فلا يقع أبيع ، وأو ماشر رئية من خلاف جنس المسعى ، فيتعلق العقد أبو وهو أأذى أفسدها ، فهو باحيار ، إن نبياء أخفها ، وإن شاء وهذا ، وهذا لأن المشاو إليه من جدس المسعى ، فإن مثله يسمى إلا ، فضة في الخفها ، وإن شاء ويعم سرجود ، فوقع العقد ، إلا ألا به عشاء فشت المحياد للمشترى لمكان الهيب ، ولو كانت العضة ردينة من غير غش ، فليس أنه الرده الأن حق الرد إلما ينبث إما فقوات المشروط ، كما لو اشترى عبداً على أنه كانت ، فوجد ، غير كانب ، أو المنطقة والمائة وحد المبيع ، فائت الطرف ، أو ما أشهه ذلك ، ولم يوجد شيء من يتمكن في المعان أن المنه وط ؛ لانه لم يشتر قد له عند العقد إلا كون الإباء قضيف والإن من الشعف كانت من المعتود عليه المين ، ويسبب الشعف كانت المعتود عليه المين ، ويسبب المنافذة لا يتمكن النقصان في المين ، فوضيحه :

أنَّ الحبيب ما يتخلوعنه من أصل القطرة السليمية ، وصعة الرعاءة بأصل الخنفاء ألا ترى أنَّ بالرعاءة تنقدم صيفية الجودة ، ويُعلَّمن العقد لا يستنجل صيفة الجودة إنَّا يستنجل صفة السلامة

⁽⁴⁾ ما بين العفوفين ساقط من الأصل، وإعا أتبتك هذه العبارة س أم أ...

⁽١١٦ ما بين لمُعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ط وم رف . .

۱۳۱۵۳ - وران انتساري پر من فصة بدهت روجه به عيث فهيك في بده أو حدث به عيب أحراء فيه أن يراحع منفصات العيب، وهذا طاهر ، وقو كان الفين فيمية ، ثم يراحع ملتفصات والعرق أن التمو إن كان من طبل الإبريق، فيش رابع بالتفصيان رابع بشراء من التمن ، وعدد لك يطهر التفاضي، فيتحتن الربار وإذا كان النس من خلاف جس الإبراق، فيش رحم بالتفصان الابطهر التعاضل، فلابتحقق الربال

الم 1918 ملو المسترى ديمواً الحشارة دراهم، وتقالصا والمراهم زيوف، ها لفظها المشترى و مو المعارض المراهم و المسترى ديمواً المسترى و المسترى و و المستر

1990 ولم تضبق الدنال الترجع بنصف الدراهم، ثم مستحل تصف الدنال الرجع بنصف الدنال الرجع بنصف الدراهم، ولم تصبق ولم تصبق الدراهم، ولم تصبق الدراه الدراع الدراه الد

۱۳۹۵۳ - وعن محمدو حمد الله تعالى ديمن قال: أيبعك هذه الدرهم، وأرندإياها، مواوحدها ويولغ يمدلها، إلا أن يقول هي ويوف، أو حراً عن تهيها، وهذا لأنها وي عبش لا تعمل، همدار وجود اللعين والعام عنزلة، ومطلق الدرهم يعسرها إلى الجياد، فاستحق صلة

⁽٥)وني ف أ سقة

⁽٣) ما من التحقودات ما قط من الأسلي وأشباء من طاوم وقاء

الآل فكتافي في دوكارفي ما والعام فكا

الجودة بخفلل الاسبها وعدعات صامة الجودة إدا وحدها زبقك فكال لمأن بيعانها فالها إلا أن بيرأسن عبيها بأويقهال إنهازيوه كالأهلافال إنهاز وفاله فقديري من عيبها، وحيثها لايمقي له خدر العميد، وعن محمد فيمن الممري دسارًا بدراهم، وتقابضنا، تم إن مشتري الديار بذع الدينة من تالت ، تم ، جيد الفاقت به عبيه ، فيرده على الأوسط بعبير قصياء، كان اللاوسط أن يرده على الأول، قال. ولا يشبه هذا العروض، والنبرق أن اندنان المعيبة لا تملك بالعبقد ؛ لامها لا تنديل في العقاد بالتعبيق، ورغا بقع العقاد على در هم في الذمة و الملك في اللعبية ينيت بالفيص، وقد انتفض فيض ألتابت بالرد، فعاداً ﴿ إِلَّ الْأَوْسِطُ قَدْ تَرْضَكُم، فكانَ لما الرفي فأما اللم وضوره فإنها غلك بالمعد شيئات الأمها نتمين بالتحيين في المعدد ويتفا بمواد إلى البائم بقسخ ذلك البيع بالود، والراد بالعيب، معد الفيضي بغير فضيه إن كان فصف في حق التصافعين، فهو عقد جديد في حق التالث، فيم بعد إلى الأوسط فدم ملكه في حق البائع الأول، فلا يكون له الرد علم المائم الأول

١٣١٩٧ - قال لقدوري في المراجع ، ولس في لدراهم والدماسر حيدر الرؤية، إذا كان لكل نوعًا وأحدًا، قال: وكذلك سائر الديون في العفود، وهذا لأن الرد في خيار الروية. الإيميد، إما لأنه لا ينفسه العقد دارد؛ لأن العقد لويود على هذا المين، فكيف ينعسمُ العقد برده، أو لأنه لو رده بأحد مناف وينت أه حيار الوزية أيضاً، وكذلك في لكوة الثالثة، فيزدي إلى ما لا يتناهى، ولو كان شيئة بدلته إذات أو نبراً ، أو حلنًا مصوعًا ، فنه أن برد بالعباء ، و عبار الرؤية ؛ لأن لود مخيار الرؤية هما مفيد ؛ لأنها تنعين في العقد، فيمسخ العقد ب بالرد بخيار الرؤمة دولو استحو بعصه وهوججه قبل الغضره أرابعدوه فللشتري بالخبارة إناشاه أحده بقي بالحصة، وإن شاء ترك. فإن استحق، ولم يحكم به للمستحل حتى أحاز المنتحق جاراء وكان التمل فيمد أحدرا للمستحل وبأحذه لبانم وريساهم إليه وافده لأباعلي ظاهرا بالورابه العمد الدي جري بين البلام والشادري لا يندسخ بحره الاساد حافاف أوكافلك حكم الشاضيء وسيأتي يبال دنك في كبالب أدمد الفاضي إلاشاه القاتحاليء وإله تجالي العلم المحرد الاستحقاق "التحقم الإجارة من استحق ويصير كناً، العقد من الانتداء أورد بإدن المستحق، فيصير البائم، كملا من جهته، وحفوق أعقد تنعلق بالركيل، فبأخد الدائم لغمن من المتبشري، ويدفع إلى المستنجل لهذا، وعن أبي يوسف أن المستحق إد قال عبد

⁽١) مركبة عن أن أروكان في السيخ الباقية التي توجد عسلا الدنما مراة من فعاد

١٤) ما بن العقوان ساقط من الأصل وأنبتيا. من طاوح وفيه.

الخصومة: أنا أقيم البنة لأجبز المفد، فحكم له جار بإجازته، وإن لم يقل ذلك لم يجز، وههنا روابات آخر، وسيأتي جملة ذلك في كتاب أدب القاضي!

وغايتصل بهذا القصل:

١٣١٥٨ - إذا المُسترى ديناراً بعيشرة در، هم، وتضايض، ثم جناه بالعرائدينار بدراهم ز يو فياء و قال. و حدثها في تلك الفراهير، و أنكر مشر و الدن يا فهذه السألة عثر وجودة إما إن أقر بالترابدينار قبل ذلك، فقال: قنضت إلجواد، أو قال: قنصت حقى، أو قال: تنضت رأس المال، أو قال: استوفيت المراهم، أو قال: قبضت الدراهم، أو قال: فبضت، ولم يزد عليمه فعي الوجه الأوك وانتالي والثالث والوابع لا بسمع دعوي باثم الغينار حتى لا يستحلف مشتري الدينار على دلك؛ لأن ماتع الدينار منتافض في هذه الدعوي، وفي الوجه الحمس، وعوامة إدا قال: قبضت الدراحم، قالقول قول بالع الدينار، وعلى مشتري الدينار البينة أنه أعطاه الجياد استحسائه ووجه ذائله أديائع الدينار بدعواه أنها من دراهمه ، وهي زيرف يكر غيض حقمه وليريسيق منه إقرائر يناقض دعواء الأناتذي سيل منه نيس إلا الإقرار بقيض الذراهيم، ومطلق اسم الدراهم يتناول الزيوف، وكأن باند الدينار قال. لم أقبض حفي، وقال مشترى الدينار: أوفيت حقك، فكان الفول قول بالم الدينار، وكان على المنظري البينة أنَّه أوفاي وكنفلك الجواب في الوجه السادس، وهو ما إذا قال بالع الديبار : فيضت، والميزد على مقا لأنه لو قال. فيبضب الدراهي، كنان القول قوله في دعوي الزيافة مهنا أوتي، ولو قال: وحدتها سوفة. أو رصاعبًا. لا شك أن لا يقبل قوله في الوجوه الأربعة؛ لأن في دعوي الزياقة لإيقبر فوله في توجوه الأربعة، ففي دعوى الستومة والرصاص أرثى، وتنتلك في الوجه الخامس، لا يقبل نوله، وفي الوحه السادس يغبل.

فرق بين الوجه السادس و الخامس، والفرق: أن في الرجه الخامس باتم الدينو متاقص في دعوى الستوفة والرصاص ليسه من جسس في دعوى الستوفة والرصاص ليسه من جسس الدراهم، والستوفة والرصاص ليسه من جسس الدراهم، في الدوهم، في الدراهم، في الدوهم، في الدوهم، أما ما قال لم أقبض الاسمية أما في الدهوى؛ لأنه ذكر القبض المناهد والبس بمنافقي في الدهوى؛ لأنه ذكر القبض المناهد الفرق بن شبئًا الحراء والقبض برد على الساوقة والرصاص، كما برد على الجيد، فهذا هو الفرق بن الصورتين.

الفصل السابع في الرهن والحوالة والكفالة

١٣١٥٩ - قال محمد رحمه الله تعالى: إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بديتار. فنقد العينار، وأخذ بالعواهم رهنّا، فهر جائز.

يجب أن يعلم بأن الرعن والحوالة والكفالة ببدل الصرف جائزه عند علما ما الثلاثة ؟ لأن يبدل الصرف دين، فتصبع الحوالة والكفالة والارتبان به كما في سائر الديون، وإذا جاز هذه المصرف دين، نقول بعد هذا ؟ إن قبض من المحتال عليه أو الكفيل قبل الانتراق، أو هلك الرهن في بد المرتبن قبل الافتراق تم الصرف بينهما، ويعتبر قبام مجلس المحاكدين، ولا يعتبر افتراق الكفيل والمحتال عليه والمعتال عليه أو المتعاقدين، ولا يعتبر افتراق المعتال عليه مبعل المتعاقدين، والرهن قائم، بطل المعتبر قبام مجلس المتعاقدين، والرهن قائم، بطل المصرف ؟ لأن الافتراق المتعاقدان، والرهن قائم، بطل الاحتراق بلافتراق المتعاقدان، والرهن قائم، بطل الاحتراق بهد المهالات، وإذا بطل المعتبر أحد البدلين، وقد حصل الافتراق فيل قبض أحد البدلين، وكان الصرف باطلاء وإذا بطل المصرف الافتراق، بقى الرهن مصمولاً على المرتبن باقل من المدين بحود إلى ملك المرتبين، والأصل أن الراهن إذا مرئ عن الدين يخلف لا ينطل ضمان الرهن، كما قو استوفى المرتبين المابين والمعال فالمرافئ إلى ملك المرتبين المرتبين المراهن وإذا مرئ المراهن عن الدين بعلف لا ينطل ضمان الرهن على حاله، كذا هنا، بخلاف ما لو الدين بوائمة، أنه وينا الراهن عن الدين، وإلا يخلاف ما لو غير خلف، أما ههنا فيخلاف

أو تقول: ضمان الرهن حكم يتب بالفيض، والقبض باقى بعد ما بطل عقد الصرف بالاغتراق، فعند الهلاك يتم الاستشاء فسماء المقد ضماله بالفيض، وقد بطل العقد الموجب للاستيفاء، فيلرمه وداستوفي، كما لو استوقاء حقيقة.

١٣١٩٠- قال. وإذا اشترى الرجل من أخر سيفًا محلى به بديتار، وقبض السيف، ودفع بالعينار رهنًا، فالحُكم ما ذكرنا في المسأنة المنقدمة، أنه إن هلك الرهن قبل اغترافهما بغي الصرف على الصحة وإن افترفاء والرهن قائم، بطل الصرف، ويقى الرهن مضسودٌ بالأقل

من فيمته ومن الدين والما دقراباء وإن حصل الإولهان بالسيف والدلتيد عند ي الدينارة وأحا الأسراف والمبأل فهالك أثراهن فنداه قبل أثن يعارفته فإن بائع السبة الجدمر مراد السيطاء عالى فلساراتي السف، ولا يصبر مفتري السف منتوفَّة لسبف إمانها لا والعالان المنبقاة العبل من المعلى لا بتصوره واما لأن الرميرزيما يصبي مستوف حقه بالهلاك إذا فسح الرهن ههماء لأن الرهن حصل بالعين، وهو السيف، والرض بالأعباد لا يتسع على منا يأس بيانه في كتاب لرهي، و زدا له يعمر الرهن مسكر في تنسيف "" بهلاك الرهن، يؤمر بالع تسبيف برد السبيف على الله بري. فيما هذا الرحال، ويصنص الرئيل للواحر الأقل من فيسه السيف ومن الرحل؛ لأن افر هن بالعمل وهن فلسب والسراساطل واوالعاسة من العقود أنف القبض ملحق الصبحوح في حن إفادة حكمه منافعكن، كما في النبع الفاسات والمريكان المسرة بالصحيح في حق الضماليَّة مان يجعه مضهومًا بالعن الذي حصراته الإرتبان، فتحعله مضيوبًا بالأقا من قست ومن فيمة العبر الذي ارمياريه ؛ أو يقول. فيض لا هو حيثة حصاريحية الاستيفاء ، ، فنبوض على جهة أنشراء كالنسوات وعلى حصفته فيراحي حكو الصمحاناء فجعلتا الراها ومضمونات وجعضاه مصموة بالأفراس فيمته ومرافيمة السيف فادكرناه فالنا وذفاك لوكاد مكاب المبهم منطقه بالمواسرج معصصيء أرزيه مصبوم وأوعضه تبوء وهدا دليل طلي أتاالب ينعين بالنعيين في العقد، فإنه حجمه كالسف في أنه لإيجوار أخذال هن بعيله -وانه أخلم-.

²⁰ ما من المعقولان معافظ من الأصل وأناما ومن فقاوم وفيان

الفصر الثامن في الحط عز بدل الصرف والزيادة

۱۳۱۳ - قال منحمد: إذا اشترى الرجل سيعًا منحلى عانة درهم، وحلية السيف خمسون، وتقاطعا، ثم إن مانع السيف حطاعن فينه ويعمًا، فهو حائز؛ لأن الحصابات بنهمل العقد، ويحرج فنر المحطوط من أن يكون ثماً، فكأنه من الابتداء مع السيف بتسعة وتسعين درهمًا، عبكون بقالية الحلية مثل وزن، والبائي عقابلة السيف.

17 17 - ولو أن رحلا انتاع من رجل قلب قصة فيه عشرة دراهم بعشرة دراهم بعشرة دراهم، وفقائضا ، ثم إن بائع القدر حط من تعت دره ما أ. رة بل الشدوي الخط ، وقبص الفرهم المحطوط من البائع ، فسد البيع كله في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي بوسف ومحدد الخط باطل ، عبر أن عنه أبي يوسف لا يصبر للحطوط من البائع منة مندأة ، حتى كان على مشترى الفلاب أن يرد الدرهم على منحه ، والعقد الأول صحيح ، وفي قول محمد يصبح ذلك عبة مبدأة ، حتى كان للمسترى أن يتم عن تسليم الدرهم إلى البائع ، فوجه قول أبي يوسف ومحمد في بطلان الحفة لو صح ، يطل من حيث صح .

بياله: أن الحط لو صع التحل بأصل العقد، فيصير العقد فاسدًا من الأصل الكان الرباء وإذا فسيد العقد من الأصل الا يكون المحطوط لأنشأة الآن المحطوط من المسمى، والمسمى لا يبتى تمثّ منى فسد العقد من الأصل، لا يكون المحطوط لأنشأة الآن المحطوط من المسمى، والمسمى لا يتبع تما أصع، والهذا الطريق فننا: إذا حص جميع الثان لا يصع الحط حتى لا يتسد العقد الآلاء تو صع لبطل من حيث صعح الأنه بلتحق بأصل العقد، ويبقى العقد بلاتس، فلم يصح من الانتداء، كذا فهذ، فيتدأة؛ الأن الحظ لو صعح حقيقة أفاد محنى الهيدة، وهو التعليك بغير عوص، فعند تعذر تصحيحه بحميمته ببعدل كناية على الهيدة صيابة للتصرف عن الإلغاء، وأبو يوسف لا يجمل أعلام معنى الهيدة الأن الهية إيحاب مائك مبتدأ، والحط الإخراج المحطوط من الإيجاب، وليس فيه معنى الهيدة الأن الهية إيحاب مائك مبتدأ، والحط الإخراج المحطوط من الإيجاب، وليس فيه ايجاب ملك مبتدأ، والحط الإخراج المحطوط من الإيجاب، وليس فيه ايجاب مدينة بقول: إن تعذر تصحيح الحط بحديثة والان الوجوب. وليس فيه ايجاب ملك مبتدأ، والحط الإخراج المحطوط من الإيجاب، وليس فيه الحل من حرث صحر، أمكن أن يجعل حجازًا عن إنشاء العقد عا وراء المحظوط.

بيان هذا الكلام أن في الموضع الذي صح اخط حقيقة إن لم يكن ثمه رباء كنان من

حكمه أنا يصير العقد الموجود بما وراء المحطوط من الأصل، معند تعذر العمل بالحقيقة يحعل الحط كناية عن إنشاء العقد بما وراء المحطوط كأن البائم قال للتسترى القلب ثانيًا " بعنك هذا القلب بتسعة دراهم، وقبل المنشري، وهماك ينفسح العقد الأول، ويثبت الثاني، وإن كان انعقاد الثاني بوصف الفساد، إلا أن الفاسد من البيم بمنزلة العسميم، حتى يقم الحنث مَن البمين على أن لا يبيع بالبيم الغاصد، فيرتفع الأول بالشائي، كما لو كان الثاني صحيحًا، وهكذا بقول في حط جميم النمن أن عند تعذر تصحيحه بجعل كتابة عي حكمه؛ لأن حكمه بيح بغير ثمن، فإذا جعلناه كناية هنه، صار كأن البائع قال للمشتري ثانيًا: بعنك بغير شيء، ولو قال مكذا، لا يتعقد الناتي، ولا ينفسخ الأول؛ لأن انفساخ الأول حكم انعقاد الثاني.

١٣١٦٣ - هذا إذا حط باثم الغلب عن تمن الثلب درهمًا، وأما إذا زاد المسترى في تمن الغلب درهمًا، وقبل البائم ذلك، فعلى قول أبي حنيفة تصح الزيادة، ويلحل بأصل العقد، ويفسد الحقد كله، وعلى قبول أبي يوسف ومحمد محمد لا تعبح الريادة، ولا تعبير همة مبتعاة؛ فأبو حنيفة سوى بين الحط والزيادة، فحكم يصحبهما، والتحاقهما بأصل العقد، وفساد العفد بسببهما، وكذلك أبر بوحف سوى بن الزيادة والهبية، فلم يصححهما (٧ بحقيقتهماء ولاهمة مبتفأة، ومحمد فرق بين الزيادة والحط، وصح الحط هبة مبتدأة أوثم وصح الربادة هية مبدد أه]"، والمرق أن في الحط معن بالهدة؛ لأن الحطوط بصبر مثكًا للمحطوط عنه بغير عوص، وليس في الزيادة معتى الهية ؛ لأنَّ الريادة لو صحت تلتحق بأصل العقد، ويأخذ حصته من البيع، والهبة عُليك مغير عوض، والتمليك بغير عوض لا يصلح كنابة عن التمليك بموض، فلهذا افترقاء

١٣١٦، ولو اشترى قلب عضمة وثوبًا بعشرين درهمًا ، وفي القلب عشرة دراهم، وثقايضاه ثم حط البائع درهمًا من ثمنها حميعًا، فإن المحفوط يكون عنهما نصفه في الثوب، فيصير البيع في الثوب بحصته من العشرين، ويحط عن تمنه بصف درهم، وهذا بلا خلاف، وكذلك بصح نصف الحط في القلب عند أبي حنيفة حتى يفسيد العقد في كل القلب؛ لأنه يكون بمقاملته أقل من وزنه، إلا أن هذا فساد طار، فلا يفسد به العقد في حصة النوب، وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا يصح الحط في حصة القلب؛ إلا أن محمدًا يجمله همة مبتدأة، وأبو يوسف لا يجعله هبة مبتدأة، وهذا مخلاف ما لو قال النائع: حططتك درهمهُا عن تُمنهما، ولم يقل: جميمًا، فإن الحط يصح كله، ويصرف إلى النَّوب، وبيقي العقد في القلب جائزًا.

⁽١) ما بين المُعلَّوفين سائط من الأصل وأنِّتناه من مَنْ وم وف.

ووجه الفرق بينهما أنه قال: مني خططت عنك من تسنيمنا، وتهريق : جميعًا، فلم يعر بالقيساد، فيحتال لعسحة الحط ما أمكن ؛ لأن ظاهر عقله وديته يحمله على ذلك، وإغا قلما أنه لم يصرح بالفساد؛ لأنه وإنه كني عن تسبيل بقوله . هماه إلا أنه يجوز أن يكني عن شيئين، ويراد به أحدهما ، وحذا لأن الكناية عن الجميع معتبر بصريح الجمع وصريح الجمع يذكر، ويراد به أخصوص، ذكا الكناية عن الجمع معتبر بصريح الجمع وصريح الجمع يذكر، عقله ودينه احتبالاً النصحة، بحلاف ما لو قائل من تسنيما المنتصوص حمل عليه يظاهر لا يمكن حمد على أحدهما مع قوله جميعًا و لأن قوله يحيث كلمة تأكيد، وكلمة التأكيد من لا يمكن حمد على أحدهما وقوله ، في قوله : لا يمكن عقب الكناية عن الجمع كان ذكرها في قوله : للمحصوص، وقد صريح الجمع كان ذكرها في قوله : لمناهم أن المناهم عنه الكناية عن الجمع كان ذكرها على الخصوص، وقد صرح بها لا يمكن الحمل على الخصوص، وقد صرح بها لا يمكن الحمل على الخصوص، فحمل عميما ، وإذا حمل عليهما ، صار كأنه بعن ، فقال : حظفت عنت على الخصوص، فحمل عميما ، وإذا حمل عليهما ، صار كأنه بعن ، فقال : حظفت عنت بعن المن القلب ، وبعيف دوهم من نبس القرب ، ولو صرح " بهذا كان تصريحاً المناهما منه بالغياد، كذا هها ا

وإن قبل . هذا يشكل به إذا تقد عشرة ، وقان هذا للقود من ثمنهما جميعًا ، فإنه يجعل المشود من ثمن القلب استحسانًا ، وقد ذكر كلمة التأكيد عن الجمع ، ولم يسع دلك الحمل على الحصوص ، قلنا : ذكر كلمة التأكيد بعد الكماية على الجمع في مسألة البقد ، لم يصبح ؛ لأنه لو يذكر كلمة التأكيد بأن قال : من ثمتهما ، ولم يقل : جميعًا ، لم يكن الحصوص ثاننا من جهته ، وإنه كان ثابناً من جمة الشرع ؛ لأن الشرع جعل القضة مستحقة بالقضة في العقد ، قال النبي عليه المملاة والسلام - اللفضة بالقضة أن يبع العصة بالقضة ، فكذا في العقد ، قال الفضة أن أي بيع العصة بالقضة ، فكذا في العقد ، ومنذ الملك القضوص قبل ذكر كلمة التأكيد في مسألة التصوف ، كما أن العقد يشد على المتعلم على ذكر كلمة التأكيد في مسألة التعلم على وصار ذكر كلمة المناجعة ، المناجعة المقد ، وصار ذكر كلمة المناجعة ، المناجعة المقد ، وصار ذكر كلمة المناجعة ، المناجعة المناجعة ، الشرع المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة المناجعة ، المناجعة المناجعة

⁽١) مكذا في الأصل و أظاء وكالذفي السختين: (م. و. ف. : احتمالاً:

⁽٢) سورة الحجر. الأبة ٣٠.

⁽۲) و ف زولوقال: صرّح بهدار

⁽١) ندم أعزيجه

1910 قبل إد الديري الوحل سيمًا محلى بخمسين در صبّا ، حلة السنف خمسون در صبّا ، دحلة السنف خمسون في أي الوجل سويا ، حدث أخط وصرف الخط إلى ساويا ، العصة حبياً لا تتسجيح الخط الآلا الويصرح بالقساد لم حصاعي نمن الديف و لأن السبف كما يدار ويراديه الحلية مع النصل بذكر ، ويراديه ما وراد الحبيم، ورد كان ما ذكر محتسلا بلخصوص تحصر منه الحلية ، وسرف الحط إلى تمن النصل الحبياً لا للجوار بطاهر عفاء وديته ، وتكن الشول مع الألا الدي تخصيص الإيشاء حكم في الديم ودي ، لا لاترات حكم أحراق الحسوص ، وعلم ، كان تنظ

۱۳٬۹۱۹ قال: ولو أن رجلا استرى من أعر قلب فضا معشر بي دسراً و وتقايساه تم إن بانع العلب حط عن تشترى عشرة دائير، فلك جائز و الأنا هذا الخطالو صبح لا ينطل من حيث فسح و الأنه يلتحق بأصل العقد، ويحمل كأنه باع من الابتداء قلب فسة ينشرة دائير حائز كيف ما كان الاجتلاف اختس المهايشي الحط جائزاً و ويم القلب من المضة بعشرة دائير حائز كيف ما كان الاجتلاف اختس المهايشي الحط جائزاً و المناس مشترى الفلف هذا المحتفرة من مائع العلب في محلس الحفظ في موسى بحصل المناس عن العقد من غير عوص بحصل المبائع و فرد قدر المحتفرة بعارة إلى مائك الشائري من عير عوض والألم مكن فيه محمل اللبع و الايكن أن يمتير صرفا في حاز النائب و فيا بحس القمس المخلف الإفالة و المباليع

معنى، فيمكن أن يعثبر صرف في حق الثالث، فيجب الفيص.

المناحبة شيفًا، يتظر إن زادياتم القبل، وكانت الزيادة ثوباً، ورضي به مشترى المناحبة والمناحبة شيفًا، يتظر إن زادياتم القبل، وكانت الزيادة ثوباً، ووضي به مشترى الفنب، فالزيادة جائزة الآن الزيادة أو صحت لا ينظل من حيث صحت؛ لأنها تلتحل بأصل العقد، ويجعن كأن العقد من الابتداء وود على قلب فضة قيه عشرة دراهم، وعلى ثوب بديبار، وذكك حائز، فههنا كذلك، ولا يشترط قبض القوب في المجنس؛ لأن ما يخص التوب من الدينار ببع ووليس بصرف، وإن كانت الزيادة ذهباً، وكانت من قبل البائع وينظر إن كانت الزيادة ديناراً، ويبغى القلب مع شيء من الدينار وما إن كانت الزيادة ديناراً، ويبغى القلب مع شيء من الدينار وما إن كانت الزيادة ديناراً، ويبغى القلب مع شيء من الدينار وما إن كانت الزيادة ديناراً، ويبغى القلب مع شيء من الدينار وما إن كانت الزيادة ديناراً، وهو جائز، وتلتحن الزيادة بأصل العقد، وحمار كأنه باع قب فضة ونصف ديار بديار، فهو جائز، وتلتحن الزيادة بأصل العقد، وحمار كأنه باع قب فضة ونصف ديار بديار، وذلك جائر، إلا أنه يشترط فيض الزيادة في مجلى الوبادة الإلى المهند، وتلتحن الزيادة بالله الديادة ونصف ديار بديار، وذلك جائر، إلا أنه يشترط فيض الزيادة في مجلى الوبادة بالله الدينار الوبادة بالرادة بالله الوبادة بالله المهند ونصف ديار بديار، وذلك جائر، إلا أنه يشترط فيض الزيادة في مجلى الوبادة الإلى الوبادة بين العبد في الوبادة بالرادة بال

قول قبل : كان يتمعى أن لا يصبح العقد في قدر الزيادة، وإن وجد قبض الزيادة في سجلس الزيادة في سجلس الزيادة الله الزيادة متى صبحت التحقت بأصل العقد، وصارت كالوجود لذي العقد، فإذا صارت كالموجود لذي العقد صار كأنه باع قلب عضه ونصف دينار الدينار، وصفى الدينار، وسلم القلب، ولم يسلم نصف الدينار حتى تفوقا، وهناك لا يصبح العقاد في الزيادة، وحى نصف الدينار، كذا هنا؟

والحواب "ن الريادة منى صحت التحقت بأصل العقد القائم وقت الريادة، ولا يستد التي وقت الريادة، ولا يستد إلى وقت استثناء العقد حتى لا يثبت الخلك في الزيادة حسينيّا إلى وقت إنشاء العقد، وإلفا يشت الخلك في الزيادة من وقت شرط الزيادة، وهذا لأن يسبب بوت الزيادة قول العاقد زدت وقد وحد الآن، والحكم لا يتبت فيل سبه ، فهو معنى قولنا: أن الزيادة لا تلتحق بينشاء العقد السابق قائم مي الحال السابق قائم مي الحال حكمًا، وهذا لآن أصل العقد السابق قائم مي الحال حكمًا، وهذا لأن أصل العقد السابق قائم مي الحال حكمًا، ولهذا يرد عليه الفسنخ، فإذا الشحق الزيادة بالعشد الفائم وقت شرط الريادة، كان مجلس الزيادة الم يقسص الريادة في مجلس الزيادة، وهذا العقد في الزيادة في بخصها من الدينار الأن بعض الدينار منار بقابلة الزيادة، وقد مقل العقد في الزيادة في بخصها من الدينار الأن

15.13

15.14 حدا إذا كانت الريادة وإن كتوت و الأنه يصبر بالغا القلب في الم أو دها م وال كانت الريادة من بالغ القلب عضه فياله يجوز الزيادة وإن كتوت و الأنه يصبر بالغا القلب مع المضة المبتارا و مجوز كبت ما كان وإن كانت الزيادة وإن كانت والم وان كانت الزيادة أو إن كانت ويباراً و الأن كانت الزيادة كواباً وإن كانت الزيادة عمل الأو كانت ويباراً و أن كانت الزيادة في مجلس الزيادة و إن كانت ويباراً و الكتو منهما و أن أن مهما و كان الملك بحصة الريادة الأمام الزيادة في مجلس الريادة و وإن نو بنيض العمل على الملك بحصة الريادة و الأمام كان المنافق من القلب عمر في المام كان المنافق من القلب المرافقة و إن كان المنافقة و إن كان المنافقة و إن كان المنافقة و إن كان كان المنافقة و إن كان كان المنافقة و إن كان كانت و يحوز و ويمير النبيار أن الميام القلب و المنافقة و با وإن كانت المنافقة و إن كان و يحوز و ويمير النبيار أن الميام و النافق من القلب يكون وزاه الديار و ويحوز و ويمير النبياء أن النبياء و المائي من القلب يكون وزاه الديار و ويحوز و ويمير النبياء و الديارة و ولدائي من القلب يكون وزاه الديارة و يحوز و ويمير النبياء الإيامة و الميام و الديارة و ويمير النبياء و الديارة و الديارة و ولدائية و الديارة و ولدائية و الميام النبياء و الديارة و ولدائية و الديارة و ولدائية و الديارة ولدائية و ولدائية و الديارة ولدائية و ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة ولدائية و ولدائية و ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة ولدائية و ولدائية و الديارة ولدائية ولدائية ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة ولدائية و الديارة والديارة و الديارة والديارة و الديارة والديارة و الديارة و الديار

1999 - قال: وردًا الشرى سيفًا محلى فيه خمسون درهنا عائد درهنا و وتفايف، الرا مشترى السيف راد درهنا أو ديناراً عهو جائز، وتصوف الرياد، إلى ما وراء احدة، وهو النصل بظاهر عقله وديه احتيالا لنحواز، وإن نصرنا قبل فيض الرياد، لا يبص الزيادة، ما دكره أن الريادة في سي شصل، لا في المليفة، وإن تطرفا قبل فيض الرياد، هو الذي ود ديبارا، صحت الرياد، وعمار كانه بالاحية عبد تحسون دوهنا وديد راعات درهم، فإذ لم يشبص الرياد، حي تمولك و لنظم العبد كانه بالإحيام المحيد العالمي كانه بالإحيام عبدها فيه خمسون دوهنا وليناراً عالمة درهم، فيحسسون درهنا لكون من المنمي بمفايلة الحليلة، والخمسون المافية تقسم على الدينار وعلى فيمة النصل، فيما أصب اللهار يجب رده؛ لأن

۱۳۹۷۰- قال می الخامع آز و إدا اندازی بر پن فضه بمانه دینار ، و تفایصه ، و تعرف ، ثم شعبه ، فراه المتسری الدائع فی السر عشره ده نیز ، نصح الربادة ، ویشترط قسفی الربادة می

الالا مايين المغوعين ساقط مار الأصل وأنستاد مراوم وهياء

۱۳۱ مقدا في المستحقين النف و الانتخاص الاصل الوالدليان مع مين - وكان هي هـ الوالدليلير - مواشرة

مُجِيدُ الدَيَادِينَ المَامِنُ وِلاَيْسَنِهِ مَا فَيْضِ الإِرِيقِ فِي الْفَالِيِّ وَإِنْ قَالْتُ الزَّارِيقِ هي الحال، إلا أن الريادة للحال، لا تعابا الإمريق حقيقة، وإقا تعابله تستمة والأبرالإمريق فعار عمله لآماكها الدياصل النهزيم وبداريادة لايواد فاكحم وتهامتف مرالحقاء بساوط الريادة الأن الزيادة لا بدالها من قباع الناجا. علياما وذلك لا يكون إلا على اعتمار بقاء العقد، علم أما الريادة لانتفار الإبران للحال حفيقة، وإها تقامله صورة، في أنب إذا صحت التحقت بأصل لعقده عنتمت المقابلة مرارفت وحودالعفدس حيث المعيء والفذيان من حيث لمعي أقوي من المنابلة مراحبت الصووق وفيطو الأثران موحووت العقد حقيقه ومعت الغشة عوالشتراك وينضه وعب فيقالنه صبورة النماق احترا فإيادة لايكل اعتمار العنضر وفت المابلة منعزات فرغون بروء في والجواد المقابلة صواراة

الفصل الناسع في الصلح في الصرف

۱۳۱۷۹ - رجل انشرى من رجل عيداً بالة دينار، وتفايصا، ثم وجد مشترى العبد بالعيد حيدًا، وخاصم الناتج فيه، فأفر البائع بالعيب، أو جحده، وصالحه المشترى هن العبب على دنائير، فهذا على وجهن: الأول: أن يكون بدل الصلح ألى من حصة العيب من الثمن باتكار حصة العيب من الثمن باتكار حصة العيب من الثمن عشرة، ووقع المسلح على أقل من عشرة دنائير، وواعرة، قبل التفايض، فالصلح جائز،

من سشايخت وحدهم الله تعالى من قال: ما ذكر نامن الحواب مسطيم على تولهما الما على قول أبى حيفة : يبخى أن لا يجوز الصلح إذا الترفأ قبل الشفايص، وهذا الالحلاف يرجع إلى تختلافهم في الغصوب منه إذا صائع مع الغاصب بعد هلاك المغصوب منه على أكثر من قيمته على قبل غول أبى حشفة : يجوز الأن حق الغصوب منه بجر دالهلاك لا يشغل عن العبي المنهمة إلا يقضاء أو رضاء ، فقبل القضاء والرضاء بكرن الصلح وأفاه أعن المعبود على أكثر من قيمته ، كذا فهنا حق المنسري لا ينتقل عن الجزء الفائت آبالي حصة من المنوز الا نقصاء ، أو نراشي منهما عند أبي حتيمة ، فقبل الفضاء والرضاء يكون الصلح واتما النمن الإن الاعتراق بكون الصلح واتما والرضاء يكون الصلح واتما الفائد الله المناسر قبل قبض الصلح الأن الاعتراق بكون عن دين بدين ، وعلى قول أبي يوسف ومحسد : صلح المعصوب منه مع الغين إلى الفيمة ، فيكون الصلح واتما عن القيمة ، فلا يحوز على أكثر من القيمة لكان الرباء الغين إلى الفيمة ، فيكون الصلح واتما عن القيمة ، فلا يحوز على أكثر من القيمة لكان الرباء فيكون الصلح واتما من القيمة ، فلا يحوز على أكثر من القيمة لكان الرباء فيكون الصلح واتما من القيمة ، فلا يحوز على أكثر من القيمة لكان الرباء فيكون الصلح واتما من حيث المعبى من عشرة دائير على تمائية دائير، ولو كان مكذا حقيقة فيكون الصلح بالاقتراق قبل تجفى بدل لصلح و لأن هذا ليسرف ، بل هو استيفاء لعض ، وإسلاء وإسلاء وإسلاء ، وإسلام الخورة ، كذا ههنا .

ومن المشايع من قال ما ذكر هها قول الكل، وهذا الفائل يقول: بأن حق المشترى في

10) ما بين المفوعين ساقط من الاصل وأنبتناه من طاوم وعب.

الخراء الذلك ينتقل إلى حصته من النمن من غير أن يحتاج فيه إلى قضاء القاضيء أو التراصي بيهمه، وفرق هذا القائل على قول أبي حيفة بين هذه المنافة، وبين مسألة الغصب، والفرق أنَّ في بأب العصب حو الذلك كان في عين المغصوب قس الهلاك لو انتها إلى القيمة ؛ لأنَّ الهلالة على ملكه متصوره بأن أبرأ العاصب عن صمانا الغضب، وإذا لم يكن هن صرورة الهلاك التفاله احق إلى القيمة بفي حل العصبوب منه في هيئ العبيد. فإنه صنائع هن عين المفصوب لاحق قيمته، وبجوز كيف ما وقع الصلح، وأما حق المندري في الأصل في النمر. الافي اللبع، وإنما ينتقل إلى اللبع وأجازاته بالبيع، فإذا عجار النقع عن نسابه شيء منه فيل المقبض عجرا لا يرجى زواله . الصلح اليم ، و تنقل حقه إلى الثمن ، ألا يرى أنه أو هلك الميح كله قبل القيض: ينتقل حق المفنري إلى حملة التمن، فلا يحتاج فيه إلى القضاء وانتراضي، فكذ إذ ملك العص، فإذا يتقل حق المنترى إلى حصة الخزء الفائت عن النمن، كان الصف والأمَّا فن حصة اجزه الفائت من التمن، فلا ينظل بالانتراق قبل القبض ؛ مه قلتا لأبي يوسف ومحمده فأما إداوقم الصلح طلي أكتومن حصة انعيبوه عإداكانت الزيادة بحبث يتقابن الناس في مثلها يجوزاء وإن كانب الزيادة بحيث لا يتغابر الداس في كلهم، بأن وقع الصاح على التي نبشر دينارًا، فعلى قوله أبي حسفة ارجوز الصلح، وعلى قولهما: لا يجوز ، فوجه قولهما. إن العطح وقع هن حصة العبب من الثمن، فؤذًا كان حصة العبب من الثمن عشرة، ووقع الصلح عفي الني عشراء فقد تمكن لرباه ولأمي حبيفة أنه إنا تعدر بجاز هذا الصلح بطريق المعاوضة لكنان الربا أمكن تصحيحه يطربق اخراء بأنا يحمل انماثم موفياً حصة العبب بتمامه، ولائك عشرة ماطا دينارين عن تمن الباقي، ولو كان كانات يصم ما صنع، ويجب رد البيتارين عن ثمن الباقيء وإن كال التملي معبو فياً ، ويسمط عن المتدري هذا المدر إن لم يكن التمن مقبوضًا - كذا هها له وإن كال النائع صائح الشتري عن العيب على دراهم ، فإن قبض لذل الصلح قبل أن يتقرقة حيازه وإن تفرقنا من قبيض يدل الصلح، بطل الصبح، وهذا لأنَّ الصلح وقم عن حصة احراء الفائك من اللس، وحصة الجراء القائل من الثمن دنانير، فإدا صناخه على دراهماء لا يمكن نصحيحه يطريق استيفاه البعض واسقاط البعض الأذ الجنس مختلف لوصح صع بطريق المعاوضة ، وتعدر تجويزه علىيق المعاوضة؛ الأنه صرف: واقصرف لا يصح إذا وقع الافتراق قبل قبص أحد البدلين.

۱۳۱۷۴ و إذا ادعى وجل على وجل مائة دوهم، مأنكر المدعى عليه ذلك، أو أقر، ثم صدخه منها على عشرة دراهم حاله، أو إلى أجل، نم افترها فيل القبض، فالصلح جائز، أما إذا تدان الصلح عن إقرار، فبلان هذا الصلح استبقاء للبعض، وإبراء عن البعض في زعم المدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى المدعى والمدار الصلح حالا، وتأخيل البعض الابلانيران الصلح مؤجلا، وفي زهم المدعى هليه افتداء عن البعين، وليس بصرف، قبل ينظل بالانتراق فيل القبض، وكذلك لو كان ليه خيار الشرط أواحد متهما، فانترقا قبل التقابض، لا ينظل الصلح الأن أثر الخيار في فوات القبض، وهذا الصلح لا ينظل بقوات القبض، فالشتراط الخيار كف على تعلق على المدارة، في المدارضة والا المدارة على خلاف جنس الحق، قبلا يمكن المدارضة والمدارة على المدارة المدارضة المدارة المدارضة في الصرف شرط.

17 17 وإذا مائت الموأة، وتركت ميراثاً من وقيل وثياب ودهب ونضة وحلى فيه جوهر ولؤلؤة وغير ذلك، وتركت زوجها وأماها، وميراثها كله عند أيسها، فصالح الأب روج ها : على مائة ديناز، فهم لما على وجهين. الأول: أن يعلم نصاب ألزوج من الذهب المتروك، وفي هذا الوجه إن كان مثل الصلح أكثر من تصبب الزوج من الدهب، يجوز، وإن كان مثلة أو أقل لايجوز

انساني: , ذا كان لا يعلم نعسب الزوح من الذهب المسروك، وفي عدا الوجه لا يجوز انسلع ، وكذلك إذا صالحه على خمسماته دوهم، فهو على هذبن الوجهين ايضاء أما أن يعلم الزوج من الدراهم المتروكة . أو لا يعلم ، والحواب في الوجهين على محو ما ذكر با في فصل المقحب ، وإن كان صالحه على مائة درهم وحسين ديتاراً ، جاز الصلح كيف ما كان ، أما إذا كان بدل بلان بعل واحد من الجنسين أذكر من حصة الزوج من ذلك الجنس ، فلان حصة ، لزوج من ذلك الجنس في المنافق من مدل الصلح عن كل واحد من الجنسين أن يجعل يمثله من حسه من بدل الصلح ، والعاضل من بدل المعلم يجمل بإزاء المروض، وأما إذا كان دل الصلح من كل راحد من الجنسين مثل حصة ، أثروج من ذلك ، فلان يدل الصلح من الزوج من ذلك المحدة ، فإن المصلح من الركة ، وبدل الصلح من المصلح من المحدة ، فإن المصلح من المحدة ، فإن المصلح من المحدة ، فإن المصلح في الكل على الصحة ، وإن لم يوحد النفايض ، يبطل المسلح ، ويجد النفايض ، يبطل المسلح ، حصة المدود ، يبطن ، ويجب أن يقال الما المسلح مي حصة المدود ، يبطن ، ويجب أن يقال الما المسلح مي حصة المدود ، يبطن ، ويجب أن يقال الما المسلح مي حصة المدود ، يبطن ، ويجب أن يقال الما المسلح مي حصة المدود ، يبطن ، ويجب أن يقال الما المسلح مي حصة المورد ، والما ما عدادك من النباب والمت حصة الكاني والجواهر التي لا يكن بزعه إلا يضرور ، وأما ما عدادك من النباب والمت على المدود .

⁽¹⁾ ما بين المفرقين سائط من الأصل و أنِّت من 5 و دوف.

- 2TA -

والعروض، فالصلح يبقى على الصحة، وهو نظير ما لو اشرى ثويًا قيمته عشرة، وعشرة دراهم بعشرين درهماء وتفرقا من غير قبض، يبطل المقد بحصة الصرف، ويبغي في الثوب بحصته على الصحة ، كذا هنا.

وإن قبض لووج النواهم والنظام للي هي يقال الصلح، وكان الميراث مي بيث الأب، والم يكن حاضرًا في مجلس الصلح، فإن العملج يبطل محميته من الذهب والعضة ، هكذا ذكر في الكناب، وهذا إذا كان الأب مقرأ للزوج بما همده حتى يكون نصيب الروج أمانة في يده؟ الأنه قبض الأمانة لا ينوب عن قبص الشراء، فيحصل الافتراق خبر قبض، فيبطل حصة الصرفء وحصة مالا ببكن نسليمه إلا يقبرره كالجوهر الرصع والنواؤ الرصعره فأما إذاكان حاحدًا لمزوج ما عنده، فالصلح صحيح في الكل؛ لأنَّ الأبُّ إذ كا حاحدًا للزوج ما عنده، كاد الأب غاصباً نصيب الزوج، وقبض العصب يتوب عن قبض الشراء، فإذا قبض الزوج بدل الصلح، والافتراق حصل بعد التقايص، فلا يبطل الصلح في حصة الصرف، و كذلك إذا كان الأب مقرآ للزوج عا عنده ، إلا أن البراث كان حاضرًا في محلس الصلح ، فالصلح جائز في الكار ؛ لأن الزوح قبض مدل الصلح في مجنس الصلح، وللأب قبض نصبب الروح من البركة؛ لأنه فكن من قبضه حقيقة إذا كان حاضراً في مجلس الصمح، والتمكن من القيض فيص حكمًا عرف ذلك في موضعه، فحصل الافتراق بعد فيص البدلير، وستأتي هذه المسألة من صرف للرأة مع زيادة كمسات في كتاب الصلح - إناشاء الله تعالى - .

١٣١٧٤ - إذا ادعى رجار سيفًا محتى بعيبه في يدى رجل ، فصالحه المدعى عليه على عشرة دناني، يدفعها الدعي عليه إلى الدعي، مغيض الدعي منها خمسة ، واشتري بالخمسة الأحرى تويَّاء فإن كانت الخمسة القيوضة مقدار حصة الخليف فالصلح صحيح ا لأنَّ المنقود يجمل بزراه الحية؛ لأن قبض حصة الحلية مستحق في الجلس (وقبض حصة الثوب في المُحلسُ أَا لَيْسَ عَسَمُحَنَّ. وإذَ جَعَلْنَا التَقُودُ حَصَةَ الْحَلَّيَّةِ ، حَصَّى الآلَةِ القَ يعد قيص البدلين فيما هو صرف؛ لأن موضوع المتألة أن الماهي عليه حاجد للسيف، حتى يكون عاصبًا لها، وقيص الفعيب بنوب عن قيص الشراف وإن كان المدعى عليه مقراً بالسيف؛ لأن أسيف كان حاضراً في مجلس الصلح، وما يقي مر بدل الصلح غير مغود، فهو نس لنصل، والاستبدال مثمن النصل فيل القيص جائل، فإن 25ت القيسة النفو بدأ قبل من مقدار حصة الخليف داصلح ماطل في الكل، أما في حصة الحليف فلاإشكال: الآنه بطل في معضه، فببطل في الباقي؟ لأنه

⁽¹⁾ بابين المعاوفين سافط من الأصل وأنشاه من طاوه وهم.

شربه واحده وأماعي حصة اللبراء؛ ﴿ يَهُ دَحَلُ يَعْضُ بِلِكُ الْحَلِيَّةِ فِي شُواهِ التَّوْبِ، والإستبدال بمدار الصرف فمزر القيفس لايجوز ما فيه من بدار القيفري، وإذا بطر خراء الثوب في المعض الطل في الساقي عند أبي حنيفية وضيي الله تعالى هذه الأن شيره النواب في المعض بطل لمعنى الرباء لأنه بطل ذاهبه مزافرات القبض، وغوات القبض في أحد البدلين في الصرف يتمكن ربا تسأه وإفاحمار بعض بدل الحديثا مشروطا في شراه الثواب فقد بطل شراء بعض الثواب لكان ره شرط فيه، فيبطل في الناقي، كما لم أسلم حنطة في شجير وزيت، وعندهما شراء الثوب يبطل يقدر ما صار من حصة الحلية داخلا فيه، وينفي في النافي، كما في مسألة السلم.

١٣١٧٥ - ورة النست. ي الرجار إيريق فسفسة عالة ديدر، وفي الإبريق ألف درهم. وتقائف وثبوه جدمنتري الإمريق بالإبريق عيباء وهو فاتبو بعينه احتى يكود له رد الإبريق، فصالح بالع الإبريل المشتري على ديتول وقبض المستنوى الدينار أوالم بقبض حتى تفرفاه فالصلح ماض، ذكر المسكَّة من الأصل من غير ذكر خلاف، وهذا الحواب على فولهما مستغيم وكذلك على قوله أمي حيفة رضي اقه نعالي عنه على قول موريفول من المشايخ بأن الصلح عن حصبة العبيب من الشمر ؛ لأن حصبة للعبيب من الشمن بدانيو ، وبدل الصلح ديثار أيصاء فيكوناهدا الصلح والعكاعلي جسن حقه، فلا بكونا صديقًا، وإناوقع الصلح على عشرة دراهم، بإن فيض المشرى الدراهم قبل أنا يتفرقاء فالصلح جائزة وإنا لم يقبص حتى تعرفه ، بطل الصلح؛ لأن الصلح وقع على حلاف جنس الحق، فيعنس صرفًا، فإن كانت الدراهم التي وقمه عليها الصلح أكثر من حصة العيب، فالصلح جناز ؛ لأن الصلح وقع عن حصة العيب عند الكل عند بعض الشايخ، وحصة العيب ديار: وشراه الديبار خواهم أكثر من فيهمة الديبار حائز ، وعند بعض المشابخ الصلح وقع على الحز ، الفائث ، وشراء الحز، العائث بالشراهم أكتر من قيمته بجور

١٣١٧٦ - و ذا لاعلى رجل على رجل عشرة دراهم وعشرة دنابير ، وأبكر المدعى عليه ولك ، أو أمر ، تم صاحمه المدعى عليه على صفحة دراهم من دلك كله ، فهذا جائز ، صواء كان نقلاً أو نسبت ، وطريق الحواز أن بحعل المدعى مستوفيًا عبن الدراهم التي ادعاها خمسة مبرة للمدعى عليه نبن الخمسة الشراهيم وعن العسرة الدنائير

١٣١٧٧ - وردًا التستري الرحل قلب ذهب فيه عشرة مشاقبل مانة درهير، وتقابض، وسنهلك الخنوي الغلب أرانم يستهلكه حتى واحداله عيبًا فديا قد كان دلسه للباتع، فصالح البائم من ذلك على عشوه دراهم نسيئة، فهو جائز، وأواد بقوله : استهلك الغنب أنه كسره، لا حقيقة الاستهلاك بالإحراق، او بالبيع؛ لأن ذلك يمع الرجوع منقصان العيب، وإنما جاز هذا الصلح لأبه ومع على حصة العبب بن النمن، وإنه دراهم، فيكون هذا صفحا عن جنس الخزاء فيجوزاء سواه كالامدل الصمح تقفا أو نسبته، وإن صاخه على هذيراء هالصاحر حائراه وبكون صوفًا؛ لأن الصلح وقع على خلاف حسر الحن، فيكون معاوضة، فيكون صرفًا.

١٣١٧٨ - وإذا استرى قلب فضة فيه عشرة دراهم بديانير ، ونقابصياء ثم وجد في القلب هشما يتقضه، فصالحه من ذلك على قواطي ذهب من الدينار على أن يزيده الشري ربع حنطة أوفي بعض تنسخ أربع كو حبطة [ال. وكانت الحنطة بعينها، كان ذلك جائزًا، وعاريق الجواز أن البائع بدل فيراطى دهب من دينار بإزاء ربع كر حنطة، وبإراء حصة العبب من التمن، فإن كان حصة العبب من السمل وقيمة ربع كر حيطة على السواء . انقسم الفيراطان عليهما بصفائ فيكون أحد لقيواطين حصة العيب مزاالتعالم والقيراط الأخر حصة الحنطة، وذلك جائره فإن افترنا من غير قمض، لا يعقل الصلح، أما حصة الحنطة فلأن الافتراق فيها حصل عن عين بدينء وأما حصة العيب فلاد الصلح فيها وفع على حنس الحق إوالصفح إذا وقع على حنس الحَقِّ أَنَّا لا يبطل بالافتراق قبل القبض، قإن تفايضا، تم وجد بالحنطة عيبًا ردها بحصتها من المقد اطين

١٣١٧٩ - وفي اللتنفي : إذا كان للرجل عني رجل دراهم بخاريف واصطلحا منها على دراهم لا يعرف ورتها، قال: إلى أنظر إلى المخاربة، فإناكان القائب فيها التحاس فهو. حائز إعلى لقابل و لكنير ، وإن كان العالب فيما الفضية لا يحوز الصلح إلا على مثل وزنها؟ "أه وإن صالح على أجل، لا يجوز من قبل أن هذا ليس على وحه الحط، ألا مرى ثو كان عليه ألف درهم، فصالح منها على تسعمانة درهم بيض، لا يحوز، ولو كان الدين بيضًا، فصالح على تسعمانة سوده جاره وكان هذا حطاه ولو صالحه على تسعمانة ، ولم ينشرط بيضًا، وأعطاه بيمنًا، جار، ذلك، قال أبو يوسف: إن كان السود أفصل لم يجز الصلح على السود أقل من وزن البيض، وإن كانا سواء جار الصلح من أحدهما على الأخر بأقل من وزنه.

الالاعالى فلعفرهن سافعاني الأصار وأفسادهن فلاوجوب

⁽٢٠) ما بين المفودين مناقط من الأصل وأشقاه من ظروع وعد

⁽٣) ما بين المعنوفين سافط من الأصل وأتمنده من فذرع وب

الفصل العاشر في بيع الإناء وزنًا فيزيد أو ينفص

۱۳۱۸۰ - إذا اشترى سبقًا محلى فيه سانة درهم من الحشة بمائي درهم، ثم عنم أن فيه مائتي درهم، ثم عنم أن فيه مائتي درهم، فهذه على وجهين. إما أن بعلم ذلك بعد ما تفايضا، وتفرقا، وفي هذا الوجه بطل العقد في الكل؛ لأنه لا وجه إلى تصحيح عدا العقد في الحلية بالزيادة؛ لأن الزيادة بإزاء الحلية تكون صرفًا، ولم يوجد قبض بثله في الحباس لما نفرقا، ولا وحد إلى تصحيحه في جميع الحلية بمائتي درهم؛ لأنه يكون ربا، فبطل العقد في الحلية ضرورة، وإذا بطل العقد في الحلية على وردة، وإذا بطل العقد في

هذا إذا علم ذلك بعد ما تقرق، قاما إذا علم بذلك قبل أن يتفرقا، فالمشترى بالخيار، إن شاء زاد في الثمن مائة أخرى، وإن شاء فسخ المقد في الكن، وإغا خير لأن المنشترى بالخيار، إذ بجميع السيف بمائق دعوى الكان، وإغا خير لأن المنشترى إلها وضي بجميع السيف بمائة أخرى ريادة على المائشن، لا يكون راضيا، فيكون له الحيار، فإذا العنز أخذ السبف لزمه مائة أخرى؛ لأن النمن وذلك مائنان نضيم من الابتدا، صنى الحلية والتحمل والجفن والحسائل نصفان؛ لأنهما شرطا في البح أن الحقية والمائة لاتكون إلا بمائة، فكأنهما قالا: على أن المائة بمائة، والمائة الاحرى بإزاء المصل والجفن والحمائل، وهناج إلى أن بزيد بحصتها مائة أخرى معير بطير مشنويًا مائون بمائين، فلا بتمكن الرباء فيزيد مائة الحرى، ويقبض البائع النمن مع الريادة، ويقبض المئترى السيف، الأنها في للجلس بعد، فيصح الدفد

قرق بين هذا، وبين ما إذا علما في الإبتداء أن وزن الحلية ماتني عرضه، وقد تبايضا السيف بماتني عرضه، في أراد المقترى أن يزيد مائة أخرى فيل أن يقتر قا، فإن العقد لا يجوز، والفرق أنهما إذا علما في الابتداء أن الحلية ماتنا هرضه، وقد تبايضا بماتن عرضه، فقد أرقضا المقتد بصفة القساد؛ لأنه لا بدوأن يكون بمقابلة النصل والجفن والحمائل شيء من الشين، فيكون بقابلة الخية أقل من وزنها، ويع الفصة بالفضة وأحدهما أقل ورثا من الآخر لا يحور، فهو معتى فوظنا: أوضا العقد بصفة الفساد، لا يحتال إلى تصحيحه؛ لأنه لا يمكن، فأما في مسألتنا هذه ما أوضعا العقد بصفة الفساد؛ لأنهما لم يعلما وقت العقد أن الحلية ماتني عرضه، إنما علياها مائة درحم، فإذا تبايما بماتني عرضه، فقد جعلا مقتل اختية مائة درحم، فاذ درحم، فاد بحملا للمقترى:

بعث ملك حلية السيف وهي مانة بمانة، ومعت ملك النصل والجعن والحمائل بمانة أخرى، ولو صرح مذلك لا يكون ذلك إيناهًا للعقديصعة العساد، فيمكن تصحيحه بالزرادة أمني رضي المُشرى بالزيادة.

1714 - وإذا اشترى إبريق فقية عنى أن فيه ألف دوهم بألف درهم] "، فإذا فيه ألفًا درهم]"، فإذا فيه ألفًا مرهم إن علم ذلك في للجنس، فالمشترى بزيد أنمًا أخرى، إن شاء أحد كل الإبريق، وإن لم مزد بعقل العقد في نصف الإبريق، ويصح في نصف الإبريق، لأن العساد بسبب الافتراق من قسمن بدل العسر في وذلك بقدر النصف، في نصف العقد مقدر التصف، ويصح بقدر" النصف، إذ تصحيح العقد في نصف القلب شائمًا ممكن، بخلاف سألة السيف، لأن تصحيح العقد في نصف الحية شائمًا فير ممكن؛ لأن بيم نصف الحلية شائمًا لا يجوز؛ لأن الحية بمؤتذ الوصف، ويح بعض الأوصاف لا يجوز، فلا توكن تصحيح البيم في نصف الحلية، ولا يمكن أنه حرح أنبع في نصف الحلية، ولا يمكن

المداعد والمنافقة المساحة عن أس يوسف رحمه اله تعالى وجن الشنوى المب المنافقة بدينا على أن قيه عشرة دراهم، فوجد فيه خمسة عشر قبل أن يقتر قاء أو بعد ما افترقاء فالقباس أن يكون القلب كله فلمشترى بذلك النمز، ولكن أدع القياس في اللهب والقضة، ويكون للمشترى فيه الحيار، إن شاء أخذ ثلثاء بالدينار، وكان للمائع قلت القلب، وإن شاء رحمه فال: وهذ قبل الفرقة وبعاء سواء، من قبل أن الزبائة لم نقع عليها البيع، وإلها كان للمشرى الخيار؛ لأن انقلب لم يسلم له، ومذا خلاف جواب الأصل، ولو كان اشترى القلب مشرة دراهم على أن قيه عشرة دراهم، وتقابضا، ونصرها، أو لم يتعرفا، فوجد هيه خمسة، عشر، فاللهبرى بالقبار، إن شاء أخذ ثلثه بعشرة، وإن كان لم يتعرفا، فله ذلك يزيد خمسة، وسم القلب لم يكن له ذلك إن كنانا قد تفرف، وإن كان لم يتعرفا، فله دلك يزيد خمسة، ويتاخذ كله، وين شاء أخذ ثلته بعشرة.

۱۳۱۸۳ ولو انشتری إناه فصة بدينار على أناهيه عشرة در اهم، وتقابضنا ونظرقاء هوجند فيه تسعة دراهم، فهو باكبار، وناشاه رده، وإناشاه أمسكه، ورجع بحصة التفصيل من اللينار، وإناكال انشراه بدراهم، فإناشه رده، ورجع بدراهمه.

⁽١) ما من المعقوفين سافط من الأصل وأنبتناه من ظ رم وف. .

٢١) هكفاهي ج . وكان في الأصل و أظ : نفلير .

١٣١٨٥ - وإذا اشترى بقرة فصة على أنها ألف درهم داف درهم، فإذا هى ألما درهم فإن ساء و وجور العقد في ان علم ذلك قبل أن يقر قاعن المجلس، فالمشترى وريد ألف درهم إن ساء و وجور العقد في ان علم ذلك قبل أن يقر قاعن المجلس، فالمشترى وريد ألف درهم إن ساء و وجور العقد في مجلس المقد، فإن أن ويزد المسترى القا أخوى، يصح العقد في بصف الفصية، ويجلل في النصف، كما في مسألة الإبريق إلا أن في مسألة الإبريق المسترى، وهها لا يتحير المنشرى، ولا يقر المسترى، وهها لا يتحير والمنافق في الفلت في الفلت في الفلت في الفلت في الفلت في الفلت المبار والمنافق المشترى في الفلاء، ولم نفيت في الفلق المبار وإن علم ذلك بعد ما تفرقا عن المجلس، بجوز العقد في نصف الإبريق الان تصحيح المبدد في الفلاء المبترى المبارية على الفلاء المبترى المبترى المبترى في الفلاء المبترى المبترى في الفلاء المبترى والمبترى المبترى المبترى الإبريق بالإبريق بالإبريق بتخير المبترى، وفي الفلوء لا .

هدا إذا حصل الشراء بالجنس، عاما إذا حصل بعلاف الجنس، بأن انشرى سبعًا محلى عنى أن حيثه درهم بعشرة دناس، أو الشترى إريق فضة على أنا فيه ألف درهم بالله وبنار، فإذا فيه ألف درهم بالله وبالره فإذا فيه ألفان، أو الشترى إريق فضة على أنا إلق درهم بالله درهم بالله الفاده فإذا فيه ألفان، فالمقد جائز في السائل كلها والأن الجنس مختلف، وإذا حاز العقد فالزيادة على السمى من الوزن في سأله الشرة لا بسلم للملسرى من غير شيء، وعذا الآن الوزن فيما بضره السميم من الوزن من سائلة الشرة لا بسلم للملسرى من فير شيء، وعذا الآن الوزن فيما بضره السمي بحوز آن بسلم للمشترى بغير شيء، كما أو منه من المشترى بغير شيء، كما أو الشعص الشتوى بغير أمال من كل وجه الأن غيز المعص عن البعض لا يوجه فيما لمن كل وجه الأن غيز المعص عن البعض لا يوجه المنافية على المسمى فيما عن المعلى أنه عشرة أكرار، فإذا عي أحد عشر قائل من كل وجه الإسم المسترى بغير شيء، كما لو باع من أخر صبرة حيلة عني أنها عشرة أكرار، فإذا عي أحد عشر كل وجه لا يسم المسترى بغير أصرة الإيسلم للمشترى الأكان كل كراكر الحالات عيد المعلى المسمى فيما المدل عدا كل المدل عن كل وجه الأله عن أحد عشرة أكرار، فإذا عي أحد عشرة الإيسام المحد عشرة أكرار أحد عشرة عدالم أكرار أخالكرار أحد عشرة الإيسام المحدد عشرة المحدد المحدد المحدد عشرة عدالم أكرار أحدد عشرة المحدد المحدد

ومي أنوادر هشام"؛ عن أبي يوسف وحمه الله تعالى: وحل الشترى سيفًا محلى يفضه مجانة وخد سين درهم؛ على أن حنية السيف مانة درهم، فإذا حاية السيف حمسود درهم، فانتشترى بالخيار، إن شاء أحدّه مجانة درهم؛ لأنه حين اششراه مجانة درهم وخمسين على آن اخلية مائة، فقد اشترى الفضة مجانة، ويقية السيف مخمسين - والله سيحانه وتعالى أعلم-.

⁽١) وفي ف أن الفلب مكان الإدابين

المفصل الحادى عشر فى بيع السيوف أغلاءً، وفى بيع الحلى الذي فيه الملالئ والجواهر وأشباه ذلك، وفى بيع الموهات ما يجوز منه وما لا يجوز

171.00 - قال محسد رحمه الله تعالى: وإذا ماع الرجل من أضر سيفًا محلى بفضة يقراهم، فياسسانة على أرمحة أوحمه : الأول. أنّ تكون الله زاهم التي هي من القون أكاثر من انفضة التي هي في السيف، وفي هذا الوحم السع خائر ، ويحمل بمالة العمامة التي هي السيف من المورجم لتي هي نمن متلها ، والباقي يكون بؤراء النصل والحقي والخمائل .

الوجه الناتي: أن تكون الدراهم التي هي التحر مثل الفصة التي في السيف، وهي هذا الرجم لا يحود البيم الأنه يشي النصل والحص حاليًا عن العوض، فيكون ردا.

الوجه الثالث: أن تكون لذر هم التي هي نمر أهل من الصنبة التي هي السيف، وهي هذا التوجه لا مجوز البنع أصلا؛ لأنه سفي الجفل والمصل ومعص الفضة خاليًا عن النس

الموجه الرابع . أن لا يدرى أن الدراهم التي هي تمان مثل الحلية أو أقل ، أو أكار ، وفي هذا الراجه الرابع و المنجوز المبع : لأنه يحرر من وجه و احد ، وهو ما إدا كانت الدر هم التي هي ثمن أخل من الفصة اللي هي في السبق، ولا يحرر من وجهين الوهو أن مكون الدراهم التي هي ثمن ثمن تمن دنيل الحليف أو أقل ، ولو جاز من وجه راحد ، وفسد من وجه ، يحكم بالفساد تطريق الاحسياط ، فهما أولى ، وإن لم يعلم مذهار القراهم وقت البيع ، ثم علم يعد دنيك ، وكانت أكثر من الفضة التي عي السبق، وإن علم يعد أكثر من الفضة عد حاز البيع ، وإن علم يعد ما فتوقة على مجلس العقد عد حاز البيع ، وإن علم يعد ما فتوقة على المعارث المائدة بين الدلين في المعارض المنظ .

دكر شيمس الأنمة السرخيين وجمه الله تعالى هذا الاصل في شرح كتاب البيوع في أخر البياب الأول: لأن ساعات المجلس جعلت كسياعة واحده شوعًا في حق الأحكام الشعالمة بالمجلس، ويبجومل الدام بالا شار المراهم في أخر المجلس، كالعلم به وقت مبياشوة العبقلاء وعلى هذا إذا يبع صبرة بصبرة مجارفة، ثم كيلا بعد الافتراق عن المجلس، وكالمتساويين تبلاء لم مجر، وطريقة ما فله

فال القدوري " وكدلت لو اختلف أهل العلم بعد فال معجهم الذمن أكثر من الفضة

التي في المديف، وقال معضهو: لاء بل هو متنها، لا يجوز البيع: لأن الرجوع إلى قول البحص ليس بأولى، فيسقط اعمار فولهم لكان المناقض، والمحق فولهم بالعدم، وفين قولهم كبا لا تحكم يحواز البيم، كذا ههس

١٣١٨٦ - وإذا باع الرحور من أخير حلى ذهب قيبه لزلزا أو جيوهر بدنانيم ، وقبيص المنشقري الحليء فنهاذا على اربعة أوجه واحدها الذائكون الدبابيو مش الذهب الذي في

الوحدالنامين الزنكون الدائم أفارس الذهب فذي من لحل بالرجدالنالت: إداكان الاوا ولي أن المغارج المورهي ثهن مثار الدهب اللذي في الحلي، أو الخار، أو أكثر، وهي هذه ولوحوه الشلاتة لا يحوز البحرأ مملاء لاغر المدميء ولاهر الجواهو وسواه أمكه تختيف الحواهو مازغيد فسراره أوائم تبكراء أصافى الأدهب فطاهره وأسافي الحيالهم إمياءن أمكرا تحليص القواهر من غير صور فلأن الحواهر في هذه الصوره كالمشاغ حكما. وإن 5٪ متصلا حفيقة وألابوي من فصب حوه أاو ورقيه في حليه وأمكن يحليصه من فيو صاراه لا يتفصر حق المالك، قالم ممتار حقيقة، ولو قان الحرهو ممتازا حقيقة، وقد اشتر أهما حسم عدادت. والشامير مثل للحب، أو أفواء أو لا يدري والمريح والبرو في الجوهر، وإن أمكل تخليص الجوهر متدمن عبر ضرره علأن لا بجرو السم في الحواهر إدافه ينكن تخلصه إلا بصروء وقد وكن في الخوهر منبت فالماد أعراء وهو أنه ناع ما لا يفدر على تسبيمه إلا عمير أبريء وأمرادا كانت الديامير امني هي نُمن أكتر من الذهب الذي في الحمل من الدهب، فالبيع بعائز في الكان في الطَّمَبِ وفي الحوامر ، فيتصرف إلى الذَّهِبُ الذي من الحالي من الذَّهِبُ الذي هو أسن قمر امتلاء والماني بإراء الحوهر الذهب والثلالي. فيعددنك المسانة على ثلاثة أوجه أفانعا الدمانيا التي هي نُمن كلها قبوا أن يفتر فاء هالعقد ما ص على الصحة ، أما في حصية لذهب الذي في الخالي، فلأنه صرف، وقد وجد التقاض صل الافتراق. وأما في حصة اجوهر، فلاته بيه، وقد قبض ثب قبل الامتراق [ولوائم بقيض فيه قبل الامراق] "الكان لا يفيد العقد خصول الاصراق فيه على عين بدين، فهيهنا أولي، وكنذلك إن نصد من لدنانيو التورجي تميز حصية اللعجب الملق هواقي الخلق بريداء العانقشاس المقانير الني هي نسن قدر حجمة القاهب انتقي هو في الحلق، وللكر لم ينص على أنه حصة الدهب، فالمقد ماهن على الصحة في الكارج الأاذ المتفود بجس حصة الدهست وإداب ينصراعني أبدحصة الذهب الأب قبص حصة الدهاب

فالأراها من المعمود في مساقط عن الأصال وأند الدمان فلوم وف

مستحق في المجلس سرطاء و فيض حصة اللالئ والخواهر بيس يستحق في مجلس وعيد السنحة لا يحالض وعيد السنحق في مجلس وعيد حصل لا يدار في المجلس معهد الدهيد، فتين أن الافتراق فيما هو صرف حصل بعد السنص، ونهاذ منى العقد على الصحة، وإن لم يقد لسط من القاسر حي نفر ف الا شاك أن العقد فيها مجمد على المناب بعيداء ويعا يحص أجو عرافل يقدم بضرارات كان الخوام بعيدة الحرام ويعام نفسياح الله تعكد السنيم، فكل مع هذا حالت بكون فاستأك عرف ذاك المنتف إلا المعدد على حصة احرام ويعام نفسياح

قابي قبل ، أهكته النسطيم من عبر ضور ، بأن يخابي بين الشقرى وبين الحقي تله، فيصبير قابطة الجوهر، الاترى له لوالع تصف الحوهراة الده يجود، وطريق الحود أن تسلم مسم عكر من غير فبرود بأن يحمى بن المتسرى وبين جميع فخوهر؟

هلت المقدارة وردعلي الندائع، فالواحد بساليد الجيع مع غيره؛ الأدانسليمه لا عكان» الأدانشانع والركون، خطط بغيره، فإذا وردعلي شيء بعيته بجب نسبيمه مفسع، ولا يكن الساليم الخوهر مهد مفسه إلا مصور.

اً قال قبل . النافع، ضي نضرو التحليص إذ باع حسه أن الديع بقاضي التسبيم، ولا يحكه التسليم: لا بالتحليم ؟

قدنا برصى بصرر انتخابص، إلا أن بدا له الرحوع من هذا الفسر . وله دلت ألا برى رئيس رئيس بإثلاث في الم سر ماله و سريدا له قبل الإثلاث أن لابتها عليه ذلك كان الد و لك و الما إذا أمكن تداييسه عن غير صرر والا يتسد العمد في الحوهر الانه إذا أمكن تداييسه عن غير صرر والا يتسد العمد في الحوهر الانه إذا وإن كمت داييس في المحمد أو الما في الحكم والمراكات عنا أو عديمة و وقد الناز حدد عليها عليا إذا الما المحمد الله عليا والمراكات المناز المعدد في المحمد الموهر والله عليا إذا بالا المحمد المعمد التاليم مثل النازي الما أن المحمد المحمد التاليم على المحمد المحمد المحمد المحمد في هذه المحمد المحمد المحمد في المحمد المحمد في المحمد المحمد في المحمد المحمد المحمد المحمد في المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد في المحمد ا

(١) ما يان العقوفير مناقد من الأسلى وأنبساه من ها وم وف

(٣) ما بين المصوص ساقصاص الأصل وأثبتناه مراجع وجاء

في المجلس، قام فيما بغض الجوم حل يحوز البيع، ينظر إن لم يكن تخليصه إلا بقبر بفسد النبع في حصة الحومرة الآن ثمن الجوهر لو كان نقلة، ويافي المسألة محافها، لا يجوز البيع في حصة الجرهر، فإذا كان نسبة أولى، وإن أمكن تحليصه من غير ضرو، يجب أن تكون المسألة على اخلاف، على قول أبي حنيقة رضى الله تعالى عنه: لا يجوز البيع في الجوهر الآن العقد على الشعب كان وباع الأن وبا أن العقد وصفى علة وبا النقب في مجموعهما أولى، وإذا فسد البيع على الذهب سبب الرباء فسند في الجوهر الآن الربا صار مشروطاً فيه حكماً فسد البيع على الذهب سبب الرباء فسند في الجوهر الآن الربا صار مشروطاً في معمود على الشعب مكان الرباء وصائح الرباء وصائح على الشعب مكان الرباء وصائح مشروطاً في الشعب مكن الأخدالصفقة، وعدهما العقد في مسألة البلم الا بفسد في حسة الزب ، فكذا في داد المسأنة الا يفسد أن حصة الجوهر.

۱۳۱۸ قال مشام: قال أبو بوسف رحمه الله تعالى: إذا وع حقية السيف دون السيف أن يندر إذا أن بيرعه على أن يقلعه المشترى، فقلعه قبل أن ينفر قاء وان باعد، ولم بقل على أن يقلعه، تم قال البائع قبل أن ينفر قا: قذ أذلت الله في قلعه، قال إن قلعه قبل أن ينعر قا: قذ أذلت الله في قلعه، قال إن قلعه قبل أن ينعر قا: قبل وإذ المرقاع قبل أن ينعر قا: قبل على يوسف وحمه الله تعالى: وإن كان المشترى قد تبض الثمن ؟ قال: وإن [كان] أن الأنه لا يكون فايضاً الحلت حتى شلعها من السيف على أن فيه حالة درهم عانة وخسسين السيف قدت الأبي يوسف: أرأيت إن باعد السيف على أن فيه حالة درهم عانة وخسسين درهماً عند المائع في كما شرطت، وقال الشترى: فيه خسون، فالقول قول البائح: قال أو الصفل: وهذا الجواب في مسائل السيف على النصادق، أو يجى وضيء من ذلك شيء بعيظ العلم أنه لا يكون فيه .

۱۳۱۸۸ - وفي الفدوري : إذا باع السيف المحلى بنمن مؤجل، فقد المنشري قدر حصة الحلية من النمن، حاز استحسانًا، وإن لم ينص أن الفقود من حصة الحلية، وقد مر حس هذا، وكذلك إذا قال: هذا المفود من نمنها كان من حصة الحلية حاصة، وبكون معنى قوله من نستها من جملة اللمن، وحصة الحلية من حملة النمن، ولو قال: هذا من نمز النصل والجمن خاصة، فسد العقار؛ لأنه بين وانسح "، فلا يمكن حسله عنى وجه أغر، وأو فال: هذا الذي عجلت من ثمر السيف، كان المحل من نمن الحلية؛ لأن السيف اسم للجملة، ألا

٢١٦ ما بين فلدة ومين أنَّت من الدلكيوية الثلا عن الحيط أ

⁽۲) وفي ط ً وأنصب.

برى الذاخلية لذخل في بيع السيف معرس الميع . وإذا كانا السيف المحلى بالفضه بين رجلين، فياع أحدهما لفسيله من السيف من صاحبه يحورا الأنه لوياعه من أحنى بجورا، فكما من شريكا، إلا أن الشريك إن له يجعد القيض حتى انترفاء بطل العمداء الأن يدكن و حدمتهما في تصيف صاحبه بدأماته وبد الأمانة الانتواب عن فيش الشراء.

وإذا اتنزى من أحر سيمًا محلى منضة فيه خصدون درها، وفيه الديف وحدثاه وجعة خصدون درها، وفيه الديف وحدثاه وجعة خصدون درها، وفيه الديف وحدثاه المحمد حتى افترعاء فهوجاتم؛ لأن النفود عهوف إلى الحية احتيالا لبقاء المغدعلى المصحة، وهذا لأن النفاهم من حال العاقد العاقل الدين إعاينقد على حصة الحلية حتى لا يبطل شيء من العقد سبب الاعتواف، وله يعارض على النفاهم من أخر و لأنه فيس في اعتباره تفويت مفسوده، مل فيه تحصيل معسوده، وهذا الخلاف ما له تنبرى سيف محمى فيه حسون عرصاً بسيف محلى فيه حسون عرصاً بعن وهذا الخلاف ما له تنبرى ميف محمى فيه حسون الحس إلى حلاف الحس إلى حلاف الحس إلى حلاف الحس حتى بنفي العقد عني العقد جائزًا والهما إن كال يوجب صرف الحس إلى حلاف تنس حتى بنفي الصحف على المعارض هذا العارض غاهر الحر يوجب صرف الحس الحس إلى الحلاف الحس الى المعارض عني بنفي العقد عني الصحف و فقد عارض هذا العارض غاهر الحر يوجب صرف الحس الى المعارض الناء العند على العالم، ويلدا الحس المناهمة في الفيلس و فيتمجل مفصود عن واحد سهما بالعقد، ويلدا العلى طائرة الاحتيال لهده العند جائزًا، فيبطن ضدى إلى أخس حتى بتقايضة في الفيلس و فيتمجل مفصود عن واحد سهما بالعقد، ويلدا العلى طائرة الاحتيال لهده العند جائزًا، فيبطن ضدى إلى أخس حتى بتقايضة في الفيلس و فيتمجل مفصود عن واحد سهما بالعقد، ويلدا لعلى العائرة الاحتيال لهده العند جائزًا، فيبطن ضدى إلى أخس حتى بتقايل لهده العند جائزًا، فيبطن ضدى إلى أ

18949 - وإدائشترى سيقًا عوها بفضه أو لحامًا عرهًا بفضة بقراهم ألل عاميه ، أو أعقر يجوز ، فوق بن ها، ويه ما إنه باع سيف محلى بعضة سراهم - حيث لا يحوز ما فم تكن الدراهم التي مي نص أكثر من فقضة ألتي في الحلمه ، واعتم بأن الموه الطني عاء الدهب أو الفضة ، والمادعات جعل هم عمل الدهب ، والمفضض ما جعل فيه عن الفصة ، والفرق من رحهين

أحددها. أن العضة بالتمرية نصير استبلكة الوكائك الدهب بالتموية يصير مستبلكاً الأبرى أن بعد التموية يصير مستبلكاً الأبرى أن بعد التموية لل يكن قيزه الراح صار مستبلكاً صار ملحه بالنامة المدرى ولو العداد كان البيع حالواً على تم حالم أنه صار بالأماج بابداً عبر هذا كانا فهذا الأدامة حقيقة الابرى أنه يكن عبرها، وإدائم عصر مستبلكة صار بالله حديداً وقصة بدراهم، فلا يجوز البيم ما لم تكن النداهم أكثر عالمها

⁽¹⁹ ما من المعقوض ساتط من الأحيل وأنشاه من ما وم وقب.

والفرق الثاني: إن قننا، إن الفضة بالنموية لا تصير مستهلكة إلا أنها خرجت هن حداً الوزن؛ لأنه لا يمكن وزنها م لا في الحال، ولا عي الناني الأنها لا تخلص، وفذا لم تبق موزونة لم يبق مال الرباء لأنها لا تخلص، وفذا لم تبق موزونة لم يبق مال الرباء لانها للسنت بمكيلة، كدا هنا، فأما الحلية لم ينخرج من أن تكون موزونة؛ لأنه يمكن معرفتها بالردن في الناني، لأنها عما يتخلص، إلا أنه بال عنها صغة الورد، في الحال بعارض يترهم رزاله، وما وال من الصفات إنا كان محال يتوهم عوده، لا يعتمر رائلا حكماً، فعقيت الحديثة موزونة كما كانت، وإذا بقيت معرزونة، فيغذا موزود يب بجنمه، فلا يجرز إلا متماول - والله أعلم-

قال قبل: النصة مصوص عنها، والحكم في المصوص عليه ينب اللعن ، لكن يجب النص ، لا بالعنة؟ فلما : على الحكم في المصوص عليه ينب باللعن ، لكن يجب النظر في أن المتصوص عليه ينب باللعن ، لكن يجب النظر في أن المتصوص عليه مناه المسلام عليه مناه المنظرة ، والنصاح ، والنصاح ، والنصاح المنافضة بالمنطقة بالمنطقة بالمنطقة بالمنطقة بالمنطقة بالمنطقة منا يجل بكيل المعنه يبع والفضة بالمنطقة منال يمثل كبل بكيل المعنه بلع وإذا بتحقق بلع العصة بالفضة متماثلا وزيّة فيما يتأتى فيه الوزود ، وكذلك بيم الحنطة بالحيطة وإذا بتحقق المحلقة إلى المحلقة الموزودة والمنطقة الموزودة والمنطقة الموزودة والمنطقة الموزودة والمنطقة الموزودة بالمنطقة الموزودة بالمنطقة الموزودة والمنطقة والمراودة بالمنطقة المحلقة بالمنطقة بعد النص والملقة وهي لورد لم بوجد ، ولكن الموق الأول أصح بطليل أن محسمة قال : لو بالمنطقة وهي لورد لم بوجد ، ولكن الموق الأول أصح بطليل أن محسمة قال : لو بالمنطقة وهي للمحلة والمحلة والمنافقة بالمدان بعرم نساء وصيت جود البيع الوزن ، لكان لا يجوز إد كان الثمن مؤجلاء لأن الجنس باعواده بعرم نساء وصيت جود البيع بالنسيته علم أنه جعل الذهب بالمعود وضيه ماكان .

⁽١) عامر العفودي سائط من الأصل وأبيتناه من طاوم وف

⁽٢) ما من المقرص عاقط من الأصل، وإذا أنت عنه العمرة من م أ

الفصيل الثاني عشر في دلو كالة في الصرف

1899 - وإدا وكل الرجل رجلين بدراهم أن يصرفا بها، فليس لأحدهما أن يصرف تون الأخرى لأربط وأبيما ، ورأى الواحد تون الأخرى لأن عقد الصرف أم يعتاج بلي رأى، وقد فوض ذلك إلى رأيما ، ورأى الواحد لا يكون كرأى الاثين ، فإن عقدا حميعًا ، سرفعي أحدهما فيل انقيض ، بطل حصة الذاهب ، وهو النصف ، وهذ لأن القيض من حقوق العقد، والوكين مي حقوق العقد، والوكين مي حقوق العقد كالمافك، ولو كاما مافكين ، فعقدا عقد الصرف ، أم ذهب أحدهما قبل القيض ، بطل حصة الداهر ، وبني حصة النافي ، كذ ههنا، فقد حوز فيض أحدهما ، وبن

وقرى بن عدًا وبن الموكلان بقيض الدين إذا قيض أحدهما دون الآخر ، حبت لا بجرة ، والفرق أن الوكيل بالقيض يقيض بحكم الأمر ، الا يرى أن المالك تو عزله عن القيض صح عزله ، والمائك إذا رضى بقيضها وأمانتهما ، فلا يكون راضيًا بقيص أحدهما ، قالما الوكيل في باب العسوف إذا يعيض بحق الملك ، ألا ترى أنه لو حوله المائك هن العيض ، لا يعمل عزله ، فإذا قسمه يحق الملك ، واو كان عناكين ، فإذا قسمه يحق الملك ، واو كان عناكين ، فلعب أحدهما ، وفيض الأخرى ، جاز ، كذا ههذا ، وإن ذهب الوكيلان من مجلس العموف ، كل واحد منهما إلى ناحية أخرى ، فقيض وب المائل لا يحوز ، فا دكون أن الوكيلان في حق حكم القيض عنزلة الملكون ، ولو كانا مائكون ، فدعه عن مجلس العقد، كل واحد منهما إلى ناحيه ، وله كلا واحد منهما إلى ناحيه .

۱۳۹۹ و إذا وكل الرجل رحلا بدراهم يصوفها له مدانير، فصرفها الولايل، وعصرفها الوكيل، وتعايضا، وأقر المشترى الدراهم بستيف، لدراهم، ثم جاء مشترى الدراهم بدرهم ريف، وقال وجناء مشترى الدراهم بدرهم ريف، وقال وجناء مشترى الدراهم، الإولى دول الوكيل وجناء الأوكل، وأفر أده من تلك الدراهم، أو إلا الوكيل حصل بإقراره، فإنه أو لا إثر ازه أن هذا من تلك الدراهم، وإلا لم تكن مشترى الدراهم من وده لما أقر بالاستيفاء، والرو بالعيب على الوكيل إذا كان بإقرار أن يكيل، لا يكر الوكيل إذا كان بإقرار أن يكيل، لا يكرم الموكيل والوكيل، كما بن بيم الدين.

قال: ونو حجد الركيل أن هذه الدراهم من تلك الدواهم، فأقام منترى الدراهم بينة أن

هذا من ثلث الشراهية والم مكن أفر مصارى الدراهم سالات دراء والثقافان على بينامه وبرد المدراهم على فوكيل و والزم الأمراء هم المساوم من قال مادكر في الكتاب إن القاصي يقبل سنة مسترى المدراهم في في الكتاب إن القاصي يقبل سنة مسترى المدراهم أن هذا العرض من تلك المدراهم إنه المستبقاء عضاء الآن في حقم المسورة القول في مسترى الدراهم أن حقد النوهم من المك الدراهم استحسال اكتاب في مسألة المسلم وله بدراهم ريف، وقبال وصحت هذا في رأس الحال والمريكن أحر موضع إقامة البينة والمريكن أحر الموضع إقامة البينة والمريكن المراجعة والمريكة والمرواة وسحح ما دكو محمد في الكتاب، حقال المرحمين والفيح الإمام شبخ الإسلام حوامرواة وسحح ما دكو محمد في الكتاب، حقال المنطقة البيني على مقسمه والبيئة المسقاط البيني مقبولة، ألا برى أن المودع إذا أقام البيئة على المدة البيني على مقسمه والبيئة المسقاط البيني مقبولة، ألا برى أن المودع إذا أقام البيئة على المدة المدين عن مقسمه والبيئة المسقاط البيني مقبولة، ألا برى أن المودع إذا أقام البيئة على المدة المدين عن مقسمه والبيئة المسقاط البيني على المدة المدين عن مقبولة المدينة المدينة المنظول عن المدينة على دائمة على المدينة على المدينة على المدينة على المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة على المدينة المدينة

وتنان الإسام الراحد سبد عد اخبر الحدى بعبال البدل بي الكساس أن مسيرى فتر هم الكده وأقادة البيد والمتدافع الروي عن الكده وأقادة البيد والمتدافع الروي عن المحدد وقد المدافع الروي المدافع الروي المدافع الروي المدافع المحدد والمدافع المحدد والمدافع المحدد والمدافع المحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد والمحدد والمحدد المحدد المحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد المحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد و

۱۳۹۶۴ - رادًا وكار الرجل رجلا عبراهم بصرفها له بدناتير، فصدفها، وتقامضه. مبدر الركايل أنا يتعدوب مداذات في المدنير مني: الأن الدانير ملك الوكار الأنها تمن دراهمه و ولم يأفن الموكل بنوكيل بالتصرف فيها و يؤفا وكل الرحل و حالا بأد بشترى إيريل فصة بدراهم فاشتراه بلاراهم و وي النائير و أو وكاه بأن بشترى له إبريل فضة حبنه بدراهم فاختراه بدراهم فاشتراه بالراهم و وي أن يكول انشترى الخساء كان الشترى الابريل فضة حبنه ولم بسم الخسن المسترى بالريل فصة حبنه ولم بسم المسترى بالريل فصة حبنه ولم بسم المحتل فاسترى بالريل فصة حبنه ولم بسم أو الموروب فاختران المترى الوكيل والوكيل والوكيل باللم المحتل المترى المتراه بالمترى للوكيل والمار وكل باللم المتحرف إلى الشواء بالمقد بشره من الموكل والمترى المترى الم

فاتوا: تأويل ما فان محمد أن الموكل أحق بالقصه التي فيصها الوكيل أن الموكل إذا ثان بحال لا عدر على أخار فصنه معمد أن الموكل أحق بالقصه التي فيصها الوكيل أخار فاد استهلكها ممتى كانت الحالة هدوكان له أن يأخد عما في يد الموكل مثل قضيه و لأن فضيه صارت وبأ على التبخي ، وقد ظفر بحنس حقه على مثل القالض ، وكان له أن يأخذ فلك و فأما إذا كان فادرا على أخذ فضت بعيش و قليه أحد فلك حتى يزول المعسوة ، ولا يأخذ ما في يد الوكيل ؛ لأن فيه تقرير العسادة وسبيل الفساد رفعه لا نفريره ، وإذا وكل فرحل رجلا يسع له فراب الصواغين أو أرام الماء أن الماء أن القرارة في الماء الذي كان حالزاً وفي التواب على ما أو شاهده أو دع فلك الموكل بمفسه ("" ، وهذا لان الشراء إنحابه على ما في النواب من الدوب أو القصاء ، لا على تعلى الما في النواب من الدوب أو القصاء ، لا على تعلى المراب فيذا لم يعلى محل السبع موجودة بيشين، فلا يكي الفول بسجرازه ، وإن علم أن في التراب فيضة على مثل الفيضة الذي هو تمن و من المراب الدي هو تمن و وضي مد والمن و تمن و من المراب و وضي المراب و وضي الدي هو تمن و وضي من المراب المراب الدي هو تمن و وضي المراب الدي هو تمن و من المراب و وضي المراب و وضي المراب المراب المراب الدي هو تمن و وضي الديالة و المراب و وضي المراب المراب

⁽¹⁵⁾ ما بين المعفوفين سائط من الأصل وأثبتناه من خدوم رفيد.

الشترى، فإن علم بذلك في مجلس العقد، فهو جائز [والمفترى الخيار ليكثف الحال، فهو كمن الشنري شيدًا لم يرُو، شهراً، فإن ود، يغير حكم جازاً "على الأمر بحزلة الرد بخيار الشرط والرؤية، وإن علما به بعد ما تفرقا، لا يجوز البيع، وإن باعه بمرض، وقد علم أن في التراب ذهب، أر فضة، أو ذهب وقضة، جاز البيع على قول أبي حنيفة، خلافًا لهما؛ لأنه وكله بالبيع مطلقاء والوكيل بالبيع مطلقا يلك البيه بأي ثمن كاذ هند أبي حنيفة، وهندهما لايملك البيم إلا بالتقد، وإن لم يعلّم أن فيه أحدهما، أو كلاهماء فباعه بالعرض، جاز عند الكل، أما عند أبي حنيفة " فظاهر، وأما عندهما فلأن في هذه المصورة وهو ما إذا لم يعلم أن قيه أحدهما أو كلاهما ، لا يجرز له البيع لا بالدراهم ولا بالفغائير ، وإنما يجوز ببعه بالعرض [ومطلق التوكيل بالبيم يتصرف إلى الجائز والفاسد، فيصير البيم بالعرض]" ههنا داخلا تحت الثوكيل، ولو وكله بأن يزوجه بهذا التراب امرأة، وهو تراب معدن، أر تراب الصواغين، فزوجه امرأة، ينظر إن كيان فيه عشرة دراهم أو أكثر، فلها ذلك، وإن كان أفل من عشرة دراهم يكعل لها عشرة، كما لم تزوج الوكل بنفسه، ولو وكله أن بيبع سيفًا محلاله، أو مطفة مقضضة له، فباعه بفضة هي أقل، فالبيع فاسلاء وكذلك لو باعه ينفسه، فالبيع فاسل، وكذلك لو باعد بشرط، قاليع فاسد، كما لو باع الوكل بغمه، ولا ضمان على الوكيل؛ لو ضمن صمن بسبب فساد العقد، ولا رجه إليه ؛ لأن التوكيل بالبيع الطلق يتناول الجائز والقاسد جميعًا، ولو وكله بحلى ذهب فيه باقوت، أو زبرجد، أو لؤلؤ ببيعه له، فباعه له بدواهم نقد، ونفرقا قيل القيض، بطل حصة الحلي؛ لأنه صوف، ويعلل حصة اللؤلؤ والجوهر أيضاً إن كان لا يمكن تسليمه إلا يضور، وإن أمكن تسليمه من غير ضرر، لا يبطل حصة اللؤلؤ والجوهر، ولو وكله أن يشتري له فلوسنا بدراهم، فاشتراها، وقبضها، وكسفت في بدالوكيل قبل أن يدف عها إلى الموكل، فهي للذي وكله؛ لأن قبض الوكيل بمنزلة فبض الوكل من حبث إن الوكيل في القبض عامل للموكل؛ ألا ترى أنه لمو هلك في يد الوكيل، كان بحرَّلة ما لمو هلك في يد المركل، فكأنها كمدت في بد الموكل، ولو كسدت قبل أن يقبضها الوكيل، فإن الموكيل بالخيار إن شاء أخذها، وإن شاء ردها، هكذا ذكر في الكتاب.

قال شيخ الإسلام: هذا إغا يستقيم على طريقة الفياس؛ لأن على طريقة القياس الكساد بمنزلة العيب، ونعبت المبيع قبل الفيض يوجب الحيار للموكل، أما لا يستقيم على طريقة

⁽¹⁾ ما بين المقوذين صافط من الأصل وأنستاه من ط وم وف.

⁽٢) ما بين العلوفين ساقط من الأصل وأثبتنا ومن ظ وم وف

الاستحسان؛ لأناعل طريقة الاستحسان الكساد بمنزلة الهلاك، ولهذا ينتقض العقد بالكساد. قبل القبض، والعقد إذا انتقض لا سعى لإثبات الجبار للموكل بعد ذلك

1719 - وإذا وكل الرحل وجلا أن يشترى له طرق ذهب بعينه بألف درهم، ودفع إليه الألف، فاشترى الوكيل الطوق المنازية والشين، فقيل أن يقسص الوكيل الطوق الألف، فاشترى الوكيل الطوق ونقد الشين، فقيل أن يقسص الوكيل الطوق كسوت وجل الطوق مصوفة من خلاف جنسه، وإن شاء فسخ المقد، ودوم إليه البائع إن شاء مين تقليمة الطوق مصوفة من خلاف جنسه، وإن شاء فسخ المقد، ودوم إليه البائع إن شاء مين تلك الدراهم، وإن شاء مثل الكوكل أن يأخذ من الوكيل المقد، وأحذ من الكاسر قيمة الطوق، ليس للموكل أن يأخذ من الوكيل مثل تلك الدراهم التي دفع اليه وهذا الأن الوكيل نلك الفيسة، وإنما بأخذ من الكاسر؟ لأن ضمان الكسر يفيد الملك الماسر، ولاه التفسين؛ لأن حق فيص الطوق كان له محكم المقد، فلكون له للكاسر في المكسور، وقع التفسين؛ لأن حق فيص الطوق كان له محكم المقد، فلكون له بالماس محكما في مداء، لكون البدل أنات أم قام البدل، فإذا من ارباتما الطوق المكسور من الكاسر حكما غرب، ولو كان محكما المقد، فلكور على غرب، ولو كان محكما كان بعل المكور على مناوعيل من وضى بعيب فاحش يصير المنترى علوكا له المكور على يشاء الموكل عليه مبيل، وإنما للموكل أن يأخذ من الوكيل، فيكون البدل منك الوكيل، فلايكون المدور من الكاسر حكما بالموكل عليه مبيل، وإنما للموكل أن يأخذ من الوكيل، فيكون البدل منك الوكيل، فلايكون المدور من الكاسر حكما بالموكل عليه مبيل، وإنما للموكل عليه مبيل، وإنما للموكل عليه مبيل، وإنما الموكل عليه مبيل، وإنما الموكل عليه الموكل عليه مبيل، وإنما الموكل أن يأخذ من الوكيل مثل الدراهم التي دقعها إليه، فكذا إدا

1719 - وإذا وكل الرجل رجلا بطوق نصب يبيعه له فباعه و ونقد النسى، وسلم الطوق إلى المشترى، فبحد الشهر، وسلم الطوق إلى المشترى، فجه المشترى معد القيض، وقال: وحدت الطوق صفراً عرها باللهج، وأنكر الأمر، فالسأة على وجهين: الأول: أن يحمد الركيل ذلك، فأقام المشترى عليه البينة بذلك، أو لم يكن للمشترى بينة، فحلف الوكيل، فنكل، ورد الفاضى الطوق عليه، وفي هذين الوجهين الطوق بلام الموكل.

الوجه النائي: أذ يغر الوكبل، وفي هذا الوجه المسألة على وجهين أيضًا : إن رد عليه مغير فضاء، كان ذلك ردًا على الوكبل، وليس له أن يختصم الوكل في ذلك، وإن رد عليه بقضاء قاض، ازم الوكبل أيضًا، ولكن للوكبل حق مخاصسة الموكل هها، والكلام في هذا نظر الكلام مي الوكبل يبيع العبد إذا باع العبد، وانتقد النسن، تم طعن المسترى معيب في الحيد، ورده على الوكبل، وهناك الجواب على التفصيل الذي ذكرنا في مسألة الطرق، قال:

وأكره المسلم أن يركل ذميا أن يعمر ف له دراهم أو دنائير ؟ لأنه يستحل الرباقه ، فعسى يوقعه في الحرام ، مع هذا لو نعل به ؟ لأن الإهابية بالمعرفة والتميز ، وقد وجد ، وإذا وكله بغراهم يصرفها ، فصو نها مع هبد الطموكل مهذا على وجهين ؛ الأولى ؛ أن لا يكون على لعبد معين العبدا" كما أو فعل أن لا يكون على العبدا" كما أو فعل المركل ذلك بنفسه ، ولكن لا ضمان على الوكل ؛ لأنه سلم الأمانة إلى عد ، صاحب الأمانة ، فلا يضم من كان دم الموجوز ، كما أو فعل أو أو فعل أو فعل أو فعل أو فعل أو فعل أو أو فعل أو أو فعل أ

١٣١٩٠ - وإذا وكل الرجل وجلا بدراهم بصرعها لمه فصرفها لمه مصرفها بدنانير هي أقل من قيمة الشراهم، إن كان النقصان بحيث يتغايل الناس في مثله، يجور ، وإن كان يحيث لا يتغابن الناس في مثله، لا يجول أما على فولهما: لأن الوكيل بالصارفة إما أن يعتبر وكالا والبيع وأو بالشروف ويأي ذلك اهتمرنا لايتحمارات الغبل الفاحش عندهموه وأما على قول أبي حنيفة، فلأن الوكيل بالصبارفة وكيل بالبيع من وجه، وبالشراء من رجه؛ لأن كار راحد من بدل الصرف ثمن من وجه ، مثمن من وجه ، فمن حيث إنه وكيل بالبيم إن كان يتحمل منه العبن الفاحش (عند أبي حنيفة) فمن حيث إمه وكيس بالشراء لا يتحمل منه الغين الفاحش، فلايتممل منه الفاسش أأسم فلشك، وإن صرعها مع شريك مفاوض للوكيل، لا يجوره كما لو صرفها مونفسه ومذالأته لهفا التصرب يثبت للوكيل ملك الرقيف والتصرف في نصف الفراهم؛ لأن الدراهم بصير مشتركًا بين أنو كيل وبين شريكه المعاوض، ويصبر لصف الدراهم. اللوكيل وفيةً وتصرفًا، ويثبت له ملك النصرف في لتصف الآخر الدي هو لشريكه، وله في التصرف في تصيب شريكه منفعة ، فإنه تحصل ته الربح ، فصار في معني الصارفة مع نقسه من حذا الوحم، وحوالا يملك التصارفة مع نفسه، وكافلك تو باعتها من شويك معاوض للآمر، لايجوز، كما لو باع لامر ينفسه، وهذا لأن هذا البيع لا يفيد، إلا ما كان ثابتًا من قبل؛ لأن الدراهم المبحة كانت مشتوكة بين الأمراء وبين شريكه المفاوض، والدنائير التي يضضمها الوكيل من الفاوض أيضاً مشتركة ينهماه فهذا الصرف لا يفيد إلا ما كان تابيًّا، فلا يحكم مجوازه،

⁽¹⁾ مكاما في جميع النسخ التي توجد للجاء

⁽٣) ما بين للمفودين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظاوع وقيد.

وإن صد فها مع شريكه الأمر في الصرف عبر مقاوض له يجوز ، كما لو فعل الأمر ذلك ينفسه ، ومذا لأنَّ مصارفة الآمر مع شريكه له في الصرف مفيد؛ لأنَّ الشريك يستفيد بهذا التصوف ما لَمْ يَكُنُ ثُانِنًا لَهُ وَهُوَ النَّصَرِفَ فِي هَذِهِ الدَّرَاهِمِ، ويخرج به ما كانَ فِي الشَّرِكَةُ ، وهو الدراهم، فكان هذا التصرف معيدًا، فيجوزه وإذا كان يجوز هذا التصرف من الأمر، فكفا من وكبله وإذا وكنه بألف درهم يصرفها وهمه بالكوقة، ولم يسمَّنه مكانًا. فعي أي ناحبة من الكومة صرفها، فهم جائز؛ لأبه لر صرفها في بلدة أخرى يحور، فهذا أولى، وإن خرح بها من الخيرة، وصوفها ثمه، فهو جائز، ولا صمان على الوكيل، أما جواز البيع فلأن الأمر بالبيع مطلق، فلا يتفيد بمكان الأمر بالا بدليل بفيد. ولا دليل فيما لا حمل له ولا مؤمة ا لأن قيمته لا تخلف بالحلاف الأمكنة، ففي أي مكان صرفها كان ذلك بأمره، فيجرز، وأما لا صمان على الوكيل، وإذ سافريها، والأمر بالبع لا يقتضي الإدنابانسافرة؛ لأن البنع تكرّ من عبر أن بسانو بها؛ لأما نقول الإذن بالمسافرة إذ لم ينست مقتضى الأمر بالحيع ثبت مفتضى الأمر بالحفطاء لاته لمادفع الدراهم إليه ليصرفهاء فغد أمره يحفظها والبه ينقيد الأمر بالحفظ لمكان الأمونصاء ولم يتقيديه دلالة الحال للآمر، حتى لا يلزمه مؤنة الودمن غير تحصيل ماهو القصود بالأمر عند الردهليه ، إذ ليس له حمل ومؤنة أفيقع الأمر بالحفظ عامَّه فكالله الحفظ بالأماكن كفها، وهذا إذا لم يكن لما وكل به حمل ومؤلف وأما إذا كان له حمل ومؤلفاً "كالعمد وللغمام وأعباه دلك، فناعها في بلد أخرى فيو الكوفة إنا لم ينقلها إلى ذلك البلد، جنّز البيم قياسا واستحسانُهُ، وإن نقلها إلى ملد أحر ، وباع ذكر في كتاب الصرف في رواية أمن سليمالاً : أنه إذا نعل إلى مكة . واستأجر لذلك، فإن ضاع، أو سرق سم، فهو ضامن، وإنه سلم حمي باع. أجزت البيم، ولم الرم الأمر من الأجر لميثًا، ودكر في رواية أبي حفص أحرت البيع إذا باهمه بمثل ثبهته في الموصم الذي أمر وبسيعه و وكر هذه المسألة في كشاب الوكالة، وأمان، أستحسن، وأضمته، ولا أجيز اللهم، الفق عليه رواية أبي سليمان، وفي رواية أبي حفص، فكان ساخكر في كتناب الصرف في رواية أبي سليمنان: أنه إدا سلم حتى ياع أنه يجوز البيم حواب الميدس. لا معوات الاستحسان فصاو حاصل المسألة أنافيت له حمل ومؤنة إذا باعه الوكيل في مصر أخر حاد قباتًا، ولا بلزم الأمر شيء من الأمر، وفي الاستحساب؛ لا يجوز المهيم، وجه القياس في ذلك لو أنه نو لم يجز البيع في مصر أحر، إغا لم يجر كيلا بلره المالك الكواه، ولا يلزمه الكواء ههنا مني حوزيا بيع الوكيل؛ لأنَّ الوكيل في المقل مخالف؛ لأنَّ

⁽١) ما بين المفوافين ساقط من الأصل و البتياء من ظاوم وف.

العرف فيسابير الساس أن من دفع إلى غيره (لسيئا له حسل ومؤلة لبييمه ، فوتحا يريد البيح في المكان الذي دفعه إليه ، حتى لا بلزمه الكراء ومؤلة النقل من غيرة ألل أن يحصل له معصوده وهو السيع، فهو معلى فولنا أن الوكيل مخالف في النقل، فلا يلزم الآمر الكراء، ملا يمنع حواز بيعه ، ولا توقيع الوكالة بالنقل الأن هذا محلاف من حيث الفعل، وو خلاف من حيث المعل لا ترتبع في مصر العيد العمل لا ترتبع المكراء على الآمر و لان الحس يحصل فلامره هيجت الكراء على الآمر و لان الحس يحصل فلامره هيجت الكراء على الامر و لان الحس يحصل فلامره هيجت الكراء على الأمر و الان الحس تدير ما يه . ويسان أنه لم يرضى به ، ويسان أنه لم يرضى به ما ذكرنا من العرف في وجه الفياس و بحلاف ما إذا باعه آل في مصر احر من غير أن يرضى به ما ذكرنا من العرف في وجه الفياس و بحلاف ما إذا باعه آل في مصر احر من غير أن يبع كوكيل، وهذا هم التحريج بعله الحدر له ولا مونة .

1894 - ورفا وكل الرجل رجلا بأنف دوهم بصوفها له. تم إنه الدكل صدف تلك الألما نفسه ، فجاه الدكل صدف تلك الألما نفسه ، فجاه الوكل بعد دلك إلى بت الموكل، وأحد من بيت أعا غيرها ، وصوفها ، فهر جائز على الموكل، فلم يجمل الألف التي أضيف إليها الوكالة معيمة في حل بطلال الوكالة متي صرفها الموكل بنفسه .

وقال، لو دفع الموكل تلك الآلف إلى الموكبين، فيسيرقت من يده، أو هلكت في يده مقلت في يده مقلت عن يده مقلت الموكان، وجعل الآلف بعد ما دفع بها إلى الوكبين، فيسيدة في حن بطلان الوكالة متى سوقت من يده، أو هلكت في يده، والوجه في ذبك أن الوكالة بالشواء بعض الشراء من حيث إليها مديب لشوت الشراء في الثاني بين له كبل وبين الوكل منى حصل الشراء من الوكيل، فإن الوكبل يصبير بانجا ما استرى من الوكن، وذلك بالوكالة السائفة ، فها كان الموكبل حسى المسترى من الموكبل الشراء، والمائلة السائفة ، فها المائلة عن الفاتي، ألحن بالشراء، والمدافق الشراء إليهما، ويتجهان بالشراء، والموافقة الشراء إليهما، ويتجهان بالشراء، وهذا بحلاف ما تو أمره ببيع شيء بالشراء، وهذا بحلاف ما تو أمره ببيع شيء بنعين بالشراء، وهذا بحلاف ما تو أمره ببيع شيء بنعين بالشراء، وهذا بحلاف ما تو أمره ببيع شيء

شر إذا اللو كل ماح دلت الشرىء بنفسه ، فإنه تنظل الوكالة حتى لا يكون الموكيل أن يأخذ مثله من بيته ، بسمه : لأما أخفتنا الوكالة بالشراء ، وسما يتمن بالشراء ، بايمن في الوكالة ،

⁽١) مايين المفوفير ساقط ما الأصل وأنشاء بن طارم رماد.

٢٦٠ هـ بين اللمعومين سالط من الأصل وألبشاء من طاوح وف

والطوس بمنزلة الدراهم في الها لا تتعين بالشراب فكذا في الركالة

وإذا وقله بداهم، يصرفها له ندائير، وهما بالكرفة، فعيرفها بدئاته ، يدفعها كوفية مقطعة، فهو حائز في قول أن حنيفة رحمه الله، وقال أنو بوست ومحمد: لا يحوز، إلا إذا صرفها بدائير شاميّة، وأراد بالكرفية القطعة اختاف التي فيب غضّاً، لا الكسّارة، وأراد بالشامية النقال.

واعلم بأن أو كالة تنصوف إلى بقد البلد؛ لما وكربا أن الوكانة الفعناها بالشراء، والشراء ينصرف إلى بقد البلد، وكذا الله كالف، ولدكان تقد البلد في زمل أبى حديقة الكوفية لمنطعه والشباسة، بأدنى على ما شاهد في زمانه، وحبرف الشراء والوكالة إلى المفعلية والشائية - ولي زمن أبي يوسف وصحيد الكانائية، البلد السائية الأشير، فصرف الوكالة و نشراء إلى السائية، وأفيا على ما شاهدا في رمانية، فهذا في الحقيقة احتلاف عصر وزمان.

٧٣١٩٧ - وإذار كُله أد بشائري به بهذه الفلمانير دراهم غلقه ولم بسم غَلَهُ الكوفة أو علة بعدات فيهذا على علة الكوفة بويد به ، إذا كنان التوكيل بالكوفة، وهذا لما ذكر با أن الوك لة معتبرة مكتبرة.

والواق الله الله وبت مناك هذا بالده درهم غنه وهمنا بالكواده كان الشراء على فأه الكوافة ، فكذا الوكالة ، فإن المسرى مها عله معداد وعلة البصرة، فإن كناه مثل عنة الكوافه أو موفها ، جازة الأمائي بمل المأمور به وزيادة ، وإن كان دون علة الكوافة لا يحوز

١٣١٩٨ - ولو وكله بأن يسيع هذه الدراهم بكد الهبار ساميّة ، فناعمه بديمار كوفيّة ، فون كانت الكوفية غير منطقة ، كال ورسها ورن الشاميّة يجوز على الأمّر ؛ لأنه أبي مثل ما أمر به إن الهيآت معين ما أمر به

يم قال: وليس الديابير على هذا قالدراهم بريديد، إن في الدراهم لا تعتبر ويادة الورن ريادة جودة، وفي الدنائير العشر ريادة الوزال ريادة جودة، حتى عال، لو وكله بأن يبيع هذه الدراهم كشاهبار حائبة، فناع بكفا دينار كوفية، فان كانت الكوفية وزنب مثل وزن الشامية، جار على الأمر، وما لا فلا.

وقال: بيمن وقال رجاه ان يبيع هذه الدنيو لكذ درهم غنة الكوفة، صاعها بعلة مغداد، أو سلة النصرة، قال إن كان ملة النصرة مثل فلة الكوفة، حارة ولم يشترط أن يكون يمثل وزن غلة الكوفة، وإعاكنان كفالت والأن القصود من الغلة الإنفاق في حق حوالحم، وإن وحصل ذلك بغلة الكوفة، أو يختلها. والمفصود من شراء الدنانيو الربح، وذلك يختلف باعتلاف الوزن، فإن رغبة الناس في الدسيو الثقال أكثر، فإن كان ورن الكوقية مثل وزن الشاميّة، فقد حصل المفصود، فيجوز، وما لا قلا

ولو قال: بعها بدنانير عنل، صاعها بشامية لا يجوز على الأمراء لأن القصود لا يحصل عبداء الماللغتين من الصرف على الشامية .

1٣٩٩٩ وإذا أقرض الرجل وحلا ألف درهم، وقيضها المنتقرض، ثم إذا المقرص قال المقرص قال المقرص قال المقرص المستقرص الصرف المدرقة والمستقرض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد المستقرض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد المستقرض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد المستقرض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد المستقرض،

وهذه المسألة مناء على مسألة معروفة في كتاب البيع، إذا قال، ب الدين للديونه: أسلم منا لي عليك من الدين في كذا، ولم يبيّر مع من يسلم، وهناك لا يصبح التوكيل عند أبي حيفة ، خلاقًا لهما، فهمنا كذلك.

وأما إذا قال اصرفها ولم يردعليه ، لا يصح انوكيل عندهم جميعًا ﴿ لأنَ الهه ، أ في قرله . اصرفها ، يجوز أن نكرن كناية عن الألف التي قضها المستقرض ، ويجوز أن نكرن كناية عن الألف التي قضها المستقرض ، ويجوز أن نكرن كناية عن الألف التي قضها المستقرض بهدا أمر بالتصرف في المستقرض لا يصح التيكيل ؛ لأن قلك الألف صارت ملكا للمستقرض بهدا أمر بالتصرف في ملك العير وأنه لا يصحح وإن كان كناية عن الألف التي وجبت للمقرض في ذمة المستقرص كان التوكيل بسحيحًا ؛ لأن هذا أمر بالتصرف في ملك نقسه ، والأمر بالتصرف في ملك نقسه صحيح ، فيصحح الذي كناية على هذا التدري عندهما مطفقاً ، وعند أبى حيفة إذا يين من بصرف صحيح ، فيصحة هذا التوكيل ، فلا يصح طدا التركيل بالشك؟

وإن قال: اصرفها لي، إن بيّن من بصرفه إليه، صبح التوكيل بلا خلاف، وإن تم يبيّن مع من يصرف، فالمسألة على الخلاف، لأن قوله، اصرفها لي، احسرفها في الدين الذي وجب في ذمة الوكيل؛ لأنه لا يكون صارفًا له، إلا إذا المسرف ذلك إلى الدين الذي مي ذمة الوكيل.

أما لو الصرف إلى الدراهم التي فيضيها المستقرض، فالصرف لا يكول للموكل، لل يكون للوكين؛ لأن تلك الدراهم ملك الوكيل، وإذا الصرف قوله " الصرفها "إلى الذين الدي للموكل في ذمة الوكيل، صار كأنه صرح مه، وهذك السألة على الخلاف، كذا ههنا. بعد ۱۳۳۰ - ولو كان لرحل على رحل ألف درهم، هدفع الطلوب إلى الطالب دراهم، والفال المرافق الطالب وراهم، وقال: المرافق، وحد حقل المرافق ا

فإن أحد فتهما حقد في مقت الأحوة بحد في يقده هنك من ماله، وهو عنوله ما لو الله وهو عنوله ما لو أن فند، حل وديه في يدونه وقائل من الوديه في يدونه الحيال وديه في يدونه وقائل أن يأخذ الردم حقد مها ويبلك من مان صاحب لوديه في المناف ويبلك من المناف الم

الفصل الثالث حشر في الصرف مع علوكه، وقرابته، وشريكه، ومضاربه والوصيّ، ومايتصل بذلك

۱۳۳۰۹ قال مصدورحمه الله تعالى : وإذا ياع الرجل من عبده " درهماً بدرهماً بدرهمان أو درهمين بدرهم، فهذا ليس برباء منواه كان هلى العبد دين، أو لم يكن، والأحمل فيه قوله عليه الصلاة والسلام " (لا ربا بين السيد وين عبده .

والممنى في ذلك أن الربا اسم لما معند مقد الدوضة بغير عوض، وما يأخده المولى من عبده لا يأخذه بعقد المعاوضة الما إذا لم يكن على العبد دين، فلان شراء المولى منه لا يضبح الان هذا الشراء لا يفيد للمولى إلا ما كان له، فصار وجود هذا الشراء وصدم بمنزلة ، وصار الحولى دافعاً إلى العبد درهما أخذا منه درهمين ، أو دافعاً إليه مرهمين أخذاً منه درهما ، وهذا لا يكون رباء وأما إذا كان على العبد دين ، فلان شراء الولى منه في هذه الصورة إن كان مفيداً لا يكون رباء وأما إذا كان على العبد دين ، فلان شراء الولى منه في هذه المولى أن يأخذ كسب عبده المدون لقيام ملكه في رقبته من غير شراء ، ولكن ببدل بعلمه خل الغرماء ، وإذا كان له الاعتد على هذا الوجه من غير شراء ، ولاكن ببدل درهمين بدرهم ما مباركانه وذلك لا يكون ورانا وإذا كان بدل المولى أن يأخذ دفع إليه درهمين ، وأخذ منه درهما من غير شراء ، وذلك لا يكون دراء وإذا باء من درهمين ، فبلزمه ود درهمين الرباء والاكان الرباء .

وأشار في الفدوري : إلى أن الربايجري بين الولى وعبده إد كان على العبد دين.
فإنه قال: دين العبد بنع ملك المولى عند أبي حليفة، وصدهما إن كان الا يتم الملك، ولكن بوجب حجو المولى عن التصرف، قصار المولى بمنزلة الأجني، فيظهر الرباء كسافي ما بين الأحان.

۱۳۲۰۲ - ولو باع من مكانبه درهماً بدرهمين، أو درهمين بدرهم، لا يجوز، وكان رباه لأن شره الموكي شيئًا من اكتساب مكانبه، وبيع الموكي ماله من مكانبه جائر؛ لأن المكانب

⁽١) مكذا في أم، وكان في الأصل و أظأ الفير.

بعقد الكتابة صار آخص بمكاسبه، وصار كاحر بها ونصراً في كسبه، هيجري اربا بيه وبين مولاه، كما يجرى بيه وبين سائر الأحرار، ومعنق البعض هند أبي حنيفة بمنزلة المكانب، وعندهما بمنزلة حر عليه دين، وبأيهما اعتبرناه يجرى الربا بينه وبين مولاه، وكذلك يجرى الربا أبين الرجل وبين أبيه وأبنه وسائر فوابته لأن الشراء متحقق فيما بين هؤلاه، هيجرى الربا بينهم "أقاط فكرة، أن الربا اسم فلاي نك بالشراء من خبير صوض، وكذلك يجرى الربا بين الرجل وبين عبد هؤلاه، وبين الرجل ووكيل هؤلاه؛ لأن الشراء من عبد هؤلاء ومن وكيل هؤلاء بمنزلة الشيراء من هؤلاه، ويجرى الربابين شيريكي العنان إذا لم يكن المعسوف من تجارئيساه لأن كل واحد منهما فيسما ليس من تجارئيسا بمنزلة الأجنبي، و لا يحرى الرباين المتفارضين: لأن فلهابعة فيما بينهم لا تصح، لأنها لا تغيد شيئاً.

۱۳۲۰۳ قبال الفندوري]: ولا يجموز همل الفناضي وآمينه لليشيم، والأب لابته الصغير، والوصى إلا ما يجوز بين الأجنبيين، وكذلك إذا اشترى الأب من مثل الله تصده أو المضاوب باع من رب المال، لم يجز إلا ما يجوز بين الأجنبين -والله أعلم-.

⁽¹⁾ ما بين المغلومين سافط من الأصل، وإنما أثبتت ماه المبارة من عند و حماً .

الفصل الوابع حشو في الصرف في المرض

9 ١٣٢٠ قال محمد رحمه الله نعالي. وإذا باع المريض من وارثه ديناً بألف درهم، وتقابصنا، فإنه لا يجوز، في قول أبي منهة إلا بإجازة الورثة، ويعتبر وصيته للوارت بالعين. وكذلك إذا باعه عنل فيمنه أو أفل، فالأصل عند أبي حنبغة أن غس اليبع من الوارث وصية، ولا وصية للوارث إلا بإجارة بالتي الورثة، وعندهما إذا ماعه عنى القيمة أو أكثر، يحوز من غير إجازة بنية الورثة؛ لأن عندهما نعس البيع فيس بوصية، وإلى الوصية في الحط عن القيمة، فإذا كان البيع بمثل القيمة، فإذا الوصية، ولم تسمكن النهسة، فاذا بالبيع بمثل القيمة، وإذا الوصية، ولم تسمكن النهسة، في الجازئة الورثة ذلك أو لم يحبروا.

۱۳۲۰ ولو انستری المویض من سه آلف درهم نباتی دیار، و تفایضه ا واده ووقه کبار، فعمی قول آبی حییه لا پیجرز إلا باجازه الورته سواه کان قیمه دنانیره آلف درهم أو آثار بیجوز من غیر إجازه باقی اگتره أو آقل، وهندهما إن کان قیمه دنانیره (آلف درهم أو آثار ایجوز من غیر إجازه باقی الورقه و آن کان قیمه دنانیره آلف درهم، وإن أجار یاقی الورقه ذلك، جرد وإن لم یجیزوا بخیر الاین المستری، إن شاه أخد من الدنانیر مثل قیمه دراهمه، ورد الفضل، و إلا بخیر الاین المشتری؛ لائه بعابذل الدراهم، بن شاه أخد بمتابلة الدنانیر بکمالها، ولم یسلم له الدنانیر بکمالها، فقیر علیه شرطه، فیکون له الحیار، فاز شاه رضی به و ون شاه نقض العهد، وسوی هذا و وایه آخری عیمه ان آن اصل لحقد بنظل اذا حابی الریض وارثه بشی».

1959 - وإذا باع المريض من أحني ألف درهم بدينار فيمته عشرة دراهم، وتقابصا، ثم صاب الريض، والدينار عنده، ولا مال له غير ذلك، فللورثة الخيير، إن شاؤوا أجاروا دلك، وإن شاؤوا لم يجبزوا الأن الريض حابي بالزيادة على اللك الأن ثلت ماله ثلاثمانة وثلاثة وثلاثون وثلث، وقد حابي بالريادة على ذلك الأنه حابي عقار تسحمانة وتسمين، والمعاباة في مرض الموت وصية، فصار موصيا باواد على الثلث، والمربص إذا أوصى بحازاد على الثان، يقف ذلك على إحازة الورثة، فإل أجازوا، حاز، وسلم للمششرى جسميع

⁽١) ما من المعقودين ساقط من الأصل، وإنما أنبتك عده العبارة من أحدًا .

الألف، والدينار لورئة المريض، وإذا لم يجيزوا، فالمشترى ماخيو، إذ نما بقض السع، وإذ شاء أجاز، وإفا يختر المسترى الأد باغس هذا العقد لبسلم له الألف بكما، بقائبة الدينار، والإيسلم له ذلك، كذا ههتا، فيعتبر عليه شوطه ومقصوده، فيكون له الخير، فإن مقض البع، أحد ديناره، ورد حميع الألف، والإيسلم له غي، من الوصية الأن الرهبية كانت في ضمن البع، فإذا التستخ البيع بطل ما ثبت في ضمنه، فإن أجار البيع، يأخذ من الألف فيمة الدينار؛ وقد المستخ البيع بطال ما ثبت في ضمنه، فإن أجار البيع، يأخذ من الألف فيمة الدينار؛ لمنه المسالم إذا كان فائمة وذلك أن المستخ وذلك المنارة المستخ وذلك وشرك المنارة المنارة وذلك وشرك، والمنازة المنارة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة والمائمة المنازة والمائمة والمائمة

هذا إذا كان الدينار قاتماً عند المريض قد سنبك الديناو، والجواب فيه كاحواب فيه إذا الديناو قاتماً عند المريض، ولا هي قصل، فالديناو، والجواب فيه كاحواب فيه إذا وحتى الديناو قاتماً عند المريض، ولا هي قصل، فإن هي هذه الصورة، إذا لم يجر الووة دلك، وحتى الشيري، فلم يجز وقسخ المرح، فإن المنتري بالخذم الألف، وقلك للائماة وللابون لا يحكم العاوض»، في الخف بحكم الوصية المناه، فإن هناك المنتري معدماً أخذ فيمة الدينا، وأخذ فلك حبيع الألف، وخلك تلائمات ولابون لا فلك حبيع الألف تالات الموصية إذا تفذ فيما هو فلك حبيع الألف تلات المنتري والابون وقلت، والوجه في ذلك أن الوصية إذا تفذ فيما هو للت مان المبتري وإذ أخذمن الألف غدر فيمة الدينار عشون، إلا أن الدينار الذي هو عوض عن العشرة فاتم عن بد الورث، وفي ممام المستود، فكان مال المريض ألف درهم عند المات، فيمطى فاتم مناه الم المريض عند الموت المستود؛ لأن الديناري في أحد المائم وهو أعام الديناري والمدينار لبس شائم مقام ذلك، فكان مال المهتر عند الموت عن العشود؛ لأن الديناري في العشري في العشورة ولكان مال الموت عند الموت المعترى الديناري والمدينار لبس شائم مقام ذلك، فكان مال المهتر عندالم والمدينار لبس شائم مقام ذلك، فكان مال المهتر عندالم الموت المعترى الديناري في العشوري الديناري في دد الموت والمدينار المن مقام ذلك، فكان مال المهتر عندالموت المعترى في دد الموت والمدينار المن مقام ذلك، فكان مال الموت عندالموت المعترى الديناري في دد الموت والمدينار المن المدينار في دد الموت والمدينار المن المدينار في دد الموت والمدينات المدينار في دد الموت والمدينات المدينار في دد الموت والمدينات المدينات المدينار في دد الموت والمدينات المدينات المدينار في دد الموت والمدينات المدينات الموت المدينات المدينات المدينات الموت المدينات المدينات الموت الموت المدينات المدينات المدينات المدينات المدينات الموت المدينات ال

فوق بين هذا وبين ما إذا هنك الأبت في بد مشترى الأنف، ولم يجر الورثة ما صنعه المريض، فإن هنك لا يخبر منتنوى الألف بين النسخ والإجازة، بن يأخذ قدر فيمة الدواهم ونالت حميع الألف، ويرد الباقي على الورثة، والفرق: أن الدين اللي قبضه لمريض بدل الصرف من كل وجه؛ لأنه لا محادة للمويض في ذلك، وهلاك بدل الصوف لا يمتم الفسخ، فأما الألك التي تدم با احتشري الألف بعضها إل كان بدل الصرف، وذلك قدر فيمة الديدر؛ لأنه أعطى "كإزاء، عوضًا، فما زاد عنى قَلَك لم يكن عوضًا للمريض، بل كنان وصبية ، وهلاك الدراهم في يدالموسى له ، يمنع صبح الوصية : لأن الدراهم للعين في الوصاياء وكانت الدراهم في الوصاية كالعروض، وإذا استنع فسنخ الوصيية بهلاك الدراهم، امتنع فسنح الصرف و لآيا لو مسخا الصرف بنفسخ الوصية الآيا كانت في صمن المصرف، فإذا تعذر فسخ الوصية تعذر قسنخ المصرف، فشرط قبام الدراهم في به، مشتريها لإمكان فسخ الصرف، وقم بينتوط قيام الديار في بد مشتريه لإمكان فسخ الصرف،

ودلك كله فيصنه عشرين ديناراً بدينار، وتقابعها، تهاسات الربعي، وفيه من انفضة مانة درهم، ودلك كله فيصنه عشرين ديناراً بدينار، وتقابعها، تهاسات الربعي، وأي انورتة أن بجيزوا الوصية وإن المشترى بالخيار، إن شاء تغض البيع، ورد السيف، وأخذ ديناره، ولا شيء له من الوصية وإن شاء أجاز البيع، وأحد قنط فيه الدينار من السيف والحقية وثلثا السيف تأما بحد دلك زاد عهنا، فقال: وإن شاء زاد في الفين حتى يبلغ النمس إلى تمام قيمة ثلثى السيف تأما بحد قال في عدد المسألة: أخذ المشترى قدر قيمة الدينار من السيف والحلية حميماً؛ لأن الحلية مع السيف كشى، واحد لا تتأتى إليات المعاوسة في أحدهما دول الآخر، وإن كان الخيام ملك، فالجواب كذلك إلا في قصل أن الورثة إدا لم يحيزوا ما صنع الميت، وخير المشرى بين السيف و حليته قدر قيمة ديناره، وله ثلث ما يقى من السيف والحلية، فأمضى المقده أحد من السيف والحلية، وغرم تلتى الباقى المشترى مثل قيمة ديناره وثلت المباقى من السيف والحلية، وغرم تلتى الباقى الم مستبقك، وكان عبه ضمان حصة الورثة من ذلك، وهو قيمة ثلنى الماقى عد قيمة الديناره مستبقك، وكان عبه ضمان حصة الورثة من ذلك، وهو قيمة ثلنى الماقى عد قيمة الديناره ما المائي عد قيمة الديناره علية وهذا المناز داد ذلك، فياذا كان المشردة المنازة الم

۱۳۳۰۸ - مريض له نسعمانه فرهم، لا مال له خيرها، باعها بدينار فيمته نسعة فراهم، ونبض مشترى الدينار فيمته نسعة فراهم، ونبض مشترى الدينار، وفيض الأخر مانة فرهم، والدينار المربض، والدينار النام في يده، والدراهم كذلك، فإج ازة الورثة فهنا وحدم إحمازتهم سواء، ويسلم المشترى المدراهم مناثة فرهم بنسم الدينار، ومرد الورثة عليه فسائية أنساح (الدنانسر، وحدًا لأن

الدائير] "فويل بسمسانة عيكون بهايلة كل مائة تسع عبار ، فإدا قبص مشترى العراهم من الدائير] أنويل بسمسانة عيكون بهايلة كل مائة تسع عبار ، فإدا قبص مشترى العراهم من الدائم وقد عن مائة دوهم متبع الدينار ، فسام للمشترى عائه درهم بنسع الدينار ، والدائم الدينار ، والدائم من تسع الدينار معابلة للمشترى ، والدائم تحرج من ثبت مال المدينات الدينار ، على فيمة تسع الدينار محابلة للمشترى ، وإنها تعجيروا، وحرب على ورنة المريض ، والمائمة أنساع الدينار على المشترى الان ذلك في أبديم محكم عقد قد فسد، وكذلك لوائم مشترى الدينار على المشترى الان ذلك في أبديم محكم وعدم إجازتهم موادد ويسام المشترى عائد دهم بتسعى الدينار، وإد كان مائم مرهم أكثر وعدم إدائم قبل الدينار، وإد كان مائم مرهم أكثر من فيمة تسمى الدينار، وإد كان مائم مرهم أكثر

وكعلك إذا كان مشتري الله. اهم فيض من الدراهم تلات مانه ، هوحارة أورثة في علما وعدمها سواء بالسلم فلندرى الدواهم للاقعالة درهم بثلاثة أنساع الدينارة لأن المعامة تخرج من للت مال الريض، وإن كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم أربعمالة، فهجنا يحتاج إلى إجازة الورنة؛ لأن الحداة تزيد على ثلث المال ههنا، فين إحاره الوربة ذلك سلم لسشتري أربعمانة ورهمه وسنم للورثة أربعة أنساع الديناره والزو الورنة رد تحمسة أنساع الدينارعلي المنسوري، وإن مريجز الورثة ذلك، فالمشترى باخيار، إن شاء بقض البع، ورد ما قبص من الدراهي، وأخذ ديدره، وإن شاء أخذ مما قبض من الدراهم قدر فيمه أربعه أتساع الديد، وثلت جميع المال، وذلك ثلاصائة، ورد النافي على الورنة، وإن لم يقبض مشتري الدراه م شيئًا من الدراميم، ودعلي الرزقة دينارهم؟ لأن العقد قد قسيد في حميع الدينار، والتوصية كالت في ضمن البيم، وإذ بطن مطف الوصية، وهل يحت على المشرى رد ذلك الديمار بعينه أم لا؟ ، المناله على روايتين، فإن الدينار معبوض بحكم عقد فاعد، وفي بعبين الدرهم والعينار في البيم الفاحد الراد ووادانهم واواقم يتخرفاه وبمايات المربض محراقه المقتري نسعة وخمسين وينزاء والقابقياء ويوجاز كله إن كالاعيمة كل دينار عشرة، وهذا لأناقيمة كل دينار مني كان مضرة صار المريض بالكأ تسميدنه وخمسين ديبارات دتكون الحالاة بقدر للانسانات ودلك يخرج من لفك ماله، فيحوز، أجازك الورثة أو لم يجيزون، وإن كانا الريض وكل وكيلاء فباعها من هذا الرجل بدينار ، ثم مت الربض لحل أن يتقابصا ، فقال المسرى الله أخذ تسمماثة ونسمين ديناراً ، فيهو حيائز إذا رضي به الوكيل ؛ لأن الزيادة من الشمري، وحدث حيال قسام

رًا) مكما في السيختين ﴿ فَمْ وَ أَمَّ وَكَانَ فِي الْأَصْلُ وَ ﴿ وَالْدَيْمَارِ وَهُمَا لَأَقَ الْفَاتَ

العقد، فصحت إذا رضى به الوكيل بيان أب حصلت حال فيام العمد؛ لأن العقد قد صح من الوكيل؛ لأنه باع قبل موت المربعين إبان أب حصلت حال فيام العمد؛ لأن الوكيل؛ لأنه ماكم الوكيل، وأنه عقد نفسه، وإقابتي القبض لا عبر، والقبض حق الوكيل؛ لأنه ماكم العقد على مجلس العقد بعد، وهو مع المنتزى في مجلس العقد بعد، قبفي العقد على العقد بعد، قبفي العقد على المحدد موت الربادة والمحدد الربادة حال قباء العقد، مصحت إذ وضى به الوكيل، وإقابة المربط وضا الوكيل لصحة الربادة والأن العاقد هو المركيل، فيتوقف صحت التحقت بأصل المحدد، وصار كأن العقد عن الإبتداء ورد على الأصل والزيادة، ثم ابتداء العقد بالزيادة لا يصح إلا برصى الوكيل، فكذلك مها، وهذا بخلاف ما لوعقد الربض نفسه، ثم مت قس يصح التبض في المدين في النمو حتى يزول المحاداة الا بقدر عليه الأن العقد بطل عبوت الموس قبل القبض بطل المقد، وإذا بطل عبوت المؤس قبل المقد، وإذا بطل

قبائرا وتأويل هذه المسألة أن الريض وكل هذا الوسل ببيع الغراهم، ومونس الراقي إليه ، يأن قال: إعمل فيه يرايات ، أو قال: ما صبعت فيها من شيء فهو جائز حس يكون بيع الوكيل جائزاً على المريض مع المحابدة ، فيكون عنز له بيع المراض ، فإذا زاد المستوى وبادة ، ودفع المحاباة بجور ، فأما إذا لم يصوض لبه قرأى ، لا يجوز العقد ، وإن زاد المسترى على احتلاف المذهبين ، أما على قولهما ، قلال الوكيل مالتصرف وكيل بالبيع من وجه ، وبالنسرا ، من وجه ، وبأى دلك اعتبرناه لا بتحمل منه المحاباة الفاحشة ، ولا يحوز يبعه على المريض ، وأما على قبل أبي حقيقة : فلائه وكيل بالبيع من وجه ، وبالشراء من رجه ، فسي حيث إنه وكيل بليج إن جاز نصرفه مع المحاباة على الريض ، فمن حيث إنه وكيل بالشراء الا يجوز تصوفه مع المحاباة على المريض وقم الشك في جواز تصوفه على المريض ، قلا بجوز بالشك .

المقد لم يصح الزيادة من المنشري في الشمن، أما مهنا العقد لم يبطل بمرت الريض؛ الآن حق

القبض للوكيري، وإنه حيء فأمكن الفول بصحة الزيادة

وإذا باع المريض ألف درهم عائة درهم، وتفايضا، تم مات من مرضه ذلك، فهدا لا يجرزه لأنه رداء ألا يرى أنه لو كان دلك من الصحيح لا يجوز لمكان الرداء تكذا في المريض، قبال: ولطفئ أعطى قائم أن يسلم سائة من الأنب عالة، ويرد السائي، قبالوا، وهذا على الرواية التي يقول فيها: إذا الفنوض من الدرام، بحكم عقد فاسد لا يتعين للرد الأن على هذه الرواية حق صاحب السائة يكون في مائة لا يعينها، وقد ظفر يجنس ذلك من مال المريض، فيأحذه، فأما على الرواية التي يقول فيها، إله العيد في من الدراهم بحكم عقد فاسد يتعين

للرد على الذي أعطى لفاته أن برد حسيم الألف القيبوضة على ورثه المربض، ويرجع عليهم بمائة إن كانب مائة قانة بعيب، و لا شيء تصحب المائة من الوصية حهنا ؛ لأنا وصيبه في ضمن السيع، وقد وقبع البيع باطلا أيضًا ، قال: وإن قال صححب افاته أعطى مع الدَّنة تُوبَّاء أو ديمارًا ، كان ذلك يبعًا مسحيحًا على أن تكون المانة بالمائة ، والمباتى يلزاء الثوب أو الدينار ، فإن مات المريض بخير ورائده لأنه صارباتك بمعجانة درهم بديناره قصار محائيا بأكثر مزالك مالهم وكالا للورثة الخيارة فإنه أجاروا ماحسع الريضء سلم للورثة مائة وديناره وسلم لصاحب وفانة الألف كلهاء فإدالم يجينزوا وافساحت المائة بالخيار النحير شرطها ومفعدوه ووداعات نقض البيع. ورد الألف، وأحمد مانك وديناره على إحدى الروايين. وعلى الرواية الأحرى إن شياه نفص البيع، وأمسك من الألف مائة مائة، ورجع على ورثة المريض مديناره بناكات قالمًا؛ وإنْ شاء أجاز السير، وأخذ من الألف مائة، وقيمة ويناره؛ لأنه لا محاباة في ذلك القدر ، بم بأحد للت جميع مال الريض إن كال ديناره ومانته قاتمة ، وبلقه ما يقي إن كان هالكاء وإدكانا للمويص إبريق فصة فيه ماثة درهبيء وليمتها أعشوون ديدراء فباعه بمانة درهم، وقيمتها]" مشر: دناير ، فتقاض، فوجات الريض من مرضه، وأبي الورثة أنَّ لجيز والدلك وفيفتشري بالحيارة فإناشاه فسخ العفده وردالابريزاء وأحذ دينارهه وإياضاه أمضى العقد، وأخد تلفي الإبريق بنش المانة، وره للك الإبرين على الوراة، والوجه بي ذلك أن يفول. الارجه إلى أن تصحيح هذا العقد بأن يزيد مانة أخرى حتى بصير فيمة الإبريق مائتي درهماء فليقي للحاباة؛ لأنه يصير مشتربًا عالة درهم بمالتي درهم، وأنه زماء إذ لا فيحة للصحة والجودة فيما بين الله قلين في أموال الرباء ولا وجه إلى أن يصححه بأن يزيد في الشمن من خبلاف جنس التمن إلى قاء فلتي الإبريق الأناس إنسات الزياده على هذا الوجه إيطانها الأن الريادة تصير تمن الإبريق، فتصير صرفًا، ولم يقبض في المعالس، ولا وجه إلى أن يجوز العقد في حميم الإبريق بمانه ؛ لأن فيه إبطال حق الورثة في انفستعة والحودة، ولا وجه إلى أن بفسخ العقد في الكل إذا لم يرضُ به المنظري لما فيه من إيطال الوصية له مقتر الثنث، وإذا أنفي هذه لوحوه عيثُ فهوير العقد في تعتبي الإبريق بثلتي المائة، إذبه يقع الحيلاص عن الرباء ولا يبطل حل الورثة في الصامة، ولا نبطن وصية الشتري، وتحصل تفيد وصيته بقدر ثلث مال البريض ، ويسلم للورثة ثلث مال الربص

بيامه: وهو أنا مق الورثة في ثلثي ماله المريض، وجميع مال المريض إبريق فيمته عشرون

⁽١) ما من العقوفين مناقط من الأصل وأنت ومن ظار موف.

معمد الإبراس على الورانة ، فقد سلو للورنة ملك الإبران ، وفيسنه سنة وتنفاف وسنوالهم من فحن الإمرين للتدالمانة سننة وستوف ولكتاب وفيسته سنة دبانيو وكاث ديدره فحسنة دلك نست عضر فيناراً ، وثبت نيتار ، وهذا هو قام ممهور، وسير للمنشري بنيا الإيريق. وفيحنه ثاث وعشروك وثلث بثلتي المائه ووهيمته مبته والدنان واثبان السائد للمندنوي مطويق الوصيه سنه همام وتلك دسان فاستفام التلك والتلقال ۱۳۲۱- قال محمد رحمه الله: وإذا اشترى الرجل عشرة دراهم، فقد مشترى الدينار تسعة دراهم، وبقى درهم، ونقد مشترى الدينار السمة دراهم، وبقى درهم، ونقد مشترى الدراهم الدينار، فلم يتفرق حتى قال مشترى الدراهم المبتار، فلم يتفرق حتى قال مشترى الدراهم الذي عليك كذاء فياهه، فإن البيع لا يجوز، ولا يبرئ مشترى الدينار لا يبرأ عن مشترى الدينار على بدل العمرة، والحل مشترى الدينار لا يبرأ عن حتى أد العمرة، واعلم بأن الاستبدال ببدل العمرة، قبل القبض لا يجبوز البيع في علمه أبو حتى والحق ومحمد وزفر رحمهم الله تعالى، غير أن زفر قال: يجوز البيع في علم العمروة الأنه يجبور البيع تقل بدل العمرة، وتلغى الإضافة إلى بدل العمرة، في حق تعلق العقدية المستبدلا ببدل العمرة فيل على العقدية [ونعتبرها في حق بيان كدر الواجب وصفته، فلا يكون هذا استبدالا ببدل الصرف فيل العقدية [المنتبدة]" من وجه.

فيكون هذا استبدالا ببدل العمرف من وجه، وأنه لا يجوز كالاستبدال وجه، وإنه لا يجوز كالاستبدال ببدل وجه، وإنما فهريجز الاستبدال ببدل العرف قبل القيض عندنا فوجهين: أحدهما: أن الاستبدال ببدل العسرف قبل القيض فوت تبقى بدل العرف من حيث الحقيقة، فإنه لا يوجد فبض الدراهم الذي هو بدل الديبار من مشترى النواهم بعد ما استبدال به، وإنما يوجد فبض بنال التوب أو المدينار الذي اشترى، وقوات قبض بدل الصرف بوجب يطلان الصرف، فيكون الاستبدال بهذا العرف ميا لهناد العرف بكرن فاسلاً.

الوجه التاني: أن كل واحد من بدل الصرف فين من وجه ، وسنمن من وجه ، أما كرته فيناً فظاهر ، وأما كونه من من وجه ، أما كرته فيناً فظاهر ، وأما كونه من مناً فلان عقد الصرف بيح ؛ لأنه مباولة مال بمان ، والبيع لبس إلا مباولة مال بالله والبيع ، والمنا فالول : إقا حلف أن لا بيع ، فصارف ، بحث في يجبه ، فت أن عقد الصرف بيع ، فلنا : والبيع ما بشتمل على مبيع أو ثمن ، وليس أحد البغلين إذا كان دراهم أو دناتي ، بأن يجعل مبيعاً والآخر تمنا بأولى من الاخر ، فجعل كل واحد متهما مبيعاً من وجه ضرورة العقاد البيع ، وإن كان كل واحد متهما ثمناً حقيقة ، ألا ترى أن في بيع العرض بالعرض اعتبر كل واحد متهما مبيعاً من وجه ، وثمناً من وجه ضرورة انعقاد البيع ، وإن كان كل واحد

 ⁽¹⁾ ما بين المعلوفين ساقط من الأصل، وإذا أنست حقد المعارة من ظهر و أم أ.

مهمها مبيعًا حقيقة، كذا ههها، وإذا صاركاع واحد منهما قمدً من رجم، منتك من وحم، فقول: إن جاز الاستدال به قبل العيض من حيث إنه مسن لا يجور الاستدال به فين القيض من حيث إنه متمن، فلا يجوز الاستيقال بالشك، هذا كما أن التأخيل في بدئ الصوف أنه لا يجوزه الأنه إن كان يجوز من حيث إله تمن (لابجوز من حيث إنه مذ من [الله على يالشك.

فإن قبل " لو كان بدل الصرف ثمنًا من وجه، مسئًا من وجه لكان بشرط فيام اللك فيه حالة المقدحتي لا يصير بانك ما ليس عنده، وبالإجماع لم يشرط فيام المنت في الدر هم والدنائير وقت العقد، فقد ذكر با في صدر هذا الكتاب، لو بالحرجل من أخر ديدرًا بدراهم، وليس في ملك هذا ديدر، ولا في ملك ذلك دراهم، ثم استعم ضر هذ دينارًا، ودعمه إلى مشتريه، واستغرض ذلك درنهم، ودفعها إلى مشتريها، والعيجور؟

قلد: الدراهم والدنائير وقت انعقد وفي العقد فين من كل وحمه وزغا يعتبر منمناً من وجه بعد العقد؛ لأن اعتباره مشمئاً بسبب لعقد ضرورة أن العقد لا بدله مي منمي، كما لا مد له من تعيير عنمناً من العند، فيعتبر كونه منمناً بعد العقد لا إلمه ملا يشترط قيام الملك فيه قبل العقد، هذا كما هي بيع العرض مالعرض، فرنة كونه ثمناً لا يشت قبل العقد بوجه من الوجوه؛ لأنه مشمن في لأصل، فإنى يعسير شماً بسبب العقد ضرورة أن العقد لا بدله مي ثمن، فيعتبر كونه مثمناً قبل العقد، حتى بشترط قيام الملك مي كن واحد منهما حدة العقد، حتى بشترط قيام الملك مي كن واحد منهما حدة المقده ويتعلق العقد حتى لا ينفسخ العقد بهلاك أحدهما مدد الدم، كما و كان أه أن من كل وجه، كما و كان أه أن من كل وجه، كما و كان أه أن من كل وجه، كما و بالا ينفترط قيام المنت

فإن قبل: أليس أنه لو اشترى قلب فضة بدراهم، واستندل بالدراهم قبل الفسص، لا يجدر عندنكم مع أن الدراهم بقابلة الفلب لمين من كل وجه، إذ لا ضرورة إلى جمله مشدًا من وجه؛ لأن الفلب بفايلة متمن من كل وجه؟

قسا: جوار الاستبدال بيدل الفليه إن كال لا يمتع للوجه الذائي؛ لأن الدراء م وقابلة الفليه على الدراء م وقابلة الفليه نسل من كل وجه يمتع طوحه الأولى؛ لأن الاستبدال سدل لقلب لو صح بفوت قسف بدل القلب، و والمائية على القلب يوجب فساد السرف، وإن كان دو هم أو صائب، وها يكون سبأ لفساد العقد، بكون فاسدًا في نفسه

⁽١) ما بين المفوفين سانط من الأصل وأنشاه من ظاوم وف.

يقى الكلام مع رقر في جوار هذا البيع، قوحه قوله أن هذا شراء أصيف إلى دراهم دين:

فيتعلق المقد بمثلة لا بعينه، كما في سائر الديون، سوى بدل الصرف، فإن في سائر الديون لا

يتعلق العقد بالدين المضاف إليه وحتى تو تصادعا بعد ذلك أنه لا دين لا يبطل البيع، ورذا لم

يتعلق العقد بعن بدل المصرف لا يكون هذا استبدالا سدى الصرف قبل القيش، فيجوز ، ثم

فرق زفو بين ما إذا أضيف العقد إلى الدراهم العين يتعلق العقد بها، وإذا أضيف المقد إلى الدراهم الدين يتعلق العقد بها، وإذا أضيف إلى الدراهم الدين؛
لايتعلق المقد بها، والقرق له أن في الدين اقد بين أضيف إلى غير محله، فإن الدراهم الدين؛
التعيين، والنصرف المضاف إلى غير محله يلغو، فأما في العين التعيين أضيف إلى غير معله، أن الدين لا يقبل المحبوب المصيف، وكل غير محله، والدين التعيين أضيف إلى غير محله، والما الدين وحداء أصيف إلى ما هو مثمن من وجه، في الدين الدراهم والذنائي إلى المولى بدل المعرف، وكل وجه، في الدين المعرف، مشترياً بما هو مثمن من وجه، وإذا نعاق بعينه حصل المشترياً بما هو مثمن من وجه، قبل القياف إلى سائر الديون سوى بدل الصرف؛ لأن قبل الفيض، وأنه لا يجوز، بخلاف الشراء المضاف إلى سائر الديون سوى بدل الصوف؛ لأن هن الشراء مطبل بخلاف.

۱۳۲۱- وإذا اشتوى الرجل عشرة دراهم بدينار، رتفايضا إلا درهم واحد بفى من العشرة، وئيس عند باتع الدراهم الدرهم الماشر، عاراد الذي اشترى الدراهم أن يأخد عشر الدينار، فله ذلك، وهذا الجواب على الإطلاق الذي قاله محمد يستقيم بعدما نقرقا عن مجلس العند قبل تقد السرم العاشر؛ لأنه بعد تفرقهما انتفض الصرف بقدر عشر الدينار، بغراس العينار، في الدينار أن يطالب المنشرى وصدر عشر الدينار أن يطالب المنشرى بذلك، وضى المشترى الدينار، فلما أو اد أن يأخذ عشر دينار من مشترى بذلك، وضى المشترى الدينار، فلما أو اد أن يأخذ عشر دينار من مشترى الدينار، واد أن يأخذ عشر دينار من مشترى الدينار، في الدينار، فإذا قال له: أعطني عشر فكأنه قال. الدرهم العاشر، فيكون حق بالع الديدر في الدرهم العاشر، وحق مشترى الدينار، فإذا قال له: أعطني عشر فكأنه قال. أماني المقدمة بنا عشر وينار، فإن رضى مشترى الدينار، وإذا قال له: أعطني عشر فكأنه قال. فأما إذا قال له: معنى بعشر دينار قلوساً مسمان، أو عرضاً مسمان، فياعت بثنك . كان جائزاً بعده، باعه قبل التفرق أو بعده، أما بعد المفرق، فلا إشكال، فأن التصرف التقض بقار عشر عشر الدينار أني ومن العرائرية النظرية في عشر الدينار أني قمة مشترى الدينار لهوات قبض بدلة، فصار حق رائم الدينار بعد النظرية في عشر الدينار أني وغير الدينار الدوات قبض بدلة، في عدر الدينار الموات قبل التفرق أن ومن العرائم الدينار بعد النظرية في عشر الدينار الدينار الدوات قبل النظرة أن قصار حق رائم الدينار بعد النظرية في عشر الدينار أن التعصر الدينار أن وقت مشترى

المدسود قبادا أبيا أموني بدانا بشبئاً وعدا الداردان الآن العبر فايعد العسخ قبل الصعل وياته حرود ويد كان قبل التقرق، فكذلك يجوده وقائلة لاندائج الدينار لما عال المعقود ويما وياته فلوت فقد عبيد مه أن يصير عشر دينار حقائه في قدة الشترى، حتى يجود له أحدً القال عوضًا عنه وين يعبر له أحدً القال عوضًا عنه وين يعبر عشر الدينار إلا من القبل أقبل القبل المارف عنه وياته قبل أنه في المعرف عنه وياته في المعرف بقال وياته المعلى بقلك فلوساء والمعرف بقدر صدر فسود فصار مستبدلاً بنتال الصرف بين القبل المعرف بالمعرف بالمارة المعال المعرف المعرف بالمعرف المعرف المعرف.

هاما فين التفرق، فلاته استدن بدل الصرف تمل القض من بقاء عند تصواء الاتم طلب معا أن بلغ بالمراهم شيئًا والدرهم حقه مخلا الصوف، الإنا مبك الدرهم معقد السرف، وإنها بقى الدرهم العالمار حقّاء بالماء الصرف، فلايكون ببعه الدرهم منا مليا للشاسع، بل يكون المندالا بدل الصرف، وأنه لابحق

وأما بعد النصري فالأنه الذيري شيئًا بالمن عليه وهما بدانيان أبا لدي عبد دين، ومن الشاري شيئًا من عبد الدين لدعيها، وهما يعلمان أنه لا دين عليه، فإنه لابح، حدا فيسرام، ويكون على الشراء عنزلة الشراء بعير النسء لابه سهى ما لا ينصدر بمنّاء فكلّم بال: الشنويت بعير سور.

۱۳۳۱۱ - وفي كيشاب العمر قدارية المسترى درخي الفياد هم بعينهم فاله درنار. والدراهم بيشان فأعطاه مكانها سرفاء ورضى بها البائع حار دلت و لأن هذا لهنور باستيدال. فالسود والمبطل من لدراهم حسن واحده وإنداء أو عن صمة الجمادة حرر بحور مالسود. مكان معروباً لهذا العربي لا مستدلا

قال تسميل الالمه المدرجيني: معرده من الدود الدود التصروب من النظرة السودة الاالتقرة المحارية - الان أخذ البحارية مكاد الدواعو البيض الايجود إلا براسي صاحبه - الأه يكون المسبدالا لا خدلاف الحسن و كذلك لو فيض مستوى المراهم، و اواد أد بعطي ضوة الحرامن الانامير سوى ما سوط وه الايجور إلا براف صاحبه فيادا وصي به مده دوم ، كان مستمدلا تكون الحسن واحداد قبل ، هما اذا اعطاه صربا دود استمى، فأما إذا أعطاء صربا و في السمى ، فأما إذا أعطاء صربا و في السمى .

الفصل السادس عشر فيما يكون قصاصاً ببدل الصرف، وما لا يكون

۱۳۳۱ - رجل له على رجل صفيرة دراهم، فيناه الذي عليه العشرة دينال الدندة و وقع العشرة دينال ايتلك العشرة ، ودفع النينال إليه ، فهو جائز ، وهذا صرف بدين سبق وجوبه ، والصرف بدين سبق وجوبه ، والصرف بدين سبق وجوبه حائز ، خديث عبد الله بن عمر ، فإنه روى أنه وضى الله عنه سأل وصول الله بهر ، وأضل ، وقال : الني أكرى الإبل بالبشيع إلى مكة بالعواهم ، وأخذ مكانها دنائير ، أو بالنئائير ، وأخذ مكانها دراهم ، وبا قال : أبيع ، فقال عليه الصلاة والسلام : «لا يأس إذا افترقتها وليس بينكها عمل الله .

17 17 17 ومن هذا الجنس ثلاث مسائل: إحداها: هذه السألة الثانية: رجل أه على ورجل عشوة دراهم، فباعه الذي عليه العشرة دبناراً بعشرة دراهم، ودفع الذيبار حتى وجب لكل واحد منهما على صاحبه عشرة، ثم جعلا العشرة التي هي شمى الدينار قصاصاً بالعشرة التي كانت على بانع الدينار، يكون قصاصاً، وهذا استحسان أخذ به علما انا الثلاثة، والقياس الذي كانت على بانع الدينار، يكون قصاصاً، وهذا استحسان أخذ به علما انا الثلاثة، والقياس بغين، وجب بغيرة وحب قبد عقد الصرف، ونيس باستيفاه؛ لأن علامة الاستيفاء يغين عقد الصرف استيفاء ونيس باستيفاء؛ لأن علامة الاستيفاء ورجب عليه قبل عقد الصرف به أخر أنه ينه عند الصرف؛ لأن صاحب أخر أنه ينه يكون تانسياً لأوقهما، وصاحب أون وجب عليه قبل عقد الصرف؛ لأن القضاء بناو الوجوب، ولايسيفه، وهين الصرف وحب آخر، في النفاء المتيان؛ لأنه عليه مكان بدل الصرف دينا كان عليه قبل عقد الصرف لا يبور، وعن هذا قالوا: إذا اسلم عشرة هراهم في كر حتلة، ثم أراد أن بنقاصا، ونيس مان

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي في أسنه (١٣٤٣) في البيوع: باب ما جاء في الصوف، وأخرجه ابن حبد البرقي التسهيد (١٩٤٠)، واحباكم في المستشرك (١٩٤٠)، واحباكم في المستشرك (١٩٤٠)، وإخراجه في المستشرك (١٩٤٠)، وفين الجداود في المستشرك (١٩٥٥)، وتقدار مي في اسنه (٢٣٦/٢) في احداثه في المستشرك (١٠٤٥).

السلم بدين كان واحبًا قرب السلم قبل عقد السلم لا يحوز ؛ لأنه استبدال برأس مان السلم، وكذا لو كان المسلم، وكذا لو كان المسلم، لم حن السلم، لم كان المسلم، لم حن السلم، داراد أن يجعل المسلم إليه على رب السلم قبل عند السلم لا يجوز، وإما لا يجوز والانه استبدال بالمسلم فيه كما الفيص كذا عهد

ووجه الاستنحسان من وجهين: أحدمها: لمّا أقدم على عدّه المقاصة، فقد قصدا تصحيحها، وأمكن تصحيحها بتعنق العقدينات العشرة التي وجبت دناً قبل عقد الصرف، فإن عقد الصرف بتلك العشرة حالز على ما بينا.

وكذلك طويقان. أحدهما: أن ينفسخ الصرف الموسى، ويتعقد صرف أحر يتلك العشرة، كما توباع بالف درهم، ثم باغ بالفرن، ويبعى أصل العقد المرسل، ولكن يتغير وصفه، فإنه إلى الآن كان متعفلًا برصف الإطلاق، والآن بنه قد بناك العشرة، وهذا يملكان العقد، وبغيره، كما يملكان إنقاد، بيضمن إقدامهما على هذه احالة، والحالة هذه فسخ الصوف الموسل، وتحدد صرف أخر بناك الحشرة، أو تغير الصرف الموسل، وتعفى العقد بناك العشرة، أو تغير الصرف الموسل، وتعفى العقد بناك العشرة، أو تغير الصرف الموسل، وتعفى العقد بناك العشرة، كمن في الزيادة في الشمن، و [الشمن] أن ولهذا له تصح هذه المقاصة إلا بناك العشرة، ونسخ الموسل، الموسل، الموسل، الموسل، العمد أو تغيره لا يصح إلا بعد وجود التراضى منهما، الموسل، الموسل، وفسخ الموسل، وفاسل ، وفيات صلم أخره أو تغيره، وتعليفه بناك العشرة، فإنهما لو صرحا بفلك، وقالا : فسخنا السلم، وجدنا نقلك الدين الدين التي لى علمك في كر حجوبه لا يجوز ، وفي الصرف قو صرحا بفلك يجوز ، لأن الصرف يدين مبن وجوبه يجوز ، حملة الأولى.

الوحه التالى: وفي هذا الوجه لا يحتاج إلى التعرفين لفسخ العقد الرسل، ولا تغيره، ولكن يقول: القياس بأبي جواز هذه القاصة، وإن تفاصاه لاأنه استدال، وبيس باستيفاء على مناسر، لكن توكنا القياس فيه بحديث حبد الهابن صدر رضي الله عنهسا، فإن فيه: 'أن رسول الله عجود الصرف بدين وجب قبل عقد الصرف الشار عني جاز المصرف بدين وجب

⁽٧) ما مين المقومين مناقط من الأصل، وإنما أنبنت هذه العبارة من إلى

¹⁷⁾ فدم أنجريهم

عبية في عقد الصرف آآ يصير قاصيا بعال الصرف ديناً وحب عليه قبل عقد الصرف، عنسا أر فصاء دين وجب قبل عقد الصرف المدل الصرف حال و ودا جار هذا من العبر في المسافي الوجد فك المسافية في المراق المر

المحاطلة الفطفة وجل مام مي أحر ديناوا معسرة در هيمه ودفع الليبار و وليم يقسفني العشوة حتى واحبت لمشتري الذيبار مشرة دراهم هلي بالع قللهاراء فأراد مشتري للدينراك الجعارات وحداله قصافك بها وحد عليه مريدل الصوف. ورص به بالو الدينار، ولقت المسألة أن المتصارفين إذا نقاصنا سال الصوف بدين وحب بعد عفد الصرف، والجواب فيها أمه يعقر بالرجب هذا الدير بعد عقد الصوف بالقصيد أو الفرص ، بأن عصب أو استفرص باثم الدجار من مشتري الديسر عشرة فراهياء فبار فعياضا تفاصا أوالم يتقاصاه لأبه وحد بعد عقد طميرف قبض منبغيء وهوامل جاس الممتحق بعقد العمرات وبه قبض مضمون فبعشو والعُالجِهة الصرف. ألا ترى أن منل هذا في السام يحور ، حتى إدارت السلم إذا فصيب من السنوراب معدعقة بالمدم وبعدما حل الاحوركل هو مثل البيسا مرفيت أو استقرض كرا هو من المسلم فيه ، يصبر قصاصاً نقاضاً أو لم تتقافياً ، وكذلك السلم إليه إذ المصب بن رضا السلع، أو استطراني منه دراهم هي مثل وأمن المال، يصير قصاصاً بوأس المال، نعاصاً أو لم يضافها ، وأمارةا وحب هذا الدبي بعد عند الصرف بسبب الشروء، بأن باع مشتري الدينار من بانه الذينار أنا بأ بعشوة در اهم إن لم يجملاه قعد صاء لا يصير الاصاحبا وتطاق الروابات ، وإن حملاه فصاحبًا ذكر في الزيادات وكنات لصرف في روايه أبر سايحان أنه يصر قصاصك وذكر من رواية أبي حصص: أنه لا يصبر قصاصًا، وجه ما ذكر في الربادات وهي رواية أس سلسمان: أتهما مًا أقلعا على هذه انقاصة، عقد أشياً عقد الصوف عني هذا الدين، ومن

٩٠٠ ما بين العظرون سانه من الأصور والمشادمي غ وم رف

ضرورته المساح الصرف الرسن، وهذا لأنه لا صبحة لهذه المناصة إلا بعد الفساح الصرف الرساح الصرف الرسام وإنشاء ميرف أخر على هذا الدين الراحب بعد عقد الصرف، ولو صوحا لديث الرسال ويجوز على المال على المصر، أن جواز هذه المصدية بني وحب قبل عقد الصرف عرف بحلاف القاص بحديث بن عمر إصلى الله صيما، والحديث الوارد على دين وحب قبل عقد الصرف الأنامها، في دين وحب تعدد عقد الصرف الأنامها، صربح بصوص أحر بخلافه يوجب قبص بدل تصوف، وهر اثار الصنحابة وصواد الله عميه، وكان الله عليه الهذائة وصواد الله عميه، وكان الله علي الراحة على محسد ابن القض يميل إلى رواية على دائم .

وفي روبية أبي سليسان حكي ذلك عن القاضي الإمام الحليل أبو على النسفي، وكاد الشيخ الإمام شمس الالشمأبو لكر محمد بن أبي سهل اسرحمي يبل إلي رواية أبي حمص .

وعابتصل مسائل المقاصة:

1839 - وإن مع يكن من حسن مسائل هذا الفصل ما ذكر في المتنفى ، وصورتها . وحل له عند وحل و ديعة ، وللمودع على صدحت الوديعة دين هو من حتى الوديعة لم تصر الوديعة قصاصاً أيضاً ما أيد عند أحل المستوفق الله عند وحل و ديعة ، وللمودية قصاصاً غير قصاصاً أيضاً ما أيد يرجع إلى أدمه ، فيأخدها ، وإن كانته في يده وجندها على حملها فصاصاً لا يحتاج إلى شيء عبر ذلك ، ومن صار ديئاً ، صار فصاصاً ، وحكم المحصوب وا كان المفصوب فاتها مي يد رب الدين ، وحكم الوديعة سواء وحكم لديس إذا كانا مؤجلين أنه لا تقع القاصه بينها ما أنم يتقاصه و وكلم أخر حالا ، أو كان أحدهما شاء و لأخر وطامل و به أعلم

الفصل السابع عشر في بيع للوزون بجنسه، وبخلاف جنسه وبيع المكيل كذلك و ما يتصل بهما

١٣٢١٥ - ولا يجوز بع الإلاء المستخد من الفضة باندراهم إلا وزناً بوزن، وكفلك لا يجوز بع الإتاء التخذ من الفضه بالدنائير إلا وزناً بورد؛ لأن العبياغة فيه بعنى الجودة، وقو كان أحد البدلين جيداً والآخر رديقًا، لم يجزماً فم يتساويا وزناً، قال عليه الصلاة والسلام: اجيدها ورديها سواه فلم يخرج الفضة والذهب عن الوزن بالفضة حتى أثبت الربا ين المصوغ وغير المصوغ.

وفرق بين الفصة والذهب وبين الحديد والرصاص والصفر، حيث خرج مذه الأشياء بالصنعة عن حد الوزن حتى حوّر بيع إناء متخذ من حديد بحديد عبر مصوح كيف ما كان، وجوز بيع إناء متخذ من رصاص ألل مصوع كيف ما كان، والفرق، أن وزن الذهب والفضة بيقى الوزن محتراً ، وبعد الصنعة بقى الذهب والفضة بيقى الوزن محتراً ، وبعد الصنعة بقى ذهب أر فصف في بيقى الوزن محتراً ، وبعد الصنعة بقى الوزن في الحديد والصفر والرصاص ما ثبت بالشوع، وإعاينيت باصطلاح الناس، وما ينبت الوزن في الحديد والصفلاح الناس، وما ينبت بالصطلاح الناس بطل باصطلاح أخر منهم، بخلاف الاصطلاح الأول، وقد اصطلحوا في الأولى المتخذة من هذه الأشياء بالوزن لا بالعدد لا يحوز ومنطاب الوزن لا بالعدد لا يحوز ومنطاب الوزن لا بالعدد لا يحوز بيع بغير المصوغ من جنب إلا مساوياً.

وعن هذا قلنا: إن الناس إفا تعاملوا بين الأواني المتحفة من هذه الأشياء بالعدد بجوز بيع الواحد منها بالأشين، ولكن بنا بيد، وفي الأواني المتحفة من اللهب والفضة لا يجوز بيع الواحد منها بالأشين، والطريق ما قلنا، والحديد كله نوع واحد جيده ورديه سومه لا يجوز الميم إلا وزنّا بيون الأن الحكم في الفرع تبت على الوجه الذي ثبت في الأصل، وهو الذهب والفضة رفي الذهب والفضة على الوجه الذي ثبت في الأصل، وهو الذهب والفضة المقابلة بجمل أنواع النقرة والمذهب نوعا واحدًا، فكذا الحديث، قال افترقا فيل انترقا المتناب التناب ولكن يشترط أن يكون عباً بعين لينتفى الشبه وكذلك هذا الحكم في معانر الموزونات، ولا تأس بالنحاص الأحمر بالشبه الشبه

⁽۱) وي آم : من صفر يصفر غير مصوفي

والحداء والمحاس انتان يلاً بيند: لأن كشب وإن كان من حسن النحاس، ولا أنه حجن هيب. الأفوية والأخلاط حتى صار شبهًا، فيكون النمه عتل وزيه من المحاس، والباغي من المحاس، بإزام الأفوية والا ملاط.

وإن قبل: الأخلاط التي في النب صنرت مستهائكة حتى أو باع النب بالأخلاط التي أبعل فيل الشبه بالأخلاط التي أنها في الشبه بحراء كالدهب إذا مؤده اللجام الا ينقى الشبه صدرت مستهلكة إلا أن ما اتصار به الي ينقى للأهب صدرت مستهلكة إلا أن ما اتصار به الله المصبخ والدون على منفوه منكن أن يجعل إبادة المحاس بارائه اكتبا في مسألة النسرية إذا يبع حليد عود بذهب أو نفسة بحديد غير عود بجورة وإن كان غير المعرة أكثر و ويجعل ربادة الحديد إذا التسويد و إلما المعرة أكثر و بجعل ربادة الحديد إذا التسويد و إلما على المستبكاً من علما اجتمى لا يعتم خريات الربارة بعمل معتبراً في حق حدا أو باده تقابلته

وكذلك لا تأكن مثلث بالصهر الأنبض الشياء واحداء والمعمر اتناك بدأ ديد ولا خير في هذا كله نسبة ؟ لأن الخنس والوزن يحمعهما ، ومأحد الرصعين بحرم السال همحموعهما أولى ، قال ، والرصياص والفامي الخيد والأسرب ومياص كنه بوزت، ولكن المعنى أجود من المعنى، فلا يجور بيم المعنى بالمعنى إلا مثلا بنن .

الاستهال المنيف الذي الشتراء [وانم بين احراسيقا محتى بعيضة بسيف محتى يقصية وقبيص الحدمة السيف الذي الشتراء [وانم يتبقى الاخر السيف فأي الشراء] "حتى اعترف اعتمال المستهد في الكل ، والأصل في جنس هذه السائل أن في الأشوال الربوية عصرف اجنس في المبادلة المبادلة وإذا كان في صرف الجنس في بصرف الجنس المبادلة وإذا كان في عدم عارف الجنس المبادلة بالمبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة بالمبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة المبادلة عليه السلام: «المعب بالدهب من على وانفضة بالقصة من عمل عمل الأما وقد حمل المبادلة في المبادلة في المبادلة في المبادلة والمبادلة والمبادلة المبادلة وإذا المبادلة في المبادلة المبادلة والمبادلة وإذا المبادلة المبادلة والمبادلة المبادلة المب

المالأ مديني للعقوفين سافعا من الاصل وأسساه من ظارم وعد

⁽٢٠) فدسيق لحريجه

الجسمي و كان في صدقة إلى ومنس نسان دادلة و الأن صوف الحسم إلى الجسم إدالم مكن به في دالم مكن به في دالمقد بالمعلم بالمعتمد بالمعتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد و وقد وقد والمعتمد المعتمد و والمعتمد المعتمد و المعتمد بالمعتمد و المعتمد المعتمد و المعتمد و

وأما إذا كان إحدامها أقل من الأحوى ، قاتان أقلهما يكون عش ورغها من الأحرى، وإذا تني من الخار دائل عن الذراء وجملة ونصله بتقايلة الجلس والنصل من الأحراء فصوفها الجالس إلى لحاس

وإذا حملية هكمة كنات الحدم الحداث فإذا الاراء من عير فيص إحداهما، حدايطل العمد في حصلة الحديثة لوجود الاتماراق من قبص بدلق الصارف، فراهال في الذكاراء الأن الكال بشراء شيرة والحداء وقد مرا منسوعة فيسا تقدم

ون فيل . إن له يكن في سرف الخنس إلى الوس ههذا فيناد العقد في الحال، فقه مسالا المقد في الحال، فقه مسالا المعقد في الذي ويا ين إلى حلاقه المجتل في الدين خال، وها في الدني الأن المعتد مينه الايكوب صرفًا اصلاً وقعة بحل المعتد مينه الايكوب صرفًا اصلاً وقعة بحل أنصبته والمعتد الاتراق الدين المعترى في من أخر ثوبا وعسرة دراهم بعدر إلى درهيك وصص مشترى التوب الماراهم ويناء عند قدر همه ولم يقل سها تقالمة الدراهم أن عندالة التوب بحص علمة الدراهم أن عقالمة التوب يحمل تقالمة الدراهم أن عقالمة التوب يحمل تقالمة الدراهم أن عقالمة التوب يحمل تقالمة الدراهم أن عقالمة التوب يحمل عقالمة الدراهم أن عالمه التوب يحمل علمة الدراهم أن المهالا

فندا الله يحدد ثيناه العقد على الصحة إذا أنكل و أما إذا النكل علاء ومُنا لا مكن ومُنا لا مكن ومُنا لا مكن و وجد الآن الاحترار الإداء المدعى الصحة بحكم مناهر عقايتما ويتهدد الان الظاهر من حيد المنابل الداني أنه يقتله سائم العقد على وحديدي على المسحة و بقاؤه على العجمة جهد يصرف الخيس إلى خراف الحسرة الآن في هذا الطاهر السارطة و الآن هذا الظاهر كمنا المتابعين في محلس العبرات، فيحصل وتصوه كل واحد ميداس مدا الطاهرية الان مقدود كي واحد متهدا مي معدد الصواف لا يتم إلا القيض، وليس احد الطاهرية واحداد الموافد الان مقدود الاحرار إذ ايس في اعتبار العدمات عالم الاعترار بي اعتدار الأحراج والده جسفة اعترار كل الطاهرين، ويعمق ف يظاهر قول عنيه السلام (الذهب الذهب مثل بخل المخالف ما ذكر من المسألة (لأن هناك الاحبال لبقاء العقد على الصحة بمكن (لأنه لا تعاوض فيها ذكرنا مي الظاهر (لأن في حمل المنقود عقابلة العشرة إبقاء المقدعلي الصحة ، وليس في جعمه بإزاء النوب تفويت غوض المتعاقدين، فعملنا بالظاهر الذي قننا : في صرف المنفود إلى العشرة بقاء للعقد على الصحة ، أما هنا بحلايه على ما ذكريا .

۱۳۷۱ - قال: وإذا اشترى الرجل من أخو سيف معطى بفضة به ينه بشوت وعشرة دراهم، وتقرقا فيل أن يتفايشه به ينه بشوت وعشرة دراهم، وتقرقا فيل أن يتفايضه بطل العقد عي الكل العشرة التي مع الثوب مصروفة إلى الحلية الحبيه على وزنها بصرف لعشرة إلى الحلية عتى وزنها بصرف لعشرة إلى الحلية عتى وزنها، والباقى من الحلية والسصل والجسل كله نشامة النوب بناء على ما فعما أن في الأموال الربوية بصرف الجنس إلى الجنس إدائم يكن فيه صداد العمد، وليس في صرف الجنس إلى الجنس في صرف الجنس في المعقد، بعلل العقد في المائل العقد، وإذا الفترة العائمة والمائل عن النائل صورة المائلة .

17* المرح الوباح من احراء بأونا ونفرة مصة يتوب ونفرة فقسة والفضة تصرف إلى الفضة والتوب يصرف إلى الفضة والتوب يضرف إلى الفضة والتوب يضرف إلى الفضة والتوب يضرف إلى الفضة المرضة من القوب بالتوب كذلك، فإن المن القوب بالتوب للمن الفضة الفضة الفضة المنافضة المنافضة في الفضة المنافضة المنافضة في القوب بالتوب المن بصرف، مخلاف مسأفة السيف المحلى، فإن هناك إذا قسد المقد بحصة الصرف يقسد من الباقي والأن هناك لا يحكن تسلم اساقي إلا بضرر، ولهذا المعند لم يجز بين النصل والجفن بعون الخلية ابتداء، أما مسلم الثوب محكن من غير صرورة، والعقد هم ليس بصرف، فقساد المقد في الصرف، أما في مسألة السنف فخلافة على ما ذكرنا

18714 - ولو أن رجلا باع من آخر ترباً ودياراً بثوب ودرهم، ونفرقا ميل لتقايض، بطل العقد قيما يقابل أن رجلا باع من أخر ترباً ودياراً بثوب ودرهم، ونفرقا ميل لتقابض، بطل العقد قيما يقابل الناب الله المحسوف في الحسل إلى الجنس إلى الجنس إلى الجنس التي الجنس التي الجنس التي المحسوف في الخموان الربوية انذهب بالتقيم والتوب عبد المحتف في الأموان الرباء إلا أنهما احتلف جنساً، وإذا توبجه عبد في المحسوف المعنى على التحيين إلى البعض همنا عمله في العناب المتلف المتلفة،

⁽٥) والبين المعمولين ساقط من الأصبار وأثبتناه من فذوج وف

والفائلة مطافق ونضية الفايقة القطفة القسام كل حود من أجزاء كل واحد من البدلين على كل جزء من أجراء كل واحد من البدلين على كل جزء من أجراء المبدل الأخراء فقسسنا الدمار والتوت على الدوهم، والفوب وعنيار الفيسة، فما أصاب الدوب من النوب يكون يه من أبدطل حصه الصرف بالافتراق عن المحلس قبل العبص، ولا يبطل حصة النوب من النوب، إدائيس فيا ما يوجب العبدد.

وإذا أردب معرفة طريق قسمة النوب والفوهم على النوب والمدينار ، فطريق فلك : أن شوم النوب والمدينار ، فطريق فلك : أن شوم النوب والعينار ، فإن كان قيمة كل واحد منهم عشرة دراهم ، صبار نصف النوب ونصف المرحم بإزاء النوب الذي مع الدينار ، وصبار بصف النوب ونصف الدرهم بإزاء الديبار ، لصبار عصف النوب والدينار حساء وسندريا بصمه النوب والدينار حساء وتصف درهم ، فيجس كل نصب درهم حرة ، فصار حسنة دراهم عشرة أجزاء ، وهاء نصف درهم جزاء بصار بصف النوب وتصف الدرهم على أحد عشر جراء أبوزاء ، وهاء نصف درهم جزاء وعشار بصف النوب وتصف الدرهم على أحد عشر جراء أبوزاء ، وهاء نصب بعل هذه القدر هن الدينار بنصف درهم ، فوذا أن بقسم النبيار و تشوب النبيار بنصف درهم ، فوذا أن بقسم النبيار و الدينار و الدينار بنصف درهم ، فإنا أن بعد النبيار و المناسوم على النوب والدينار ، فلا حدجة إلى تقويهما ، وإذا المعتمدة المعرف في هذه السائة ، لا خيار لواحد سهما الأن عب النبيض بغس كل واحد مهماء والديار بعب النبيض بغس كل واحد مهماء والبا بعب النبيض بغس كل

۱۳۲۳ - ولو باغ درهماً رديندرين بدينار ودرممين، صح العقد عندنا، ولا يصرف الحنس إلى الجنس (لأداني صرف الحنس إلى الجنس)" مسدالحد.

۱۳۳۲۱ - ولو الشهري وجل من رجل متقالا من قضة ومشقالا من محاس بمتقالين من فصة وثلث مثاقيل من حديد، فهو جائز عندناه وبجعل المثقال من العصه بناله من الشقالين. ويجمل المحاس الذي مع هذا المثقال بنشال فضة، وتحت مثاقيل "محديد، وكذلك منقال صعر ومثمال حديد بمثقال صفر ومثقال وصاص بجوز، ويجعل مثقال صفر بمقال صفر، والخديد

⁽١) مانس العفوفين ساقط من الأحرل وأنيشاه من هاوم وفعه

٣١) ما بير المعقومين ساقعة من الأصل وأنيشاه من طروم وف.

⁽٣) مكذا مي في و م موكان في الأصل و اظار وتلك مقال

بالرصاص

1777 - وبدا انترى بناء من بحاس برطل من حديد بفير عنه و تبويف رب الدارات وفيين و أبويف رب الدارات وفيين الإثاب فهو جائر ، ولا دفع إليه الحديد قبل أن يعرفا و الأن الحديد مورون و الورون في الله مة إذ فيرش تعين بعيل بعير فيا على ما مرافي كتاب السرع حصوصاً وفي حسمه حرف بها و ويتراك التعيين في اللمن عند العقد الايصر ، ولكن يشترط قبص الفديد قبل أن يتفرقا و الان الورن بعدم بها الما ذي التعين عقو و وحارج الرابع بعنو ، هكا ذي نشال في الله في الأصل الماس عقو ، وحارج المناب أبيل بعنو ، هكا ذي نشالة في الأصل

وذكر نمجمل الأثمة المترخمين في الشرحة انفصيلا، فقال إن ذان ذلك الإثامياع في العادة [حدمًا لا وزيًّا: لا يشترط قيض الحابس في المحمس الآن عدا الدراق عن عرز بدين في حنسين محتفقين، وإنَّ كَانَ وَلَكَ الإِنَّاءَ سَاعَ مَرْنَا فِي العَامَةُ [1]، فلا بداس فيض الحديد في المجلس؛ لأنه سم موز وبالدرزون من جسم، والدشية فيه عقو قبل الاعتراق، وليس يعمر بعد الإفتراق، وتوقيض الحديد في المجلس، ولم يقيض لإباء حش افترق، فالعقد صحيح، لأن ما كان بها فيد نعيل الفيص قبل الافتراق. والإن عين وباك النبيتم عيم فيها الاعتراق لا يصرم وهواكمل اشتري وطلامل حديد بعبيه يوطل من وتساهل بعيو عيدي وقيض الحميك والمويقيقين برفينياص حفي افترقاه فيباله أبدع وأوارا فاض الرصاص وأمرية بض الخفيف فالحفد صحيح ووالمميء الكراناء ولوكان كل واحدامهما يغبر ميبه فالعقد فاستد تقابصه فل الافتران أو لم ينقامهم الأن أحماهما سنع، وهو الدي ك بصحبه حرف البناء، فيكون بانماً منا ليسل عنده لا على وحمه السلم، وروى عن مسجميد الذاباع الدراهم بالذر هما، وهي أحدهما فصل من حبث الوزد، وفي الحامل الذي لا يصل بيه تلوس، قال أبو حنيته، لاباس مه و يجعل المشر بالمعلل، وإسافي تخالفة العموس، وقال محمد. يكوه ذلك، قال. الأما مو المولك وادلك ألف التامل الانفادفين والمشامطوها في ما لا ينجل وومثل الحابيف لحيفيف والعيمر بالمباعراء ومنابجوي متحري ذنك هاالا تحري فيما الربا فنزلم ساهب والغضم في لرجوه كلها إلا في أصل وأحداثُ التقابض مستحق في بيع الناهب بالذيب أو القصية ، وطبو مستحق في عقد دلك إذا كان المعفود عليه عبد.

الفصل الثامن عشر في نصرف المتصارفين في لمن الصرف قبل القبض

١٣٣٣٣ - إذا أبر أ أحد المتصار فين صاحبه من الذين الذي وجب له عليه بالعضف، أو وحمله أو تصدق به عليه، فون قبل الذي عليه التفض العبرف، وإن له يقبل بقي المغد على حاله ، وهذا لأنا المستحق بعقد الصرف الفيض احقيقي ، والإبراء إسقاط، وليس بقيض، وسقوط الدين ينضمن فواك القبص، فيوجب تفساح العقد، والعقد لا يتصبخ أحدهما، وإنما ينفسخ إذا الجنمعة على الفسخ، فإذا فيل صاحبه فقاد ساعده على الفسخ، وانفسيو، وإن مع يقبل بقي العقد على حالم، ولو المُشرى به شيئًا، أو قبض عنه شيئًا من غير جنم الدين، فالبيع فاسده وتمن الصرف على حاله يقبضه ، ويتم العقد، وقال زفر ، البيع الثاني جائز ؛ الأداله راهم والدنائير لاجعيتان في العذره في إحدى الروايتين عن رف وفنير يتعلق العقد بعين ذلك الشمراء وكان ذكر ما ذكر من مدل الصرف لمنان القلم والخنيراء فأنه مال: النتريت عنها الدراهم لتي في ذمتك، وإنما طوق الدراهم، وإن كانت لاتنعين في انعقاب إلا أن تسلم النمر؛ واجب عليه، وقند عين تَذَلُك بدله الصرف، وقد تعذر إنبات القاصة بين بدل الصرة، وبين بدل النمز؛ لأنه يموت القبض المستحل ليدل الصرف، فلغت الإضافة في حق إتبات المفاصة، وبقي أثرها في حق إسفاط وجوب التسبيم، وإنه مفسد للعقد، ففسد البيع، وبغي الصرف"" صحيحًا على حالم، ولم أخذ العراهم أجود أو أرادا عا يخالفه في الرصف، ودلك المتيرض يجرى محرى اقتراهم الواحبة بالمفد في معاملات الناس جازي وكان انتضباه والآبه سراجتم حقه ، وإن خالفه في لعبقة لا استبدالا ، ولو وهب له ، فلم يقبل الهبة ، وأبي الواهب أن يأخذ ما وهمب أجبر على القبض؛ لأنه بريد نسخ العقد بالاستناع عن القبض، فلا يكون له ذالك. وسيأتي بعص مسائل هذا العصل بي فصل المتعر فات.

⁽¹⁾ رقى ئان العقد،

الفصل الناسع عشر في بيع الصرف مرابحة

٣٦٣١٤ - إذا ماع الرجل قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار، وتقايضا، ثم باعه يربح درهم، أو بريح نصف دينار، فهو جائز، أما إذا باعه بريح نصف دينار، فلأنه يصبر بائعاً قلب خفة ورنه عشرة بدينار وفصف دينار، وإنه جائز؛ لأن الجنس مختلف قلا يظهر الربح، وأما إذا باعه بريح عرهم، فما ذكر من الجواب جواب فاهر الرواية و لأنه يصبر بائعاً القلب بدينار ودرهم، وذلك جائز؛ لأن الخب سئلة، والباقى من القلب بإزاء النبينار، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز؛ لأن النبرهم يقابله مثل وزنه من الغلب على ما عليه الأصل، فلو جوزنا ذلك كان النبينار بقابلة تسعة أعشار الفلب، والدرهم بمقابلة عشر القلب، والدرهم بعقابلة عشر القلب، فيكون بعض ما سمياه وأمن المال في عشر الفلب، وذلك بيما في سمعة أعشار الفلب، ويعض ما سمياه وبكار أمن المال في عشر الفلب، وذلك تصميح على غير الوجه الذي صرحابه، ولو كان قام عليه يعشرة دراهم، فياحه بربح درهم، مين بين قام على بينه بعشرة دراهم، فقال: قام على عامه بوبح درهم، ونبطة بربح درهم، فقال أنه بعن على بينهما مرابعة، وكذلك إنا المند بوبح دريازهه؛ لأن الربح المسرف إليهما الأنه بص على بينهما مرابعة، ويتعلنا المسرف المناهم بالمناهمة والمناهم مينه والمناهم مناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناهمة والمناه والمناهمة والم

18470 وكذلك لو الشنرى جاربة وطرق فضة عنيها فيه مالة درهم بألف درهم، وتقايضا، ثم باعهما مرابحة بربع مائة درهم، وتقايضا، ثم باعهما مرابحة بربع مائة درهم، أو بربع ده بارده، فالعقد فاسد في قول أبي حنيفة، و هندهما: يجوز في الجاربة دون الطوق، وقد ذكر الكرعي رجوع أبي بوسف إلى قول آبي حنيفة في مسألة الطوق، واستدل به على رجوعه في نظائره، وقد ذكر نا ذلك في كناب البوع.

۱۳۲۲۴ - وإذا اشترى الرجل من آخر سيفً محلى بفضة بمائة درهم، وحلية السيف محمسون درهمًا ، وتقايضا، شم إن المشترى باع السيف مرابعة بربع عشرين درهمًا ، أو يربع ده دوازده ، أو يربع ثوب بعينه ، أو ما أشبه ذلك لا يجوز ؛ لأن الحلية حصة من الرسع ، فيصبر عِقَالِلَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ وَرَبُهَا مِنَ الْعَشَاءُ أَرْ أَقَلَ ، وأَنْعَرِبَاء فَقَسَدَ الْعَشَادُ في حَصَة الحَايِة ، فيعسَدُ في الناقي ضرورة ، والله أعلى .

قان قبل كان يجب أن يصرف الربح إلى الجفق والنصل والحمائل دون احتيف وإن باع السيف سرايحة والا يجب كذلك بحريا السيف سرايحة والا يقل النصل بدول الحلية ، فيجعل كذلك بحريا للجوار، فيكون العقد على الحلية مساومة وعلى ما وراء دلك مرابحة ، ألا ترى أن ماذكر محمد أن من المنزي من أخر سيفا محل بفصة بمالة درهم، وحلية السيف تحمدون درهباء ثم إداليائع قال للمشترى؛ خططت منك من ثمن السيف درهباء كاد الحط عن ثمل لنصل والجفي الأن المم السيف بتعلق على النصل وحده ، فيصرف الحط إليه تحريا لنجواز ، كنا الحمل

والجواب هن هذا الإشكال من وجهين. أنا حملنا كدئك صار العقد الواحد، عقدين ؛ لأن عقدار الخلية يصير البيع تولية تقدار الخفن ، والنصل يصير مراسعة ، وجعل العقد الواحد عقدين خازف الأصل، ولأنه خلاف ما صرحا به ؛ لأسما حملا الربع في نُس السيمة :« بازده وزد حملنا جميم الرمع إلزاء السيمة ، كان الربع في ثمن السيف ده دوازده .

الجواب أناني: أنه إما يحتان لتصحيح العقد إدائم بصرح التعاقدات العساد، وهها صرحا بالفساد لا قالا مبع هذا السبف ربح ده دوارده، وهذا لأن يبع القرابحة ببع طائمن الأول وربادة، وفعا الفياء التبري احترى المتوى أحدهما بصغه جائمه والآخر المترى تصدين بخسس، ثم اعم مرابحة القسم النمن طبيما على قدر تعنيما في العمد الأول، لا تصدين بخسس، ثم اعيد، وإذا كان بع المرابحة ببعًا بالنمن الأول وزيادة بصبر النمس الأول مذكوراً من حيث المدى، فيعتبر بما لو كان مذكوراً من بأن قال المتك فقا السبم وربح ده دوازده على المائة ولو صوح بدلك كان ذلك تصريح بالفسادة الأبه جعل أربع على المائة تكفا إدا صارت المائة مذكورة معنى في مائة الحقالة المسرحة بالفسادة الأنه جمل أوجع على المائة صحيحة الا بدعى على المائة التي هي نمن السبف ماكورة معنى فيكون تنصيحة على المنتب الأول، حتى تصدر المائة التي هي نمن السبف ماكورة معنى فيكون تنصيحة على المستوحة على المستوحة على المسرة المدورة المعا المرة المدورة المائة على المدرة على المسرة المدورة المائة على المدرة على المدرة المدرة المدرة المدرة المدرة المدرة المدرة المدرة الدورة الدهب الابنى بينيم مرابحة والان المدرة المدرة

١٣٣٠٧- والم أن رجلا انتشرت قاب فصة بعشرة دراهير، وفيه عشرة دراهيره والذاري وحل للخرالوبا بعشوة دراهيره نم باعهما جميعا الفلت والنوب مرابحة بربح أحد مشر درعماء بهسيد العقداني حصنة الحمينة ووبكون المربع مصروف إليهما والايصارف إلى الثواب حاصة الماذكرنا في النسانة الأولى. والاجتمالي الفساد إلى التوسأ"، هكفا ذكر المسألة في الكتاب، ولم يحك بيها حلافًا، أما على توالهما، بطاهر، وأما عمَّر فول أمَّ حَيْفَة؛ فلأنا الصفدة ههنا صففنازره لأن مدادكل واحد منهما فيما والتميزاً عن ملك صاحمه، وبعن ملك كل وقعد مريدا فدار عن كمر المدي صاحبه ؛ لأن تمر بطلك كل والعد منهما صار مسمى بسبب الممع مرامحة والأنه مع عثل التملي الأوليا وزيادته وقواكان المبع مشتر فالبشهماء وباهنه جميعاء إلا أن كل واحد منهما صمى بصب تماً، على حدة، بأن كان عبداً مشتركاً بين البن، وقالا الواحل: بعدك هذا العبيد يأتف على أن يكون تصديب هذا مكاها، وتصديب عدا مكاه، كتان صففتان، وإذا لم يكن اللك في الليع مشتر في ينهما، وقد سمى كل و. فد منهما لنصيبه نماً على حدة أولى ، وإذا كالوالعقد صفعتان، نفساد أحدهم لابوجم فساد الأحرى، قال وكدلك لوائدن الفلب والتوب لرحل واحده ففلا عطف هذه المسألة عمل المسألة الأولوب وإعا يصعوهذا العطف على الممألة الأوني على فولهما الأناحواب على فولهما: لا يختلف بين مده المسألة والمسألة الأولى، أما على مول أمي حجمه: الجواب مختلف بين فده المسألة رين ونسأله الأولى؛ لأبيهما متي كانا كواحد صد العمد كله على نون أبي حزفة ؛ لأن الصفقة نكون واحدة، لأن ملك البيم تواحد، وقدياعه حمية من واحد، فكانت الصفقة و حدة، فإذا فسم في البعص فمد في الناقل مد أبي حنيفة ، و تعليل على أن الحوام في هذه المنألة على فولهما أنه بص على قول أم حنيفة بعد هذه فسألة في مثل هذه السألة، بحا ف ما ذكر في هذه المسأنف وصورة مادكر بعدها مالسألف

١٣٩٣٨ - إذا التدري الرجل من الحرالوباً وهذا الله دوهني، ورزن العلب خندسون هلي أن يكن لا تُمن الطلب ليستة ، وتمن التواب حالاً وافياه العقد كنه عاد أمي حبيقة • لأبود العبيقة ، والجدفي وقيد فيسد بعضه لوبا النسأء فينقسد البائي عنده وفي مامألانا فاده الدوص لرما العصل، فأولى أن يفسد الباني؛ لان ربا العصل أقوى من ربا السنَّ، وثو باعهمه و فديعة ده بدردما أولم صيعة دودو ردور فاجواب فيه كالجراب فيما إذباعهما مرابحة ؛ لأن الوضيعة بيع وغزز الدس الأول مع لفصيات والمرابعية بيع بمثل الشمل الأول مع ريادته فالذن ولو صدالفعت

⁽١) مقدلين من دركت في الأصور والعدام التساد مكام البريد

والنوب ، وقال، أبسعكهما بريادة درهم على على بيناه كان جائزاً وتصرف لرياده كلما إلى النوب خاصة ، ولا يصرف شيء منها إلى القلب بخلاف ما إذا فالد: أبسكهما بريح ده يارده ، فإنا هناك يصرف الربح والقلب إلى النوب حسيمًا ، والفرق في قوله : أبسعكهما يزيادة درهم على عشرين درهمًا ، قربنت ، العث ين إلى رأس المان ، ولا إلى ما قام عليه به ، وكان هذا بيع مساومة ، وهي بيم السومة مغابل الفصة بائل وزايا ، ويجمل الربح كله عقابلة النوب عمريًا للجواز ، إذ لسي سه ما ينعنا من أن تجمل عقابلة الفضة عثل ورب ، وجميع الربح بمثالثة النوب ، أما هي قوله ، أبيمكهما بربح دم بازده نص على بيم الرابحة فيهما ، وفي بيم الرابحة لا بد من اعتبار النفس الأول ، فكانه قال : منكهما مرابحه بربح درهم على تعشرين ، وعند ذلك لا يكن جعل حميم الربح بقابلة طنوب ، والدنعاقي أعلم .

القصل العشرون في الصرف في دار - خرب

بالا الشرى ورجماً مدومين المسلم وارا الحرب بأدان أر يغير أمان و عدد بع حربي عقد الرباء بأن الشرى ورجماً مدومين الو استرى برجماً دلاية إلى أحراء أو باح مهم خمراً أو خديراً أو مبته أو ديا الشرى ورجماً بدية أو بالا ما يحوز من السعيرة و ديا الويومين. لا يحوز من السعيرة و ويسحيح قولهيد الا لا ما الحدور من السعيرة والسحيح قولهيد الا لا ما الحدور من السعيرة والسحيح قولهيد الا لا ما الحدور من السعيرة والسحيح قولهيد الا لا يتعرض لهم، ولما من أب يم إلا برصاعم، فعدام عليه الأخد شول رحمه قوراً عن العدراً واحدة الأقال المنافرة في المعافرة في المعافرة في تحصيل لم ضاعاً من العدراً والحداثة الإنتان المعافرة في تحصيل لم ضاعاً الأخذ لا في التعملات ورأيت من بعض الكتب أن هذا الاختلام في المعافرة في تحصيل المنافرة المعافرة المنافرة المنافرة المنافرة المعافرة على محم المعافرة ال

۱۳۲۴۰ - رئو دخل مسلمان دار الحراب، فتابعا أمه درحماً بدرهبين، لا يجور الأذ مان كل واحد منهما بمعموم على حل صاحبه، وكان التملك بالعقب، وهذا العقد فنسد.

۱۳۲۳ - وقر أسلم حربيات في در التحرب، وتبايعا درهماً بدرهبين، قال أو حملة وحده الله تعالى: الترهيد دلك فهده ولا المرهما بالرد، وقال أنو بوسف ومحمد، يؤمرك بالرد، والحكم في حقهما كالحكم في المشائل من المسلمين في دار الحرب عندهما، فأنو حيفة بقول، بالإسلام في الإحرار أفسا المصمة في حق الإسودود الأحكم، ألاثري أن

فالرحكناس حبيع فننح الهرحاط العاف العادر

⁽²⁾ فكما في صبح النسم لتي متاباً، لعبه العدر .

- ١٩٥٠ م. (الوصل ٢٢٠ لما صوف على دار الخرب

أحدهما لواأتلف بالرصاحيه وأونفس فياحيه والوبيس وحواثو فراهك ولإفاثات العصيمة في حدر الأحكام بالاحراز بالمار الإسلام على ما عرضه عليَّوت العصيمة في حن الأنام هُرِه لهم هذا الصنوء ولعدم العصيمة في حق الحكم فلنا الآيز مران بالرد، ولو أن باجرًا من للدائمين أعطى وجلاءي لفو الخرص الفي ورهو والعدورهوا المسيدة وكالدجائزان لأعارث الفصل لذال يجرون الحربي والماشه وواالا سيته أوالي

١٣٢٣٢ - وله أن حربيًا ماع من حربي درهمًا بدرهمن ، تم خبرج إلى فد الإسماء مسلمين أو دميين ، واحتصما إلى القاضي ، فإن كان ذلك بعد التقالص ، فالقاضي لا متعرض لدلك ولايطار الأي الإسلام ورده والحراح معقد العارضه مقبوض ميلافيه الإسلام بالعقود قال فانعال * وُعِمَلُ اللهُ عَمَا مِلْهَا ﴾ "أون كان دلك قبل انتفاهل، فإن القاصل بيطنه والأن الإسلام واري والحراد بعقد المعاوضة عبر مصوصور فبلافيه الإسلام بالرعاء فالدافة العالي ﴿ فَوَفُوا مَا يَعَلُّ مَنْ قُرْبًا إِنْ كُنُّ وَهُوَ مِنْ فِأَالًا وَوَالَ عَلَيْهِ الصَّالِق لساؤهم الكا وبا كان في الحاملية فها موضوع تحب تدمي هانان فأول وما أصحاره العباس ان عاما استطلت 🖺 وكبال لعبيانوا فيدأون فراحان كنصره وأسلم قبيل الغمعورة فتوصيحه ومسوفاته يجيف وكالدمان أواعد فذا عقد الدرافي دار المحدمية فمرخم حزائي دار الإسلام فيو أندم فالصاء تج عقابهما فراهارا لإسلام ورافعا إلى افقياصيء فالفاضي يبرده لك أيضك لامهما الوازية مي وترالإسلام. واختصما إلى النباص، فالعاشي يرفعالك، فكفّا إذا أربيا في درالحرب، والفائف عن فال الإسلام والأن للسفل شاؤا سيماما عقد دواله أعلمات

⁽¹⁾ وفي منايد فد

⁽۱) نے واقع کا انتخاب کا انتخاب

⁽۲) سري القرة الأمام ۲۷۸۰

ووه أخريته من عراقه في المتعارض (1945-1964) الحجر، عامد وكبر المستان أن الدير مجيج إنها المطلب بعراقة والراجيان في صحيحه (١٣٤٧/٩) وأنولجيوس آن لا تشاطرت (١٣٩٣٨)، والدميش في منت (1975). والدين في الكبري 1911/11 وقيد 1911/11 والموم البوع الماب بع الدوم القرومية وهي العام (باب علمه رسول المائزة في السار المزاما هم الرعموها

الفصل الحادى والعشرون في الصرف في العصب والوديعة

١٣٢٣٣ - رؤوا غصب الرحل من آخر قلب مضة، أو ذهب، واستهلكه، فعلمه قيمة، مصرفًا من خلاف حسمه والأنه تعفر تصميم تمثله والأن القلب ليس من دوات الأمثال، ويعفر تصمينه من جنب عبر مصوع؛ لأما يزدي إلى إيطال حق الغصوب منه في الصمعة و الجودة، وتعذر تصمينه س حنسه مصوعاء لانه يؤدي لل الرباة لانه يصل لل صاحب القلب مثل وزن القلب وويادة ، فإدا تعذر تقسمينه مهذه الوجوه تعين نضمينه مصوعًا من خلاف جسمه ؛ [لأنه لا مؤدي الرباء ولا الرباء ولا الرباعة على المعصوب منه في الجودة، المردا صامنه القاصي فيميه من حازف جنب)"" صار القلب ملكة له بالضمال على ما عرف، فيعد ديك ينظر إذ فيص المعصدات منه القيمة فيزا أن يعترفا ، متى التصمين صحيحًا بالإجماع ، وإن تترفا قسر فيص القيسة، فكذا لا يبطل التضمن عند علما النافالة و حمهم الله تعالى، فكان بشعر أن للطاري وهن المسهية رضان حميمه الكالمعالي في المسألة ، ووجه ذلك الدهذا صبرف ثبت حكمًا لإيجاب الفسيان كبلا يجتمه البدل والبدل في ملك رحل و فيتشرط له التفايض، كما له تبت الصرحا قصداء والجوات وهو فول علماك إنا قضاه الفاضي بقيمة العين عسائعا وإدالعين سؤلة قضائه واللين حال قيام اللين، لكون الراءة قائمة مقام الون، تم القاضي أو قضي على الخاصب برده بن القلب، لا يقت ط القبض في الجدس، فكنا إنا قضي برد القبسة، ولان هذا همرف بثبت حكماً للصمان الراحب بالغصب لاحتصودان وماجب حكماً لغيره لا مقصودًا لا براعي له من التبرائط ما يراعي به بو ثبت مفصودًا، ألا ترى أنا قبيام المفسمون حنالة التضمين ليمني بشيرط لصححة التصبيع هم أن بالتصمين نشت المعارضة ؛ لأب هذه العارضة كمان حكمًا للنضاعين لا معصوفًا ، على يشترط لها ما يشترط لو قال تبيت عدُّه العارضة قصما . وبينان أن هذه المعاوضية نشبت حكفُ أن الذهاوصية لا بلائها من صيع من حهية المتعارضين، والفرجرة من الغاصب الغصيب، والغصب بعده ليس عواجب للمات في العصوب العاصب. وزها هو حيد الضمان على الغاصب، نم من ضووره وجوب الصمان على الغاصب زوال المصوب عواملت المغصوب ممالي ملك الغاصب ، كما المعتمع المدل والمدل في ملك

١٩٠] ما بهن المفروس للمعد من الأصل، وإنما أنشك هماه العبارة من الع الواحل .

شخص واحدد فهوا معنى فولنا الإوفاء معاوضة تثبت كمماء وإغا حملناهده المعاوضة حكمًا توجوب الصمان [الأنها تبت بنفس وجوب الضمان]" من غير أن ينخل من الضمان والماوصة قمارهاعل مختارا وحكم الشيء ماينيت عقيب ذلك الشيء من غير تخلل واسطة اختيارية، والتفريب ما ذكريا، وكذلك إذا اصعلح على القيمة، فهو على الحلاف، ولم أحر الفسة عنه شهراء جغرعنه علماما الثلابة رحمهماته نعالين

١٣٦٣٥ - وإذا غيصت وجل من أخر الك درهيم، لم اشائه إهامته بمائية فيثار، وفيض الماتة قبل أن يتفرقا جازاء وإن ثم يكل الدراهم في يده وقت الشراء ؛ لأن قبص الغصب ينوات عن قبض الشراء، وكذلك إلا صالح منها على مائة دينار، وقبض المائة الديبار قبل أن يتفرقا : لأن الصلح على خلاف جس الحق بعمي الشراء، فقد وحد قبض المثين في مجلس العفده أحدهما حقيقة، والأحر حكمًا، تم يستوي قريدة أن تكون الدراهم قاتمة قرر مزل الغاصب أو كانت مستهلكة ، فعي الحالين جميعًا يجور الشَّواء بمانة الدينار ، إذ قبضت المائة في المحلس ، أما إذا كانت قائمة، فالأن العاصب قابص لها بيده، وإن كانت مستهلكة، ولأنه قابص لها مذمته ، وكذلك لو كادرالذي عصمه إياء فضمة ، ثم اشتراه الغاصب من المعسوب منه ، أو صاحَّه على جس حقه، أو على خلاف جنس الدينار، فالشراء لا يجوز قباسًا واستحسانًا، سواء كان المُفصوب فائمًا أو مستهلكًا ، وأما الصلح فإن كان المفصوب مستهدُّكًا حقيقة ، بأن أحرقه الغاصب؛ أن حكمًا بأن كان معينًا، وحلف الغاصب، وتفرق قبل فيض المدل، القياس أن يبطل الصلح، وفي الاستحسان: لايبطل، ولو كانا المغموب قائمًا في يد الغاصب، وهو مقر يم، ولا يمم المالك من أحدُه لا يجور الصلح قياماً واستحسانًا، وحه الاستحسان وهو الفرق ين البيع والصلح إذا قان المصوب مستبلكا أنافي الصلح إنا تعبُّر العمل للفظة الصلح باعتبار المبادلة من حيث إذ قيص الدل قبل الافتراق غيرط المبادلة، كما في البيم، أمكن العمل لجاره، بأن يجمل الصلع كنابة عن التضمين، ويصير محنى فوقه: صبالحنك بمنزلة قوله. ضمينك قبيت من خلاف جميه ، أو من حسم عشل وزايه غير مصوع، فإداله أنا يضمنه مثل ورته من جسنه غير مصوغ ، وقبض القيمة ليس بشرط لصحة النفسين عند علماءنا النلاتة على ما بينا، فبحمل كذلك، وإغاة قلما: "مكن الصلح بحازه، وهو النضمين؛ لأنامين الصلح والتضمين موافقة من حيث المعنى الحاص والأن الصلح أحذ بعص الحق، وترك البعض والأنه أخذ اخل من حيث المعلى، وترك الحق من حيث الصمورة، وحق المفصوب منه في الصورة

⁽¹⁴⁾ ما دين المعفودين سافط من الأصل وأنبشاه من طاوع وف.

معتبر حتى لا يكون للغاصب حال فيام الغصوب أن بساك المصوب، وبعطيه مثله، فثبت أن في الصفح معنى النضمين، فعنذ تعذر الصمل به باعتبار البادلة يجعل كناية عن النضمين تصحيحًا له ، والتفريب ما ذكرنا، بخلاف ما إذا كان المفصوب فالمَّا بعينه ، والغاصب مقربه لا يمنع المالك عن أحدوه لأن هناك لا يكن أن يجعل التصلح تنابة عن تصمين الفيسة، إذ ليس له حق تصمين الفيمة، والحالة هذه، ولا يكن تصحيحه بطريق المبادلة؛ لأن قبض البدل في اللجلس في المبادلات شرطه ولم يوجده ولا يمكن تصحيحه بطريق استيقاه النعص، والإيراء عن البعض؛ لأن الإبراء عن الأعيان باطل، فأما إذا كان المفصوب مستبدكًا، فللمالك حق تضمين الغامس، فيمكن تصحيح الصلح باعتبار معنى التضمين، فصححتاه كذلك، فأما في فعمل المبع كما تعذر العمل بحقيقته، وهو البلدلة؛ لأن قبض البدلين في لبادلات شرط، وثم بوجد تعذر الممل لجازه، بأن يجعل كناية عن التضمين أيضًا؛ لأنه ليس في البيع معني النضمين؟ لأن النضمين أخد يعض الحق، وتوك بعض الحق، وليس في البيع هذا المعنى؛ لأن قبل البيع لميكن لواحد منهما على صاحبه حق، إنما وجب الحق بالبيع، وما وجب بالبيع استهافاه بكهاله وفليس فيه معنى أخيذ يعض الحق وثرك المعضره فكما تعذر العمل بحقيقة البيع مبادلة ، تعدّر جعله مجازاً عن النصمين ، أما في الصلح معنى التضمين؛ الأد قبل المتضمين إذاكان العين فالتمله فالمالك أحذ العين، وبعد ما علك، وعجز المالك عن أخذ العين إذا ضمنه، قيقيد أتحد بعص الحق وترك البحض، فكان في الصنح محلي التصمين من الرجه الذي بينا، والتفريب ما مر.

14770 ولو أن وجلا أودع رجلا أنف درهم، وقبضها المودع، ووضعها في بيته، ثم التقيافي السوق، فياع صاحب الوديعة دراهم الوديعة من المودع بمائة دينار، وقبض صاحب الرديعة الدينار، واغترق في أن يجلد المودع في الوديعة قبضاً، فقد بطل البيع ؛ لأن الاقتراق حصل قبل فيض أحد البدلين ؛ لأن المودع نفس الشراء الإيعتبر فابضاً الوديعة بجهة الشراء؛ لأن تبض الوديعة لا ينوب عن قبض الشراء، وقدمراً هذا في كتاب البيوع، بحلاف ما إذا كان مكان الرديعة قصباً ؛ لأن هناك الخاصب بصير فابضاً المغصوب محهة الشراء؛ لأن قبض النسواء؛ وقد مراهدا في كتاب لبوع واقد أعلم - .

الفصل الثاني والمشرون يشتمل على الإجارة وعلى الصرف ويدخل فيه استهلاك المشترى في عقد الصرف قبل القبض

ويعظيه الدامع أحراً معلومًا على ذلك، فهو جائز، ينزمه الأجر والقرنس، أما حواز الدائع، ويعظيه الدامع أحراً معلومًا على ذلك، فهو جائز، ينزمه الأجر والقرنس، أما حواز الإجازة، فلأنه المنظرة بعمل معلومة بدن معلوم، وأما جواز القرض فلائه استقرض مه قضة معلومة، فعد أز فليضاً لذلك حكماً الإنصاله بملكه، فيكون قرضاً صحيحاً، والقائل أنه يلرمه قسمة ماه العصدة، لا عبر الفضة، ومنتص علكه ماء الفصة لا عبر الفضة، ويبغى من طرمه قيمة ماه القصمة، لا عبر الفضة، من هذا الوحه، إلا أنا نركا القياس لمكان التعامل، فإن التعامل بمناس عبر المناس، وإدا تعتلف في مقدار ساصنع فيه من الفضة] أن ما فالقرل قول والقياس يشرك بتعامل الناس، وإدا تعتلف في مقدار ساصنع فيه من الفضة] أن ما فالقرل قول استغرص منه صاحب اللهام، وصاحب، اللهام يبكر، وإنها استحداث على العبلاء الأنه استحداث على العبلاء الأنه استحداث على العبلاء وأجرة استحداث على الفيلد؛ الأنه استحداث على العبلاء وأجرة على فعل القبر، وإن قال، موهه عانة درهم فضة على أن أعطيك ثمنها كذا، وأجرة حسك عشك عشرة دماني، وأفترة على ذلك، قال في الكتاب: هر عامد.

واعلم بأن هذه المسألة الشعيلات على الصرف والإحارة الأن صاحب اللحام حمل لعص الديو بإزاد الفصة ، فيكون صرفًا وفيفسد بالافتوافي قبل فيصر البدلين و وجعل المعض الديو بإزاد الفصل ، ويجعل المعض الديو بإزاد الفصل ، ويجعل المعض الديو بالمعلان الإحارة ، والإحارة ما كانت مشروطه في العمرات ، بل العمرات كان مشروط في العمرات ، بل العمرات كان مشروط في الكانب مو قامت أن العمرات في الإحارة بالرات ، وبان عمد كان له على صاحب اللجام قضة من وزن العضة ، وأحر [مان ورن العمد وأحر]" مثل عملة ، أما على صاحب اللجام قضة من وزن العضة ، وأحر العرب وبالحام عسرات العملة ، وأحر العمل وبالحام عمد وأحر العمدة وأحر]" مثل عملة ، أما على صاحب اللجام فصة من ورن العصة ، وأحر العرب عمد والعمدة ، وأحر العرب عمد والعمدة ، وأحراً المعام علي عامد والعمدة ، وأحراً المعام علي عامد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمدة ، وأحراً المعام علي عامد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمدة ، وأحراً المعام عمد والعمدة ، وأحراً العرب عمد والعمد والعرب العرب عمد والعرب العرب العرب العرب عمد والعرب العرب عمد والعرب العرب العرب عمد والعرب العرب ال

 ⁽¹⁾ ما بين العشر في ساقط من الأصدر وأمناه من طاوم وهـ.

ا ") ما بن المفرقين سافط من الأصراء وإلله أنب وهذه العبة ومن ام

والمقدو ض بحكم العقد الفاصد واجب الرد، وهند تدار رد الدين يجب رد التل فيها كان من دوال الأمارال، ثم قال: وقلعا مل على صاحب اللحام أجر مثل عمله ، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المختصو ، فقد أوجب أجر مثل العمل ، وهذا الأنه فالا الإجارة ، وفي الأصل يقول له أجر مثل من العمامي إذا قسست الدنامير على أجر مثل من العمامي إذا قسست الدنامير على أجر مثله ، وعلى المائة الدرهم ، فقد أوجب بعض المسمى ، وأنه دليل صحة الإجارة ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن الإحارة جائزة ، وذكر أحر المثل في الكتاب فيس لبيان أن الواجب أحر المثل ، وإثنا هو تيسان قدر الواجب من المسمى ، يمني الكتاب فيس لبيان أن الدنامير المسمى ، الفضة وعلى أخر مثل عمله ؛ لأن المنابع المعتمدة يكون صرفا ، وما أصاب أجر المثل بكون بقابلة العمل عنى إنه إذا كان قيسة العقدة وأحو مثل عمله على السواء ، ينقسم العشرة الدنائير المعمل ، فاجر المثل بكون بقابلة العمل عنى إنه إذا كان قيسة العقدة وأحو مثل عمله على السواء ، ينقسم العشرة الدنائير المسمل ، لا لأن الواجب أجر المثل ، هذه المسمل ، فاجر نظر ط أنه أجر دوهم ، وفي ياب الإجارة بالصناعة إذا شرط على السامل ذهب المعمل من السمويه ، فترط أنه أمر دوهم ، ولم يبن عقدر فعب النمويه ، فتارط أنه أجر دوهم ، ولم يبن عقدر فعب النمويه ، فلا حير فيه .

قال: وكذنك إذا شرط مدار ذهب مجهول، بأن قال. على أن يموهه بقيراط ذهب فلا خير قبص أما إذا الم يدير من الأجر عقابل عبر قبص أما إذا الم يدير أن الأن ما يدل من الأجر عقابل بفحب النموية مجهول، والأن ما يدل من الأجر عقابل بفحب النموية مجهول، والأن ما يدل أحد البذايان فيه مي يستده وإذا قدد المعرف فساحت الإجارة؛ لأن هذه إجارة شرط فيها صرف قاسد. وأما إذا يبن مقدار ذهب النسوية، فإنما لا يحوز لمعنى النائي، قال، إلا أن يقبض الأجر الدرهم، ويقدل له: موهنه به فحينلذ يجوز ويقبض المتأجر القبراط من الأجير ، شهيد فعه إليه ويقبل له: موهنه به فحينلذ يجوز وكان ينبغى في هذه الصورة أن لا يجوز أيضاً؛ لأن هذه إجارة شرط فيها صرف، فكان صفقة في صفقه الكرجوز باذاتك لتعمار الناس.

۱۳۲۳۷ - قراع ماى مسالة بال الإجارة في الصناعة، فقال: لو استأجر يعرض أو م أشبهه على أن يموه جامه و شرط دهمه التمريه على الأجر، ومن مقداره، فهو جائز، وإن لم بتقابضه والأذ ما يخص الدهب من العرض يكون بيحًا، وما يحص العمل يكون إجارة، وقيص التمن والأجرة قبل الافتراق ليس بشرط.

١٣٢٣٨ - ولو دفع إلى رجن حشرة دراهم فضة ، وقال. إحلط لى فيها خمسة دراهم عضة ، لمرضفها كلها قلبًا، ولك أجر كفا وكفاء فعمل فلث، فهو جائز؟ لأنه استفرض من الدامل سمسة دراهيا، واسار فيصالها حكماً للاختلاط علكه، ألا يرى لو هاكت بعد الخلف الدامل سمسة دراهيا، واسار فيصالها حكماً للاختلاط علكه، ألا يرى لو هاكت بعد الخلف حكل حكمة من سال معلوم، وذلك جائز، فقد حعل الخصاة قرصاً في هذه الممال، وفي المسالة الأولى لم يبحص في هذا المصل ما كناذ من عقد التعامل فرصاً، وإقا حدله صرفًا؛ لأنا في المسألة الأولى بشر على الصرف، وأنه له يقتر الشمل، إنه ذكر الطامل فرحة وهو دوله الخنظلي ديها خمسة من عندك، وهذا يحسل للائه أشبه؛ الهية والقرض والصوف، حد أن الهية منفية أا ديها من إخاف تصرو للعاس مع الاحتمال، صفى المقرض والشرف، وتمين القرض ألى، الأنه أنفية الأنه بعني لعاربة؛ لأنه قنيك للمعذبية الشرف المناس مع الاحتمال، صفى منفذ، وليسر فيه صرد، وفي الصرف لها حكمة لا تصابها غلكه، ولو لم ينحم إليه المصنة، ولكن فحملته مستقرصاً للتحسية قابط فها حكمة لا تصابها غلكه، ولو لم ينحم إليه المصنة، ولكن قال من عندك بعشرة دراهي، فهذا علله الشام للكمة، وله لم ينحم إليه المصنة، ولكن القرض لا يقيد الملك إلا بالقيض حميقة بالبدء أو حكماً لا نصابه علكه، وله يتحمل في منكمة الأن

1977 وإذا انشرى من أحر قلب اضاة بدينان، ودوع الدينان، والم يقيض القلب حتى جاء رجل، وأحرق الفلب، واختار المشترى قلبة العقل، وأخاء دينان، من الباتع، وكان للسائع أن سنع المحرق بقلبة القلب، وإن اعتبار المشترى وضاء العقل، وأنه، والبح الحرق بقلبة انقلب، والحد منه قلبة القلب فيل أن يقارق البينان الماشرى، جار الصرف، الآن قبض قيسة القلب كضص القلب، إلا أنه بتصدق با زاء على الدينار إلى كان نعه زيادة؛ لأنه وح ما الم يضمن، وإلا لم يعتقل العينان العينان والتها والدينان والبح الحرق بقيمة القلب القلب، وهذا قول، محمد، وقان أبو يا مصابقول أولا؛ بقول محمد، شورجع، مقال الاسلام بطل العرف، والحاصل أن على قول محمد، وهو قول أبي يوسف الأولى المحتبار الشترى بطل العرف من مثل هذه المسألة الناع الخطرة قول أبي يوسف الأخر، بكون قلفاً منه، وقول أبي حدة نظر قول أبي يوسف الأخر، بكون قلفاً منه، وقول أبي حدة نظر قول أبي يوسف الأخر، بكون قلفاً منه، وقول أبي حيفة نظر قول أبي يوسف الأخر، بكون قلمة المسألة المسأ

وصورة ملك السائلة رحل استرى من أخر عسدا، وتنزل قبل فيض المشترى، واختار الشترى امضاء العقد، والدع القاتل ، فنويت القيمة همى الفائل، فعلى قول أبي برسف أولاً وهو قول محسد : النوي على البائع، ويعمل البيع، ولايكون احتيار المنسوى الباع الفائل بالفيمة قسفاً منه، وعلى قول أبي بوسف الأنجر -وهو قدل أبي حياة ف- ايكون التون على المشرى، ولا يطل البوم، ويكون الخيار المشرى تدع القائل بالقيمة قصاً منه. 1973 - وإذا الشرى سيفًا محلى فيه حصيون عرفها يمنة هرمه الربعقيرة ولليوه وقد النبي وله النبية عربه الربعقيرة ولليوه وبقد النبي ولقد النبي ولقيم السيم حتى أست حل شيئا من حديده وأر حده وحد والمسار أنسترى أنه السيم وتشمين المست به أما أماره فقه فكان على وبس السيم أولاء ثم عالى المده لا للي أو وقت على المده على المده لا لليم ووقت على المده على المده لا لليم ووقت على المدون وبالموافق النبية في الفرق الحرى الموافق النبية وحق قبل قبيل المشرى إيه و حتار المشرى المشرى وبالموافق المناوي وبالموافق المناوي المناوية والمناوية المناوية والموافق المناوية والمناوية والمناوية

الفلاب جاء وجل الدوجية المشرى من اختر على قصة بديدر و قصل أن يديهو المسترى المناسري المناسري المناسري الفلاب جاء وجل و وعدم ما دال الشرى الما الما فا دائل والدوجاء والفلاب وكان بنه على المناسري المناسري من المناسرات مع الما الدائل وكان بنه على أن لا ذكرت المناسب مقال المناسب وكان بنه على أن لا دكرت المناسب مقال المناسب مقال المناسب كل المناسب على المناسب على المناسب من المناسب المناسب على المناسب المناسب المناسب المناسبة المناسبة

والجواب أن هي السألتنا إذ آحد المتشرى قدر المصاديصير قدر التتصاف مع الملت سيعًا بالديترا والحكال احمّد من الانت الدورا اللي الفاساسع فيوا " فصال بأقار بلو. ولا يكون بها ا وأما إذا فسقيد المشترى، ثم هشم إجل فالفاقات في الله عن أحد أخدا أحدان الهاقسة لا يصدر صعّاء ولا يفايل شيء من النمان والمثلف عي نفسه ليس عنفوه، فيصدر وما التوالة مسجالة ونعالي أعلم ح.

الفصيل المثالث والعشرون في المصرف في المعادل وتراب الصوافين يدخل بيه الاستنجار لتخلص الذهب والفضة من تراب المعادن

بعدًا عندنا إذا له يعلم ها إنه شيء من الدهب أو العصد أولاء عنا عدم و حود ذلك فعاعد المعاونين.
بعدًا عندنا إذا له يعلم ها إنه شيء من الدهب أو العصد أولاء من عدم و حود ذلك فعاعه
بعرض، أو بجس أخر، جدر عند، وفي هذا الوجه إن بح المعالم، أو بدهب وقصد، لا يجو عن أربحة
أوجه إلما إن كان تواب دهب، وفي هذا الوجه إن بح المعالم، أو بدهب وقصد، لا يجور،
وإدر مع نعصة بحوز، وأما إذر كان تواب قصد، في هذا الوجه إن مع عقد، أو نعصه وهف
لا يجور، وإذا يح بده بجور، وأما إن كنال تراك دهب وقضة، وفي هذا الوجه إن بع
بذهب، أو قصه لا يجوز، وإن يع بدهب وقضه يجور، فيصرف الحس إلى حلاف احتى،
وأما إن كان لا يدري أن فيه دهل، أو لا يدري أن فيه كليهما، أو أحدهم، وفي هذا ألوجه أو
يع شهد أو قضة لا يجور، وكذلك إدابهم بده أو قضه لا يجور

٣٣٩٣- وإذا احتمر الرحل موضعًا من المعدن، ثم باع نفت الحمود، فيبعه باطه الأنه ياع ما لا يتأكده لأنه ما احتمر هذا الكان ليملك رفيته الها احتمره ليملك مدينه و بحلاف ما لو احتفر حضره في أرض موالم وفق الإمام، لأن احتماره كان لتممث رفية هذا، فقا من ما يتلك .

1978 وإذا تناي ترجل علي رحل دين، فأعطاء به ترابًا جبه بدّ بيد، فإن تحد الدين وصيفه واعظام ترابًا جبه بدّ بيد، فإن تحد الدين وصيفه واعظام تراب الفضة بالفضة الجينجو و فكذا إذا قصي الدين على على الرحم، در في بن هذا وبين ما ذكر عي الشاب الصلح ذا كان ترجل على رجل أأن درهم دين و فأعضاه الغري دراهم صحهوله الورث على سبيل الصلح عود بجرة الدرجيات والدينوره على وحم الفضاء والدائمة تراب ذهب بجرة على وحم الفضاء والدائمة الرب ذهب بعرة جار، كدا هها:

ولو الديري تراب دهب بتراب ذهب ، أو تراب فضة بتراب فعية لا يجور ، ولو الشيري تراب ذهب بتراب فقية ، أو على العكس يعور ، وكال واحد متميا بالحيار إذا يأتي ما فيه .

- ١٣٣٤٥ - وإذا استقرض الوحل من قرحل توات فعيد، أو تواب نصبة، فإن عليه بمثل

م خرج من النراب: لأنه هو المقصود، ويكون الفوال فوال المستفرص في مقدار ما حرج، ولو استقرضه على أن يعطيه ترامًا مذله لا يجور؟ لأنه يكور، بيع فضة بقصه محازدة. وأنه لا يجهز. لل ترجم فيه من الراء.

1973 - وإذا استاحر الرجل رجلا يخلص له فصا أو فضه من ترات المعادد، أو من تراب العادد، أو من تراب العادد، أو من تراب العادد، أو من المساحر الرجل وجلا يخلص له فصا أو فضه من تدا المراب، والإجرى أن فلك القدار هل فضة من هذا التراب، والإجرى أن فلك القدار هل بخرج من هذا التراب، والإجرى أن فلك القدار هل بخرج من هذا التراب، وأما أن يقول استأخر لك التخلص الفاحب والعضة عن هذا التراب يكدا، وإنه جائز، وإنا أن يقول استأجر لك لتخلص له أنف درهم فضه من التراب، وأم يقر إلى التراب، وله الإيحور أيضًا منزلة ما لو استأخره ليخط له فسيص در هم، ولم يعزز الكرياس

الفصل الرابع والعشروت في المتفرقات

بعشرة دراهم، وواد عليها دنفاء وهبه له هبة، ولم يدخله في البيع [عهر عشرة دراهم فعدة بعشرة دراهم، وواد عليها دنفاء وهبه له هبة، ولم يدخله في البيع [عهر حال، يريد بقوله : لم يدخله في البيع [عهر حال، يريد بقوله : لم يدخله في البيع [عهر حال، يريد بقوله : لا فعدة الشراء [إدلو كانت مشروطة في الشراء الأقسدة الشراء] أو وإنه جباز هذا التصرف الآنه فو لم يجز إن لم يجز مكن الرباء وإداء هب الدنق عنه وغد المدائل بكان كان المراه وإداء هب الأنه حيث نقرة المدائلة وأكان الموهم محملة بقيره الكسر الأنه حيث نكون هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة، وإنها حائزة، وأما إنها كانت المراهم بحيث القسمة لا يتم قبل القسمة والتميز، ولا بحور بع الذهب بالمذهب محازفة ولا ببع النصة بالفضة مجارفة، إدائم يعدم وزمها، أو وران احدهما، والأصل فيه فوله عليه الصلاة والسلام؛ اللفضة بالفضة مثل عنى وزن بوزل والذهب بالذهب مثل عنل وزن بورن الله غطر جعل المسائلة في الورن غرط حواز السع، وفي توجد المسائلة في الورن هما، فإن وانا ووجاء مصائلة في الورن عرط حواز السع، وفي توجد المسائلة في الورن هما، فإن وانا ووجاء مصائلة في الورن عرط حواز السع، وفي توجد المسائلة في الورن هما، فإن وانا ووجاء مصائلة في الورن عرف الموانا المعاه وانا ووجاء مصائلة في الورن عليه المائلة في الورن عيد المائلة في الورن هما، فإن وانا ووجاء مصائلة المسائلة في الورن عرف الموانا وانا ووجاء مصائلة في الورن عرف الموانا المحافرة المسائلة في الورن عرف الموانا المعاه والمانات المسائلة في الورن عرف الموانا المحافرة المسائلة في الورن عرف الموانا المعاه والمانات المسائلة في الورن عرف الموانات المسائلة في الورن عرف الموانات المحافرة المحافرة

فهذا على وحهين إن وزنا عي مجلس العقد، فالبيع جائر، وإن ورنا بعد الافتراق عن المجلس لا يحود العقد، وهو عفير بيع النضة بالعقدة، والذهب بالذهب إذا اعتداء الدلان في كفة الميران، وإن لم يعلم مفدار كل واحد منهما لبيفنا بالماتلة وزنا، والمماثلة إذا ورد أحدهما بصاحبه وأطهر هما إذا وزن كي واحد منهما بالسبجات عقد الصرف إدا فسد بسبب الافتراف عن المحلس قبل القديس، لا يخرج الشنوى عن مائك الشروي قبل الرد على المنابع بيانه في مسائلة وكرها محسد في المحامع عن رجل المسرى من انجر إبريق فضة بديارين، وقسم الإبرين، ويقد ويناد وباراً واحداً والم تفرقاً فيل أن سفد الديار الأحر، فسند الميم في نصف الإبرين، ومقد ويناد الميم في نصف

١٠٤ ما بن المقومين ساقط من الأصل وألشاه مراط وم وف

⁽¹⁾ مأيين المعوون سافظ من الأصل وأنبتناه من هاوم وف.

⁽٣٠) قد سهد تهريبوه

الإبريق، ولا يتعدي الفساد إلى الصف الأخر، فإن حضر رحل بعد ما عاب باثم الإبريق، والدعى تصف الإيريق لتقسم، كان المستوى خصبًا لعام لأن المُسترى مالك جميع الإيريق الأن السبب وإنا قسد في النصف لمكان الاغتراق لايبطل ملكه بيه ما لم يرده؛ لأن قساد السبب في الابتداء لا يمنع تبوت الملك عنداتصال القبض بعا مأولي أن لا يمنع بقاء الملك في القسوص، فكان كل الإمرين ملكًا للمشتريء فيكون حصمة للمدعور

قال هنسام: مسألته "أنا يوسف رحمه لله تعالى عمن باع دوهمًا بمرهب، ورجع أحدهماه وحلله صاحب الرجحان فالن هفاجائز الأته لايقسم الحسرين إيادعي أمي خنيفة : لا تأمر وبيع خاتم فيه فص تختفين فيهما فصان ، وكذات السيف المحلى تستذين ، وقال أبو حنيفة الامأس بميم الفشوش إداتيت. أو كان ظاهراً يري. وهو توليالي بوسف، وقال في وحل حمل على الفضة النحاس، فلا بيعهمة حتى بين، قال. ولا تأس بأن يشتري ستوفة إدامي، وأوى للسلخان أن يكسرها "العلها بقير في بدي من لا يبين.

ينسرهن الإملاء اعرأي يوسف وأكره للرجا أديعطي الزيوف والنسيرجة والسنوقية والمكحلة والزبقة والبحارية، وإدابين ذلك، وتجوز بهما عند الأحد من فيل إن اتفاقهما فدرر على العوام، وما كانا ضرراً عامًا، فهو مكروه، وليس يصبحه تراضي هديل الحاضرين من قبل ما ينجوز فيه من الثالث على الحاهن بمدويد العاجر الذي لا يتحرجه وقال: كل شي، لا يجوز بين الباس فيأنه ؟ بشعى أن يقطع، ويعانب صاحب إذا أنفقه وهو

١٣٢٤٨ - أبي سيساعية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . إذا اشترى تراف الصراغين بدهب، فلم يكن فيه ذهب، ولا فضة، فالبيع فاسد من قبل أنه اشترى ما فيه ليس البيع على التراب دود ما فيه، وإذا كان فيه ذهب وفضة، جباز البيم، ونيس ينبغي للصابع أن يأكل من تُمن ها ماع من تراف الصباغة من قبل أن ما هيه مناع الناس إلا أن يكون قد زاد في مناعهم حتى أوفاهم بغدر ماصقط مندوفي الترابء فإذاكان كذلك طاب لهم الفضلء وأكره للمضري أن يشتريه حتى يخمر به الصالغ أنه هنا أوفي الناس مناعهم من قبل إناعهم المتشري محيط بأن

¹¹ أومي م أقال هنمج أستن أبو حنيمة.

⁽٦) هكاذا في النسخ الباقية عني عملها، وكان في الأصور: بيسها.

⁽٣) هكذا في الأصل و اظاء وكان في ف الخاند، وفاد في الإ يجرز بين الباس فيه بسفر.

الصائغ لا مِلك دلك.

۱۳۲۶۹ - الن ساماعة: إذا باع عشرة دراهم رضح معشرة مكحلة لم يصبح ؛ لأن هذه تقص وما فيها من لكحل لبس له لهي، فيكون عاراد من وزن التقييس.

دس مدراهم أو دنانيو، وتفايضا، ثم قلع المشترى المص من القصية، والقلع لايضر بواحد منهما، لم وجد بأحدهما عيا، رده، وأخذ بحصته من النص، وكذلك لو وحد بأحدهما عيا، وده، وأخذ بحصته من النص، وكذلك لو وحد بأحدهما عيا، قبل أن يقلع الفص من القصة، والقلع لايضر بواحد فيل أن يقلع الفص من القصة، في أراد وهما جميعًا، فليس له ذلك، ولكنه يقلع الفص من الفصة، في بواحد بأحدهما عيا، فإلى شاء أخذهما، وإلى كان المشترى قد فيضهما، ولم يدفع النص حتى وحد بأحدهما عيا، فإلى شاء أخذهما، وإن لم يجد بأحدهما عيا، ولكهما الشرفا قال فيض التمن، وقلك لا يوجب الهار نه، ثم قال: والعص والفصة المبع إما بطل بتركة السمن في الزق بياهان جميعًا، وعنزلة إلا قيق في الجراب، وكذا الله يواحد منهما، أو ما أحيم دالم من الجوهر في الذهب، وكل شيء من ذلك كان نزعه الا يضو بواحد منهما، فكأنهما تبينان متباتان في جميع ما وصفت لك.

۱۳۲۵۱ - وإذا الشرى حام فصة فيه فص بدراهم أو دنائير ، وقبضهما ، ثم ميزهما قبل الافتراق ، أو بعده ، والنسبيز يعبر به ، واقع قافيل أن يدقع الشين ، فالبح عامد في دلك كله ، ويرد المشرى على أبائم القص ، وما بعضه ، وإن كانت الفضة بعصت مع ذلك ، أو بقصت وحدها ، ولا يقلم النشرى على ردها ، ولكه يغرم فيمتها مصوعة من الدهب إلا أن يشاء البائم أن يأخذها وحدما ، ولا يغرم المشترى تقصائها ؛ لأن المنترى حين قبص الحالم قبل أن يجيز الفص منه ، والنابر بضر بدر كان ذلك شيئًا واحدًا ، وإذا بطل البع في بعضه ، طل في كله .

۱۳۲۵۲ - وهي الكنفي ، انستري حام فغية في مص بقوت عائة مسر، فذهب الفصر عبد الساتع، فإن هذا في قياس قبول أبي حتيمة أن يأحيد الحلقة بالله ديسار، أو يدع، وبو كان اشتراه بدراهم كان يأخذ الحلقة بورسا من الفصة؛ لأمه لا يصلح أن بأحدها بالكثر من دلك

١٣٢٥٣ - أنو سليمان عن أمي يرسف إذا تصارف الرجلان دراهم بدنابيره وتقابصاه

١٤) وهي ف . هن محمديقلا من هي أين يوسف.

⁽٣) هكذا الى الأصل و الحدار العالم وهي العالم الإنكانا سبز الم بضر الله

وتفرقا، قوجنت الدراهم من صنف غير الذي الشرطة له ، قضّى قول أبي يوسف له أن يستبدلها إذا كان دون شرطه ، وإن كانت حيراً من شرطه ، قلب له أن يستبدلها للذي شرطه ، ينفق في جميع البلدان ، أو لبيوع كما ينفق الذي شرط في البيع ، وإن كانت لا للذي شرط في البيع ، وإن كانت لا لنفق في يعتقى البيع ، أو بلد من البلدن إلا أن فلم أن يستبدلها ، وإن شاء تجوز بها ، وأما في قبس قول أبي حيفة وإن كان فيها عد، النقصان ، فهي يمنزلة النبهرجة ، وإن كانت أكثر من النقصات ، فهي يمنزلة النبهرجة ، وإن كانت أكثر من

ومى المنتفى : رحل اشترى عبدا بالف درهم، وأعطى بها سالة دينار قبل أن يقبض العبد، ثم تفرقا، ثم استحق قبل أن يقبض العبد، ثم تفرقا، ثم استحق قبل أن يقبض، أو بعد ما فبضه ، فقد بعثل الصرف، وكذلك لو قبضه ثم صارفه في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى، ولو أن للسنحق معد ما استحق العبد، وقضى بدله ، أجاز البيع أو لم يجز + لأن القضاء به له نقض ليبع ، ولو أجاز البيع قبل أن بقضى بدله ، وأجاز الصرف، كان جائزاً ، ولو أجاز البيع عائزاً ، والعرف أبضاً جائزاً في قول أبى حنيفة ، ويصمل الباتع ألف درهم لوب العبد، ولا يجرز الصرف في قول أبى يوسف ، ويرد البائم الدائير، ويأخذ ألف درهم لوب العبد،

1970 - وفي اللتقي : رحل صرف عشرة دنائير بعشرين درهما، وتفالضا، ثم آن بالع الدراهم وجد الديدار الذي تبضم ينقص فيراطان الدراهم وجد الديدار الذي تبضى التواطئ في الدراهم وجد الديدار الذي تعليم الدراهم وجد الديدار في الديدار ويا تعد دراهمه إن شاء الأنه تعبيب وإن شاء أحسك، ولا نفيء له غير الديدار بعينه ، وأما في قول أبي يوسف فإنه برجم بنقصان الديدار، ثم إن شاء أحسك الديدار بعينه وإن شاء رده، ورجع عليه يتسمعه عشر جزء من عنيه يتسمعه عشر جزء من عنيه يتسمعه عشر جزء من فيكون الديدار بنهما على

18700 - وفيه أيضًا: وجن مع من أخر قلب دضة ورنه عشرة دراهم بعشرة دراهم. فدع القلب، ولم يقبض الدراهم حتى وهب مشترى القلب القلب منه، ينظر إن دفع متشرى القلب تمن القلب قبل أن مفترقا صبح البيع، وجنزت الهية، وإن نفرقا قبل أن يدفع تمنه، انتقض البيم ويطلب الهية، ويرجم القلب إلى يائمه، وصار ذلك مناقضة.

۱۳۷۵ - وفي نوادر ابن سماعه]: رجل اشتري من احر ديناراً بعشرين درهماً. وفيض الدينار، ولم يدفع الدرجم ستي وهب الدينار ليانسه، تم فارقه قبل ألويدنع اليه

⁽١) ما بين المفودين سائعة من الأصل وأتسته من طاوم وف

الشراهيم وفريان الهرفامي لدونار جائزت ونبائع الدينار على منسريه دربار دينه

۱۳۳۵۷ - وهي المنطقي: رجل المتري مسرة دراهم مدينره و دفع الدينار و ولم لغيافس للعواهم ومهران فلعس اللايدر وهب الدينار فللدافع ودفعه وليب أو المشري بعامله فصة مراء ومقاعضاء للمنفوقا فنزاك بفيص للدراهم الأبول الفيما إذا وهب الدينان هاتهمه باطله ورقسم الأوال مطلء ورجع الديسر الموهوم إلى صمحيه الذي دفعه للتماض الهبش والمراقد غبيره ، وفيسا إذا انشتري يه منه نبراً ، وتقابصه ، فالشيراء الأخر جائز ، والأرل بأخل ، وعلى فالنف الدينار الأول منعه لقائض الدينار الأحرر

١٣٣٥ - رجل صارف رحلا تهارأ بمشرة دراهي، وتقابضه و ترإن قابض الدراهية وجد ميها درهمًا زيفٌ و فدهمه إلى الصبر في و أحدُ مدله مكانه ، قال اللادفيد إلى الصبر في صار منافضة في المرهم؛ لأن نصارف فانب. فيستص من لديمار بحصته، وقو فنص درهماً حيدً أولاً بدل الزيم، أم دفع الرغم إليه، كان جائزًا.

١٣٢٥٩ - وفي المنتفى الدرج والشنري منطقة مجانة درهم على أن فب حسيس درهما حلبوه وتقابصاه ونعرفاء وقدسرطاله أن حلبتها فضة بضنامه فكسر الحلية وفإداهم سروداهم جاز ذلك عنهم ولم يرجع لشروء وإن اجالعض الحلية وصاصاً، فالبيد بالمدر وإن كان قد المسيلك الحليه فسمل فيعمها من الدهب، واصمن فيمة الرصاص، ورد الشراء وإن كان دلك معمل النبراء ودما نقص النباء ولوائم يحدقنها وجاجياء ولكواء حدهها أايعل ورهيك لخارف فهر بالحياره إنا شاه زدهام وإنا شاه رجع بعشرة فراهمه وإنا وجد فيها ستين فرفسا حلية، فالبيم فاسد إذ كان قد مفرقا، وإن لو يتعرفاه ، فيه شه، المستوى (دالعشر ، وجاز البيع، وإذا شاء نقض لبع، وأنو كان التمن بعانبو، فتفرقاه والسالة بحالها. والبيوجانو، كالم بناغ فلب فضه بدينان على أنه عبشرة دراهم والواهر عشور بالترهما والماع مواأحراقات فجمة ويعا عشرون فرحما بقيتان على انها فضاء بيضاء وفاستهلكه وهي فيصة سوداده والهريديرية المنتون، أم علم لم يرجع من مني قول أبي حيقة، وفي قول أبي يوسف البرجع بقصل ما سنهمة، ولو كان النمر فراهم، فم يرجع بشيء.

١٣٢٥٠ - راجل ته على راحل ألف عرهم غلة. فأخدها مسامسانة وصح وديتان، تع افترقاه فاستنحق لديناره هإله يرجع على العربع يحانة درهم غلقه وإن استنحق الديدر قبل أن يتمرقاه يرجع منيمو متلعه وكذلك الجواب فبما إده كالممكاد الدينار مانة فلموار

١٣٢٦٦ . ويو أن رجالا باع صير فيها ألف درهم علة تسعيمانة وضح، وبانة على،

وتقامضاه تم استحقت الألف اخله من يدى الصيوعي، ثم رجع الصيرى على افدى الشرى من المترقي على افدى الشرى من الشهر بالله وإلى الميوعية عليه جانة دوهم غلة ثمي الفلس الذي أعطاء ورجع عليه جانة دوهم غلة ثمي الفلس الذي أعطاء ورجع عليه جانة دوهم غلة ثمي الفلس وإلى المقال مين المرجع على المستحق المائة الفلس من الرجل ورجع على المسيوقي عائمة فالمي منها ورائد وستحق الفلوس، ولكن استحقت النسم مائة الوصح بعدما الشرقاء وجم على المسيرفي شمع مائة غلة وربد استحقت النسم مائة الوصح و والمائة الفلس بعد ما نعرفاً الأوصح و والمائة الفلس بعدما المربع على المسيرفي شمع مائة الموسح والمائة الفلس المنافق والمائة والمائة على بنائة على بنائة على بنائة على بنائة على بنائة على بنائة مائة المستحق والمائي بنائة المستحق والمائة على بنائة على المنائق حميح المدائم والفرس ويائة على بنائة المرائم على والمدائم والفرس ويائة المنائم من طور والمورو المرائم والمرائم المنائم من طور والمورود والمائم المنائقة المرائم المنائم والمائم المنائم المنائم من طور والمرائم المنائم والمنائم والمنائم المنائم المنائم منائم المنائم المنائم والمنائم المنائم المنائم المنائم منائم المنائم والمنائم والمنائم والمنائم المنائم المنائم والمنائم والمنائم المنائم والمنائم والمنائم

ابن سماعة عن أبي يوسف: أن الرد بالعب مدالقيص لا يبطل التصوف وكذلك الرد يحيار الرؤية، والرد بالعب، قبل القيض يمنزلة موت العدد قبل أن يقيصه، وأما في الرد بحيار الشرط بعد الفيض يرجع بالدنائير التي أعطه يدل الأنساء رهم التس.

الاستهام التحريف ومن كتاب العسوف إذا الشيرى ألف درهم بعينها بالا دينار، والدراهم بيض، فأراد مشترى الدراهم أن يترع على بالله بالحودة، وأن نائمه تبرعه، فأه دلك، قال شيخ الإسلام: وهو نظير ما الواراه على شيء من القلب، ورد عليه من أمراً، كان له ذلك، فال أيضاً وهو نظير ما ذكر في الجامع إذا كان لرجل على رجل الف درهم، فأماه بالقب بيناد، وأبي صاحب الدين أن يقبل إذلك، والا يجبر عليه، وإن أني يجس حقه ورياده والأن غيره عليه، وكان له أن لا يقبل ألا ترعه ومنته، فكذا هذا، قال وكدا لو اشترى منه ضرباً من الذائم و وقال للبائع: أعطى دنابر عبرها، لم يكي لهه ذلك، وإن لان ما طلب دون حقه، الا أن براسي الأخر دون حقه.

وفي المسقى ، ولندى عليه السود أن يؤدى يبضًا هو من السود وأجود منه، ويحرمن أم على القبول، وكدا من عليه البيض إذا أدى سودًا منه، مجبر على القبول عندعلما منا لثلاثة ١٣٢١٣ - قال هشام: سمعت محملًا يقول: في رجل له بن صغير، قال. أشهدوا أثي المشربة هذا العينار من بني هذا بعشرة دراهم، ثم قام الأسائيل أي يزن المشرة، فإنه يطل

⁽١) ما بين المعقو فين ساقط من الأصل وأتسته من عدوم رف

٣٠) ما من المعفودين سافط من الأصل وأنشئة من هذوم وف

الصرف بقيامه، قال: وصمعت أبابوسف يفول: رحل اشترى دينارا بعشرة دراهم، وفيضه على أن الدينار مثقال وحدة تم افترها، فوزد الدينار فإدا هو يقص حدة هو مثقال سواء، فإنه يرجع على البائع بحصة الحية من الذينار، أو يرد الدينار النافعي على البائع، ويأحذ مه دينارًا بوزن مثقال وحدة، ويكون البائع شريكه في اخبة الرائدة.

17714 - المعلى في موادره : عن أبي يوسعه الرجل اشترى من رحل فبناراً بعشوة وراهم ، وتفايضا و تفرقا المراوده الدينار المستوة و الفرينار و جد الدينار عبل العشرة و قال: بدكان فقصان الدينار عبل المشترى على البائع و واخد عنه ديناراً وزماً و أخاء منه عشر التمن و كان فلستنرى في الدينار تسمعة أعشاره و المسائع العشره وإن كان نقصان الدينار نيس بعيب في الدينار تبعد و على المنتع بعشر الدراهم، ولزمه الدينار، وإذا كان عبد رجل ألف عرهم و ديعة و فشترى بها مائة دينار، واجاز صاحب الوديعة الشراء قبل أن يتفرقا واحاز و له على المستودة ألف درهم ، وإن أجازه بعد ما عبر قال قان شاه صاحب الوديعة فسمر عالم المستودة و يجر اليم، وإن شاه ضمر بائم الدينار، وانتفض العمود . الوديعة فسمر عالم المستود، ويجر اليم، وإن شاه ضمر بائم الدينار، وانتفض العمود .

۱۳۶۹ - الحسن بن زیاد علی این پوسف، رجل نه علی رحل ألف درهم ، اساستری مه مانهٔ دینار بألف درهم ، تمونفایصا تما علیه ، قال أبو پوسم، از نافشاصا فس أن یعتوف جار » وران نعرفا تیل أن بنفاصا بطل، رهو قول أبی حسمه .

١٣٣٦٦ - المعلى عن أبي يوسف؛ رجل دفع إلى رحل درهمًا، وقال: أبدله في وأخده منه، وصاع منه قبل أن يندله، قال. هو صاحي فه.

وحل دمع إلى رحل ديبار، وأمره أن يبيعه، ودفع إليه أحر لوبه، وأمره أن ببيعه، فعمد المأسور، مساع الدينار والتنوب صفقة واحدة، وصفل بعص الشمز، تم توى سابقي على المشوى، توى مو هال صاحب التوب

دينار، وصدق كان واحد سهما عدم أن يوسف وحده الله تعالى الشرى من احر ألف دوهم عائة دينار، وصدق كان واحد سهما عدمه بالبوزان، وتقابضا يعنى قبل الوزان، فهذا جائر، وينتفع كان واحد منهما أنا الستراف ولو قال البعلى هذه الدواهم التي في يديك بهذه الدائم التي في يديك بهذه الدائم التي في يديك واحد منهما أن ينتفع تنا الشرى قبل الوزان والعدائم ومدارعة، وإن قال: بعنى أنف ترحم، وتعانضا بغير وراد وصدق كل واحد منهما مراحد، أن علما النسوض للف درهم، ثم وزاد كل واحد منهما قبل التعرف، أل بعد، ويعانسا سه، ويعانسا عبل التعرف أل

وزنا، وكانا سواء، لم يجز من قبل أنهما قد تفرقا على غير علم بأنها فشامتوفياء، ألا يرى أن رجلا لوباع رجلا درهماً في كيس بفراهم في كيس، فإن وزناها قبل أن يتفرقا، وكان سواء، فالبم جائز، وإن تقرقا قبل أن يرناها، فالبيم قاسد.

۱۳۳۱۸ - إذا اشتري ديباراً بعشرة دراهيمه ثم باعها برسع درهم لا يجوز ، وبلو ياعها بربع قيراط ذهب جار .

١٣٢٦٩- رجل باع من رجل ثوبًا ونقرة فضة لحسسين درهمًا على أن النقرة ثلاثون، فإذا هي حمسون، فإله يقطع قدمي النقرة ثلاثون، وإن كان مكانها إليا، وقلبًا، فإن علم وزنه قبل أن يفترقا، فالمشتري بالحيار، إن شاء أعطاء عشرين درهمًا أخرى، وإن كانا فد افترقا كان شريكه في القلب، وللمشتري تلاثة أخماسه.

مشرعن أبي يوسف: رجل باع سيطًا صحلي من رجلين عائة درهم، و حلية السيف خمسون درهما، تفيض أحدهما عبسة وعشرين درهما لمبر إذن شريكه، ثم افترقاء فإن هذا النقد من الناقد، وينقد خمسة وعشرين درهما أخرى، ويكون له نصف السيف، وانتقض البيع في حصة الآخر، وهذا قول أبي يوسف، وأما في قياس قول أبي حتيفة: قالنفد عتهما جميعًا، وقسد البيع كله، ورجع الناقد على البائع بما أعظام، وإن شاء رجع على شويكه ينصفه، ثم آبع البائع بخسة وعشرين.

۱۳۲۷ - وإذا انستسرى الرجل من الرجل ألف درهم بمائة دينار، وصدل كل واحد منيسا صاحبه في الوزن، وتقابضا، وتقرقا قبل أن يتوازنا، فالبيع قاسم، وقد ذكرنا قبل مذا قول أبي يوسف في غير هذه الصورة: إنهما إذا نفرقا، وكل واحد منيما مصدق لصاحبه، ثم توازنا، يهو حائز،

1974 - وإذا أقرص الرجل رجلا ألف درهم، وأخذ بها كعبلا، ثم أن الكفيل صالح الطالب على عشرة دنائير، وقيضها، فهو جائز ؛ لأن الكفيل فاتم عقام، لأصيل، والأصبل لو صالح عن الألف المدوم على عشرة دنائير جاز إذا قيض الدنائير في المجلس، فكذا إذا صالح الكفيل، ويرجع الكفيل على الأصيل بالدراهم، لأن الكفيل ملك ما في ذمته بالصلح، ولو الكفيل ملك ما في ذمته بالصلح، ولو أن الكفيل ملك ما في ذمته بالصلح، ولو أن الكفيل صالحه على مائة درهم، وإنما كن كدلك؛ لأن ملة الصلح في معنى إبراء الكفيل عما زاد على الأصيل إلا عائة درهم، وإنما كن كدلك؛ لأن ملة الصلح في معنى إبراء الكفيل عما زاد على المائة، ولو أبرأ الكفيل عمائكل، لا يرجع على الأصيل بشيء، عكل الأصيل عا زاد على المائة، ولو الإرابيل عا زاد على المائة، وإن

فبل إذا كالدهدا إبراء الكنبي فيما ردعلي أأدسه بماذاته والراء الكفيل لايوحب براءه الأصمع ، كان مجب أنَّ تكري بنظ مناجل الرجع على الأصبل المتعملة، فيما لو قبض من الكنبا مدنة، وقائل لد أرافك عرابسعسانا، وليبر كدلك بالإحسار، فلنا البراء: عن التسخسالة إنا سنة من حيث إن الصمح بحور بدرات احق، وفي النجوية بدراة الحق معني استهفاه البعص والإمراء عزز الناهراء فيجعل هذا فالصوص عليما للله قال اتحوزت مدري احتراه وإنديهم السجمر مدري الحقراف بررز الأصبال خما وراء مسموع المعصرف الإمااه إليهما الهيارة فضرورها صارر فأنه فالريلكتين والمسافضات المسوقيت متداماة فرحم وأترأثث والأصبل من فالعصالة، ومرابض على فذا كان لا يرافه الطالب على لمكفول مه بشيء. كانا هبار بملاف ما فراصا لحد عني عشرة وربيراء لأن هماء الكفيل ملك حميع ما في ذمك بالدمانير العشرة؛ لان الدائو العشرة يصمح شلاعل الألف المرافق فصمر تجنزلة مالو منت ماعي فمته بالاداء، وهنك الكفيل أيراجم على الأصبل بالألف، فأندا إدامات له ما في دمت بالصاح ، أما في مسألك بخلاف هذا الذي دم بارد صالح الكبيل ["مع الطالب، فاما إذ صالح الكبيل مع الأصبال على عشرة فسير ، وذاك فال أبارون الكمل شيدا إلى الطالب صعرفهم عاردا قبطر الكشار للنتات من الأحب بالفاحاف أن الكفالة اداكات بأمراب حب تجار للكفيل مني الأحمايل، فكن ماؤ خلا إلى أن يزدن الكفس شبك إلى الغفات، فإذا هم صافح الكفيس مع اللاصول، وعاصاله على دين له مؤجل، والصمح عن لدير المؤجل صحيح يشرط فمص مدل المسلم في الحقير، أنه مسالح الكفائل مع الأصلين لا يوجب سفيرط مطالبة الصالب، لا في الكميل، ولا عن الاسبل، فيطالب الطاب، إن تناء الاصبال، إن تناء القصيل، فإن طالب والكفري ووأحراجه الأعرب لايرجع الكفيل فلي الأصبارة لاي الأصبار فللترعا اللايلكانين في دمة الأصبار بالتصفحات بمعدر كما لم ملكاء بالأداف والواملكة بالأدام، فإن أدل الأصبار دين الكادبورة برأة والتكفيل من الطالب ثواة حديثطات من الكنس والأبر حوالكفيل عني الاصبوريشيء كداهية وإذطالب الاصبلء وأحدمه الأنماء كالالحبير ألابرجع على الكشيل بالأنفء الأأد بشاه الكفار إذ يعفى الأصمل المناسل لتي أحدها مياء وهذا لأن الكتين بيار مستوفيًا الدراهم من الأنبين سدة الصلح والأنه أحد الدمير بدلا عن الدراهو و ه : بندل فائد مقام المدارة فيحتم إبدائع فيسر مستوفية فقر اهو مختصرة بأن دفع الأصبيل إثم

¹¹⁷ هاليل المشاهين معطفا من الأصفى وألمماه مواحا وم وف (٣) و مين العقد فين ملافظ من الأعرق وأن الدمن غار موه.

الكفيل الألف الدوهم، وهنك الطالب إذا رجع على الأصبيل، وأخيد منه الألف، كيال الأصبيل، وأخيد منه الألف، كيال اللاصبيل أن يرجع به أدى على الكفيل، لأن الأصبيل إما أدى الألف الدوهم إلى الكفيل يستعبد البرامة عن دين الطائب، ولم يستعد ذكان له الرجوع بما أدى، كذا ههنا.

ثم قال الا أن يشاء الكفيل أن يعطى الاصبع المدانير التي أخذها منه معناه إذا قال الكفيل للاصبل حين أراد الاصبل أن يرجع عنيه بالالف الدرهم: أنا أعطبك الديفير التي أخذتها منك ولا أعطبك الادرهم، فلكفيل بلالف الدرهم: أنا الكفيل يقول للأصبى: أنا أحذت منك الدراهم بطريق الصلح ، ومبنى الصلح على الإعساض والتجوز بدون الحق، أحذت منك الدراهم بطريق الصلح ، ومبنى الصلح على الإعساض والتجوز بدون الحق، الوائل وهبت بأنا بالتجوز بدون الحق ، يشرط أن أكون أنا المباسر لقضاء دين الطالب لعلمي أن الطالب برضي عني بدون الحق الحق ، فإذا باشرت أنت وأردت لرجوع على بجبع الألف، فقد نافت غرض هذه الصلح ، فلا أرضى به وهذا يصلح حجة للكفيل، فلهذا كان له الحبار بين أن يعطى الطالب الالف الدرهم وبين أن يعطيه العشرة الدنائير ، فند دكونا مسألة الإقالة في يعطى الطالب في صدر الكتاب.

١٣٣٧٣ - قال الحاكم أبو الفضل في الملتفي] : روي عن محمد رحمه الله تعالى : أنه لا تجوز الإقافة في الصرف، قال الأنه بيس هنا مشتري -والله أعلم-

(١) ما بين المقولين ساقط من الأصل والبيناء من ظ رم وب.

فهرس الموضوعات للمجلد العاشر من الحيط البرهامي

••	الغلبيل انتاني خشر في البيع بشرط اء
سخ به د در د	نوع منه في بيال ما يصح منه وما لا يه
y	فوع آخر مي مان عمل الخيار، وحك
ومالا بنفذ	غوع أشر مي جان ما ينفذ به هذا البيع.
W	وفالإنفسخ به هذا البيع، وما لا ينف
ربياز أحكامه:	نوع آخر في اشتراط الخيار فهب وفي
د البيع على اخبار المسالم على اخبار المسالم	نوع أخر في الاختلاف الوافع دي عقا
البيع في موت تعمد	نوع اخر مي الاختلاف في الخيار في
πt	قبل مصلي مندة الحيار ويعده
TA	توع أحو مي شوط الخبار في بعص ال
19	نرع أحر في شرط الحيار لعير العاقد
ىرط الخيار	انوع أخرافي البيع والشراه لغيره معاه
3A	وعايتص مهذا النوع
نرى شرط الحياز عبد الرد	نوع أحرفي الاحتلاف في تعييز المت
414,	نوع احر في حبابه المبيع في البيع بشر
1:	ومحا ينصل بهذا المنوع للسبب
37	•

نوع مه في ببالا صفته، وحكمه، وموضع ثبوته :
العرع أحر فيما يكون رؤية بعضه كرؤية كله هي إبطال الحيار: ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
نوع أخو في شراء الأعمي: ﴿ ، ،
عوع اخر في الاختلاف في الوزية :
نوع أخو في الوكيل والرسول:
القصل الرابع مشرعي العيوب
نوع منه في معوفة العبب
نوع أخو منه في معرفه عيوب الأواب
نوع آخر هي بيال ما تينع الرد مالعيب، وما لا يمتع:
نوع آخرهته :
نوع أخو في بيان ما يمنع الرجوع بالأرش، وما لا يمنع:
نوع أخر منه في دعوى الديب والخصومة فيه وإقامه السنه عليه : ١٧٤
نوع أخر في الاختلاف الواقع بيه:
نوع اخر سه
نوع الخرملة:
نوح أخر منه في المكاتب، والمأذون يردان بالعيب
بوع أخر في البراءة عن العبوسة
نوع أخر في الضمالة عن العبوب:
نوع اخر منهفي الصلح عن العيوب:
يوخ أغير چنه تروي
نوع آخر في الوصمي، والوكيل، والمربص:
نتي انتخر همه :
نام خرمه در این
هرم أخر مته (
الفصل الحلمس عشر في بيع المرابعة والتولية والرضيعة
الرع أخر قيمة بحدث بالسلعة عما يجب أن بين وها لا يحب:

بوج احراميه في صرف الإيفاء، والحمل و رسمانهما المستمدين

عوخ أخر من هذا الفصال في الإقالة والصابح
العرخ أسرغي وجود العيماعية، وحيار لرؤية بيه: ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حوع أحو من هذا الفصل في المتفرقات:
المفصل التنائث والعشرود عي الشروضي الملك الملك الملك والعشرود عي الشروض
عوج شخي بنك ما محوز استقرائهه وما لأيجور
غوع تشومته ،
نوع غرمته
نوع خرمته
الع أخراه (١٠٠٠)
توع الحرامن هذا الفصل:
الفصل للوابع والعشرون في الاستصناع من بالمستمنات والمستصناع
التعصل الخاسس والعشرة فاحى البياعات المكروعة والأرباح الفاسدة
وفدخاه فيها من الرحصة المستدان المستدار
فصل في الاحتكار
القصل السافاس والعشرودا في المطرابات المالا
كتاب الصرف
القصان الأول عي بيان معني هذا الاسم، و نبرط جواو هذا النساني وحكامه 💎 🔻 ٢٠٠٠
ومحابلتهاق سهدا الفحمل معرفة خدائنهر في:
الفصر الناسي في ببع الدين بالمبين و بالعين
المصل النالت في البياطات التي يشترط نبها نبص الدليل حقيقة وما يكفي فيه
الشفس الممالجن حكمت وما يكتمي فيه يفيصل أحد البدلون حشيثة ، وها لايكتفي ١٦٣
القصو الرابع في الدواهم المعتوشة
الفصل احامس في العلوس
العصل السلامي في عيار الرؤيه والديابلغيب والاستحقاق في باب الصوف
و محديث من يهذا الفصل . المصل السامح هي الرحن و الحرالة و لكماله

274	الغصل الثامي في الحصاص بدل الصرف والريادة
و٢٢٥	القصل الناسع في الصلح في الصرف
111	الفصل العاشر في ببع الإناء ورنّا فيريد أو ينقص
	القصل الحادي عشر في بيع السبوف تتحلاق وفي بيع الحبي الذي به الكالي
\$ 2.2	والجواهر وأشناه دلك، وهي يبع المعوهات ما يجوز منه وها لا يحوز
: 6 -	القصل الناني عشر في الوكانة في الصرف
	القعمل انتالت عشواهي الصرف مع مجلوكه وافرائه والمريكم ومضاربه
:11	والوصيء ومايتصل بذلك
۱۳	القصل أثرابع عشر في الصرف في فلرنس
٤v٠	العصل كامن عشر في الاسبدال ببدل العمرف
٤٧٤	القصل السامس عشر فيما يكون قصاصاً مدل أغيرف، وما لا يكون
٧٧	وتما يتصل تمدائل الشاصة المستران المستر
	الفصل السابع هشر في بيع ملوز و ريجنسه، ويحلاف جنسه وبيع المكيل كذلك
1YA	والاستان فهما
1A\$	المعصل الثامن عشر في تصرف المتصارفين في ثمن الصرف قبل الفيص ١٠٠٠٠٠٠
žΛ¢	الفصل التاسع عشر في بيم الصرف فوالحق
144	العصل العشرون في الصرف في دار الحرب
191	المصلي الخادي والعشرون في الصرف في الغصب، والوديعة ١٠٠٠ مروي
	المصل التاني والخشرون: بشنمل على الإجارة وعلى الصرف ويدخل فيه
E٩٤	مستهلاك المشتوي في عقد الصوف قبل القبص
	الفصل الثااث والمذرون مي الصرف في العادب مراب الصواغين بدخل فيه
2 9 A	الاستنجار لتخمص الدهب والقصة من تراف للعادر المستنجار لتخمص الدهب والقصة من تراف للعادر
3 * 4	المصين للرابع والعشرون في التفرقات